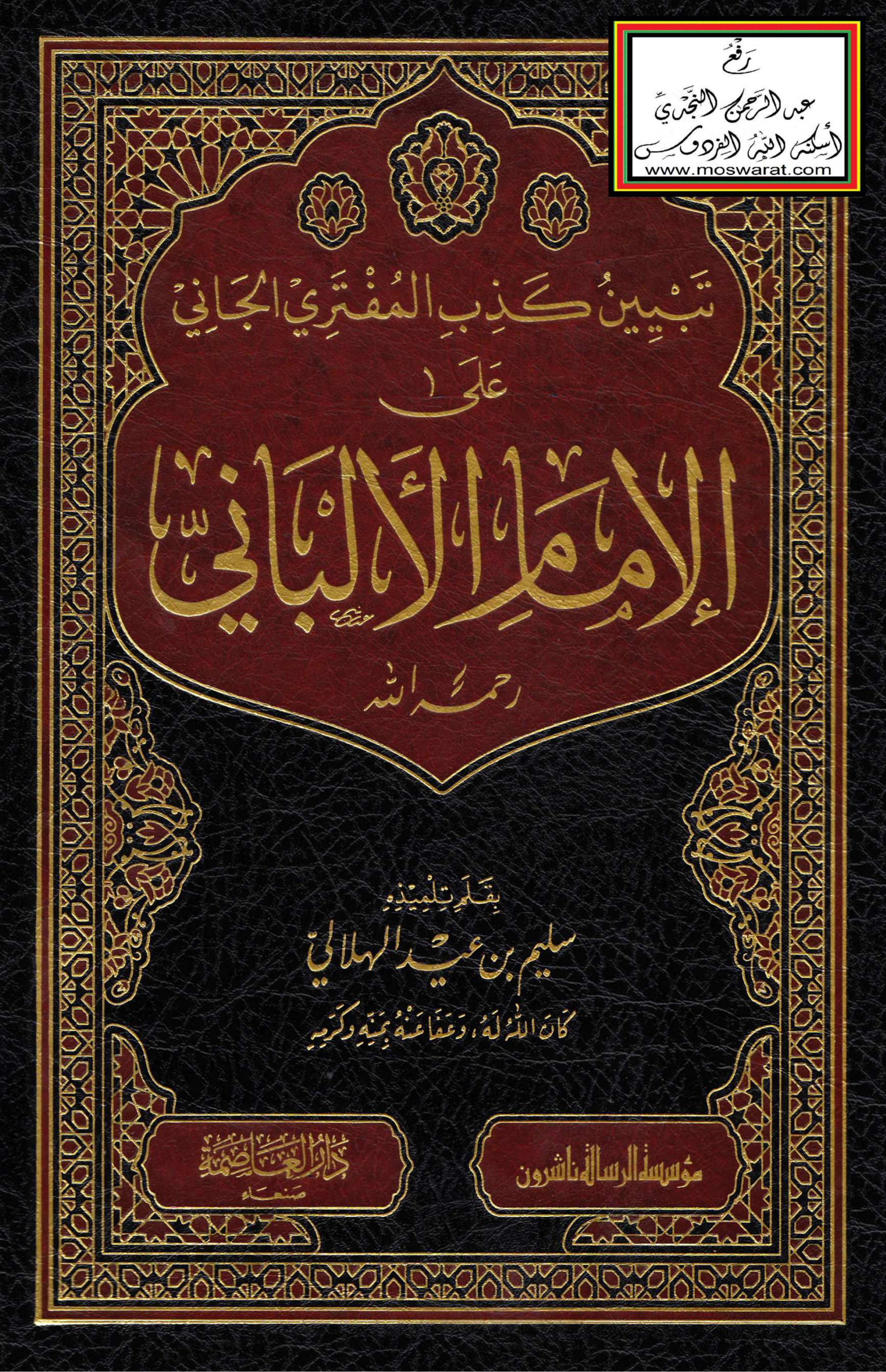


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
تبيين كذب المفتري الجاني
على
الإمام الألباني
رحمه الله
بقلم تلميذه
سليم بن عيد الهلالي
كان الله له، وعفا عنه بمنه وكرمه
دار العاصمة
صنعاء
مؤسسة الرسالة ناشرون


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تبيين كذب المفتري الجاني

على

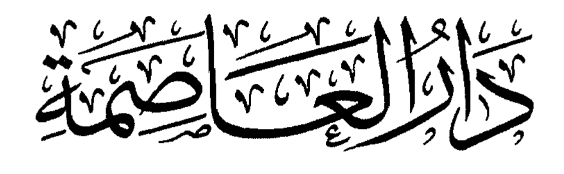
الإمام الألباني

رحمه الله

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م





اليمن - صنعاء - شارع تعز - جوار جامع الخير
ت (٠١٦٣٣٨٠٦) سيار (٧٧٧٧١١٤٢٥)

فرع تعز ٠٤/٢٥٨٥٤٣ - ٧٧٢٩١١٧٢٢
مستودع عدن ٧٧٣٥٥٥٨٩٦

تبيين كذب المفتري الجاني على الإمام الألباني رحمه الله

بقلم تلميذه

سليم بن عيد الهلالي
كان الله له، وعفا عنه بمنه وكرمه



مؤسسة الرسالة ناشرون



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فالعلماء الملتزمون بالكتاب والسنة لهم مكانتهم العظيمة في دين الله؛ فهم سادة الناس وقادتهم، وشهداء الله في الأرض: حيث قرن الله شهادة أولي العلم والملائكة بشهادته: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨].

هؤلاء هم زينة الأرض وهداة أهلها؛ فهم كالغيث للأرض المقفرة، وكالشمس للدنيا، وكالعافية للبدن، وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب والهواء، وطاعتهم أفرض عليهم من طاعة الأمهات والآباء؛ كما شرح ذلك أبو حامد الغزالي: بأن حق العالم أعظم من حق الوالدين؛ لأن الوالد سبب الوجود الحاضر والحياة الفانية، والعالم سبب الحياة الباقية، فهو معلم علوم الآخرة أو علوم الدنيا على قصد الآخرة[١]، ويشهد بذلك قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]، وفي أشهر أقوال أهل العلم: أن أولي الأمر هم العلماء: لأن الأمراء يطاعون إذا أمروا بمقتضى العلم؛ فطاعتهم تبع لطاعة العلماء[٢].

---

(١) «إحياء علوم الدين» (١/ ٥٥)، وانظر «إعلام الموقعين» (٢/ ١٤).

(٢) انظر «إعلام الموقعين» (١/ ١٠).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد كان النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون يسوسون الناس في دينهم ودنياهم، ثم بعد ذلك تفرقت الأمور، فصار أمراء الحرب يسوسون الناس في أمر الدنيا والدين الظاهر، وشيوخ العلم والدين يسوسون الناس فيما يرجع عليهم من العلم والدين، وهؤلاء أولو الأمر تجب طاعتهم فيما يأمرون به من طاعة الله».[1]

وعلماء الكتاب والسنة يعرفون بشهادة أمثالهم من العلماء الربانيين؛ فالعلم ليس ادعاء ولا منصبًا ولا وجاهة، وإنما هو شهادة أهل العلم والخبرة والاختصاص.

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك».[2]

وقال: «ما أجبت في الفتيا حتى سألت من هو أعلم مني: هل يراني موضعًا لذلك؛ سألت ربيعة، وسألت يحيى بن سعيد؛ فأمراني بذلك.

فقيل له: يا أبا عبد الله فلو نهوك؟

قال: كنت أنتهي؛ لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلًا لشيء حتى يسأل من هو أعلم منه».[3]

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والعالم إذا لم يشهد له العلماء؛ فهو في الحكم باق على الأصل من عدم العلم؛ حتى يشهد فيه غيره، ويعلم هو من نفسه ما شهد له به، وإلا؛ فهو على يقين من عدم العلم».[4]

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٥٥١).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣١٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفيقه» (١٠٣٧)، وهو صحيح.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣١٦-٣١٧).

(٤) «الاعتصام» (٢/ ٧٧٨).

ولقد عرفت الأمة المحمدية هذا المقام السامي للعلماء؛ فقدروهم حق قدرهم، وعظموا منزلتهم، وحفظوا لهم مكانتهم، ولم يَعْتَدُّوا في ذلك بعرق ولا نسب ولا جنس ولا منصب؛ إنما اعتدوا بالعلم والعمل به والدعوة إليه.

ويؤكد هذا المعنى: أن نافع بن عبد الحارث لقي عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعسفان -وقد كان يستعمله على مكة- فقال: من استعملت على أهل الوادي؟ فقال: ابن أبزى. قال: ومن ابن أبزى؟ قال: مولى من موالينا. قال: فاستخلفت عليهم مولى! قال: إنه قارئ لكتاب الله تعالى، وإنه عالم بالفرائض. قال عمر: أما إن نبيكم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد قال: «إن الله يرفع بهذا الكتاب أقوامًا، ويضع به آخرين».(١)

وفي سياق ذلك يأتي ما ثبت أن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلى على جنازة، فقربت إليه بغلته؛ ليركبها، فجاء ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فأخذ بركابه. فقال زيد: خل عنك يا ابن عم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال ابن عباس: هكذا أمرنا أن نفعل بالعلماء والكبراء، فقبل زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يده، وقال: هكذا أمرنا أن نفعل بأهل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.(٢)

وذلك أن الأمة المحمدية المرحومة المحفوظة أدركت أن مقام العلم تبع لمقام النبوة؛ فـ«العلماء ورثة الأنبياء، والأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورثوا العلم؛ فمن أخذه؛ فقد أخذ بحظ وافر»(٣)، ولذلك؛ فحيثما عميت الأخبار، واختلطت الأمور، واحتاج الناس إلى المصلح الرباني والقائد الميداني ولم يجدوا أنبياء الله ورسله؛ قصدوا ورثة الأنبياء: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ

---

(١) أخرجه مسلم (٨١٧).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٥٨٦٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٣٢٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣) وغيرهم من طرق كثيرة عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وهو حديث صحيح بمجموع ذلك.

عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: ٨٣].

ومن هؤلاء العلماء الربانيين: شيخنا المصلح الرائد والإمام المجاهد أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين نوح بن نجاتي الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي لم أر عبقريًا في القرن الخامس عشر الهجري يفري فريه... ولست بمدع إن زعمت هذا؛ فقد اعترف له بذلك علماء أهل السنة والجماعة من معاصريه(١):

فالعبقرية ليست بمقدار ما تقتنع به أنت، ولكن بحسب ما يبلغه المرء في حدود ما تهيأ له من أسباب.

والعبقري هو الذي ينشئ فنًا أو يحيي علمًا؛ مثل: تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد خاصة في زمن انشغل جماهير العلماء بكتب المذاهب والتصوف والكلام، ولم يرفع أكثرهم بالسنة النبوية وكتبها وعلومها رأسًا، وإن حصل شيء من ذلك؛ فهو على استحياء؛ لأن علم الحديث عند كبارهم ومقدميهم صناعة للمفاليس، ويمارس الحكم عليها بقدرة مذهلة، ودقة فائقة أذهلت خصومه قبل محبيه؛ فجاؤوه رغم أنوفهم مقرين بأنه محدث العصر، وأنه لا يوجد تحت قبه الفلك من هو أعلم منه بالسنة النبوية والعلوم الموصلة إليها.

وهذا العبقري علَّم أهل العلم وطلابه البحث عن الأحاديث في غابات مخطوطات وأدغال مكتبات لم تر النور بعد، فلازم المكتبة الظاهرية ليلًا نهارًا: ففهرس مخطوطاتها، ورتب مبعثرها، واستخرج كنوزها في سلاسل كان الناس ينتظرون أجزاءها بشغف؛ لاحتوائها على مصادر للأحاديث لم ترها العيون.

لقد حاز هذا العبقري قصب السبق: فمهد الطريق لمن بعده من أهل العلم والاختصاص؛ ليحققوا، ويحرروا، ويستدركوا.

---

(١) انظر كتابي: «الإمام الألباني شيخ الإسلام وإمام أهل السنة والجماعة في عيون أعلام العلماء وفحول الأدباء»؛ ففيه: ما يشفي، ويروي، ويغني.

وإن لم تطمئن -يا رعاك الله- لهذا العموم؛ فدونك بعض مقومات عبقرية الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتفصيل:

١- اتفاق علماء أهل السنة والجماعة على إمامته في علم الحديث: فقد ألان الله له علم الحديث كما ألان لداود الحديد.

٢- علميته الموسوعية؛ فقد شارك أهل كل اختصاص في اختصاصهم بل تقدم على بعضهم، وكأن علوم الكتاب والسنة بين عينيه: يأخذ منها ما يريد، ويدع ما يريد.

٣- نقل العلم من التأصيل النظري إلى التطبيق العملي في كثرة من التصانيف لم يلحق به أحد من المتأخرين.

٤- إحياؤه العمل بمنهج السلف، ونشر دعوتهم السلفية في العالم كله، حتى غدا ذكر الدعوة السلفية يذكرك بالإمام الألباني، وذكر الإمام الألباني يذكرك بالدعوة السلفية؛ فالدعوة السلفية المعاصرة والألباني متلازمة واحدة.

٥- مواجهته لكل أعداء الإسلام عامة وخصوم أهل السنة والجماعة خاصة: دون استثناء، ودون كلل أو ملل، وإن كنتم في ريب مما أقول؛ فاستمعوا بارك الله فيكم إلى شهادة شيخنا محدث المدينة النبوية حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ التي نقلها عنه تلميذه البار الدكتور فلاح مندكار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «. . . شيخنا الشيخ حماد بن محمد الأنصاري رحمة الله عليه، وكنت كثيرًا ما أصحبه؛ لأني سكنت عند بيته ولازمته، وكنت أذهب معه إلى الجامعة -أيام دوامه في الجامعة- وأعود معه؛ لأن عندي سيارة، وهذا شرف عظيم: أن آخذ الشيخ وأرجع الشيخ، فركب الشيخ؛ فقال: سمعت أن الألباني قد جاء إلى المدينة؛ قلت: نعم شيخنا قبل ليلتين وصل، وكنا أمس معه في بيت فلان، قال الشيخ: أين هو الآن، قلت: الآن هو في المكتبة؛ لأنه الساعة العاشرة ضحى يكون في مكتبة الجامعة، قال: أنت متأكد، قلت: نعم أنا متأكد؛ لأني أعرف برنامج الشيخ، وكنا نلازم الشيخ إذا جاء، يا إخوان ليس نحن كنا نلازم

الشيخ، الذي حملنا على ملازمة الشيخ ما نأتي والله إلى مجلس من مجالس الألباني إلا نرى مشايخنا الكبار جالسين: الشيخ عمر بن محمد بن فلاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ -هذا من أكبر المشايخ في المدينة مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو تلميذ الشيخ الكبير عبد الرحمن الإفريقي إمام وشيخ مشايخ السلفيين في المدينة- وعبد المحسن العباد جالس في حلقة الشيخ، ربيع بن هادي جالس. . . كل مشايخنا جالسين في حلقة الشيخ، والشيخ يدرس ويتكلم، فكنا نحرص على مجالسه مجلس بعد مجلس، الشاهد نرجع إلى كلام الشيخ حماد بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قال: أنت متأكد، قلت: نعم والله يا شيخنا أنا متأكد هكذا الوعد: في هذه الساعة سيكون في المكتبة في الجامعة الإسلامية، قال: خذني إليه، الله أكبر والله إنا نفرح كثيرًا أن يلتقي شيخك بشيخك، وشيخ يعظم شيخًا، فعلى طول رحنا إلى المكتبة ونزلنا ودخلنا؛ فإذا الشيخ فعلًا في قسم المخطوطات -كانوا يخصصون له غرفة يستريح فيها، وكل ما يريد من المخطوطات يأتون بها إليه-، فدخلنا على الشيخ وسلم على الشيخ، وتعانقا طويلًا، وسلما بتواضع كلاهما، ثم خرجنا إلى الدرس في موعده، قال لي: تعرف يا شيخ هذا الرجل هذا الإمام الذي سلمنا عليه اليوم لا يحبه أحد إلا نفرًا يسيرًا جدًّا، قال: كل أهل الإسلام لا يحبونه؛ تعرف لماذا؟ قلت: لا يا شيخنا تفضل، قال: لأن عامة المسلمين اليوم على طريقين:

إما متعصب على المذاهب الأربعة.

وإما متعصب على مذهب بدعي في الاعتقاد:

إن سلم من الأشعرية والاعتزال والتصوف وغيره في باب الاعتقاد، وقع في التعصب إما للحنفية أو للشافعية أو للمالكية. . . عامة المسلمين هذان، قال: وهذا الإمام سلطه الله تبارك وتعالى على الفريقين: ما ترك بدعة إلا وفندها، وبين فسادها وأهلها، وما ترك -أيضًا- متعصبة المذاهب إلا وبين فسادهم وبعدهم عن الأئمة الأعلام؛ لذلك يكرهونه لا يحبه إلا قليل، أنت تحبه، قلت: أي والله يا شيخنا إنا

نحبه، قال: عليك به». [١]

٦- كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالم ملة؛ كما قال شيخنا فقيه الزمان محمد صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العلماء ثلاثة أقسام: عالم دولة، وعالم أمة، وعالم ملة:

عالم الدولة الذي ينتظر ما تريد الدولة؛ فيفتي به على طول، ينتظر ما يقول الرئيس أو الوزير أو ما أشبه ذلك، وعلى طول ما أحله الرئيس؛ فهو حلال، وما حرمه؛ فهو حرام؛ هذا عالم دولة.

عالم أمة الذي يتبع ما ترتاح له العامة -وإن كان خلاف الحق عنده- هذا عالم يتبع الأمة، وهذا كالأول آثم، وعلمه وبال عليه.

الثالث عالم ملة: لا يبالي بالدولة ولا العامة: يفتي بما دل عليه الكتاب والسنة: سخط الناس أم رضوا.

هذا هو العالم حقيقة، وهذا هو العالم الرباني، والواجب على كل عالم في شريعة الله أن يكون عالم ملة. . .». [٢]

٧- تربعه على عرش المناظرات؛ فقد ناظر المعتزلة، والمرجئة، والأشاعرة، والماتريدية، ومتعصبة المذاهب، وغلاة الصوفية، والتكفيريين، والحركات الإسلامية المعاصرة: كالإخوان المسلمين، وحزب التحرير، وحركة التبليغ، والفرق الباطنية: كالروافض، والقاديانية، والبهائية، وأدعياء المهدوية، والمتنبئين الكذبة. . . فأتي على بنيانهم من القواعد؛ فَخَرَّ عليهم السقف من فوقهم، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كل مناظراته: سيل يتدفق، وبحر يغرق، وشمس تشرق. . . وحسبك أن تعلم أن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ

---

(١) مقطع فيديو على (YouTube) بعنوان: «منزلة الإمام الألباني عند العلماء»، للشيخ فلاح مندكار.

(٢) انتهى مختصرًا من صوت شيخنا ابن عثيمين المنشور على (YouTube) تحت عنوان: «أقسام العلماء».

صاحب أسرع مناظرة في التاريخ أجهز على خصمه بالضربة الفنية القاضية من الجولة الأولى في أقل من دقيقة، وإليك المناظرة كما يرويها الدكتور وصي الله عباس وفقه الله: جاء رجل يدعي علم الغيب؛ ليناظر الألباني؛ فقال له الألباني: أنا أناظرك لكن لي شرط، قال مدعي الغيب: ما هو شرطك؟ فقال له الألباني: كيف تعلم الغيب ولا تعلم شرطي؛ فبهت الذي كفر، وولى مدبرًا ولم يعقب.[١]

ومما رأيته بعيني رأسي عندما يفد الناس شرقًا وغربًا، ويفد طلاب العلم على الإمام الألباني -وقد حَضَّروا المسائل بين أيديهم وهم حدثاء عهد في هذه المسائل- فيطرحونها عليه، فيصول معهم ويجول؛ فيبدي لهم أشياء ما خطرت لهم ببال، وقد آتاه الله قوة حجة وحسن مناظرة وسرعة بديهة، وقد سمعت أذناي ممن ذهب إلى الإمام الألباني وعرض عليه مسائله وناقشه؛ فحدثني هؤلاء: أنهم يجتهدون في جمع هذه المسائل وترتيبها ودراستها وتحضيرها؛ فإذا جاءوا بين يديه، فكأنما لم يقرؤوا شيئًا، ويأتيهم بالحجج من حيث لم يحتسبوا.

هذه بعض مجالات عبقرية الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]، والتي جعلته هدفًا مرصودًا لأهل الأهواء والبدع؛ فتداعوا عليه من كل أفق كتداعي الأكلة إلى القصعة، ورموه بالزور من قوس حقد واحدة، وافتروا عليه البهتان، وهذا العداء للعلماء الربانيين قديم، فكلما جاء عالم بما لا تهواه أنفس أهل الزيغ والابتداع: انبروا له طعنًا وغمزًا وتشويهًا؛ لعلهم ينالون منه مقتلًا، وتقريرات أهل السنة في بيان هذا المنهج البدعي كثيرة؛ منها:

---

(١) مقطع منشور على (YouTube) بعنوان: «أسرع مناظرة ينهيها الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ» وهذه المناظرة ثابتة؛ فقد سمعتها من شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكن أحببت أن أذكر لها شاهدًا آخر.

(٢) ولعلي أفردها في مصنف مستقل إن بقي في العمر بقية، وإلا؛ فهي عهدة أتركها لأبنائي من طلبة العلم المحبين للمنهج السلفي، لعل بعضهم ينشط؛ فيحقق هذه الأمنية والرغبة.

قال أبو زرعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأيت الكوفي يطعن على سفيان الثوري وزائدة؛ فلا تشك أنه رافضي، وإذا رأيت الشامي يطعن على مكحول والأوزاعي؛ فلا تشك أنه ناصبي، وإذا رأيت الخراساني يطعن على عبد الله بن المبارك؛ فلا تشك أنه مرجئ، واعلم أن هذه الطوائف كلها مجمعة على بغض أحمد بن حنبل؛ لأنه ما من أحد إلا وفي قلبه منه سهم لا برء له»[1].

وقال نعيم بن حماد: «إذا رأيت العراقي يتكلم في أحمد بن حنبل؛ فاتهمه في دينه، وإذا رأيت البصري يتكلم في وهب بن جرير؛ فاتهمه في دينه، وإذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق بن راهـويه؛ فاتهمـه فـي دينـه»[2].

وقال أبو جعفر محمد بن هارون المخرمي الفلاس: «إذا رأيت الرجل يقع في أحمد بن حنبل؛ فاعلم أنه مبتدع ضال»[3].

ومن الأئمة الذين جعلهم الله عز وجل محنة لأهل الإسلام في عصرنا: شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقد قال شيخنا محدث بلاد الحرمين عبد المحسن العباد البدر وفقه الله كما يروي ذلك عنه تلميذه الدكتور فلاح مندكار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وصار يثني على الشيخ (الألباني)، ويحثنا جميعًا على ملازمة الشيخ (الألباني)، ومتابعته من حلقة إلى حلقة، من درس إلى درس مادام في المدينة النبوية. . . ثم قال -وهذه شهادة الشيخ مازال حيًّا موجودًا-: الألباني في زماننا مثل أحمد في زمانه. . . فكما قيل في أحمد؛ أقول: إذا رأيتم الرجل يتكلم في الألباني؛ فإنه متهم في دينه، بل استطيع أن أقول: أنه ليس من أهل السنة في شيء؛ هذه كلمة شيخنا عبد المحسن في الألباني. . .»[4].

---

(١) «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٩-٢٠٠).

(٢) «تاريخ بغـداد» (٦/ ٣٤٨)، و«تاريخ دمشـق» (٨/ ١٣٢).

(٣) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ٣٠٨-٣٠٩)، و«تاريخ دمشق» (٥/ ٢٩٤).

(٤) مقطع فيديو على (YouTube) بعنوان: «منزلة الإمام الألباني عند العلماء» للشيخ فلاح مندكار.

لماذا كان الألباني بهذه المنزلة عند إخوانه من أهل العلم؟. . . لأن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يمثل السنة النبوية وأهلها، ولذلك؛ فإن الذي يطعن فيه إنما يطعن في السنة؛ كما قال الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الألباني الآن علم على السنة، الطعن فيه إعانة على الطعن في السنة».(١)

وهذا الصنف من أهل العلم يواجهون دائمًا هجمات شرسة من أهل الأهواء والبدع والعوائد؛ لأنهم يفسدون عليهم أباطيلهم، وينقضون مصالحهم التي يتكسبون بها عن طريق الباطل؛ فلا يرضون عنهم أبدًا.

وحين تعييهم الحيل يلجؤون إلى قذف العلماء بالتهم الباطلة، ويصفونهم بالأوصاف المفتراة التي هم منها براء؛ لإسقاطهم وزعزعة الثقة بهم، وصرف قلوب الناس عنهم.

ومن العلماء الذين تكالب عليهم أهل البدع والأهواء -كما قرر ذلك من قبل شيخنا حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ- شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإن جميع طوائف الضلال والبدعة كلها مجمعة على بغضه والنيل منه؛ لأنه ما من أحد منهم إلا وفي قلبه منه سهم لا برء منه.

وإذا تداعى أهل البدع والأهواء على العالم الرباني الذي له قدم صدق في الدعوة إلى الله والعلم كان لزومًا على إخوانه من أهل العلم ومحبيه من طلاب العلم: أن ينصروه، ويذبوا عن عرضه بالحق والعدل والحجة والبرهان، وأن يكشفوا الشبهات التي يرمى بها؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامه عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: «لكن

(١) سمعها من الشيخ حمود التويجري الدكتور عبد السلام برجس رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، ونقلها في مقالاته التي رد فيها على الدكتور عبد العزيز العسكر وفقه الله بعنوان: «قد تجاوزت الحد»، وأشهد الله على ذلك.

وقد سمعتها من أخي الدكتور عبد السلام برجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما زارني في بيتي قبل موته بأشهر.

إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل؛ فلا بد من الذب عنهم، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل».[١]

وإنما وجب الدفاع عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لأنهم نقلة الشريعة، وأمناء الملة؛ فإسقاطهم إسقاط للدين، وجرحهم جرح للشهود على الكتاب والسنة، وإذا سقط الشاهد بطل المشهود له، قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي ﷺ، فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه؛ حتى يقال: رجل سوء، ولو كان رجلًا صالحًا؛ لكان أصحابه صالحين»[٢].

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأيت رجلًا يذكر أحدًا من الصحابة بسوء؛ فاتهمه على الإسلام»[٣].

وقال أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ؛ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن رسول الله ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»[٤].

وفي أهل العلم الربانيين شبه كبير بالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من هذه الناحية؛ فإن العلماء ورثتهم، وحملة الإسلام من بعدهم؛ فصيانة أعراضهم فريضة شرعية وضرورة علمية.

ولذلك كان -ضرورة ولزومًا- أن نفي بحق شيخنا ووالدنا الإمام الألباني

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٦/ ٢٥٤).

(٢) «رسالة في سب الصحابة» (ص ٤٦)، وانظر «الصارم المسلول» (ص ٥٨٠).

(٣) «المسائل والرسائل المروية عن أحمد في العقيدة» (٢/ ٣٦٣-٣٦٤)، وانظر «البداية والنهاية» (٣/ ١٣٩).

(٤) «الكفاية في علم الرواية» (ص٤٩).

رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونرد شيئًا من جميله علينا، وذلك؛ بالعمل الدؤوب، والسعي الحثيث في دفع ما من شأنه أن يخدش كرامته، أو ينتهك حرمته: ندفع الشبهة بالدليل، والضلالة بالهدى، والطعن باليقين، والجهل بالعلم، متحلين بالصبر واليقين، واضعين في الحسبان أن المفترين في حقه قسمان:

- قسم من الحساد المعاندين، وصدق من قال[1]:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه	فالقوم أعداء له وخصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها	حسدًا وبغيًا إنه لدميم
وترى اللبيب محسَّدًا لم يجترم	شتم الرجال وعرضه مشتوم
وكذاك من عظمت عليه نعمة	حساده سيف عليه صروم

- وقسم من الضحايا التائهين المضللين.

ولكل منهما قسمته من التعامل:

عمل ترفع به الجهالة، وتقمع به الضلالة.

وعمل يروي الغليل، ويشفي العليل، ويطمئن الحيران.

عمل يمحو تلك الصورة الزائفة المزيفة، والقاتمة المغيَّمة.

عمل يسلط الضوء على منهجه الأصيل، ويجلي عقيدته المستمدة من الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، ويوثق مدى تمسكه بالسنة والنبوية، واستماته في الدفاع عنها.

عمل يكشف جوانب من همته في الدعوة إلى الله على بصيرة، وهمه على الأمة والذي شغله طيلة حياته عن حظوظ نفسه.

أمة عادت لإبليس فيها بضاعة الشرك سوقًا وتسويقًا؛ فدعي غير الله، وذبح

(١) الأبيات لأبي الأسود الدؤلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

لغير الله، ونوزع الله في ربوبيته.

أمة تكالب عليها الأعداء من كل حدب وصوب.

أمة يستنزف دمها، ويبقر بطنها بحراب بعض الخارجين من رحمها، فضاقت الأرض بما رحبت، وتزعزع الأمن ونوزع الأمر في ديارها حتى أطل الخوف من أعين الرجال.

فمن يخمد النيران الحامية، ويضمد الجراح الدامية، ويصد الرماح المترامية، ويوحد الأمة رغم الأحزاب المتشاكسة المتعالية؛ إلا عالم رباني عامل مستنير مخلص، يذكر أمته بحق الله على العبيد، ويزيل عنهم ركام الجهل إزالة الصدأ عن الحديد، وينفخ فيها روح العزة والكرامة من جديد؛ ليبعث مجد السلف الصالح التليد.

فمن لهذه الأمة بعد الله عز وجل إذا أفلت شمس عالم رباني ومجدد مصلح أمثال الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وانطفأ سراجه، وسقط قدره، وضعف شأنه.

قال أخونا الدكتور الأريب وصديقنا الشيخ الحبيب بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فانتخب من مزدحم الحياة: العلماء الهداة في مثالهم: العالم العامل بعلمه في خاصة نفسه، ونصحه لله ولرسوله ولإمامه ولعموم أهل الإسلام، فما يذكر اسم ذلك العالم إلا ويرفع في العلماء العالمين؛ فعلمه وعمله متلازمان أبدًا؛ كالشاخص والظل سواء، والله يمن على من يشاء.

فانتصر له حسبة لله: لا دفاعًا عن شخصه فحسب، بل وعن حرمات علماء المسلمين ومنهم دعاتهم، ورجال الحسبة فيهم؛ إذ بدا لقاء ما يحملونه من الهدى والخير والبيان: اختراق ظاهرة التجريح لأعراضهم بالوقيعة فيهم، وفري الجراحين في أعراضهم، وفي دعوتهم، ولما صنعه سعاة الفتنة من وقائع الافتراء، والصاق التهم، وألوان الأذى، ورمي الفتيل هنا وهناك، مما لا يخفى في كل مكان وصلته أصواتهم البغيضة.

ولعظم الجناية على العلماء صار من المعقود في أصول الاعتقاد: «ومن ذكرهم

بسوء؛ فهو على غير سبيل».

لذلك، ولما هم على العامة والخاصة في فضل تعليم الناس الخير، ونشر السنن، وإماتة الأهواء والبدع، فهم قد أوتوا الحكمة يقضون بها، ويعلمونها الناس، ولم يتخلفوا في كهوف القعدة الذين صرفوا وجوههم عن آلام أمتهم وقالوا: (هذا مغتسل بارد وشراب)، وكأنما عناهم شوقي بقوله:

وقد يموت كثير لا تحسهم كأنهم من هوان الخطب ما وجدوا

بل نزلوا ميدان الكفاح، وساحة التبصير بالدين، وهم الذين ينبئون عن مقياس العظمة (العصامية) التاريخية في أشباحهم المغمورة، لا العظمة (العظامية) الموهومة؛ كما لبعض أصحاب الرتب والشهادات، المفرغين لأنفسهم عن قرن العلم بالعمل.

إن القيم والأقدار، وآثارها الحسان، الممتدة على مسارب الزمن لا تقوَّم بالجاه، والمنصب، والمال، والشهرة، وسيل المدائح، والألقاب، وإنما قوامها وتقويمها بالفضل، والجهاد، وربط العلم بالعمل، مع نبل النفس، وأدب جمٍّ، وحسن سمت؛ فهذه وأمثالها هي التي كانت توزن بها الرجال والأعمال.

وإلى هذا الطراز المبارك تشخص أبصار العالم، ولكل نبأ مستقر.

لهذا كله؛ صار من الواجب على إخوانهم: الذب عن حرماتهم وأعراضهم، بكلمات تجلو صدأ ما ألصقه المنشقون بهم من الثرثرة، وتكتم صدى صياحهم في وجه الحق، وإيضاح السبيل الآمن الرشيد، العدل الوسط».[1]

ولما كان أعظم الوفاء بعد الوفاة؛ ورأيت أحجام كثير من مدَّعي حب الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وأكثرهم لا يزالون يعيشون على فتاته- عن الإقدام على منازلة خصومه وشانئيه وأعدائه الذين زاد تنمرهم وأغراهم استراحة المحارب التي مررت بها لظروف يطول شرحها ويصعب إيضاحها -الآن-؛ امتشقت حسام

---

(١) «تصنيف الناس بين الظن واليقين» (ص٥-٧).

العلم، وتسمنت غارب الحق: ذابًّا عن عرض شيخنا ووالدنا، ومدافعًا عن دعوته ومنهجه وعقيدته، وسطرت هذا المشروع العلمي انتصارًا للحق على الباطل في معركة من معارك الحرب بينهما، مع علمي الذي لا يراوده شك: أنه ليس بالضرورة أن يكون الوقوع في هذه الأباطيل والشبهات مقصدًا للكثير ممن رددها أو سمة فيهم، وإن وقعوا فيها جهلًا منهم أو وهمًا، جهل ووهم لا يبقي معهما عذر بعد معرفة الحق، وقيام الحجة، ووضوح المحجة.

متمثلًا قول العلامة أحمد بن علوي بن حمزة الحنبلي في مدح شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومستحضرًا لمعانيها في حق شيخي الإمام الرباني محمد ناصر الدين الألباني طيب الله ثراه برضوانه، وأذاقه حلي إحسانه، وأسكنه فسيح جنانه:

جاهدت أحمد عن شريعة أحمد	بالحق كل منافق مع ملحد
وضربت عنق الباطل الضخم الذي	قد جاء مثل الليل مظلم أسود
بدلائل وبراهن أغنتك عن	سمر القنا أيضًا وكل مهند
قول الإله الفرد[1] جل جلاله	وحديث خير المرسلين محمد
والراشدين السادة الخلفا الذي	أمر النبي بهديهم أن نهتدي
ما الدين إلا عنهم وسواهم	بمقاله في ديننا لا نقتدي
ما قلت قط بغير قولهم ولا	أوردت غير حديث صدق مسند
لا قول فلسفة ولا رأي ولا	ما قاله الغمر الجهول المعتد
وكفى بهذا الاجتهاد دلالة	والله قد صحت لكل موحد
يا أشرف العلماء دعوة جامع	في الود بين طريفه والمتلد
نفديك من صرف الردى يا من به	وبعلمه من صرف نار نفتد
فسقى ثراك من الغمام غواديًا	أبدًا تعيد صنيعه أو تبتدي

(١) الفرد ليس من الأسماء الحسنى؛ فليعلم.

فكــفاية الله الــذي أودعتـــــها يفـــنى العـــدو بها وإن لم تقصد
أما الحســود فحيث يسمع مدحتي يلــقي الـدواة لهـــا بوجـه أربد
فلمـــقولي في قلــب كـل معــــاند تـأثــــير مصـــقول العـرار مهند
أنـا سيــفك المــاضي لإرغام العـدا يــوم الفـــخار فخلني وتقــــلد

وقد درست جميع الشبهات التي أثيرت حول شيخي ووالدي الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فحصرت بفضل الله في هذا المصنف أمّات تلك الشبهات؛ وفندتها بالدليل والبرهان والحجة والبيان؛ حتى غدا مروِّجها مخذولًا، وناقلها مذمومًا مدحورًا، وسميته: «تبيين كذب المفتري الجاني على الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

هذا وقد اطلعت جمعًا من إخواني أهل العلم وأحبابي طلابه ممن أثق بعقولهم، وأطمأن إلى حكمتهم، وأقف عند نصحهم، ولا يسعني مخالفتهم على الكتاب قبل دفعه إلى الطباعة فالنشر؛ فشكر الله لهم حسن تعاونهم، وجزاهم خيرًا.

راجيًا من المولى عز وجل التوفيق والرشاد والهدى والسداد، وأن يدخر لي ثواب ذلك ليوم التناد يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وأن يتقبل أعمالي كلها نصرة لدينه، وذبًّا عن العلم وأهله.

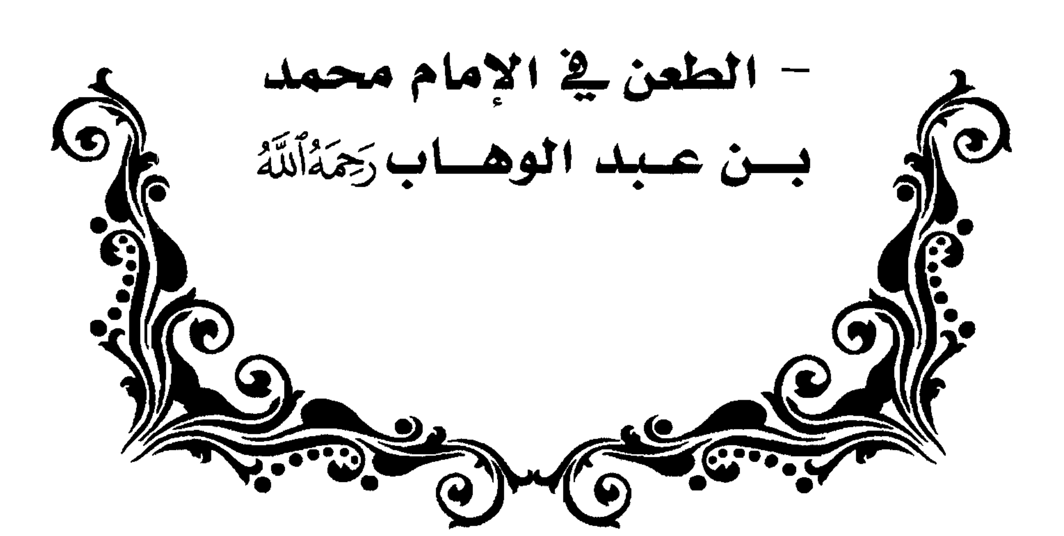
ورحم الله أخًا غيورًا ناصحًا أمينًا وجد خطأً؛ فنصح، أو خللًا؛ فأصلح؛ فإني متقلد منته آخر عمري، وداع له بالخير ما دمت حيًّا.

وكتبه حامدًا ومصليًا ومسلمًا
سليم بن عيد بن محمد الهلالي
أبو أسامة
في مجالس متعددة آخرها ضحى ثلاثاء العافية
١٣/ شوال/ ١٤٤٢هـ الموافق ٢٥/ أيار/ ٢٠٢١م
في عمان البلقاء عاصمة الأردن من بلاد الشام المحروسة



العقيدة

- الإرجـــــــاء
- هدم قبر الرسـول ﷺ
- عصمة نساء النبي ﷺ
- الطعن في الإمام محمد بـن عبد الوهـاب رحمه الله





الإرجاء

في آخر سني حياة شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ بدأت تظهر من قِبَل الجزيرة العربية فرية لا أصل لها خاوية على عروشها؛ فقال مروِّجوها: الألباني مرجئ! وفي رواية منكرة لبعضهم أراد أن يتلطف؛ فقال: وافق المرجئة! أو عنده إرجاء!!

والذي يؤكد لي أن هذه الفرية صنعت بمكر، وخططت بليل؛ لإسقاط دعوة الشيخ الإمام الألباني السلفية النقية: ما قاله صديقنا الشيخ الدكتور عبد السلام برجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما زار شيخنا الإمام وهو مريض؛ قال: يا شيخ ينتظرون موتك؛ لينشروا أنك مرجئ في مسائل الإيمان!

ثم قال: فأنا ابن نجد وأعرف القوم!!

وقد أشار الشيخ الدكتور عبد السلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى بعض ذلك في رده على الدكتور عبد العزيز العسكر[1]؛ فقال: «. . فمحاولة الكاتب أن يوهم القراء بأن الألباني له تنظيم؛ كذب وافتراء، وقد صعد الكاتب صراحة إلى ما هو أسوأ من ذلك؛ حيث قال: إنه سبب ما يقع في الأمة من مشكلات –هذه فحوى عبارته– وأقول: سبحان الله، وأيم الله لقد علم الدكتور العسكر –ومنه سمع الناس ذلك– أن سبب

---

(١) وبهذه المناسبة؛ فقد اطلعت على تراجع الدكتور العسكر حول ما كتبه حول الإمام الألباني، وقال خلال لقائه ببرنامج (لقاء الجمعة) مع الإعلامي عبد العزيز المديفر: سبق لي التراجع، واعترفت بخطئي حول ما كتبته عن الألباني في جريدة عكاظ، وأنه لم يوفق في انتقاده للشيخ، وأنه أضر بنفسه ولم يضر الشيخ الإمام الألباني، داعيًا الله بأن يعفو عنه، ونقلته عنه صحيفة سبق الإلكترونية (٤/ ٦/ ١٤٣٥هـ = ٤/ ٤/ ٢٠١٤م).

الافتراق ونحوه قوم يعرفهم الدكتور جيدًا بل هم الذين غذوه، ومعهم نشأ[١]، وهؤلاء القوم أشد أعدائهم: كتب الألباني، بل بعضهم يتعدى، ويصف كتبه، والكتب القديمة عمومًا: بأنها كتب صفراء»[٢].

هؤلاء الذين خططوا لنشر هذه الفرية قسمان:

القسم الأول: قوم متعصبون لمذاهبهم الفقهية، وكانوا يختبئون وراء الدَّعي عبد اللطيف باشميل الذي لا يزال يصرخ: بأن الألباني مرجئ.

ومن ورائهم جميعًا أمراء وأجهزة ومشايخ: يمدونهم بالمال، والدعم الإعلامي، ويمتحنون أهل العلم بذلك![٣].

والقسم الآخر: تنظيمات حزبية: يرون الألباني خطرًا على أحزابهم، وتهديدًا لتنظيماتهم، وكسادًا لتجارتهم، وهؤلاء اختبؤوا وراء الدكتور سفر الحوالي الذي دندن كثيرًا في رسالته الدكتوراتية: «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي»؛ بإشراف شيخه في التنظيم والمنهج محمد قطب شقيق أقنوم الخوارج الجدد: سيد قطب، وذلك في جامعة أم القرى؛ حيث روَّج سفر الحوالي بأن الشيخ الإمام مرجئ، أو عنده إرجاء، أو وافق المرجئة!!.

---

(١) وهم الإخوان المفلسون، ومنهم الفرقة السرورية الحرورية: «مخانيث الإخوان المسلمين وأفراخ القطبية».

وانظر -تفضلًا- كتابي: «بيان تلبيس القطبية في تأسيس بدعهم الحزبية»، وكتابي «عقد الخناصر في بيان أباطيل واقعنا المعاصر».

(٢) كما قال كبيرهم الذي علمهم التحزب والسرية: محمد سرور نايف بن زين العابدين، شيخ دعاة الصحوة(!).

وانظر كتابي: «المقالات السلفية» (ص ١٩-٢٦).

(٣) انظر تفصيلًا: «تبرئة الإمام المحدِّث من قول المرجئة المحدَث» (ص ٢-٤) للدكتور إبراهيم الرحيلي.

والظاهر أن الفريقين رغم اختلافهم في التنظيمات وتفرقهم في الدوافع والحزبيات؛ اشتركوا في الغاية، وحدَّدوا الهدف؛ وهو إسقاط الألباني ودعوته السلفية، ولذلك كانت قنوات الحركيين الحزبيين الفضائية تستضيف أمثال عبد اللطيف باشميل؛ لينظر عبر شاشاتها، وينفخ في كير الفرية[1].

وقد وجد الفريقان ضالتهم التي عليها يتوكؤون: في عبارات موهمة؛ وقعت من الشيخ الإمام أثناء البحث والمناظرة والمناقشه مع الآخرين، وسجلت تلك الجلسات، وفيها تلك العبارات؛ فطار القوم بها، وجعلوها أقوالًا للشيخ الإمام في باب الإيمان.

وتناسوا -عاملهم الله بعدله- أن مجلس البحث والمناظرة ليس كمجلس التقرير والتحقيق.

لكن الله قيَّض لهذه الفرية الكُبَّار أهل علم كبارًا؛ صدقوا في ردها، ووفقوا في نقضها، وسبروا غور نفوس مروِّجيها؛ فانظر مثالًا ما قاله شيخنا فقيه الزمان ابن العثيمين -جعل الله الفردوس نزله- في «الأسئلة الفطرية» مدافعًا وذابًّا عن أخيه الشيخ الأمام:

«... ولا أعلم له كلامًا يدل على الإرجاء أبدًا:

لكن الذين يريدون: أن يكفروا الناس؛ يقولون عنه وعن أمثاله: أنهم مرجئة؛ فهو من باب التلقيب بألقاب السوء.

وأنا أشهد للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالاستقامه، وسلامة المعتقد، وحسن القصد».

---

(١) مثال ذلك: استضافت قناة دليل السرورية سنة (١٤٣٠هـ) الدَّعي عبد اللطيف باشميل في برنامج أسبوعي: (البيان الثاني) للطعن في الدعوة السلفية وشيخها الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وترويج الافتراءات ونشر الشبهات.

... نعم لقد عرف شيخنا فقيه الزمان ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ خبيئة نفوس هؤلاء القوم، وتنبه لمغزاهم، وأدرك مقصودهم؛ فاعلنها صريحة مدوية في وجوههم البائسة، وردَّدها صيحة قوية في وجه افتراءاتهم اليائسة: أن الألباني بريء من الإرجاء، مع سلامة المعتقد، وحسن القصد -فلله دره وعلى الله شكره-.

وكذلك نبه الدكتور إبراهيم الرحيلي وفقه الله في مقدمة كتاب «تبرئة الإمام المحدث من قول المرجئة المحدث» (ص ٢-٤) على مقاصدهم السيئة؛ ذاكرًا بعض ما أجملته آنفًا حول من تولى كبر هذه الفرية، فقال: «من أعظم الفتن التي وقعت في هذا العصر: فتنة التكفير والخروج على ولاه الأمور، وما ولدته من تفجير وسفك للدماء، وهدم وتحريق للمنشآت.

فقام أئمة الدين، وحراس العقيدة، وأهل الغيرة على الدين؛ بالردِّ على هؤلاء، وكشف ما هم عليه من شر وفتنة وبلاء، والتحذير منهم تمسكًا بالدين، ونصحًا للمسلمين؛ فما كان من أهل التكفير منهم ومنظريه؛ إلا أن رموا أهل السنة بالعظائم، ووصفوهم بالألقاب الشنيعة؛ تنفيرًا للناس منهم.

فوصموا العلماء المحذرين بفرية الإرجاء، في مقابل تحذير العلماء مما وقعوا فيه من التكفير، وزعموا: أنهم علماء السلاطين في مقابل تحذير العلماء من خروجهم على ولاة الأمور.

وسلكوا بهذا طريق أسلافهم من أهل البدع الذين كانوا يرمون السلف بما يقابل بدعهم التي أحدثوها:

فالرافضة يسمون أهل السنة: نواصب، والمعطلة يسمون أهل السنة: مجسمة حشوية مشبهة، والمشبهة يسمون أهل السنة: معطلة.

ومن العلماء الذين رماه التكفيريون ببدعة الإرجاء: الإمام العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

وكان من أوائل من تكلم فيه ورماه بالإرجاء (د.سفر الحوالي)، المعروف بانتمائه

لفكر الإخوان المسلمين[1]؛ فأخرج كتابه: (ظاهرة الإرجاء) الذي شحنه بالثناء البالغ على سيد قطب، و بالطعن في الألباني، حتى قيل: «نصفه ثناء على سيد قطب، و نصفه الآخر طعن في الألباني».

وإذا تأمل المتأمل حال سيد قطب المنظر الأكبر للتكفير في هذا العصر، و حال الألباني في تمسكه بعقيدة السلف، و التحذير من التكفير والخروج. ثم نظر إلى حال الكتاب، و اشتماله على تمجيد هذا، و الطعن في هذا، وكذا حال مؤلفه و تأثره بفكر سيد قطب ومنهجه أدرك المتأمل لذلك الباعث الحقيقي على نسبة الألباني للإرجاء.

ولله در العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين عندما قال -في معرض حديثه عن تبرئة الألباني من الإرجاء-: «الرجل رَحِمَهُ ٱللَّهُ نعرفه من كتبه، وأعرفه بمجالسه -أحيانًا- سلفي العقيدة، سليم المنهج؛ لكن بعض الناس يريد أن يكفر عباد الله بما لم يكفرهم الله به، ثم يدعي أن من خالفه في هذا التكفير؛ فهو مرجئ كذبًا وزورًا و بهتانًا».

---

(١) مما دار بين شيخنا الإمام والدكتور ناصر العمر لما زار الأخير الشيخ الإمام لمناقشه كتابه «فقه الواقع»، ودار هذا الحوار بينهما:

الشيخ العمر: يا شيخ أنا على استعداد أن أقسم بالله: أن الشيخ سلمان العودة، والشيخ سفر الحوالي ليسوا من الإخوان المسلمين.

الألباني: دعنا من هذا القسم؛ لكن هل تستطيع أن تقسم أن منهجهما ليس منهج الاخوان المسلمين.

العمر: سكت ولم يحر جوابًا!

تنبيه: لقد كان شيخنا الإمام يحسن الظن بهؤلاء جميًعا؛ حتى أنه رد على من طعن في مناهجهم؛ لكن تبين له بأخرة صدق من تكلم فيهم وطعن في منهجهم، حتى وصفهم الشيخ الإمام في كلام منشور ومعروف بـ (خارجية عصرية)؛ انظر (ص ٤٧ و٦٨)، وهذا هو رأي الإمام الأخير في دعاة الصحوة الإخوانية، ومدرستهم القطبية السرورية!!

ثم شاعت هذه الفتنة، وطار بها دعاة التكفير، وأصبحوا يرددون في مجالسهم، وأشرطتهم وكتبهم: أن الألباني مرجئ، وأن له أتباعًا هم على فكره الإرجائي بزعمهم، وأطلقوا عليهم: «ألبانيين» و«مرجئة العصر»، ثم راجت هذه الحيلة الماكرة وتلقفها من لا يتهم بانخراطه في فتنة التكفير، بل ينتمي لمنهج السلف الصالح، غير أنه لم يسلم من الانخداع بتلك الحيلة.

فكنت أسمع من بعض طلبة العلم: أن ممن ينتمي للمنهج السلفي من يرى موافقة الشيخ الألباني للمرجئة في بعض أقواله، وما كنت لأصدق ذلك لولا ثبوته عندي بنقل الثقات من طلبة العلم.

ثم إنه وجه إلي خطاب كريم، ممن له في القلب مكانة وتقدير، من ذوي الجاه والشرف والفضل، مع ما له من الأيادي البيضاء في توقير العلماء، ومرفق به شريط كاسيت (صوتي) بعنوان: «عقيدة الألباني في الإيمان» للشيخ عبد اللطيف باشميل[1]. وقد تضمن الخطاب طلب إبداء النظر فيما جاء في الشريط، والرَّدَّ بالموافقة أو المخالفة[2].

فسمعت الشريط، ثم كلفت من قام بتفريغه؛ ليتسنى لي زيادة النظر فيما جاء فيه مكتوبًا بعد استعراضه مسموعًا.

فرأيت أن الشريط قد اشتمل على أخطاء وأوهام: مدارها على نسبة الشيخ الألباني (لعقيدة المرجئة)، بل والإدعاء بأنه (داعية للإرجاء) حتى ترك أتباعًا تلقوا عنه عقيدة الإرجاء، وهم ساعون في بثها ونشرها بين المسلمين.

فكتبت ردًّا على ما جاء في الشريط، وقد كان محفزًّا على كتابته عدة أمور أوجزها

---

(١) وكان هذا الدَّعي من بطانة السوء لهذا الأمير.

(٢) وهكذا فعل هذا الأمير عفا الله عنه مع كثير من أهل العلم؛ حيث أرسل لكل واحد شريطًا وخطابًا؛ فكان جواب أهل العلم: -كما أخبرني بذلك أكثرهم-: أن الألباني سلفي المنهج، سليم المعتقد، حسن المقصد.

فيما يأتي:

١- استجابة لما طلب مني من إبداء الرأي إذ لا يسعني أن أكتمه وهو من النصيحة، وقد جاء في الحديث: «حق المسلم على المسلم ست» و ذكر منها: «وإذا استنصحك؛ فانصح له»[1].

٢- النصح والنصرة لصاحب الشريط رجاء رجوعه عما جاء فيه؛ طلبا لبراءة ذمته، و حبًّا لسلامته من تبعاته في الدنيا والآخرة.

٣- الذب عن الإمام الألباني بإنصاف وعدل، وقد جاء في حديث أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ؛ قال: «من ردَّ عن عرض أخيه ردَّ الله عن وجهه النار يوم القيامة»[2].

وهذا في ثواب الذب عن أعراض المسلمين؛ فكيف بعلمائهم؟».

قال أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه-: والجواب عن هذه الفرية المتهالكة يسير -على من يسره الله عليه- من وجوه كثيرة؛ منها:

الأول: قائل هذه الفرية ومروِّجها جاهل بالإرجاء والمرجئة وبالألباني معًا؛ كما قرر ذلك شيخنا فقيه الزمان ابن العثيمين في شريط: «مكالمات هاتفية مع مشايخ الدعوة السلفية» (٤/ إصدار مجالس الهدى -الجزائر بتاريخ ٩/ ٣/ ١٤٢١ هـ - ١٢/ ٦/ ٢٠٠٠م).

وقد سئل عمن يرمي الألباني بالإرجاء؛ فقال: «من رمى الشيخ الألباني بالإرجاء، فقد أخطأ: إما أنه لا يعرف الألباني، وإما أنه لا يعرف الإرجاء...»[3].

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) رواه الترمذي، وقال: «حديث حسن»، وابن أبي الدنيا وأبو الشيخ في كتاب: «التوبيخ»، ولفظه قال: «من ذب عن عرض أخيه رد الله عنه عذاب النار يوم القيامة».

(٣) وقلت في وقتها: أو لا يعرفهما جميعًا! فذهبت مثلًا!!.

وسر ذلك: أن المرجئة يخرجون العمل ويؤخرونه عن مسمى الإيمان، بينما الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى أن العمل من الإيمان وركن في حدِّه، وهو بذلك يوافق ما عليه علماء أهل السنة والجماعة من السابقين والمتأخرين.

وهذه نقول عن الشيخ الإمام في جميع مراحل عمره تبين أنه كان دائمًا على منهج أهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان.

قال الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرحه على الأدب المفرد - الشريط السادس / الوجه الأول»[1]: «إن الإيمان بدون عمل لا يفيد؛ فالله حينما يذكر الإيمان يذكره مقرونًا بالعمل الصالح؛ لأننا لا نتصور إيمانًا بدون عمل صالح؛ إلا أن نتخيله خيالًا: آمن من هنا - قال: أشهد ألا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله - ومات من هنا.

هذا نستطيع أن نتصوره؛ لكن إنسان يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ويعيش دهره -ما شاء الله- ولا يعمل صالحًا؛ فعدم عمله الصالح هو دليل أنه يقولها بلسانه، ولم يدخل الإيمان إلى قلبه؛ فذكر الأعمال الصالحة بعد الإيمان؛ ليدل على أن

---

(١) وهو من الكتب التي شرحها شيخنا الإمام في سوريا قبل هجرته الأخيرة إلى الأردن، واستقراره فيها.

وقد حضرت بعض دروس شيخنا الإمام في ذلك عندما كنت أزور دمشق الشام في وقت لم يكن أكثر مدعي المشيخة والتلمذة على الإمام الألباني في الأردن قد عرف الالتزام، فضلًا عن طلب العلم، فضلًا عن الدعوة السلفية التي شوهوها وشمتوا الأعداء بها بانحرافهم وتفرقهم، وبعضهم جاء إلى دعوتنا من محاضن الإخوان المفلسين، وآخرون من أحضان حركة التبليغ (الأحباب) المبتدعين، ولم يتحرر -حتى الآن- من رواسبه الحزبية، وصدق من قال: الرواسب طبع ثان.

فالله المستعان على هذا الغثاء، ونسأل الله العافية من هذا البلاء، ولتفصيل ذلك موضع آخر بإذن الله تعالى.

الإيمان النافع هو الذي يكون مقرونًا بالعمل الصالح...».

وقال -أيضًا- في الوجه الثاني من الشريط (١١) من «سلسلة الهدى والنور»[1]:

«قال الله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾؛ هذه الباء هنا سببية؛ يعني: بسبب عملكم الصالح، وأعظم الأعمال الصالحة؛ هو: الإيمان، كما جاء في الحديث الصحيح: أن النبي ﷺ سأله رجل عن أفضل الأعمال؛ قال: «إيمان بالله تبارك وتعالى»، الإيمان عمل قلبي ليس كما يظن بعض الناس أنه لا علاقة له بالعمل، لا.

الإيمان: أولًا: لابد من أن يتحرك القلب بالإيمان بالله ورسوله؛ ثم لابد أن يقترن مع هذا الإيمان الذي وقر في القلب: أن يظهر ذلك على البدن والجوارح؛ لذلك فقوله تبارك وتعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ نص قاطع صريح بأن دخول الجنة ليس بمجرد الأماني...».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد» (ص٣٣) عندما طبع الكتاب سنة (١٤٢٠هـ) -أي: في السنة التي توفي فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ- وقد بلغه أن بعض السفهاء رماه بالأرجاء:

«...وهذا يخالف -صراحة- حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله ورسوله....»الحديث: أخرجه البخاري وغيره، وفي معناه أحاديث أخرى ترى بعضها في «الترغيب» (٢/ ١٠٧).

وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية وجه كون الإيمان من الأعمال، وأنه يزيد وينقص -بما لا مزيد عليه- في كتابه: «الإيمان»؛ فليراجعه من شاء البسط.

---

(١) وهي سلسلة سجلت لشيخنا الإمام في الأردن بعد هجرته من دمشق سنة (١٤٠٢هـ)، واستقراره في عمان البلقاء عاصمة الأردن حتى وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأسكنه الفردوس الأعلى بمنه وكرمه، وجزى الله أخانا أبا ليلى الأثري الذي قام بتسجيلها ونشرها خير الجزاء، وأعانه على إخراجها كاملة بصورة متقنة تليق بعلم شيخنا الإمام ودعوته السلفية النقية.

أقول: هذا ما كنت كتبته منذ أكثر من عشرين عامًا؛ مقررًا مذهب السلف، وعقيدة أهل السنة، -ولله الحمد- في مسائل الإيمان، ثم يأتي -اليوم- بعض الجهلة الأغمار، والناشية الصغار؛ فيرموننا بالإرجاء!! فإلى الله المشتكى من سوء ما هم عليه من جهالة وضلالة وغثاء...».

وكذلك المرجئة لا يقولون: الإيمان يزيد وينقص بينما شيخنا الإمام يرى أن الإيمان يزيد وينقص، ومن قال بهذا؛ فقد برئ من الإرجاء: أوله وآخره، ظاهره وباطنه.

وهذه المقوله السلفية نقلت عن غير واحد من أئمة السلف؛ منهم:

الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما روى الخلال في «السنة» (٢/ ٥٨٢/ ١٠٠٩) بإسناده الصحيح إلى إسماعيل بن سعيد؛ قال: سألت أحمد عمن قال: الإيمان يريد وينقص؛ قال: «هذا بريء من الإرجاء».

وقال البربهاري في «شرح السنة» (ص١٢٣): «من قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ فقد خرج من الإرجاء كله: أوله وآخره».

ومما قاله شيخنا الإمام في «الذب الأحمد» (ص٣٢-٣٣) في ردِّه على ذاك الحنفي المتعصب الطاعن في المسند:

«فإن قلت: فمن أين تسربت هذه الفرية إلى قلب هذا الرجل الجاهل؛ حتى جرى بذلك قلمه، ولحق به إثمه؟

فأقول: يبدو لي -والله أعلم- من مجموع كلامه المتقدم بصورة عامة، ومن قوله في هذه الفقرة بصورة خاصة: أن الرجل حنفي المذهب، ماتريدي المعتقد، ومن المعلوم: أنهم لا يقولون بما جاء في الكتاب والسنة وآثار الصحابة من التصريح بأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال من الإيمان، وعليه جماهير العلماء سلفًا وخلفًا ما عدا الحنفية؛ فإنهم لا يزالون يصرون على المخالفة؛ بل إنهم ليصرحون بإنكار ذلك عليهم، حتى إن منهم من صرح بأن ذلك ردة وكفر -والعياذ بالله تعالى- فقد جاء

في (باب الكراهية) من «البحر الرائق» -لابن نجيم الحنفي- ما نصه (٨/ ٢٠٥): «والإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان عندنا ليس من الأعمال».

وقال في (باب أحكام المرتدين) (٥/ ١٢٩- ١٣١) ما نصه: «فيكفر إذا وصف الله بما لا يليق به، أو سخر باسم من أسمائه...-ثم سرد مكفرات كثير، ثم قال: . . . ويقوله: الإيمان يزيد وينقص»!.

أقول: فلعل ما جاء به الرجل من ذاك الإفك إنما هو من هذا الباب؛ فطعن به في القطيعي بغير حق ولا صواب، عامله الله بما يستحق!».

الثاني: أن الشيخ الإمام هو أول من نبه على خطأ قول بعض أهل العلم: أن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء خلاف لفظي، وعلى رأس هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ القائل في «كتاب الإيمان» (ص ٣٠٨ - ٣٠٩): «ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحدًا من مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال لا من بدع العقائد؛ فإن كثيرًا من النزاع فيها لفظي...»ا هـ.

وقال في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٩٧): «ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء -كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم- متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقًا للذم والعقاب؛ كما تقوله الجماعة. ويقولون -أيضًا- بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار. فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون

مرتدين مباحي الدماء، ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار كالخوارج والمعتزلة. وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله. وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام».

وممن قال ذلك -أيضًا- مؤرخ الإسلام الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، (٥/ ٢٣٣): «وقال معمر: كنا نأتي أبا إسحاق؛ فيقول: من أين جئتم؟

فنقول: من عند حماد.

فيقول: ما قال لكم أخو المرجئة؟

فكنا إذا دخلنا على حماد؛ قال: من أين جئتم؟

قلنا: من عند أبي إسحاق.

قال: الزموا الشيخ؛ فإنه يوشك أن يطفى.

قال: فمات حماد قبله.

قال معمر: قلت لحماد: كنت رأسًا، وكنت إمامًا في أصحابك؛ فخالفتهم؛ فصرت تابعًا!

قال: إني أن أكون تابعًا في الحق، خير من أن أكون رأسًا في الباطل.

قلت: يشير معمر إلى أنه تحول مرجئًا إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي -إن شاء الله-.

وإنما غلو الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض -نسأل الله العافية-».

قال شيخنا الإمام في «العقيدة الطحاوية شرح وتعليق» (ص ٤٢-٤٣) معلقًا على قول الطحاوي: «الإيمان؛ هو: الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان، والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقى، ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى».

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا مذهب الحنفية والماتريدية؛ خلافًا للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق: العمل بالأركان.

وليس الخلاف بين المذهبين اختلافًا صوريًا كما ذهب إليه الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ بحجة أنهم جميعًا اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله: إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه. فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحًا، فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان، لاتفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك، وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها (ص٣٤٢-٣٤٤)، ولكن الحنفية أصروا على القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان، وتكلفوا في تأويلها تكلفًا ظاهرًا، بل باطلًا، ذكر الشارح (ص٣٤٢) نموذجًا منها، بل حكى عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة حديث: «الإيمان بضع وسبعون شعبة..» مع احتجاج كل أئمة الحديث به، ومنهم البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٧٦٩)، وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم!

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صوريًا، وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق! بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام! كيف وهم بناء على مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم -مهما كان فاجرًا فاسقًا- أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، بل يقول: أنا مؤمن حقًّا! والله يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤﴾ [الأنفال:٢-٤]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء:١٢٢]

وبناء على ذلك كله اشتطوا في تعصبهم؛ فذكروا أن من استثنى في إيمانه؛ فقد كفر! وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية! وتسامح بعضهم -زعموا- فأجاز ذلك دون العكس، وعلل ذلك بقوله: تنزيلًا لها منزلة أهل الكتاب! وأعرف شخصًا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية، فأبى قائلًا: لولا أنك شافعي! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟ ومن شاء التوسع في هذه المسألة؛ فليرجع إلى كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية (الإيمان)؛ فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع».

وكان الشيخ الإمام بهذا القول الجازم أول من نبه على خطأ هذا القول الذي يجعل الخلاف بين أهل السنه ومرجئة الفقهاء خلافًا لفظيًا.

وهذا ما قاله صديقنا الدكتور الفاضل فلاح مندكار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «. . الله أكبر الشيخ الألباني مرجئ! من يبقى بعد في الدنيا، إخواني الذي نقش الإرجاء الذي عند الأحناف وأخرجه من كتب الأحناف وأعلنها أنها إرجاء؛ لأنه كان مشهورًا عند العلماء: أن الإرجاء طبقتين: المرجئة المتكلمون والمرجئة الفقهاء، وكانوا يقولون: الإرجاء الذي عند الأحناف ليس كذاك الإرجاء؛ لأن الخلاف بين الأحناف والسلف خلاف لفظي، والذي أنكر أن الخلاف لفظي وكشف حقيقة مرجئة الأحناف هو الألباني. .»[1].أ.هـ بتصرف يسير.

الثالث: أن الشيخ الإمام من أوائل علماء أهل السنة والجماعة المعاصرين الذين حققوا كتب السلف في مسائل الإيمان، ونشروها منذ نصف قرن وزيادة؛ حيث أخرج «كتابي الإيمان» لأبي عبيدة وابن أبي شيبة سنه (١٣٨٥هـ)، وهما من أقدم ما ألف في هذا الباب، كما حقق وأخرج كتاب «الإيمان» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو كتاب عظيم تضمن تقرير عقيدة السلف في باب الإيمان والرد على جميع الشبه المتعلقه

---

(١) من مقطع فيديو متداول على (YouTube) بعنوان: «الذي كشف الإرجاء الدقيق عند الأحناف هو الإمام الألباني»، وهو مقطع طويل ومفيد ننصح بالاستماع له كاملًا.

بهذا الباب.

الرابع: [1]

أن الألباني قد عاصره أئمة كبار يعد من أقرانهم في العلم، منهم: الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، والشيخ العلامة محمد بن إبراهيم، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ العلامة عبد الله بن حميد، والشيخ العلامة عبد العزيز بن باز، والشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، والشيخ العلامة حمود التويجري، والشيخ العلامة عبد المحسن بن حمد العباد، والشيخ العلامة حماد بن محمد الأنصاري، وكثير من العلماء الكبار منهم أعضاء في هيئة كبار العلماء، كما استفاد منه عن طريق المجالسة أو الزمالة نخبة من العلماء المشهورين؛ كالشيخ الدكتور محمد أمان بن علي الجامي، والشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، والشيخ الدكتور علي بن ناصر فقيهي، والشيخ الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، والشيخ الدكتور صالح بن سعد السحيمي، وطائفة كبيرة من أساتذة الجامعات الذين تولوا تدريس العقيدة وغيرها من العلوم، وكل هؤلاء لم يطعنوا في عقيدة الألباني بشيء، ولم يغمزوه في مخالفة السلف بأمر، بل ما عرفوا إلا بالثناء عليه، وتوجيه الناس إلى الإستفادة من كتبه، فكيف يعقل أن يسكت هؤلاء –وهم طائفة كبيرة من العلماء الأجلاء والأساتذة الفضلاء مع ما عرفوا به من تجرد للحق ونصرة لمذهب السلف وردود على المخالفين من غير أن تأخذهم في الله لومة لائم– عن أخطاء الألباني في باب الإيمان وتقريره لعقيدة المرجئة طيلة هذه السنين، ويخلوا بينه وبين عامة الناس في نشر عقيدة الأرجاء بحسب دعوى الناقد - ولا يرد في كلامهم كلمة واحدة تحذر من الألباني ومن دعوته للإرجاء على ما ادعاه المدعي، بل يوجهون الناس إلى الاستفادة من الألباني ومن كتبه.

---

(١) الوجهان الرابع والخامس من كتاب «تبرئة الإمام المحدث» للدكتور الفاضل إبراهيم الرحيلي وفقه الله باختصار.

أفليس الطعن في عقيدة الألباني هو طعن في هؤلاء لسكوتهم عنه؟! أم أن هؤلاء المتأخرين ممن لم يعرفوا برسوخ في العلم ولا تفقه فيه هم أعرف بعقيدة أهل السنة وما خالفها من أولئك الأعلام؟! أم أنهم أغير على عقيدة السلف ونصرتها منهم؟!.

الخامس: أن الشيخ الألباني إمام جليل في السنة ونصرة عقيدة السلف والرد على المخالفين فيها، وقد أثنى عليه بذلك أئمة العصر، و أطبقوا على تزكيته في عقيدته السلفية، و منهجه في الاستدلال القائم على الكتاب والسنة، وأوعبوا في مدحه والثناء عليه، وهاهي ذي أقوالهم في ذلك:

سماحة العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال عن فضيلة الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهو صاحب سنة و نصرة للحق ومصادمة لأهل الباطل».

العلامة المفسر محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يقول الشيخ عبد العزيز الهده: «أن العلامة الشنقيطي يجل الشيخ الألباني إجلالًا غريبًا؛ حتى إذا رآه مارًّا وهو في درسه في الحرم المدني يقطع درسه قائمًا مسلمًا عليه إجلالًا له».

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما رأيت تحت أديم السماء عالم بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألباني».

وسئل سماحته عن حديث رسول الله ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»؛ فسئل من مجدد هذا القرن، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشيخ محمد ناصر الدين الألباني هو مجدد هذا العصر في ظني، والله أعلم».

العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فالذي عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعي به -وهو قليل-: أنه حريص جدًّا

على العمل بالسنة، و محاربة البدعة، سواء كان في العقيدة أم في العمل، أما من خلال قراءتي لمؤلفاته؛ فقد عرفت عنه ذلك، و أنه ذو علم جمٍّ في الحديث، رواية و دراية، و أن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيرًا من الناس، من حيث العلم و من حيث المنهاج و الاتجاه إلى علم الحديث، وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين ولله الحمد، أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثية، فناهيك به».

وقال: «الرجل طويل الباع، واسع الاطلاع، قوي الإقناع».

هاتف الشيخ العلامة محمد صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ عائلة الشيخ الألباني ليلة دفنه معزيًّا أهل الشيخ بفقيدهم، ومما قال -لما أخبر برغبة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتعجيل دفنه-: «لقد أحيا الشيخ الألباني السنة في حياته و بعد موته»[1].

«اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

«السؤال: يا فضيلة الشيخ: قد كثر الكلام في أيامنا هذه من أحد العلماء العاملين لنصرة هذا الدين؛ ألا وهو: محمد ناصر الدين الألباني، ويتهمونه بأنه إنسان لا علم له؛ ظهر لكي يحدث البلبلة في أوساط الناس، وإن هناك من قال: إني بدأت أبغضه في الله.

فهل ترى أن هذا العمل الذي يقوم به هذا الأستاذ الفاضل الكريم -ولست متعصبًا له؛ لأن احترامي له لا يستلزم أنني متعصب لشخص من الأشخاص على غير لائق-؛ أعني: أنه لا يخدم الإسلام والمسلمين، وماذا نقول للناس الذين يقولون: إن الناس تموت في سوريا وفي أفغانستان وهو لايزال يهتم بالصحيح والضعيف. كلمتكم الأخيرة عن هذا الأستاذ؟

الجواب:

الرجل معروف لدينا بالعلم والفضل وتعظيم السنة وخدمتها، و تأييد مذهب

---

(١) مجلة الأصالة، العدد (٢٣).

أهل السنة والجماعة في التحذير من التعصب والتقليد الأعمى، وكتبه مفيدة، ولكنه كغيره من العلماء ليس معصوم: يخطئ ويصيب، ونرجو له في إصابته أجرين وفي خطأه أجر الاجتهاد؛ كما ثبت عن النبي أنه قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم واجتهد فأخطأ فله أجر واحد». ونسأل الله أن يوفقنا وإياكم وإياه للثبات على الحق والعافية من مضلات الفتن. وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد و آله وصحبه وسلم»[1].

فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله:

قال: «لقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من العلماء الأفذاذ الذين أفنوا أعمارهم في خدمة السنة و التأليف فيها و الدعوة إلى الله ونصرة العقيدة السلفية و محاربة البدعة، و الذب عن سنة الرسول ﷺ، وهو من العلماء المتميزين، وقد شهد تميزه الخاصة والعامة. ولاشك أن فقد مثل هذا العالم من المصائب الكبار التي تحل بالمسلمين. فجزاه الله خيرًا على ما قدم من جهود عظيمة خير الجزاء و أسكنه فسيح جناته».

الشيخ العلامة محمد أمان إلجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حيث قال: «فضيلة الشيخ ناصر الألباني محدث معروف، نحبه في الله».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معرفتي للشيخ ناصر ليس كمعرفة كثير منكم بالسماع، ومن كتبه ولكن معرفة شخصية؛ تزاملنا في العمل في الجامعة الإسلامية، وعرفنا علمه وفضله، وأحببناه في الله؛ أقول: «أوثق عرى الإيمان: الحب في الله، والبغض فيه».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن أكثركم لا تعرفون الشيخ الألباني كمعرفتي، لست أدري؛ هل تحبونه كمحبتي، وتقدرونه كتقديري؟!».

وقال: «العلماء يحبون الألباني، ويقدرونه، بعكس أهل الأهواء والبدع»!

الشيخ العلامة مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» (٢/ ٢٤٤).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني لا يوجد له نظير في علم الحديث، وقد نفع الله بعلمه و بكتبه أضعاف ما يقوم به أولئك المتحمسون للإسلام على جهل: أصحاب الثورات و الانقلابات. والذي أعتقده و أدين لله به: أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من المجددين الذين يصدق عليهم قول الرسول: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها» رواه أبو داود وصححه العراقي وغيره».

العلامة حمود بن عبدالله التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الألباني -الآن- علم على السنة: الطعن فيه إعانة على الطعن في السنة».

وقال مرة بمناسبة صدور جائزة الملك فيصل العالمية: «إن الشيخ ناصر من أحق من عطاها لخدمته السنة».

فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي:

سئل ما نصه: «سمعت من شيخ يقول: بأن إمام أهل الحديث في العصر الحاضر الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عنده إرجاء في العقيدة. فما رأيكم في قوله؟ عنده أيش؟ يقول: عنده إرجاء بالعقيدة. فما رأيكم في قوله؟ جزاكم الله خيرًا؟

الإمام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إمام في الحديث، وله يد طولى، وله باع في الحديث، خدم السنة بالمؤلفات الكثيرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولا أسأل أنا عنه كما قال فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا أسأل أنا عنه.

فهو إمام في الحديث، وله يد طولى، وله خبرة عظيمة، ولكنه ليس معصوم، وهو كغيره يخطئ ويصيب، له بعض الآراء الفقهية المرجوحة التي فيها الصواب خلاف ما رأى، وهو له باع طويل في الحديث، وله خدمة، وألف المؤلفات الكثيرة في الحديث، وخدم السنة، وهذا لا ينكر، ولكن آراءه الفقهية ليست كنشاطه في الحديث، فله آراء فقهية مرجوحة وهو كغيره يخطئ ويصيب، كل أحد يؤخذ من

قوله ويرد؛ إلا الرسول ﷺ، كما قال الإمام مالك؛ ولكنه خدم السنة وخدم الحديث، وله نشاط عظيم في السنة، ومؤلفات عظيمة، نسأل الله أن يغفر له وأن يرحمه، وأن يتغمده برحمته»[1].

السادس: مجموع ردود الشيخ الإمام على ممن اتهمه بالإرجاء:

١ - قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة» (١٤ / ٩٤٨ -٩٤٩): «رابعًا: قول الأستاذ الفاضل سفر الحوالي في كتابه «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» (٢ / ٦٨٦) - تعليقًا على هذا الحديث؛ مع أنه صدره بقوله:

«روي...»؛ المشعر بضعف المروي اصطلاحًا، فإنه مع ذلك قال -في الحاشية: «سبق تخريجه، وأنه حسن إن شاء الله، ويدل لصحة معناه حديث جبريل».

قلت: فالتحسين ينافي التضعيف المشار إليه! الأمر الذي جعلني أقول: لعل المؤلف لم يراع بالتصدير المذكور الاصطلاح المشار إليه، أو أن (المحشي) هو غير المؤلف. والله أعلم.

وقوله: «ويدل لصحة معناه...»؛ فأقول: صحة المعنى لا يدل بالضرورة على صحة المبنى؛ فكم من حديث لا أصل له والمعنى صحيح - كما هو معلوم.-

وقد بدا لي من مطالعتي للكتاب المذكور: أنه ذو فائدة كبيرة جدًّا في الرد على علماء الكلام الذين يخالفون أهل الحديث في قولهم: «الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال الصالحة من الإيمان»، مع غلو ظاهر في بعض عباراته؛ حتى ليخال إليَّ أنه

(١) وردت هذه التزكيات في مجلة «الأصالة» العدد (٢٣)؛ كما وجدت في عدة مواقع على شبكة الإنترنت.

قال أبو أسامة الهلالي -كان الله له-: وانظر أضعافها في كتابي «الإمام الألباني في عيون أعلام العلماء وفحول الأدباء»، وهو مطبوع متداول.

يميل إلى مذهب الخوارج[1]، مع أنه يرد عليهم، وغمزني بالإرجاء أكثر من مرة: تارة تصريحًا، وأخرى تلويحًا، مع إظهاره الاحترام والتبجيل -خلافًا لبعض الغلاة ولا أقول: الأتباع-، وهو يعلم أنني أنصر مذهب أهل الحديث. متذرعًا بأنني لا أكفر تارك الصلاة كسلًا؛ ما لم يدل على أن تركه عن عقيدة وجحود؛ كالذي يقال له: (إن لم تصل، وإلا؛ قتلناك)، فيأبى فيقتل؛ فهذا كافر مرتد -كما كنت نقلته في رسالتي «حكم تارك الصلاة» عن ابن القيم وشيخه ابن تيمية- وعلى مثله حمل ابن تيمية الآثار التي استفاضت عن الصحابة في كفر تارك الصلاة، وقوله ﷺ: «ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة». انظر كلامهما في الرسالة المذكورة (ص ٣٨ - ٤٦). ومع هذا رمانا المؤلف المذكور بالإرجاء.. سامحه الله، وهدانا الله وإياه لما اختلف فيه من الحق؛ إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

ومجال مناقشته واسع جدًّا فيما نبا قلمه عن الصواب، وما فيه من الأخطاء والتناقضات، وبخاصة في تأويله للأحاديث والنصوص وليِّه إياها إلى ما يتفق مع ما ذهب إليه مع محاولته التشكيك في صحة الحديث المتفق على صحته؛ إذ شعر أن تأويله إياه غير مقنع -كما فعل بحديث الجهنميين الذين يخرجهم الله من النار بغير عمل عملوه-، بل وإعراضه أحيانًا عن ذكر ما هو عليه منها.

أقول: هذا باب واسع جدًا يتطلب التفرغ له وقتًا مديدًا، مما لا أجده الآن، والله المستعان».

٢- وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧/ ١/ ١٥٣ - ١٥٤):

---

(١) انظر (ص ٩) فقد وصفهم بـ (خارجية عصرية).

وأزيدك هنا بيتًا من الشعر: أن سيد قطب معشوق سفر الحوالي لا يقول بما اتفق عليه أهل السنة والجماعة في مسألة الإيمان بأنه يزيد وينقص؛ انظر «في ظلال القرآن» (٣/ ١٤٧٤-١٤٧٥)؛ فهذا برهان قاطع أن القوم يعظمون الحزب أكثر تعظيمًا من الدين نفسه بل الدين عندهم ما تبناه الحزب، ووافق عليه ودعى إليه، انظر (ص ٦٦)

«وبالجملة؛ فمجال الرد عليه واسع جدًّا، ولا أدري متى تسنح لي الفرصة للرد عليه، وبيان ما يؤخذ عليها فقهًا وحديثًا، وإن كنت أشكر له أدبه ولطفه وتبجيله لكاتب هذه الأحرف، ودفاعه عن عقيدة أهل الحديث في أن الإيمان يزيد وينقص، وإن كان قد اقترن به أحيانًا شيء من الغلو والمخالفة، والاتهام بالإرجاء، مع أنه يعلم أنني أخالفهم مخالفة جذرية؛ فأقول: الإيمان يزيد وينقص، وإن الأعمال الصالحة من الإيمان، وإنه يجوز الاستثناء فيه؛ خلافًا للمرجئة، ومع ذلك رماني أكثر من مرة بالإرجاء! فقلب بذلك وصية النبي ﷺ: «وأتبع السيئة الحسنة تمحها ...!» فقلت: ما أشبه الليلة بالبارحة! فقد قال رجل لابن المبارك: «ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر؛ أمؤمن هو؟ قال: لا أخرجه من الإيمان. فقال الرجل: على كبر السن صرت مرجئًا! فقال له ابن المبارك: إن المرجئة لا تقبلني! أنا أقول: الإيمان يزيد وينقص، والمرجئة لا تقول ذلك. والمرجئة تقول: حسناتنا متقبلة، وأنا لا أعلم تقبلت مني حسنة، وما أحوجك إلى أن تأخذ سبورة فتجالس العلماء!. رواه ابن راهويه في «مسنده» (٣/ ٦٧٠-٦٧١).

قلت: ووجه المشابهة بين الاتهامين الظالمين هو الإشراك بالقول مع المرجئة في بعض ما يقوله المرجئة؛ أنا بقولي بعدم تكفير تارك الصلاة كسلًا، وابن المبارك في عدم تكفيره مرتكب الكبيرة! ولو أردت أن أقابله بالمثل لرميته بالخروج؛ لأن الخوارج يكفرون تارك الصلاة وبقية الأركان الأربعة! وأعوذ بالله أن أكون من الجاهلين».

٣- وقال في كتابه «الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد» (ص ٣٢-٣٣) في - معرض كلام له على الطاعن في مسند الإمام أحمد-: «إن الرجل حنفي المذهب، ماتريدي المعتقد، ومن المعلوم: أنهم لا يقولون بما جاء في الكتاب والسنة وآثار الصحابة من التصريح: بأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال من الإيمان، وعليه جماهير العلماء سلفًا وخلفًا ما عدا الحنفية؛ فإنهم لا يزالون يصرون على المخالفة؛ بل

إنهم ليصرحون بإنكار ذلك عليهم، حتى إن منهم من صرح: بأن ذلك ردة وكفر - والعياذ بالله تعالى - فقد جاء في (باب الكراهية) من «البحر الرائق» لابن نجيم الحنفي- ما نصه (٨/ ٢٠٥): «والإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان عندنا ليس من الأعمال».

ثم قال الشيخ الألباني: وهذا يخالف -صراحة- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله ورسوله..» الحديث أخرجه البخاري وغيره، وفي معناه أحاديث أخرى ترى بعضها في «الترغيب» (٢/ ١٠٧).

وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية وجه كون الإيمان من الأعمال، وأنه يزيد وينقص -بما لا مزيد عليه- في كتابه «الإيمان»، فليراجعه من شاء البسط.

أقول: هذا ما كنت كتبته من أكثر من عشرين عامًا؛ مقررًا مذهب السلف، وعقيدة أهل السنة -ولله الحمد- في مسائل الإيمان، ثم يأتي -اليوم- بعض الجهلة الأغمار، والناشئة الصغار: فيرموننا بالإرجاء!! فإلى الله المشتكى من سوء ما هم عليه من جهالة وضلالة وغثاء».

٤- وقال في (شريط ٨٥٥ من سلسلة الهدى والنور) جوابًا على السائل: فضيلة الشيخ ما دام العمل شرط كمال[1] لا شرط صحة؛ كما يقول المعتزلة والخوارج؛ فإن بعض الناس يتهم أهل السنة أو يتهم بعض السلفيين بأنهم مرجئة، ذلك؛ لأنهم يعتقدون: أنهم إن قالوا: إن العمل شرط كمال؛ فإن ذلك يؤدي إلى أن الإيمان قول بلا عمل، ويقولون: هذا قول المرجئة؛ فما دمتم أنتم أيها السلفيون لا تكفرون تارك الأعمال، ومن تلك الأعمال الأركان الخمسة وكذلك من ترك الحكم بغير ما أنزل الله من غير ما جحود واستحلال؛ فأنتم مرجئة! فما ردكم على هذه الفرية بارك الله فيكم؟

---

(١) انظر (ص٥٢-٥٥).

الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أولًا نحن ما يهمنا الاصطلاحات الخارجة بقدر ما يهمنا اتباع الحق حيثما كان سواء قيل: أن هذا مذهب الخوارج والمعتزلة فهم يقولون معنا لا اله إلا الله محمد رسول الله؛ فهل معنى كوننا وافقناهم على هذه الكلمة الطيبة أن نحيد عنها؛ لأن غيرنا من أصحاب الانحراف عن الحق هم يقولون بذلك أيضًا؟!! بداهة سيكون الجواب: لا؛ وإنما نحن كما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة ندور مع الحق حيث دار، الذين يتهمون أهل السنة الذين يقولون بما ذكرنا مما عليه الأئمة بالإرجاء، فما هو هذا الإرجاء عندهم؟؟ ما هو هذا الإرجاء؟ الذين يقولون بالإرجاء لا يقولون: بأن الإيمان يزيد وينقص بالأعمال الصالحة، ولذلك؛ فثمة خلاف واضح جدًّا بين أهل الحق وبين المرجئة، فنحن نعلم أن علماء السلف يذكرون عن بعض الفرق من المرجئة الذين يقولون: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، أن أحدهم لا يتورع عن أن يقول: إيماني كإيمان جبريل هذا منقول، ذلك؛ لأن حقيقة الإيمان عندهم غير قابلة للزيادة والنقصان، مذهب إرجائي من قولنا نحن بأن الإيمان يزيد وينقص -وكما جاء في السؤال مما حاجة للتكرار- أن زيادته بالطاعة ونقصانه بالمعصية، ولقد بلغ من انحراف القائلين بالإرجاء حقيقة مبلغًا خالفوا فيه نصوصًا غير النصوص التي تدل صراحة في الكتاب والسنة على أن الإيمان يزيد؛ فقالوا: أنه بناء على قولهم: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ قالوا تلك الكلمة وبنوا عليها أنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان، لا يجوز أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله، ورتبوا على هذه القولة حكمًا خطيرًا جدًّا؛ وهو: تكفير من يستثني في إيمانه؛ فمن قال: أنا مؤمن إن شاء الله؛ فقد جاء في كتب الفروع: بأنه لا يجوز لحنفي أن يتزوج بشافعية؛ لأنهم يستثنون في إيمانهم، هكذا كان قد صدر من بعض علمائهم من قبل، ثم جاء من يظن بأنه كان من منصفيهم أو من المعتدلين فيهم؛ فأفتى بالجواز لكن في الحقيقة أنني أتساءل أيهما أخطر أهذا الذي أفتى بالجواز بالتعليل الآتي أم أولئك الذين صرحوا بأنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالشافعية؛ لأنهم يشكون في إيمانهم؟! التي تشك في

إيمانها لا تكون مسلمة ولا من أهل الكتاب؛ ليجوز أن يتزوجها لو كانت من أهل الكتاب، فجاء هذا الذي قد يظن أنه من المعتدلين فيهم؛ فأجاب حينما سئل -وهو المعروف بمفتي الثقلين ومؤلف التفسير- قال: يجوز، والتعليل -الآن- هو موضع الحيرة تنزيلًا لها بمنزلة أهل الكتاب!! فهذا هو جواب المرجئة.

ولا شك أن الذين يتهمون القائلين بكلمة الحق مما سبق بيانه -آنفًا- أن الإيمان يزيد وينقص إلى آخره، أنهم يقولون على أهل الحق ما ليس فيهم، وفي اعتقادي: أنهم يعلمون ما يقولون، ويعلمون أنهم مبطلون فيما يقولون، فالفرق في اعتقادي واضح جدًّا بين عقيدة السلف وبين المرجئة؛ فشتان بين الفريقين، والظلم من هؤلاء الناشئين اليوم الذين يتهمون اتباع السلف الصالح بأنهم مرجئة».

٥- وقال في «شرحه على الأدب المفرد -الشريط السادس- الوجه الأول»: «إن الإيمان بدون عمل لا يفيد؛ فالله حينما يذكر الإيمان يذكره مقرونًا بالعمل الصالح؛ لأننا لا نتصور إيمانًا بدون عمل صالح؛ إلا أن نتخيله خيالًا: آمن من هنا -قال: أشهد ألا إله إلا الله ومحمد رسول الله- ومات من هنا...

هذا نستطيع أن نتصوره، لكن إنسان يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله؛ ويعيش دهره- مما شاء الله - ولا يعمل صالحًا!!؛ فعدم عمله الصالح دليل أنه يقولها بلسانه، ولم يدخل الإيمان إلى قلبه..».

٦- سئل الشيخ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني في (ليلة السابع / ذي الحجة/ ١٤١٨ هـ) في شريط بعنوان: «السرورية خارجية عصرية» حول كتاب «الإرجاء» لسفر الحوالي: يا شيخنا كتاب الإرجاء لسفر الحوالي؟

قال الشيخ: رأيته.

فقيل له: الحواشي يا شيخنا خاصة الموجودة في المجلد الثاني!

فقال الشيخ: «كان عندي أنا رأي صدر مني يومًا منذ نحو أكثر من ثلاثين سنة حينما كنت في الجامعة و سئلت في مجلس حافل عن رأيي في جماعة التبليغ؛ فقلت

يومئذ: صوفية عصرية، فالآن خطر في بالي أن أقول بالنسبة لهؤلاء الجماعة الذين خرجوا في العصر الحاضر وخالفوا السلف؛ أقول هنا تجاوبًا مع كلمة الحافظ الذهبي: وخالفوا السلف في كثير من مناهجهم، بدا لي أن أسميهم: خارجية عصرية، فهذا يشبه الخروج الآن فيما -يعني- نقرأ من كلامهم، لأنهم -في الواقع- كلامهم ينحو منحى الخوارج في تكفير مرتكب الكبائر، لكنهم -و لعل هذا ما أدري؟ أن أقول: غفلة منهم أو مكر منهم!!-.

و هذا -أقوله- أيضًا من باب: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ ما أدري لا يصرحون بأن كل كبيرة هي مكفرة!

لكنهم يدندنون حول بعض الكبائر، ويسكتون، أو يمرون على الكبائر الأخرى!

ولذلك؛ فأنا لا أرى أن نطلق القول و نقول فيهم: إنهم خوارج إلا من بعض الجوانب وهذا من العدل الذي أمرنا به»[1].

٧- وقد أُفردت تعقبات الشيخ الإمام الألباني على كتاب سفر الحوالي «ظاهرة الإرجاء» في كتاب مفرد؛ هو: «الدرر المتلألئة بنقض الإمام العلامة الألباني فرية موافقته المرجئة».

ومن اطلع على الكتاب سيجد أن الإمام الألباني نقض هذه الفرية من أصولها، وأتى بالبرهان أن صاحب ظاهرة الإرجاء لا يعرف الإرجاء، ولا الألباني، وإنما هو من غزية. . .!! وأنه يريد تقرير أن الألباني مرجئ على مذهب: عنزة ولو طارت!!

السابع: عقيدة الإمام الألباني بين قول العلامة الفوزان وقول منتقديه:

يزعم بعض من قال بهذه الفرية: أنهم يأخذون بأقوال وأجوبة العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله في مسائل الإيمان، والحقيقة أنهم لا يرجعون إلى أقوال العلماء السلفيين إلا فيما يوافق أهواءهم ويعرضون عما سوى ذلك، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) انظر (ص ٦٨).

أن الشيخ الفوزان حفظه الله يرى أن مسألة تكفير تارك الصلاة كسلًا خلافية بين أهل السنة أنفسهم، وأن الذي لا يكفر تارك الصلاة كسائر الأعمال - ممن يعتقد أن العمل من الإيمان - قال بقول بعض العلماء، ولا يعد من أهل الإرجاء، وهؤلاء لا يرون ذلك.

وإليكم مجموع ما قاله العلامة الفوزان في هذه المسألة:

١- فقد سئل حفظه الله عن الأغمار الذين يطعنون في الشيخ الألباني بفرية الإرجاء وما أثاروه بسبب ذلك من فتنة واختلاف؟

فكان من جوابه: «الشيخ الألباني توفي إلى رحمة الله، ونرجو له المغفرة والرحمة، وله جهود جيدة وعقيدته سليمة، وإن وقع في شيء من الخطأ؛ فالله يغفر له، ولا يجوز لنا أن نبعث هذا الشيء وننشره بين الناس»[1].

٢- السؤال: هناك بعض الدعاة يرمون الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإرجاء؛ فهل هذا صحيح ثابت عن الشيخ؟

الجواب: «الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كغيره يخطئ ويصيب؛ فإذا أخطأ في هذه المسألة؛ فلا نحكم عليه بأنه مرجيء، بل نقول: أنه أخطأ في هذه المسألة، نقول أخطأ في هذه المسألة؛ والعصمة لكتاب الله؛ كل يخطئ ويصيب»[2].

٣- السؤال: كثر في الآونة الأخيرة الطعن في الأئمة وكبار العلماء لاسيما في عقائدهم، ومن ذلك العلامة الألباني؛ حيث ظهر من الجهلة الأغرار من يرمونه بالإرجاء؛ فما قولكم في هذه الفرية؟ ما قولكم في سماحة الشيخ الألباني؛ قطعًا للخلاف الواقع بين طلبة العلم وكبتًا للفتنة، وجزاكم الله خيرا؟

الجواب: رجعنا إلى الكلام الذي مر؛ وهو: تجريح العلماء والكلام في الناس؛

---

(١) مقطع صوتي على (YouTube).

(٢) شريط للعلامة الفوزان بعنوان: «ولا تنازعوا فتفشلوا»، (السؤال الأول -الدقيقة: ٥٣).

وأن هذا من «الجرح والتعديل»؛ هذا كلام لا يجوز في العوام! فكيف بالعلماء؟! والشيخ الألباني توفي إلى رحمة الله، ونرجوله المغفرة والرحمة، وله جهود جيدة، وعقيدته سليمة، وإن وقع في شيء من الخطأ؛ فالله يغفرله، ولا يجوز أن نبحث هذا الشيء وننشره بين الناس»[1].

٤- «وأما الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فمن أراد معرفة قوله؛ فليرجع إلى كتبه وأشرطته، ولا يعتمد على مجرد النسبة إليه دون ما يثبت ذلك»[2].

٥- بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وبعد: فقد قدم إلي الأخ سالم بن محمد العرجاني مسودة كتاب بعنوان (الأقوال الخفية للمرجئة المعاصرة)؛ فكتبت عليه ملحوظات طلبت منه أن يعدلها فلم يفعل، ونسب إلي الموافقة على الكتاب حيث قال: اطلع عليه وأبدى بعض مشوراته ومقترحاته.

فلم يقم بالأخذ بالمقترحات، ونشر الكتاب في بعض المواقع على ما هو عليه، وللبيان؛ فأنا لم أوافق على هذا الكتاب على وضعه الحالي المنشور، ولا أذنت له أن ينسب إلي شيء في الكتاب إلا ما ينقل من كتبي بنصه كغيري، والله الموفق[3].

كتبه صالح بن فوزان الفوزان (٣/ ٤/ ١٤٣٢هـ).

---

(١) كلمة في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية؛ وكانت يوم الأربعاء الموافق: (١٦/ ٣/ ١٤٢٨هـ = ٤/ ٤/ ٢٠٠٧م).

(٢) شريط بعنوان (تكذيب الأسئلة العراقية) بتأريخ: (١٢/ ٤/ ١٤٢٦هـ).

(٣) وهذا البيان من العلامة صالح الفوزان حفظه الله كان منه إزاء ما قام بنشره سالم العرجاني من الطعن في الإمام الألباني في كتابه ورميه بموافقة المرجئة!؛ هو وبعض أهل العلم المعاصرين؛ فكتب الشيخ العلامة الفوزان هذا البيان بعد طبع الكتاب وتبرأ من ثنائه على الكتاب؛ حتى لا ينسب له ما خطه قلم سالم العرجاني من الطعن على الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وانظر ملحق الوثائق (رقم ١)

الثامن: من أفضل من ردَّ احتجاجهم بالعبارات الموهمة والألفاظ المجملة في كلام الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ هو الدكتور الفاضل محمد بازمول وفقه الله في كتابه: «شرح صفة صلاة النبي ﷺ»، ومما قال:

«**رابعًا**: ما جرى على لسانه من أن الإيمان هو التصديق، دون أن يذكر باقي أركانه من العمل بالجوارح، والقول باللسان، إذ الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان(الجوارح).

أقول: إنما مراده بذلك أن الإيمان تصديق مخصوص، وقد عبر بهذا الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال ابن تيمية عن الإيمان: «ليس هو مطلق التصديق، بل هو تصديق خاص، مقيد بقيود اتصل اللفظ بها، وليس هذا نقلًا للفظ ولا تغييرًا، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق، بل بإيمان خاص وصفه وبينه».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القول المجرد عن اعتقاد الإيمان ليس إيمانًا باتفاق المسلمين، فليس مجرد التصديق بالباطن هو الإيمان عند عامة المسلمين، إلا من شذ من أتباع جهم والصالحي، وفي قولهم من السفسطة العقلية والمخالفة في الأحكام الدينية أعظم مما في قول ابن كرام إلا من شذ من أتباع ابن كرام.

وكذلك تصديق القلب الذي ليس معه حب الله ولا تعظيم بل فيه بغض وعداوة لله ورسله ليس إيمانًا باتفاق المسلمين».

وقال -أيضًا- رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان في القلب لا يكون إيمانًا بمجرد تصديق ليس معه عمل القلب، وموجبه من محبة الله ورسوله ونحو ذلك، كما أنه لا يكون إيمانًا بمجرد ظن وهوى، بل لابد في أصل الإيمان من قول القلب وعمل القلب».

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما ما سألتم عنه: من حقيقة الإيمان؟ فهو التصديق، وأنه يزيد بالأعمال الصالحة، وينقص بضدها؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا

﴿وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وغير ذلك من الآيات.

قال الشيباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإيماننا قول وفعل ونية ويزداد بالتقوى وينقص بالردى، وقوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها: قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»، وقوله ﷺ: «فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

فالإيمان تصديق مخصوص يدخل فيه العمل والقول، أو يستلزمه، أما مجرد التصديق؛ فإنه لا يرادف الإيمان، ولا يطابقه.

ومن تأمل كلام الشيخ الألباني في هذا المحل من التسجيل الصوتي؛ فهم أنه يريد ذلك قطعًا، وعلى كل حال أقول: لو سلمنا أنه لا يوجد في كلامه ما يبين أنه يريد بقوله: الإيمان هو التصديق، يعني تصديقًا مخصوصًا؛ فإننا نقول: هذا خطأ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التعبير، والصواب في هذا، ما قرره هو نفسه في مواطن أخرى من كلامه المكتوب والمسموع، ومنه ما أوردته في البند الأول هنا، من أن الإيمان تصديق في القلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، والله الموفق.

خامسًا: إطلاقه: أن العمل شرط كمال في الإيمان.

أقول: هذه العبارة توهم أن العمل ليس من الإيمان، وأن الإيمان يثبت بدون عمل، وهذا ليس بقول أهل السنة.

والذي يظهر من سياق كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه إنما يريد أن التقصير في الأعمال الصالحة لا يبطل الإيمان، فهو يريد بهذه العبارة الرد على الذين يشترطون لصحة الإيمان ألا يعمل معصية، وألا يقع صاحبه في تقصير، لا أنه يريد: أن الإيمان يثبت بدون عمل أصلًا.

وقد قرر الألباني: أن العمل لابد منه في ثبوت الإيمان؛ كما رأيت فيما سبق

الفقرة الثانية، وأزيد هنا كلامًا آخر له في المسألة حيث قال: «وعلى هذا، فإذا قال المسلم (لا إله إلا الله) بلسانه؛ فعليه أن يضم إلى ذلك معرفة هذه الكلمة بإيجاز ثم بالتفصيل، فإذا عرف وصدق وآمن، فهو الذي يصدق عليه تلك الأحاديث التي ذكرت بعضها آنفًا، ومنها قوله ﷺ مشيرًا إلى شيء من التفصيل الذي ذكرته آنفًا: «من قال لا إله إلا الله نفعته حينًا من دهره»؛ أي: كانت هذه الكلمة الطيبة بعد معرفة معناها منجية له من الخلود في النار -وهذا أكرره لكي يرسخ في الأذهان- وقد لا يكون قد قام بمقتضاها من كمال العمل الصالح، والانتهاء عن المعاصي، ولكنه سلم من الشرك الأكبر، وقام بما تقتضيه ويستلزمه شروط الإيمان من الأعمال القلبية والظاهرية، حسب اجتهاد بعض أهل العلم وفيه تفصيل ليس هذا محل بسطه».

ولعل من المهم أن أنبه هنا: أن على المسلم أن يحرص في كلامه في أمور الشرع ما استطاع على اتباع الألفاظ الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وما ورد عن السلف الصالح؛ وأنت ترى هنا مثالًا لذلك، فإن مسألة الإيمان استعملت فيها ألفاظ غير واردة ولا مأثورة؛ سببت إيهامًا ووهمًا غير مقصود؛ من ذلك قولهم: «الأعمال شرط كمال في الإيمان» وقولهم: «الأعمال شرط صحة في الإيمان»؛ فإن إطلاق هذه العبارة أو تلك يوهم مذاهب أهل البدع، فالأولى توهم عند إطلاقها بمذهب المرجئة وأن العمل ليس من الإيمان، وأن الإيمان يثبت دون عمل، والأخرى توهم عند إطلاقها بمذهب الخوارج، وأن من قصر في العمل لا يصح إيمانه.

والحقيقة: أن هذه الألفاظ مجملة لابد فيها من بيان، فلا تقبل ولا ترد إلا بعد الاستفصال عن مراد أصحابها؛ فإن أراد من قال: الأعمال شرط كمال: أن التقصير في العمل سبب في نقص الإيمان؛ فهو يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وقد ينقص حتى يزول إذا ترك العمل بالكلية مع القدرة وعدم المانع؛ فهذا معنى قول أهل السنة والجماعة، ولكن الخطأ في العبارة!

وإن أراد: أن الإيمان يثبت في أصله بغير عمل، وأن العمل ليس من حقيقة

الإيمان؛ فهذا قول المرجئة.

ومن قال: الأعمال شرط في صحة الإيمان: إذا كان مراده: أن أصل الإيمان لا يثبت إلا بعمل، ومن قصر في العمل أنقص من إيمانه، فإذا ترك العمل الصالح بالكلية مع القدرة وعدم المانع ذهب إيمانه؛ فإن هذا هو قول أهل السنة و الجماعة؛ إذ الظاهر والباطن متلازمان! فالأعمال شرط في صحة ثبوت الإيمان، وهي شرط في كمال الإيمان بعد ثبوته!

وإن أراد أن من أنقص العمل ذهب إيمانه؛ لأن الإيمان إذا نقص بعضه، ذهب كله، فلا يصح إيمان مع نقص العمل: فهذا قول الخوارج.

هل رأيت مقدار التفصيل والتطويل في الشرح، ومقدار الوهم والإيهام الذي يحصل بسبب هذه العبارات؟!

وأختم هذه القضية بهذا النقل:

قال ابن أبي زيد القيرواني (ت٣٨٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن الإيمان قول باللسان وإخلاص بالقلب، وعمل بالجوارح: يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية نقصًا عن حقائق الكمال، لا محبطًا للإيمان. ولا قول الإيمان إلا بالعمل، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة، وأنه لا يكفر أحد بذنب، وإن كان كبيرًا، ولا يحبط الإيمان غير الشرك بالله؛ كما قال سبحانه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ﴾. وإن الله -تبارك وتعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾».

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه، ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له، لكن ما في القلب

هو الأصل لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن القلب ملك، والأعضاء جنوده؛ فإن طاب الملك؛ طابت الجنود، وإذا خبث الملك؛ خبث جنوده».

وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد؛ ألا وهي القلب».

سادسًا: قوله: أن الذي يخرج من الملة هو الكفر الاعتقادي!

أقول: هذه العبارة وقعت للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وهي: توهم أن لا كفر إلا الكفر الاعتقادي، مع أن المقرر: أن الكفر الأكبر المخرج من الملة خمسة أنواع: كفر تكذيب، وكفر استكبار وإباء مع التصديق، وكفر إعراض، وكفر شك، وكفر نفاق، فقد يحكم بكفر الشخص بالعمل أو بالقول، أو بالشك، أو بالتكذيب؛ فلم ينحصر الكفر في الاعتقاد.

أقول: الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ جرت العبارة في لسانه من خلال وقوفه على كلام ابن قيم الجوزية الذي استعمل فيه نحو هذه العبارة؛ حيث قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن الكفر نوعان: كفر عمل.وكفر جحود وعناد.

الجحود: أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحودًا وعنادًا من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه، وهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه.

وأما كفر العمل؛ فينقسم إلى: ما يضاد الإيمان، وإلى ما لا يضاده:

فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان.

وأما الحكم بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة؛ فهو من الكفر العملي قطعًا ولا يمكن أن ينفي عنه اسم الكفر بعد أن أطلقه الله ورسوله عليه، فالحاكم بغير ما أنزل الله كافر، وتارك الصلاة كافر؛ بنص رسول الله، ولكن هو كفر عمل لا كفر اعتقاد.

ومن الممتنع أن يسمي الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافرًا، ويسمي رسول الله تارك الصلاة كافرًا، ولا يطلق عليهما اسم كافر، وقد نفى رسول الله الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر وعمن لا يأمن جاره بوائقه، وإذا نفي عنه اسم

الإيمان؛ فهو كافر من جهة العمل، وانتفى عنه كفر الجحود والاعتقاد.

ثم قال: فالإيمان العملي يضاده الكفر العملي، والإيمان الاعتقادي يضاده الكفر الاعتقادي، وقد أعلن النبي بما قلناه في قوله في الحديث الصحيح: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» ففرق بين قتاله وسبابه، وجعل أحدهما فسوقًا لا يكفر به، والآخر كفرًا ومعلوم أنه إنما أراد الكفر العملي لا الاعتقادي، وهذا الكفر لا يخرجه من الدائرة الإسلامية والملة بالكلية؛ كما لا يخرج الزاني والسارق والشارب من الملة وإن زال عنه اسم الإيمان».

والشيخ لما روجع في ذلك: أثبت أنه يكفر بمجرد القول وبمجرد الفعل؛ إذا كان يضاد الإيمان؛ فهو يحكم بكفر ساب الدين؛ إذا أصر بعد العلم، وقرر: أن من يدوس المصحف مع علمه به، وقصده له؛ فقد كفر كفرًا مخرجًا من الملة.

بل قد نص على أنه يحصر الكفر في الاعتقاد وفي العمل الدال على الاعتقاد. وهو يعني بهذا: العمل الذي يضاد الإيمان، وظهرت إرادة الشخص وقصده فيه الفعل (عملًا وقولًا).

ومن ذلك ما جاء في تعليقه على قول سفر الحوالي: «مع أن الكفر في الشرع: منه كفر تكذيب، كفر استهزاء، وكفر إباء وامتناع وإعراض، وكفر شك».

يعلق الألباني بقوله: «هذه كلها من أعمال القلوب؛ فليست كفرًا عمليًا محضًا وبعضها عما ينبئ في القلب، وليس كل عمل كذلك بداهة؛ كقتال المسلم».

وعمومًا؛ فإن إطلاق القول: أن لا كفر إلا بالاعتقاد، عبارة لا تتفق مع ما يقرره أهل السنة في الباب، وما انتهى إليه قول الشيخ في المسألة، يوضح أن إطلاقها عنده غير مراد، والحمد لله.

سابعًا: قوله: أن تارك الصلاة لا يكفر.

أقول: الشيخ يقول: إن تارك الصلاة كسلًا وتهاونًا لا يكفر، ولا يقصد من تركها بالكلية فلم يصل يومًا إلى أن توفاه الله مع القدرة وعدم المانع، بل يقصد: من

يصلي أحيانًا ويتكاسل ويتهاون أحيانًا؛ حتى يخرج وقتها من غير أن يصليها بلا عذر.

وللشيخ كلام نص في هذا؛ فتراه يعلق على قول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب، فإن كثيرًا من الناس بل أكثرهم في كثير من الأمصار لا يكونون محافظين على الصلوات الخمس، ولا هم تاركيها بالجملة، بل يصلون أحيانًا ويدعون أحيانًا؛ فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام؛ فإن هذه الأحكام إذا جرت على المنافق المحض؛ كابن أبي وأمثاله من المنافقين، فلأن تجري على هؤلاء أولى وأحرى».

يعلق الألباني على قول ابن تيمية هذا؛ فيقول: «كلام عدل من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو ينافي قول من يقول بتكفير تارك الصلاة ولو مرة واحدة بعد خروج وقتها!ويوضح أن الذي يكفر إنما هو المعاند، وقد مثل له بما تقدم، كمن عرض على السيف إلا أن يصلي؛ فأبى».

ولما قال سفر الحوالي عن رسالة الألباني في «حكم تارك الصلاة»: «حيث جعل؛ أي: الألباني التارك الكلي مؤمنًا من أهل الشفاعة، وركب رسالته كلها على هذا!».

تعقبه الألباني بقوله: «ليس كذلك؛ فالرسالة قائمة على تارك الصلاة كسلًا».

وقال في تعليق آخر: «من لوازم التحقيق-بل من ضرورياته-أن يبين المؤلف رأيه بوضوح: ما هو مذهب السلف؟! أهو التكفير بصلاة واحدة فقط؟! أم بإصراره على تركها مطلقًا، بحيث يموت وقد شاخ ولم يصل لله صلاة؟! أو هو الذي رفع أمره إلى الحاكم؛ فأمره بالصلاة، فأبى فقتل؟!».

ولما قال سفر الحوالي: «فمن ترك الصلاة بالكلية؛ فهو من جنس هؤلاء الكفار، ومن تركها في أكثر أحيانه؛ فهو إليهم أقرب، وحاله بهم أشبه، ومن كان يصلي أحيانًا ويدع أحيانًا، فهو متردد متذبذب بين الكفر و الإيمان والعبرة بالخاتمة، وترك المحافظة غير الترك الكلي الذي هو الكفر».

علق عليه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا التفصيل نراه جيدًا ولكن: هل علة الكفر

في هذه الحالة هو الترك لأنه ترك؟أم لأنه يدل بظاهره على العناد والاستكبار، وهو الكفر القلبي؟!هذا هو الظاهر وهو مناط الحكم بالكفر، وليس مجرد الترك، وهو معنى ما كنت نقلته في رسالتي عن ابن تيمية (ص٤٤-٤٦)، وهو المصر على الترك مع قيام الداعي على الفعل -كما فصلته هناك- فراجعه فكلام المؤلف لا يخرج عنه بل يبينه ويوضحه».

وهذا القول الذي اختاره الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حكم تارك الصلاة هو من أقوال أهل السنة والجماعة في المسألة:

قال أبو عمر بن عبد البر(ت٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ -عن القول: بأن تارك الصلاة كسلًا وتهاونًا بغير جحود لا يخرج من الإسلام، وهو مؤمن ناقص الإيمان-: «هذا قول قد قال به جماعة من الأئمة ممن يقول: الإيمان قول وعمل.

وقالت به المرجئة -أيضًا-: إلا أن المرجئة تقول: المؤمن المقر مستكمل الإيمان... فأما أهل البدع؛ فإن المرجئة قالت: تارك الصلاة مؤمن مستكمل الإيمان، إذا كان مقرًا غير جاحد، ومصدقًا غير مستكبر، وحكيت هذه المقالة عن أبي حنيفة وسائر المرجئة، وهو قول جهم.

وقالت المعتزلة: تارك الصلاة فاسق: لا مؤمن ولا كافر، وهو مخلد في النار؛ إلا أن يتوب.

وقالت الصفرية والأزارقة من الخوارج: هو كافر حلال الدم والمال.

وقالت الإباضية هو كافر غير أن دمه وماله محرمان، ويسمونه: كافر نعمة، فهذا جميع ما اختلف فيه أهل القبلة في تارك الصلاة».

وقال مجد الدين بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أخر الصلاة تكاسلًا لا جحودًا أمر بها؛ فإن أصر حتى ضاق وقت الأخرى وجب قتله، وعنه لا يجب إلا بترك ثلاث وبضيق وقت الرابعة، ويستتاب بعد وجوب قتله ثلاثة أيام، ويقتل حدًّا؛ وعنه كفرًا».

وقال حفيده تقي الدين بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جاء في بعض الأحاديث ذكر بعض الأركان دون بعض، ولهذا تنازع العلماء في تكفير من ترك شيئًا من هذه الفرائض الأربع [الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج] بعد الإقرار بوجوبها.

فأما الشهادتان إذا لم يتكلم بهما مع القدرة، فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطنًا وظاهرًا عند سلف الأمة وأئمتها وجماهير علمائها.

وأما الفرائض الأربع؛ فإذا جحد وجوب شيء منها بعد بلوغ الحجة؛ فهو كافر.

وكذلك من جحد تحريم شيء من المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمها كالفواحش والظلم والكذب والخمر ونحو ذلك.

وأما من لم تقم عليه الحجة؛ مثل: أن يكون حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه فيها شرائع الإسلام، ونحو ذلك، أو غلط؛ فظن أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يستثنون من تحريم الخمر؛ كما غلط في ذلك الذين استتابهم عمر، وأمثال ذلك، فإنهم يستتابون وتقام الحجة عليهم، فإن أصروا كفروا حينئذ، ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك، كما لم يحكم الصحابة بكفر قدامة بن مظعون، وأصحابه لما غلطوا فيه من التأويل.

وأما مع الإقرار بالوجوب إذا ترك شيئًا من هذه الأركان الأربعة، ففي التكفير أقوال للعلماء؛ هي روايات عن أحمد:

أحدها: أنه يكفر بترك واحد من الأربعة، حتى الحج، وإن كان جواز في تأخيره نزاع بين العلماء، فمتى عزم على تركه بالكلية كفر.

وهذا قول طائفة من السلف، وهي إحدى الروايات عن أحمد؛ اختارها أبو بكر.

والثاني: أنه لا يكفر بترك شيء من ذلك مع الإقرار بالوجوب.

وهذا هو المشهور عند كثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وهو إحدى الروايات؛ عن أحمد اختارها ابن بطة وغيره.

والثالث: لا يكفر إلا بترك الصلاة، وهي الرواية الثالثة عن أحمد، وقول كثير من السلف، وطائفة من أصحاب مالك والشافعي، وطائفة من أصحاب أحمد.

والرابع: يكفر بتركها وترك الزكاة.

والخامس: يكفر بتركها وترك الزكاة؛ إذا قاتل عليها دون ترك الصيام والحج.

وهذه المسألة -وهي: هل يكفر من أقر بالشهادتين، وبوجوب الصلاة والصوم والزكاة والحج؛ إذا ترك شيئًا من هذه الأركان الأربعة؟- لها طرفان:

أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر.

والثاني: في إثبات الكفر الباطن.

فأما الطرف الثاني؛ فهو مبني على مسألة كون الإيمان قولًا وعملًا.

ومن الممتنع: أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه: بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته؛فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا من نفاق في القلب، وزندقة، لا مع إيمان صحيح.

ولا يتصور في العادة أن رجلًا يكون مؤمنًا بقلبه، مقرًا بأن الله أوجب عليه الصلاة، ملتزمًا لشريعة النبي ﷺ وما جاء به، يأمره ولي الأمر بالصلاة، فيمتنع حتى يقتل، ويكون مع ذلك مؤمنًا في الباطن قط، لا يكون إلا كافرًا.

ولو قال: أنا مقر بوجوبها، غير أني لا أفعلها، كان هذا القول مع هذه الحال كذبًا منه، كما لو أخذ يلقي المصحف في الحش، ويقول: أشهد أن ما فيه كلام الله، أو جعل يقتل نبيًا من الأنبياء، ويقول: أشهد أنه رسول الله، ونحو ذلك من الأفعال التي تنافي إيمان القلب، فإذا قال: أنا مؤمن بقلبي مع هذه الحال؛ كان كاذبًا فيما أظهره من القول.

فهذا الموضوع ينبغي تدبره: فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء: أنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن

الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه؛ فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم في مسألة الإيمان، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وقد تقدم: أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان أو جزء من الإيمان كما تقدم بيانه.

وحينئذ؛ فإذا كان العبد يفعل بعض المأمورات، ويترك بعضها؛ كان معه من الإيمان بحسب ما فعله.

والإيمان يزيد وينقص، ويجتمع في العبد إيمان ونفاق؛ كما ثبت عنه في الصحيح: أنه قال: «أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا اؤتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر».

ثامنًا: محل الإرجاء في هذه المسألة؛ هو: قول من قال من الفقهاء: إنه إذا أصر على ترك الصلاة؛ وهو يدعى إليها، ويرى بارقة السيف؛ حتى يقتل: أنه يقتل حدًّا لا كفرًا!

أو قال: من امتنع عن فعل الصلاة لا يقتل!

أو قال: من أقر بالصلاة ولم يلتزم وجوبها؛ فهو مؤمن!

أو قال: من ترك الصلاة كسلًا وتهاونًا هو مؤمن مستكمل الإيمان!

أو قال: من أقر ولم يجحد وجوب الصلاة، ثم هو تارك لها لم يفعلها بالكلية حتى يموت؛ هو مؤمن!

هذا هو محل الإرجاء.

قال سفيان بن عيينة: «فمن ترك خلة من خلال الإيمان كان بها عندنا كافرًا، ومن تركها كسلًا أو تهاونًا أدبناه، وكان بها عندنا ناقصًا».

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذا الموضع ينبغي تدبره؛ فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن؛ زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء: إنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه، فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة، لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم في مسألة الإيمان، وأن الأعمال ليست من الإيمان».

قلت: فهذا هو محل الإرجاء في المسألة؛ فلا يقال عمن قال: إن من ترك الصلاة كسلًا وتهاونًا من غير جحود وعناد، ومن غير ترك لها بالكلية مع إلتزامه بفعلها وإقراره بوجوبها؛ لا يخرج من الملة، وهو ناقص الإيمان، فإن دعاه الإمام أو نائبه إلى فعلها وأصر على الامتناع والترك يقتل كافرًا؛ أقول: لا يقال عمن قال هذا: إنه هوَّن من شأن الصلاة، أو إن هذا من آثار الإرجاء، أو من قال بذلك؛ ففيه إرجاء! لا يقال هذا؛ إذ قد بينت لك محل الإرجاء؛ فلا تلتبس عليك الأمور، والله يرعاك! بل هذا القول من أقوال أهل السنة في المسألة.

فقد جاء في رواية عن أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يخرج الرجل من الإيمان إلى الإسلام؛ فإن تاب رجع إلى الإيمان، ولا يخرج من الإسلام شيء إلا الشرك بالله العظيم، أو برد فريضة من فرائض الله عز وجل جاحدًا بها، فإن تركها كسلًا أو تهاونًا كان في مشيئة الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه».

بل نقل عن بعض أهل البدع تسمية أهل السنة مرجئة في قولهم هذا في الصلاة؛ قال السكسكي (ت٦٨٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أثناء كلامه عن الفرقة الناجية والطائفة المنصورة: أهل السنة والجماعة؛ قال: «وتسميها (يعني: تسمي أهل السنة والجماعة) المنصورية -وهم أصحاب عبد الله بن زيد- مرجئة؛ لقولها: إن تارك الصلاة إذا لم يكن جاحدًا لوجوبها مسلم على الصحيح من المذهب، ويقولون: هذا يؤدي إلى أن الإيمان عندهم قول بلا عمل».

والمقصود: أن المراد بـ «من ترك الصلاة كسلًا وتهاونًا لا يكفر كفرًا مخرجًا من الملة»؛ هو: من لم يجحد وجوب الصلاة، وأقر بوجوب التزامها، ولكنه لم يفعلها، ولم يتركها بالكلية، من غير جحود أو حكمًا:

أمَّا حقيقة؛ فجحد وجوب الصلاة وإنكاره أو جحد أنها من الشرع أصلًا؛ وهذا ظاهر.

أمَّا جحدها حكمًا؛ فهو كأن يدعى من قبل الإمام أو نائبه إلى فعلها؛ فيصر على الترك مع تهديده بالقتل، فيختار القتل على فعل الصلاة، أو كأن: يقول إنه مسلم ولم يصل لله ركعة قط منذ قال إنه أسلم إلى موته بلا عذر أو مانع شرعي معتبر، والله أعلم وأحكم.

تاسعًا: فرق ما بين الرجل والإرجاء:

عن سويد بن سعيد الهروي؛ قال: «سألنا سفيان بن عيينة عن الإرجاء؛ فقال: يقولون الإيمان قول وعمل، والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصرًّا بقلبه على ترك الفرائض، وسموا ترك الفرائض: ذنبًا بمنزلة ركوب المحارم؛ وليس بسواء؛ لأن ركوب المحارم من غير استحلال معصية، وترك الفرائض متعمدًا من غير جهل ولا عذر هو كفر، وبيان ذلك في أمر آدم صلوات الله عليه وإبليس وعلماء اليهود:

أما آدم؛ فنهاه الله عز وجل عن أكل الشجرة، وحرمها عليه؛ فأكل منها متعمدًا؛ ليكون ملكًا؛ أو يكون من الخالدين؛ فسمي: عاصيًا من غير كفر.

وأما إبليس لعنه الله؛ فإنه فرض عليه سجدة واحدة، فجحدها متعمدًا؛ فسمي: كافرًا.

وأما علماء اليهود؛ فعرفوا نعت النبي ﷺ وأنه نبي رسول كما يعرفون أبناءهم، وأقروا به باللسان، ولم يتبعوا شريعته؛ فسماهم الله عز وجل كفارًا.

فركوب المحارم مثل ذنب آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ وغيره من الأنبياء، وأما ترك الفرائض

جحودًا: فهو كفر مثل كفر إبليس لعنه الله، وتركهم على معرفة من غير جحود، فهو كفر مثل كفر علماء اليهود والله أعلم».

عن سفيان الثوري (ت١٦١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قال: «خلاف ما بيننا وبين المرجئة ثلاث:

هم يقولون: الإيمان قول لا عمل، ونقول: قول وعمل.

ونقول: يزيد وينقص، وهم يقولون لا يزيد ولا ينقص.

ونحن نقول: النفاق، وهم يقولون: لا نفاق».

قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قيل لابن المبارك: ترى الإرجاء؟قال: أنا أقول: الإيمان قول وعمل، وكيف أكون مرجئًا؟».

وقال البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من قال: الإيمان قول وعمل: يزيد وينقص؛ فقد خرج من الإرجاء كله: أوله وآخره».

عن إسماعيل بن سعيد: سألت أحمد بن حنبل: من قال: الإيمان يزيد وينقص؟قال: «هذا بريء من الإرجاء».

عن محمد بن أعين: «قال شيبان لابن المبارك: يا أبا عبد الرحمن ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر ونحو هذا أمؤمن هو؟

قال ابن مبارك: لا أخرجه من الإيمان!

فقال: على كبر السن صرت مرجئًا؟

فقال له ابن المبارك: يا أبا عبد الله إن المرجئة لا تقبلني، أنا أقول: الإيمان يزيد وينقص والمرجئة لا تقول ذلك.

والمرجئة تقول: حسناتنا متقبلة، وأنا لا أعلم تقبلت مني حسنة؛ ويقولون: إنهم في الجنة، وأنا أخاف أن أخلد في النار، وتلا عبد الله هذه الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾ [البقرة من الآية: ٢٦٤]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَـٰلُكُمۡ

﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢] وما يؤمني؟! قال ابن أعين: قال له ابن مبارك: وما أحوجك إلى أن تأخذ سبورجة؛ فتجالس العلماء».

والألباني -والحمد لله- كما تقدم يقول: أن الإيمان تصديق بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وأن العمل من الإيمان؛ فهل مع هذا جميعه يقال: عنه مرجئ؟!».

التاسع: رمتني بدائها وانسلت.

أن الذين رموا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالارجاء، وقعوا في الإرجاء من أوسع أبوابه، بل جمعوا بين بدعتي الخوارج و الإرجاء؛ ومن ذلك:

١- وصفهم غلاة المبتدعة المعاصرين؛ كحسن البنا وسيد قطب بـ (الشهيد)؛ فهذا إرجاء معاصر .. بل امتد هذا الوصف إلى بعض النصارى -والعياذ بالله- وأخرج الترمذي (١١١٤)، وأبو داود (٢١٠٦)، والنسائي (٦/ ١١٧)، وابن ماجه (١٨٨٧)، وغيرهم بإسناد صحيح عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قوله: «... وأخرى تقولونها لمن قتل في مغازيكم -أو مات- فلان قتل شهيدًا، أو مات فلان شهيدًا، ولعله أن يكون قد أوقر عجز دابته، أو دُفَّ راحلته ذهبًا أو ورقًا؛ يلتمس التجارة، لا تقولوا ذاكم، ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ: «من قتل -أو مات- في سبيل الله؛ فهو في الجنة».

وقد ترجم البخاري في «صحيحه» باب: لا يقول: فلان شهيد.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٦/ ٩٠): «وعلى هذا؛ فالمراد النهي عن تعيين وصف واحد بعينه بأنه شهيد، بل يجوز أن يقال ذلك على طريق الإجمال».

ومما قاله شيخنا فقيه الزمان ابن عثيمين في «المناهي اللفظية» (٦٤و٦٥): «لا يجوز لنا أن نشهد لشخص بعينه أنه شهيد، حتى لو قتل مظلومًا، أو قتل وهو يدافع عن الحق؛ فإنه لا يجوز أن نقول: فلان شهيد!

وهذا خلاف لما عليه الناس اليوم؛ حيث رخصوا هذه الشهادة، وجعلوا كل

من قتل - حتى لو كان مقتولًا في عصبية جاهلية يسمونه شهيدًا.

وهذا حرام؛ لأن قولك عن شخص قتل: هو شهيد؛ يعتبر شهادة سوف تسأل عنها يوم القيامة، سوف يقال لك: هل عندك علم أنه قتل شهيدًا؟!

ولهذا لما قال النبي ﷺ: «ما من مكلوم في سبيل الله -والله أعلم بمن يكلم في سبيله-؛ إلا جاء يوم القيامة وكلمه يثعب دمًا: اللون لون الدم، والريح ريح المسك».

فتأمل قول النبي ﷺ: «والله أعلم بمن يكلم في سبيله» -يكلم؛ يعني: يجرح-؛ فإن بعض الناس قد يكون ظاهره أنه يقاتل؛ لتكون كلمة الله هي العليا، ولكن الله يعلم ما في قلبه، وأنه خلاف ما يظهر من فعله.

ولهذا بوَّب البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه المسألة في «صحيحه»؛ فقال: (باب لا يقال: فلان شهيد)؛ لأن مدار الشهادة على القلب، ولا يعلم ما في القلب إلا الله عز وجل.

فأمر النية أمر عظيم، وكم من رجلين يقومان بأمر واحد يكون بينهما كما بين السماء والأرض، وذلك من أجل النية، فقد قال النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إمرأة ينكحها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه»، والله أعلم.

وعليه؛ فإن إصرارهم على هذا الوصف لهذين الرجلين دون تحرز أو استثناء هو باب من أوسع أبواب الإرجاء؛ كما قال عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أصل الإرجاء: ترك الاستثناء»[1].

٢- وهؤلاء المفترون على الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ الواصفوه بالإرجاء من أضل الناس في مسائل الإيمان؛ فسيدهم (الحروري) وقطبهم (الإرجائي)؛ يقول في «ظلاله» (٢/ ٧٩٨): «الإيمان وحدة لا تتجزأ»؛ وهذا: قول الخوارج والمرجئة

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (١٠٦١).

معًا.

المرجئة يقولون: هو التصديق المحض، والأعمال ليست منه، ولا يزيد ولا ينقص، ولا يضر مع الإيمان معصية.

والخوارج يقولون: إذا زال بعض الإيمان زال كله، ويكفرون أهل القبلة بالذنوب![1].

٣- سكوتهم على أهل البدع بل تعظيمهم لرؤوس أهل الأهواء؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦٦- ٤٦٧) -كاشفًا بعض صور الإرجاءالتي يقع فيها هؤلاء الحركيون-:

«وبإزاء هؤلاء المكفرين بالباطل: أقوام لا يعرفون اعتقاد أهل السنة والجماعة كما يجب، أو يعرفون بعضه ويجهلون بعضه -وما عرفوه منه قد لا يبينونه للناس بل يكتمونه- ولا ينهون عن البدع المخالفة للكتاب والسنة، ولا يذمون أهل البدع ويعاقبونهم؛ بل لعلهم يذمون الكلام في السنة وأصول الدين ذمًّا مطلقًا؛ لا يفرقون فيه بين ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وما يقوله أهل البدعة والفرقة، أو يقرون الجميع على مذاهبهم المختلفة كما يقر العلماء في مواضع الاجتهاد التي يسوغ فيها النزاع.

وهذه الطريقة قد تغلب على كثير من المرجئة وبعض المتفقهة والمتصوفة والمتفلسفة، كما تغلب الأولى على كثير من أهل الأهواء والكلام.

وكلا هاتين الطريقتين منحرفة خارجة عن الكتاب والسنة».

وهذا ما وقع لصاحب «ظاهرة الإرجاء» حذو القذة بالقذة؛ حيث سكت سكوت أهل القبور عن شيخه (المكفراتي!) سيد قطب.

كذلك سكوت حزبه عن مرشدهم الثاني حسن الهضيبي حامل راية الإرجاء

---

(١) انظر «الدرر السنية» (١/ ٢٣٨).

المعاصر في كتابه: «دعاة لا قضاة»: فقد أسسه من ألفه إلى يائه على مذهب المرجئة الغلاة، ومع ذلك لم تسمع لهم همسًا ولا تحس لهم ركزًا، وهذا يذكرني بمثل عربي كان شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكرره؛ ليقرره: «رمتني بدائها وانسلت».

٤- وقد علق الشيخ ربيع المدخلي -سدده الله- على كلمة شيخنا الألباني المنشورة بعنوان: «خارجية عصرية»؛ حيث سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ليلة السابع عشر من ذي الحجة (١٤١٨هـ) كما في شريط له بعنوان: «خارجية عصرية»: «يا شيخنا! «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» لسفر الحوالي؛ هل رأيته؟

فقال الشيخ: رأيته.

فقيل له: الحواشي -يا شيخنا- خاصة الموجودة في المجلد الثاني؟!

فقال الشيخ: «كان عندي -أنا- رأي صدر مني يومًا منذ نحو أكثر من ثلاثين سنة حينما كنت في الجامعة الإسلامية، وسئلت في مجلس حافل عن رأيي في جماعة التبليغ؟ فقلت يومئذ: صوفية عصرية!

فالآن خطر في بالي أن أقول بالنسبة لهؤلاء -هنا- تجاوبًا مع كلمة الذين خرجوا في العصر الحاضر؛ وخالفوا السلف في كثير من مناهجهم، فبدا لي أن أسميهم: «خارجية عصرية»؛ فهذا يشبه الخروج الآن.

حين نقرأ من كلامهم؛ فإن كلامهم -في الواقع- ينحو منحى الخوارج في تكفير مرتكب الكبائر؛ ولعل هذا ما أدري أن أقول! غفلة منهم، أو مكر منهم!

وهذا أقوله -أيضًا- من باب قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.

ما أدري! لا يصرحون بأن كل كبيرة مكفرة؛ لكنهم يدندون حول بعض الكبائر، ويسكتون -أو يمرون- على بعض الجوانب؛ وهذا من العدل الذي أمرنا

به»[1].

ولما بلغت الشيخ ربيعًا -سدده الله- علق عليها قائلًا:

«ينبغي أن ينتبه القارئ والسامع لقول الشيخ عن هذه الفئة بأنهم: خالفوا السلف في كثير من مناهجهم.

فهذه المناهج الكثيرة التي خالفوا فيها السلف تدل على انحراف كبير؛ قد تكون أخطر وأشد من مخالفة الخوارج؛ الذين وصفهم رسول الله ﷺ بأنهم شر الخلق والخليقة، وبأنهم كلاب النار، وبأنهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، وأنهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان.

وما قاله الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حق؛ فلقد خالفوا السلف في أصول كثيرة وخطيرة، منها:

١- حربهم لأهل السنة، وتنفير الناس منهم، ومن كتبهم، وأشرطتهم، وبغضهم لهم، ومعاناتهم، وحقدهم الشديد عليهم.

٢ -ومنها: موالاتهم لأهل البدع الكثيرة الكبيرة، وإقرارهم لمناهجهم الفاسدة، وكتبهم المليئة بالضلال، ونشرهم لها، وذبهم عنها، ودفع الشباب إلى العب والنهل منها؛ مما كان له أسوأ الآثار على الأمة وشبابها من تكفير وتدمير، وحروب مستمرة، وسفك دماء، وانتهاك أغراض.

٣ -ومنها: أنهم قد دفعتهم أهواؤهم إلى رمي أنفسهم وأتباعهم في هوة الإرجاء الغالي الذي أدى إلى التهوين من خطورة البدع الكبرى -بما فيها البدع الكفرية-؛ مما أوهن الحس السلفي، والغيرة على دين الله وحملته من صحابة كرام ومن تبعهم بإحسان؛ بل التهوين من شأن الطعن في بعض الأنبياء.

٤- ومنها: أن أهواءهم قد دفعتهم إلى وضع المناهج الفاسدة للذب عن البدع

---

(١) انظر مجلتنا (الأصالة) عدد (٢٤) (ص ٨٨-٨٩).

وأهلها؛ مثل: منهج الموازنات بين الحسنات والسيئات، وما يدعمه من القواعد الفاسدة التي تؤدي إلى معارضة ما قرره كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإلى هدم السنة وعلومها لا سيما علم الجرح والتعديل الذي امتلأت به المكتبات.

بالإضافة إلى مساوئ أخرى وضلالات.

نسأل الله: أن ينقذ الشباب من شرور هذه الفئة وويلاتها، وعواقبها الوخيمة في الدنيا والآخرة

وفي النهاية: ينبغي أن يوصف هؤلاء بأنهم: غلاة مرجئة العصر، قبل وصفهم بأنهم: خوارج العصر»[1].



(١) المرجع السابق نفسه.

هدم قبر الرسول ﷺ

حذر الشيخ الإمام من اتخاذ القبور مساجد، وحشد في سبيل ذلك أدلة الكتاب والسنة وفتاوى علماء المذاهب، وأورد شبه المخالفين شبهة تلو الأخرى مفندًا إياها؛ فجاء كتابه: «تحذير المساجد من اتخاذ القبور مساجد» صاعقة على رؤوس عباد القبور المستغيثين بالأموات، فحاصوا حيصة الحمر، وراحوا يتمترسون خلف فرية واضحة؛ لكنهم يعلمون أن ترويجها يشحن عواطف العوام ضد الشيخ الإمام ودعوته السلفية.

وتعاون في سبيل ذلك كلٌّ من: الصوفية والأحباش والشيعة الروافض والحركات الحزبية التي تبني صرحها الكرتوني على الاستقطاب في التنظيم واسترضاء الجماهير، وأجمعوا فكرهم في ليل بهيم على اتهام الشيخ الإمام بـ:

١- أنه يخطط لهدم القبة الخضراء، وإخراج قبر الرسول ﷺ من المسجد النبوي.

٢- أنه يقول: أنني لا أصلي في المسجد النبوي؛ لأن القبر النبوي موجود فيه.

والجواب على هذا الافتراء المتناقض من وجوه:

الأول: أن الرسول ﷺ لم يدفن في المسجد، ولم يبن المسجد على قبره، وإنما دفن في حجرة عائشة رَضِيَ اللهُ عَنهَا التي كانت خارج المسجد باتفاق أهل العلم.

قال الشيخ الإمام في «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» (ص ٨٤-١٠٠) موضحًا هذه الحقائق بالأدلة الشرعية والتاريخية:

«وأما الشبهة الثانية؛ وهي: أن قبر النبي في مسجده كما هو مشاهد اليوم، ولو كان ذلك حرامًا لم يدفن فيه.

والجواب: أن هذا وإن كان هو المشاهد اليوم؛ فإنه لم يكن كذلك في عهد الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، فإنهم لما مات دفنوه في حجرته التي كانت بجانب مسجده، وكان يفصل بينهما جدار فيه باب، كان ﷺ يخرج منه إلى المسجد، وهذا أمر معروف مقطوع به عند العلماء، ولا خلاف في ذلك بينهم، والصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ حينما دفنوه في الحجرة؛ إنما فعلوا ذلك كي لا يتمكن أحد بعدهم من اتخاذ قبره مسجدًا، كما سبق بيانه في حديث عائشة وغيره، ولكن وقع بعدهم ما لم يكن في حسبانهم:

ذلك أن الوليد بن عبد الملك أمر سنة ثمان وثمانين بهدم المسجد النبوي، و إضافة حجر أزواج رسول الله ﷺ إليه؛ فأدخل فيه الحجرة النبوية حجرة عائشة، فصار القبر بذلك في المسجد[1]، ولم يكن في المدينة النبوية أحد من الصحابة حينذاك خلافًا لتوهم بعضهم.

قال العلامة الحافظ محمد بن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص ١٣٦ - ١٣٧):

«وإنما أدخلت الحجرة في المسجد في خلافة الوليد بن عبد الملك، بعد موت عامة الصحابة الذين كانوا بالمدينة، وكان من آخرهم موتًا جابر بن عبد الله، وتوفي في خلافة عبد الملك، فإنه توفي سنة ثمان وسبعين، والوليد توفي سنة ست وتسعين، فكان بناء المسجد وإدخال الحجرة فيما بين ذلك، وقد ذكر أبو زيد عمر بن شبة النميري في «كتاب أخبار المدينة» مدينة الرسول ﷺ عن أشياخه عمن حدثوا عنه أن عمر بن عبد العزيز لما كان نائبًا للوليد على المدينة في سنة إحدى وتسعين هدم المسجد و بناه بالحجارة المنقوشة، وعمل سقفه بالساج، وماء الذهب، وهدم حجرات أزواج النبي؛ فأدخلها في المسجد وأدخل القبر فيه».

يتبين لنا مما أوردناه أن القبر الشريف إنما أدخل إلى المسجد النبوي حين لم يكن

(١) «تاريخ ابن جرير» (٥/ ٢٢٢-٢٢٣)، و«تاريخ ابن كثير» (٩/ ٧٤-٧٥).

في المدينة أحد من الصحابة، وأن ذلك كان على خلاف غرضهم الذي رموا إليه حين دفنوه في حجرته ﷺ، فلا يجوز لمسلم بعد أن عرف هذه الحقيقة أن يحتج بما وقع بعد الصحابة؛ لأنه مخالف للأحاديث الصحيحة وما فهم الصحابة والأئمة منها كما سبق بيانه، وهو مخالف -أيضًا- لصنيع عمر وعثمان حين وسعا المسجد ولم يدخلا القبر فيه، ولهذا نقطع بخطأ ما فعله الوليد بن عبد الملك عفا الله عنه، ولئن كان مضطرًا إلى توسيع المسجد، فإنه كان باستطاعته أن يوسعه من الجهات الأخرى دون أن يتعرض للحجرة الشريفة، وقد أشار عمر بن الخطاب إلى هذا النوع من الخطأ حين قام هو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بتوسيع المسجد من الجهات الأخرى ولم يتعرض للحجرة، بل قال: «إنه لا سبيل إليها»، فأشار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى المحذور الذي يترتب من جراء هدمها وضمها إلى المسجد.

ومع هذه المخالفة الصريحة للأحاديث المتقدمة وسنة الخلفاء الراشدين؛ فإن المخالفين لما أدخلوا القبر النبوي في المسجد الشريف احتاطوا للأمر شيئًا ما، فحاولوا تقليل المخالفة ما أمكنه. قال النووري في «شرح مسلم» (٥/ ١٤): «ولما احتاجت الصحابة[1] والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ حيث كثر المسلمون، وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه، ومنها حجرة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مدفن رسول الله ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بنوا على القبر حيطانًا مرتفعة مستديرة حوله؛ لئلا يظهر في المسجد، فيصلي إليه العوام: ويؤدي إلى المحذور، ثم بنو جدارين من ركني القبر الشماليين وحرفوهما حتى التقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر».

ونقل الحافظ ابن رجب في «الفتح» نحوه عن القرطبي كما في «الكواكب» (٦٥/ ٩١/ ١)، وذكر ابن تيمية في «الجواب الباهر» (ق ٩/ ٢):

«أن الحجرة لما أدخلت إلى المسجد سد بابها، وبني عليها حائط آخر؛ صيانة له

(١) عزو هذا إلى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا يثبت كما تقدم؛ فتنبه.

ﷺ أن يتخذ بيته عيدًا، و قبره وثنًا».

قلت: ومما يؤسف له أن هذا البناء قد بني عليه منذ قرون -إن لم يكن قد أزيل- تلك القبة الخضراء العالية، وأحيط القبر الشريف بالنوافذ النحاسية والزخارف والسجف، وغير ذلك مما لا يرضاه صاحب القبر نفسه ﷺ، بل قد رأيت حين زرت المسجد النبوي الكريم وتشرفت بالسلام عليه سنة (١٣٦٨هـ)رأيت في أسفل حائط القبر الشمالي محرابًا صغيرة ووراءه سدة مرتفعة عن أرض المسجد قليلًا؛ إشارة إلى أن هذا مكان خاص للصلاة وراء القبر! فعجبت حينئذ كيف ظلت هذه الظاهرة الوثنية قائمة حتى في عهد دولة التوحيد! أقول هذا مع الاعتراف بأني لم أر أحدًا يأتي ذلك المكان للصلاة فيه؛ لشدة المراقبة من قبل الحراس الموكلين على منع الناس من أن يأتوا بما يخالف الشرع عند القبر الشريف، فهذا مما تشكر عليه الدولة السعودية، ولكن هذا لا يكفي ولا يشفي، وقد كنت قلت منذ ثلاث سنوات في كتابي: «أحكام الجنائز وبدعها» (ص ٢٠٨ من أصلي):

«فالواجب الرجوع بالمسجد النبوي إلى عهده السابق، وذلك بالفصل بينه وبين القبر النبوي بحائط: يمتد من الشمال إلى الجنوب بحيث أن الداخل إلى المسجد لا يرى فيه أي مخالفة لا ترضي مؤسسه ﷺ، أعتقد أن هذا من الواجب على الدولة السعودية إذا كانت تريد أن تكون حامية التوحيد حقًّا، وقد سمعنا أنها أمرت بتوسيع المسجد مجددًا، فلعلها تتبنى اقتراحنا هذا، وتجعل الزيادة من الجهة الغربية وغيرها، وتسد بذلك النقص الذي سيصيب سعة المسجد إذا نفذ الاقتراح، أرجو أن يحقق الله ذلك على يدها، ومن أولى بذلك منها؟.

ولكن المسجد وسع منذ سنتين تقريبًا دون إرجاعه إلى ما كان عليه في عهد الصحابة، والله المستعان».

مما سبق يتبين لنا موقف الشيخ الإمام بوضوح، وأن القبر لم يكن في عهد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جزءًا من المسجد ولا داخله، وإنما الحقت الحجرات في عهد

الوليد بن عبد الملك ولم يكن يومئذ أحد من الصحابة في المدينة بل إن أهل العلم الذي بلغهم ما صنع الوليد أنكروا ذلك ولم يرتضوه، وعليه لا يصح الاحتجاج بما حدث بعد الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ على ما يدعيه المرجفون من المتصوفة والأحباش والروافض.

الثاني: أما دعوى أن الشيخ الإمام لا يصلي في المسجد النبوي؛ فكذب له قرون، فها هو يصرح بخلاف ما رمي به؛ قال في «تحذير المساجد» (ص٩٥).

«الحكم السابق يشمل جميع المساجد إلا المسجد النبوي:

ثم اعلم أن الحكم السابق يشمل كل المساجد: كبيرها وصغيرها، قديمها وحديثها؛ لعموم الأدلة، فلا يستثنى من ذلك مسجد فيه قبر إلا المسجد النبوي الشريف؛ لأن له فضيلة خاصة لا توجد في شيء من المساجد المبنية على القبور، وذلك لقوله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام؛ فإنه أفضل»، ولقوله ﷺ -أيضًا-: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة».

ولغير ذلك من الفضائل، فلو قيل بكراهة الصلاة فيه كان معنى ذلك تسويته مع غيره من المساجد، ورفع هذه الفضائل عنه، وهذا لا يجوز كما هو ظاهر، وهذا المعنى استفدناه من كلام ابن تيمية السابق (ص ١٨٣-١٨٥) في بيان سبب إباحة صلاة ذوات الأسباب في الأوقات المنهي عنها، فكما أن الصلاة أبيحت في هذه الأوقات؛ لأن في المنع منها تضييعًا لها بحيث لايمكن استدراك فضلها لفوات وقتها، فكذلك يقال في الصلاة في مسجده ﷺ. ثم وجدت ابن تيمية صرح بهذا؛ فقال في كتابه: «الجواب الباهر في زوار المقابر» (ق ٢٢/ ١-٢): «والصلاة في المساجد المبنية على القبور منهي عنها مطلقًا؛ بخلاف مسجده؛ فان الصلاة فيه بألف صلاة، فإنه أسس على التقوى، وكانت حرمته في حياته ﷺ وحياة خلفائه الراشدين قبل دخول الحجرة فيه، وإنما أدخلت بعد انقراض عصر الصحابة».

ثم قال (١/ ٦٧ - ٢/ ٦٩): «وكان المسجد قبل دخول الحجرة فيه فاضلًا، وكانت فضيلة المسجد بأن النبي ﷺ بناه لنفسه وللمؤمنين: يصلي لله هو والمؤمنون إلى يوم القيامة، فضل بنيانه له، فكيف وقد قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»، وقال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»، وهذه الفضيلة ثابتة له قبل أن يدخل فيه الحجرة، فلا يجوز أن يظن أنه صار بدخول الحجرة فيه أفضل مما كان، وهم لم يقصدوا دخول الحجرة فيه، وإنما قصدوا توسيعه بإدخال حجر أزواج النبي، فدخلت الحجرة فيه ضرورة، مع كراهة من كره ذلك من السلف».

ثم قال (٥٥/ ١-٢).

«ومن اعتقد أنه قبل القبر لم تكن له فضيلة إذ كان النبي يصلي فيه والمهاجرون والأنصار، وإنما حدثت له الفضيلة في خلافة الوليد بن عبد الملك لما أدخل الحجرة في مسجده؛ فهذا لا يقوله إلا جاهل مفرط في الجهل، أو كافر؛ فهو مكذب لما جاء عنه، مستحق للقتل، وكان الصحابة يدعون في مسجده، كما كانوا يدعون في حياته، لم تحدث لهم شريعة غير الشريعة التي علمهم إياها في حياته ...، بل نهاهم أن يتخذوا قبره عيدًا، أو قبر غيره مسجدًا: يصلون فيه لله عز وجل؛ ليسد ذريعة الشرك، فصلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا، وجزاه أفضل ما جزى نبيًّا عن أمته، فقد بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وعبد الله حتى أتاه اليقين من ربه».

الثالث: أن أهل العلم الذين اتفقت كلمة أهل السنة والجماعة على قبولهم موافقون لما ذهب إليه الشيخ الإمام، وأبطلوا احتجاج عباد القبور بشبهة وجود القبر النبوي في المسجد.

١ -قال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع فتاوى الشيخ ابن باز» (٥/ ٣٨٨-٣٨٩): «هنا شبهة يشبه بها عُبَّاد القبور؛ وهي: وجود قبر النبي ﷺ في

مسجده.

والجواب عن ذلك: أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لم يدفنوه في مسجده، وإنما دفنوه في بيت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فلما وَسَّعَ الوليد بن عبد الملك مسجد النبي ﷺ في آخر القرن الأول أدخل الحجرة في المسجد، وقد أساء في ذلك، وأنكر عليه بعض أهل العلم، ولكنه اعتقد أن ذلك لا بأس به من أجل التوسعة.

فلا يجوز لمسلم أن يحتج بذلك على بناء المساجد على القبور، أو الدفن في المساجد؛ لأن ذلك مخالف للأحاديث الصحيحة؛ ولأن ذلك -أيضًا- من وسائل الشرك بأصحاب القبور».

٢ -وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (١٢/ السؤال رقم ٢٩٢): «أما قبر النبي ﷺ الذي شمله المسجد النبوي؛ فمن المعلوم: أن مسجد النبي ﷺ بُنِيَ قبل موته فلم يُبْنَ على القبر، ومن المعلوم -أيضًا- أن النبي ﷺ لم يدفن فيه، وإنما دفن في بيته المنفصل عن المسجد، وفي عهد الوليد بن عبد الملك كتب إلى أميره على المدينة وهو عمر بن عبد العزيز في سنة (٨٨) من الهجرة أن يهدم المسجد النبوي ويضيف إليه حجر زوجات النبي ﷺ، فجمع عمر وجوه الناس والفقهاء وقرأ عليهم كتاب أمير المؤمنين الوليد؛ فشق عليهم ذلك، وقالوا: تَرْكُها على حالها أدعى للعبرة، ويحكى أن سعيد بن المسيب أنكر إدخال حجرة عائشة؛ كأنه خشي أن يتخذ القبر مسجدًا؛ فكتب عمر بذلك إلى الوليد، فأرسل الوليد إليه يأمره بالتنفيذ فلم يكن لعمر بُدٌّ من ذلك، فأنت ترى أن قبر النبي ﷺ لم يوضع في المسجد، ولم يُبْنَ عليه المسجد، فلا حجة فيه لمحتج على الدفن في المساجد أو بنائها على القبور.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، قال ذلك وهو في سياق الموت تحذيرًا لأمته مما صنع هؤلاء، ولما ذكرت له أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كنيسة رأتها في أرض الحبشة وما فيها من الصور قال:

«أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح، أو العبد الصالح بنوا على قبره مسجدًا، أولئك شرار الخلق عند الله»، وعن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «إن مِن شرار الناس مَن تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون من القبور مساجد».

والمؤمن لا يرضى أن يسلك مسلك اليهود والنصارى، ولا أن يكون من شرار الخلق».

الرابع: أن أئمة أهل البيت رَحِمَهُمُٱللَّهُ الذين يتبجح الروافض باتباعهم؛ نهوا عن بناء المساجد على القبور، وعن الصلاة إليها، ودونك تفصيل ذلك:

أولًا: النهي عن اتخاذ القبور مساجد:

يتلخص اتخاذ القبور مساجد في ثلاثة معان:

الأول: الصلاة على القبور؛ بمعنى: السجود عليها.

الثاني: السجود إليها، وجعلها قبلة بالصلاة والدعاء.

الثالث: بناء المساجد عليها، وقصد الصلاة فيها.

واعلم أن هذه المعاني مستنبطة من الروايات والأخبار الواردة في ذلك، وإليك بعضها:

١ -عن أبي عبد الله عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ: «لا تتخذوا قبري قبلة ولا مسجدًا؛ فإن الله لعن اليهود؛ حيث اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[1].

٢- عن زرارة عن أبي جعفر عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ؛ قال: قلت له: «الصلاة بين القبور؟ قال: صلِّ في خلالها ولا تتخذ شيئًا منها قبلة؛ فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك، وقال: «لا تتخذوا قبري قبلة ولا مسجدًا؛ فإن الله تعالى لعن الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[2].

---

(١) «من لا يحضره الفقيه» (١/ ١٢٨)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٨٧).

(٢) «علل الشرائع» (٣٥٨).

٣- عن سماعة بن مهران أنه سأل أبا عبد الله عن زيارة القبور وبناء المساجد فيها؛ فقال: «أما زيارة القبور؛ فلا بأس بها، ولا يبني عندها مساجد»(١).

٤- عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قال: «عشرة مواضع لا يصلي فيها: الطين، والماء، والحمام، والقبور، وميدان الطريق، وقرى النمل، ومواطن الإبل، ومجرى الماء، والسبخ، والثلج»(٢).

قال الصدوق بعد هذا الخبر: «وأما القبور؛ فلا يجوز أن تتخذ قبلة ولا مسجدًا، ولا بأس بالصلاة بين خللها ما لم يتخذ شيء منها قبلة، والمستحب: أن يكون بين المصلي وبين القبور عشرة أذرع من كل جانب»(٣).

٥- عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قال: سألته عن حد الطين الذي لا يسجد فيه ما هو؟ قال: «إذا غرق الجبهة ولم تثبت على الأرض»، وعن الرجل يصلي بين القبور؟ قال: «لا يجوز ذلك إلا أن يجعل بينه وبين القبور إذا صلى عشرة أذرع من بين يديه، وعشرة أذرع من خلفه، وعشرة أذرع عن يمينه، وعشرة أذرع عن يساره، ثم يصلي إن شاء»(٤).

وقد يعترض على هذه الرواية بما روي عن الرضا عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قال: «لا بأس بالصلاة إلى القبر ما لم يتخذ القبر قبلة»(٥).

وعن علي بن يقطين؛ قال: سألت أبا الحسن الماضي عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الصلاة بين القبور هل تصلح؟ قال: «لا بأس»(٦).

---

(١) «فروع الكافي» (٣/ ٢٢٨)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٨٧).

(٢) «فروع الكافي» (٣/ ٣٩٠)، و«من لا يحضره الفقيه» (١/ ١٧١).

(٣) «من لا يحضره الفقيه» (١/ ١٧١).

(٤) «فروع الكافي» (٣/ ٣٩٠)، و«الاستبصار» (١/ ٣٩٧).

(٥) «الاستبصار» (١/ ٣٩٧).

(٦) «الاستبصار» (١/ ٣٩٧).

وقد أجاب الطوسي عن هذين الخبرين؛ فقال:

«فالأوجه في هذين الخبرين: أن نحملهما على أنه إذا كان بينه وبين القبر حائل أو يكون بينه وبين القبر عشرة أذرع حسب ما فصله في الخبر الأول»(١).

ثانيًا: النهي عن رفع القبور والبناء عليها، والحث على هدمها:

١- قال الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كل ما جعل على القبر من غير تراب القبر؛ فهو ثقل على الميت»(٢).

فرفع القبر أو البناء عليه وسيلة إلى التثقيل على الميت، وهذا التثقيل منهي عنه؛ فإنه نوع من الإيذاء.

٢- عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى أن يزاد على القبر تراب لم يخرج منه»(٣).

٣- وقال أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: «من جدد قبرًا، أو مثل مثالًا؛ فقد خرج من الإسلام»(٤).

٤- عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قال: قال أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بعثني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى المدينة؛ فقال: لا تدع صورة إلا محوتها، ولا قبرًا إلا سويته، ولا كلبًا إلا قتلته»(٥).

٥- عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قال: قال أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بعثني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هدم القبور، وكسر الصور»(٦).

---

(١) «الاستبصار» (١/ ٣٩٧).

(٢) «من لا يحضره الفقيه» (١/ ١٣٥)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٦٤).

(٣) «فروع الكافي» (٣/ ٢٠٣)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٦٤).

(٤) «من لا يحضره الفقيه» (١/ ١٣٥)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٦٨).

(٥) «وسائل الشيعة» (٢/ ٨٦٩ و٣/ ٦٢).

(٦) «وسائل الشيعة» (٢/ ٨٧٠).

٦- عن علي بن جعفر؛ قال: سألت أبا الحسن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عن البناء على القبر، والجلوس عليه هل يصلح؟ قال: «لا يصلح البناء عليه، ولا الجلوس، ولا تجصيصه، ولا تطيينه»(١).

٧- عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يصلى على قبر، أو يقعد عليه، أو يبنى عليه، أو يتكأ عليه»(٢).

٨- عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: أنه سمعه يقول: «لما قبض أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ أخرجه الحسن والحسين ورجلان آخران حتى إذا خرجوا من الكوفة تركوها عن إيمانهم، ثم أخذوا الجبانة حتى مروا به إلى الغري، فدفنوه، وسووا قبره؛ فانصرفوا»(٣).

قال شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي: «ولا يجوز الدفن في شيء من المساجد»(٤).

وقال أيضًا: «ويكره تجصيص القبور، والتظليل عليها، والمقام عندها، وتجديدها بعد اندراسها، ولا بأس بتطيينها ابتداء»(٥).

وقال عماد الدين محمد بن علي الطوسي المشهدي: «والمكروه تسعة عشر -ثم قال بعدها- وتجصيص القبر، والتظليل عليه، والمقام عنده، وتجديده بعد الإندراس»(٦).

٩- عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أن رسول الله ﷺ: نهى أن يصلى على قبره أو

---

(١) «الاستبصار» (١/ ٢١٧)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٦٩).

(٢) «الاستبصار» (١/ ٤٨٢)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٧٩٥، ٢/ ٨٦٩).

(٣) «أصول الكافي» (١/ ٤٥٨).

(٤) «النهاية» (ص ١١١).

(٥) «النهاية» (ص٤٤).

(٦) «الوسيلة إلى نيل الفضيلة» (ص ٦٢).

يقعد عليه أو يبنى عليه»[١].

ثالثًا: رفع القبر:

من خلال الروايات الواردة في كتب الشيعة يتبين أن مقدار رفع القبر هو أربع أصابع، أو شبر، أو مابينهما، ولا ينقص من ذلك ولا يزاد عليه، وبهذا المقدار أوصى الأئمة، ومن الروايات في ذلك:

١- عن أبي جعفر عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ قال: قال النبي ﷺ لعلي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «يا علي، ادفني في هذا المكان، وارفع قبري من الأرض أربع أصابع، ورش عليه الماء»[٢].

٢- عن جعفر عن أبيه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «أن قبر رسول الله ﷺ رفع شبرًا من الأرض، وأن النبي ﷺ أمر برش القبور»[٣].

٣- عن جعفر عن أبيه عن علي عليها السلام: «أن قبر رسول الله ﷺ رفع من الأرض قدر شبر وأربع أصابع، ورش عليه الماء، وقال: «والسنة أن يرش على القبر ماء»[٤].

٤- عن أبي عبد الله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ قال: إن أبي قال لي ذات يوم في مرضه: «إذا أنا مت؛ فغسلني، وكفني، وارفع قبري أربع أصابع، ورشه بالماء»[٥].

٥- قال أبو عبد الله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «إن أبي أمرني أن أرفع القبر عن الأرض أربع أصابع مفرجات، وذكر أن رش القبر بالماء حسن»[٦].

٦-وعنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ قال: «أمرني أبي أن أجعل ارتفاع قبره أربع أصابع

---

(١) «وسائل الشيعة» (٣/ ٤٥٤).

(٢) «أصول الكافي» (١/ ٤٥٠-٤٥١)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٥٦).

(٣) «وسائل الشيعة» (٢/ ٨٥٧)، و«علل الشرائع» (٣٠٧).

(٤) «وسائل الشيعة» (٢/ ٨٥٨).

(٥) «فروع الكافي» (٣/ ٢٠٠)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٥٧).

(٦) «فروع الكافي» (٣/ ١٤٠)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٥٧).

مفرجات، وذكر أن الرش بالماء حسن، وقال: توضأ إذا أدخلت الميت القبر»[١].

٧- عن محمد بن مسلم؛ قال: سألت أحدهما عليهما السلام عن الميت؛ فقال: «تسلم من قبل الرجلين، وتلزق القبر بالأرض إلا قدر أربع أصابع مفرجات: تربع و(ترفع) قبره»[٢].

٨- عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قال: «يدعى للميت حين يدخل حفرته، ويرفع القبر فوق الأرض أربع أصابع»[٣].

٩- عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يستحب أن يدخل معه في قبره جريده رطبة، ويرفع قبره من الأرض إلا قدر أربع أصابع مضمومة، وينضح عليه الماء، ويخلى عنه»[٤].

١٠- وفي خبر طويل فيه ذكر وفاة موسى بن جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ جاء فيه قوله: «فإذا حملت إلى المقبرة المعروفة بمقابر قريش؛ فألحدوني بها، ولا ترفعوا قبري فوق أربع أصابع مفرجات»[٥].

١١- وقال محمد بن جمال الدين العاملي المعروف بالشهيد الأول: «ورفع القبر عن وجه الأرض بمقدار أربع أصابع مفرجات إلى شبر لا أزيد؛ ليعرف، فيزار، فيحترم»[٦].

١٢- قال شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي: «فإذا أراد الخروج من القبر؛ فليخرج من قبل رجليه، ثم يطم القبر، ويرفع من الأرض مقدار أربع أصابع، ولا

---

(١) و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٥٧).

(٢) «فروع الكافي» (٣/ ١٩٥)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٤٨).

(٣) «فروع الكافي» (٣/ ٢٠١)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٥٦).

(٤) «فروع الكافي» (٣/ ١٩٩)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٥٦).

(٥) «عيون أخبار الرضا» (١/ ٨٤)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٨٥٨).

(٦) «اللمعة الدمشقية» (١/ ٤١٠).

يطرح فيه من غير ترابه»[1].

رابعًا: محرمات ترتكب عند القبور:

هذه القبور المبنية التي تقصد وتزار من سائر البقاع يقع عندها كثير من المحرمات، وقد نهى عنها الأئمة؛ فمن هذه المحرمات:

١- اعتقاد الضر والنفع من قبل الأموات: قال الله وتعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ وَلَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا وَلَا يَمۡلِكُونَ مَوۡتٗا وَلَا حَيَوٰةٗ وَلَا نُشُورٗا﴾ [الفرقان: ٣].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ۝٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ۝٢١﴾ [النحل: ٢٠-٢١].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا ۝٥٦ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ۝٥٧﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧].

وقال أمير المؤمنين علي عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ في ذكر الموتى: «فهم جيرة: لا يجيبون داعيًا، ولا يمنعون ضيمًا، ولا يبالون مندبة»[2].

قال عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ واصفًا الموتى: «لا في حسنة يزيدون، ولا من سيئة يستعتبون»[3].

٢- اتخاذ أصحاب القبور شفعاء ووسائط تقربهم إلى الله: وهذا قد ذمه القرآن الكريم بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وقال أمير المؤمنين علي عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ في وصيته للحسن عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: «واعلم أن

---

(١) «النهاية» (ص٣٩).

(٢) «نهج البلاغة» (١/ ٢٢٠).

(٣) «نهج البلاغة» (٢/ ١٥).

الذي بيده خزائن السماوات والأرض؛ قد أذن لك في الدعاء، وتكفل لك بالإجابة، وأمرك أن تسأله؛ ليعطيك، وتسترحمه؛ ليرحمك، ولم يجعل بينك وبينه من يحجبه عنك، ولم يلجئك إلى من يشفع لك إليه»[١].

٣- دعاء أصحاب القبور والاستغاثة بهم من دون الله: وهذا شرك بنص القرآن الكريم؛ قال سبحانه وتعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ۝٦﴾ [الأحقاف: ٥-٦].

وقال أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فاسألوا الله به، وتوجهوا إليه بحبه، ولا تسألوا به بخلقه، إنه ما توجه العباد إلى الله بمثله»[٢].

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ في وصية للحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وألجىء نفسك في الأمور كلها إلى إلهك؛ فإنك تلجئها إلى كهف حريز ومانع عزيز، وأخلص في المسألة لربك؛ فإن بيده العطاء والحرمان»[٣].

وعن الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال: «اتخذ الله عز وجل إبراهيم خليلًا؛ لأنه لم يرد أحدًا، ولم يسأل أحدًا غير الله»[٤].

وذكر إبراهيم بن محمد الهمداني؛ قال: «قلت لأبي الحسن علي بن موسى الرضا عَلَيْهِ السَّلَامُ: لأي علة أغرق الله عز وجل فرعون وقد آمن به وأقر بالتوحيد؟ قال: أنه آمن عند رؤية اليأس وهو غير مقبول.. إلى أن قال: ولعلة أخرى أغرق الله عز وجل

---

(١) «نهج البلاغة» (٣/ ٤٧).

(٢) «نهج البلاغة» (٢/ ٩١-٩٢).

(٣) «نهج البلاغة» (٣/ ٣٩-٤٠).

(٤) «علل الشرائع» (٣٤)، و«عيون أخبار الرضا» (٢/ ٧٥).

فرعون؛ وهي: أنه استغاث بموسى لما أدركه الغرق ولم يستغث بالله، فأوحى الله عز وجل إليه: يا موسى، ما أغثت فرعون؛ لأنك لم تخلقه، ولو استغاث بي لأغثته»[1].

٤- الذبح والنذر للقبور وأصحابها:

قال عز وجل: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦].

وعن محمد بن سنان: أن أبا الحسن الرضا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كتب إليه فيما كتب من جواب مسائله: «حرم ما أهل به لغير الله الذي أوجب على خلقه من الإقرار به وذكر اسمه على الذبائح المحللة، ولئلا يساوي بين ما تقرب به إليه وما جعل عبادة للشياطين والأوثان؛ لأن في تسمية الله عز وجل الإقرار بربوبيته وتوحيده، وما في الإهلال لغير الله من الشرك والتقريب إلى غيره؛ ليكون ذكر الله وتسميته على الذبيحة فرقًا بين ما أحل الله وبين ما حرم»[2].

٥- الحلف بأصحاب القبور من دون الله:

عن الصادق عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الأكل جنبًا». وذكر جملة من المناهي ثم قال: «ونهى أن يحلف الرجل بغير الله؛ وقال: من حلف بغير الله؛ فليس من الله في شيء»[3].

قال شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي: «اليمين المنعقد عند آل محمد ﷺ؛ هي: أن يحلف الإنسان بالله تعالى أو بشيء من أسمائه أي اسم كان، وكل يمين بغير الله أو

---

(١) «علل الشرائع» (٥٩)، و«عيون أخبار الرضا» (٢/ ٧٦).

(٢) «علل الشرائع» (٤٨١-٤٨٢)، «عيون أخبار الرضا» (٢/ ٩١).

(٣) «مكارم الأخلاق» (٤٦٦).

بغير اسم من أسمائه؛ فلا حكم له، ثم قال: ولا يجوز لأحد أن يحلف بالقرآن[١] ولا بوالديه ولا الكعبة ولا النبي ولا بأحد من الأئمة عليهم السلام، فمن حلف بشيء من ذلك كان مخطئًا، ولا يلزمه حلف اليمين»[٢].

٦- الطواف بالقبور:

عن أبي عبد الله؛ قال: «لا تشرب وأنت قائم، ولاتطف بقبر، ولا تبل في ماء نقيع، فإنه من فعل ذلك فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه، ومن فعل شيء من ذلك لم يكن يفارقه إلا ما شاء الله»[٣].

وقد بوب الحر العاملي بابًا قال فيه: «باب استحباب الدعاء بالمأثور عند زيارة القبور، وعدم الطواف بالقبر»[٤].

وقال: «باب عدم جواز الطواف بالقبور»[٥].

٧- اللطم وضرب الخدود والصدور:

عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «ضرب المسلم يده على

---

(١) قال أبو أسامة الهلالي عفا الله عنه: يجوز الحلف بالقرآن؛ لأنه كلام الله، وهو صفة من صفات الله عزوجل.

وأما الحلف بالمصحف: فإن أراد ما فيه من كلام الله؛ فهي يمين مشروعة، وإن أراد الورق والمداد؛ فهذا حلف بغير الله عز وجل، ولهذا كان الأولى ألا يحلف العبد بالمصحف؛ لأن فيه كلام الله عز وجل، وفيه المداد والورق.

وأما الحلف على المصحف ووضع اليد عليه أثناء الحلف والقسم؛ فلا أصل له في الشريعة.

وهذا هو اختيار شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) «النهاية» (ص ٥٥٥).

(٣) «علل الشرائع» (٢٨٣، و«وسائل الشيعة» (١٠/ ٤٥٠)

(٤) «وسائل الشيعة» (٢/ ٨٨٢).

(٥) «وسائل الشيعة» (١/ ٤٥٠).

فخذه عند المصيبة إحباط لأجره»[١].

وعن جابر عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قال: قلت له: ما الجزع؟ قال: «أشد الجزع الصراخ بالويل والعويل، ولطم الوجه والصدر، وجز الشعر من النواصي، ومن أقام النواحة؛ فقد ترك الصبر، وأخذ في غير طريقة، ومن صبر واسترجع وحمد الله؛ فقد رضي بما صنع الله، ووقع أجره على الله، ومن لم يفعل ذلك جرى عليه القضاء، وهو ذميم، وأحبط الله أجره»[٢].

وعن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قال: «ثلاثة لا أدري أيهم أعظم جرمًا: الذي يمشي خلف جنازة في مصيبة بغير رداء، والذي يضرب على فخذه عند المصيبة، والذي يقول ارفقوا وترحموا عليه يرحمكم الله»[٣].

اعتراضات وأجوبتها.

يعترض بعضهم على ما تقدم من روايات النهي عن رفع القبور واتخاذها مساجد، بعدة اعتراضات، ودونك أهمها مع الجواب عنها باختصار:

أولًا: إن رفع قبور الأنبياء والأئمة عليهم السلام مستثنى من روايات النهي المتقدمة.

الجواب: إن الأئمة أنفسهم أمروا ووصوا بعدم رفع قبورهم أكثر من أربع أصابع إلى شبر؛ كما ذكرته بعض الروايات التي مرت، وهذا يرد على هذا الاستثناء بل يدل على أن النهي في قبورهم عليهم السلام آكد.

ثانيًا: إن رفع قبور الأنبياء والأئمة والبناء عليها فيه مصلحة عظيمة؛ وهي: إبقاء قبورهم مدى الزمان، وعدم اندراسها ومحوها؟

الجواب: إن هذا الاعتراض مردود، فإنه لا يستلزم من عدم البناء على قبورهم

---

(١) «فروع الكافي» (٣/ ٢٢٤)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٩١٤).

(٢) «فروع الكافي» (٣/ ٢٢٢-٢٢٣)، و«وسائل الشيعة» (٢/ ٩١٥).

(٣) «وسائل الشيعة» (٢/ ٦٧٨).

أنها سوف تدرس وتمحى آثارها؛ فها هي قبور الأئمة الحسن ومحمد الباقر وجعفر الصادق وفاطمة لم ترفع فوق المقدار الشرعي، وهي مع ذلك لم تدرس ولم تمح آثارها، بل مازالت تذكر وتزار للسلام عليهم والدعاء لهم. وإبقائها على ماكانت عليه من دون رفع أو بناء مع الحرص على عدم اندراسها أو محوها يحقق أمرين:

الأول: اتباعهم للأئمة.

الثاني: حرصهم على قبورهم.

ثالثًا: اتفاق الناس على البناء على قبور الأئمة من غير إنكار يدل على جواز ذلك.

الجواب: إن قولهم «من غير إنكار» يرد عليه كلام الأئمة أنفسهم كما هو مبين في روايات النهي عن البناء على القبور المذكورة، فلا عبرة بهذا الاعتراض، ثم إن العوام والأكثرية ليس بحجة شرعية ولا معتبر فيه، بل المعتبر هو إجماع العلماء من أهل الحل والعقد، ومنهم الأئمة، ولم يثبت عنهم جواز ذلك، بل عكسه هو الثابت كما هو مبين.

رابعًا: إن الأئمة قالوا ذلك تقية:

الجواب: أن هذا الاعتراض مستبعد جدًّا؛ لأن العلماء لم يحملوا هذه الروايات على التقية، وإن حملت لكان ذلك بعيدًا؛ بسبب أن بعض هذه الروايات ورد مورد الأمر والوصية لأولادهم الأئمة من بعدهم، وهذا الحال يستبعد معه القول بالتقية، ثم إن شجاعة أهل البيت وقولهم الحق في كل حال تبعد هذا التصور، فهم لا يخافون في الله لومة لائم، ثم ما المانع من أن تكون روايات الجواز قالوها تقية أيضًا؟!

خامسًا: هناك روايات تدل على جواز البناء على القبور وهي كثيرة:

الجواب: إن روايات النهي هي كثيرة -وقد ذكرنا بعضًا منها- وهي أقرب لموافقتها لما صح عن النبي ﷺ؛ فهي مقدمة على ورايات الجواز، ثم إن المفاسد المترتبة على بناء القبور-وقد ذكرنا بعضها- ترجح على روايات الجواز، سدًّا لذريعة

الحرام والفساد وفقًا للقاعدة التي تقول: «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح»، والله أعلم وأعز وأحكم.

وبهذا يتبين أن الصحيح المنقول عن أئمة أهل البيت يهدم دين الرافضة من أصوله، ويجتثه من جذوره . . . وهل الروافض إلا عباد قبور؟!



عصمة نساء النبي ﷺ من الزنى

حصلت مناظرة علمية بين الشيخين: محمد نسيب الرفاعي (ت ١٤١٣هـ) ومحمد ناصر الترمانيني (ت ١٤٢٧هـ) رَحِمَهُمَاٱللَّهُ في مدينة حلب حول عصمة نساء النبي ﷺ من الزنى؛ فذهب الشيخ الرفاعي إلى أنهن معصومات، وذهب الشيخ الترمانيني إلى أنهن محفوظات، ولا دليل على دعوى العصمة، وأن الله توفاهن عفيفات محصنات.

وخرج البحث العلمي إلى المراء المذموم؛ فأخبر سلفيو حلب الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ؛ لتدارك الأمر قبل أن يتسع الخرق على الراقع.

فسارع شيخنا رَحِمَهُٱللَّهُ والتقى بالأطراف؛ حيث تبين للشيخ الإمام بعد بحث ونقاش طويلين مع الشيخ محمد نسيب الرفاعي رَحِمَهُٱللَّهُ: أن ما قاله الشيخ الترمانيني موافق للأدلة من الكتاب والسنة، وأن العصمة أمر يحتاج إلى دليل واضح ونص صريح.

تعصب الشيخ الرفاعي رَحِمَهُٱللَّهُ لرأيه، وحصل فراق وهجر؛ ألف على إثره الشيخ محمد نسيب الرفاعي رَحِمَهُٱللَّهُ كتابه: «نوال المنى في إثبات عصمة أمهات المؤمنين وزوجات الأنبياء من الزنى».

وبقي الكتاب مخطوطًا لم يطبع في حياة الشيخ الرفاعي رَحِمَهُٱللَّهُ؛ الذي كان مصرًّا على عدم طباعته، وقد سمعت ذلك منه مشافهة في بيته، فقال رَحِمَهُٱللَّهُ: إنما كتبته للتاريخ، وتأصيلًا للمسألة.

وبعد موت الشيخ الرفاعي رَحِمَهُٱللَّهُ؛ حيث صلى عليه صلاة الجنازة شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ في مسجد السالك في الهاشمي الشمالي - عمان، ثم انصرف ولم يحضر الدفن.

أقول: بعد موت الشيخ الرفاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حصل بعض أهل البدع على نسخة الكتاب، وتمت طباعته، ونشره بطريقه سريعة ومكثفة.

وبدأ المتصوفة والروافض ومن نكص على عقبيه(١) يتكؤون عليه في توجيه التهم إلى الشيخ الإمام: أنه يجيز الزنى على نساء النبي ﷺ، ويطعن في عرض أمهات المؤمنين رضي الله عنهن.

وقد شرح الشيخ الإمام ما حدث في هذه القضية، ولخصه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ٢٦-٣٥) تحت عنوان: «عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا محفوظة غير معصومة».

«أما بعد يا عائشة! فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا، [إنما أنت من بنات آدم]؛ فإن كنت بريئة؛ فسيبرئك الله، وإن كنت ألممت بذنب؛ فاستغفري الله، وتوبي إليه؛ فإن العبد إذا اعترف بذنبه، ثم تاب إلى الله؛ تاب الله عليه. وفي رواية: فإن التوبة من الذنب الندم».

أخرجه البخاري (٨/ ٣٦٣- ٣٦٤ -فتح)، ومسلم (٨/ ١١٦)، وأحمد (٦/ ١٩٦)، والرواية الأخرى له (٦/ ٣٦٤)، وأبو يعلى (٣/ ١٢٠٨ و١٢١٨)، والطبري في «التفسير» (١٨/ ٧٣ و٧٥)، والبغوي (٦ / ٧٤) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، في حديثها الطويل عن قصة الإفك، ونزول الوحي القرآني ببراءتها في آيات من سورة النور: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [١١- ٢٠]، والزيادة التي

(١) كما فعل المفتون صاحب الكتاب المأفون: «الدفوعات الغواني والاستنباطات الرواني لإظهار وجه الحق في مسألة عصمة أزواج النبي التي اختلف عليها نسيب الرفاعي وناصر الدين الألباني»، والذي طبعه بعد موت الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بينما في حياة الألباني كان كالميت بين يدي مغسله!!... ومن العجيب أن هذا الرجل المتقلب ملأ كتابه بجهالاته وضلالاته، ومن ذلك ما قرره: أن الشرك الأكبر صاحبه تحت المشيئة!! فسبحان مقلب القلوب ومصرفها... اللهم صرف قلوبنا على الإسلام والتوحيد والسنة والسلفية النقية.

بين المعقوفتين هي لأبي عوانة في «صحيحه»، والطبراني في «معجمه» كما في «الفتح» (٨/ ٣٤٤و٣٦٤).

وقوله: «ألمت»؛ قال الحافظ: أي: وقع منك على خلاف العادة، وهذا حقيقة الإلمام، ومنه: ألمت بنا والليل مرخ ستوره.

قال الداوودي: «أمرها بالاعتراف، ولم يندبها إلى الكتمان؛ للفرق بين أزواج النبي ﷺ وغيرهن، فيجب على أزواجه الاعتراف بما يقع منهن ولا يكتمنه إياه؛ لأنه لا يحل لنبي إمساك من يقع منها ذلك؛ بخلاف نساء الناس؛ فإنهن ندبن إلى الستر».

ثم تعقبه الحافظ نقلًا عن القاضي عياض فيما ادعاه من الأمر بالاعتراف؛ فليراجعه من شاء، لكنهم سلموا له قوله: إنه لا يحل لنبي إمساك من يقع منها ذلك. وذلك غيرة من الله تعالى على نبيه ﷺ، ولكنه سبحانه صان السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وسائر أمهات المؤمنين من ذلك كما عرف ذلك من تاريخ حياتهن، ونزول التبرئة بخصوص السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وإن كان وقوع ذلك ممكنًا من الناحية النظرية لعدم وجود نص باستحالة ذلك منهن، ولهذا كان موقف النبي ﷺ في القصة موقف المتريث المترقب نزول الوحي القاطع للشك في ذلك الذي ينبيء عنه قوله ﷺ في حديث الترجمة: «إنما أنت من بنات آدم؛ فإن كنت بريئة سيبرئك الله، وإن كنت ألمت بذنب؛ فاستغفري الله ..»، ولذلك قال الحافظ في صدد بيان ما في الحديث من الفوائد:

«وفيه أن النبي ﷺ و كان لا يحكم لنفسه إلا بعد نزول الوحي؛ نبه عليه الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة نفع الله به».

يعني: أن النبي ﷺ لم يقطع ببراءة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إلا بعد نزول الوحي.

ففيه إشعار قوي بأن الأمر في حد نفسه ممكن الوقوع، وهو ما يدندن حوله كل حوادث القصة وكلام الشراح عليها، ولا ينافي ذلك قول الحافظ ابن كثير (٨/

٤١٨) في تفسير قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ﴾ [التحريم: ١٠]:.

وليس المراد بقوله: (فخانتاهما) في فاحشة، بل في الدين؛ فإن نساء الأنبياء معصومات عن الوقوع في الفاحشة؛ لحرمة الأنبياء كما قدمنا في سورة النور».

وقال هناك (٦/ ٨١):

«ثم قال تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾؛ أي: تقولون ما تقولون في شأن أم المؤمنين، وتحسبون ذلك يسيرًا سهلًا، ولو لم تكن زوجة النبي ﷺ لما كان هينًا، فكيف وهي زوجة النبي ﷺ الأمي خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، فعظيم عند الله أن يقال في زوجة نبيه ورسوله ما قيل، فإن الله سبحانه وتعالى يغار لهذا، وهو سبحانه لا[1] يقدر على زوجة نبي من الأنبياء ذلك، حاشا وكلا، ولما لم يكن ذلك، فكيف يكون هذا في سيدة نساء الأنبياء زوجة سيد ولد آدم على الإطلاق في الدنيا والآخرة، ولهذا قال تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾».

أقول: فلا ينافي هذا ما ذكرنا من الإمكان؛ لأن المقصود بـ«العصمة» الواردة في كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وما في معناها إنما هي العصمة التي دل عليها الوحي الذي لولاه لوجب البقاء على الأصل، وهو الإمكان المشار إليه، فهي بالمعنى الذي أراده النبي ﷺ وبقوله: «فالمعصوم من عصمه الله» في حديث أخرجه البخاري وغيره، وليس المراد بها العصمة الخاصة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهي التي تنافي الإمكان المذكور، فالقول بهذه في غير الأنبياء إنما هو من القول على الله بغير علم، وهذا ما صرح به أبو بكر الصديق نفسه في هذه القصة خلافًا لهواه كأب، فقد أخرج البزار بسند صحيح عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أنه لما نزل عذرها قبَّل أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا رأسها،

---

(١) كذا الأصل، ولعل الصواب (لم)؛ كما يدل عليه قوله الآتي: «ولما لم يكن ذلك ...».

فقالت: ألا عذرتني؟ فقال: أيُّ سماء تظلني، وأي أرض تقلني إن قلت ما لا أعلم؟!»[1] وهذا هو الموقف الذي يجب على كل مسلم أن يقفه تجاه كل مسألة لم يأت الشرع الحنيف بما يوافق هوى الرجل، ولا يتخذ إلهه هواه.

واعلم أن الذي دعاني إلى كتابة ما تقدم: أن رجلًا عاش برهة طويلة مع إخواننا السلفيين في حلب، بل إنه كان رئيسًا عليهم بعض الوقت، ثم أحدث فيهم حدثًا دون برهان من الله ورسوله؛ وهو: أنه دعاهم إلى القول بعصمة نساء ﷺ وأهل بيته وذريته من الوقوع في الفاحشة، ولما ناقشه في ذلك أحد إخوانه هناك، وقال له: لعلك تعني عصمتهن التي دل عليها تاريخ حياتهن، فهن في ذلك كالخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة المشهورين، المنزهين منها ومن غيرها من الكبائر؟ فقال: لا، إنما أريد شيئًا زائدًا على ذلك؛ وهو: عصمتهن التي دل عليها الشرع، وأخبر عنها دون غيرها مما يشترك فيها كل صالح وصالحة؛ أي: العصمة التي تعني مقدمًا استحالة الوقوع! ولما قيل له: هذا أمر غيبي لا يجوز القول به إلا بدليل، بل هو مخالف لما دلت عليه قصة الإفك، وموقف الرسول وأبي بكر الصديق فيها، فإنه يدل دلالة صريحة أنه ﷺ كان لا يعتقد في عائشة العصمة المذكورة، كيف وهو يقول لها: «إنما أنت من بنات آدم؛ فإن كنت بريئة؛ فسيبرئك الله، وإن كنت ألمت بذنب؛ فاستغفري الله ...» الحديث: فأجاب بأن ذلك كان قبل نزول آية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[الأحزاب:٣٣] جاهلًا أو متجاهلًا أن الآية المذكورة نزلت قبل قصة الإفك؛ بدليل قول السيدة عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا عن صفوان بن المعطل السلمي:

«فعرفني حين رآني، وكان يراني قبل الحجاب»، وفيه أنها احتجبت منه.

---

(١) كذا في روح المعاني» للألوسي (٦/ ٣٨)، وعزاه الحافظ في «الفتح» (٨/ ٣٦٦) للطبري وأبي عوانة.

ودليل آخر؛ وهو: ما بينه الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله (٨/ ٣٥١):

«ولا خلاف أن آية الحجاب نزلت حين دخوله ﷺ له بزينب بنت جحش، وفي حديث الإفك: أن النبي ﷺ سأل زينب عنها؛ فثبت أن الحجاب كانه قبل قصة الإفك».

ثم اشتدت المجادلة بينهما في ذلك حتى أرسل إلي أحد الإخوان الغيورين الحريصين على وحدة الصف خطابًا يشرح لي الأمر، ويستعجلني بالسفر إليهم، قبل أن يتفاقم الأمر، وينفرط عقد الجماعة؛ فسافرت بالطائرة -ولأول مرة- إلى حلب، ومعي اثنان من الإخوان، وأتينا الرجل في منزله، واقترحت عليهما أن يكون الغداء عنده تألفًا له، فاستحسنا ذلك. وبعد الغداء بدأنا بمناقشته فيما أحدثه من القول، واستمر النقاش معه إلى ما بعد صلاة العشاء، ولكن عبثًا؛ فقد كان مستسلمًا لرأيه، شأنه في ذلك شأن المتعصبة الذين يدافعون عن آرائهم دون أي اهتمام للأدلة المخالفة لهم، بل لقد زاد هذا عليهم؛ فصرح في المجلس بتكفير من يخالفه في قوله المذكور؛ إلا أنه تنازل -بعد جهد جهيد- عن التكفير المشار إليه، واكتفى بالتصريح بتضليل المخالف أيـًّا كان!

ولما يئسنا منه قلنا له: إن فرضك على غيرك أن يتبنى رأيك وهو غير مقتنع به، ينافي أصلًا من أصول الدعوة السلفية؛ وهو: أن الحاكمية لله وحده، وذكرناه بقوله تعالى في النصارى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، ولهذا فحسبك أن يظل كل منكما عند رأيه، ما دام أن أحدكما لم يقنع برأي الآخر، ولا تضلله، كما هو لا يضللك، وبذلك يمكنك أن تستمر في التعاون معه فيما أنتما متفقان عليه من أصول الدعوة وفروعها. فأصر على فرض رأيه عليه وإلا فلا تعاون، علمًا بأن هذا الذي يريد أن يفرض عليه رأيه هو أعرف منه وأفقه بالدعوة السلفية أصولًا وفروعًا، وإن كان ذاك أكثر ثقافة عامة منه.

وصباح اليوم التالي بلغنا إخوانه المقربين إليه بخلاصة المناقشة، وأن الرجل لا

يزال مصرًّا على التضليل وعدم التعاون إلا بالخضوع لرأيه. فأجمعوا أمرهم على عزله، ولكن بعد مناقشته أيضًا، فذهبوا إليه في بيته -بعد استئذانه طبعًا- وأنا معهم، وصاحباي فطلبوا منه التنازل عن إصراره وأن يدع الرجل على رأيه، وأن يستمر معهم في التعاون، فرفض ذلك، وبعد مناقشة شديدة بينه وبين مخالفه في الرأي وغيره من إخوانه، خرج فيها الرجل عن طوره حتى قال لمخالفه لما ذكره بالله: أنا لا أريد أن تذكرني أنت بالله ! إلى غير ذلك من الأمور التي لا مجال لذكرها الآن، وعلى ضوء ما سمعوا من إصراره، ورأوا من سوء تصرفه مع ضيوفه؛ اتفقوا على عزله، ونصبوا غيره رئيسًا عليهم.

ثم أخذت الأيام تمضي، والأخبار عنه تترى بأنه ينال من خصمه ويصفه بما ليس فيه، فلما تيقنت إصراره على رأيه وتقوله عليه، وهو يعرف نزاهته وإخلاصه قرابة ثلاثين سنة؛ أعلنت مقاطعته حتى يعود إلى رشده، فكان كلما لقيني وهش إلي وبش أعرضت عنه. ويحكي للناس شاكيًا إعراضي عنه متجاهلًا فعلته، وأكثر الناس لا يعلمون بها، في الوقت الذي يتظاهر فيه بمدحي والثناء علي وأنه تلميذي! إلى أن فوجئت به في منزل أحد السلفيين في عمان في دعوة غداء في منتصف جمادى الأولى لسنة (١٣٩٦) فسارع إلى استقبالي كعادته، فأعرضت عنه كعادتي، وعلى المائدة حاول أن يستدرجني إلى مكالمته بسؤاله إياي عن بعض الشخصيات العلمية التي لقيتها في سفري إلى (المغرب)، وكنت حديث عهد بالرجوع منه، فقلت له: لا كلام بيني وبينك حتى تنهي مشكلتك! قال: أي مشكلة؟ قلت: أنت أدرى بها، فلم يستطع أن يكمل طعامه.

فقصصت على الإخوان الحاضرين قصته، وتعصبه لرأيه، وظلمه لأخيه المخالف له، واقترحت عقد جلسة خاصة ليسمعوا من الطرفين. وكان ذلك بعد يومين من ذلك اللقاء، فبعد أن انصرف الناس جميعًا من الندوة التي كنت عقدتها في

دار أحدهم[1] في (جبل النصر)، وبقي بعض الخاصة من الإخوان[2]؛ بدأ النقاش، فإذا بهم يسمعون منه كلامًا عجبًا، وتناقضًا غريبًا، فهو من جهة يشكوني إليهم لمقاطعتي إياه، وأنه يهش إلي ويبش، ويتفاخر في المجالس بأني شيخه، ومن جهة أخرى لما يجري البحث العلمي بيني وبينه يصرح بتضليلي -أيضًا- وبمقاطعتي! فيقول له الإخوان: كيف هذا، وأنت تشكو مقاطعته إياك؟! فلا يجيب على سؤالهم، وإنما يخوض في جانب آخر من الموضوع. وباختصار فقد انكشف للحاضرين إعجابه برأيه وإصراره عليه، وتعديه على من يزعم أنه شيخه وجزمه بضلاله، والله المستعان. فإذا قيل له: رأيك هذا هو وحي السماء؛ ألا يمكن أن يكون خطأ؟ قال: بلى، فإذا قيل له: فكيف تجزم بضلال مخالفك مع احتمال أن يكون الصواب معه؟ لم يحر جوابًا، وإنما يعود ليجادل بصوت مرتفع، فإذا ذكر بذلك قال: عدم المؤاخذة، لقد قلت لكم: هذه عادتي! فلا تؤاخذوني!

فطالبه بعض الحاضرين بالدليل على العصمة التي يزعمها؛ فتلى أية التطهير:

---

(١) هو أحمد عطية كان من ألصق تلاميذ الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ وأشد المدافعين عنه، ثم حدثت نفرة منه لأمر دنيوي، فقلب ظهر المجن للدعوة السلفية، وتصوف بسبب خطيب الفتنة المذكور في مسألة الهجرة من فلسطين (ص ١٥٧ وما بعدها)، ثم ما لبث أن تزندق وصار بهائيًا، ثم قبض على ذلك؛ نسأل الله الثبات على الإسلام والتوحيد والسنة والسلفية حتى نلقاه غير مبدلين ولا مبتدعين. وإنما ذكرت ذلك للتاريخ وللأجيال التي لم تعاصر الأحداث؛ لئلا يخدعها المتشبعون بما لم يعطوا، وفيه برهان أن التلمذة على الشيخ وحضور مجالسه لا تغني عن صاحبها شيئًا ما لم يثبت على العقيدة الصحيحة والمنهج السلفي النقي، وانظر (ص ٢٤١ وما بعدها).

(٢) وقد حضرت هذه الدعوة والمجلس، وأذكر ذلك مرة أخرى تذكيرًا لبعض الإخوة - غفر الله لي ولهم- حيث ذكرت لهم ما جرى في هذا المجلس؛ لأنهم يومئذٍ لم يكونوا معنا في الدعوة السلفية؛ فرأيت في وجوههم اتهامًا لي وإنكارًا للمجلس من أصله وأنه لم يحصل . . . فأعرضت عن المراء حسمًا للخصومة . . . وها هي الأيام تثبت صدق ما أخبرتهم وصحة ما نقلت لهم بما سطره شيخنا الإمام الالباني رَحِمَهُ اللَّهُ حيث سرد القصة كما قرأت هنا، والله الموعد.

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾؛ فقيل له: الإرادة في هذه الآية شرعية أم كونية، فأجاب: كونية! فقيل له: هذا يستلزم أن أولاد فاطمة -أيضًا- معصومون! قال: نعم. قيل: وأولاد أولادها؟ فصاح وفر من الجواب، وواضح من كلامه أنه يقول بعصمة أهل البيت جميعًا إلى يوم يبعثون، ولكنه لا يفصح بذلك لقبحه. فقام صاحب الدار وأتى برسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقرأ منها فصلًا هامًّا في بيان الفرق بين الإرادة الشرعية والإرادة الكونية، فالأولى محبته تعالى ورضاه لما أراده من الإيمان والعمل الصالح، ولا تستلزم وقوع المراد، بخلاف الإرادة الكونية، فهي تستلزم وقوع ما أراده تعالى، ولكنها عامة تشمل الخير والشر؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فعلى هذا؛ فإذا كانت الإرادة في آية التطهير إرادة شرعية؛ فهي لا تستلزم وقوع المراد من التطهير، وإنما محبته تعالى لأهل البيت أن يتطهروا، بخلاف ما لو كانت إرادة كونية؛ فمعنى ذلك: أن تطهيرهم أمر كائن لا بد منه، وهو متمسك الشيعة في قولهم بعصمة أهل البيت[1]، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ضلالهم في ذلك بيانًا شافيًا في مواطن عديدة من كتابه «منهاج السنة»، فلا بأس من أن أنقل إلى القراء الكرام طرفًا منه لصلته الوثيقة بما نحن فيه، فقال في صدد رده على الشيعي المدعي عصمة علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بالآية السابقة:

«وأما آية [الأحزاب: ٣٣]: ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فليس فيها إخبار بذهاب الرجس وبالطهارة، بل فيها الأمر لهم بما يوجبهما، وذلك كقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ

---

(١) وهذا هو السر في تبني الروافض لوجهة نظره، وأن ذلك ليس حبًّا في أمهات المؤمنين وليس دفاعًا عنهن، ولذلك حفل الروافض بكتاب الشيخ محمد نسيب الرفاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونشروه في منتدياتهم، وحرضوا أتباعهم على اقتنائه وقراءته ليس حبًّا في الرفاعي، وإنما بغضًا في الألباني ومدرسته السلفية.

﴿لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، و ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]. فالإرادة هنا متضمنة للأمر والمحبة والرضا ليست هي الملتزمة لوقوع المراد، ولو كان كذلك لتطهر كل من أراد الله طهارته. وهذا على قول شيعة زماننا أوجه؛ فإنهم معتزلة يقولون: إن الله يريد ما لا يكون، فقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ إذا كان بفعل المأمور وترك المحظور، كان ذلك متعلقة بإرادتهم وبأفعالهم، فإن فعلوا ما أمروا به طهروا.

ومما يبين أن ذلك مما أمروا به لا مما أخبر بوقوعه أن النبي ﷺ أدار الكساء على علي وفاطمة والحسن والحسين ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي؛ فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا». رواه مسلم من حديث عائشة.

ورواه أهل السنن من حديث أم سلمة، وفيه دليل على أنه تعالى قادر على إذهاب الرجس والتطهير، وأنه خالق أفعال العباد؛ ردًا على المعتزلي.

وما يبين أن الآية متضمنة للأمر والنهي قوله في سياق الكلام: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ﴾ -إلى قوله- ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٠-٣٤]، فهذا السياق يدل على أن ذلك أمر ونهي، وأن الزوجات من أهل البيت، فإن السياق إنما هو في مخاطبتهن ويدل الضمير المذكر على أنه عمَّ غير زوجاته كعلي وفاطمة وابنيهما»[1].

وقال في «مجموعة الفتاوى» (١١ / ٢٦٧) عقب آية التطهير:

«والمعنى: أنه أمركم بما يذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرًا،

(١) «المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال» (ص ١٦٨)، وراجع منه (ص ٨٤، ٤٢٧- ٤٢٨ و٤٤٦ - ٤٤٨ و٤٧٣ و٥٥١).

فمن أطاع أمره كان مطهرًا قد أذهب عنه الرجس بخلاف من عصاه».

وقال المحقق الألوسي في تفسير الآية المذكورة بعد أن ذكر معنى ما تقدم عن ابن تيمية (٧/ ٤٧- بولاق):

«وبالجملة لو كانت إفادة معنى العصمة مقصودة لقيل هكذا: إن الله أذهب عنكم الرجس أهل البيت وطهركم تطهيرًا، وأيضًا لو كانت مفيدة للعصمة ينبغي أن يكون الصحابة لا سيما الحاضرين في غزوة بدر قاطبة معصومين لقوله تعالى فيهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، بل لعل هذا أفيد لما فيه من قوله سبحانه: ﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾؛ فإن وقوع هذا الإتمام لا يتصور بدون الحفظ عن المعاصي وشر الشيطان».

وللبحث عنده تتمة لا يخرج مضمونه عما تقدم، ولكن فيه تأكيد له، فمن شاء فليراجعه.

فأقول: لقد أطلت الكلام في مسألة العصمة المزعومة؛ لأهميتها، ولصلتها الوثقى بحديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وتذكيرًا للأخ المشار إليه؛ لعله يجد فيما كتبت ما ينير له سبيل الهداية، والعودة لمواصلة أخيه، راجعًا عن إضلاله، وللتاريخ والعبرة أخيرًا.

ثم توفي الرجل بعد كتابة هذا بسنين طويلة إلى رحمة الله ومغفرته، ومعذرة إلى بعض الإخوان الذين قد يرون في هذا النقد العلمي وفيما يأتي ما لا يروق لهم، فأذكرهم بأن العلم الذي عشته دهري هو الذي لا يسعني مخالفته، وما قول البخاري وسليمان بن حرب الآتي تحت رقم ٢٦٣٠ في (حرب بن ميمون): «وهو أكذب الخلق» -وذلك بعد موته- عنهم ببعيد».

وفي السلسلة الصحيحة (٤/ ٥٢٧-٥٣٠) قال شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على حديث علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «بلغ النبي ﷺ عن نسيب لأم إبراهيم شيء، فدفع إلي السيف؛ فقال: اذهب؛ فاقتله، فانتهيت إليه، فإذا هو فوق نخلة، فلما رآني عرف؛

ووقع، وألقى ثوبه، فإذا هو أجب؛ فكففت عنه؛ فقال: أحسنت».

قلت: والحديث نص صريح في أن أهل البيت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يجوز فيهم ما يجوز في غيرهم من المعاصي؛ إلا من عصم الله تعالى؛ فهو كقوله ﷺ لعائشة في قصة الإفك: «يا عائشة! فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا؛ فإن كنت بريئة؛ فسيبرئك الله، وإن كنت ألمت بذنب؛ فاستغفري الله وتوبي إليه...».

أخرجه مسلم:

ففيهما رد قاطع على من ابتدع القول بعصمة زوجاته ﷺ محتجًا بمثل قوله تعالى فيهن: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ جاهلًا أو متجاهلًا: أن الإرادة في الآية ليست الإرادة الكونية التي تستلزم وقوع المراد، وإنما هي الإرادة الشرعية المتضمنة للمحبة والرضا، وإلا لكانت الآية حجة للشيعة في استدلالهم بها على عصمة أئمة أهل البيت، وعلى رأسهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا مما غفل عنه ذلك المبتدع، مع أنه يدعي أنه سلفي!

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على الشيعي الرافضي (٢/ ١١٧):

«وأما آية التطهير؛ فليس فيها إخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم، وأنما فيها الأمر لهم بما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم، ... ومما يبين أن هذا مما أمروا به لا مما أخبر بوقوعه؛ ما ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ أدار الكساء على فاطمة وعلي وحسن وحسين ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيرًا». رواه مسلم.

ففيه دليل على أنه لم يخبر بوقوع ذلك؛ فإنه لو كان وقع لكان يثني على الله بوقوعه، ويشكره على ذلك، لا يقتصر على مجرد الدعاء».

قال أبو أسامة الهلالي -كان الله له-: مما تقدم تبين ما يأتي:

الأول: أن الشيخ الإمام يعتقد أن نساء النبي رضي الله عنهن محفوظات من الوقوع في الزنى؛ وأنهن توفاهن الله شريفات عفيفات محصنات؛ دل على ذلك براءة

عائشة التي نزلت في القرآن بعد حادثة الإفك، وكذلك سيرتهن العطرة رضي الله عنهن.

وكلام الشيخ الإمام صريح في ذلك لا لبس فيه، ولا غبش يعتريه؛ فقد بوِّب للحديث بقوله: «عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا محفوظة وليس معصومة»؛ فمن أراد يصرف الكلام إلى معنى يسيئ لأمِّ المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ فهو المفتري الكذاب.

الثاني: أن إدعاء العصمة لهن لا دليل عليه من كلام الله وكلام رسول الله ﷺ.

وأن الاستدال بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾.

أن هذا الاستدال باطل من وجوه:

١- إن الإرادة هنا الإرادة الشرعية المتضمنة للمحبة والرضا؛ وليست الكونية التي تستلزم وقوع المراد.

٢- أن من قال: إنها الأرادة الكونية وافق الروافض في استدلالهم بها على عصمة أئمة أهل البيت، وعلى رأسهم علي وأولاده، وهذا مما لا يقوله المستدل بها، ولا يقوله أحد من أهل السنة والجماعة.

الثالث: أن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ ﴾ [التحريم: ١٠].

حجة على من ادعى عصمة نساء الأنبياء؛ فإن امرأة نوح وامرأة لوط وقع منهما الكفر -والعياذ بالله-، ومع ذلك حفظ الله فراشهما عليهما السلام من الفاحشة.

والخيانة المنسوبة إليهما إنما هي خيانة الدين والوقوع في الكفر، وليست فاحشة

الزنى؛ قال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: «ما زنت امرأة نبي قط»[1].

وهذا صريح الدلالة على حفظهما من الزنى وليس عصمتهما[2]؛ لأنهما لو كانتا معصومتين؛ لعصمتا من الكفر وهو أشد قبحًا من الزنى، والعياذ بالله.

الرابع: أما الروافض الخبثاء -قاتلهم الله- فهم يتهمون أمَّ المؤمنين عائشة بالوقوع في الفاحشة[3]، وأن آيات سورة النور إنما هي لتبرئة مارية وليس عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

روى المجلسي هذه الرواية المفتراة؛ قائلًا: حدثنا: محمد بن جعفر، قال: حدثنا محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، قال: حدثني عبد الله بن بكير، عن زرارة؛ قال: سمعت أبا جعفر (ع) يقول: «لما هلك إبراهيم ابن رسول الله (ص) حزن عليه رسول الله (ص) حزنًا شديدًا، فقالت عائشة: ما الذي يحزنك عليه؟ فما هو إلا ابن جريح! فبعث رسول الله (ص) عليًّا (ع)، وأمره بقتله، فذهب علي (ع) إليه، ومعه السيف، وكان جريح القبطي في حائط، فضرب علي (ع) باب البستان،

---

(١) وروي كذلك عن جمع من التابعين؛ انظر -تفضلًا-: «تفسير الطبري» (١٥/ ٣٤٣)، و«الوسيط» للواحدي (٤/ ٣٢١).

(٢) ولما ناقشت بعض خصوم شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة، وذكرت لهم هذا الدليل المفحم لم يستطيعوا جوابًا؛ إلا أن بعضهم بعد مدة زعم: أن نساء الأنبياء معصومات عصمة خاصة وليس مطلقة، وهذه العصمة فقط من الزنا . . . وهذا الزعم أشد بطلانًا ممن ادعى لهن العصمة المطلقة؛ لأن الذي ادعى العصمة المطلقة؛ استدل بآية التطهير وهي عامة، وإن جهل أن المراد بالإرادة المذكورة الإرادة الشرعية لا الكونية كما تقدم شرحه وبيانه وتأصيله.

بينما الذي ادعى العصمة الخاصة لا دليل عنده لا من كتاب ولا من سنة ولا أثر . . وهكذا هرب هذا المتفلسف من تحت الدلف ليقعد تحت المزراب، كما يقولون عندنا في بلاد الشام!!

(٣) وهذا يؤكد أن احتفالهم بمقولة الرفاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكتابه ليس دفاعًا عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وإنما بغضًا في الألباني ودعوته السلفية.

فأقبل إليه جريح؛ ليفتح له الباب، فلما رأى عليًا عرف في وجهه الشر، فأدبر راجعًا، ولم يفتح الباب، فوثب علي (ع) على الحائط، ونزل إلى البستان، وأتبعه، وولى جريح مدبرًا، فلما خشي أن يرهقه صعد في نخلة، وصعد علي (ع) في إثره، فلما دنا منه رمى جريح بنفسه من فوق النخلة، فبدت عورته، فإذا ليس له ما للرجال، ولا له ما للنساء، فانصرف علي (ع) إلى النبي (ص)، فقال: يا رسول الله، إذا بعثتني في الأمر أكون فيه كالمسمار المحمي أم أثبت؟ قال: لا، بل أثبت. قال: والذي بعثك بالحق ما له ما للرجال، وما له ما للنساء. فقال: الحمد لله الذي صرف عنا السوء أهل البيت»[1].

يقول المفيد معلقًا على هذا الخبر: «خبر افتراء عائشة على مارية القبطية خبر صحيح مسلم عند الشيعة»[2].

فها هي الفرية الأثيمة المختلقة من كتبهم، مصحوبة بتوثيق شيخ الطائفة ومرجعهم، يصرفون آيات الإفك التي نزلت في المنافقين تهديدًا ووعيدًا إلى أم المؤمنين عائشة؛ باعتبارها هي التي افترت هذا الإفك عن مارية، وأن مارية هي التي برأها الله رب العالمين من هذه التهمة!

وهذا تناقله جمع منهم، مسطورًا في كتبهم، يعتقدونه بقلوبهم، ويقولونه بألسنتهم، وقد أوسعوا أم المؤمنين طعنًا مسمومًا، وجعلوا كل رذيلة مستقبحة ملتصقة بها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وامتد طعنهم إلى شخص رسول الله ﷺ؛ فزعموا: أنه كان يعلم خيانتها، ويسكت على ذلك، حتى يتم المهدي صاحب الزمان الأمر، ويقيم الحد على عائشة في قبرها؟

---

(١) «بحار الأنوار» للمجلسي (٧٦/ ١٠٣).

(٢) «رسالة فيها أشكل من خبر مارية» للمفيد (ص ٢٩).

قال شيخ مفسري الشيعة القمي القميء في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التحريم: ١١]، والله ما عنى بقوله: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ إلا الفاحشة، وليقيمن الحد على عائشة فيما أتت في طريق البصرة، وكان طلحة يحبها، فلما أرادت أن تخرج إلى البصرة، قال لها فلان: «لا يحل لك أن تخرجي من غير محرم؛ فزوجت نفسها من طلحة»[1].

ورووا عن محمد الباقر أنه قال: «أما لو قام قائمنا ردت الحميراء -أي: أم المؤمنين عائشة الصديقة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- حتى يجلدها الحد، وحتى ينتقم لابنة محمد ﷺ فاطمة عليها السلام منها، قيل: ولم يجلدها؟ قال: فريتها على أم إبراهيم. قيل: فكيف أخره الله للقائم (ع)؟ قال: إن الله بعث محمدًا ﷺ رحمة، وبعث القائم عَلَيْهِ السَّلَامُ نقمة»[2].

ومن قذف أمَّ المؤمنين؛ فهو كافر مرتد بإجماع المسلمين:

قال الإمام مالك بن أنس[3]: «من سب أبا بكر وعمر جُلِد، ومن سب عائشة قتل».

قيل له: لم يقتل في عائشة؟

قال: لأن الله تعالى يقول في عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧].

قال مالك: «فمن رماها؛ فقد خالف القرآن، ومن خالف القرآن؛ قتل».

---

(١) «تفسير القمي» (٢/ ٣٧٧)، و«البرهان» للبحراني (٤/ ٣٠٨)، و«تفسير عبد الله شبر» (ص ٣٣٨).

(٢) «التفسير الصافي» للفيض الكاشاني (٣/ ٣٥٩).

(٣) «المحلى» (١٣/ ٥٠٤)، و«الصارم المسلول» (٣/ ١٠٥٠).

قال الإمام ابن حزم الظاهري -معلقًا-: «قول مالك ههنا صحيح، وهي ردة تامة، وتكذيب لله تعالى في قطعه ببراءتها».

وقال أبو الخطاب ابن دحية في «أجوبة المسائل»[1]: «ويشهد لقول مالك كتاب الله؛ فإن الله تعالى إذا ذكر في القرآن ما نسبه إليه المشركون؛ سبح نفسه لنفسه، قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا﴾ [الأنبياء: ٢٦]، في آي كثيرة، وذكر تعالى ما نسبة المنافقون إلى عائشة، فقال: ﴿وَلَوۡلَآ إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ قُلۡتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٦]، فسبح نفسه في تبرئتها من السوء، كما سبح نفسه في تبرئته من السوء، وهذا يشهد لقول مالك في قتل من سب عائشة.

ومعنى هذا -والله أعلم-: أن الله عظم سبها كما عظم سبه، وكان سبها سبًا لنبيه، وقرن سب نبيه وأذاه بأذاه تعالى، وكان حكم مؤذيه تعالى القتل؟ كان مؤذي نبيه كذلك».

وقال أبو بكر بن العربي [2]: «إن أهل الإفك رموا عائشة المطهرة بالفاحشة؛ فبرأها الله، فكل من سبها بما برأها الله منه؛ فهو مكذب لله، ومن كذب الله؛ فهو كافر.

فهذا طريق قول مالك، وهي سبيل لائحة لأهل البصائر، ولو أن رجلًا سب عائشة بغير ما برأها الله منه؛ لكان جزاؤه الأدب».

وقال القاضي أبو يعلى[3]: «من قذف عائشة بما برأها الله منه؛ كفر بلا خلاف».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد، وصرح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم».

---

(١) «الشفا» (٢/ ٣٠٩-٣١٠)، و«الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» (ص ٤٥-٤٦).

(٢) «أحكام القرآن» (٣/ ١٣٥٦).

(٣) «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (٣/ ١٠٥٠).

وقال القاضي أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي[١]: «ومن رمى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بما برأها الله منه؛ فقد مرق من الدين، ولم ينعقد له نكاح على مسلمة».

وقال النووي[٢]: «الفائدة الحادية والأربعون: براءة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من الإفك، وهي براءة قطعية بنص القرآن العزيز، فلو تشكك فيها إنسان -والعياذ بالله-؛ صار كافرًا مرتدًا بإجماع المسلمين. قال ابن عباس وغيره: لم تزن امرأة نبي من الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين-، وهذا إكرام من الله تعالى لهم».

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي[٣]: «ومن السنة: الترضي عن أزواج رسول الله، أمهات المؤمنين، المطهرات المبرآت من كل سوء؛ أفضلهن: خديجة بنت خويلد، وعائشة -الصديقة بنت الصديق- التي برأها الله فيه كتابه، زوج النبي ﷺ في الدنيا والآخرة، فمن قذفها بما برأها الله منه؛ فقد كفر بالله العظيم».

قال شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين معلقًا[٤]: «قذف عائشة بما برأها الله منه كفر؛ لأنه تكذيب للقرآن».

وقال الإمام الفذ ابن قيم الجوزية[٥]: «واتفقت الأمة على كفر قاذفها».

وقال الحافظ ابن كثير[٦]: «أجمع العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ قاطبة على أن من سبها بعد هذا، ورماها به بعد هذا الذي ذكر في هذه الآية؛ فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن».

---

(١) المصدر السابق (٣/ ١٠٥٨).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٧/ ١١٧-١١٨).

(٣) «لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد» (١٥٢/ ٨٨).

(٤) (ص ١٥٥) من المصدر السابق.

(٥) «زاد المعاد» (١/ ١٠٦).

(٦) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٤١).

وقال[1]: «ومن قذف عائشة -أم المؤمنين- قتل إجماعًا؛ حكاه السهيلي وغيره؛ لنص القرآن على براءتها».

وقال الزركشي[2]: «من قذفها؛ فقد كفر؛ لتصريح القرآن الكريم ببراءتها. قال الخوارزمي في «الكافي» -من أصحابنا- في (كتاب الردة): لو قذف عائشة بالزنى؛ صار كافرًا، بخلاف غيرها من الزوجات؛ لأن القرآن نزل ببراءتها».

وقال السيوطي[3] -بعد أن ذكر آيات الإفك-: «نزلت في براءة عائشة فيما قذفت به؛ فاستدل الفقهاء على أن قاذفها يقتل؛ لتكذيبه لنص القرآن.

قال العلماء: قذف عائشة كفر؛ لأن الله سبح نفسه عند ذكر الإفك، فقال: ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾؛ كما سبح نفسه عند ذكر ما وصفه به المشركون من الزوجة والولد».

وقال صديق حسن خان[4]: «وهذه فرقة الرافضة[5] لحاهم الله تعالى كيف

---

(١) «الفصول في سيرة الرسول» (ص ٤٩٤ - بتحقيقي).

(٢) «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» (ص ٤٥).

(٣) «الإكليل في استنباط التنزيل» (ص١٩٠).

(٤) «الدين الخالص» (٣/ ٥٠٦).

(٥) وقد ذهبت جماعة من محققيهم وكبرائهم إلى تبرئة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من حادثة الإفك؛ منهم:

١- أبو جعفر الطوسي في «التبيان في تفسير القرآن» (٧/ ٤١٤).

٢- الطبرسي في «مجمع البيان في تفسير القرآن» (٢/ ١٣٠).

٣- محمد حسين فضل الله في «من وحي القرآن» (١٦/ ٢٨٢).

٤- محمد جواد مغنية في «الكاشف» (٥/ ٤٠٢).

٥- ميرزا سيد علي الحائري في «مقتنيات الدر وملتقطات الثمر» (٧/ ٢٢٠).

يسيئون الأدب فيها، ويذكرونها بما هم أحق به منها، وقد نزل القرآن ببراءتها مما رماها به جماعة.

فمن اعتقد فيها سوءًا، وذكرها بسوء؛ فهو كافر بنص الكتاب وأدلة السنة الصحيحة الصريحة المحكمة، لا شك في كفره وضلاله، نعوذ بالله».

ولا بأس هنا بذكر بعض الوقائع التي قتل فيها من قذف ورمى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بما برأها الله منه:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية(١): «وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: سمعت القاسم بن محمد يقول لإسماعيل بن إسحاق: أتي المأمون بالرقة برجلين: شتم أحدهما فاطمة، والآخر عائشة، فأمر بقتل الذي شتم فاطمة، وترك الآخر.

قال إسماعيل: ما حكمها إلا أن يقتلا؛ لأن الذي شتم عائشة رد القرآن».

قال شيخ الإسلام: «وعلى هذا مضت سيرة أهل الفقه والعلم من أهل البيت وغيرهم».

وقال أبو السائب القاضي(٢): «كنت يومًا بحضرة الحسن بن زيد -الداعي- بطبرستان، وكان بحضرته رجل، فذكر عائشة بذكر قبيح من الفاحشة!!.

فقال: معاذ الله؛ هذا رجل طعن على النبي ﷺ؛ قال الله -تعالى-: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ۖ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [النور: ٢٦]: فإن كانت عائشة خبيثة؛

٦- محمد الكرمي في «التفسير لكتاب الله المنير» (٦/ ٩٦).

وهؤلاء حجة على بقية قومهم؛ فلعلهم يرعوون، وعن غيهم يرجعون.

(١) «الصارم المسلول» (٣/ ١٠٥١-١٠٥٠)

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٧/ ١٢٦٨/ ٢٣٩٦)، و«الصارم المسلول» (٣/ ١٠٥٣-١٠٥٢).

فالنبي ﷺ خبيث، فهو كافر؛ فاضربوا عنقه، فضربوا عنقه وأنا حاضر».

وروي عن محمد بن زيد -أخي الحسن بن زيد-[1]: «أنه قدم عليه رجل من العراق، فذكر عائشة بسوء، فقام إليه بعمود؛ فضرب به دماغه؛ فقتله. فقيل له: هذا من شيعتنا ومن بني الآباء، فقال: هذا سمى جدي قرنان، ومن سمى جدي قرنان[2]؛ استحق القتل، فقتله».



(١) «شرح أصول الاعتقاد» (٧/ ١٢٧٠/ ٢٤٠٣)، و«الصارم المسلول» (٣/ ١٠٥٣-١٠٥٤).

(٢) قرنان على وزن سكران؛ هو: الديوث، الذي لا غيرة له.

الطعن في الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ادعى غلاة المخالفين -هداهم الله-: أن الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يطعن في إمام الدعوة السلفية في الجزيرة العربية محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنه يقلِّل من شأنه، ويقزِّم دوره الإصلاحي.

وهذه فرية بلا مرية، ودعوى باطلة بلا مثنوية: ردُّها يسير، وجوابها قصير لمن أراد الله له الهداية، وذلك من وجوه كثيرة؛ منها:

الأول: هناك عبارات كثيرة للشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ متناثرة في كتبه، ومتفرقة في أشرطته: فيها الثناء الصريح بلا مواربة، وتوضيح بمديح بلا تلميح بالشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والإشادة بدوره الإصلاحي العظيم في نشر التوحيد والسنة ومنهج السلف الصالح.

١- قال الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ -ردًّا على بعض أهل الأهواء والبدع الذين حمَّلوا حديث «نجد قرن الشيطان» على الشيخ المجدد ودعوته-: «وإنما أفضت في تخريج هذا الحديث الصحيح، وذكر طرقه، وبعض ألفاظه؛ لأن بعض المبتدعة المحاربين للسنة والمنحرفين عن التوحيد يطعنون في الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد دعوة التوحيد في الجزيرة العربية، ويحملون الحديث عليه باعتباره من بلاد (نجد) المعروفة اليوم بهذا الاسم، وجهلوا أو تجاهلوا أنها ليست هي المقصودة بهذا الحديث، وإنما هي (العراق)؛ كما دل عليه أكثر طرق الحديث، وبذلك قال العلماء قديمًا؛ كالإمام الخطابي وابن حجر العسقلاني وغيرهم.

وجهلوا -أيضًا- أن كون الرجل من بعض البلاد المذمومة لا يستلزم أنه هو مذموم -أيضًا- إذا كان صالحًا في نفسه، والعكس بالعكس:

فكم في مكة والمدينة والشام من فاسق وفاجر، وفي العراق من عالم وصالح، وما أحكم قول سلمان الفارسي لأبي الدرداء حينما دعاه أن يهاجر من العراق إلى الشام: «أما بعد؛ فإن الأرض المقدسة لا تقدس أحدًا، وإنما يقدس الإنسان عمله».

وفي مقابل أولئك المبتدعة من أنكر هذا الحديث، وحكم عليه بالوضع؛ لما فيه من ذم العراق؛ كما فعل الأستاذ صلاح الدين المنجد في مقدمته على «فضائل الشام ودمشق»، ورددت عليه في تخريجي لأحاديثه، وأثبت أن الحديث من معجزاته ﷺ العلمية؛ فانظر الحديث الثامن منه»[1].

٢- وَوَصفه بالإمام والمجدد وشيخ الإسلام في كثير من كتبه؛ من ذلك: «ولهذا قال الشيخ عبد الرحمن ابن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمَاٱللَّهُ في كتابه «قرة عيون الموحدين» (ص ١٠٧ - ١٠٨) في تفسير آيتي (فاطر) ما نصه: ....»[2].

وقال -أيضًا-: «وكذلك سائر الأئمة؛ ومنهم: شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وإمام دعوة التوحيد محمد بن عبد الوهاب وغيرهم، فمن نسب إنكارهم للزيارة؛ فقد اعتدى وظلم، وإنما هم ينكرون الزيارة التي يقترن بها بعض المخالفات الشرعية؛ كالاستغاثة بالقبور، والنذر له، والحلف به، ونحو ذلك؛ كشد الرحل إليه، ويسمون هذه الزيارة: بالزيارة البدعية»[3].

وقال: «وإن من شغب الشيخ الأنصاري قوله عقب التحسين المتقدم عن الثلاثة:

فماذا يقول الألباني فيهم، وقد سلكوا في ذلك مسلك التقوية، لا شك أنه سيقول فيهم أشد وأشنع مما قاله في محمد بن عبد الوهاب.

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٣٠٥).

(٢) «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص ٢٨).

(٣) المرجع السابق (ص ٧٧)، وانظر -أيضًا- «دفاع عن الحديث النبوي» (ص ٩٩).

فلينظر القارئ الكريم إلى خباثة هذا الرجل، الذي يكاد قلبه يقطر دمًا وحسدًا وحقدًا؛ إنه يسأل ماكرًا، ويجيب من عند نفسه باغيًا، وهو يقرأ:

﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ . .﴾، أم هو من مشايخ أهل الكشف؛ الذين يزعمون: أنهم يطلعون على ما في صدور الناس، ويكشفون أسرار قلوبهم؛ كفرًا بمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾؟!

أما جوابي أنا الذي أدين الله به: فهو أنني لم أشنع على الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولن أقول فيه ولا في غيره من العلماء إلا ما قال الله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾، من اجتهد منهم؛ فأصاب، فله أجران، ومن أخطأ؛ فله أجر واحد.

ولكن ماذا تقول أنت أيها المنتسب إلى الأنصار في الإجماع الذي نقله شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي على ضعف عطية الذي تفرَّد بهذا الحديث كما تقدم، وفي اتفاق أولئك الأئمة الستة أو الثمانية -وفيهم محمد بن عبد الوهاب نفسه- على ضعف حديثه هذا؟

لن أتخرص تخرصك السابق، و﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾، ولكن لا بُدَّ لك من أن تقول: أصابوا أو أخطؤوا، فإن قلت بالأول سقطت رسالتك- إن كانت لم تسقط بعد بما تقدم!- كما سقط انتصارك المزعوم، وإن قلت بالآخر، فهل يخطئ الإجماع؟! فإن قلت: لا، ظهر تناقضك وتهافتك، وإن قلت: نعم؛ حق فيك قول ربِّ العالمين: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ -عياذًا بالله تعالى-.

ثم إن الشيخ الأنصاري-هداه الله- لم يكتف بما سبق الكشف عنه من تهجماته وتخرصاته، حتى ختم رسالته بفرية أخرى، أو تجاهل آخر -على الأقل-؛ وهو زعمه: أنني لم أطلع على ما فسر به الإمام محمد بن عبد الوهاب جملة: بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا!

قلت: التفسير المشار إليه معروف لدي والحمد لله، والشيخ يعلم ذلك جيدًا؛ لأنه قرأه في آخر الكلام على هذا الحديث في هذه السلسلة؛ كما سيأتي في صدد الرد على بعض المبتدعين المستدلين به على التوسل المبتدع، فقد قلت هناك: إن حق السائلين على الله تعالى؛ هو: أن يجيب دعاءهم، فلو صح هذا الحديث وما في معناه؛ فليس فيه توسل ما بمخلوق، بل هو توسل إليه بصفة من صفاته؛ وهي: الإجابة ... إلخ.

ونحوه في رسالتي «التوسل أنواعه وأحكامه» (ص ١٠٠)، وما أظن الشيخ إلا وقد اطلع عليه، لا أقول للاستفادة منه، فهو الغني عن ذلك!

ولكن لتتبع العثرات!

ولا بأس من أن أختم كلامي هنا بالدعاء المأثور في بعض الأحاديث:

اللهم إني أعوذ بك من خليل ماكر: عينه تراني، وقلبه يرعاني (أي: يتجسس علي)؛ إن رأى حسنة دفنها، وإن رأى سيئة أذاعها»[(١)].

الثاني: ثناء الشيخ الإمام على الدعوة السلفية النجدية ودفاعه عنها؛ فها هو يدافع عن الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب ودعوته؛ كما في شريط رقم (٢٩١) من «سلسلة الهدى والنور» (د ٢٩: ١٠).

«السائل: أحد الناس يسأل؛ فيقول:

نسمع كثيرًا عن الوهابية، ونسمع: أنهم يكرهون الصلاة على النبي ﷺ، ولا يزورون قبر النبي ﷺ، ويقول بعض المشايخ: إن الرسول تنبأ عنهم حينما قال ﷺ: «نجد قرن الشيطان»؛ فما هو جوابكم على هذا الكلام؟

الشيخ الألباني: الحقيقة أن هذا السؤال مع الأسف الشديد راسخ أثره في كثير من المسلمين، والوازع عليه قديمًا؛ هي: السياسة، لكن هذه السياسة قد مضى زمنها

---

(١) «السلسلة الضعيفة» (١/ ٢٢-٢٤).

وانقضى[1]؛ لأنها كانت سياسة من دولة الأتراك -ولا أطيل في هذا إنما هي لفتة نظر فقط- يوم خرج رجل من أهل العلم والإصلاح؛ وهو: المسمى بمحمد بن عبد الوهاب، في بعض البلاد النجدية؛ يدعو من حوله إلى الإخلاص الذي أشرنا إليه آنفًا في عبادة الله وحده ولا يشرك معه غيره، ومن ذلك مثلًا مما لا يزال مع الأسف الشديد آثاره لا تزال قائمة في بعض البلاد الإسلامية، خلافًا لذلك الإقليم الذي خرج فيه ذلك المصلح محمد بن عبد الوهاب، هذا الإقليم إلى الآن والحمد لله لا يوجد فيه نوع من الشرك، بينما ذلك يوجد في الكثير من البلاد الإسلامية: المصرية والأردنية والسورية فضلًا عن البلاد الأعجمية، فضلًا عن إيران، وما خبر الخميني ووفاته والإعلان عن اتخاذ قبره كعبة يحج إليها الإيرانيون، ما ذلك الخبر عنكم ببعيد، هذا الرجل لما خرج ودعا إلى عبادة الله عز وجل وحده، اتفق لحكمة يريدها الله عز وجل أنه كان هناك أمير من أمراء نجد؛ فتعاون الشيخ مع الأمير، تعاون العلم مع السيف، وأخذوا ينشرون دعوة التوحيد في بلاد نجد: يدعون الناس تارة -وهذا هو الأصل- بالكلام، وتارة بالسنان: من أجاب بالكلام؛ فهذا هو المطلوب، وإلا لم يأت إلا بالقوة؛ فانتشرت هذه الدعوة حتى وصلت إلى بعض البلاد الأخرى، علمًا أن البلاد النجدية وسائر البلاد الإسلامية التي حولها من العراق للأردن إلى آخره كانت كلها محكومة بحكم الأتراك بالخلافة المتوارثة، فلما بدأ اسم هذا الرجل بعلمه وذلك الأمير بإدارته ينتشر وينتشر؛ خشي الأتراك أن تظهر في العالم الإسلامي دولة تناهض دولة الأتراك، فأرادوا أن يقضوا عليها وهي لا تزال في عقر دارها؛ بإشاعة

---

(١) ولكن للأسف أعادها العنصريون العرب والأتراك جذعة في ضوء تجاذبات سياسة معاصرة لا تسمن ولا تغني من جوع، ولكنها تصب مباشرة في صالح أعداء الأمة التاريخيين: الروافض الصفوية، واليهود الصهاينة، والصليبيين الجدد.

وقد تكلمت على فسادها وخطرها في محاضرة بعنوان: «اتركوا الترك ما تركوكم»؛ تجدها على الرابط: (https://bit.ly/3oczіUH).

الإشاعات الباطلة عنهم والكاذبة والمفتراة؛ مما جاء في السؤال، أو مما جاء في غير ذلك مما هو نسمعه كثيرًا وكثيرًا، فأنا قلت -آنفًا- أن السبب الأساسي سياسي وهذا هو، لكن السياسة هذه قضي عليها، ولسنا الآن في بحث تاريخي، لكن السبب الآخر؛ هو: جهل الناس بحقيقة هذه الدعوة، وهذا الجهل يذكرني بقصة كنت قرأتها في بعض المجلات: أن رجلين وهما يتناقشان في الطريق حول دعوة محمد بن عبد الوهاب التي يسمونها: بالوهابية(١)، لو كان الناس يفكرون فيما كانوا به يتكلمون؛ لكانت هذه النسبة وحدها مذكرة لهم بخطئهم فيما يقولون؛ لأن لفظة الوهابية إذا أردنا أن ننظر إلى اشتقاقها وإلى أي شيء كانت نسبتها، الوهابية نسبة للوهاب، ومن هو الوهاب هو الله تبارك وتعالى، إذن النسبة للوهابية هذا أمر يشرف ولا يسقط، ولكن قام -مثل ما يقولون عندنا في سوريا- في أذانهم شيء رهيب مثل البعبع، شيء مخيف جدًّا أن الوهابيين لا يعتقدون في الرسول ما يآمنون إلا بالله؛ ذكرني هذا البحث بأولئك الإثنين وهما يتناقشان، ويدعي الجاهل: أن هؤلاء لا يعتقدون إلا بالله بس أما محمد رسول الله لا يعتقدون به، وما يقولون إلا: لا إله إلا الله، وعندنا بالشام أقولها لكم بالله جة الشامية: أنهم إذا مر القنصل أو السفير السعودي في ذلك البلد يرفرف علم بلاده على السيارة بصورة واضحة: لا إله إلا الله محمد رسول الله، يا جماعة اتقوا الله، كيف تقولون في هؤلاء الناس لا يؤمنون إلا بالله، وعلمهم هو العلم الوحيد في الدنيا الذي مكتوب عليه إشارة التوحيد، الذي قال عَلَيْهِ السَّلَامُ فيها: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله؛ فإذا قالوها: فقد عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»، كيف تقولون على هذه الجماعة، وتفترون عليهم؟! وهذا علمهم المرفوع ينبي عما في صدورهم من الإيمان.

---

(١) وهي تسمية خاطئة، وانظر -لزامًا- «تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية» لمحمد بن سعد بن الشويعر، والناشر الجامعة الإسلامية بالمدينة، سنة (١٤١٩ هـ).

هذا شيء، والشيء الأكبر والأهم هذا علم: ممكن أن يقال علم مزور، ودعاية مغرضة إلى آخره، لكن ما بالهم أنه حتى اليوم يحجون بأمان وإطمئنان لم يكن ذلك يحظون به في زمن الأتراك: الذين أشاعوا عنهم تلك الفرية الكاذبة، أنتم تعلمون: أنه في كثير من السنين بالنسبة لآبائنا فضلًا عن أجدادنا كان لابد أن يصاحب كل قافلة حجاج من أي بلد جماعة مقاتلة مستعدون للمحافظة على هذه القافلة من الحجاج من قطاع الطرق، يا سبحان الله ! هذا الشيء مضى وانقضى بأي سياسة؟! بالسياسة التي يسمونها: بالسياسة الوهابية حتى هذه الساعة؛ فإذا فرضنا أن هذا العلم الذي يلوح بالإيمان الصحيح والتوحيد الصحيح المقرون بالإيمان بأن محمدًا رسول الله زور وبهتان؛ ألا ترونهم في المساجد هناك يعبدون الله، ويؤذن المؤذن؛ كما يؤذن في كل البلاد اللهم إلا الزيادة التي تذكر في البلاد الأخرى في مقدمة الأذان، أو مؤخرة الأذان فلا يقال هناك اتباعًا منهم للسنة لا إنكارًا لقول الرسول ﷺ هو رسول الإسلام ورسول الأنام جميعًا في كل زمان وفى كل مكان؛ وإنما اتباعًا للسلف، وكما قيل:

وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف

فإلى الآن يحج الناس ويسمعون هذا الأذان بالشهادة لله بالوحدانية، وللنبي بالرسالة، ثم يصلون صلاتنا، ويذكرون الرسول ﷺ، كلما ذكر يصلون عليه، وربما أكثر من أولئك الناس الذين يقولون عنهم دول وهابية: ما بيحبوا الرسول! وما بيصلوا على الرسول!!

يا جماعة اتقوا الله هذه فرية يبطلها واقع هؤلاء الجماعة، بحيث لا يمكن أن يقال هؤلاء في بلادهم يداهنون الساكنين خارج بلادهم، إنما هذا نابع من قلوبهم، الإيمان بأنه لا إله إلا الله؛ وأن محمدًا رسول الله، والسير على منهاج رسول الله ﷺ: بدون زيادة، ولا أقول دون نقص؛ لأن هذا النقص طبيعي في الإنسان، ما يستطيع الإنسان أن يمنعه، ولكن من حيث العقيدة دون زيادة ودون نقصان، وأما من حيث العبادة دون

زيادة، ولكن قد يكون هناك نقصان؛ فمثلًا: بعضهم قد لا يقوم يصلي ليلًا والناس نيام، فهذا نقص: لكن هذا نقص لا يخدش في عقيدته، ولا يخدش في إسلامه.

فهذه الكلمة حتى اليوم فيها اتهام للجماعة بما هم بريئين منه؛ كما يقال: براءة الذئب من دم ابن يعقوب».

ومن ذلك -أيضًا-: دفاعه عن المملكة السعودية وعن علمائها اتباع محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شريط (٨٨٠) من «سلسلة الهدى والنور»: «منهجنا القائم على اتباع الكتاب والسنة وعلى ما كان عليه سلفنا الصالح.

وأعتقد أن البلاد السعودية إلى الآن لا يزال الكثيرون من أهل العلم فيهم على هذا المنهج؛ متأثرين بما تأثرنا نحن مثلهم بدعوة شيخ الإسلام -بحقٍّ- أحمد بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم تلميذه ابن القيم الجوزية، ثم بمن سار على منهجهم وسلك سبيلهم كالشيخ محمد بن عبد الوهَّاب الذي كان له الفضل الأول بإحياء دعوة التوحيد في بلاد نجد -أولًا- وبتفصيلٍ دقيق حتى لمسناه في الصغار قبل الكبار -هناك-، كما أنه أسس لدعوة الاتباع: السنة وعدم إيثار أي: مذهب -من مذاهب أهل السنة الأربعة- على الكتاب والسنة.

وكان له الفضل الثالث بعد الشيخين ابن تيمية وابن قيم في اعتقادي؛ لإحيائه منهج الشيخين في العالم النجدي أولًا ثم في العالم الإسلامي ثانيًا.

وله الفضل في عصره في نشر هذه الدعوة المباركة، وقد التزمها كثير من العلماء ليس في نجد ثم الحجاز التي تليها بل في سائر العالم الإسلامي في الهند والباكستان وفي بلاد أخرى».

الثالث: حض الشيخ الإمام على مطالعة كتب الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقرنها بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن قيم الجوزية رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن شاء التفصيل؛ فعليه بشرح هذا الكتاب، وكتب شيخ الاسلام: ابن تيمية، وابن القيم، وابن عبد الوهاب وغيرهم ممن حذا حذوهم واتبع سبيلهم»[1].

وقال -أيضًا-: «. . إمام الدعوة ومجدد دعوة التوحيد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فكتبه -أيضًا- في هذا المجال بمنزلة الكتب التي لا مثيل لها، فإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد لخص عقيدة السلف في كتاب التوحيد المعروف به، والواقع: أن هذا الكتاب له أثر طيب جدًّا ليس في البلاد السعودية بل في كثير من البلاد الإسلامية فقد أخذ المسلمون يتعرفون على دعوة التوحيد الخالصة لله عز وجل من الكتب التي يطبعها علماء هذه المملكة سواء ما كان من كتب الشيخ نفسه أو من شروح كتبه الكثيرة وهي معروفة لديكم».

بل إن الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر كتبًا؛ منها: «قاعدة جليلة»، و«الرد على البكري» لابن تيمية، وذكر مجموعة التوحيد النجدية، وقال: «من أجمعها؛ فعليك بها»[2].

الرابع: رد الشيخ الإمام نفسه على هذه الفرية وبيان مصدرها، ففي شريط (٢٣٦) فتوى (٣).

«السائل: سؤال متعلق برسالة: «الانتصار» للشيخ إسماعيل الأنصاري.

الشيخ: نعم.

السائل: السؤال فيه طول نوعًا ما، وذلك حتى يكون السامع على علم بالمشكلة من أساسها وبالسؤال والجواب.

الشيخ: نعم تفضّل.

---

(١) «العقيدة الطحاوية شرح وتعليق» (ص ٣٣).

(٢) «التوسل: أنواعه وأحكامه» (ص ١٢٦ -حاشية).

السائل: فقد ورد في كتاب: «ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر» (ص ٢٠٥) موضوع بعنوان: «الدعوة السلفية وموقفها من الحركات الأخرى» تضمنت تعريف السلف والخلف، ومعنى السلفية، ثم بمقدمة تاريخية: رجح فيها أن السلفية هي دعوة الإسلام نفسه، وليست دعوة تنتسب إلى بعض الأئمة أو العلماء؛ كمثل شيخ الإسلام ابن تيمية، أو الإمام محمد بن عبد الوهاب، أو غيرهما، ثم تكلم حول الأصول الأساسية التي تركز عليها الدعوة السلفية؛ وهي: التوحيد بأقسامه الثلاثة، والاتباع، والتزكية، والتحذير من البدع، والأحاديث الضعيفة والموضوعة، ثم في نهاية الموضوع ذكر الشيخ عيد عباسي أن هناك تتمة لا يتسع لها المقام؛ وهي: موقف السلفية من الدعوات الأخرى، ولم يتطرق لها بشيء.

ثم بعد ذلك مباشرة ورد تعليق لفضيلتكم حول الموضوع السابق: تطرقتم فيه لذكر الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، وأثنيتم عليه ثناءً عطرًا كان منه قولكم: فشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب له منزلته في الدعوة عندنا بعد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكنكم ذكرتم فيما ذكرتم: أنه لا معرفة عنده بالحديث الصحيح والضعيف، ثم قلتم:

ومن الأدلة التي تدلنا على هذا: أن له رسالة مطبوعة متداولة: «آداب المشي إلى المسجد»، وقد أورد في مطلع هذه الرسالة الحديث المعروف عند المسلمين عامة إلا القليل منهم؛ لضعفه؛ وهو: حديث أبي سعيد الخدري الذي أورده الإمام بن ماجه في «سننه» عن أبي سعيد الخدري؛ قال: كان رسول الله ﷺ: إذا خرج من بيته إلى المسجد؛ قال: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ...» الحديث؛ فهو أورده أولًا دون أن ينبه إلى ضعفه، مع أن فيه علتين اثنتين لو واحدة منهما استقلت لنهضت بتضعيف الحديث فكيف بالعلتين مجتمعيتين معًا؟!

وثانيًا: أن ظاهر هذا الحديث يخالف ما كان يدعو إليه من عقيدة، ومن إفراد التوحيد والدعوة إلى الله وهو التوسل.

فيا شيخنا لقد فهم بعض أهل العلم هذه الكلمة منكم تعريضًا بالشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ فألف رسالة يصحح فيها الحديث، ويرد بها عليكم سماها: «الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب والرد على الألباني فيما جانب فيه الصواب».

فما هو رأيكم بأصل كلمة الشيخ عيد عباسي، وفي الكلام الذي انتقدتم فيه -وأيضًا- نريد الرأي الجلي الواضح حول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حتى نقطع على بعض المغرضين ما قد يستغلون به كلمتكم الآنفة الذكر، وجزاكم الله خيرًا، وبارك الله فيكم، ونفع بكم.

الشيخ: قبل الجواب عن السؤال: أريد أن أبين أن كلام الأخ عيد عباسي -فرج الله عنه وعن المسلمين جميعًا[1]-، وتعليقي عليه لم يكن في تلك الندوة، وخاصة أن الندوة أقيمت وعيد عباسي مسجون، وأنا ما كنت حاضرًا فيها، ولذلك؛ فأنا أعتبر أن نشر هذه الكلمة في ذلك الكتاب المشار إليه إنما هو تدليس من بعض القائمين على

(١) لأنه كان يومئذٍ مسجونًا في سوريا؛ بسبب ثورة الإخوان المسلمين الفاشلة التي ابتدأتها الطليعة المقاتلة بقيادة عدنان عقلة وهي الجناح العسكري للإخوان السوريين ضد النظام السوري، والتي انتهت بمجزرة حماة في شباط (١٩٨٢م).

وعلى إثر ذلك زج بكثير من الدعاة الإسلاميين سواء أكانوا من الإخوان أو غيرهم في غياهب السجون حيث لبث الشيخ عيد عباسي وفقه الله في السجن بضع سنين.

وعلى إثر هذه الثورة الفاشلة اضطر شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ للهجرة من دمشق الشام إلى عمان البلقاء عاصمة الديار الأردنية عام (١٤٠٠هـ)؛ حيث استقر فيها وتوفي هناك، ودفن في مقبرة هملان في ماركا الجنوبية حي نادي السباق الملكي عام (١٤٢٠ هـ).

الندوة، والمعادين لدعوتنا[1]: دعوة الكتاب والسنة، فأوهموا القراء: أن هذا الكلام

---

(١) الندوة العالمية للشباب الإسلامي؛ أنشئت في السعودية إبان حكم الملك فيصل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بتأثير من قيادات الإخوان المسلمين الفارين من مصر والعراق وسوريا، ولذلك كان للإخوان المسلمين سيطرة واضحة على سياستها وتوجهاتها، ويدل على ذلك عدة أمور:

١- اعترافات محمد مهدي عاكف مرشد الإخوان المسلمين من خلال برنامج مراجعات مع عزام التميمي حيث كان قياديًا بارزًا وإداريًا مؤثرًا في الندوة العالمية بأنه حقق كثيرًا من سياسات الإخوان المسلمين في العالم الإسلامي من خلال الندوة العالمية للشباب الإسلامي، بل قد أكد أن أبرز إنجاز قام به الإخوان المسلمين هو تأسيس الندوة.

٢- اعتراف نايف العسكر في برنامج بالمختصر الذي تبثه قناه (MBC) بأن الندوة العالمية للشباب مقر من مقار جماعة الإخوان المسلمين وذراع من أذرعتها واستدل بتجاربه وخبرته واعترافات محمد مهدي عاكف في هذا الشأن.

٣- اعتراف الدكتور صالح السعدون تربوي وباحث في مجال الإخوان المسلمين في برنامج (اتجاهات) الذي تبث قناة (روتانا خليجية): أن الندوة العالمية للشباب الإسلامي تعد وزارة المالية للإخوان المسلمين؛ حيث تأخذ الزكوات والصدقات من المجتمع والفقراء السعوديين وترسلها إلى القاهرة ليتولاها المرشد العام للإخوان المسلمين.

٤- كانت الندوة العالمية هي الراعي الرئيسي والممول الأساسي لأنشطه الإخوان المسلمين في موريتانيا هذا البلد الذي يعده التنظيم العالمي للإخوان بوابة السيطرة على القارة الإفريقية، وكانت تدار هذه الأنشطة بقيادة محمد الحسن الددو؛ انظر (النهار الموريتاني) معلومات عن سبب حظر الندوة وجمعية الخير بقلم عبدالله ولد محمد الوليد بتاريخ (٣/ ١٢/ ٢٠١٩م).

٥- كان الممثل الأوروبي للندوة العالمية الإخواني إبراهيم الزيات والذي شارك في إنشاء المنظمات الإسلامية في أوروبا؛ لتكون الوجه القانوني للإخوان المسلمين بل كان عضوًا في مجلس إدارة المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية؛ انظر «الإغاثة الإسلامية» إخوان إنفو بتاريخ (٦/ ٦/ ٢٠١٥م). =

الذي نسبوه إلى عيد عباسي ألقاه هناك، وأن تعليقي -أيضًا- عليه كان هناك، وهذا تدليس بلا شك غير جائز شرعًا؛ لأنه يشبه الكذب على الناس، كل الناس الذين يقرؤون هذا الكتاب ونحو هذا السؤال؛ فقد جاءني من بعض إخواننا طلبة العلم في عمرتي الأخيرة التي أديتها قبل نحو سنتين هناك في المدينة النبوية، وقد أجبت عنها، وكان السائل بطبيعة الحال من إخواننا طلاب العلم ومن المتحمسين لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ محمد بن عبد الوهاب، وكان خلاصة جوابي: أنه ليس من الإسلام المبالغة والغلو في أهل العلم ما لم يكونوا متلبسين ومتحققين فيه؛ فمحمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا شك أن له الفضل الأكبر في نشر دعوة التوحيد في بلاد نجد أولًا، ثم في سائر البلاد الإسلامية الأخرى التي تأثرت بدعوته المباركة تأثرًا كبيرًا، ولعل البلاد السورية وغيرها هي من آثار تلك الدعوة الطيبة، ولكن هذا لا يعني أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان إمامًا في كل علم: كان إمامًا في التفسير، وكان إمامًا في الحديث، وكان إمامًا في الفقه و.. إلخ، وهو عندي -وأنا أقولها بكل صراحة- ليس كشيخ الإسلام ابن تيمية الذي جاء في ترجمته من كبار أهل العلم: أنه كان إذا جلس في مجلس، وفيه من مختلف العلماء والتخصص في كل علم: كان إذا تكلم في أي علم ظن المتخصص فيه أن ابن تيمية متخصص في هذا العلم، فابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ من نوادر الزمان، وقلَّما تلد مثله النساء؛ فشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب لم يكن كابن تيمية في الإحاطة والتحقيق في كثير من العلوم، وخاصة منها: الحديث النبوي

= ٦- اعتراف كمال الهلباوي في مقال نشره في جريدة «رأي اليوم» بتاريخ (١٦/ ١٢/ ٢٠١٩م) بأنه عمل في الندوة العالمية للشباب الإسلامي أيام الملك فيصل بتكليف من الإخواني توفيق الشاوي، وأنهم استفادوا واستغلوا الندوة وكانوا مسيطرين عليها.

هذه الأدلة والبراهين كلُّها باعتراف قادة الإخوان: أن الندوة أسست لهم، وكانت تحت سيطرتهم . . فماذا تتوقع من هذه الندوة الإخوانية غير الافتراء والتدليس على الدعوة السلفية ومناصبتها العداء . . ومن هذا التدليس والعداء ما بينه شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جوابه المذكور.

الشريف، فلا يظهر -فيما طبع من الكتب- شيئان اثنان:

الشيء الأول: أنه نقاد في علم الحديث.

والشيء الثاني: أنه ليس كشيخ الإسلام ابن تيمية جوالًا في فقه المذاهب الأربعة وغيرها، ونقادًا لكثير من الآراء الواردة فيها، ومرجحًا بعضًا على بعض؛ فهو يغلب عليه التمذهب بالمذهب الحنبلي[1]؛ كما هو شأن كل العلماء في كل العصور في كل المذاهب أن يغلب عليهم التمذهب بنسب مختلفة، ومنهم من لا يكاد يتزحزح عن مذهبه قيد شعرة، ومنهم من يتحرك شيئًا قليلًا، ومنهم شيئًا كثيرًا وكل ذلك على حسب اطلاعهم، وسعة مداركهم للأدلة التي أوردها العلماء في المسائل فيها.

فقولنا هذا الذي نقلوه في هذا الكتاب لم يكن محصورًا في كتاب، وإنما كان درسًا ألقي في بعض السنين القديمة جدًّا، وسجل في شريط، فاستغله بعض القائمين على هذه الندوة، وسجلوا كلام أخينا عيد عباسي -فرج الله عنه- وتعليقي عليه، وأنا علقت يومئذ ببيان الحقيقة، ولنعطي كل إنسان حقه مما يستحقه دون إفراط ولا تفريط؛ فمحمد بن عبد الوهاب: لا شك هو رجل عالم وفاضل، وخاصة في دعوته للتوحيد؛ فآثارها لا ينكره حتى الأعداء، أما العلوم الأخرى وبصورة خاصة علم الحديث؛ فليس له تلك الآثار التي تحشره في زمرة حفاظ الحديث فيما لو كان هناك اليوم من يؤلف كتابًا في حفاظ الحديث؛ كما فعل الإمام الذهبي في عصره، وتبعه

---

(١) نعم هو نشأ وتفقه بالمذهب الحنبلي لكنه ليس متعصبًا ولا مقلدًا وليس مجتهدًا مطلقًا، وإنما هو متبع للدليل ولو خالف المذهب؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «الدرر السنية» (١/ ٢٢٦-٢٢٧): «مذهبنا في أصول الدين مذهب أهل السنة والجماعة، وطريقنا طريقة السلف، التي هي الطريق الأسلم، بل الأعلم والأحكم، ونحن -أيضًا- في الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ولا ننكر على من قلد أحد الأئمة الأربعة، ولا نستحق مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا أحد لدينا يدعيها؛ إلا أننا في بعض المسائل إذا صح لنا نص جلي من كتاب أو سنة غير منسوخ ولا مختص، ولا معارض بأقوى منه، وقال به أحد الائمة الأربعة أخذنا به وتركنا المذهب .. إلخ».

محمد بن عبد الهادي، ثم جاء من بعده السيوطي وغيرهم؛ ألف كل منهم يتمم الشوط الذي قام به سابقه، فلو فرضنا: أن إنسانًا اليوم ألف كتابًا في حفاظ الحديث على مر القرون، وأراد أن يعطي للشيخ محمد بن عبد الوهاب حقه ما حطه في مصاف هؤلاء الحفاظ فضلًا عن أن يصفه في مصاف المصححين والمضعفين؛ لأننا نعلم بالتجربة أنه لا تلازم بين حفظ الحديث وبين نقد الحديث تصحيحًا وتضعيفًا، ولذلك؛ فهذا العلم يجب أن نقدره حق قدره، وفي الوقت نفسه يجب أن نعرف حق المتخصصين فيه، ولا نظلم هؤلاء؛ كما أننا لا نرفع إلى مصافهم من لم يكونوا كهؤلاء، وإنما على مبدأ قول ربنا تبارك وتعالى: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، هذا رأيي وجوابي على هذا السؤال».

الخامس: شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان خصومه في بلاد الشام ينبزونه بأنه (وهابي)؛ لأنه نشر دعوة التوحيد التي كان يدعو إليها الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وناضل من أجلها، ووقعت له حوادث كثيرة قصها علينا شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وتأمل قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الاتهام بالتوهب؛ فجوابي عليه: ما قاله بعض الموحدين المتبعين لسنة سيد المرسلين:

إن كان تابع أحمد متوهبًا فأنا المقرُّ بأنني وهابي»[1]

السادس: بين الشيخ الإمام أن نسبة الوهابية للشيخ محمد بن عبد الوهاب خطأ[2]، ووضح أن محمد بن عبد الوهاب مجدد من المجددين الذين ذكرهم رسول الله ﷺ، لكن لكل مجدد اختصاصه في التجديد: ومحمد بن عبد الوهاب مجدد في التوحيد الذي لا تزال آثار الإخلال به مع الأسف الشديد في كل البلاد الإسلامية

---

(١) «السلسلة الضعيفة» (٤/ ٧- المقدمة).

(٢) «الجامع لتراث الألباني في العقيدة» (٢/ ٨٠)، وانظر ما تقدم (ص ١١٦).

إلا هذه البلاد النجدية بفضل دعوة محمد بن عبد الوهاب، ولا أقول بفضل الدعوة الوهابية.

السابع: وأما ما نقله بعضهم عن شريط يحاور فيه الشيخ الإمام رجلًا من حركة الأحباب (التبليغ)؛ حيث ذكر دعوة الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب، وسماها بالوهابية، فيجيب عن ذلك الأخ الدكتور عبد السلام برجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رده على الدكتور عبد العزيز العسكر الذي اتهم شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بأنه يبغض الإمام محمد بن عبد الوهاب والدولة السعودية.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«كتب الشيخ الألباني -من بين عشرات النصوص- تنطق باعتراف الألباني بفضل الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأنه شيخ الإسلام؛ فهل تتصور -أيها القارئ الموفق- أن الألباني بعد ذلك يطعن في عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أو أنه ليس يتفق معه في أمور العقيدة؟ الجواب -بكل تأكيد-: لا.

إذن فلماذا حجب عنك الكاتب هذه النصوص مع أني قد أوقفته على شيء منها؟ إنه الهوى ... لا أجد مبررًا غير ذلك، وإن أردت شاهد صدق على ذلك؛ فاسمع إلى قول العسكر: «ونحن لا نطالبه -أي الألباني- بالانتساب لهذه الدعوة، لكن يمكن القول بأنها دعوة نافعة وموافقة للكتاب والسنة، وأنه يلتقي معها قلبًا وقالبًا».

سبحان الله ! لقد نطق الألباني بأكثر من ذلك حيث وصف الشيخ محمد بن عبد الوهاب بشيخ الإسلام، فيا ترى هل يرضي ذلك العسكر؟

إن ذلك موجود في كتب الألباني قديمًا وحديثًا، لكنهم يعرفون ولا يريدون براءة الذمة؛ فالله الموعد. ثم إن ما نقله من شريط للألباني تكلم فيه الشيخ مع (رجل تبليغي)، وذكر دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وسماها بالوهابية. فأقول جوابًا عن ذلك:

أ - الألباني يعيش في مجتمع يختلف تمامًا عن مجتمعنا، فجمهور الناس فيه لا يسموننا إلا (الوهابية).

ب - الألباني في هذا الشريط في حال مناظرة، وقد علم أهل العلم أن أحوال المناظرة تختلف عن التقرير.

ولذلك لما تمسك المبتدعة بتأويل الإمام أحمد لصفة المجيء؛ قال أهل العلم في الرد عليهم: إنما تأولها في مناظرة الجهمية، ردًّا عليهم بلازم مذهبهم.

وقد استمعت إلى الشريط الذي جرى بين الألباني وبين أحد قادة جماعة التبليغ، فما خرجت إلا بأن الألباني يتنزل معه بناءً على ما يعتقده هذا التبليغي. وإذا أردت أن تعرف صدق ما أقول؛ فانظر إلى العبارات التي نقلتها عن الألباني سابقًا في شأن الشيخ محمد بن عبدالوهاب، واستمع إلى شريط للألباني بعنوان (اجتماع القلم والسيف) -ويعني بالقلم: قلم الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وبالسيف: سيف الإمام محمد بن سعود- لتعرف أن الألباني ينكر على من يسمينا بالوهابية على وجه العيب والذم والتنقص.

وكن على ذكر بأن الألباني لا يعرف المجاملات، وإنما هو غاية في الصراحة والتعبير عمَّا في نفسه.

ج - الألباني يعتقد ان انتسابه لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد لا يصح، وإنما يأخذ من جميعهم ما وافق عنده الأدلة من الكتاب والسنة، ويعتمد في ذلك قول الأئمة أنفسهم: (إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي)، و(ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ) وغير هذه من الأقوال؛ فإذا كان الألباني لا يرضى لنفسه أن يُنْسَبَ لأحد معين من هؤلاء الأئمة، فأمر طبيعي أن لا يرضى لنفسه أن ينتسب إلى الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وهو في هذا كله: يمدح هؤلاء الأئمة؛ ويثني عليهم، ويستفيد من علمهم؛ ويحيل على كتبهم.

وقد سبقه إلى هذا المنهج: الإمام الشوكاني، والإمام الصنعاني، وصديق حسن

خان، وكلهم يحظى بثناء علماء الدعوة عليهم، لم يجعلوا ذلك قادحًا فيهم؛ كما سيأتي في شرح قضية (التمذهب).

وزعم الكاتب في مقاله: أن الدولة السعودية ليست في حاجة إلى مدح الألباني سفه كبير منه؛ فحسبه أن يعبر عن رأي نفسه، ولا يوهم القراء بأنه معبر رسمي عن وجهة نظر الدولة.

ثم إن الله يحب المدح والثناء، وهو الكامل سبحانه، فكيف بالمخلوقين؟!

ثم إنا نعرف عن الدولة -وفقها الله- أنها تنشر في (الأخبار) الرسمية ما يمدحه بها أهل الصحف في الخارج؛ ليبينوا للناس أن محبة هذه الدولة وتقدير جهودها العظيمة محل اهتمام الناس عمومًا، فكيف لا تحب من عالم من علماء المسلمين أن يمدحها بالحق؟!.

وفي ختام هذه الحلقة؛ أقول: إن ما يدعو إليه هذا الكاتب من مبدأ التضليل والتبديع بغير حق لهو مبدأ خطير جدًّا، سوف يفضي إلى تدمير المجتمع، وزرع العداوة والبغضاء بين أبنائه .. إضافة إلى استجلاب عداوة الناس الذين نلتقي معهم في العقيدة والتوحيد والدعوة إلى السنة في خارج هذه البلاد.

فليتق الله تعالى علماؤنا، وليقفوا أمام هذا الوباء القادم التي تحتضنه -للأسف- بعض صحفنا؛ فهو شرارة يجب أن تطفأ، وجيفة يجب أن توارى.

كتب ذلك:

عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم

٢٣/ ١١/ ١٤١٨هـ

محاضر بالمعهد العالي للقضاء».







السياسة الشرعية

- تجويز الانتخابات البرلمانية
- الهجـــرة من فلســـطين
- العمليات الفدائية (القتالية)



تجويز الانتخابات البرلمانية

أشاع الحزبيون أنصار الديمقراطية الزائفة والانتخابات النيابية المفبركة: أن الشيخ الإمام يجيز الانتخابات البرلمانية، وانخدع كثير من أهل العلم وطلابه بهذه الفرية، وأعانهم عليها بعض المحسوبين على الشيخ الإمام ممن صاحبه زمانًا طويلًا أو تتلمذ عليه حينًا من الدهر:

فقد أدلى بعض المدبرين تصريحًا صحفيًا لموقع (الجزيره نت) بتاريخ (٢٦/ ١٠/ ٢٠١٠م)؛ قائلًا: «أن الشيخ الألباني لم يكن يومًا إلا مع إجازة المشاركة بالانتخابات فيما كان بعض تلامذته من طلاب يخالفونه بأدب. . ونتيجة للتطور الفكري[1]، وتقديرًا من باب المصلحة العامة؛ فإننا عدنا لنتفق مع رأي الشيخ الألباني في جواز الانتخابات البرلمانية».

وكرر هذا القول وقرره على كثير من المواقع الإخبارية، وأذاعه على بعض الإذاعات المحلية.

وشدَّ آخرون وسطهم بكلام الأستاذ محمد زهير الشاويش رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب المكتب الاسلامي في «مراجعاته على قناة الحوار الإخوانية»، والتي تعد لسان حال التنظيم الدولي للإخوان المسلمين؛ حيث صرح زاعمًا: أن الألباني في سوريا كانت له

---

(١) هذا نكوص عن المنهج السلفي، وليس تطورًا فكريًا؛ كما سماه هذا المدبر، أو (مراجعات) كما سماها حزب الزور المصري . . هؤلاء كلهم جعلوا المنهج السلفي حقلًا للتجارب الفاشلة، ومنتجعًا للآراء العاطلة الباطلة؛ جريًا وراء منصب زائل، أو تحقيقًا لجاه زائف، أو لعاعة من الدنيا عند الحكام.

قائمة انتخابية يقترح على طلابه تأييدها في الانتخابات.

والرد على هذه الفرية، وبيان تناقضها من وجهين:

إجمالي وتفصيلي:

أما الإجمالي: فهولاء القائلين أحد رجلين:

إما أنه لا يعرف مذهب الشيخ الإمام في هذه المسألة.

أو أنه يريد طمس مذهب الشيخ الإمام في هذه المسألة، وتزويره لحاجة في نفسه.

وعلى كل التقديرين؛ فمحصلتهما واحدة؛ فهي:

افتراء واضح على شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وتحريف لدعوته السلفية، وتزوير لأقواله التي سارت بها الركبان، وتحول صريح منهم عن منهجهم الذي كانوا عليه في حياة شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاصة ونحن ولله الحمد نملك الحقائق التاريخية، والوثائق المادية التي تنقض دعاواهم، وتدمغ باطلهم، وتوضح تلبيساتهم؛ **يوضحه الجواب التفصيلي؛ وهو: من وجوه:**

الأول: الرسالة التي وردت لشيخنا الإمام الألباني من الشيخ مقبل رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ وتدور حول رفض المسائل التالية، وتحريمها:

١ - الديمقراطية.

٢ - التعددية.

٣- التحالف والتنسيق مع الأحزاب الإسلامية.

٤ - الانتخابات البرلمانية.

٥ - العمل السياسي.

وقد وقَّع عليها شيخنا الإمام الألباني بإمضائه -بوجودنا- موافقًا للشيخ مقبل، ونصرة له، وهي منشورة في مجلتنا «الأصالة»[1] العدد (٢) صفحة (١٦ - ٢٤)، والتي

(١) انظر تفضلًا ملحق الوثائق (رقم ٢).

كانت (وقتها) لسان الدعوة السلفية الناطق في الأردن، والتي أسسناها على مرأى ومسمع من شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

هذه وثيقة خطيرة وتاريخية حفظها الله لنا؛ لندمغ افتراء مروجي الباطل على شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونحمي دعوتنا من شرٍّ يراد بها على أيدي أدعيائها الذين تحوَّلوا عن منهج الإمام الألباني بالتدريج، وباعوه بثمن بخس بالتقسيط، والله من ورائهم محيط.

الثاني: رسالة شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ الجوابية على أسئلة جبهة الإنقاذ الجزائرية يوم (الأربعاء) بتاريخ (١٩/ جمادى الآخرة/ ١٤١٢ هـ) حيث نهاهم عن دخول البرلمانات، والمشاركة في الانتخابات، وهي منشورة في مجلتنا الأصالة العدد (٤) صفحة (١٥-٢٢)، ومما جاء فيها، وهاك نصه[1]:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فإلى لجنة الدعوة والإرشاد في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

وبعد؛ فقد تلقيت أصيل هذا اليوم الثلاثاء الموافق للثامن عشر من شهر جمادى

---

(١) مع تعليقات الأخ عبد المالك الرمضاني وفقه الله، وقد رأيت إثباتها؛ لأنها جيدة ومفيدة؛ هذا ابتداء، ولأن شيخنا الإمام الألباني أقرها من حيث أنه قرظ كتاب «مدارك النظر في السياسة الشرعية»؛ كما في (ص ٧-١١).

انظر تفضلًا ملحق الوثائق (رقم ٣).

الآخرة سنة (١٤١٢هـ) رسالتكم المرسلة إلي بواسطة (الفاكس) فقرأتها وعلمت ما فيها من الأسئلة المتعلقة بالانتخابات التي قلتم إنها ستجري عندكم يوم الخميس أي بعد غد[1]، ورغبتم مني التعجيل بإرسال أجوبتي عليها، فبادرت إلى كتابتها ليلة الأربعاء لإرسالها إليكم بـ (الفاكس) أيضًا صباح هذا اليوم -إن شاء الله -، شاكرًا لكم حسن ظنكم بأخيكم وطيب ثنائكم عليه الذي لا يستحقه، سائلًا المولى سبحانه وتعالى لكم التوفيق في دعوتكم وإرشادكم.

وإليكم -الآن- ما يَسَّر الله لي من الإجابة عل أسئلتكم؛ راجيًا من المولى سبحانه وتعالى أن يلهمني السداد والصواب في ذلك:

السؤال الأول: ما الحكم الشرعي في الانتخابات التشريعية (ما يسمى بالبرلمان) التي نسعى من خلالها إلى إقامة الدولة الإسلامية، وإقامة الخلافة الراشدة؟

الجواب: إن أسعد ما يكون المسلمون في بلادهم يوم ترفع راية (لا إله إلا الله)، وأن يكون الحكم فيها بما أنزل الله، وإن مما لا شك فيه أن على المسلمين جميعًا ـ كل حسب استطاعته -أن يسعوا إلى إقامة الدولة المسلمة التي تحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وعلى منهج السلف الصالح، ومن المقطوع به عند كل باحث مسلم أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالعلم النافع والعمل الصالح، وأول ذلك أن يقوم جماعة من العلماء بأمرين هامين جدًّا:

الأول: تقديم العلم النافع إلى من حولهم من المسلمين، ولا سبيل إلى ذلك إلا بأن يقوموا بتصفية العلم الذي توارثوه مما دخل فيه من الشركيات والوثنيات حتى صار أكثرهم لا يعرفون معنى قولهم: (لا إله إلا الله)، وأن هذه الكلمة الطيبة تستلزم

(١) الغريب أنهم دخلوا في العمل السياسي قبل هذا بثلاث سنوات! فلما بقي على الانتخاب يوم ونصف يوم سألوا الشيخ الإمام عن مصير أمة!! فهل هذا هو دين طالب الحق؟! ثم لما جاءهم الحق من الشيخ الإمام لم يرفعوا به رأسًا؛ لأنهم استمروا فيما نهاهم عنه؛ كما تراه ههنا!

توحيد الله في عبادته تعالى وحده لا شريك له، فلا يستغاث إلا به، ولا يذبح و لا ينذر إلا له، وأن لا يعبدوه تعالى إلا بما شرع الله على لسان رسول الله ﷺ، وأن هذا من مستلزمات قولهم: (محمد رسول الله)، وهذا يقتضيهم أن يُصَفُّوا كتب الفقه مما فيها من الآراء والاجتهادات المخالفة للسنة الصحيحة حتى تكون عبادتهم مقبولة، وذلك يستلزم تصفية السنة مما دخل فيها على مر الأيام من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كما يستلزم ذلك تصفية السلوك من الانحرافات الموجودة في الطرق الصوفية، والغلو في العبادة والزهد، إلى غير ذلك من الأمور التي تنافي العلم النافع.

والآخر: أن يُرَبُّوا أنفسهم وذويهم ومن حولهم من المسلمين على هذا العلم النافع، ويومئذ يكون علمهم نافعًا وعملهم صالحًا؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾، وحينئذٍ إذا قامت جماعة من المسلمين على هذه التصفية والتربية الشرعية فسوف لا تجد فيهم من يختلط عليه الوسيلة الشركية بالوسيلة الشرعية؛ لأنهم يعلمون أن النبي صلى الله عليه و سلم قد جاء بشريعة كاملة بمقاصدها ووسائلها، ومن مقاصدها مثلًا النهي عن التشبه بالكفار، وتبني وسائلهم ونظمهم التي تتناسب مع تقاليدهم وعاداتهم؛ ومنها: اختيار الحكام والنواب بطريقة الانتخابات؛ فإن هذه الوسيلة تتناسب مع كفرهم وجهلهم: الذي لا يفرق بين الإيمان والكفر، ولا بين الصالح والطالح، ولا بين الذكر والأنثى؛ وربنا يقول: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝٣٦﴾ ويقول: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾.

وكذلك يعلمون أن النبي ﷺ إنما بدأ بإقامة الدولة المسلمة: بالدعوة إلى التوحيد، والتحذير من عبادة الطواغيت، وتربية من يستجيب لدعوته على الأحكام الشرعية؛ حتى صاروا كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى كما جاء في الحديث الصحيح، ولم يكن فيهم من يُصِرُّ على ارتكاب الموبقات والربا والزنى والسرقات إلا ما ندر.

فمن كان يريد أن يقيم الدولة المسلمة حقًّا لا يُكتِّل الناس ولا يجمعهم على ما بينهم من خلاف فكري وتربوي، كما هو شأن الأحزاب الإسلامية المعروفة اليوم، بل لا بد من توحيد أفكارهم ومفاهيمهم على الأصول الإسلامية الصحيحة: الكتاب والسنة وعلى منهج السلف الصالح كما تقدم: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ فمن أعرض عن هذا المنهج في إقامة الدولة المسلمة وسلك سبيل الكفار في إقامة دولتهم؛ فإنما هو (كالمستجير بالرمضاء من النار)! وحسبه خطأ -إن لم أقل: إثمًا- أنه خالف هديه ﷺ، ولم يتخذه أسوة، والله عز وجل يقول: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾.

السؤال الثاني: ما الحكم الشرعي في النصرة والتأييد المتعلقين بالمسألة المشار إليها سابقًا (الانتخابات التشريعية)؟

الجواب: في الوقت الذي لا ننصح أحدًا من إخواننا المسلمين أن يرشِّح نفسه ليكون نائبًا في برلمان لا يحكم بما أنزل الله، وإن كان قد نص في دستوره (دين الدولة الإسلام)؛ فإن هذا النص قد ثبت عمليًا أنه وضع لتخدير أعضاء النواب الطيِّبي القلوب!! ذلك؛ لأنه لا يستطيع أن يغيِّر شيئًا من مواد الدستور المخالفة للإسلام، كما ثبت عمليًا في بعض البلاد التي في دستورها النص المذكور.

هذا إن لم يتورط مع الزمن أن يُقِرَّ بعض الأحكام المخالفة للإسلام بدعوى أن الوقت لم يحن بعد لتغييرها كما رأينا في بعض البلاد: يُغَيِّرُ النائب زيه الإسلامي، ويتزيًا بالزي الغربي مسايرة منه لسائر النواب! فدخل البرلمان ليُصْلِح غيره؛ فأفسد نفسه، وأوَّل الغيث قطر ثم ينهمر! لذلك فنحن لا ننصح أحدًا أن يرشح نفسه؛ ولكن لا أرى ما يمنع الشعب المسلم إذا كان في المرشَّحين من يعادي الإسلام وفيهم مرشَّحون إسلاميون من أحزاب مختلفة المناهج؛ فننصح -والحالة هذه- كل مسلم أن ينتخب من الإسلاميين فقط؛ ومن هو أقرب إلى المنهج العلمي الصحيح الذي

تقدم بيانه.

أقول هذا -وإن كنت أعتقد أن هذا الترشيح والانتخاب لا يحقق الهدف المنشود كما تقدم بيانه -من باب تقليل الشر، أو من باب دفع المفسدةالكبرى بالمفسدة الصغرى كما يقول الفقهاء.

السؤال الثالث: حكم خروج النساء للانتخابات؟

الجواب: يجوز لهن الخروج بالشرط المعروف في حقهن؛ وهو: أن يتجلببن الجلباب الشرعي، وأن لا يختلطن بالرجال؛ هذا أولًا.

ثمَّ أن ينتخبن من هو الأقرب إلى المنهج العلمي الصحيح من باب دفع المفسدة الكبرى بالصغرى كما تقدم.

السؤال الرابع: الأحكام الشرعية المتعلقة بأنماط العمل الشرعي في (البرلمان) ورجالاته؟

الجواب: فنقول: هذا سؤال غامض مرادكم منه غير ظاهر لنا؛ ذلك لأن المفروض أن النائب المسلم لا بد أن يكون عالمًا بالأحكام الشرعية على اختلاف أشكالها وأنواعها، فإذا ما طرح أمر ما على بساط البحث فلا بد أن يوزن بميزان الشرع، فما وافق الشرع أيده وإلا رفضه؛ كالثقة بالحكومة، والقسم على تأييد الدستور ونحو ذلك!!

وأما رجالات البرلمان! فلعلكم تعنون: ما موقف النواب الإسلاميين من رجالات البرلمان الآخرين؟ فإن كان ذلك مرادكم، فلا شك أنه يجب على المسلمين نوابًا وناخبين أن يكونوا مع من كان منهم على الحق؛ كما قال رب العالمين: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾.

وأما السؤال الخامس والسادس: فجوابهما يفهم مما تقدم من الأجوبة.

ونضيف إلى ذلك: أن لا يكون همُّكم -معشر الجبهة الإسلامية!- الوصول إلى الحكم قبل أن يصبح الشعب مهيَّئًا لقبول الحكم بالإسلام، ولا يكون ذلك إلا بفتح

المعاهد والمدارس التي يتعلم فيها الشعب أحكام دينه على الوجه الصحيح، ويربَّى على العمل بها، ولا يكون فيهم اختلاف جذري ينشأ منه التحزب والتفرق؛ كما هو الواقع الآن مع الأسف في الأفغان، ولذلك؛ قال ربنا في القرآن: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ وقال رسول الله ﷺ: «لا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا وكونوا إخوانا كما أمركم الله» رواه مسلم.

فعليكم إذن بالتصفية والتربية، وبالتأني؛ فإن: «التأني من الرحمن والعجلة من الشيطان»؛ كما قال نبينا ﷺ[1]، ولذلك قيل: من استعجل الشيء قبل أوانه ابتلي بحرمانه، ومن رأى العبرة بغيره؛ فليعتبر، فقد جرب بعض الإسلاميين من قبلكم في غير ما بلد إسلامي الدخول في البرلمان بقصد إقامة دولة الإسلام، فلم يرجعوا من ذلك ولا بخفي حنين! ذلك؛ لأنهم لم يعملوا بالحكمة القائلة: «**أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم لكم في أرضكم**»، وهكذا كما قال ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» رواه مسلم.

فالله سبحانه وتعالى أسأل أن يلهمنا رشدنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا، ويهدينا للعمل بشرعة ربنا، متبعين في ذلك سنة نبينا ومنهج سلفنا، فإن الخير كله في الاتباع والشر كله في الابتداع، وأن يفرج عنا ما أهمَّنا وأغمَّنا، وأن ينصرنا على من عادانا؛ إنه سميع مجيب.

عمان صباح الأربعاء (١٩/ جمادى الآخرة/ سنة ١٤١٢هـ).

وكتبه

محمد ناصر الدين الألباني أبو عبد الرحمن[2].

---

(١) حديث ثابت، رواه أبو يعلى والبيهقي، انظر «الصحيحة» برقم (١٧٩٥).

(٢) انظر مجلتنا «الأصالة» العدد الرابع (ص ١٥-٢٢). =

= قلت: لقد استغل بعض الحزبيين كلام الشيخ الإمام؛ ليدَّعي أنه يرى جواز دخول البرلمان والانتخابات! مع أن هذا الذي نقلته هنا عن الشيخ من أوضح الواضحات في نفي ذلك؛ لكن خوفًا من أن ينطلي أمرهم على السذج أقول: إن الشيخ يرى تحريم دخول البرلمان وما يتبعه من انتخاب لدليلين قد ذكرهما هو نفسه هنا؛ وهما:

الأول: أنه بدعة؛ إذ وسائل الدعوة في مثل هذه توقيفية؛ انظر -إن شئت-: «الحجج القوية على أن وسائل الدعوة توقيفية» للدكتور عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، على أن هذا لا يختلف مع قوله بأنها تَحكُمها المصالح المرسلة عمومًا؛ وكثيرًا ما كان الشيخ يُرَدِّد كلام ابن تيمية من «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٢٧٨): «فكلُّ أمر يكون المقتضي لفعله على عهد رسول الله ﷺ موجودًا لو كان مصلحة ولم يفعل، يعلم أنه ليس بمصلحة ... ونحن نعلم أن هذا ضلالة قبل أن نعلم نهيًا خاصًّا عنها أو أن نعلم ما فيها من المفسدة».

قلت: وقد سبق أن نقلت كلام الشيخ في أن هذا التحزب للعمل السياسي مخالف لهدي النبي ﷺ الذي دعي بمكة للمشاركة في السلطة فأبى؛ لأنه أصَّل عمله على التربية العقدية والخلقية باديء بدء، كما هو معلوم، هذا في الكلام عن قيام المقتضي مع ترك الفعل، وأما العلم بالنهي فوارد أيضًا، ويبينه كلام الشيخ بعد هذا، وأما العلم بالمفسدة في هذا العمل، فبيانه منه في ملاحظة قريبة، والله ولي التوفيق.

والثاني: أنه تشبه بالكفار؛ إذ لا يختلف اثنان في أنه نظام مستورد منهم.

فهذان الأمران يدلان على أن الشيخ لم يحرمه لمفسدة زمنية أو مكانية يمكن نسخها بمصلحة زمنية أو مكانية، كلا! بل حرمه لذاته؛ فتنبّه! ولا يلتبسن عليك أن جَوَّز الشيخ الانتخاب لبقية المسلمين بما فيهم النساء؛ لأن هذا قاله الشيخ في حالة ما إذا تعنت الإسلاميون وأبوا إلا دخول البرلمان، فحينئذ ما داموا داخلين -وإن رغمت فتاوى أهل العلم- فقد رأى الشيخ أنه لا بد على غيرهم من المسلمين أن ينتخبوا أقرب حزب إلى الإسلام، من باب دفع المفسدة الكبرى بالصغرى، ولكن الشيخ ينهى عن الدخول معهم في التحزب والتنظيم ... وكثيرًا ما سجِّل للشيخ قوله لهذه الجبهة وغيرها: «إن ركبتم رؤوسكم وأبيتم إلا أن تكونوا كبش الفداء؛ فعلى =

= المسلمين الآخرين أن يختاروا من هذه الأحزاب أقربها إلى الإسلام؛ لا لأنهم سيقدِّمون خيرًا، ولكن من باب التقليل من شرِّهم»، هذا هو رأي الشيخ؛ فليعلم!

ملاحظة: والغريب أن ينقل عبد الرحمن عبد الخالق في (ص٧٣) من كتابه: «مشروعية الدخول إلى المجالس التشريعية» كلام الشيخ الألباني هذا مبتورًا؛ ليدعي أن منع الشيخ دخول هذه المجالس «إنما من باب أنه خلاف الأولى»؛ كذا قال -هداه الله- مع أنه لا يخفى عليه ولا على غيره أن الشيخ ما اشتد انتقاده عليه -هو بالخصوص- كما اشتد في هذه المسألة بعينها، يوم أن دعاه إلى بيته للمناقشة فيها، فلم يستجب له! وقال له الشيخ: «يا عبد الرحمن! إني أعظك أن تكون من الجاهلين!».

قلت: ولولا خشية التلبيس ما كلفت نفسي نقل هذا الآتي:

جاء في شريط مسجل من سلسلة الهدى والنور رقم (٣٥٢/ ١) أن سائلًا قال للشيخ الألباني: سمعنا أنك قلت -يا شيخ!- يجوز (أي دخول البرلمانات) ولكن بشروط؟!

قال الشيخ: لا! ما يجوز! هذه الشروط ـ إذا كانت ـ تكون نظرية وغير عملية، فهل أنت تذكر ما هي الشروط التي بلغتك عني؟.

قال: الشرط الأول: أن يحافظ الإنسان على نفسه.

قال الشيخ: وهل يمكن هذا؟!.

قال: ما جربت!

قال الشيخ: إن شاء الله ما تجرِّب! هذه الشروط لا يمكن تحقيقها؛ ونحن نشاهد كثيرًا من الناس الذين كان لهم منطلق في حياتهم -على الأقل- في مظهرهم.. في لباسهم.. في لحيتهم.. حينما يدخلون ذلك المجلس -أي مجلس البرلمانات- وإذا بظاهرهم تَغيَّر وتبدَّل! وطبعًا هم يبرِّرون ذلك ويسوِّغونه: وأن هذا من باب المسايرة ...

فرأينا ناسًا دخلوا البرلمان باللباس العربي الإسلامي، ثم بعد أيام قليلة غيَّروا لباسهم وغيَّروا زيَّهم!! فهذا دليل الفساد أو الصلاح؟!.

قال السائل: الشيخ يعني الإخوة في الجزائر وعملهم هذا ودخولهم المعترك السياسي؟ =

قال أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه-: وهذه الرساله صريحة في تحريم الانتخابات البرلمانية؛ وذلك من وجوه:

١- قول الشيخ الإمام الصريح في الجواب الأول بعدما شرح المنهج النبوي في إقامه الدوله الإسلامية: «. . فمن أعرض عن هذا المنهج في إقامه الدوله المسلمة وسلك سبيل الكفار في إقامه دولتهم؛ فإنما هو كالمستجير بالرمضاء من النار!، وحسبه خطأً -إن لم أقل: إثمًا- أنه خالف هديه ﷺ ولم يتخده أسوة، والله عز وجل يقول: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

٢- أن الشيخ الإمام رد بقسوة على من اتخذ هذه الرسالة ذريعة إلى تجويز الانتخابات فقد وعظ عبد الرحمن عبد الخالق بقوله المتقدم: «يا عبد الرحمن! إني أعظك أن تكون من الجاهلين».

= قال الشيخ: ما ننصح! ما ننصح في هذه الأيام بالعمل السياسي في أي بلد من بلاد الإسلام..».

وفي السلسلة نفسها برقم (٣٥٣/ ١)؛ قال الشيخ: «ولهذا؛ فأنا لا أقول كما قلت آنفًا: لا أرى الجهاد، بل أحذر من الجهاد؛ لأن الوسائل النفسية والمادية لا تساعد المسلمين على القيام بأي جهاد في أي مكان كان ...، وقال: نحن ننكر تحزب المسلمين في دائرة الإسلام؛ فأن يكون حزب إسلامي يسمى كذا، وحزب إسلامي يسمى كذا، هذا التحزب -مع أنهم جميعًا يعملون في دائرة الإسلام وفي صالح الإسلام والله أعلم بما في نفوسهم- مع ذلك فنحن لانرى أنه يجوز لدولة مسلمة أن تسمح لمثل هذا التكتل وهذا التحزب، ولو في دائرة الإسلام؛ لأن هذا ليس من صنيع المسلمين، بل هو من عادة الكافرين، ولذلك قال رب العالمين: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾».

وبلغ شيخنا الإمام أن بعض النواب في بلدنا الأردن؛ زعم أن الشيخ الألباني يرى أنه أولى الناس وأحقهم بالانتخابات؛ فقال الشيخ الإمام مستنكرًا مستغربًا: «أبلغوه عني: أنه عليه بفعله هذا إثمه وإثم من لحق فيه إلى يوم الدين!».

٣- أن قادة الجبهة وأنصارها لما رأوا أن فتوى الشيخ لا تلبي رغبتهم التي سألوه من أجلها؛ قاموا بتزوير فتوى شيخنا الإمام الألباني، وكتبوا في الصحف التابعة لهم بعناوين بارزة: أن الألباني يوجب انتخابات مرشحي جبهة الإنقاذ الجزائرية!

٤-وقد سألت شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عما جرى في الجزائر، وذلك بُعَيْدَ فوز جبهة الإنقاذ الجزائرية هل يبشر هذا بخير وتمكين للمسلمين، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقاقيع صابون»[1].

٥- لو كان الشيخ الإمام أجاز لهم الانتخابات البرلمانية؛ لسُرُّوا بذلك سرورًا عظيمًا(!)

لكن الشيخ راسلهم وأجاب على سؤالاتهم؛ لأنه رأى أنهم مُقْدِمون على الانتخابات دون رجعة عن ذلك، فأراد أن يوجههم توجيهًا يخفف الضرر ويقلل الشر: ما دام أنكم تريدون الانتخابات؛ فانتخبوا: من كان ضرره أخف، وشره أهون، وليس معنى هذا: أنه يجيز الانتخابات انتخابًا لا ترشحًا؛ كما زعمه المدبر

---

(١) وقد حاول بعض المدبرين أن يشكك فيما نقلته عن شيخنا الإمام في هذه المسألة؛ وتناسى هذا المدبر: أنه حدَّث بذلك عني أخانا عبد المالك رمضاني الذي أثبت ذلك في كتابه: «مدارك النظر في السياسة الشرعية» (ص ٣١٨) انظر ملحق الوثائق (رقم ٤).

وهذا الكتاب عرض على الشيخ الإمام وقرأءه وأقره وقرظه، فلو كان الكلام المنسوب إليه كذبًا؛ أفلا نبه عليه وهو من هو في التحقيق والتدقيق؟! وانظر ملحق الوثائق (رقم ٥).

وكان الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكرر ذلك لمن سأله بعد عن ذلك؛ قارن بها في كتاب «العراق في أحاديث وآثار الفتن» (١/ ٩٢ - ط مكتبه الفرقان -دبي).

المفتري في هذه المسألة.

الثالث: تحذير شيخنا الألباني من بعض تلاميذه عندما خاض الانتخابات البرلمانية عام (١٩٩٧ – ٢٠٠١م)، وتمكن من الفوز فوزًا ساحقًا بأحد مقاعد البلقاء في مجلس النواب الثالث عشر.

لقد قام شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنصحه بالابتعاد عن هذا المجال، وأنه لن يأتي بخير له ولا للدعوة السلفية، وعندما أصر على موقفه حذر الشيخ منه، وأفتى بعدم انتخابه أو مؤازرته.

وجاءت الأيام لتثبت فراسة شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأن دخوله البرلمان جلب الضرر على الدعوة السلفية، وخاصة عندما استغفله بعض النواب اليساريين في ذلك المجلس، واستصحبه في زيارة إلى الكنيست الإسرائيلي؛ مما يدل أن خبرته في المعترك السياسي ضعيفة، ومعرفته بألاعيب السياسين وأساليبهم قليلة؛ فهو صادق لا يكذب، وهم يكذبون ويزورون . . المهم استطاع هذا النائب الصحفي أن يأخذه إلى تل أبيب، والتقى بأعضاء الكنيست هناك؛ فاستغل الحزبيون هذا الموقف الذي تبرأ منه السلفيون عامَّة في تثوير العامة ضد الدعوة السلفية؛ فصادفنا مكرًا كبارًا، والله المستعان.

الرابع: فتاوى الشيخ الإمام في مسألة الانتخابات كثيرة وكثيرة جدًّا ومتنوعة، وإليك مختصر ينبؤك بما وراءه:

١- المشاركة في الانتخابات ركون للذين ظلموا.

٢- نظام البرلمان ليس نظامًا إسلاميًا.

٣- نظام البرلمان ليس كمجلس شورى المسلمين إطلاقًا.

٤- هذه البرلمانات لا تقوم على كتاب الله وسنة رسوله بل لا تقوم على مذهب من المذاهب الأربعة المتبعة؛ كما كان في العهد العثماني.

٥- عجبًا من الإسلاميين الذين يريدون المشاركة في برلمان يحكم بقانون

الكفار، وهم من يكفر الذين لا يحكمون الشريعة!

٦- الفرق الواضح بين مجلس شورى المسلمين والبرلمانات.

٧- الانتخابات لا تجري بحرية مطلقة؛ كما يقول دعاتها، بل تقوم على التزوير، وشراء الأصوات والذمم بالمال السياسي.

٨- لا يجوز الدخول في البرلمانات الموجودة اليوم في الحكومات العربية خاصة؛ لأنها تقوم على غير نظام إسلامي.

٩- الانتخابات طريقة أوروبية شركية وثنية.

١٠- الدخول في البرلمانات والمشاركة في الانتخابات إثم وضلال وبدعة.

تلك عشرة كاملة تكفي اللبيب، وتنبه المستريب، وتدمغ باطل الكذوب اللعوب حتى يتوب أو يذوب.

الخامس: استغل بعض من يبتغون الفتنة تفريق الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين الترشيح والانتخاب في مسأله الانتخابات النيابية، وذلك للالتفاف حول موقف الشيخ الإمام من الحزبية وأخواتها، كالانتخابات النيابية؛ إذا كان الشيخ يحرم الترشيح للانتخابات؛ فإنه يوجب انتخاب أقل الشرين وأخف الضررين!!

واستدلوا ببعض الفتاوى ظاهرها تأييد ما يذهبون إليه؛ ومن ذلك:

١- ما جاء في رسالة الشيخ الإمام إلى جبهة الإنقاذ الجزائرية:

ما الحكم الشرعي في النصرة والتأييد المتعلقين بالمسألة المشار إليها سابقًا؟ (الانتخابات التشريعية)؟

الجواب: في الوقت الذي لا ننصح أحدًا من إخواننا المسلمين أن يرشِّح نفسه؛ ليكون نائبًا في برلمان لا يحكم بما أنزل الله، وإن كان قد نص في دستوره (دين الدولة الإسلام)؛ فإن هذا النص قد ثبت عمليًّا أنه وضع لتخدير أعضاء النواب الطيِّبي القلوب!! ذلك؛ لأنه لا يستطيع أن يغيِّر شيئًا من مواد الدستور المخالفة للإسلام؛

كما ثبت عمليًا في بعض البلاد التي في دستورها النص المذكور.

هذا إن لم يتورط مع الزمن أن يُقِرَّ بعض الأحكام المخالفة للإسلام؛ بدعوى أن الوقت لم يحن بعد لتغييرها كما رأينا في بعض البلاد؛ يُغَيِّرِ النائب زيَّه الإسلامي، ويتزيّا بالزي الغربي مسايرة منه لسائر النواب! فدخل البرلمان ليُصْلِح غيره؛ فأفسد نفسه، وأوَّل الغيث قطرٌ ثم ينهمر! لذلك؛ فنحن لا ننصح أحدًا أن يرشح نفسه؛ ولكن لا أرى ما يمنع الشعب المسلم إذا كان في المرشَّحين: من يعادي الإسلام، وفيهم مرشَّحون إسلاميون من أحزاب مختلفة المناهج؛ فننصح -والحالة هذه- كل مسلم أن ينتخب من الإسلاميين فقط، ومن هو أقرب إلى المنهج العلمي الصحيح الذي تقدم بيانه.

أقول هذا -وإن كنت أعتقد أن هذا الترشيح والانتخاب لا يحقق الهدف المنشود؛ كما تقدم بيانه- من باب تقليل الشر، أو من باب دفع المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى؛ كما يقول الفقهاء».

٢- وقال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما في «سلسلة الهدى والنور» شريط رقم (٦٦٠): «كل من الانتخابات يدور حول قاعدة غير إسلامية، بل هي قاعدة يهودية صهيونية: الغاية تبرر الوسيلة.

أنا أفصل بين أن يرشِّح المسلم نفسه في مجلس من مجالس البلديات، وبين أن يختار هو من يُظَن أن شرَّه في ذلك المجلس أقل من غيره.

يجب التفريق -حتى في الانتخابات الكبرى- وأنا كتبت في هذا إلى جماعة الإنقاذ في الجزائر فقد أرسلوا إلي سؤالًا عن الانتخابات؟ فبينت لهم بشيء من التفصيل ما ذكرت آنفًا من أن هذه الانتخابات والبرلمانات ليست إسلامية، وأنني لا أنصح مسلمًا أن يرشِّح نفسه؛ ليكون نائبًا في هذا البرلمان؛ لأنه لا يستطيع أن يعمل شيئًا أبدًا للإسلام، بل سيجرفه التيار كما يقع في كل الحكومات القائمة اليوم في البلاد العربية.

ولكن مع ذلك قلت: إذا كان هناك مسلمون -وهذا موجود مع الأسف في كل بلاد الإسلام- يرشحون أنفسهم؛ ليدخلوا البرلمان بزعم تقليل الشر! فنحن لا نستطيع أن نصدهم عن ترشيح أنفسهم صدًّا؛ لأننا لا نملك إلا النصح والبيان والبلاغ، فإذا كان هو واقعيًا سيرشح نفسه للانتخابات الكبرى أو الصغرى -على حد تعبيرك-؛ فيرشح مسلم نفسه ويرشح نصراني أو شيوعي أو نحو ذلك.

فإذا ما أمكننا أن نصد المسلم من أن يرشح نفسه سواء للانتخاب الصغير أو الكبير؛ فنحن نختاره، لماذا؟

لأن هناك قاعدة إسلامية على أساسها نحن نقول ما قلنا: إذا وقع المسلم بين شرَّين؛ اختار أقلهما شرًّا.

لا شك أنَّ وجود رئيس بلدية مسلم هو بلا شك أقلّ شرًّا -ولا أقول خير!- من وجود رئيس بلدية كافر أو ملحد.

لكن هذا الرئيس يحرق نفسه وهو لا يدري؛ لأنه لما يرشح نفسه بدعوى أنه يريد أن يقلل الشر -وقد يفعل- ولكنه لا يدري بأنه يحترق من ناحية أخرى؛ فيكون مثله كمثل العالم الذي لا يعمل بعلمه، وقد قال ﷺ: «مثل العالم الذي لا يعمل بعلمه كمثل المصباح يحرق نفسه ويضيء غيره».

لهذا نحن نفرق بين أن نَنتخِب وبين أن نُنْتَخَب: لا نرشح أنفسنا لنُنْتَخَب؛ لأننا سنحترق، أما مَنْ أبى إلا أن يحرق نفسه قليلًا أو كثيرًا ويرشح نفسه في هذه الانتخابات أو تلك، فنحن من باب دفع الشر الأكبر بالشر الأصغر نختار هذا المسلم على ذاك الكافر أو على ذاك الملحد.

السائل: يا شيخنا أفهم من هذا الكلام أنه بالنسبة للبرلمان أو بالنسبة للانتخابات البلدية إذا ترشح مسلم؛ فالتصويت عليه جائز؟

الشيخ: نعم، لكن من باب دفع الشر الأكبر بالشر الأصغر؛ ليس لأنه خير».

وراح هؤلاء المفتون المفتونون يوزعون الفتاوى بوجوب التسجيل من أجل

انتخاب؛ الأقل ضررًا والأهون شرًّا، فكانوا فتنة للمرشحين والناخبين ومجادلين عن المنافقين -عياذًا بالله -

أما المرشحون؛ فلم يلتفتوا لكلام الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تحريم الترشيح للانتخابات النيابية، وقالوا: نحن الأفضل، وإن لم تقتنعوا؛ فنحن الأقل ضررًا والأهون شرًّا، فأقدموا على ترشيح أنفسهم لهذه الانتخابات البرلمانية.

ثم جادلوا طلاب العلم الذين لا يريدون أن يدخلوا هذا المستنقع الآسن، وقالوا لهم: أليس شيخكم يوجب انتخابات الأهون شرًّا، والأقل ضررًا؛ فإذًا يجب أن تسجلوا أسمائكم، وتنتخبوا حتى تبرأ ذمتكم؛ فوقع من لابصيرة عنده في فخِّ هؤلاء المفتونين.

وهؤلاء المفتونون كنا نراهم في حياة شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يذكرون هذا التفريق لا من قريب ولا من بعيد؛ لعلمهم أن مراد الشيخ الإمام ليس ما نسبوه إليه الآن، بل كبيرهم كان لا يخرج عن تفسيرنا لكلام الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قيد أنملة، وتفصيل ذلك:

أن الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما أفتى في شأن الانتخابات بالجزائر احتج بها بعض أهل اليمن على تجويزه الانتخابات تحت دعوى أخف الضررين، فما كان من العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا بين خطأ ذلك، ووعد بالتواصل مع المشايخ؛ لتوضيح فتواهم:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه الفتوى قد اتصلت بشأنها بالشيخ الألباني، وقلت له: كيف أَبْحَتَ الانتخابات؟ قال: أنا ما أبحتها، ولكن من باب ارتكاب أخفِّ الضررين.

فننظر هل حصل في الجزائر أخف الضررين أم حصل أعظم الضررين؟

واقرءوا ترجمة أبي حنيفة تجدون علمائنا ينهون عن الرأي والاستحسان، ويرون أنه سبيل الاعتزال وسبيل التجهم.

أما فتوى الشيخ الألباني فهم يأخذونها من زمن قديم . .

فأقول لهؤلاء الملبّسين: لو تراجع هؤلاء المشايخ أكنتم متراجعين عن هذا أم لا؟

ونقول: إننا نرى حرمة التقليد؛ فلا يجوز لنا أن نقلد الشيخ الألباني ولا الشيخ ابن باز ولا الشيخ ابن عثيمين؛ فإن الله تعالى يقول في كتابه الكريم: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾؛ فأهل السنة لا يقلدون.

ثم نقول للمشايخ: إن فتواكم هذه خطيرة جدًّا، ألم تعلموا أن بوش -أخزاه الله - عندما كان رئيسًا لأمريكا يقول: أن السعودية والكويت لم تطبقا الديمقراطية؟!

فعلى المشايخ أن يتراجعوا عن هذه الفتوى، وأنا أشهدكم أنني متراجع عن أي خطأ في كتبي أو أشرطتي أو دعوتي لله عز وجل، أتراجع بنفس طيبة مطمئنة.

والمشايخ لا عليهم إذا تراجعوا، بل هو الواجب عليهم؛ لأنّهم:

لا يدرون بالذي يحدث في اليمن!.

وما الذي يدور في المجالس النيابية!!.

وما هو الفساد الذي يحصل بسبب الانتخابات: قتل وقتال من أجل الانتخابات، وخروج النساء متبرجات، وتصوير للنساء من أجل الانتخابات، ومساواة الكتاب والسنة والدين بالكفر من أجل الانتخابات.

فأي مصلحة حقَّقت هذه الانتخابات؟!

فيجب على المشايخ أن يتراجعوا، وسنرسل إليهم إن شاء الله . .»[1].

وقام العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإرسال أوراقًا إلى الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها المنع من الانتخابات: ترشحًا وانتخابًا، وأنه لا يجوز الخوض بشيء منها، وعليه

---

(١) «تحفة المجيب» (ص ٣١١-٣١٦- ط دار الآثار).

توقيعه وتوقيع بعض مشايخ اليمن، فما كان من الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا الاستجابة الفورية، وضمَّ صوته إلى صوتهم، وعليه استقرَّت فتواه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد سألني بعض طلاب العلم في اليمن: يا شيخ اليمن مقبلة على الانتخابات، ولعلهم -الآن- فيها أو انتهوا منها، فما حكم الخوض فيها وإعطاء الأصوات للمرشحين أو المشاركة في هذه الانتخابات؟

فأجبت: «رأينا في الانتخابات وفي الترشيح هو ما بيناه قديمًا: أنه لا يجوز، ونشرنا ذلك في مجلتنا (الأصالة)، وقد أتى للشيخ خطاب من الشيخ مقبل رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، ووقَّع عليه بعض أهل العلم في اليمن، وكذلك وقَّع عليه شيخنا؛ أنه لا يجوز خوض هذه الانتخابات، ولا يجوز الخوض بشيء منها، فإن هذه طريق من طرق الشيطان، وطريق لإعلاء كلمة الباطل، وليس طريقة لإعلاء كلمة الحق أو كلمة الله تبارك وتعالى»[1].

ثم سألوا (كبيرهم) عمّا ينسب إلى الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من جواز المشاركة في الانتخابات؛ فأجاب: «هذا كلام باطل، وما نعرفه عن الشيخ منذ حوالي عشرين عامًا، هو على القاعدة التي ذكرها أخونا أبو أسامة [أي: سليم الهلالي] حفظه الله من منع ذلك، والورقات البيِّنة الواضحة التي فيها حكم هذا الشيء بتوقيع الشيخ مقبل وبعض إخوانه وبعض المشايخ هنالك، ولما أرسلت إلى الشيخ الألباني فإذا به يضم صوته إلى صوتهم، وبالتالي هذا هو الكلام الواضح والقول الظاهر الحق اللائح، وأما ما قد يفهمونه فهمًا ويستخرجونه استخراجًا ويستنبطونه استنباطًا من كلام آخر قد يكون هنا أو هناك من كلام الشيخ؛ فهذا إنما هو ليس عين قوله وليس أصل كلامه وفتواه والله تعالى أعلم، ثم هم يلتصقون باسم الشيخ عند الشيء الذي يريدونه، فهم يشابهون في ذلك أهل الأهواء؛ كما قال وكيع بن الجراح: «أهل الأهواء يقولون الذي

---

(١) من شريط أسئلة الطالب اليماني لطلبة الألباني.

لهم، ويكتمون الذي عليهم» وهكذا هؤلاء؛ إذا الشيخ الألباني وافق شيئًا وافق ما هم عليه نشروه في الدنيا، فإذا خالف ما هم عليه كتموه وكبتوه..»[١].

السادس: وبهذا يتضح أن الشيخ الإمام لو صح قولهم: أنه أجاز انتخاب الأقل ضررًا والأهون شرًّا على حدٍّ فهمهم لذلك؛ وهو: أن المسلم عليه أن يتحرى التسجيل في قوائم الناخبين، واستخراج البطاقه الانتخابية ثم يذهب يوم الاقتراع؛ لينتخب هؤلاء المرشحين: الذين يعتقد أنهم أهون شرًّا من غيرهم، فقد تراجع عن ذلك بموافقته لإخوانه أهل العلم الذين وقعوا على تلك الوثيقة اليمانية.

والحقيقة أن الشيخ الإمام لا يقول بشيء مما فسروا كلامه، ونسبوا إليه، وهو لم يصرح به على مدار حياته المباركة.

وإنما مراد الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ارتكاب أهون الشرين وأقل الضررين بالنسبة للمنتخبين الذين أصروا على تسجيل أسمائهم وممارسة العملية الانتخابية؛ فهؤلاء لا نستطيع صدَّهم كما أننا لا نستطيع صدَّ المرشحين؛، فإذا كان الأمر كائنًا لا محالة؛ فالشيخ وجه هؤلاء الناخبين المصِّرين على عملية الاقتراع بانتخاب الأهون شرًّا والأقل ضررًا.

ومما يؤكد هذا الفهم: أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم ينقل عنه أنه فعل ذلك ولو مرة واحدة في حياته.

ويتقرر ذلك بما أوردناه عندما قام أحد قدامى تلاميذه بالإصرار على ترشيح نفسه؛ لأنه يرى أنه سيكون الأخف ضررًا والأهون شرًّا، وأنه احتج بفتوى الشيخ الإمام لجبهة الانقاذ الجزائرية، فلما بلغ الشيخ قوله، فعجب، واستنكر، وقال: أبلغوه أن عليه بفعله هذا إثمه وإثم من لحقه إلى يوم الدين.

وقد نصح الشيخ الإمام محبي هذا الرجل بعدم انتخابه أو متابعته على أوهامه

---

(١) من الشريط السابق: أسئلة الطالب اليماني لطلبة الألباني.

التي ستجر على الدعوة السلفية أمورًا منكرة وأحوالًا مستنكرة، وقد كان ما حذر منه الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

السابع: ناهيك أن ما توقعوه: أنه الأقل ضررًا والأهون شرًّا كان عكس ذلك.

ولقد كان شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدرك ذلك وقد أقبلت الفتنة؛ فكيف يعقل شرعًا أو عقلًا أو عرفًا أن يفتي الشيخ الإمام بوجوب الانتخاب على مراد هؤلاء المفتونين؟!

وتأمل ما يعترف به منظر هذه الفتنة في كثير من محاضراته؛ يقول: وسمعت الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعده صياغته للأجوبة، والفراغ منها، التأسف على ما آل إليه حال المسلمين، ويشكو من عجلة الشباب وتهورهم، وأن الجزائريين معروفون بحدَّتهم، ويخشى على خيارهم من فتنة عظيمة قد تصل إلى إراقة الدماء، وزج بمئات أو ألوف وقد يزيد في السجون! إي والله ! إني سمعت ذلك بأذني منه، ووعاه قلبي. .

وكان الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يسئل عما يجري في الجزائر، وهل يبشر بخير وتمكين للمسلمين؟ فكان لا يزيد على قوله: (فقاقيع صابون)؛ سمعته أذناي ووعاه قلبي.

وأما (الجبهة)؛ فقد زادوا أتون (الفتنة)؛ بأن أخذوا من (ناسوخ) الشيخ الألباني المرسل لهم ما يفهم الناس أن الشيخ يؤيدهم، وكتموا الباقي، وركبوا رأسهم، ولم ينزلوا عند توجيهات العلماء، فكان ما كان، والله المستعان، وعليه التكلان.

وذهب ضحيتها هذه الفتنة عشرات الألوف من الشباب، وفرَّ قسم منهم في الجبال، وبايعو (أميرًا) لهم، وحصل بينهم خلاف، وانقسموا فرقًا شأن سنة الله في أهل الباطل، وولغ بعضهم في دماء بعض، بل حدثني عبر الهاتف واحد من كبائرهم ممن تاب: أن النساء اللاتي في الجبل، كن يؤخذن سبايا للأمراء بعد الافتراق، وتحل الفروج باسم الجهاد، فعلى العلم والفهم، والدين والخلق والأعراض سلام؟!

وكان هؤلاء بين الحين والحين يقومون بالغزو -على تسميتهم-، ويرتكبون المجازر، ويسرقون السيارات، ويثورونها في أماكن ازدحام الناس، مما سبب قتل عدد

غير قليل من الأبرياء!

ونشرت بعض الصحف على لسان بعض التائبين من هؤلاء مقالة تحت عنوان (كلنا ضحايا فتاوى السلفية)، وهذا كذب، بل أولئك سلموا أنفسهم لقادة ساقوهم باسم الدين، والكذب على العلماء السلفيين؛ مثل: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين رحمهم الله؛ فأوهموهم أن العلماء معهم، وأنهم ينزلون عند تقريراتهم، ويسيرون بفتاواهم وتوجيهاتهم!

والأمر ليس كذلك، بل هم يقرون أن الذي جرى في الجزائر ليس إلا على منهج (الخوارج)!

فهاهو شيخنا الألباني يقول عما حصل في الجزائر بعد كلام: فإذا كان السؤال إذًا بأن هؤلاء حينما يفخخون -كما يقولون- بعض السيارات يفجرونها، تصيب بشظاياها من ليس عليه مسؤولية إطلاقًا في أحكام الشرع، فما يكون هذا من الإسلام إطلاقًا، لكن أقول: إن هذه جزئية من الكلية، أخطرها هو هذا الخروج الذي مضى عليه بضع سنين، ولا يزداد الأمر إلا سوءًا، لهذا نحن نقول: إنما الأعمال بالخواتيم، والخاتمة لا تكون حسنة إلا إذا قامت على الإسلام؛ وما بني على خلاف الإسلام فسوف لا يثمر إلا الخراب والدمار.

فالشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى أن هذه المفاسد: من إراقة الدماء، وزعزعة الأمن، سببه (الخروج) الذي وقع في الجزائر، واستمر عليه الخارجون بضع سنين.

وبلا شك أن قتل المسلمين -أفرادًا وجنودًا- لبعضهم بعضًا، واستحلال ذلك هو عين مذهب الخوارج؛ ولو لم يقع التصريح بالتكفير بالكبيرة!!»[1].

لكن هؤلاء المفتونين -للأسف- ينسون ما يكتبون، ويتناسون ما كانوا عليه من قبل الفتنة.

---

(١) «العراق في أحاديث وآثار الفتن» (١/ ٩٠-٩٤).

وكذلك حصل ما توقع الشيخ الإمام حصوله عندما رشح أحد قدامى تلاميذه المقربين نفسه لانتخابات (١٩٩٧) في بلدنا الأردن . . فنهاه .. وحذره، ثم توقع أن يجلب شرًّا مستطيرًا على الدعوة السلفية. . فكان ما توقع الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن لم يرد أن يستدعي تلك الحوادث التي ذكرناها وكيف جلبت الشر المستطير على البلاد والعباد؛ فليستحضر ما فعله أدعياء السلفية[1] في الانتخابات المصرية: انتخابات البرلمان (غزوة الصناديق!!)، وانتخابات الرئاسة . . وقد حذر الشيخ الإمام (حوينيهم) من شرِّ ذلك عندما أتى إلى الأردن في عام (١٩٨٦م)؛ أي: قبل خمس وثلاثين سنة[2]. . لكنهم لا يتعظون . . فحصل ما حصل في اعتصام رابعة . . وجرى ما يزال يجري على يد هؤلاء الخوارج في سيناء.

وبعد هذا كله . . فمن حقِّنا: إن نقول أن الانتخابات النيابيه: ترشحًا وانتخابًا ما جرَّت على المسلمين وبلادهم إلا الدمار . . وأن كل الدعاوى التي يتوهمها المشاركون فيها من تقليل الضرر وتخفيف الشرِّ ما هو إلا أحلام يقظة و سراب بقيعة . . بل إن إثمها أكبر من نفعها لو كانوا يعقلون!

---

(١) وقد تم هذا بتآمر هؤلاء الأدعياء؛ كحزب النور، وجمعية أنصار السنة المحمدية، ومحمد حسان ومجموعته مع الإخوان المفلسين حيث أوهموا الشباب السلفي أن الإخوان المسلمين هم الأفهم سياسيًا، والأقدر على إدارة الدولة مرحليًا كما صرح بذلك، ونسقوا مع نائب المرشد العام للإخوان المفلسين (خيرت الشاطر)، وتبين أن الذي كان يحركهم ويوجههم هو ذلك (الشاطر)، وكان يعمل لتنفيذ الخطة في خط مواز حذو القذة بالقذة (حازم أبو إسماعيل) حتى تسمى أنصاره بـ (حازمون). . ثم كانت الفتنة؛ نسأل الله العفو والعافية.

وكل ما سبق ذكره موثق بالصوت والصورة على مواقع التواصل الاجتماعي يستطيع القارئ الكريم الوصول إلى ذلك بأيسر وسيلة وأسرع وقت.

(٢) وهي فتوى مشهورة منشورة على الشبكة العنبكوتية.

الهجرة من فلسطين

سئل الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أناس يعيشون في بلاد لا يستطيعون إظهار شعائر دينهم فيها، وتفسد أخلاق أبنائهم، ويخشى عليهم ترك الإسلام؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بوجوب الهجرة إلى بلاد يستطيعون فيها إظهار دينهم، وتطبيق شعائره؛ مستدلًا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ٩٧].

وهذا تبكيت من الله عز وجل لمن ظلَّ مقيمًا بين الكفار وأهل المعاصي؛ فأثَّر ذلك في دينه محتجًا على من فعله بموقف غيره.

ومن فروع هذا الفتيا: أن الشيخ الإمام الألباني سئل هل ينطبق هذا على أهل فلسطين؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: على كل بلاد الدنيا، ما الفرق بين فلسطين وغيرها، فمكة أعظم عند الله من فلسطين، ومع هذا هاجر منها رسول الله ﷺ والمسلمون إلى المدينة النبوية[١]؟!

قام أهل الأهواء والبدع بتزوير هذه الفتوى؛ وزعموا: أن الشيخ الإمام الألباني حرَّم على مسلمي فلسطين البقاء فيها، وأوجب خروجهم منها وتركها لليهود!

ثم بنوا على ذلك فروعًا خبيثة؛ فقالوا: أن هذا تآمر من الألباني مع اليهود؛ لتحقيق (مشروع الترانسفير الصهيوني)؛ أي: إخلاء فلسطين من سكانها المسلمين، وتفريغها لليهود المحتلين!!

---

(١) قارن بـ «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٨٤٧-٨٥٥/ ٢٨٥٧).

ثم قاموا بالنفخ فيها وتضخيمها لمآرب شتى، لكن دافعها شيء واحد؛ هو: تجييش العوام واستحلاب عاطفتهم للحصول على أصواتهم في الانتخابات النيابية (سنه ١٩٨٩م -١٩٩٣م)؛ للوصول إلى مجلس النواب الأردني، وقد حصل لهم ما يريدون، ولما جلسوا تحت قبه البرلمان الأردني وافقوا على معاهدة وادي عربة مع دوله يهود (سنة ١٩٩٤م)!

وقد تولى كبر هذه الفرية شيخ صوفي محترق؛ ينغل قلبه حقدًا على السلفيين وشيخهم، وأعانه على إفكه حركة الإخوان المفلسين التي وجدت في دكتور فقير العلم بغيتها، فركبت الموجة؛ لتحقيق مآربها في الانتخابات البرلمانية؛ فوافق شنٌّ طبقة!

وقد لخصت المجلة الدولية (عدد ١٦٨ سبتمبر ١٩٩٣م) موقف الطرفين بكل قحة وجراءة في الباطل؛ ففي مقال بعنوان: «علماء ومواقف» ورد فيه الآتي: تسليم فلسطين لليهود . . أفتى الشيخ الألباني بأن أهل فلسطين يجب عليهم الخروج من أراضيهم، وأن يغادروها إلى بلاد أخرى، وأن كل من بقي في فلسطين، فهو كافر، وذلك بحجة: أن اليهود يحتلونها؛ فوجب عليهم تركها والخروج منها.

ولقد علَّق على هذه الفتوى العجيبة بعض رجال الفكر والدين في الأردن . . ومنهم: الدكتور علي الفقير، فقال: إن هذه الفتوى صادرة عن شيطان! وأن منطق الشيخ منطق يهودي صرف! ولم يبرئ الفتوى من غاية مدسوسة قد يكون الشيخ على دراية بها!».

وراح هذا الشيخ الصوفي ينفخ في كير الفتنه على منبر مسجد حمزة بن عبد المطلب في (ماركا الشمالية).

وراحت الصحف الموالية للإخوان المفلسين تنتشر لكل ما هب ودب ودرج وعرج؛ لتشويه سمعة الشيخ الإمام، فاستكتبت عشرات الدكاترة الإخوانيين لهذه المهمة الجائرة.

وقد لخص الشيخ الإمام أحداث هذه الفتنة في «السلسلة الصحيحة» (٣٢١٤) فقال -معلقًا- (٧/ ١/ ٦٥١-٦٥٤) على حديث مثل الجليس الصالح: «من فوائد هذا الحديث: ما ترجم البيهقي بقوله: «باب مجانبة الفسقة والمبتدعة ومن لا يعينك على طاعة الله».

قلت: وذلك؛ لأن الصاحب ساحب، والطبع سرَّاق، ولذلك جاءت الأحاديث تترى في النهي عن مجاورة الكفار، ومخالطتهم، ومساكنتهم، وهي معروفة، ولذلك كنا- وما زلنا- ننصح المسلمين أن لا يستوطنوا بلاد المشركين، وبخاصة منهم المتحللين خلقًا ومكرًا كاليهود مثلًا في أمريكا، بل وفي فلسطين المحتلة منهم؛ لفسقهم، وفجورهم، وتهاونهم في أعراضهم، مما هو مشهور عنهم، وقد ظهرت عدواهم في بعض من يساكنهم من المسلمين في (حيفا) و (يافا) و (تل أبيب) وغيرها من البلاد التي احتلُّوها وتغلبوا عليها، فلا صلاة ولا حشمة ولا حياء، حتى لا تكاد تميز الفتاة المسلمة من اليهودية لشدة المشابهة بينهما في التبرج! ومما يلاحظه المسافرون إلى هناك أنه كلما كان المسلمون بعيدين في مساكنهم عن البلاد المذكورة؛ كانت الفتنة باليهود ومداهمتهم للبيوت ليلًا أقل تأثرًا وانحرافًا. والقصص في ذلك معروفة لا ينكرها إلا جاحد مكابر، ولولا ضيق المجال لسردنا الكثير الكثير منها.

وبهذه المناسبة أقول:

لقد تجاهل هذه الحقيقة الشرعية -من جهة-، والواقعية المؤسفة -من جهة أخرى- جماعة من ذوي الأهواء والحزبية العمياء، وعلى رأسهم ذاك (الفقير) حقًّا، الذي أثارها حربًا شعواء على كاتب هذه السطور؛ لقوله بهجرة المسلمين الفلسطينيين من ظلم اليهود وطغيانهم إلى بلد إسلامي يجدون فيه الطمأنينة والخلاص من فسادهم، وذلك في خطبة ألقاها في مسجد حمزة في عمان يوم الجمعة في العشرين من ذي الحجة سنة (١٤١٣)، أدارها خطبة سياسية لمصلحة الانتخابات

القادمة الشخصية، لا يستفيد منها أحد من السامعين للخطبة علمًا ولا ذكرًا، وإنما ما يلقي العداوة والبغضاء في قلوبهم ضد أخ لهم مسلم، يَبْهَتُهُ الخطيب بما ليس فيه زاعمًا أنه (يطالب تفريغ الأراضي المحتلة حتى تصبح خالصة لبني إسرائيل)! ثم أخذ يرميه بكل باقعة؛ فيقول:

يا عميل! يا شيخ الخيانة! يا شيخ الشياطين وشيطان المشايخ! يا فتوى الضلال! يا مفتي يا دجال! يا.. يا.. إلخ ما هو مسجل في شريطه، حتى وصل به الأمر إلى أن حضهم على لعنه! مما يرجع عليه بنص الحديث الصحيح المرفوع- إن شاء الله تعالى-، كيف لا، وقد بلغ به طغيانه إلى أن صرح بأن كل البلاد الإسلامية لاتُعدُّ ديار إسلام؟!

وبناءً عليه حض الناس على الهجرة إلى اليهود! فقال ما نصه:

«ما أرى إلا أن الهجرة واجبة من الجزائر إلى (تل أبيب)»!

وقال: «والله ! لو خُيِّرْتُ -أقسم بالله- بين أن أعيش في القدس تحت احتلال اليهود، وبين أن أعيش في أي عاصمة عربية؛ لاخترت أن أعيش في القدس تحت احتلال اليهود ...».

ومع كل هذه التصريحات الخطيرة شرعًا وسياسةً واجتماعيًا؛ استمر الرجل ينشر سمومه بين الناس في خطبه ومجالسه، حتى تأثر بها كثير من الناس وظنوها حقًّا، ولعل من آثار ذلك أن كُبِسَت(١) داري من (المخابرات)، وفُتِّشت تفتيشًا دقيقًا في سبع ساعات وأكثر، وصادروا نحو ستين خطابًا من مختلف البلاد الإسلامية وغيرها، وكذلك صادروا عديدًا من الأشرطة لي ولغيري من طلاب العلم؛ بدعوى البحث عن أسلحة ومفرقعات!! والله المستعان.

ولقد كان من تلك الآثار السيئة: أن تتابع الخطباء في كثير من المساجد، وبعض الكتَّاب في بعض الجرائد يضربون على أوتاره وينفخون في ناره، افتراءً وكذبًا، حتى

---

(١) لهجة شامية؛ أصولها عربية فصيحة؛ أي: هوجمت داري واقتحمت.

كتب أحد الحزبيين ما نصه- دون أي حياء أو خجل-:

«وأخشى أن يكون قد وصل مرحلة الخرف في أرذل العمر التي لا يعلم صاحبها شيئًا!».(جريدة اللواء ١٧/ محرم/ ١٤١٤هـ العدد ١٠٥٣)، وصدق رسول الله ﷺ القائل: «إذا لم تستح؛ فاصنع ما شئت» رواه البخاري.

واستمرت الآثار السيئة تنتشر في الشعب وتتطور حتى قال أحدهم: إنه زنديق! وقال آخر: إنه ماسوني!! حتى كاد أن تقع في المجتمع فتن لا تحمد عقباها؛ لولا لطف الله تعالى! عامل الله المثيرين لها بما يستحقون.

وإن مما يلفت نظر الألبَّاء المخلصين: أن أحدًا من أولئك الخطباء والكتاب المثيرين للفتنة لم يسق قولي في الهجرة، واحتجاجي بالقرآن والسنة، وقوله ﷺ: «لا تنقطع الهجرة ما دام الجهاد»؛ لأنهم يعلمون في قرارة نفوسهم أنهم لو فعلوا ذلك؛ لانكشف للناس زغلهم وجهلهم، واصطيادهم في الماء العكر-كما يقال-، وبخاصة منهم كبيرهم (الفقير) الذي أرجو الله تبارك وتعالى أن يريني فيه يومه الأسود، أو يتوب إلى الله مما جنته يداه، ونطق به، وسكت عنه مناصروه؛ إنه خير مسؤول.

كتبت هذا للعبرة والموعظة، ولله عاقبة الأمور».

ولبيان هذه الفتوى على حقيقتها أوجه متعددة؛ منها:

الأول: تحرير فتوى الشيخ الإمام، وقد قام بذلك على وجه يرضاه الشيخ الإمام صاحب كتاب: «ماذا ينقمون من الشيخ الألباني؟» الذي قدم له الشيخ الإمام مقدمة تدل على مراده من فتواه؛ قال الشيخ الإمام في المقدمه (أ - ث) ما ملخصه:

«فلقد قرأت هذه الرسالة النافعة -إن شاء الله تعالى-، والقاضية بإذنه سبحانه على إرجاف المرجفين، وأباطيل المبطلين، وذلك بجمعها لشتات ما تفرق من فتاواي المنثورة في الأشرطة والمجالس حول وجوب الهجرة من البلاد التي يغلب عليها الكفر والفجور والفسق؛ بحيث لا يستطيع المسلم -معها- الحفاظ على دينه أو نفسه.

ولقد استغل بعض ذوي الأغراض الشخصية والأهواء النفسية هذه الفتيا

أسوأ استغلال وأرخصه، ووظفوها لتحقيق (مآربهم) وتنفيذ (مخططاتهم)!

فجزى الله خيرًا صاحبنا الفاضل الشيخ أبا مالك محمد إبراهيم شقرة على ما بينه وكشفه في رسالته النافعة هذه، بما لا يدع مجالًا لمتشكك، أو مكانًا لمتقول.

وإذا كان لي من كلمة أقولها بهذه المناسبة؛ فهي: أنه قد أتصل بي بعض (التجار) الصحفيين؛ محاولًا أن يجرني بكلمات معسولة إلى الدخول في حلبة الرد على المخالفين؛ وذلك بأن يفرد لي -كما قال- زاوية خاصة! وكنت أود -لو كان عندي فراغ من الوقت- أن أستجيب لتلك الرغبة، لولا يقيني أن جل هذه الصحف -إن لم أقل: كلها- لا يهمها إحقاق الحق، أو إبطال الباطل، بل هي تنشر كل ما هب ودب مما هو ظاهر البطلان.

ولا أدَّل على ما قلت من نشر إحدى هذه الصحف[1] مقالة ذاك (المجاهد) المزعوم[2]، والناشر لصورتي اختلاسًا؛ حيث عنون -هو أو القائم على النشر؛ وأحلاهما مرٌّ- المقال المشار إليه، وبالحرف الكبير: «الألباني كان من الإخوان المسلمين»[3]!!

والقاصي والداني يعلم أننا لا نؤيد كل هذه التكتلات الحزبية، بل نعتقد أنها مخالفة لنصوص الكتاب والسنة.

.. وإلى غير ذلك من أكاذيبه وافتراءاته.

ومما حملني على الامتناع عن خوض هذا المعترك الصحفي: أنني كنت دخلت

---

(١) هي جريدة اللواء الأردنية التي يمتلكها أعضاء في حركة الإخوان المسلمين، وكان لها ميول رافضية؛ كما بينت ذلك في كتابي: «الكوكب الدري المتلالي» (ص ١١٩ - ١٢٧)؛ فاجتمع فيها شرَّان: الإخوانجية والرافضية!!

(٢) هو الأستاذ زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي غفر الله له.

(٣) هذا نفي صريح من شيخنا الألباني أنه لم يكن يومًا من الإخوان المسلمين.

في تجربة مماثلة مع بعض الصحف منذ بضع سنين، حينما نشرت أربع مقالات متتابعة في بعض الجرائد[1] ردًّا على أحد الكتّاب[2] المعتدين على السنة، وإذا بي أفاجأ بامتناع صاحب الجريدة عن الاستمرار في نشر بقية الرد!!

ومثل هذه التجربة كثير وكثيـــر.

فهذا وذاك مما حملني على أن لا أحشر نفسي للرد على أولئك المبطلين؛ لأنهم لم يُضَمِّنُوا ردودهم ما يدل على أن غايتهم نصرة الحق الذي بدا لهم، وإنما هي الأهواء الشخصية والأغراض الحزبية! ولولا هذا لرددت -على الأقل- على أولئك الدكاترة العشرين ونيِّف؛ **لأنهم كانوا مهذَّبين في ردهم، ملتزمين أدب الشرع في ذلك.**

ولكن أيـــن كـــانوا -وفتاواهم- في حرب الخليج؟ وقبل ذلك الجهاد الأفغاني؟ و... و...

بل أين هم -وفقهم الله للخير- من خطبة فقير العلم ذاك (!) الذي هو رأس الفتنة؛ حيث نفى صراحة أن يكون هناك ديار إسلامية؟! بل قال بالحرف الواحد ما نصه: «ما أرى إلا أن الهجرة واجبة من الجزائر إلى تل أبيب»!! وقال: «لو خيرت -أقسم بالله- أن أعيش في أي عاصمة عربية لاخترت أن أعيش في القدس تحت احتلال اليهـود»!!

فهل هذه الأقوال -يا معشر الدكاترة!- أخطر وأضل، أم القائل بوجوب الأمر الذي هو قول جميع العلماء؟!

فسكوتكم عن هذه الأقوال -التي لا نشك أنكم معنا في بطلانها وضلال صاحبها، فضلًا عن أقواله الأخرى الصريحة بتكفير القائل بالهجرة من تحت

---

(١) هي جريدة الرأي الأردنية.

(٢) هو المدعو عز الدين بليق صاحب كتاب: «منهاج الصالحين وموازين القرآن والسنة في الأحاديث الصحيحة والموضوعة».

الاحتلال اليهودي- لأكبر دليل على أن اجتماعكم في الرد على القائل بالهجرة المشروعة، وسكوتكم عن فقير العلم ذاك لم يكن خالصًا على نهج العلم الصحيح، وهذا أمر قد انكشف لكثير من ألباء المسلمين.

وأقول أخيرًا لكل المرجفين: من أجل هذا كله لزمت الصمت؛ داعيًا ربي جلَّ وعلا أن يجعل الدائرة على الظالمين المبطلين، وقائلًا: اللهم إني مظلوم؛ فانتصر، والعاقبة للمتقين.

﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعۡدَ حِينِۭ﴾»[1].

لقد قررت فتوى الشيخ الإمام في هذا الكتاب (ص ١٤-٢٦) على الوجه الآتي:

«وحتى لا يكون سبيل أو حجة علينا: أننا لم نُجِلِّ حقيقه فتوى الشيخ في هجرة أهل فلسطين عن أرضها -كما أذاعها ونشرها وروَّجها المتقولون البتارون- فلا بد أن نبينها -حقيقة- كما أرادها الشيخ، وأفتى بها، لا كما خبط فيها الخابطون، وخاض فيها الخائضون، بل كانت لبعضهم لافتة من لافتات الانتخابات التى يضحك منها حتى الصبيان والنوكى[2]؛ فنقول وبالله التوفيق ومنه العون والتحقيق:

أولًا: الهجرة قرينة الجهاد، ماضيان معًا إلى يوم القيامة؛ كما قال ﷺ -فيما رواه أحمد وغيره-: «لا تنقطع الهجرة ما دام الجهاد»، وإجماع الأمة منعقد على ذلك، وأما قوله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح»؛ فإنه يراد به -خصوصًا- الهجرة الأولى من مكة إلى المدينة، وعلى هذا جماهير العلماء:

قال الإمام ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٣٢٠): بعد إيراده الأحاديث التي ورد فيها النهي عن الهجرة بعد الفتح:

---

(١) انظر ملحق الوثائق (رقم ٦).

(٢) أي: الحمقى والمجانين.

«وهذه الأحاديث والآثار دالة على أن الهجرة قد انقطعت بعد فتح مكة؛ لأن الناس دخلوا في دين الله أفواجًا، وظهر الإسلام، وتثبتت أركانه ودعائمه، فلم تبق هجرة، اللهم إلا أن يعرض حال يقتضي الهجرة بسبب مجاورة أهل الحرب، وعدم القدرة على إظهار الدين عندهم؛ فتجب الهجرة إلى دار الإسلام، وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء».

وقد ذكر الإمام ابن العربي المالكي في «أحكام القرآن» (١/ ٤٨٤) أثناء تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن بيانه أنواع الهجرة:

«... الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكانت فرضًا في أيام النبي ﷺ وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة»[1].

وههنا تنبيه مهم جدًّا؛ وهو: أن الفتيا -في أصلها- ليست موجهة إلى أهل فلسطين وحدهم، ولكنها موجهة إلى كل من ينطبق عليهم مناط هذا الحكم المتصل بالخشية على الدين والنفس.

وبمثل هذا أفتى كبار علماء الإسلام في حالات مشابهة مماثلة في القرون الماضية؛ كفتيا شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة (٧٤٨هـ) لأهل ماردين -وهي مدينة في الشام احتلها العدو الكافر آنذاك-؛ لما سئل عنهم: هل تجب عليهم الهجرة؟ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ - كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٤٠»: «والمقيم بها إن كان عاجزًا عن إقامة دينه، وجبت الهجرة عليه، وإلا استحبت ولم تجب».

وبنحو ذلك أفتى العلامة محمد العبدوسي المتوفي سنة (٨٤٩هـ) مسلمي غرناطة -آخر معاقل الإسلام في الأندلس- عند سقوطها بأيدي الكفار؛ كما في

(١) ونقله عنه القرطبي في «تفسيره» (٥/ ٣٤٩-٣٥٠)، وأقره.

كتاب «الحديقة المستقلة النضرة»(١).

ثانيًا: من عظيم الحكمة الإلهية: أن الله سبحانه لما شرع الهجرة أول ما شرعها إنما كانت من أقدس أرض، وأعظمها حرمة عنده؛ وهي: مكة، وناطها بأعظم إنسان وأحبه إليه؛ وهو: رسول الله ﷺ.

ثالثًا: من عجيب الأمر وأقبحه!! أن بعضًا ممن طعن على الشيخ في فتواه قد ذكر أن الهجرة من عمّان، ومن الرياض، والقاهرة، والجزائر، وتونس إلى تل أبيب أحب إليه! بل هي الهجرة التي يجب أن تكون لمن أراد أن يهاجر؛ لأن حرية الإنسان في تل **أبيب مصونة أكثر منها في بلاد الإسلام!! وهذا قلب لحقيقة الدين، وواقع المسلمين.**

رابعًا: ومن عجيب الأمر وأقبحه!! أن الذي يعارض فتوى الشيخ بمثل ذاك الكلام الفارغ الفاسد الخاوي -إلا من الجهل- يجد تأييدًا من العامة، وتطبيلًا، وتزميرًا كما يقال!

ورحم الله من قال في بيان أصناف الناس: «وهمج رعاع أتباع كل ناعق..!».

خامسًا: ومن عجيب الأمر وأقبحه!! أن المطبلين المزمرين لهؤلاء النفر -فضلًا عن هؤلاء النفر أنفسهم- لم يتكلفوا جهدًا في الوقوف على حقيقة فتوى الشيخ؛ ليعرفوا صوابها من خطئها، بل راحوا يجمعون أضرابهم من أشباه العامة ويستعدونهم؛ فنشروا فتوى الشيخ مجزأة مقطعة في الكليات الجامعية، وبين المثقفين وأشباه المتعلمين؛ ليكثروا من سوادهم!

فيا حسرة على العلم، أودى به أهله، حتى انتقض في أيديهم حبله!!

سادسًا: ومن البداهة بمكان أن مثل الشيخ؛ في معرفته، ودقة علمه، وغزارته، يبعد عنه -جدًّا- أن يطلق فتواه من قيودها؛ لتصير أغنية من أغاني الشيطان يغنيها -عزفًا على مزاميره- فوق المنابر، وفي المساجد، والمجتمعات الخاصة والعامة أولئك

---

(١) انظر مقدمة تحقيق «الإفادات والإنشادات» (ص١٢-١٣) للشاطبي.

الحاطبون بليل، الخابطون في وحل الجهل، والهوى، والضلال، الشاردون عن الحق بباطلهم.

إذن؛ فإن أولئك الحاطبين، الخابطين، الشاردين، اهتبلوها فرصة ثمينة ضد الشيخ يطعنون عليه بها، وينالون من عرضه، ودينه، وعلمه، وما علموا أنه -وهو عالم السنة في زماننا- لحمه مسموم، وقد صان الله عرضه، وحماه في دينه، وأظهره على الناس في علمه، فليفرحوا قليلًا، وليحزنوا كثيرًا!! جزاء ما صنعوا.

قال الإمام ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (ص٢٩ -٣٠): «اعلم -يا أخي- وفقنا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته: أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة؛ لأن الوقيعة فيهم -بما هم منه براء- أمر عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، والاختلاق على من اختاره الله منهم لنعش العلم خلق ذميم.. والارتكاب لنهي النبي ﷺ عن الاغتياب جسيم، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾».

سابعًا: وعلى فرض أن الشيخ أخطأ في فتواه، فهل يستحق من المشايخ والدكاترة الأجلاء الأخلاء النبلاء -غير المتقين فيما صنعوا!!- كل هذا؟! وقد كان فريق منهم بالأمس القريب، يثنون على فضل علمه همسًا (!!) خشية أن ينالوا شرًّا بالثناء عليه (جهرًا!!)، ولقد علموا أن من أثنى عليه أو أصابه بلسانه بأذى فهما عنده سواء، وإلا فما كان ليكون الشيخ ناصر هو الشيخ ناصرًا!!

ثامنًا: وليس بغائب عن الشيخ عندما أفتى فتياه أن أذى كثيرًا سيلحقه بفتواه، وبخاصة إذا لم تَسْتَوْفَ بكل جوانبها وأجزائها من قبل سامعيه - كما حدث فعلًا من عدد المشايخ والدكاترة، الذين يحفظون جميعا: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ...﴾ والبقية في أهل الكتاب عندهم!! و﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ...﴾ والبقية أيضا عندهم-، لكن المشايخ والدكاترة -وبخاصة الفجرة في الخصومة منهم- يعذرون (!) في موقفهم

وكلامهم السيئ القبيح في الشيخ، فهم بحسدهم ليسوا ببالغي شيء مما أفاء الله به عليه، وهم بجهلهم أودى بدينهم لهم من الحسد!!.

فلا أدري إذن بأيهما يفرحون: أبحسدهم أم بجهلهم؟! فإن كان الأول؛ وهو: الحسد؛ فإنه لا شفاء منه، وإن كان الثاني؛ وهو: الجهل؛ فإنما شفاء العي السؤال، كما قال ﷺ: «فهلا سألوا؟!»، بيد أنه يبدو أن الحسد والجهل اجتمعا على صعيد عقولهم وقلوبهم معًا، فأصابوا من سيئات حسدهم وجهلهم ما هم به جديرون!!! والحمد لله على كل حال!!

تاسعًا: هذه الفتوى من الشيخ ليست جديدة -كما أوهم أولئك الحاقدون ولبسوا ودلسوا- فقد سئلها مرات منذ عدة سنوات، وهي مبثوثة في عدد من الأشرطة، ومن الظلم أن تؤخذ مقطعة، مجزأة، مضافًا إليها سوء الظن أو ظن السوء.

ومما يثير الدهشة والتساؤل في آن معًا: لِمَ تبعث هذه الفتوى من جديد، وتشاع في الناس في هذا الوقت، مع العلم أنها من الفتاوى القديمة؟!!

جواب ذلك عند المشايخ والدعاة الذي يعدون العدة للانتخابات!! أي والله؛ أو عند الانتخابات نفسها، فالفرق بين الانتخابات وبين الذين يعدون أنفسهم لها، كالفرق بين الأوكسجين والهيدروجين في الماء!!

عاشرًا: ثم إننا نسأل المشنعين على الفتيا، والناشرين لها -في آن معًا-: من الذي كد وجد في استنساخ أشرطة الفتوى وتوزيعها؟!

هل هو الشيخ؟! أم تلاميذه؟!

أم هم الشانئون المنكرون أنفسهم؟!

كل واحد يعرف الجواب من دون ارتياب، ويعرف -بالتالي- دوافعه الحقيقية وبواعثه!

حادي عشر: ومن أراد معرفة حقيقة الفتوى تامة، فليتق الله ربه أولًا، ثم ليجمع أجزاءها ثانيًا، ثم ليفهم ما يعني الشيخ ويريده بفتواه ثالثًا، وكان خيرًا له لو أنهز همته

العلمية القعساء!!! وشحذ سكين تقواه المثلمة!!! وفهم عن الشيخ مراده، من غير حاجب، ولا ترجمان، ولا أفاك (هائج)، ولا متعالم (مختلط)، ولا مغرض (باهت)، ولا طويل(أهبل)، ولا قصير (منبعج)!!

ثاني عشر: نرتب فتوى الشيخ بأجزائها المؤتلفة المتفرقة في نقاط واضحة محددة:

- الهجرة والجهاد ماضيان إلى يوم القيامة.

- ليست الفتيا موجهة إلى بلد بعينه، أو شعب بذاته.

- وقد هاجر أشرف إنسان وأعظمه؛ محمد ﷺ، من أشرف بقعة وأعظمها؛ مكة المكرمة، وكل إنسان – منذ خلق الناس وإلى قيام الساعة – دون محمد ﷺ منزلة، وكل بقاع الأرض دون مكة شرفًا وقدسية.

- وتجب الهجرة حين لا يجد المسلم مستقرًا لدينه في أرض هو فيها، أو امتحن في دينه فلم يعد في وسعه إظهار ما كلفه الله به من أحكام شرعية، أو خشي أن يفتن في نفسه من بلاء يقع عليه أو مس أذى يصيبه في بدنه؛ فينقلب به على عقبيه.

وهذه النقطة هي مناط الحكم في فتوى الشيخ والمرتكز الأساس فيها –لو كانوا يعقلون!– وبها يرتبط الحكم وجودًا ونفيًا.

ولكن –وللأسف الشديد– قد غيَّب ذلك وأخفاه وكتمه الناقدون الحاقدون الحاطبون في محاضراتهم و(ملاحمهم) المنبرية الانتخابية!!

قال الإمام النووي في «روضة الطالبين» (١٠/ ٢٨٢):

«المسلم إذا كـان ضعيفًا في دار الكفر: لا يقدر على إظهار الدين؛ حرم عليه الإقامة هناك، وتجب الهجرة إلى دار الإسلام...».

- وحين يجد المسلم موضعًا –داخل القطر الذي يعيش فيه– يأمن فيه على نفسه ودينه وأهله، وينأى فيه عن الفتنة التي حلت به في مدينته أو في قريته؛ فعليه – إن استطاع– أن يهاجر إلى ذلك المكان داخل قطره نفسه، وهذا أولى –ولا شك– من أن

يهاجر إلى خارج قطره، إذ يكون أقرب إلى بلده؛ ليسرع بالرجوع إليه بعد زوال السبب الذي من أجله هاجر.

وهذه نقطة أخرى -أيضًا- قد غيبها أولئك (القوم) الذي لم يرقبوا في الشيخ والعلم والناس إلًّا ولا ذمة!!

- إذن؛ فالهجرة كما أنها مشروعة من قطر إلى قطر، فهي مشروعة من قرية أو من مدينة إلى قرية أو مدينة داخل القطر نفسه، والمهاجر يعرف من نفسه ما لا يعرفه منه غيره.

وهذا -ثالثًا- قد غيبه أولئك المهرجون على المنابر، والراقصون على الصحائف! زاعمين: أن الشيخ يأمر أهل فلسطين بالخروج منها!! نعم؛ هكذا -والله- من غير تفصيل أو بيان!! ولكن:

ما يبلغ الأعداء من جاهـــل ما يبلــغ الجاهـل من نفسـه!

- والهجرة من قطر إلى قطر لا تشرع إلا بدواعيها وأسبابها من مثل ما ذكرنا في فقرة مضت؛ ومن أعظم هذه الأسباب: أن تكون الهجرة لإعداد واتخاذ الأهبة التي أمر الله بها: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾؛ لإجلاء الأعداء عن أرض من أرض المسلمين، وتخليصها من أيديهم؛ ليعود إليها حكم الإسلام كما كان من قبل.

فالهجرة -إذن- من الإعداد الذي أمر الله به وحض عليه، ومن أبطأ فيها -وقد تهيأت أسبابها ودواعيها- فقد عصى الله، ونأى بجانبه عن أمره.

فإن علم المسلم أو المسلمون أنهم ببقائهم في ديارهم يزدادون وهنًا إلى وهن وضعفًا إلى ضعف، وأنهم إن هاجروا ذهب الوهن عنهم، وزال الضعف منهم، وبقوا -بعد علمهم هذا- ولم يهاجروا، إن استطاعوا - فهم آثمون عاصون أمر الله، وربما عوقبوا بمعصيتهم هذه عقوبة أعظم وأشد نكرًا، تتلاشى فيها شخصيتهم، وتغيب معها صورتهم، وتضل بها عقيدتهم، ثم لا يجدون لهم من دون الله وليًّا ولا

نصيرًا.

وما صار إليه المسلمون في الأندلس، وفي غيرها من البلاد، شاهد منظور يقص علينا من نبئه ما يبعث منسي الشجن، وينسي لذة الوسن، ويذكر محظور السنن! فهل من مدَّكر؟

ومما لا شك فيه -مما كتمه أيضًا ناقلوا الفتيا المشيعون لها- أن هذا كله منوط بالقدرة والاستطاعة؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ولقوله سبحانه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾؛ فإن لم يجد المسلم أرضًا يأوي إليها غير الأرض التي هو فيها؛ يأمن فيها على دينه، وينجو من الفتنة الواقع فيها، أو حيل بينه وبين الهجرة بأسباب مانعة قاهرة لا يستطيع تذليلها، أو استوت الأرض كلها في الأسباب والدواعي الموجبة للهجرة، أو علم في نفسه أن بقاءه في أرضه آمن لدينه ونفسه وأهله، أو لم يكن من مهاجر إلا إلى أرض يحكم فيها بالكفر الصراح علانية، أو كان بقاؤه في أرضه المأذون له بالهجرة منها محققًا مصلحة شرعية، سواء أكانت هذه المصلحة للأمة أم بإخراج أهل الكفر من كفرهم، وهو لا يخشى الفتنة على نفسه في دينه، فهو في هذه الأحوال كلها، وفي الأحوال التي تحاكيها، ليس في وسعه إلا أن يبقى مقيمًا في أرضه، ويرجى له ثواب المهاجرين، فرارًا بدينهم، وابتغاء مرضاة ربهم.

قال الإمام النووي -في «الروضة» (١٠/ ٢٨٢)- متممًا كلامه الذي نقلته عنه -قبل-: «... فإن لم يقدر على الهجرة؛ فهو معذور إلى أن يقدر».

- ويقال في أهل فلسطين -خصوصًا- ما يقال في مثل هؤلاء جميعًا، فلقد سئل الشيخ عن بعض أهل المدن التي احتلها اليهود عام (١٩٤٨م)، وضربوا عليها صبغة الحكم اليهودي بالكلية، حتى صار أهلها فيها إلى حال من الغربة المرملة في دينهم، وأضحوا فيها عبدة أذلاء؟ فقال: هل في قرى فلسطين أو في مدنها قرية أو مدينة يستطيع هؤلاء أن يجدوا فيها دينهم، ويتخذوها دارًا يدرءون فيها الفتنة عنهم؟ فإن كان؛ فعليهم أن يهاجروا إليها، ولا يخرجوا من أرض فلسطين، إذ إن هجرتهم من

داخلها إلى داخلها أمر مقدور عليه، ومحقق الغاية من الهجرة.

وهذا تحقيق علمي دقيق ينقض زعم من شوش وهوش مدعيًا أن فتيا الشيخ إخلاء لأرض فلسطين من أهلها، أو تنفيذًا لمخططات يهود!! ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

أف لكم أيها الناقدون الحاقدون! هل علمتم هذا التفصيل أم جهلتموه؟!

إن كنتم علمتموه فلم أخفيتموه وكتمتموه؟!

وإن كنتم جهلتموه! فلماذا رضيتم لأنفسكم الجهل، وللشيخ الظلم، وللناس التضليل؟!

أم أن هذه تجارتكم تخشون كسادها؟! بئست البضاعة، وبئست التجارة!

- وليعلم المسلم أن الحفاظ على الأرض والنفس، ليس أولى من الحفاظ على الدين والعقيدة، بل إن استلاب الأرض -ممن يظل مقيمًا فيها رجاء الحفاظ عليها، غير واضع في حسابه الحفاظ على دينه أولًا- قد يكون أيسر، وأشد إيذاء، وأعظم فتنة.

والعدو الكافر الذي يحتل أرضًا -وأهلها مقيمون فوقها- يملك الأرض ومن عليها وما عليها، فالكفر لا يحفظ للإسلام عهدًا، ولا يرعى للمسلمين إلًّا ولا ذمة، ولا يقيم لهم في أرضهم وخارج أرضهم وزنًا.

وأما الحفاظ على النفس؛ فلا نريد إطالة القول فيه، أو التدليل عليه بأكثر من التذكير بواقعتي هذا القرن المريرتين: النكبة والنكسة!!

فأيهما أولى وأحرى: الهرب والفرار محافظة على النفس والولد؟! أم الهجرة واتباع الشرع بكل استعلاء وإباء حفاظًا على الدين؟!

وبهذا التحرير لفتوى الشيخ الإمام، وتحقيق مناطها؛ فلا يجوز أن ينسب إليه قول غير هذا.

ولو صح ما نقله المفترون عن الشيخ الإمام؛ فإنه سيكون مرجوعًا عنه، وعليه

لا يجوز نسبه ذلك القول إلى الشيخ الإمام.

الثاني: تناقض المفتري وخلطه في هذه المسألة، ومن ذلك ما نقله شيخنا عنه ردًّا عليه:

«ولذلك؛ فمن الجهل المميت والحماقة المتناهية -إن لم أقل: وقلة الدين- أن يختار خطيب أخرق الإقامة تحت الاحتلال اليهودي، ويوجب على الجزائريين المضطهدين أن يهاجروا إلى (تل أبيب)، دون بلده المسلم (عمان) مثلًا، بل ودون مكة والمدينة، متجاهلًا ما نشره اليهود في فلسطين بعامة، و (تل أبيب) و (حيفا) و (يافا) بخاصة من الفسق والفجور والخلاعة حتى سرى ذلك بين كثير من المسلمين والمسلمات بحكم المجاورة والعدوى، مما لا يخفى على من ساكنهم ثم نجاه الله منهم، أو يتردد على أهله هناك لزيارتهم في بعض الأحيان.

وليس بخاف على أحد أوتي شيئًا من العلم ما في ذاك الاختيار من المخالفة لصريح قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٩﴾ ۞ وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا (أي تحولًا) كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[النساء: ٩٧ - ١٠٠].

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١ / ٥٤٢): «نزلت هذه الآية الكريمة عامة في كل من أقام بين ظهراني المشركين، وهو قادر على الهجرة، وليس متمكنًا من إقامة الدين، فهو ظالم لنفسه، مرتكب حرامًا بالإجماع، وبنص هذه الآية».

وإن مما لا يشك فيه العالم الفقيه: أن الآية بعمومها تدل على أكثر من الهجرة من بلاد الكفر، وقد صرح بذلك الإمام القرطبي؛ فقال في «تفسيره» (٥ / ٣٤٦): «وفي هذه الآية دليل على هجران الأرض التي يعمل فيها بالمعاصي، وقال سعيد بن جبير:

إذا عمل بالمعاصي في أرض؛ فاخرج منها، وتلا: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾».

وهذا الأثر رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢ / ١٧٤/ ١) بسند صحيح عن سعيد، وأشار إليه الحافظ في «الفتح»؛ فقال (٨ / ٢٦٣):

«واستنبط سعيد بن جبير من هذه الآية وجوب الهجرة من الأرض التي يعمل فيها بالمعصية».

وقد يظن بعض الجهلة من الخطباء والدكاترة والأساتذة: أن قوله ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح»[1] ناسخ للهجرة مطلقًا، وهو جهل فاضح بالكتاب والسنة وأقوال الأئمة، وقد سمعت ذلك من بعض مدعي العلم من الأساتذة في مناقشة جرت بيني وبينه بمناسبة الفتنة التي أثارها علي ذلك الخطيب المشار إليه آنفًا، فلما ذكرته بالحديث الصريح في عدم انقطاع التوبة المتقدم بلفظ: «لا تنقطع الهجرة..» لم يحر جوابًا!.

وبهذه المناسبة أنقل إلى القراء الكرام ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في الحديثين المذكورين، وأنه لا تعارض بينهما، فقال في «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٢٨١): «وكلاهما حق، فالأول أراد به الهجرة المعهودة في زمانه، وهي الهجرة إلى المدينة من مكة وغيرها من أرض العرب، فإن هذه الهجرة كانت مشروعة لما كانت مكة وغيرها دار كفر وحرب، وكان الإيمان بالمدينة، فكانت الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام واجبة لمن قدر عليها، فلما فتحت مكة وصارت دار الإسلام ودخلت العرب في الإسلام صارت هذه الأرض كلها دار الإسلام، فقال: «لا هجرة بعد الفتح»، وكون الأرض دار كفر ودار إيمان، أو دار فاسقين ليست صفة لازمة لها: بل هي صفة عارضة بحسب سكانها، فكل أرض سكانها المؤمنون المتقون هي دار أولياء الله في

---

(١) متفق عليه، وهو مخرج في «الإرواء» (١٠٥٧).

ذلك الوقت، وكل أرض سكانها الكفار فهي دار كفر في ذلك الوقت، وكل أرض سكانها الفساق فهي دار فسوق في ذلك الوقت، فإن سكنها غير ما ذكرنا وتبدلت بغيرهم فهي دارهم.

وكذلك المسجد إذا تبدل بخمارة أو صار دار فسق أو دار ظلم أو كنيسة يشرك فيها بالله كان بحسب سكانه؛ وكذلك دار الخمر والفسوق ونحوها إذا جعلت مسجدًا يعبد الله فيه جل وعز كان بحسب ذلك، وكذلك الرجل الصالح يصير فاسقًا والكافر يصير مؤمنًا أو المؤمن يصير كافرًا أو نحو ذلك، كل بحسب انتقال الأحوال من حال إلى حال وقد قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ الآية نزلت في مكة لما كانت دار كفر وهي ما زالت في نفسها خير أرض الله، وأحب أرض الله إليه، وإنما أراد سكانها. فقد روى الترمذي مرفوعًا أنه قال لمكة وهو واقف بالحزورة: «والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا قومي أخرجوني منك لما خرجت»[1].

وفي رواية: «خير أرض الله وأحب أرض الله إلي»؛ فبين أنها أحب أرض الله إلى الله ورسوله، وكان مقامه بالمدينة ومقام من معه من المؤمنين أفضل من مقامهم بمكة لأجل أنها دار هجرتهم، ولهذا كان الرباط بالثغور أفضل من مجاورة مكة والمدينة؛ كما ثبت في الصحيح: «رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه، ومن مات مرابطًا مات مجاهدًا، وجرى عليه عمله، وأجرى رزقه من الجنة، وأمن الفتان»[2].

---

(١) إسناده صحيح، وهو مخرج في «المشكاة» (٢٧٢٥).

(٢) رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في «الإرواء» (١٢٠٠).

وفي السنن عن عثمان عن النبي ﷺ: أنه قال: «رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل»[١].

وقال أبو هريرة[٢] رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «لأن أرابط ليلة في سبيل الله أحب إلي من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود».

ولهذا كان أفضل الأرض في حق كل إنسان أرض يكون فيها أطوع لله ورسوله، وهذا يختلف باختلاف الأحوال، ولا تتعين أرض يكون مقام الإنسان فيها أفضل، وإنما يكون الأفضل في حق كل إنسان بحسب التقوى والطاعة والخشوع والخضوع والحضور.

وقد كتب أبو الدرداء إلى سلمان: هلم إلى الأرض المقدسة! فكتب إليه سلمان: إن الأرض لا تقدس أحدًا، وإنما يقدس العبد عمله[٣].

---

(١) قلت: وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم والذهبي، وهو مخرج في تعليقي على «المختارة» (رقم ٣٠٧)

(٢) بل هو مرفوع، كذلك رواه ابن حبان وغيره بسند صحيح، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٠٦٨).

(٣) هذا الأثر أكثر الشيخ الإمام رَحِمَهُٱللَّهُ من الاستشهاد به في كتبه، وقد كنت حينًا من الدهر اعتقد صحة سنده خاصة أن شيخنا رَحِمَهُٱللَّهُ كان يذكره جازمًا به، ثم لما تيسر لي جمع روايات الموطأ وتخريج أحاديثه تبين لي أن الإسناد ضعيف (١٥٩١)؛ لانقطاعه بين يحيى بن سعيد وأبي الدرداء، وقد نفى ذلك أيضًا السخاوي في «المقاصد الحسنة» ثم وجدت الدينوري أخرجه في «المجالسة» (٤/ ٦٩) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ١٥٠) من طريق أبي قلابة نا سعيد يعني ابن سليمان نا عباد يعني ابن العوام عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن هبيرة وذكره.

قلت: وظاهر السند أنه موصول، وليس كذلك، بل هو منقطع؛ لأن عبد الله بن هبيرة لم يلق أبا الدرداء، والله أعلم. =

وكان النبي ﷺ قد آخى بين سلمان وأبي الدرداء، وكان سلمان أفقه من أبي الدرداء في أشياء من جملتها هذا.

وقد قال الله تعالى لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ وهي الدار التي كان بها أولئك العمالقة، ثم صارت بعد هذا دار المؤمنين، وهي الدار التي دل عليها القرآن من الأرض المقدسة، وأرض مصر التي أورثها الله بني إسرائيل، فأحوال البلاد كأحوال العباد: فيكون الرجل تارة مسلمًا، وتارة كافرًا، وتارة مؤمنا وتارة منافقًا، وتارة برًّا تقيًا وتارة فاسقًا، وتارة فاجرًا شقيًا.

وهكذا المساكن بحسب سكانها: فهجرة الإنسان من مكان الكفر والمعاصي إلى مكان الإيمان والطاعة؛ كتوبته وانتقاله من الكفر والمعصية إلى الإيمان والطاعة، وهذا أمر باق إلى يوم القيامة، والله تعالى قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٥].

قالت طائفة من السلف: هذا يدخل فيه من آمن وهاجر وجاهد إلى يوم القيامة،

= وكذلك أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٢/ ١٠٥) نا أسد قال: نا بقية عن صفوان عن عمرو عن أبي الدرداء؛ فذكره.

وهذا إسناد منقطع بين صفوان وأبي الدرداء، وفيه تدليس بقية بن الوليد وهو مدلس تدليس التسوية؛ يسقط الضعفاء، ولعله أسقط بعض الضعفاء بين صفوان وأبي الدرداء، وهو أبو سعيد شرحبيل بن سعد، ويدل على ذلك ما رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٥٨٠) أخبرنا أبو عبد الله الحافظ نا أبو العباس هو الأصم نا الربيع بن سليمان نا أسد بن موسى نا بقية بن الوليد حدثنا صفوان بن عمرو عن أبي سعيد عن أبي الدرداء وذكره.

وأخرجه أيضًا الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ٣٥٥) من طريق الأصم به وشرحبيل بن سعد ضعيف لا يفرح بمثله ولا كرامة.

وبذلك يتبين أن هذا الأثر ضعيف لا يحتج بأمثاله، ولذا وجب التنبيه والتذكير.

وانظر (ص ١١٤).

وهكذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوٓا إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٠] يدخل في معناها كل من فتنه الشيطان عن دينه أو أوقعه في معصية ثم هجر السيئات وجاهد نفسه وغيرها من العدو، وجاهد المنافقين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغير ذلك، وصبر على ما أصابه من قول أو فعل. والله سبحانه وتعالى أعلم».

فأقول: هذه الحقائق والدرر الفرائد من علم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يجهلها جهلًا تامًّا أولئك الخطباء والكتاب والدكاترة المنكرون لشرع الله: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾؛ فأمروا الفلسطينيين بالبقاء في أرضهم وحرموا عليهم الهجرة منها، وهم يعلمون أن في ذلك فساد دينهم ودنياهم، وهلاك رجالهم وفضيحة نسائهم، وانحراف فتيانهم وفتياتهم، كما تواترت الأخبار بذلك عنهم بسبب تجبر اليهود عليهم، وكبسهم لدورهم والنساء في فروشهن، إلى غير ذلك من المآسي والمخازي التي يعرفونها، ثم يتجاهلونها تجاهل النعامة الحمقاء للصياد! فيا أسفي عليهم إنهم يجهلون، ويجهلون أنهم يجهلون، كيف لا وهم في القرآن يقرؤون: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾!

وليت شعري ماذا يقولون في الفلسطينيين الذين كانوا خرجوا من بلادهم تارة باسم لاجئين، وتارة باسم نازحين، أيقولون فيهم: إنهم كانوا من الآثمين، بزعم أنهم فرغوا أرضهم لليهود؟! بلى. وماذا يقولون في ملايين الأفغانيين الذين هاجروا من بلدهم إلى (بشاور) مع أن أرضهم لم تكن محتلة من الروس احتلال اليهود لفلسطين؟!

وأخيرًا.. ماذا يقولون في البوسنيين الذين لجأوا في هذه الأيام إلى بعض البلاد الإسلامية ومنها الأردن، هل يحرمون عليهم -أيضًا- خروجهم، ويقول فيهم -أيضًا- رأس الفتنة: «يأتون إلينا؟ شو بساووا هون؟!»،.

إنه يجهل -أيضًا- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ

هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ أم هم كما قال تعالى في بعضهم: ﴿يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا﴾؟!

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلًا ويأتيك بالأنباء من لم تزود».

٢- وها هو يرد في «السلسلة الصحيحة» على الحركيين الحماسيين الذين يوجبون الخروج على الحكام، ويرون قتالهم وينسون فلسطين أو يقولون: أن تحرير فلسطين لا يتم إلا بإسقاط الأنظمة الحاكمة في الدول الاسلامية:

«وأنا اعتقد جازمًا أن هذا الإعداد المادي لا يستطيع اليوم القيام به جماعة من المؤمنين دون علم من حكامهم- كما هو معلوم-، وعليه؛ فقتال أعداء الله من جماعة ما سابق لأوانه، كما كان الأمر في العهد المكي، ولذلك؛ لم يؤمروا به إلا في العهد المدني؛ وهذا هو مقتضى النص الرباني: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وعليه؛ فإني أنصح الشباب المتحمس للجهاد، والمخلص حقًّا لرب العباد: أن يلتفتوا لإصلاح الداخل، وتأجيل الاهتمام بالخارج الذي لا حيلة فيه، وهذا يتطلب عملًا دؤوبًا، وزمنًا طويلًا؛ لتحقيق ما أسميه بـ (التصفية والتربية)؛ فإن القيام بهذا لا ينهض به إلا جماعة من العلماء الأصفياء، والمربين الأتقياء، فما أقلهم في هذا الزمان، وبخاصة في الجماعات التي تخرج على الحكام!

وقد ينكر بعضهم ضرورة هذه التصفية؛ كما هو واقع بعض الأحزاب الإسلامية، وقد يزعم بعضهم: أنه قد انتهى دورها، فانحرفوا إلى العمل السياسي أو الجهاد، وأعرضوا عن الاهتمام بالتصفية والتربية، وكلهم واهمون في ذلك، فكم من مخالفات شرعية تقع منهم جميعًا بسبب الإخلال بواجب التصفية، وركونهم إلى التقليد والتلفيق، الذي به يستحلون كثيرًا مما حرم الله ! وهذا هو المثال: الخروج على الحكام؛ ولو لم يصدر منهم الكفر البواح.

وختامًا أقول: نحن لا ننكر أن يكون هناك بعض الحكام يجب الخروج عليهم؛

كذاك الذي كان أنكر شرعية صيام رمضان، والأضاحي في عيد الأضحى، وغير ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة، فهؤلاء يجب قتالهم بنص الحديث، ولكن بشرط الاستطاعة كما تقدم.

لكن مجاهدة اليهود المحتلين للأرض المقدسة، والسافكين لدماء المسلمين أوجب من قتال مثل ذاك الحاكم من وجوه كثيرة، لا مجال الآن لبيانها، من أهمها: أن جند ذاك الحاكم من إخواننا المسلمين، وقد يكون جمهورهم -أو على الأقل الكثير منهم- عنه غير راضين، فلماذا لا يجاهد هؤلاء الشباب المتحمس اليهود، بدل مجاهدتهم لبعض حكام المسلمين؟! أظن أن سيكون جوابهم عدم الاستطاعة بالمعنى المشروح سابقًا، والجواب هو جوابنا، والواقع يؤكد ذلك؛ بدليل أن خروجهم -مع تعذر إمكانه- لم يثمر شيئًا سوى سفك الدماء سُدى! والمثال -مع الأسف الشديد- لا يزال ماثلًا في الجزائر، فهل من مدَّكر؟!»[1].

الثالث: أن الشيخ الإمام عندما يقول بالهجرة من البلاد التي يحتلها العدو، ولا يستطيع أهلها إقامة دينهم، والحفاظ على أعراضهم؛ إنما يقول بذلك ليخرج الناس على نية الاستعداد لجهاد الأعداء، والعودة لتحرير أرض الإسلام من دنسهم، وليس للانشغال في الدنيا، وقد صرح الشيخ الإمام بذلك في أكثر من موضع:

١ - قال: «اعلم أن الجهاد على قسمين:

الأول: فرض عين، وهو ضد العدو المهاجم لبعض بلاد المسلمين؛ كاليهود الآن الذين احتلوا فلسطين، فالمسلمون جميعًا آثمون حتى يخرجوهم منها...»[2].

٢ - وأجاب لما سئل:

«ما حكم نزول عملية على فلسطين؛ طبعًا بقصد الجهاد في سبيل الله، فما هو

(١) «السلسلة الصحيحة» (٧/ ٢/ ١٤٢٤-١٤٣٤).

(٢) «العقيده الطحاوية شرح وتعليق» (ص ٤٩).

قولكم؟

الجواب: نحن نقول: أن الجهاد في فلسطين -بلا شك- جهاد عيني، ولكن يجب اتخاذ العدة»[1].

الرابع: أن الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تطوع للجهاد في سبيل الله بسلاحه لنصرة فلسطين والدفاع عن أهلها (عام ١٩٤٨م)، ولكن حصل ما حصل، والله غالب على أمره ولكن الناس لا يعلمون[2].

ومن فضل الله عز وجل على الشيخ الإمام في هذه المرحلة أن تمَّ اختياره؛ ليكون مرشدًا للجيش الفلسطيني السعودي العائد إلى الرياض بعد انتهاء معارك فلسطين واستيلاء اليهود على فلسطين.

يقول الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ واصفًا هذه المرحلة:

«أول حجة حججتها: كان مضى من عمري خمس وثلاثون سنة؛ وهذه الحجة لم تكن بجهدي؛ لأني كنت ناشئًا في العلم وفي المهنة التي هي تصليح الساعات؛ فما كان باستطاعتي يومئذ أن أحج؛ لكن قدَّر الله لي وسيلة أنني اخترت مرشدًا للفوج السعودي الفلسطيني الذي خرج بعد القتال بين العرب واليهود -مع الأسف للنتيجة المعروفة- وعادت الجيوش العربية إلى عواصمها؛ ومنها الجيش الفلسطيني

---

(١) «سلسلة الهدى والنور» (شريط ٢٨٨).

وانظر -تفضلًا- فتاوى مماثلة كتاب «موسوعة الفتاوى الفلسطينية» (ص ٨٩ - ٩٧).

(٢) وينبغي أن أنبه على خطأ تاريخي وقع فيه الأستاذ زهير الشاويش رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقالة له بعنوان: «نقاط يسيرة من سيرة عطرة للشيخ الألباني مع الحديث النبوي الشريف» (مجلة الفرقان - العدد ١١٥ - ص ١٩): «وحتى في الإعداد للجهاد في فلسطين، وقد أعد الشيخ ناصر نفسه لمقاومة الاستيطان اليهودي، وكاد يصل إلى فلسطين؛ لو لا المنع الحكومي للمجاهدين».

قال أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه-: بل وصل الشيخ الإمام إلى فلسطين، وصلى في المسجد الأقصى المبارك؛ كما أخبرني شيخنا الألباني بذلك من فمه إلى أذني مشافهة.

السعودي؛ وهو كان ملفقًا من ناس من كثير من البلاد العربية وبعضهم سعوديين.

فلما رأي الملك سعود -يومئذ- بأن يعود هؤلاء كان عليهم قائد اسمه: فهد المارق، والظاهر أن الاسم ما راق له فيما بعد؛ فجعله: المارك بالكاف؛ وفهمت منه يومئذ أنه كان طالب علم في دار التوحيد بالطائف؛ فهو كان قائد هذا الفوج فعنده -كما يقال- خَلْفِيَّة تدين وعلم، فسأل عن شخص يستصحبه معه كمرشد لهذا الفوج السعودي العائد إلى الرياض؟ فقيل له: مالك إلا فلان وفلان: الأول هو الشيخ بهجت البيطار رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والآخر هو أنا؛ لكن الشيخ بهجت يومئذ كان مسنًّا؛ فاعتذر فلما جاء إليَّ وعرض على الذهاب مع الفوج السعودي؛ -وهذا من عاقبة أمره أن أمكن من الحج وزيارة المسجد النبوي؛ وافقت؛ لأني مشتاق للحج ولا أستطيع، لكن قلت له: سأسشير والدي- ووالدي رجل متدين وعالم في الفقه الحنفي وعلوم الآلة-؛ فأخذت رأيه على كل حال، قال: ما في مانع أنت أعرف بمصلحتك.

المهم سافرت وكان من الدوافع على هذا السفر أولًا لبيت الله الحرام، وثانيًا للقاء أهل العلم هناك»[1].

الخامس: اهتم السلفيون عامة بقضية فلسطين، ولهم في نصرتها جهاد وجهود كثيرة؛ لكنها غير معروفة لأبناء العصر للتعتيم الإعلامي الذي تواطأ عليه الإعلام الرسمي والإعلام الحزبي[2].

---

(١) وللشيخ الإمام تفصيل ماتع ذكره فيه هذه الرحلة بتفاصيلها، وشرح الأهوال التي لاقوها وكيف تاهوا في الطريق حتى كادوا يهلكوا؛ أودعه في كتاب نفيس اسمه: «رحلتي إلى نجد».

(٢) وقد أصدرنا العدد (٣٠) من «مجلتنا الأصالة» حول جهود السلفيين وجهادهم في فلسطين.

والآن نصدر مجلة متخصصة تعنى بذلك هي: «مجلة فلسطين المستقبل»، ويشرف عليها جمع من طلاب العلم الثقات في العالم الإسلامي.

فمن جهادهم: ما قام به المجاهد الفلسطيني من أصل سوري: محمد عز الدين القسام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي حاول الحزبيون وكثير من المؤرخين إخفاء منهجه السلفي القائم على كتاب الله وسنه رسول الله ﷺ وما كان عليه الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ويدل على ذلك جملة من أقواله في كتابه: «النقد والبيان في دفع أوهام حزيران»؛ ومن ذلك:

١- ما قاله (ص ٦١ - ٦٢) في رده على حزيران وشيخه الجزار؛ حيث رموه بالوهابية؛ أي: السلفية: «وكنا نود أن نرشد الأستاذ الجزار وتلميذه إلى الاستفادة من هذا الكتاب - (الاعتصام) للشاطبي- الذي لا ند له في بابه، ولكنا خشينا أن يرميا مؤلفه بالنزعة (الوهابية) التي هي حجة العاجز لترويج الباطل، وإضاعة الدين التي رميانا بها، وإن تقدم زمن ذلك الإمام الشاطبي العظيم على زمن محمد بن عبد الوهاب ما يقرب من (٥٠٠ سنة)؛ لأنه لا يبعد أن يعلِّلا ذلك بأنه من باب أخذ المتقدم عن المتأخر».

٢- ولماذا رموا بالوهابية؟

قال (ص٥): «ورمانا - عفا الله عنه- بالزيغ والضلال؛ لاتباعنا السنة الموروثة عن النبي ﷺ، في الأقوال والأفعال..».

وقال (ص ٩) في نقض قول حزيران «ما عدا من أزاغ الله قلوبهم من الاقتصار على أصل المنقول عن النبي ﷺ» ما نصه:

«يعلم أن ذلك الدَّعي في العلم يعدُّ العمل بسنة الرسول ﷺ زيغًا، والعياذ بالله تعالى».

٣- تمسكه بالسنة الصحيحة، ونبذة للضعيف الواهي والموضوع.

قال (ص ٩١): «ونحن من أشد الناس تمسكًا به -أي: بخطاب النبي ﷺ- وأكبر دليل على تمسكنا بسنة نبينا، وسنة الشيخين من بعده: نهينا الناس عن مخالفة

سنة الخلفاء الراشدين في تشييع الجنازة برفع الصوت»[1].

وقال (ص ٩٤): «فهل يرضى أهل الاختصاص أن يتركوا سنة الرسول ﷺ، ويتركوا ما كان عليه الصحابة والأئمة المجتهدون، وما كان عليه السلف الصالح، ثم يتبعوا بدعة..».

وذكر (ص ١٤٢) ضرورة الاستدلال بالصحيح من قوله ﷺ، وترك الضعيف، والواهي، والموضوع.

٤- وذكرت مصادر ترجمته: أن همَّ الشيخ عز الدين القسام الأول؛ هو: تخليص الدين من الشوائب وإخلاص العقيدة لله وحده؛ لأن العقيدة الخالصة لله هي مصدر القوة، ومن أجل ذلك حارب الشيخ عز الدين القسام حج النساء إلى مقام الخضر -وهو على سفوح جبال الكرمل-؛ لذبح النذور شكرًا على شفاء من مرض أو نجاح في مدرسة، وكنَّ -بعد تقديم الأضحية- يرقصن حول المقام الموهوم، فدعا القسام الناس إلى أن يتوجهوا بنذورهم وأضاحيهم إلى الله تعالى فقط؛ لأنه وحده القادر على النفع والضر، وأما أصحاب القبور، فلا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًا، فكيف ينفعون الآخرين؟!

فلا شك من كان هذا منهجه في الاستدلال وطريقته في الدعوة والجهاد أنه سلفي، ولا يعكر عليه أمور لم تكن في عصره متميزة تميزها في عصرنا الحاضر، فلا يخفى أن العصر الذي عاش فيه القسام عصر كان التصوف والأشعرية والمذهبية هي الدين الرسمي في أكثر البلاد العربية والإسلامية.

ومن جهود العلماء السلفيين:

١- قال العلامة محمد البشير الابراهيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«إن فلسطين وديعة محمد ﷺ عندنا، وأمانة عمر في ذمتنا، وعهد الإسلام في

---

(١) انظر: «عز الدين القسام شيخ المجاهدين في فلسطين» (ص ١٧٢-١٧٣) لمحمد حسين شراب.

أعناقنا؛ فلئن أخذها اليهود منا ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون»[1].

وقال -أيضًا-:

«أيها العرب! إن قضية فلسطين محنة؛ امتحن الله بها ضمائركم وهممكم وأموالكم ووحدتكم، وليست فلسطين لعرب فلسطين وحدهم، وإنما هي للعرب كلهم، وليست حقوق العرب فيها تنال بأنها حق في نفسها، وليست تنال بالشعريات والخطابيات، وإنما تنال بالتصميم والحزم والاتحاد والقوة.

إن الصهيونية وأنصارها مصممون، فقابلوا التصميم بتصميم أقوى منه، وقابلوا الاتحاد باتحاد أمتن منه.

وكونوا حائطًا لا صدع فيه وصفًا لا يرقع بالكسالى»[2].

وقال أيضًا:

«يا بخس فلسطين! أيبيعها من لا يملكها، ويشتريها من لا يستحقها؟ يا هوان فلسطين!يقولون: إن فلسطين منسك للأديان السماوية الثلاثة، وإنها قبلة لأهل تلك الأديان جميعًا، فإن كان ما يقولون حقًّا - وهو حق في ذاته- فإن أحق الناس بالائتمان عليها العرب؛ لأنهم مسلمون، والإسلام يوجب احترام الكتب والكتابيين، ويوجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين، ويضمن إقامة الشعائر لليهود والمسيحيين، لا اليهود الذين كذَّبوا الأنبياء وقتلوهم، وصلبوا - بزعمهم- المسيح الصادق، وشردوا حواريِّيه من فلسطين، وكفروا بمحمد ﷺ بعدما جاءهم بالبينات»[3].

وقال -أيضًا-:

«ووالله -يمينًا برَّة- لو أن القوى -روحيَّها وماديَّها- انطلقت من عُقُلها

---

(١) «البصائر» العدد (٥).

(٢) «البصائر» العدد (٢٢).

(٣) «البصائر» العدد (٢٥).

وتظافرت، وتوافت على فلسطين وتوافرت؛ لدفنت صهيون ومطامعه وأحلامه إلى الأبد، ولأزعجت أنصاره المصوتين إزعاجًا يطيِّر صوابهم، ويحبط ثوابهم، ويطيل حماتهم، ويكبت أصواتهم، ولأحدثت في (العالم الغربي) تفسيرًا جديدًا لكلمة (عربي))»[1].

وقال -أيضًا-:

«هل من الصحيح أن التفجيع والتوجع والتظلم والتألم والأقوال تتعالى، والاحتجاجات تتوالى، هي كل ما لفلسطين علينا من حقٍّ؟ وهل من المعقول أن التفجع وما عطف عليه -مجتمعات في زمن، مقترنات في قرن- تنفع حيفًا، أو تفلُّ لظلم سيفًا، أو تردُّ عادية عاد، أو تسفه حلم صهيون في أرض الميعاد؟! لا ... والذي أسرى بعبده ليلًا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى»[2].

وقال -أيضًا-:

«إن الواجب على العرب لفلسطين يتألّف من جزأين: المال والرجال، وإن حظوظهم من هذا الواجب متفاوتة بتفاوتهم في القرب والبعد، ودرجات الإمكان وحدود الاستطاعة ووجود المقتضيات وانتفاء الموانع، وإن الذي يستطيعه الشرق العربي هو الواجب كاملًا بجزأيه؛ لقرب الصريخ، وتيسُّر الإمداد، فبين فلسطين ومصر غلوة رام، وبينها وبين أجزاء الجزيرة خطوط وهمية خطَّتها يد الاستعمار، وإذا لم تمحها الجامعة فليس للجامعة معنى؟ وإذا لم تهتبل لمحوها هنا اليوم، فيوشك أن لا يجود الزمان عليها بيوم مثله»[3].

٢- الشيخ أبو الأشبال أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) «البصائر» العدد (٢٥).

(٢) «البصائر» العدد (٢٥).

(٣) «البصائر» العدد (٢٥).

قال تحت عنوان «تحية المؤتمر العربي في قضية فلسطين» ما نصه:

«يا حماة الحمى، وقادة الإسلام، وزعماء المسلمين!

لو كنت شاعرًا لنظمت في تحية ضيوفنا العظماء الكرام قلائد الدرر، ولو كنت خطيبًا لنثرت بين أيديهم بدائع الزهور، واعترافي بعجزي أبلغ الأعذار.

إنما مثلت أمامكم أداءً لغرض، وقيامًا بواجب، وكم كنت أتمنى أن يقوم في مقامي هذا والدي الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقًا، وما حبسه عن ذلك إلا المرض، فقد ألزمه الفراش منذ بضع سنين، ولولا هذا لسمعتم صوته يجلجل في **أنحاء العالم الإسلامي؛ انتصارًا للمظلومين، ودفاعًا عن فلسطين.**

وإني أتشرف بأن أرحب بنواب الأمم الإسلامية وممثليها باسمه واسم إخوانه الذين جاهدوا معه في الصفوف الأولى لهذه النهضة.

وما يكون لي أن أتحدث إليكم في السياسة وأنتم هداتها وأساطينها، ولو بدا لي هذا لأقعدني الخجل والعجز، ولكني أتحدث إليكم بكلمة موجزة في شأن قضية المسلمين من الوجهة العلمية الدينية.

لقد ألقى الإنكليز الحديد والنار على فلسطين؛ حماية لقضية خاسرة، وانتصارًا لأمة لا تقوم لها قائمة، ولن تكون لها دولة.

كلكم مسلم أو عربي، والمسلم يؤمن بالله وبرسوله وبالقرآن الذي نزل على رسوله، والمسيحي العربي يصدق بنبوة محمد، ويعرف أن البشائر التي في القرآن بشائر صدق، وأن آياته كلها حق.

والله - تعالى- يقول في شأن هؤلاء اليهود: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ﴾ [آل عمران: ١١٢].

ويقول في شأنهم: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤].

ثم الله يحكم عليها حكمًا أبديًا: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٧﴾ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٧-١٦٨].

أيها السادة! هذه صواعق من الله تنصبُّ على رؤوس أعدائكم، وعلى رؤوس حماتهم، هذا وعد الله لكم بنصركم عليهم، والله منجز وعده، وحسب أعدائكم عهد بلفور، وهو وقومه واليهود أعجز من أن يفوا بعهده، بل هم أعجز من أن يخلفوه؛ لأن الله هو الذي يتولى إخلافه بأيديكم وأيدي أعدائكم.

﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥].

﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

أيها السادة! قد أكون أصغر سنًّا من أكثركم، وأظنني أقلكم جميعًا علمًا ومعرفة، ولكني أطمع في تواضعكم إذا قمت في حضرتكم بواجب النصيحة للمسلمين؛ ليكون ذكرى، والذكرى تنفع المؤمنين.

إنكم تمثلون أمة الإسلام، أمة واحدة عربية، لا تفرق بينها فوارق الجنسية، الأعجمي المسلم عربي الدين واللسان، والعربي عربي مسلمًا كان أو مسيحيًا، وسمة هذه الأمة عند الله العزة: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وإنكم تناوئون أمة قد ضربها الله بالذل والصَّغار، وضمن لكم النصر عليهم وإن استنصروا بسائر أمم الأرض: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا الله ﴾ [المائدة: ٦٤]، فلا تعطوهم من أنفسكم ما لا مطمع لهم فيه، وإن بلغوا أسباب السماء.

إن هؤلاء الأذلاء كتب الله عليهم الجلاء، فقد أجلاهم النبي ﷺ عن المدينة وأرباضها، ثم جلاهم الفاروق عن الحجاز، ثم سكت عنهم المسلمون، بل حموهم حين رأوهم مضطهدين مستضعفين، فلما عادوا سيرتهم من البغي والعدوان، أعادهم الله سيرتهم من الجلاء، فجلاهم الألمان والطليان عن بلادهم، وستكون

عاقبة أمرهم - إن شاء الله - أن يجليهم المسلمون عن كل بلاد الإسلام.

إن أوربة لم تتمكن من دول الإسلام في فترة ضعفهم إلا حين أرهبتهم بغول التعصب، حتى صار كل مسلم يتخاذل عن دينه وعن شريعته، خشية أن يتَّهم بالتعصب، ثم ألقت بينهم بدعة القوميات؛ لتفتنهم عن وحدتهم وقوتهم.

وإني ليلقى في روعي أن سيكون مؤتمركم هذا فاتحة لعشرات من أمثاله، تبنون فيه حصن الإسلام، وتذودون عن حوضه، حتى تعود هذه الأمة أمة واحدة -كما أمرها الله-.

ولا تخافوا تهمة التعصب التي يريدون أن يصلوا من ورائها إلى ما يسمونه (حقوق الأقليات)؛ فما كان المسلمون يومًا معتدين ولا ظالمين، وإن كلمة (حقوق الأقليات) لها ما بعدها، من تغلغل النفوذ الأجنبي في كل شأن من شؤون المسلمين.

ولقد قال الزعيم الخطير صاحب المعالي محمد علي علوبة باشا، بالأمس بالمؤتمر، كلمة خالدة أرجو أن تكون على ذكر منا دائمًا؛ قال:

«وليعلم اليهود أنهم إذا فرحوا اليوم بظفر يستند إلى حراب غيرهم، فإنهم سينهزمون لا محالة يوم تغيب هذه الحراب عنهم، وأحداث الدهر كثيرة، والفرص آتية لا ريب فيها، ومن أنذر فقد أعذر».

وإني أعتقد أن هذه الكلمة مما يلهم الله بعض عباده؛ فهي عبرة لمن شاء أن يعتبر، وهي نذير لمن شاء أن يتدبر النذر، وأستغفر الله لي ولكم»[1].

٣- الشيخ محمد رشيد رضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال: «إن من يبيع شيئًا من أرض فلسطين وما حولها لليهود أو للإنكليز؛ فهو كمن يبيع المسجد الأقصى، وكمن يبيع الوطن كلَّه؛ لأن ما يشترونه وسيلة إلى ذلك، وإلى جعل الحجاز على خطر، فرقبة الأرض في هذه البلاد هي كرقبة الإنسان من

(١) «مقالات وأبحاث أحمد شاكر» (ص١٩٥- ١٩٨).

جسده، وهي بهذا تعدُّ شرعًا من المنافع الإسلامية العامة، لا من الأملاك الشخصية الخاصة، وتمليك الحربي لدار الإسلام باطل، وخيانة لله ولرسوله ولأمانة الإسلام، ولا أذكر هنا كل ما يستحقه مرتكب هذه الخيانة، وإنما أقترح على كل من يؤمن بالله وبكتابه وبرسوله خاتم النبيين أن يبث هذا الحكم الشرعي في البلاد، مع الدعوة إلى مقاطعة هؤلاء الخونة الذين يصرون على خيانتهم في كل شيء، من المعاشرة والمعاملة والزواج والكلام حتى رد السلام»[1].

السادس: لقد صنَّف علماء الإسلام وفقهاء الشريعة كتبًا مفردة في مسألة الهجرة من البلاد التي يستولي عليها العدو الصائل حماية للدين والنفس والعرض؛ فمن ذلك:

١- لمصطفى بن رمضان البولاقي (ت١٢٦٣ هـ- ١٨٧٤م): «رسالة فيما إذا كان يحل للمسلين العيش تحت حكم غير المسلمين والتعايش معهم».

٢- لعلي الرسولي رسالة في الموضوع نفسه، وبالعنوان السابق نفسه، وهي والتي قبلها ضمن مجموع منسوخ في القرن (١٣هـ-١٩م) في جامعة بيل بأمريكا، تحت رقم (٤٥٠/ ٩٧٠)؛ كما في «المخطوطات العربية في مكتبة جامعة بيل» (١٠٦).

٣- ولأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤ - ١٥٠٨م) «أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر، وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر» نشرت بتمامها في «المعيار المعرب» (٢/ ١١٩- ١٤١).

٤- «بيان وجوب الهجرة وتحريم موالاة الكفرة ووجوب موالات مؤمني الأمة» لعثمان بن محمد بن فودي؛ كما في «فهرس مكتبة جامعة قاريونس» (٢/ ٢٧).

٥- «الشمس المنيرة الزهراء في تحقيق الكلام فيما أدخله الكفار دارهم قهرًا» للحسين بن ناصر المهلا، منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، تحت رقم

---

(١) «مجلة المنار» (مج ٣٤ ص ٦١٢).

(١٤٧١) في (٢١) ورقة.

وقد قام صاحب كتاب «الفصل المبين في مسألة الهجرة ومفارقة المسلمين» بجمع طيب لما ورد في هذه النازلة من آثار وفتاوى لا تخرج بمجموعها عن فتوى شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

السابع: وأما الإخوان المفلسون: فتشغيبهم فاسد، وقولهم كاسد؛ لأن القضية الفلسطينية عندهم للتجارة وجمع أموال المسلمين فقط، وكل تاريخهم الذي يتبجحون به مزوَّر؛ بشهادة مؤرخيهم؛ من ذلك:

١- قضية فلسطين -عندهم- ليست إسلامية، وإنما هو خلاف حول الحدود وخلاف قانون:

عقد (محمود عبد العظيم) فصلًا تحت عنوان «في قضية فلسطين» في كتابه «الإخوان المسلمين أحداث صنعت التاريخ» (١/ ٣٣٣) تحدث عن لجنة أمريكية بريطانية مشتركة من أجل قضية فلسطين، وقد حضر (حسن البنا) اجتماعًا لها في مصر، وألقى كلمة قال فيها: «والناحية التي سأتحدث عنها نقطة بسيطة من الوجهة الدينية؛ لأن هذه النقطة قد لا تكون مفهومة في العالم الغربي، ولهذا؛ فإني أحب أن أوضحها باختصار: فأقرر أن خصومتنا لليهود ليست دينية، لأن القرآن الكريم حض على مصافاتهم ومصادقتهم، والإسلام شريعة إنسانية قبل أن تكون شريعة قومية، وقد أثنى عليهم وجعل بيننا وبينهم اتفاقًا: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾، وحينما أراد القرآن أن يتناول مسألة اليهود، تناولها من الوجهة الاقتصادية والقانونية، فقال تعالى: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ﴾».

وكذلك قال الدكتور يوسف القرضاوي -منظر الحركة المعاصر- «جهادنا مع اليهود ليس لأنهم يهود، بعض الإخوان الذين يكتبون في هذه القضية ويتحدثون عنها يعتبرون: أننا نقاتل اليهود؛ لأنهم يهود، ولا نرى هذا! فنحن لا نقاتل اليهود

من أجل العقيدة!!؛ إنما نقاتلهم من أجل الأرض، ولا نقاتل الكفار؛ لأنهم كفار، إنما نقاتلهم؛ لأنهم اغتصبوا أرضنا وديارنا، وأخذوها بغير حق»(١).

وها هو -أيضًا- يبين أسباب قتال اليهود:

«السبب الحقيقي لمعركتنا مع اليهود: والواقع أن المعركة بدأت بيننا وبين اليهود بسبب واحد لا شريك له؛ وهو: أنهم اغتصبوا أرضنا -أرض الإسلام: أرض فلسطين- وشردوا أهلنا، أهل الدار الأصليين، وفرضوا وجودهم الدخيل بالحديد والنار والعنف والدم... تكلم السيف؛ فاسكت أيها القلم! وستظل المعركة قائمة بيننا ما دامت الأسباب قائمة..»(٢).

٢- الرابطة الوطنية مع اليهود فوق كل اعتبار.

وجه (حسن البنا) خطابًا إلى حاخامات الطائفة اليهودية؛ كما في كتاب «في قافلة الإخوان المسلمون» لعباس السيسي (١/ ١٤٩): «خطاب من المرشد العام إلى حاخام وكبار الطائفة الإسرائيلية.

تحية طيبة وبعد: فقد قرأت بجريدة (أخبار اليوم) وجريدة (الزمان) أمس: أن الحكومة المصرية قد اتخذت التدابير اللازمة لحماية ممتلكات اليهود ومتاجرهم ومساكنهم... إلخ، فأحببت أن أنتهز هذه الفرصة؛ فأقول:

إن الرابطة الوطنية التي تربط بين المواطنين المصريين جميعًا على اختلاف أديانهم في غنى عن التدابير الحكومية والحماية البوليسية؛ ولكن نحن الآن أمام مؤامرة دولية محكمة الأطراف؛ تغذيها الصهيونية؛ لاقتلاع فلسطين من جسم الأمة العربية، وهي قلبها النابض.

وأمام هذه الفورة الغامرة من الشعور المتحمس في مصر وغير مصر من بلاد

---

(١) مجلة «الراية» (٤٦٩٦ بتاريخ ٢٤ / شعبان/ ١٤١٥هـ - الموافق يناير/ ١٩٩٥م).

(٢) المرجع السابق (ص٤١ - ٤٢).

العروبة والإسلام، لا نرى بدًّا من أن نصارح سيادتكم وأبناء الطائفة الإسرائيلية من مواطنينا الأعزاء بأن خير حماية وأفضل وقاية أن تتقدموا سيادتكم ومعكم وجهاء الطائفة؛ فتعلنوا على رؤوس الأشهاد مشاركتكم لمواطنيكم من أبناء الأمة المصرية ماديًا وأدبيًا في كفاحهم القومي الذي اتخذوه مسلمين ومسيحيين لإنقاذ فلسطين، وأن تبرقوا سيادتكم قبل فوات الفرصة لهيئة الأمم المتحدة والوكالة اليهودية ولكل المنظمات والهيئات الدولية والصهيونية، التي يهمها الأمر بهذا المعنى، وبأن المواطنين الإسرائيليين في مصر سيكونون في مقدمة من يعمل على الكفاح لإنقاذ عروبة فلسطين.

يا صاحب السيادة!

بذلك قد تكونون أديتم واجبكم القومي كاملًا، وأزلتم أي ظل من الشك يريد أن يلقيه المغرضون(!) حول موقف المواطنين الإسرائيليين في مصر، وواسيتم الأمة كلها والشعوب الإسلامية في أعظم محنة تواجهها في تاريخها الحديث، ولن ينس لكم الوطن والتاريخ هذا الموقف المجيد، وتفضلوا بقبول فائق إحترامي. (حسن البنا)».

٣- وتأمل مغازلة (حسن البنا) لليهود المغضوب عليهم، حيث يروي كيف عاش أيامًا ممتعة مع اليهود والنصارى في الإسماعيلية؛ كما في «مذكراته» (ص٧٤):

«ومن الطرائف: أننا بعد أربعين يومًا من نزولنا إلى الإسماعيلية لم نسترح في البنسيونات، فعدلنا على استئجار منزل خاص، فكانت المصادفة(!) أننا نجد دورًا أعلى في منزل؛ استؤجر دوره الأوسط مجتمعًا لمجموعة من المواطنين المسيحيين؛ اتخذوا منه ناديًا وكنيسة، وكنا نحن بالدور الأعلى نقيم الصلاة، ونتخذ من هذا

المسكن مصلى، فكأنما هذا المنزل تمثيل للأديان الثلاثة[١](!).

ولست أنس (أم شالوم) سادنة الكنيسة اليهودية(!)، وهي تدعونا كل ليلة سبت لنضيء لها النور(!)، ونساعدها في توليع وابور الجاز(!)، وكنا نداعبها بقولنا: إلى متى تستخدمون هذه الحيل التي لا تنطلي على الله ؟ وإذا كان الله حرم عليكم النور والنار يوم السبت كما تدعون، فهل حرم عليكم الانتفاع والرؤية؟ فتعتذر، وتنتهي المناقشة بسلام».

٤- وها هو يعدد نواحي العظمة والمجد عند اليهود، ويكتشف مواهب الشعب اليهودي؛ ففي إحدى خطبه في يوم الثلاثاء عام (١٩٤٠م) - والتي جمعها (أحمد عيسى عاشور) بعنوان: «حديث الثلاثاء للإمام حسن البنا»- قال (حسن البنا): «لعل قائلًا يقول: لماذا كانت أكثر القصص التي عني بها القرآن الكريم هي قصة بني إسرائيل؟ ولما أخذت الجزء الأوفى من قسم القصص في القرآن الكريم؟

إن لهذا عدة أسباب:

السبب الأول: هو كرم عنصر هذا الجنس، وفيض الروحانية القوية التي تركزت في نفسه؛ لأن هذا الجنس انحدر من أصول كريمة، لهذا ورث حيوية عجيبة، وإن كان قد أساء إلى نفسه وإلى الناس، بتوجيه هذه الحيوية فيما بعد إلى ما لا ينفع؛ انحدر هذا العنصر من يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، فورث الروحانية كابرًا عن كابر؛ قال رسول الله ﷺ: «الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن

---

(١) هذه الأفكار والخواطر ماسونية بامتياز، وهو ما يحاول الماسونيون تعميمه في العالم العربي الإسلامي تحت شعار (البيت الابراهيمي)، ويعنون مجمعات تحتوي: كنيسًا يهوديًا، وكنيسة نصرانية، ومسجدًا مسلمًا.

وانظر لنقض هذه الدعوى الباطلة كتاب: «الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان» للدكتور بكر أبي زيد رحمه الله.

وقد أصدرت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية بيانًا يفند وينقد هذه النظرية الباطلة.

إسحاق بن إبراهيم».

أربعة جدود كل جد منهم رسول، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠]، وقال تعالى في شأن تفضيلهم على أهل زمانهم: ﴿وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٢].

الأمر الثاني: أن هذا الجنس يمثل حيوية لم يظفر بها جنس كما ظفروا بها، وكما أن هذه الحيوية كانت مصدر تزكيتهم كانت أيضًا من مصدر غرورهم ونسيانهم المعنى الإنساني العام الوارد في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

أما السبب الثالث: فهو أنهم ورثة أقدم كتاب سماوي عرف الناس عنه شيئًا؛ وهو: التوراة، وكانوا ألصق الناس بالأمة العربية في ذلك الوقت.

أما السبب الأخير: أنهم نشئوا من البدو، ثم تكونوا، ثم اضطهدهم العدو، ثم تحرروا، ثم سادوا، ثم تحولوا، فكانوا سببًا طيبًا لتجلية هذه الأدوار، وأنت حين تقرأ - يا أخي - القرآن تجد هذا المعنى واضحًا في كتاب الله تبارك وتعالى... رسالة سيدنا موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كانت في مصر، ونريد: أن نتناول صلة رسالته بهذه الأمة؛ أي: الأمة المصرية!.

لقد وجد الإسرائيليون في مصر، وإن كان وطنهم الأصلي فلسطين، وكان أول من أقرهم يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ ﴿ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِى هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا وَأْتُونِى بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٣-٩٩].

وقد أقطعهم سيدنا يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الجهات الشرقية من أرض مصر، وكانت لا تزال أرضًا صحراوية، وإنما أقطعهم إياها؛ لأنهم آتون من البدو، ولأنه أراد ألا يمزج بينهم وبين المصريين الذين كانوا في ذلك الوقت على ديانة وثنية، ويعقوب

والأسباط من أبناء يعقوب على التوحيد الخالص، فلم يشأ أن يكون هناك مثار للجدل الديني بينهم وبين المصريين».

إشادة حسن البنا باليهود جاءت واضحة! فقد حاول أن يفسر سبب كثرة الأنبياء في بني إسرائيل، وأشار إلى كرم عنصر هذا الجنس؛ أي: اليهود، وفيض الروحانية القوية التي تركزت فيه، وأنه قد انحدر من أصول كريمة، ولهذا ورث حيوية عجيبة...وأضاف أنها حيوية لم يظفر بها جنس كما ظفروا بها(!).

وأكد أن بني إسرائيل ورثة أقدم كتاب سماوي عرف الناس عنه شيئًا؛ وهو: التوراة، وأن اليهود وطنهم الأصلي فلسطين(!!).

هذه الآراء أعلنها البنا عام (١٩٤٠م) بحضور جمع مشهود من الإخوان المسلمين، وقد صرح البنا بكل هذا دون ضغط أو إكراه أو تدخل من أحد.

. . . ما تقدم يفسر لك بوضوح النفسية التي انطلق منها الرئيس الإخواني (محمد مرسي عيسى العياط)[١] وهو يوجه خطابًا حميمًا لرئيس دولة اليهود في فلسطين المحتلة.. خطابًا جعل (شمعون بيرز) -نفسه- يندهش!![٢]

وتبين لك أن الإخوان المفلسين خدموا اليهود في فلسطين خاصة أكثر مما خدم اليهود أنفسهم؛ بشهادة أول رئيس وزراء للدولة اليهودية (بن غوريون) الذي يقول في إحدى رسائله:

«لم نكن نحلم أن يهاجر يهود مصر إلى إسرائيل بعد أن رفضوا أن يهاجروا إلى إسرائيل، لولا تفجيرات الإخوان المسلمين لمحلاتهم ومنشآتهم ما كانوا هاجروا إلى إسرائيل، ولولا تحويلهم لأموالهم ما كان قام اقتصاد إسرائيل».

لقد قام الجهاز الخاص بتفجير حارات اليهود ومحلاتهم الشهيرة؛ مثل: تدمير

---

(١) انظر ملحق الوثائق (رقم ٧).

(٢) توفي في (١٧/ يونيو/ ٢٠١٩م) في السجن.

حارة اليهود في (٢٠/ يونيو/ ١٩٤٨)، تدمير حارة اليهود في (٢٣/ سبتمبر/ ١٩٤٨م)، نسف محلات عدس وبنزايون (١٣/ أغسطس/ ١٩٤٨)، نسف شركة الإعلانات الشرقية (١٢/ نوفمبر/ ١٩٤٨)، نسف سينما ميامي بمناسبة عيد جلوس فاروق (٦/ مايو/ ١٩٤٦)، نسف سينما مترو، ونسف الكوزمو، وسينما ميتربول (٦/ مايو/ ١٩٤٧)، انفجارات شارع فؤاد ليلة (٢٠/ يوليو/ ١٩٤٨).. كل هذا بالاتفاق مع الصهيونية العالمية؛ لتسريع هجرة يهود مصر إلى فلسطين المحتلة!!.

.. هذه هي الحقيقة المرة.. لكن الإخوان المفلسين جعلوا من فلسطين قضية كبرى: نسجوها بالأكاذيب، وسطروها بالبطولات الزائفة؛ لتبقى ضرعًا يحلب، وظهرًا يركب:

فباسمها جمعوا الأموال الطائلة، وأنفقوها على مشاريعهم الحزبية؛ قال محمود عبد الحليم -مؤرخ حركة الإخوان المسلمين- في كتابه: «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ» (١/ ١٩٢):

«أحب أن أنبه القارئ بهذه المناسبة إلى أن النقود التي كنا نجمعها لفلسطين من المساجد والمقاهي والبارات، لم يكن القصد من جمعها إعانة المجاهدين الفلسطينين بها؛ فهم كانوا من هذه الناحية من غير حاجة إليها؛ لأن الأغنياء أهل فلسطين من وراء هؤلاء المجاهدين..

وإنما كان جمعنا لهذه التبرعات أسلوبًا من أساليب التأثير في نفوس الناس بهذه القضية. وأضيف -الآن- إلى ذلك أن هذه المبالغ لم تكن ترسل للمجاهدين، بل كانت تصرف في شؤون الدعاية لهذه القضية».

وقال (علي عشماوي) في كتابه: «التاريخ السري» (ص ٩): «.. وأن جميع الأعمال الكبرى التي يتفاخر بها الإخوان في تاريخهم قد تم تفريغها من نتائجها؛ فمثلًا: حرب فلسطين التي يفخر بها الإخوان باستمرار، فإنهم لم يدخلوا إلا معارك قلية جدًّا فيها، ثم صدرت من الشيخ (محمد فرغلي) الأوامر بعدم الدخول في معارك

بحجة أن هناك مؤامرة لتصفية المجاهدين.

ولكن هذا كان مبرره في الأساس لحماية اليهود من إحدى القوى الخطيرة إذا استعملت، وتم تنفيذ تلك الأوامر، وظل الإخوان في معسكرهم لا يحاربون إلى أن عادوا من فلسطين.

وكان شباب الإخوان في غاية التوتر والقلق؛ لعدم اشتراكهم في المعارك لدرجة أنهم اجتمعوا وقرروا أن الشيخ فرغلي قد خان، وينبغي تصفيته، وفعلًا قرروا ذلك لولا أن الخبر قد وصل إلى الشيخ؛ فاجتمع بهم، وشرح لهم الأمر، واطلعهم على الأوامر التي صدرت له من القاهرة وأسبابها».

وأخيرًا: لقد كان الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يجزم بأن مصيبة المسلمين في العالم الإسلامي أخطر من احتلال اليهود فلسطين؛ لأن هذا الاحتلال ما كان ليكون لولا ابتعاد المسلمين عن دينهم الحق المنزل على محمد ﷺ، وما كان عليه أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ولذلك أخشى ما كان يخشاه شيخنا الإمام في هذه النازلة: أن يأتي يوم قريبًا أو بعيدًا، بحيث يعلن في وسط بلاد المسلمين وعلى لسان أبناء المسلمين بدون حياء ولا خوف: أن اليهود إخواننا(١)؛ لأن السياسة العصرية لا دين ولا خلق لها.

---

(١) وقد عشنا إلى هذا اليوم؛ فها هي دول عربية تتسابق الى التطبيع مع الكيان اليهودي اللقيط في فلسطين الحبيبة السليبة تحت مسوغات شتى، يصاحب ذلك تطبيل إعلامي فاضح، وتحليل سياسي بجهل واضح، حتى أصبح الخونة الاشقياء يتفاخرون بارتمائهم في أحضان الصهاينة المجرمين.

قال الله تعالى: ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴾ [المائدة: ٥٢]. =

العمليات الفدائية (القتالية)

لشيخنا الإمام كلام منضبط حول العمليات التي يطلق عليها (الانتحارية = الاستشهادية = القتالية)؛ لأنه سئل عنها تكرارًا ومرارًا، ولما كان الشيخ الإمام من أفقه أهل العلم المعاصرين بـ (فقه النوازل) لم يجد بدًّا من تفصيل القول في هذه النازلة:

وهذا التأصيل العلمي من أسباب نقمة الحزبين المتحمسين الذين لا يخرج فقهم عن الجرائد ومناقشات المجالس؛ فأطلقوا ألسنتهم في عرضه، وأكلوا لحمه، وجلبوا بخيلهم ورجلهم صياحًا وعويلًا، وقد زاد بعضهم الطين بلة؛ فعدُّوه في صف أعداء الأمة، وجرؤوا سفهاءهم على التندر به، والتنقص منه؛ انتصارًا لأحزابهم التي عقدوا سلطان الولاء والبراء عليها؛ لأنهم لا قيام لهم إلا بذلك، ولا وجود لهم على خارطة العمل الإسلامي المعاصر إلا بالمتاجرة ببلاد المسلمين ودمائهم وأعراضهم، وحتى يسوِّقوا فريتهم زادوا عليه دون تقوى كلامًا لم يخطر بباله بله يجري على مقاله بل إيراده يشهد على إفكهم حاله وأحواله.

والواجب الشرعي أن من أراد أن يحرر مذهب عالم أو مفت:

١- أن يرجع إلى كلامه دون واسطة.

٢- أن يجمع كل ما ورد عنه في هذه المسألة.

٣- إن استعجم عليه أمر؛ رجع إلى العارفين بكلامه من خاصة طلابه.

= وانظر -تفصيلًا- «مجموع فتاوى الألباني في التطبيع مع اليهود - دراسة وتحليل» منشورات مركز المجلة السلفية للدراسات التوثيقية.

وجل من خاض في موقف الشيخ الإمام في هذه المسألة حتى من محبيه لم يسلك الجادة العلمية، ولذلك اضطربوا، ولم يحرروا قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وحتى نحسم مادة الخلاف في هذه المسألة؛ أورد لك أيها المحب مجموع فتاوى الشيخ الإمام في هذه المسألة:

١ - «أن العمليات الانتحارية هذه لها صورتان:

الصورة التي تجوز لا وجود لها اليوم في اعتقادي؛ إلا أن يكون شيء لا نعلمه؛ وهو: أن يكون المنتحر أقدَمَ على الانتحار بطريقة ما لإصابة أكبر عدد ممكن من أعداء الله: أن يكون انطلاقه إلى هذه العملية الانتحارية تنفيذًا لأمر قائد الجيش الذي يعرف ما تحتاجه الأمة المسلمة من الفداء؛ هذا يجوز.

أما أن يُقْدِم المسلم على عملية انتحارية بمحض رأيه واجتهاده؛ فهذا لا يجوز، واضح الجواب؟»[1].

٢ - «السؤال: هل يجوز ركوب سيارة مفخخة بالمتفجرات، والدخول بها وسط الأعداء؛ وهو: ما يسمى -الآن- بالعمليات الانتحارية؟ مع الدليل.

الجواب: قلنا مرارًا وتكرارًا عن مثل هذا السؤال: بأنه في هذا الزمان لا يجوز؛ لأنها إما أن تكون تصرفات شخصية فردية لا يتمكن الفرد عادة من تغليب المصلحة على المفسدة أو المفسدة على المصلحة، أو إذا لم يكن الأمر تصرفًا فرديًا وإنما هو صادر من هيئة أو من جماعة أو من قيادة -أيضًا- هذه الهيئة أو هذه الجماعة أو هذه القيادة ليست قيادة شرعية إسلامية؛ فحينئذ يعتبر هذا انتحارًا.

أما الدليل؛ فمعروف: فيه أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما: أن من نحر نفسه بأي آلة؛ فهو في جهنم يعذب بمثله.

إنما يجوز مثل هذه العملية الانتحارية -كما يقولون اليوم- فيما إذا كان هناك

---

(١) «سلسلة الهدى والنور» (شريط رقم ٢٧٣).

حكم إسلامي، وعلى هذا الحكم حاكم مسلم: يحكم بما أنزل الله، ويطبق شريعة الله في كل شئون الحياة؛ منها: نظام الجيش، ونظام العسكر، يكون -أيضًا- في حدود الشرع، فإذا رأى الحاكم الأعلى -وبالتالي يمثله القائد الأعلى للجيش- إذا رأى أن من مصلحة المسلمين إجراء عملية انتحارية في سبيل تحقيق مصلحة شرعية هو هذا الحاكم المسلم هو الذي يُقَدِّرها مستعينًا بأهل الشورى في مجلسه، ففي هذه الحالة فقط يجوز مثل هذه العملية الانتحارية، أما سوى ذلك فلا يجوز»[1].

٣- «السؤال: أولًا ما يتعلق بموضوع فلسطين والجهاد هناك: بعض الجماعات تقر الجهاد الفردي مستدلة بموقف الصحابي أبي بصير، وتقوم بما يسمى: «عمليات استشهادية» -لا أقول انتحارية!- فما حكم هذه العمليات؟

الشيخ: كم سنة صار لهم؟

السائل: أربع سنوات.

الشيخ: ربحوا أم هزموا؟

السائل: هزموا.

الشيخ: من ثمارهم تعرفونهم.

السائل: استدلالهم بموقف أبي بصير.

الشيخ: ماذا عمل أبو بصير؟! عمل مثل ما عملوا الجماعة الآن؟! أم خرج؟!

السائل: خرج.

الشيخ: رجعنا إلى حيث كنا، هل هم خرجوا؟!»[2].

٤- «هذه مسألة تربطني بمسألة أخرى تقع اليوم -وسئلت عنها مرارًا-؛ وهو: الذي يمسي: «العمليات الانتحارية»، هل يجوز هذا؟ هذا واقع، ولا بد لي من جواب

---

(١) «سلسلة الهدى والنور» شريط رقم (٤٥١).

(٢) «سلسلة الهدى والنور» شريط رقم (٥٢٧).

عليه؛ أقول: هذا يجوز ولا يجوز:

ما يقع اليوم لا يجوز؛ لأنها تصرفات فردية، ومنطلقة من عواطف جامحة: لا يقيدها شرع ولا عقل، ولا فرق بين هذا المسلم ينتحر، وذاك الشيوعي أو الياباني؛ كما وقع يوم ما وقعت المعركة بينهم وبين الأمريكان، فهذا وهذا سواء؛ لأنه هذا لا ينطلق عن دينه، وعن فتوى من أهل العلم، فلا يجوز.

أما لو كان هناك حاكم مسلم، وبالتالي قائد للجيش مسلم، وفقيه؛ فيدرس الناحية العسكرية، وساحة المعركة، ... إلخ، يقدر المرابح والخسائر، ويعمل المعادلة بين الربح وبين الخسارة، ثم يجد أن الربح في هذه العملية الانتحارية تفوق خسارة هذا الشباب المسلم، فحينئذ نقول: يجوز؛ لأنه مثل هذا وقع في بعض المعارك الإسلامية الأولى؛ مثل: فتح دمشق الشام مثلًا، ونحو ذلك، وقعت بعض العمليات الانتحارية: كان الجندي يستأذن قائده، ويقول: بأنه يريد أن يموت شهيدًا، ويهجم على الكردوس؛ يعني: جماعة الروم وأمثالهم، ويظل يقتلهم حتى يقتلوه، فيسمح له القائد، وفعلًا يكون نهايته أنه يستشهد في سبيل الله تعالى، فإذًا؛ فلنتفقه في معرفة الأحكام لما يقع، ونؤجل البحث في أمور لم تقع»[1].

٥- «السائل: العمليات الاستشهادية؛ أي: الانتحارية؛ التي يقوم بها اليوم، تجوز أم لا؟

الشيخ: لا، ما تجوز»[2].

٦- «السائل: ذكرت في جلسة سابقة: أنك ما أجزت العمليات الانتحارية نريد توضيحًا- بارك الله فيك-، وهل يستطيع الرجل أن يخرج للجهاد بعدم سماح والديه له؟

---

(١) «سلسلة الهدى والنور» شريط رقم (٥٣٣).

(٢) «سلسلة الهدى والنور» شريط رقم (٦٧٨).

الشيخ: أنا في ظني بالنسبة للعمليات الانتحارية تكلمت أكثر من مرة بشيء من التفصيل، لكن المشكلة: أن المجالس تختلف: تارة نوجز، تارة نفصل، من المعلوم عند العلماء جميعًا دون خلاف بينهم: أنه لا يجوز للمسلم أن ينتحر انتحارًا؛ بمعنى: خلاصًا من مصائب: من ضيق ذات اليد، من مرض ألم به حتى صار مرضًا مزمنًا، ونحو ذلك؛ فهذا الانتحار للخلاص من مثل هذه الأمور بلا شك أنه حرام، وأن هناك أحاديث صحيحة في البخاري ومسلم: أن من قتل نفسه بسمٍّ أو نحر نفسه أو نحو ذلك؛ بأنه لا يزال يعذب بتلك الوسيلة يوم القيامة، حتى فهم بعض العلماء: بأن الذي ينتحر يموت كافرًا؛ لأنه ما يفعل ذلك إلا وقد نقم على ربه عز وجل ما فعل به من مصائب لم يصبر عليها، المسلم بلا شك لا يصل به الأمر إلى أن يفكر في الانتحار، فضلًا عن أن ينفذ فكرة الانتحار، ذلك؛ لأن المسلم -وهنا مثال للموضوع السابق أن العلم يجب أن يقترن به العمل، وإذا كان ليس هناك علم صحيح فلا عمل صحيح-، حينما يعلم المسلم ويربى المسلم على ما جاء في الكتاب والسنة، تختلف ثمراته وانطلاقاته في الحياة الدنيا، وتختلف أعماله فيها عن أعمال الآخرين الذين لا أقول لم يؤمنوا بالله ورسوله. لا: آمنوا بالله ورسوله ولكن ما عرفوا ما قال الله ورسوله، فمما قال الله عز وجل على لسان نبيه ﷺ: «عجبًا لأمر المؤمن: إن أصابته سراء حمد الله وشكر؛ فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر؛ فكان خيرًا له، فأمر المؤمن كله خير، وليس ذلك إلا للمؤمن»، فمن أصابه مرض مزمن، من أصابه فقر مدقع وهو مؤمن ما تفرق معه، إن كان صحيح البنية أو كان عليلها، إن كان غني المال أو كان فقيره، ما تفرق معه؛ لأنه - كما يقال في بعض الأمثال العامية -هو كالمنشار: على الطالع والنازل هو مأجور يأكل حسنات: إن أصابته سراء شكر الله؛ فأثيب خيرًا، وإن أصابته ضراء صبر؛ فكان خيرًا له، فالذي ينتحر هذا في الغالب لا يكون مؤمنًا.

لكن يمكن نستطيع أن نتصور: أن مسلمًا ما قادته نوبة فكر انحرف به؛ فانتحر،

هذا يمكن أن يقع؛ لهذا الإمكان ولهذا الاحتمال، ما نقول -نحن يقينًا-: هذا ليس مؤمنًا، هذا كتارك الصلاة الجاحد لشرعيتها، إذا مات مسلم اسمه أحمد بن محمد أو ما شابه ذلك، لكن كان معلومًا بإنكاره للصلاة بإنكاره لشرائع الإسلام: هذا إذا مات لا يدفن في مقابر المسلمين، كذلك بالنسبة لمن انتحر وعرف أنه انتحر نقم على الله ما أحل به من مصائب، أما قلنا: بأنه يمكن أن تصيبه نوبة عصبية فكرية؛ فينتحر؛ لهذا الاحتمال لا نقول نحن: أن كل من انتحر؛ فهو كافر، ولا يدفن في مقابر المسلمين.

الآن نأتي إلى العمليات الانتحارية؛ هذه عرفناها من اليابانيين وأمثالهم، حينما كان الرجل يهاجم باخرة حربية أمريكية -مثلًا- بطائرته، فينفجر مع طائرته، ولكن يقضي على الجيش الذي هو في تلك الباخرة الحربية الأمريكية -مثلًا-.

نحن نقول: العمليات الانتحارية في الزمن الحاضر -الآن- كلها غير مشروعة، وكلها محرمة، وقد تكون من النوع الذي يخلد صاحبه في النار، وقد تكون من النوع الذي لا يخلد صاحبه في النار -كما شرحت آنفًا-.

أما أن يكون عملية الانتحار قربة يتقرب بها إلى الله: اليوم إنسان يقاتل في سبيل أرضه، في سبيل وطنه؛ هذه العمليات الانتحارية ليست إسلامية إطلاقًا، بل أنا أقول اليوم ما يمثل الحقيقة الإسلامية وليس الحقيقة التي يريدها بعض المسلمين المتحمسين؛ أقول: اليوم لا جهاد في الأرض الإسلامية إطلاقًا، هناك قتال في كثير من البلاد.

أما الجهاد يكون تحت راية إسلامية، ويقوم على أساس أحكام إسلامية، ومن هذه الأحكام: أن الجندي لا يتصرف برأيه، لا يتصرف باجتهاد من عنده، وإنما هو يأتمر بأمر قائده، وهذا القائد ليس هو الذي نصب نفسه قائدًا، وإنما الذي نصبه خليفة المسلمين:

فأين خليفة المسلمين اليوم؟

أين الخليفة بل الحاكم الذي رفع راية الإسلام، ودعا المسلمين: أن يلتفوا حوله، وأن يجاهدوا في سبيل الله عز وجل؟

هذا لا وجود له، فما دام أن هذا الجهاد الإسلامي يشترط أن يكون تحت راية إسلامية، هذه الراية الإسلامية لا وجود لها؛ فإذًا جهاد إسلامي لا وجود له؛ إذًا انتحار إسلامي لا وجود له.

أنا أعني: انتحارًا قد كان معروفًا من قبل، في عهد القتال بالحراب وبالسيوف وبالسهام، نوع من هذا القتال كان يشبه الانتحار؛ مثلًا: حينما يهجم فرد من أفراد الجيش بسيفه على كردوس، على جماعة من الكفار المشركين، فيعمل فيهم ضربًا يمينًا ويسارًا، هذا في النادر قلما يسلم، فهل يجوز له أن يفعل ذلك؟ نقول: يجوز ولا يجوز: إذا كان قائد الجيش المسلم هو في زمن الرسول هو الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إذا أذن له جاز له ذلك، أما أن يتصرف من نفسه؛ فلا يجوز له؛ لأنها مخاطرة ومغامرة، إن لم نقل مقامرة، تكون النتيجة خاسرة.

لا يجوز إلا بإذن الحاكم المسلم، أو الخليفة المسلم، لِمَ؟ لأن المفروض في هذا الخليفة المسلم: أنه يقدر الأمور حق قدرها، وهو يعرف متى ينبغي أن يهجم مثلًا مائة من المسلمين على ألف، أو أقل أو أكثر، فيأمرهم بالهجوم، وهو يعلم: أنه قد يقتل منهم عشرات، لكن يعرف أن العاقبة هي للمسلمين، فإذا قائد الجيش المسلم المولى لهذه القيادة من الخليفة المسلم أمر جنديًّا بطريقة من طرق الانتحار العصرية، يكون هذا نوع من الجهاد في سبيل الله عز وجل.

أما انتحار باجتهاد شاب متحمس، كما نسمع اليوم مثلًا؟ أفرادًا يتسلقون الجبال، ويذهبون إلى جيش من اليهود، ويقتلون منهم عددًا، ثم يقتلون ما الفائدة من هذه الأمور؟! هذه تصرفات شخصية لا عاقبة لها في صالح الدعوة الإسلامية إطلاقًا.

لذلك؛ نحن نقول للشباب المسلم: حافظوا على حياتكم؛ بشرط: أن تدرسوا

دينكم وإسلامكم، وأن تتعرفوا عليه تعرفًا صحيحًا، وأن تعملوا به في حدود استطاعتكم.

هذا العمل ولو كان بطيئًا، فهو الذي سيثمر الثمرة المرجوة التي يطمع فيها كل مسلم اليوم، مهما كانت الخلافات الفكرية أو المنهجية قائمة بينهم، كلهم متفقون على أن الإسلام يجب أن يكون حاكمًا؛ لكن يختلفون في الطرق كما ذكرت أولًا، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم»[1].

٧- «السائل: عند أبي داود[2]: «عجب ربنا لرجل -أو كما قال النبي ﷺ- قاتل الجيش، وانهزم الجيش، وعاد وحده، وقاتل حتى قتل».

---

(١) «سلسلة الهدى والنور» (شريط رقم ٧٦٠).

(٢) الحديث أورده السائل بمعناه، ولفظه عند أبي داود (٢٥٣٦)، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «عجب ربنا عزوجل من رجل غزا في سبيل الله؛ فانهزم؛ يعني: أصحابه، فعلم ما عليه، فرجع حتى أهريق دمه؛ فيقول الله تعالى لملائكته: انظروا إلى عبدي رجع رغبة فيما عندي، وشفقة مما عندي؛ حتى أهريق دمه».

وأخرجه الحاكم (٢/ ١١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٤٦) من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب عن مرة الهمداني عن عبد الله بن مسعود به.

قلت: رجاله ثقات غير أن عطاء بن السائب اختلط، واختلفوا في سماع حماد بن سلمة أهو قبل الاختلاط أم بعده، وقد رجح الحافظ فقال بعدما نقل كلام أهل العلم: «فيحصل لنا من مجموع كلامهم: أن سفيان الثوري وشعبة وزهيرًا وحماد بن زيد وأيوب عنه صحيح، ومن عداهم يتوقف فيه إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين: مرة مع أيوب كما يومئ إليه كلام الدارقطني، ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة، وسمع منه مع جرير وذويه، والله أعلم».

ولذلك يبقى إشكال هل سمع منه هذا قبل الاختلاط أم بعده: فمن رجح سماعه قبل الاختلاط صحح الحديث ومن لا فتوقف فيه.

والحديث صححه شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيح أبي داود» و«تخريج المشكاة».

ما مدى صحة هذا الحديث؟

وهل هو دليل لجواز العمليات ضد اليهود الفردية؛ يعني: الأشخاص الذين يذهبون مدربين بالسلاح، وجاهزين بالسلاح، وانتقامًا لحرمات الله تبارك وتعالى، جزاك الله خيرًا؟

الجواب: وأنت جزاك الله خيرًا: أما عن الحديث؛ فأنا لا أستحضره -الآن- هل هو صحيح أو ضعيف، وسنن أبي داود -كما تعلمون-: فيه من هذا، وفيه من هذا.

ولكن إذا كان المقصود بالسؤال عن صحة الحديث أو ضعفه؛ هو: الناحية الفقهية منه، فممكن الوصول إلى الجواب عن الناحية الفقهية، ولو توقفنا - الآن- عن الجواب عن ثبوت الحديث أو ضعفه.

المهم: العمليات الانتحارية التي تقع اليوم: أنا أقول في مثلها: تجوز ولا تجوز، وتفصيل هذا الكلام المتناقض ظاهرًا: تجوز في النظام الإسلامي، في الجهاد الإسلامي: الذي يقوم على أحكام الإسلام، ومن هذه الأحكام: ألا يتصرف الجندي برأيه الشخصي، وإنما يأتمر بأمر أميره؛ لأن النبي ﷺ كان يقول: «من أطاعني؛ فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري؛ فقد أطاعني»، فإذا كان هناك -ونرجو أن يكون هذا قريبًا- جهاد إسلامي قائم على النظام الإسلامي، وأميره لا يكون جاهلًا، إنما يكون عالمًا بالإسلام، خاصة الأحكام المتعلقة بالجهاد في سبيل الله، هذا القائد أو هذا الأمير -أمير الجيش- المفروض أنه هو الذي يعرف مخطط ساحة المعركة وتصويرها في ذهنه تمامًا، فهو يقال في مثله: «يعرف كيف تؤكل الكيف»، يعرف مثلًا إذا كان هناك طائفة من الجيش له نكاية شديدة في الجيش الإسلامي، ويرى أن يفادي بجند من جنوده ويختار، هذا مثال وأنا لست عسكريًا لكن الإنسان يستعمل عقله، كلنا يعلم أن الجنود ليسوا في البسالة والشجاعة بنسبة واحدة، وليسوا بنسبة واحدة في معرفة القتال وأحكام القتال وأصول القتال ...ألخ، فأنا أتصور: إن هذا القائد الخبير

الخريت سيأخذ رجلًا من الساقة؛ يعني: من الذين يصلحون الطبخ والنفخ ولا يصلحون للقتال! لأنه لا يحسن القتال، وليس عنده شجاعة، يقول له: تسلح بالقنابل، واركب الطائرة، واذهب ارم فيها هؤلاء الجماعة الموجودين في الأرض الفلانية؛ هذا انتحار يجوز.

أما أن يأتي واحد من الجنود -كما يفعلون اليوم- أو من غير الجنود أنه ينتحر في سبيل قتل اثنين، ثلاثة، أربعة من الكفار؛ فهذا لا يجوز؛ لأنه تصرف شخصي ليس صادرًا من أمير الجيش.

هذا التفصيل؛ هو: معنى قولنا: «يجوز ولا يجوز»، ولعل الجواب واضحًا -إن شاء الله-.

السائل: القضية ليست هو أن يفجر نفسه، إنما هو يقاتل بسلاحه، فيقتل بأيدي اليهود، هذه القضية.

الشيخ: هي نفسها يا أخي! في جيش إسلامي يجاهد في سبيل الله ؟ ما في(!)

السائل: الرجل الذي هجم على صف الروم؟ الشيخ: أرجوك ما تستعجل، فيه جيش يجاهد في سبيل الله؛ فقاتل هذا بهذه الطريقة؟

الجواب: لا.

السائل: قضية أنه يجرأ المسلمين.

الشيخ: نحن من أين أخذنا التفصيل بارك الله فيك؟ من المعارك التي كانت تقع، كان يأتي الرجل الذي يريد يقتل جماعة من الكفار؛ يقول للقائد: أنا أريد أن أهجم على كردوس هذه الجماعة، يقول له: هيا في سبيل الله، فيسمح له ويأذن له، لكن ماذا تقول لو قال له: لا، هل يجوز له أن يتقدم؟

السائل: في حالة القائد، لا يجوز له.

الشيخ: هذا قصدي، أنا ذكرت لك ما يجوز وما لا يجوز، حينما يكون هناك

جهاد قائم على الأحكام الشرعية، لو أن القائد هو الذي ينظم المعارك، وهو الذي يأذن بأن ينتحر فلان في سبيل القضاء على عدد من الكفار، الآن هذا غير موجود، ولذلك يجب سد هذا الباب؛ حتى نهيئ الجو الذي نوجد فيه خليفة أولًا، ونوجد قائدًا يأتمر بأمر الخليفة، ونوجد جندة يأتمرون بأمر القائد، وهكذا، ولذلك لا بد من: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾.

السائل: من طرق إحياء هذا العمل: إن هذه العمليات هو ما قتل أربعة، ما نظر للقتل، لكن إلى أن مردودها كبير في حماس الشباب، وإقبالهم على الإسلام، والعزة التي تشعر أو تحس بها النفوس؛ يعني: بعدها فيها أثر طيب، هذه العمليات من هذا الباب يقولون: إنها طيبة.

الشيخ: رغوة صابون، من متى بدأت هذه؟

السائل: من قريب.

الشيخ: طيب، ماذا تغير في المجتمع؟

السائل: يعني على المدى البعيد يحسبونها.

الشيخ: ما يتغير المجتمع الإسلامي؛ إلا بالتصفية والتربية، هؤلاء الذين ينتحرون الله أعلم بعقيدتهم، الله أعلم بعبادتهم، قد يكون فيهم من لا يصلي، قد يكون شيوعيًّا، ... إلخ.

السائل: أسأل عن المسلمين.

الشيخ: يا أخي أنا عارف، أنت تسأل عن مسلم، لكن أنا أتكلم عن الواقع، نعم.

السائل: يعني لو تصورنا أن منظمة «حماس» تدعو إلى الإسلام، وتجاهد في سبيل الله ؟

الشيخ: سبق الجواب.

السائل: فإذا كان هناك قادة لهم عسكريون، وأعدوا بعض الأفراد أن يهاجموا فئة من اليهود؟

الشيخ: الله يهدينا وإياكم: الحركة القائمة اليوم في الضفة؛ هذه حركة ليست إسلامية: شئتم أو أبيتم؛ لأنهم لو أرادوا الخروج؛ لأعدوا له عدته، أين العدة؟! العالم الإسلامي كله يتفرج، هؤلاء يقتلون ويذبحون ذبح النعاج والأغنام، ثم نريد أن نبني أحكامًا كأنها صادرة من خليفة المسلمين، ومن قائد الجيش الذي أمره هذا الخليفة، ونأتي لجماعة مثل جماعة «حماس» هذه، نعطيهم الأحكام الإسلامية، ما ينبغي هذا -بارك الله فيكم-! نحن نرى أن هؤلاء الشباب يجب أن يحتفظوا بدمائهم ليوم الساعة، وليس الآن»[1].

٨- «السائل: بالنسبة للعمليات العسكرية الحديثة، فيه قوات تسمى: بالكوماندوز، فيكون فيه قوات للعدو تضايق المسلمين، فيضعون فرقة انتحارية تضع القنابل، ويدخلون على دبابات العدو، فيكون هناك قتل ... فهل يعد هذا انتحارًا؟

الجواب: لا يعد هذا انتحارًا؛ لأن الانتحار؛ هو: أن يقتل المسلم نفسه خلاصًا من هذه الحياة التعيسة ... أما هذه الصورة التي أنت تسأل عنها، فهذا ليس انتحارًا، بل هذا جهاد في سبيل الله ... إلا أن هناك ملاحظه يجب الانتباه لها؛ وهي: أن هذا العمل لا ينبغي أن يكون فرديًا شخصيًا، إنما هذا يكون بأمر قائد الجيش... فإذا كان قائد الجيش يستغني عن هذا الفدائي، ويرى أن في خسارته ربح الكبير من جهة أخرى؛ وهو: إفناء عدد كبير من المشركين والكفار، فالرأي رأيه و يجب طاعته، حتى ولو لم يرض هذا الإنسان؛ فعليه الطاعة.

الانتحار من أكبر المحرمات في الإسلام؛ لأن ما يفعله إلا غضبان على ربه، ولم

---

(١) «سلسلة الهدى والنور» (شريط رقم ٤٥٩).

يرض بقضاء الله ... أما هذا فليس انتحارًا، كما كان يفعل الصحابة يهجم رجل على جماعه (كردوس) من الكفار بسيفه، ويعمل فيهم بالسيف حتى يأتيه الموت، وهو صابر؛ لأنه يعلم أن مآله إلى الجنة... فشتان بين من يقتل نفسه بهذه الطريقة الجهادية وبين من يتخلص من حياته بالانتحار، أو يركب رأسه ويجتهد بنفسه، فهذا يدخل في باب القاء النفس في التهلكة»[1].

٩- «السائل: ما حكم الذين يموتون في عمليات جهادية على الحدود مع اليهود؟

الجواب: إذا قصدوا الجهاد في سبيل الله فهو بنياتهم؛ للحديث المعروف في «صحيح البخاري ومسلم»، وهو من الأحاديث التي افتتح البخاري كتابه «الصحيح» به، وأخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» في كتاب الجهاد؛ لبيان أن الجهاد لا يكون جهاد في سبيل الله إلا إذا خلصت النيه لله تبارك وتعالى، وقد كنا ذكرنا في جلسة مضت، أنه يشترط في العمل الصالح الذي يرفعه الله عز وجل مقبولًا لديه شرطان اثنان: أن يكون على وجه السنة، وأن يكون خالصًا لله عز وجل.

ولا شك أن الجهاد هو من الأعمال الصالحة التي فرضها الله عز وجل: تارة فرض عين، وتارة فرض كفاية، وإناط بالجهاد بقاء العز للأمة المسلمة، وعلى العكس من ذلك إذا أهملوا الجهاد في سبيل الله؛ كما جاء في الحديث الصحيح: «سلط الله عليهم ذلًّا لا ينزعه -لا يرفع عنهم- حتى يرجعوا الى دينهم».

فلا داعي لإثبات أن الجهاد عبادة عظيمة جدًّا، ولكن هذه العبادة لا تقبل عند الله عز وجل إلا إذا خلصت لله وليس لحزبية، أو دفاع عن أرض، والأرض كلها لله، يملكها من يشاء من عباده، ذلك الحديث الذي افتتح الإمام البخاري كتابه «الصحيح»؛ قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى: فمن كانت

---

(١) «سلسلة الهدى والنور» شريط رقم (١٣٤).

هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه». هذا الحديث صريح جدًّا؛ لأن الهجرة التي ذكرت في هذا الحديث والمقصود بها هو الجهاد في سبيل الله عز وجل إنما يقبله ربنا تبارك وتعالى إذا كان بنية خالصة لله، لا يريد من وراء ذلك شيئًا من حطام الدنيا، أو ما يتعلق بها، قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ على سبيل المثال -: «من كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما در اجر إليه»؛ ذكر المرأة والمال يصيبه الإنسان في الجهاد، لا يبتغي من وراء هذا إلا الله، فهو نيته.

ذكر ذلك على سبيل المثال، وإلا؛ فالنية تفسد بكثير من الأمور، ليست امرأة ينكحها، أو دنيا يصيبها فحسب، فقد يكون يريد من جهاده ومن قتاله: أن يقال: أنه مجاهد، لا يريد مالًا ولا يريد امرأة في السبي، وإنما يريد أن يقال: فلان مجاهد؛ فهذا هو نيته: أي: ليس له جهاد.

فالجواب إذن: إذا خلصت النية من المجاهد لله، لا شك أنه يثاب على ذلك لما يستحقه، ولكن هذا الجهاد الذي جاء السؤال عنه ليس هو الجهاد الذي أمر الله به، فأنا أقول: هو ونيته؛ لأنه قصد الجهاد، لكن الجهاد يجب أن يعد له عدته، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾، هذا هو الجهاد، حين يعلن وتتخذ له العدة، هو الذي لا يجوز التخلف عنه، أما الجهاد بمعنى ثورة أفراد يثورون ولو انتقامًا لأرضهم، فذلك ليس جهادًا، نعم؛ يكون الدفاع عن الأرض واجبًا، أما هذه الهجمات التي في أكثر الأحيان تكون الخسارة المترتبة عليها أكثر من الربح -كما هو مشاهد- في كثير من أمثال هذه الهجمات، فليس هذا هو الجهاد الذي يوجب على المسلمين كافة أن ينفروا - كما جاء في القرآن - إنما هو الجهاد الذي أشار الله عز وجل إليه في آية: ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً﴾ ولذلك فعلى المسلمين -كما صرحنا بهذا في أكثر من مناسبة - أن

يعودوا إلى أنفسهم، وأن يفهموا شريعة ربهم فهمًا صحيحًا، وأن يعملوا فيها فهموا من شرع الله عز وجل ودينه عملًا صادقًا خالصًا، حتى يتكتلوا ويتجمعوا على كلمة سواء؛ حينئذ يفرح المؤمنون بنصر الله تبارك و تعالى»(١).

مما سبق يتبين الوجوه الآتية:

الأول: أن الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يمنع هذه العمليات القتالية لذاتها، وإنما يعلق حكمها بشروطها ومآلاتها، ولذلك هو يفصل فيها وعلى حد تعبيره رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يجوز ولا يجوز»؛ أي: إذا اجتمعت فيها شروطها، فيجوز، والإ فلا.

وهذا واضح جلي في فتاواه: (١و ٢و ٤و ٦و ٧و ٩).

الثاني: الشروط المعتبرة عند الشيخ الإمام في هذه العمليات هي:

١- أن تكون بأمر قائد الجيش المسلم الذي يأتمر بأمر الحاكم المسلم العالم بأمور القتال العسكريه؛ كما في فتوى: (١و ٢و ٤و ٦و ٧).

٢- أن يكون مطلب المسلم في هذا الباب وجه الله والدار الآخرة والانتصار لدين الله لارياء ولا سمعة، ولا في سبيل أرض أو ما شابه ذلك، ولا يأسًا من الحياة؛ كما في فتوى: (٤و ٦و ٩).

ومما قاله -أيضًا- في تعليقاته على «صحيح موارد الظمآن» (٢/ ١٩٩):

«وهذا ما أصاب المسلمين اليوم، فشغلوا بإصلاح أموالهم وتنميتها عن الاهتمام بدينهم، والدفاع عن بلادهم، وقد غزاها أذل الناس؛ فصدق فيهم قول نبيهم ﷺ: «إذا تبايعتم بالعينة..» الحديث، وفيه: «وتركتم الجهاد في سبيل الله؛ سلط الله عليكم ذلًّا، لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم».

وفي الحديث ما يدل على جواز ما يعرف اليوم بالعمليات الانتحارية التي يقوم بها بعض الشباب المسلم ضد أعداء الله، ولكن لذلك شروط؛ من أهمها: أن يكون

(١) «شريط التحري في الفتوى» (رقم ٢).

القائم بها قاصدًا وجه الله، والانتصار لدين الله، لا رياء، ولا سمعه، ولا شجاعة، ولا يأسًا من الحياة».

٣- أن يكون المسلم الذي يقوم بذلك موحِّدًا مستقيمًا؛ لأنه قد يقوم بها من يحمل فكرًا شيوعيًا أو قوميًا ... إلخ؛ كما في فتوى: (٤و ٧).

٤- أن تكون هذه العمليات القتالية مؤكدة النكاية بالعدو وهل هي حالة ضرورة لا غنى القيام بها؛ كما في فتوى: (١و ٢و ٤و ٦و ٧).

الثالث: أن الشيخ الإمام يرى من خلال معرفته بالواقع ورسوخه في الشرع: أن هذه العمليات -الآن- لا تجوز للوجوه الآتية:

١- عدم وجود القائد المسلم الذي يأتمر بأمر الحاكم المسلم؛ كما في فتوى: (١و ٦).

وتأمل قوله: «نحن نقول: العمليات الانتحارية في الزمن الحاضر -الآن- كلها غير مشروعة، وكلها محرمة، وقد تكون من النوع الذي يخلد صاحبه في النار، وقد تكون من النوع الذي لا يخلد صاحبه في النار -كما شرحت آنفًا-.

أما أن يكون عملية الانتحار قربة يتقرب بها إلى الله. اليوم إنسان يقاتل في سبيل أرضه، في سبيل وطنه؛ هذه العمليات الانتحارية ليست إسلامية إطلاقًا، بل أنا أقول اليوم ما يمثل الحقيقة الإسلامية وليس الحقيقة التي يريدها بعض المسلمين المتحمسين؛ أقول: اليوم لا جهاد في الأرض الإسلامية إطلاقًا، هناك قتال في كثير من البلاد.

أما الجهاد يكون تحت راية إسلامية، ويقوم على أساس أحكام إسلامية، ومن هذه الأحكام: أن الجندي لا يتصرف برأيه، لا يتصرف باجتهاد من عنده، وإنما هو يأتمر بأمر قائده، وهذا القائد ليس هو الذي نصب نفسه قائدًا، وإنما هو الذي نصبه خليفة المسلمين:

فأين خليفة المسلمين اليوم؟

أين الخليفة بل الحاكم الذي رفع راية الإسلام، ودعا المسلمين: أن يلتفوا حوله،

وأن يجاهدوا في سبيل الله عزوجل؟

هذا لا وجود له، فما دام أن هذا الجهاد الإسلامي يشترط أن يكون تحت راية إسلامية، هذه الراية الإسلامية لا وجود لها؛ فإذن جهاد إسلامي لا وجود له؛ إذن انتحار إسلامي لا وجود له.

أنا أعني: انتحارًا قد كان معروفًا من قبل، في عهد القتال بالحراب وبالسيوف وبالسهام، نوع من هذا القتال كان يشبه الانتحار؛ مثلًا: حينما يهجم فرد من أفراد الجيش بسيفه على كردوس، على جماعة من الكفار المشركين، فيعمل فيهم ضربًا يمينًا ويسارًا، هذا في النادر قلما يسلم، فهل يجوز له أن يفعل ذلك؟ نقول: يجوز ولا يجوز: إذا كان قائد الجيش المسلم هو في زمن الرسول هو الرسول عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ إذا أذن له جاز له ذلك، أما أن يتصرف من نفسه؛ فلا يجوز له؛ لأنها مخاطرة ومغامرة، إن لم نقل مقامرة، تكون النتيجة خاسرة».

وهذا لا يعني -لزومًا- لا يقظة ولا منامًا: أن الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى كفر حكام المسلمين الحاليين أو لا يرى وجود دول إسلامية؛كما زعم بعض المفترين.

وإنما مراد الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: منع تهور الشباب المسلم بعواطف وحماسات من تلقاء أنفسهم؛ تأمل قوله: «أما انتحار باجتهاد شاب متحمس، كما نسمع اليوم مثلًا؟ أفرادًا يتسلقون الجبال، ويذهبون إلى جيش من اليهود، ويقتلون منهم عددًا، ثم يقتلون ما الفائدة من هذه الأمور؟! هذه تصرفات شخصية لا عاقبة لها في صالح الدعوة الإسلامية إطلاقًا.

لذلك؛ نحن نقول للشباب المسلم: حافظوا على حياتكم؛ بشرط: أن تدرسوا دينكم وإسلامكم، وأن تتعرفوا عليه تعرفًا صحيحًا، وأن تعملوا به في حدود استطاعتكم.

هذا العمل ولو كان بطيئًا، فهو الذي سيثمر الثمرة المرجوة التي يطمع فيها كل مسلم اليوم، مهما كانت الخلافات الفكرية أو المنهجية قائمة بينهم، كلهم متفقون

على أن الإسلام يجب أن يكون حاكمًا؛ لكن يختلفون في الطرق كما ذكرت أولًا، وخير الهدي هدي محمد ﷺ».

أو أن يستغل حماسهم من قبل تنظيمات أو حركات أعطت لنفسها بنفسها أحكام خليفة المسلمين وقادة الجيش المعتبرين، ولذلك كما سُئل الشيخ الإمام عن بعض هذه المنظمات الحركية: «يعني لو تصورنا أن منظمة «حماس» تدعو إلى الإسلام، وتجاهد في سبيل الله ؟

الشيخ: سبق الجواب.

السائل: فإذا كان هناك قادة لهم عسكريون، وأعدوا بعض الأفراد أن يهاجموا فئة من اليهود؟

الشيخ: الله يهدينا وإياكم: الحركة القائمة اليوم في الضفة؛ هذه حركة ليست إسلامية: شئتم أو أبيتم؛ لأنهم لو أرادوا الخروج؛ لأعدوا له عدته، أين العدة؟! العالم الإسلامي كله يتفرج، هؤلاء يقتلون ويذبحون ذبح النعاج والأغنام، ثم نريد أن نبني أحكامًا كأنها صادرة من خليفة المسلمين، ومن قائد الجيش الذي أمره هذا الخليفة، ونأتي لجماعة مثل جماعة «حماس» هذه، نعطيهم الأحكام الإسلامية، ما ينبغي هذا -بارك الله فيكم-! نحن نرى أن هؤلاء الشباب يجب أن يحتفظوا بدمائهم ليوم الساعة، وليس الآن».

وعليه فلو أن دولة إسلامية معاصرة أعلن حاكمها الجهاد في سبيل ضد أعداء الله، ورأى الحاكم أو قائد الحيث المسلم: أن استخدام هذه العمليات القتالية ضد الأعداء؛ فتجوز بلا مثنوية، ولو لم يجز للجندي المسلم -ولو لم ير ذلك- مخالفة أمر قائده المسلم.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نحن من أين أخذنا التفصيل بارك الله فيك؟ من المعارك التي كانت تقع، كان يأتي الرجل الذي يريد يقتل جماعة من الكفار؛ يقول للقائد: أنا أريد أن أهجم على كردوس هذه الجماعة، يقول له: هيا في سبيل الله، فيسمح له ويأذن له،

لكن ماذا تقول لو قال له: لا، هل يجوز له أن يتقدم؟

السائل: في حالة القائد، لا يجوز له.

الشيخ: هذا قصدي، أنا ذكرت لك ما يجوز وما لا يجوز، حينما يكون هناك جهاد قائم على الأحكام الشرعية، لو أن القائد هو الذي ينظم المعارك، وهو الذي يأذن بأن ينتحر فلان في سبيل القضاء على عدد من الكفار».

وقال: «فإذا كان قائد الجيش يستغني عن هذا الفدائي، ويرى أن في خسارته ربح الكبير من جهة أخرى؛ وهو: إفناء عدد كبير من المشركين والكفار، فالرأي رأيه و يجب طاعته، حتى ولو لم يرض هذا الإنسان؛ فعليه الطاعة».

٢- وكذلك منعها الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأن النتائج السلبية الأكيدة المترتبة عليها أكثر من مصالحها المزعومة.

سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «السؤال: أولًا ما يتعلق بموضوع فلسطين والجهاد هناك: بعض الجماعات تقر الجهاد الفردي مستدلة بموقف الصحابي أبي بصير، وتقوم بما يسمى: عمليات استشهادية -لا أقول انتحارية!- فما حكم هذه العمليات؟

الشيخ: كم سنة صار لهم؟

السائل: أربع سنوات.

الشيخ: ربحوا أم هزموا؟

السائل: هزموا.

الشيخ: من ثمارهم تعرفونهم.

السائل: استدلالهم بموقف أبي بصير.

الشيخ: ماذا عمل أبو بصير؟! عمل مثل ما عملوا الجماعة الآن؟! أم خرج؟!

السائل: خرج.

الشيخ: رجعنا إلى حيث كنا، هل هم خرجوا؟!».

وقال: «أما هذه الهجمات التي في أكثر الأحيان تكون الخسارة المترتبة عليها أكثر من الربح -كما هو مشاهد- في كثير من أمثال هذه الهجمات، فليس هذا هو الجهاد الذي يوجب على المسلمين كافة أن ينفروا -كما جاء في القرآن- إنما هو الجهاد الذي أشار الله إليه في آية: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً﴾».

الرابع: إن الشيخ الإمام وهو يمنع هذه العمليات في الوقت الحاضر يستحضر المحافظة على المسلمين من عدم الحاق الأذية بهم على وجه أبشع وأشنع على يد أعداء الله المتحكمين في رقابهم وحركتهم وأقواتهم ودخولهم وخروجهم ...إلخ.

وكذلك الحفاظ على الشباب المسلم الذي ينبغي أن يعد نفسه ليوم آت لا مفر منه من ملاقاة أعداء الله؛ يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا خلصت النية من المجاهد لله، لا شك أنه يثاب على ذلك لما يستحقه، ولكن هذا الجهاد الذي جاء السؤال عنه ليس هو الجهاد الذي أمر الله به، فأنا أقول: هو ونيته؛ لأنه قصد الجهاد، لكن الجهاد يجب أن يعد له عدته، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ هذا هو الجهاد، حين يعلن وتتخذ له العدة، هو الذي لا يجوز التخلف عنه، أما الجهاد بمعنى ثورة أفراد يثورون ولو انتقامًا لأرضهم، فذلك ليس جهادًا، نعم؛ يكون الدفاع عن الأرض واجبًا، أما هذه الهجمات التي في أكثر الأحيان تكون الخسارة المترتبة عليها أكثر من الربح -كما هو مشاهد- في كثير من أمثال هذه الهجمات، فليس هذا هو الجهاد الذي يوجب على المسلمين كافة أن ينفروا -كما جاء في القرآن- إنما هو الجهاد الذي أشار الله إليه في آية: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً﴾ ولذلك فعلى المسلمين -كما صرحنا بهذا في أكثر من مناسبة- أن يعودوا إلى أنفسهم، وأن يفهموا شريعة ربهم فهمًا صحيحًا، وأن يعملوا فيها فهموا من شرع الله ودينه عملًا صادقًا خالصًا، حتى يتكتلوا ويتجمعوا على كلمة سواء؛ حينئذ يفرح المؤمنون بنصر الله تبارك و تعالى».

وقال -أيضًا-: «. .لذلك؛ نحن نقول للشباب المسلم: حافظوا على حياتكم؛

بشرط: أن تدرسوا دينكم وإسلامكم، وأن تتعرفوا عليه تعرفًا صحيحًا، وأن تعملوا به في حدود استطاعتكم.

هذا العمل ولو كان بطيئًا، فهو الذي سيثمر الثمرة المرجوة التي يطمع فيها كل مسلم اليوم».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حينما يكون هناك جهاد قائم على الأحكام الشرعية، لو أن القائد هو الذي ينظم المعارك، وهو الذي يأذن بأن ينتحر فلان في سبيل القضاء على عدد من الكفار، الآن هذا غير موجود، ولذلك يجب سد هذا الباب؛ حتى نهيئ الجو الذي نوجد فيه خليفة أولًا، ونوجد قائدًا يأتمر بأمر الخليفة، ونوجد جندة يأتمرون بأمر القائد، وهكذا، ولذلك لا بد من: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾».

الخامس: إن الشيخ الإمام وهو يمنع هذه العمليات في الوقت الحاضر لا يحكم على من قام بها باجتهاد فردي يريد وجه الله ونصرة الإسلام والنكاية بأعداء الله بأنه منتحر في جهنم، وإنما يكل أمره إلى الله؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «السائل: بالنسبة للعمليات العسكرية الحديثة، فيه قوات تسمى: بالكوماندوز، فيكون فيه قوات للعدو تضايق المسلمين، فيضعون فرقة انتحارية تضع القنابل، ويدخلون على دبابات العدو، فيكون هناك قتل ... فهل يعد هذا انتحارًا؟

الجواب: لا يعد هذا انتحارًا؛ لأن الانتحار؛ هو: أن يقتل المسلم نفسه خلاصًا من هذه الحياة التعيسة ... أما هذه الصورة التي أنت تسأل عنها، فهذا ليس انتحارًا، بل هذا جهاد في سبيل الله ... إلا أن هناك ملاحظه يجب الانتباه لها؛ وهي: أن هذا العمل لا ينبغي أن يكون فرديًا شخصيًا، إنما هذا يكون بأمر قائد الجيش... فإذا كان قائد الجيش يستغني عن هذا الفدائي، ويرى أن في خسارته ربح الكبير من جهة أخرى؛ وهو: إفناء عدد كبير من المشركين والكفار، فالرأي رأيه و يجب طاعته، حتى ولو لم يرض هذا الإنسان؛ فعليه الطاعة.

الانتحار من أكبر المحرمات في الإسلام؛ لأن ما يفعله إلا غضبان على ربه، ولم يرض بقضاء الله ... أما هذا فليس انتحارًا، كما كان يفعل الصحابة يهجم رجل على جماعه (كردوس) من الكفار بسيفه، ويعمل فيهم بالسيف حتى يأتيه الموت، وهو صابر؛ لأنه يعلم أن مآله إلى الجنة... فشتان بين من يقتل نفسه بهذه الطريقة الجهادية وبين من يتخلص من حياته بالانتحار، أو يركب رأسه ويجتهد بنفسه، فهذا يدخل في باب القاء النفس في التهلكة».

وتأمل تفاصيل ذلك في فتوى (٩)

السادس: مما تقدم بسطه تقريرًا وبيانًا؛ فينبغي على المخالف ما يأتي:

١- مناقشة ما استدل به الشيخ بالحجج والبراهين مع احترامه وتقديره دون تبجح ذميم أو اتهام لئيم.

٢- لا يحق المخالف أن يتهم نية الشيخ الإمام بل بعضهم للأسف وضعه في صف الأعداء، وأنه ينفذ مخططاتهم شعر أم لم يشعر.

٣- لا يجوز تجريء العوام والسفهاء على الشيخ الإمام وإخوانه من أهل العلم الذين منعوا ذلك للوجوه التي تقدم ذكرها.

٤- لا يجوز اتهام الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه يعطل الجهاد، ويسعى لإبطاله؛ فهو القائل: «ولا شك أن الجهاد هو من الأعمال الصالحة التي فرضها الله عز وجل: تارة فرض عين، وتارة فرض كفاية، وإناط بالجهاد بقاء العز للأمة المسلمة، وعلى العكس من ذلك إذا أهملوا الجهاد في سبيل الله؛ كما جاء في الحديث الصحيح: «سلط الله عليهم ذلًّا لا ينزعه -لا يرفع عنهم- حتى يرجعوا الى دينهم».

فلا داعي لإثبات أن الجهاد عبادة عظيمة جدًّا، ولكن هذه العبادة لا تقبل عند الله عز وجل إلا إذا خلصت لله وليس لحزبية، أو دفاع عن أرض، والأرض كلها لله، يملكها من يشاء من عباده، ذلك الحديث الذي افتتح الإمام البخاري كتابه «الصحيح»، قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى: فمن كانت

هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه».

هذا الحديث صريح جدًّا؛ لأن الهجرة التي ذكرت في هذا الحديث والمقصود بها هو الجهاد في سبيل الله عز وجل إنما يقبله ربنا تبارك وتعالى إذا كان بنية خالصة لله، لا يريد من وراء ذلك شيئًا من حطام الدنيا، أو ما يتعلق بها، قال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ على سبيل المثال -: «من كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى هاجر إليه».

ذكر المرأة والمال يصيبه الإنسان في الجهاد، فهو نيته، ذكر ذلك على سبيل المثال، وإلا؛ فالنية تفسد بكثير من الأمور، ليست امرأة ينكحها، أو دنيا يصيبها فحسب، فقد يكون يريد من جهاده ومن قتاله: أن يقال: أنه مجاهد، لا يريد مالًا ولا يريد امرأة في السبي، وإنما يريد أن يقال: فلان مجاهد؛ فهذا هو نيته: أي: ليس له جهاد.

فالجواب إذن: إذا خلصت النية من المجاهد لله، لا شك أنه يثاب على ذلك لما يستحقه».

السابع: أن المنهج الذي تبناه الشيخ الإمام، ودعا الناس إليه؛ وهو: منهج التصفية والتربية والاستعداد لإيجاد الحكم الاسلامي الراشد، واستئناف حياة إسلامية على منهاج النبوة على هدوئه وبطئه أشد نكاية في أعداء الله من هذه الحماسات الفارغة التي لا تعدو أن تكون فقاقيع صابون، والتي تتبين لما تهدأ الأحوال أنها نفخة في رماد، أو صحية في واد، وأن دعاتها متعجلون علقوا الناس بسراب بقيعة.

وتأمل يا رعاك الله هذا الحوار الذي دار في أحد مجالس شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وصدر في شريط صوتي تحت عنوان: «ارتقبوا يا سلفيون واصبروا»:

«قال أحد الحضور: شيخ حدثني حسن أبو شقرة -هذا كان من أحد الدعاة السلفيين في خان يونس، وأبعده اليهود خارج فلسطين- قال لي قبل أن يبعد: دعاه

الحاكم على المنطقة -وهو يهودي- وقال: يا شيخ حسن هناك أناس كبار في الدولة مجتمعين عندي، ويريدون أن يقابلوك، ولكن أريدك أن تجاوبهم بصراحة.

قال: إن شاء الله، ونحن لا نكذب.

فعندما دخل يقول: أصابني خوف: وجدت كبار ضباط وأناس ووزراء؛ فيقول: جلسوا يسألونني عن السلفية: هذه الدعوة الجديدة التي ظهرت، وكان هو يقول نحن نخشى نقول: سلفيين؛ نقول: نحن ندعو إلى فعل الصحابة؛، يقول: لأنه لوثبت علينا هذا يسجن الشخص.

فكان من ضمن كلامهم آخر النقاش وقد غضب أحدهم، وقال لي: أمسك أي دعوة عندك الإخوان المسلمين دعوتهم ادعو بها، دعوة التبليغ ادعو بها، ولكن هذه السلفية التي ستعيد الناس إلى ما كان عليه أبو بكر وعمر -حرفيًا والله هكذا قال: أبو بكر وعمر- نحن لن نسمح لكم بهذا.

قال الشيخ الألباني: أي هذه حقيقة عرفها الكفار أخيرًا، ولذلك ارتقبوا يا سلفيون واصبروا: التاريخ يعيد نفسه؛ فطوبى للغرباء.

من هم الغرباء؟

هم الذين يصلحون ما أفسد الناس من سنتي من بعدي.

من هم الغرباء؟

هم ناس قليلون صالحون بين ناس كثيرين من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم.

انظروا إلى هذا الوصف وذاك الوصف.

هل ينطبق على الإخوان المسلمين؟ لا.

هل ينطبق على حزب التحرير؟ لا.

هل ينطبق على جماعة التبليغ؟ لا.

غنم تساق لا تدري إلى أين تساق!!».



المنهج والسلوك

- لا شيوخ له
- تلاميذ الألباني بين الإنصاف والإجحاف
- علم وما ربى
- سليط اللسان ولا يحترم العلماء ولا يعرف قدرهم
- رجوعه المزعوم عن تبديع حركة الأحباب (التبليغ) والتحذير منهم



لا شيوخ له

ادَّعى بعض خصوم الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه لا شيوخ له، وقالوا: من لا شيخ له؛ فشيخه الشيطان!

وزعموا: أنه صُحُفي: أخذ العلم من الصُّحُف، وقالوا: من كان شيخه الكتاب؛ فخطؤه أكثر من الصواب.

وهذه دعوى لا خطام لها ولا زمام، مردودة من وجوه كثيرة؛ منها:

الأول: أن الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ درس علوم الآلة؛ كالنحو والصرف، و«مختصر القدوري» في الفقه الحنفي، وختم القرآن الكريم تجويدًا على قراءة حفص عن عاصم على والده، ووالده الشيخ نوح نجاتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان فقيهًا حنفيًا، ويعدُّ في بلاد الألبان مرجعًا دينيًا كبيرًا.

الثاني: درس الشيخ الإمام على الشيخ سعيد البرهاني: «مراقي الفلاح» في الفقه الحنفي، و«شذور الذهب» في النحو، وبعض كتب البلاغة.

الثالث: وكان الشيخ الإمام يحضر مع أساتذة كبار من المجمع العلمي بدمشق؛ منهم: عز الدين بن علم الدين التنوخي -وهو أديب بارع، ولغوي ضليع، وكاتب معروف، وكان نائب رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق (ت ١٣٨٦هـ)-؛ وكانوا يحضرون مجالس الشيخ العلامة محمد بهجت البيطار الأثري؛ إذ كانوا يقرؤون كتاب «الحماسة» لأبي تمام الطائي، ويتدراسونه.

الرابع: رغب العلامة المسند الشيخ محمد راغب الطباخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤرخ حلب الشهباء ومحدثها في لقاء شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان ذلك بواسطة الأستاذ محمد عبد

القادر مبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان شيخنا الألباني يومئذ شابًا في مقتبل العمر، وقد أظهر الشيخ راغب إعجابه بالشيخ الألباني؛ لأنه سمع عن نشاطه في الدعوة إلى الكتاب والسنة، واشتغاله بعلوم الحديث، ورغب في إجازته بمروياته وقدم إليه ثَبَته: «الأنور الجلية في مختصر الأثبات الحلبية»؛ فلذا يعدُّ الشيخ راغب شيخه في إجازة.

واهتمام العلماء الأكابر بالجادِّين من أهل العلم والنابهين من طلابه سنة سلفية متبعة؛ تدل على توقير العلم وأهله، وتشجيع طلابه.

وقد أخبرني شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كيف حصل على الإجازة من شيخه محمد راغب الطباخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ بأن الأستاذ محمد المبارك كان من المحبين لشيخنا الإمام المقدرين لجهوده العلمية، محافظًا على مجالسه، وكان الأستاذ محمد المبارك على صلة وثيقة بالشيخ محمد راغب الطباخ، فلما حضر إلى دمشق حدثه الأستاذ محمد المبارك عن الشيخ الألباني وجهوده، وحرص على اللقاء بينهما، فحصل بينهما مجلس، ودار الحديث، وفي نهاية المجلس أخرج الشيخ راغب الطباخ ثبته وكتب على طرته إجازة لشيخنا الألباني بما حواه ثبته: «الأنوار الجلية في مختصر الأثبات الحلبية».

وكان شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ يقول: أجازني بها ولم أطلبها، ويذكر أن التكثر بالإجازات لا فائدة منها اليوم، وإنما يذكرها لمن أنكر عليه.

وذكر شيخنا: أن هذه الإجازة فقدت منه ضمن ما ضاع من كتبه.

ومع ذلك؛ فقد ذكرها شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُنوِّهًا بها، فقد قال في «صحيح أبي داود» (٥/ ٢٥٣-٢٥٤ / ١٥٢٢ ط- دار غراس) بعد الحديث المسلسل بالمحبة.

والحديث أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٤- ٢٤٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٧٥١)، وكذا ابن حبان (٢٣٤٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٤١ و٥/ ١٣٠) من طرق أخرى عن عبد الله بن يزيد المقرئ به.

وزادوا: أوصى به أبو عبد الرحمن عقبة بن مسلم.

وزاد أبو نعيم: وأوصى عقبه حيوة.

وأوصى حيوة أبا عبد الرحمن المقرئ.

وأوصى أبو عبد الرحمن المقرئ بشر بن موسى.

وأوصى بشر بن موسى محمد بن أحمد بن الحسن.

وأوصاني محمد بن أحمد بن الحسن.

قال أبو نعيم: وأنا أوصيكم به.

قلت (الألباني): وهذا الحديث من المسلسلات المشهورة المروية بالمحبة، وقد أجازني بروايته الشيخ محمد راغب الطباخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وحدثني به.. وساق إسناده هكذا مسلسلًا بالمحبة».

الخامس: وكان للشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتصالات علمية ودعوية بأفاضل من علماء دمشق المعروفين بالعلم والفضل:

- كالشيخ عبد الفتاح الإمام (ت ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م) كان من كبار تلاميذ القاسمي؛ سلفي التوجه، من رجال الإصلاح، حريصًا على الدفاع عن قضايا الإسلام والمسلمين في وجه أعدائه من الداخل والخارج؛ أنشأ «جمعية الشبان المسلمين»، وصار رئيسًا لها، وشارك في تأسيس «جمعية الفضيلة» و«جمعية التمدن الإسلامي»؛ التي أصدرت مجلة «التمدن الإسلامي»، والتي كان ينشر فيها الشيخ الإمام بحوثه ومقالاته، وكان إليه المرجع في علم الحديث على صفحاتها.

وقد نشر فيها الشيخ الإمام بدايات «السلسلة الصحيحة» و«السلسلة الضعيفة».

- والشيخ توفيق البرزة (ت ١٣٧٣ = ١٩٥٣م) عالم مصلح، وهو من تلاميذ الشيخ جمال الدين القاسمي البارزين، والذين كان العلامة القاسمي يستثيرهم في المسائل والقضايا الكبار، وقد اشتهر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالدفاع عن الإسلام ضد شبهات المستشرفين وأهل الإهواء والبدع.

السادس: وقرأ الشيخ الإمام بعض كتب الأدب على الشيخ علي الطنطاوي، كما صرح بذلك الشيخ عبد الرحمن الباني والشيخ محمد زهير الشاويش رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

السابع: التقى الشيخ الإمام بأكابر علماء العصر؛ مثل: الشيخ عبد الرحمن المعلمي، والشيخ أحمد شاكر، والشيخ عبد الرحمن السعدي، ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي المملكة السعودية، والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ حامد الفقي، والشيخ عبد الرزاق حمزة، والحافظ الجولندي، والشيخ المفسر محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ محمد تقي الدين الهلالي، والشيخ المباركفوري؛ فأفاد واستفاد.

الثامن: عُرِضَ علمه على كبار علماء أهل السنة والجماعة، فأقروه، وأثنوا عليه، وزكوه، ونصحوا الأمة، بالأخذ عنه، واقتناء كتبه.

وحسبك في هذا الباب شهادة فقيه الزمان شيخنا محمد صالح العثيمين؛ لما سئل عن كتب سيد قطب، حيث قال: «. . ولكن ليست آثاره كآثار الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بينهما كما بين السماء والأرض:

فآثار الرجل الأول –أي: سيد قطب– عبارة عن أشياء أدبية ثقافية عامة وليس عنده كما عند الشيخ الألباني في التحقيق والعلم»[(١)].

التاسع: لا يضر الشيخ قلة شيوخه، فكم من عالم كان قليل الشيوخ ولم يؤثر ذلك من غزارة علمه، وكثرة انتاجه العلمي.

بل كان بعض رواة الحديث لم يرو إلا عن واحد أو إثنين أو ثلاثة، ومع ذلك شهد له الأئمة بالضبط والحفظ والاتقان، ولم يمنع ذلك من الأخذ عنهم أو السماع منهم:

فهذا أحمد بن عبد الله بن محمد اللخمي؛ المعروف بابن الباجي (ت ٤٠٠هـ)

---

(١) من مقطع صوتي منشور على شبكة الانترنت.

من علماء إشبيلية كان وحيد عصره، وفريد دهره، وفقيه زمانه: جمع الفقه، والحديث، والفضل، وكان يحفظ بعض كتب السنة، وكتب الغريب حفظًا حسنًا.

العاشر: كان الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يولي الإجازات أهمية، وليس له رغبة في الاستكثار منها؛ لأنه له رأي خاص بها حيث يراها -في الزمن الحاضر- من الشكليات التي لا تقدم ولا تؤخر خاصة في زمان استقرت فيه الرواية، وما أحسن ما قاله العلامة البشير الإبراهيمي في رده على عبد الحي الكتاني:

«. .ولقد كان من مقتضى كون الرجل محدِّثًا أن يكون سلفي العقيدة وقافًا عند حدود الكتاب والسنة؛ يرى ما سواهما من وسواس الشياطين، وأن يكون مستقلًّا في الاستدلال لما يؤخذ ولما يترك من مسائل الدين، وقد تعالت همم المحدثين عن تقليد الأئمة المجتهدين، فكيف بالمبتدعة الدجالين؛ وعرفوا بالوقوف عند الآثار والعمل بها، لا يعدونها إلى قول غير المعصوم إلا في الاجتهاديات المحضة التي لا نص فيها؛ ولكن المعروف عن هذا المحدث أنه قضى عمره في نصر الطرقية وضلالات الطرقيين ومحدثاتهم بالقول والفعل والسكوت، وأنه خصم لدود للسلفيين، وحرب عوان على السلفية، وهل يرجى ممن نشأ في أحضان الطرقية، وفتح عينيه على ما فيها من مال وجاه وشهوات ميسرة ومخايل من الملك، أن يكون سلفيًّا ولو سلسل الدنيا كلها بمسلسلاته؟

إن السلفية نشأة وارتياض ودراسة؛ فالنشأة: أن ينشأ في بيئة أو بيت كل ما فيها يجري على السنة عملًا لا قولًا، والدراسة: أن يدرس من القرآن والحديث الأصول الاعتقادية، ومن السيرة النبوية الجوانب الأخلاقية والنفسية، ثم يروض نفسه بعد ذلك على الهدي المعتصر من تلك السيرة، وممن جرى على صراطها من السلف، وعبد الحي محدث بمعنى آخر، فهو (راوية) بكل ما لهذه الكلمة من معنى: تتصل أسانيده بالجن والحن ورتن الهندي، وبكل من هبَّ ودبَّ. وفيه من صفات المحدِّثين أنه جاب الآفاق، ولقي الرجال، واستوعب ما عندهم من الإجازات بالروايات، ثم

غلبت عليه نزعة التجديد؛ فأتى من صفات المحدثين (بالتخفيف) بكل عجيبة، فهو محدِّث مُحْدِث في آن واحد؛ وهمه وهم أمثاله من مجانين الرواية حفظ الأسانيد، وتحصيل الإجازات، ومكاتبة علماء الهند والسند للاستجازة، وأن يرحل أحدهم فيلقى رجلًا من أهل الرواية في مثل فواق الحالب، فيقول له: أجزتك بكل مروياتي ومؤلفاتي إلى آخر (الكليشي)؛ فإذا عجز عن الرحلة كتب مستجيزًا؛ فيأتيه علم الحديث بل علوم الدين والدنيا كلها في بطاقة . . أهذا هو العلم؟ لا والله، وإنما هو شيء اسمه جنون الرواية.

ولقد أصاب كاتب هذه السطور مس من هذا الجنون في أيام الحداثة، ولم أتبين منشأه في نفسي إلا بعد أن عافاني الله منه وتاب علي، ومنشأه هو الإدلال بقوة الحافظة، وكان من آثار ذلك المرض أنني فتنت بحفظ أنساب العرب، فكان لا يرضيني عن نفسي إلا أن أحفظ أنساب مضر وربيعة بجماهرها ومجامعها، وأن أنسب جماهر حمير وأخواتها، وأن أعرف كل ما أثر عن دغفل في أنساب قريش، وما اختلف فيه الواقدي ومحمد بن السائب الكلبي؛ ثم فتنت بحفظ الأسانيد، وكدت ألتقي بعبد الحي في مستشفى هذا الصنف من المجانين بالرواية، لولا أن الله سلَّم، ولولا أن الفطرة ألهمتني: أن العلم ما فُهم وهُضم، لا ما رُوي وطُوي.

زرت يومًا الشيخ أحمد البرزنجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في داره بالمدينة المنورة وهو ضرير، وقد نمي إليه شيء من حفظي ولزومي لدور الكتب، فقال لي بعد خوض في الحديث: أجزتك بكل مروياتي من مقروء ومسموع بشرطه ... إلخ؛ فألقي في روعي ما جرى على لساني وقلت له: إنك لم تعطني علمًا بهذه الجمل، وأحر أن لا يكون لي ولا لك أجر؛ لأنك لم تتعب في التلقين، وأنا لم أتعب في التلقي؛ فتبسم ضاحكًا من قولي ولم ينكر، وكان ذلك بدء شفائي من هذا المرض، وإنْ بقيت في النفس منه عقابيل، تهيج كلما طاف بي طائف العُجْب والتعاظم الفارغ إلى أن تناسيته متعمَّدًا، ثم كان الفضل لمصائب الزمان في نسيان البقية الباقية منه؛ وإذا أسفت على شيء من

ذلك الآن فعلى تناسي لأيام العرب؛ لأنها تاريخ، وعلى نسياني أشعار العرب؛ لأنها أدب.

وحضرت بعد ذلك طائفةً من دروس هذا الشيخ في صحيح البخاري على قلَّتها وتقطُّعها؛ وأشهد أني كنت أسمع منه علمًا وتحقيقًا؛ فقلت له يومًا: الآن أعطيتني أشياء وأحر بنا أن نوجر معًا: أنت وأنا؛ فتبسم مبتهجًا، وقال لي: يا بني، هذه الدراية وتلك الرواية. فقلت له: إن بين الدراية والعلم نسبًا قريبًا في الدلالة، ترادفه أو تقف دونه؛ فما نسبة الرواية إلى العلم؟ وقطع الحديث صوت المؤذن وقال لي: بعد الصلاة حدثني بحديثك عن نسبة الرواية إلى العلم، فقلت له ما معناه: إن ثمرة الرواية كانت في تصحيح الأصول وضبط المتون وتصحيح الأسماء، فلما ضبطت الأصول، وأمن التصحيف في الأسماء خفَّ وزن الرواية، وسقطت قيمتها، وقلت له: إن قيمة الحفظ -بعد ذلك الضبط- نزلت إلى قريب من قيمة الرواية، وقد كانت صنعة الحافظ شاقةً يوم كان الاختلاف في المتون، فكيف بها بعد أن تشعَّب الخلاف في ألفاظ البخاري في السند الواحد بين أبي ذرٍّ الهروي، والأصيلي، وكريمة، والمستملي، والكشميهي، وتلك الطائفة، وهل قال حدثني أو حدّثنا أو كتاب أو باب؛ إن هذا لتطويل ما فيه من طائل، ولا أراه علمًا بل هو عائق عن العلم، وقلت له: إن عمل الحافظ اليونيني على جلالة قدره في الجمع بين هذه الروايات ضرب في حديد بارد، لا أستثني منه إلا عمل ابن مالك، وإن ترجيح ابن مالك لإعراب لفظة لأدل على الصحة في اللفظ النبوي من تصحيح الرواية، وقد يكون الراوي أعجميًّا لا يقيم للإعراب وزنًا، فلماذا لا نعمد إلى تقوية الملكة العربية في نفوسنا، وتقويم المنطق العربي في ألسنتنا، ثم نجعل من ذلك موازين لتصحيح الرواية؛ على أن التوسع في الرواية أفضى بنا إلى الزهد في الدراية، وقلت له: إنك لو وقفت على حلق المحدثين بهذا الحرم: محمد بن جعفر الكتاني، ومحمد الخضر الشنقيطي وغيرهما لسمعت رواية وسردًا، لا دراية ودرسًا، وإن أحدهم ليقرأ العشرين والثلاثين ورقة من الكتاب في الدولة الواحدة. فأين

العلم؟ وقلت له: إن مَن قَبْلنا تنبهوا إلى أن دولة الرواية دالت بضبط الأصول وشهرتها؛ فاقتصروا على الأوائل، يعنون الأحاديث الأولى من الأمهات، وصاروا يكتفون بسماعها أو قراءتها في الإجازات، وما اكتفاء القدماء بالمناولة والوجادة إلا من هذا الباب.

قلت له هذا وأكثر من هذا، وكانت معارف وجهه تدلُّ على الموافقة، ولكنه لم ينطق بشيء، وأنا أعلم أن سبب سكوته هو مخالفة ما سمع لما ألف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولقيت يومًا الشيخ يوسف النبهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بباب من أبواب الحرم؛ فسلَّمت عليه؛ فقال لي: سمعت -آنفًا- درسك في الشمائل، وأعجبني إنحازك باللوم على مؤلفي السير في اعتنائهم بالشمائل النبوية البدنية، وتقصيرهم في الفضائل الروحية، وقد أجزتك بكل مؤلفاتي ومروياتي وكل مالي من مقروء ومسموع من كل ما تضمنه ثبتي ... إلخ. فقلت له: أنا شاب هاجرت لأستزيد علمًا، وأستفيد من أمثالكم ما يكملني منه، وما أرى عملكم هذا إلا تزهيدًا لنا في العلم، وماذا يفيدني أن أروي مؤلفاتك وأنا لم أستفد منك مسألة من العلم؛ ولماذا لم تنصب نفسك لإفادة الطلاب، فسكت، ولم يكن له رَحِمَهُ ٱللَّهُ درس في الحرم، وإنما سمعت من خادم له جَبَرْتي: أنه يتلقى عنه في حجرته درسًا في فقه الشافعية.

وكان بعد ذلك يؤثر محلي على ما بيننا من تفاوت كبير في السن، وتباين عظيم في الفكرة، رحم الله جميع من ذكرنا، وألحقنا بهم: لا فاتنين ولا مفتونين.

أما أولئك السلف الأبرار؛ فعنايتهم بالرواية والرجال راجعة كلها إلى الجرح والتعديل اللذين هما أساس الاطمئنان إلى الرواية، وقد تعبوا في ذلك واسترحنا، وما قولكم- دام فضلكم- لو فرضنا: أن محدث القرن الرابع عشر ومسنده عبد الحي عرض بعجره وبجره على أحمد بن حنبل، أو على يحيى بن معين، أو على علي بن المديني، أو على من بعدهم من نقاد الرجال الذين كانوا يجرِّحون بلحظة، ويُسقطون العدالة بغمزة في عقيدة، أو نبزة في سيرة، أو بغير ذلك مما يُعدُّ في جنب عبد الحيِّ

حسنات وقُرُبات، فماذا نراهم يقولون فيه؛ وبماذا يحكمون عليه؟ خصوصًا إذا عاملوه بقاعدة (الجرح لا يُقبَل إلا مفسَّرًا)»[1].

حادي عشر: لم يكن شيوخه كثيرين ليس زهدًا في الشيوخ، وإنما قلة الشيوخ الذين على الجادة في العقيدة والمنهج السلفي، والسواد الأعظم من معاصريه كانوا على غير منهج سنيٍّ صحيح بل جلهم أشاعرة ومتصوفة ومذهبية!!

ثالث عشر: ولكنه عَّوض ذلك بالكتب السلفية المحررة:

فطالب العلم إن لم يتيسر له شيوخ ثقات أصحاب عقيدة صحيحة، ومنهج مستقيم، وأخذ العلم من كتب السلف الموثوقة، فلا يضرُّه ذلك بل يمدح.

والشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ استقى العلم صافيًّا من كتب أئمة السلف الأول، وكذلك ارتوى من شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومدرسته السلفية، واعتنى بكتب العلماء المحققين.

وتَقَيَّدَ الشيخ الإمام بضوابط العلم على طريقة السلف الصالح.

وهذه طريقة في طلب العلم أشبه بالوجادة والمكاتبة عند أهل الحديث؛ فإنها إن كانت على أصول مصحَّحة ومحقَّقة يعمل بها، وتعدُّ من طرق التحمل.

واختم هذا الفصل بكلام نفيس للإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نصٌّ في هذه المسألة[2]:

«وقد قالوا: إن العلم كان في صدور الرجال، ثم انتقل إلى الكتب، وصارت مفاتحه بأيدي الرجال.

وهذا الكلام يقضي بأن لا بدَّ في تحصيله من الرجال؛ إذ ليس وراء هاتين المرتبتين مرمى عندهم، وأصل هذا في الصحيح: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا

---

(١) «آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي» (ص ٥٤٤- ٥٤٧) ط -دار الغرب الإسلامي.

(٢) «الموافقات» (١/ ١٤٠- ١٥٤) باختصار.

ينتزعه من الناس، ولكن يقبضه بقبض العلماء» الحديث[1]، فإذا كان كذلك؛ فالرجال هم مفاتحه بلا شك.

فإذا تقرر هذا؛ فلا يؤخذ إلا ممن تحقَّق به، وهذا -أيضًا- واضح في نفسه، وهو -أيضًا- متفق عليه بين العقلاء إذ من شروطهم في العالم بأي علم اتفق: أن يكون عارفًا بأصوله و ما ينبني عليه ذلك العلم، قادرًا على التعبير عن مقصوده فيه، عارفًا بما يلزم عنه؛ قائمًا على دفع الشبه الواردة عليه فيه، فإذا نظرنا إلى ما اشترطوه، وعرضنا أئمة السلف الصالح في العلوم الشرعية؛ وجدناهم قد أتصفوا بها على الكمال.

غير أنه لا يشترط السلامة عن الخطأ ألبتة؛ لأن فروع كل علم إذا انتشرت وانبنى بعضها على بعض اشتبهت، وربما تصور تفريعها على أصول مختلفة في العلم الواحد فأشكلت أو خفي فيها الرجوع إلى بعض الأصول، فأهملها العالم من حيث خفيت عليه، وهي في نفس الأمر على غير ذلك، أو تعارضت وجوه الشبه؛ فتشابه الأمر فيذهب على العالم الأرجح من وجوه الترجيح و أشباه ذلك، فلا يقدح فى كونه عالمًا، ولا يضرُّ في كونه إمامًا مقتدى به، فإن قصر عن استيفاء الشروط؛ نقص عن رتبة الكمال بمقدار ذلك النقصان، فلا يستحق الرتبة الكمالية ما لم يُكْمِل ما نقص.

وللعالم المتحقِّق بالعلم أمارات و علامات، تتفق مع ما تقدم، وإن خالفتها في النظر، وهي ثلاث:

إحداها: العمل بما علم، حتى يكون قوله مطابقًا لفعله، فإن كان مخالفًا له؛ فليس بأهل لأن يؤخذ عنه، و لا أن يقتدى به في علم، و هذا المعنى مبين على الكمال في كتاب الإجتهاد[2]، والحمد لله.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنهُ.

(٢) من كتاب «الموافقات» (٥/ ٢٦٢).

والثانية: أن يكون ممن رباه الشيوخ في ذلك العلم؛ لأخذه عنهم، و ملازمته لهم؛ فهو الجدير بأن يتصف بما اتصفوا به من ذلك، و هكذا كان شأن السلف الصالح:

فأول ذلك ملازمة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لرسول الله ﷺ، وأخذهم بأقواله وأفعاله، و اعتمادهم على ما يرد منه كائنًا ما كان، و على أي وجه صدر، فهم فهموا مغزى ما أراد به أوَّلًا حتى علموا و تيقنوا أنه الحق الذي لا يعارض، والحكمة التي لا ينكسر قانونها، ولا يحوم النقص حول حمى كمالها، و إنما ذلك بكثرة الملازمة و شدة المثابرة: وحسبك من صحة هذه القاعدة: أنك لا تجد عالمًا اشتهر في الناس الأخذ عنه؛ إلا وله قدوة اشتهر في قرنه بمثل ذلك، و قلَّما وجدت فرقة زائغة و لا أحد مخالف للسنة؛ إلا وهو مفارق لهذا الوصف، و بهذا الوجه وقع التشنيع على ابن حزم الظاهري، وأنه لم يلازم الأخذ عن الشيوخ، ولا تأدب بآدابهم؛ وبضد ذلك كان العلماء الراسخون كالأئمة الأربعة و أشباههم.

والثالثة: الاقتداء بمن أخذ عنه، والتأدب بأدبه؛ كما علمت من اقتداء الصحابة بالنبي ﷺ واقتداء التابعين بالصحابة و هكذا في كل قرن، وبهذا الوصف امتاز مالك عن أضرابه؛ أعني: بشدة الاتصاف به و إلا؛ فالجميع ممن يهتدى به في الدين كذلك كانوا، و لكن مالكًا اشتهر بالمبالغة في هذا المعنى، فلما تُرِكَ هذا الوصف رفعت البدع رؤوسها؛ لأن ترك الاقتداء دليل على أمر حدث عند التارك أصله اتباع الهوى، ولهذا المعنى تقرير في كتاب الاجتهاد بحول الله تعالى . . .

وإذا ثبت أنه لا بد من أخذ العلم عن أهله؛ فلذلك طريقان:

أحدهما: المشافهة؛ وهي: أنفع الطريقين، وأسلمهما لوجهين:

الأول: خاصية جعلها الله تعالى بين المعلِّم والمتعلِّم، يشهدها كل من زاول العلم والعلماء؛ فكم من مسألة يقرؤها المتعلم في كتاب، ويحفظها، ويرددها على قلبه؛ فلا يفهمها؛ فإذا ألقاها إليه المعلم فهمها بغتة، وحصل له العلم بها بالحضرة؟ وهذا

الفهم يحصل إما بأمر عادي من قرائن أحوال، وإيضاح موضع إشكال لم يخطر للمتعلم ببال، وقد يحصل بأمر غير معتاد، ولكن بأمر يهبه الله لمتعلم عند مثوله بين يدي المعلم ظاهر الفقر بادي الحاجة إلى ما يلقى إليه، وهذا ليس ينكر؛ فقد نبه عليه الحديث الذي جاء: «أن الصحابة أنكروا أنفسهم عندما مات رسول الله»(١)، وحديث حنظلة الأسيدي حين شكا إلى رسول الله أنهم إذا كانوا عنده وفي مجلسه كانوا على حالة يرضونها، فإذا فارقوا مجلسه زال ذلك عنهم؛ فقال رسول الله: «لو أنكم تكونون كما تكونون عندي لأظلتكم الملائكة بأجنحتها»(٢)، وقد قال عمر بن الخطاب: «وافقت ربي في ثلاث»(٣).

وهي من فوائد مجالسة العلماء؛ إذ يفتح للمتعلم بين أيديهم مالا يفتح له دونهم، ويبقى ذلك النور لهم بمقدار ما بقوا في متابعة معلمهم، وتأدُّبهم معه، واقتدائهم به، فهذا الطريق نافع على كل تقدير، وقد كان المتقدمون لا يكتب منهم إلا القليل، وكانوا يكرهون ذلك، وقد كرهه مالك، فقيل له: فما نصنع؟ قال: تحفظون وتفهمون حتى تستنير قلوبكم، ثم لا تحتاجون إلى الكتابة، وحُكِيَ عن عمر بن الخطاب كراهية الكتابة، وإنما ترخص الناس في ذلك عندما حدث النسيان، وخيف على الشريعة الإندراس(٤).

الطريق الثاني: مطالعة كتب المصنِّفين ومدوّني الدواوين، وهو -أيضًا- نافع في بابه بشرطين:

---

(١) ورد ما يدل عليه عند البخاري (كتاب الجنائز - باب الدخول على الميت إذا أدرج في أكفانه / ١٢٤٢) عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (٤٠٢)، ومسلم (٢٣٩٩).

(٤) ذكر الإمام الشاطبي وجهًا واحدًا ولم يذكر الوجه الثاني؛ كما وعد!! فتنبه ولا تكن من الغافلين.

الأول: أن يحصل له من فهم مقاصد ذلك العلم المطلوب، ومعرفة اصطلاحات أهله؛ ما يتم له به النظر في الكتب، وذلك يحصل بالطريق الأول من مشافهة العلماء، أو مما هو راجع إليه، وهو معنى قول من قال: كان العلم في صدور الرجال ثم انتقل إلى الكتب ومفاتحه بأيدي الرجال، والكتب وحدها لا تفيد الطالب منها شيئًا دون فتح العلماء، وهو مشاهد معتاد.

والشرط الآخر: أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد؛ فإنهم أقعد به من غيرهم من المتأخرين، وأصل ذلك التجربة والخبر:

أما التجربة: فهو أمر مشاهد في أي علم كان؛ فالمتأخر لا يبلغ من الرسوخ في علم ما ما بلغه المتقدم، وحسبك من ذلك أهل كل علم عملي أو نظري، فأعمال المتقدمين في إصلاح دنياهم و دينهم على خلاف أعمال المتأخرين، وعلومهم في التحقيق أقعد، فتحقق الصحابة بعلوم الشريعة ليس كتحقق التابعين، والتابعون ليسوا كتابعيهم، وهكذا إلى الآن، ومن طالع سيرهم وأقوالهم و حكاياتهم أبصر العجب في هذا المعنى.

وأما الخبر: ففي الحديث: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[1]، وفي هذا إشارة إلى أن كل قرن مع ما بعده كذلك.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «خير الناس ..».

وأما لفظ: «خير القرون..»؛ فقد ورد في بعض الروايات الضعيفة؛ وقد كنت حينًا من الدهر أذهب إلى ما ذهب إليه شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا اللفظ «خير القرون» لا أصل له في كتب السنة، ولكن بمداومة البحث الذي لا يعرف الجمود وقفت عليها في بعض كتب السنة لكن أسانيدها لا تصح؛ فوجب التنبيه والرجوع إلى الصواب.

وقد بينت ذلك بالتفصيل في كتابي «سلسلة الأحاديث التي لا أصل لها وأثرها السيئ في العقيدة والفقه والسلوك».

والأخبار هنا كثيرة، وهي تدل على نقص الدين والدنيا، وأعظم ذلك العلم؛ فهو إذًا في نقص بلا شك.

فلذلك صارت كتب المتقدمين وكلامهم وسيرهم أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم على أي نوع كان، وخصوصًا علم الشريعة الذي هو العروة الوثقى، والوزر الأحمى، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه، وكان له-: تأكيدًا لما سبق ذكره في فضل التعلم على كتب السلف الموثقة؛ أنقل للقارئ الكريم هذه القصة العجيبة التي رواها شيخنا العلامة المحدث حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لـ «مجلة التوحيد» مبينًا قصة هداية الشيخ محمد حامد الفقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤسس «جماعة أنصار السنة المحمدية» إلى منهج السلف الصالح:

«قلت للشيخ: يا شيخ أنا عندي سؤال؟

فقال: ما هو سؤالك يا ولدي؟

فقلت له: كيف صرت موحدًا وأنت درست في الأزهر؟ -وأنا أريد أن استفيد والناس يسمعون-.

فقال الشيخ: والله إن سؤالك وجيه.

قال: أنا درست في جامعة الأزهر، ودرست عقيدة المتكلمين التي يدرِّسونها، وأخذت شهادة الليسانس، وذهبت إلى بلدي؛ لكي يفرحون بنجاحي.

وفي الطريق مررت على فلاح يفلح الأرض، ولما وصلت عنده، قال: يا ولدي اجلس على الدكة، وكان عنده دكة إذا انتهى من العمل يجلس عليها، وجلست على الدكة وهو يشتغل، ووجدت بجانبي على طرف الدكة كتاب؛ فأخذت الكتاب ونظرت إليه، فإذا هو كتاب: «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» لابن القيم؛ فأخذت الكتاب أتسلى به، ولما رآني أخذت الكتاب وبدأت أقرأ فيه؛ تأخر عني حتى قدَّر من الوقت الذي آخذ فيه فكرة عن الكتاب.

وبعد فترة من الوقت وهو يعمل في حقله وأنا أقرأ في الكتاب جاء الفلاح، وقال: السلام عليكم يا ولدي، كيف حالك؟ ومن أين جئت؟

فأجبته عن سؤاله.

فقال لي: والله أنت شاطر؛ لأنك تدرجت في طلب العلم حتى توصلت إلى هذه المرحلة؛ ولكن يا ولدي أنا عندي وصية.

فقلت: ما هي؟

قال الفلاح: أنت عندك شهادة تعيشك في كل الدنيا في أوربا، في أمريكا، في أيِّ مكان، ولكنها ما علمتك الشيء الذي يجب أن تتعلمه أولًا.

قلت: ما هو؟!

قال: ما علمتك التوحيد!

قلت له: التوحيد!!

قال الفلاح: توحيد السلف.

قلت له: وما هو توحيد السلف؟!!

قال له: انظر كيف عرف الفلاح الذي أمامك توحيد السلف.

هذه هي الكتب:

كتاب «السنة» للإمام أحمد الكبير.

وكتاب «السنة» للإمام أحمد الصغير.

وكتاب «التوحيد» لابن خزيمة.

وكتاب «خلق أفعال العباد» للبخاري.

وكتاب «اعتقاد أهل السنة» للحافظ اللالكائي.

وعدَّ له كثيرًا من كتب التوحيد.

وذكر الفلاح كتب التوحيد للمتأخرين.

وبعد ذلك كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

وقال له: أنا أدلك على هذه الكتب إذا وصلت إلى قريتك ورأوك وفرحوا بنجاحك، لا تتأخر ارجع رأسًا إلى القاهرة، فإذا وصلت القاهرة، ادخل (دار الكتب المصرية) ستجد كل هذه الكتب التي ذكرتها كلها فيها، ولكنها مكدس عليها الغبار، وأنا أريدك تنفض ما عليها من الغبار وتنشرها.

ثم إنني استوقفت الشيخ وسألته: كيف عرف الفلاح كل ذلك؟!

قال الشيخ حامد لقد عرفه من أستاذه (الرمال)، هل تسمعون بـ(الرمال)؟

قلت له: أنا لا أعرف (الرمال) هذا، ما هي قصته؟

قال: (الرمال) كان يفتش عن كتب سلفه، ولما وجد ما وجد منها، بدأ بجمع العمال والكناسين، وقام يدرس لهم، وكان لا يسمح له أن يدرس علانية، وكان من جملتهم هذا الفلاح، وهذا الفلاح يصلح أن يكون إمامًا من الأئمة، ولكنه هناك في الفلاحة، فمن الذي يصلح أن يتعلم؟!

ولكن ما زال الخير موجودًا في كل بلد حتى تقوم الساعة»[1].



(١) «المجموع في ترجمة الشيخ حماد الأنصاري» (١/ ٢٩٤-٢٩٧).

تلاميذ للألباني بين الانصاف والإجحاف

بعد أن أشاع بعض المغرضين أن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا شيوخ له، وظن أنها تمكنت من القلوب، أصبح يروج لشبهة أخرى: لا تلاميذ للألباني، ومقصودهم - والله أعلم- قطع الإسناد العلمي للإمام الألباني؛ فإذا كان الألباني لا شيوخ له، ولم يتخرج به تلاميذه؛ فهو إذن كشجرة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار!!

وهذه شبهة لا قوام ولا قيام ولا قوائم لها:

١- تلاميذ الإمام الألباني في الفترة الدمشقية:

حمل الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ راية الدعوة إلى التوحيد والسنة والسلفية في سوريا؛ فلقي معارضة شديدة من متعصبة المذاهب ومشايخ الصوفية وأدعياء الأشعرية وأعداد من المبتدعين والخرافيين.

لكن لما كان للحق مقال وافقه على دعوته السلفية علماء أفاضل معروفون بالعلم والفضل من أمثال: العلامة بهجت البيطار والشيخ عبد الفتاح الإمام والشيخ توفيق البزرة، وكلهم من أبرز تلاميذ علامة الشام جمال الدين القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكلهم حضوه على الاستمرار قدمًا في الدعوة والتعليم.

وقد لقيت دعوة الإمام الألباني قبولًا واسعًا بين أوساط المثقفين وطلاب الجامعات؛ لأنهم يستطيعون فهم دعوة الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بخلاف العوام والأميين الذين سيطرت عليهم المذهبية والتصوف والخرافات.

وقد ذكر هذه المرحلة من دعوة الإمام الألباني في سوريا وبعض تلاميذه الأستاذ عبد الله بن محمد بن خميس؛ فقال في كتابه: «شهر في دمشق» (ص ٧٥و٧٦): «وهكذا وجدت السلفية في دمشق بين صفوف الجامعة، وفي حلقات العلماء: يحملها شباب مثقف مستنير يدرس الطب، والحقوق، والآداب، قال لي شاب منهم: ألا تحضر

درسنا اليوم؟ فقلت: يشرفني ذلك! فذهبت مع الشاب لأجد فضيلة الشيخ الألباني وحوله ما يزيد على الأربعين طالبًا، من شباب دمشق المثقف، وإذا الدرس الذي جار في باب: «حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد وسد طرق الشرك» من كتاب التوحيد وشرحه «فتح المجيد» للمجدد الإمام محمد بن عبد الوهاب وحفيده رَحِمَهُمَاٱللَّهُ؛ فعجبت أشد العجب لهذه المصادفة الغريبة، وأنصت لكلام الشيخ، وإذا بي أسمع التحقيق، والتدقيق، والإفاضة في علم التوحيد، وقوة التضلع فيه، وإذا بي أسمع مناقشة الطلاب الهادئة الرزينة، واستشكالاتهم العميقة...

وبدؤوا في درس الحديث من كتاب «الروضة الندية»، وهنا سمعت علمًا جمًّا، وفقهًا، وأصولًا، وتحقيقًا.. ولم أزل طيلة مقامي بدمشق محافظًا على درس الشيخ.. وقد لمست بنفسي لهم تأثيرًا كبيرًا على كثير من الأوساط ذات التأثير بالرأي العام؛ مما يبشر بمستقبل جد كبير لهذه الدعوة المباركة».

ثم نقل الشيخ ابن خميس عن الشاب المذكور قوله: «لا أعرف على وجه التحديد الوقت الذي بدأ فيه الشيخ اجتماعاته، وكان أول اتصالي به عام (١٩٤٥م)، وكان يقرأ مع ما يقرب الثلاثين أخًا كتاب «زاد المعاد»، وهو مخطوط، وقد طلب مني الشيخ حامد الفقي عام (١٩٥٣م) أن أطلبه[1] من الشيخ، وأنه على استعداد لطبعه بجميع الشروط التي يضعها الشيخ، ولا أعرف السبب الذي منع الشيخ من إرسال كتابه للشيخ حامد، ثم انقطعت عن الشيخ حتى عام (١٩٤٩م)، حيث قام الشيخ مع إخوانه بإحياء سنة صلاة العيد خارج المدينة، وقرأ مع بعض إخوانه في (١٩٤٩-١٩٥٠م) «نخبة الفكر»، ثم بدأ مع إخوانه بقراءة كتاب «الروضة الندية» بدار الأستاذ عبد الرحمن الباني، وقد اتسعت هذه الحلقة حتى أصبح الذين يحضرونها يتراوح عددهم بين ٤٠-٦٠، وأكثرهم من أهل الرأي العام والعلم.

---

(١) المقصود تعليقات الإمام الألباني على «زاد المعاد»؛ المسماة: «التعليقات الجياد على زاد المعاد»، وهو من كتب الشيخ المفقودة.

ويقرأ في جلسة ثانية كتاب «فتح المجيد» بناء على اقتراح الأستاذ عبد الحليم محمد أحمد، وهو مدرس مصري درس في الشام ثم في عمَّان، وقد قدم له بقراءة رسالة «تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد»، ويحضر هذه الجلسة عدد مماثل للعدد في الجلسة الأولى.

وهناك جلسة شبه خاصة يدرس فيها كتاب «الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث»، وكتاب «طبقات فحول الشعراء»، وبعد أن انتهى الإخوان من قراءة كتاب «أصول الفقه» لخلاف، وكانت تنعقد هذه الجلسة بدار الأستاذ علي الطنطاوي، وبعد سفره إلى باكستان عقدت بدار الأستاذ أحمد حمدي الخياط.

وهناك درس مع بعض علماء الشام في التفسير، وما زال هذا الدرس مستمرًا إلى اليوم، ويحضره عدد يتراوح بين (١٠-٢٠)، وقد مضى على استمراره عدة سنوات، ودرس في كتاب «الترغيب والترهيب»، ويتراوح عدد حضوره بين (١٥-٢٠).

ومن بين الإخوان الذين يحضرون جميع أو بعض الدروس: الأستاذ أحمد راتب النفاخ المدرس في الجامعة السورية، والأستاذ عبد الرحمن الباني مفتش دروس الدين في وزارة المعارف، وعبد الرحمن نحلاوي مدرس الفلسفة في ثانويات دمشق، ورشاد رفيق سالم يحضر دكتوراه في الجامعة المصرية عن ابن تيمية، وعضو لجنة الشباب المسلم المصرية، والأستاذ عصام العطار المدرس في المعهد العربي وعضو الهيئة التشريعية للإخوان المسلمين في سوريا، ومحمد مريدان (محامي)، وموظف في ديوان المحاسبات، وخالد صائمة (محامي)، والدكتور نبيه غبرة (طبيب)، والأستاذ محمد الصباغ مدرس الأدب العربي في ثانوية درعا.

وهكذا؛ فإن الدروس تجمع أمثال من ذكرنا من أهل العلم والفضل والأدب، وممن يرجى منهم في المستقبل القريب إن شاء الله أن ينشروا السلفية في كافة ربوع سوريا وغيرها، وإذا عرفنا أن منهم السوري والأردني والمصري والمغربي».

ومن أوائل أصحاب الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المرحلة الدمشقية:

- نصوح عبد الكريم عودة (١٩١٨-١٩٩٨م)، وهو أول تلاميذ الإمام الألباني على الإطلاق، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد عرض بيته ليلقي الإمام دروسه فيه، وقد أقيمت الدروس مدة من الزمن في بيته بمنطقة القزازين، وكان درس الإمام الألباني الذي يلقيه على النساء يقام على سطح بيته في الطابق الرابع في البيت نفسه في شارع بغداد (أزبكية قفا الدور).

- وكذلك فؤاد محمد ديب السادات (١٩٢٢-٢٠٠٢م)، وقد عرف الإمام الألباني عن طريق نصوح عودة، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يسجل دروس الشيخ في دمشق، وكانت عنده أكبر ذخيره من أشرطة الشيخ من (١٩٥٠-١٩٨١م).

- وكذلك سعيد توفيق الطباع (١٩١٧-١٩٩٧م)، وتعرف على الشيخ الإمام عن طريق الأستاذ فؤاد السادات.

ومن تلاميذه في هذه المرحلة الدمشقية والذين تأثروا به: أخوه الكبير محمد ناجي أبو أحمد، وخير الدين وانلي، ومحمود مهدي استانبولي، ومحمد عيد عباسي، وعلي خشان ونافع الشامي، ومحمد نسيب الرفاعي، ومحمد ناصر الدين الترمانيني، وعبد الرحمن واجد الحلبي، وحمدي عبد المجيد السلفي، ومحمد جميل زينو، وعبد الرحمن عبد الصمد، وعبد الرحمن الباني، ومحمد لطفي الصباغ، وزهير الشاويش، وعصام العطار؛ وأبو حمدي محمود الجزايرلي وغيرهم.

٢- تلاميذ الإمام الألباني في المدينة النبوية (١٣٨١هـ = ١٩٦١م - ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م) عين الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مدرسًا في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية منذ إنشائها، وعين عضوًا في مجلسها الأعلى وهو مجلس يتألف من أعضاء فيهم عشرة من خارج المملكة العربية السعودية يتم تعينهم بأمر ملكي لمدة ثلاث سنوات بناء

على ترشيح الجامعة(١).

وهذه المرحلة من أهم مراحل حياة الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث أوجدت للشيخ الإمام تلاميذ حملوا دعوته لجميع أنحاء العالم حتى وصلت بلادًا كثيرة لم يزرها في حياته ولم يعرفها.

فقد درس الشيخ الإمام علم الحديث عمليًّا، ومارسه الطلاب تطبيقيًّا، وأحدث بذلك نقلة عالمية لعلم الحديث بعد ما كان علمًا نظريًا لا يعرفه إلا آحاد من العلماء، وكذلك رسخ الشيخ الإمام رؤيته الدعوية السلفية، وأصبحت السلفية دعوة عالمية؛ فقد كان شيخنا الإمام وشيخنا محمد بن عبد الوهاب البنا رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ هما اللذان يشرفان في الجامعة الإسلامية على الرحلة الأسبوعية للطلاب، والتي كانت مدرسة دعوية علمية؛ خرجت العشرات من العلماء البازين.

وكان الشيخ الإمام شعلة نشاط في التدريس والتعليم حتى في الفسح بين المحاضرات، ولم يكن يجلس كباقي الأساتذة في الغرفة المخصصة لهم، بل يجلس بين الطلاب الذين يتحلقون حوله في الفسح بين المحاضرات، ويأتونه من جميع الكليات.

وكذلك كان الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينقل الطلاب في سيارته صباحًا وهو قادم للدوام، ومساء وهو مغادر إلى بيته.

وأما جلساته ولقاءاته بعد الدوام الجامعي؛ فكانت سوقًا علمية قائمة على قدم وساق كلها مناقشات ومناظرات وحوارات: تدرب الحاضرون فيها أساتذة وطلابًا على النقاش العلمي، والحوار المنهجي وطلب الدليل، وقد تعرف الشيخ الإمام من خلالها على عشرات من الأساتذة العلماء من السعودية وغيرها، وكان ذلك سببًا في

---

(١) انظر: «الرد على الرفاعي والبوطي في كذبهما على أهل السنة ودعوتهما إلى البدع والضلال» لشيخنا عبد المحسن العباد البدر حفظه الله.

انتشار دعوة الشيخ الإمام وذيوع صيته في العالم الإسلامي.

ومن أبرز أصحابه وتلاميذه في هذه الفترة: عمر سليمان الأشقر -وكان أمين المكتبة-، ومقبل بن هادي الوادعي، وربيع بن هادي المدخلي، وعبد الرحمن عبد الخالق، وشيخنا بالإجازة ثناء الله بن عيسى خان المدني محدث الديار الباكستانية، ومفتي عموم أهل الحديث في باكستان، وقد التقيته في رحلتي إلى لاهور في باكستان مرتين سنة (١٤١٦هـ و١٤١٧هـ)، وقد أطلعني رَحِمَهُ ٱللَّهُ على وريقات عليها أسئلة قدمها لشيخنا الإمام الألباني زمن دراسته عليه في المدينة، وأجاب عنها الشيخ الإمام بخط يده.

٣- تلاميذ الإمام الألباني في الأردن:

على إثر حدوث ثورة الإخوان المسلمين الفاشلة في سوريا وانطلاقها بمجزرة مدرسة المدفعية في منطقة الراموسة[1] في حلب على يد الطليعة المقاتلة بقيادة عدنان عقلة التابعة لحركة الإخوان المسلمين السورية في (١٦/ ٦/ ١٩٧٩م) والتي انتهت بمجزرة مدنية حماة في شباط (٢٨/ ٢/ ١٩٨٢م): عاشت سوريا فتنًا وبلابل، وأصبح المسلم السني لا يأمن على دمه ولا عرضه ولا ماله، عندئذ عزم الشيخ الإمام على الهجرة إلى عمان عاصمة الأردن، والتي عرفها من قبل؛ فوصلها غرة رمضان (١٤٠٠هـ)، وألقى فيها رحاله حتى وفاته يوم السبت (٢٢/ جمادى الآخرة/ ١٤٢٠هـ = ٢/ ١٠/ ١٩٩٩م).

قال الشيخ الإمام: «هاجرت بنفسي وأهلي من دمشق الشام إلى عمان، في أول رمضان سنة (١٤٠٠هـ)؛ فبادرت إلى بناء دار لي آوي إليها ما دمت حيًّا، فيسر الله لي ذلك بمنه وكرمه، وسكنتها بعد كثير من التعب والمرض أصابني من جراء ما بذلت

---

(١) انظر تفاصيلها كما يرويها أبو مصعب السوري عمر عبد الحكيم في: «الثورة الإسلامية الجهادية في سوريا».

من جهد في البناء والتأسيس، ولازلت أشكو منه شيئًا قليلًا»[1].

وقد جعل شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لإتمام أعماله العلمية أولوية في ما تبقى من عمره؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... فإنه ما كاد بعض إخواننا في الأردن يشعرون بأنني استقررت في الدار، حتى بدؤوا يطلبون مني أن أستأنف إلقاء الدروس التي كنت ألقيها عليهم في السنين الماضية قبل هجرتي إلى عمان، حيث كنت أسافر إليها كل شهر أو شهرين، فألقي عليهم درسًا أو درسين في كل سفرة، وألحوا علي في الطلب، وعلى الرغم من إنني ما كنت عازمًا على شيء من الإلقاء؛ لأوفر ما بقي لي من نشاط وعمر لإتمام بعض مشاريعي العلمية -وما أكثرها- ...»[2].

وقد حاول شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يتجاوب مع رغبات طلابه ومحبيه لكن فرضت ظروف على الشيخ الإمام لم يكن له فيها اختيار؛ حيث منع من التدريس بالمساجد والبيوت، ولم يسمح له باستقبال أكثر من شخصين في بيته.

ومع كل هذا التضييق؛ فقد كان لشيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أصحاب وتلاميذ كثر: أخذوا عنه، وتخرجوا به، ونشروا علومه، ودافعو عن دعوته، وأوصلوها إلى جميع أنحاء العالم، وكان كل ذلك تحت رعاية نظر شيخنا الإمام وتوجيهاته.

ومن أصحابه القدامى في الأردن: محمد إبراهيم شقرا، وأحمد السالك، ونظام سكجها، وعزت خضر، وعلي السطري، وعدنان عياش، وسعيد الخطيب أبو صالح، ومحمد رأفت أبو سيد، ومحمود أبو أصبع، ويوسف جبريل، وعبد الحافظ الدسوقي، وإسماعيل شعلان، وخليل جبر، وأحمد وأخوه نواف أبو جقيم، وعوض الهلالي -وهو شقيقي-، وراقم هذه الحروف، ومحمد عبد حسن أبو أحمد زرزر، وياسين محمود أبو بلال اللبان ومحمود شلباية وغيرهم كثير. ولما استقر شيخنا الإمام

(١) مقدمة «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار»، تحقيق الألباني (ص٥).

(٢) المرجع السابق (ص٥-٦).

في الأردن كثر طلابه، وبرز منهم جماعة عرفوا بالتصنيف والتأليف والرحلات الدعوية في جميع قارات العالم، وكانوا شديدي الالتصاق بالشيخ الإمام؛ حتى إذا ذكر الشيخ ذكر هؤلاء التلاميذ؛ لشدة عنايتهم بالشيخ الإمام ودعوته ومنهجه.

بيني وبين شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بدأ شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بزيارة الأردن بشكل دوري عام (١٩٦٧م)؛ حيث رتب مع أهل الفضل أن يزورها ثلاثة أيام من كل شهر للدعوة إلى الله -عز وجل- على منهج السلف الصالح، وبدأ طلاب العلم والدعاة إلى الله يلتفون حوله، ويثقون بعلومه.

وكان شيخنا الإمام خلال هذه الفترة يعد الدعوة في أوساط شباب حركة الإخوان المسلمين مجالًا خصبًا؛ فكما أن عامة المسلمين بحاجة إلى تصحيح العقائد، والمناهج، والمفاهيم؛ فكذلك العاملين للإسلام ينقصهم من ذلك شيء كثير في أطروحاتهم، ومواقفهم وسياساتهم!

استمر شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتواصل مع جميع أطياف المجتمع الأردني حتى حصل ما يسمى بحرب التحرير[1] في شهر رمضان من سنة (١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م)، حيث وقع خلاف في صفوف حركة الإخوان المسلمين حول مسألة القتال تحت راية العلمانية[2]؛ فقسم رأى جواز ذلك، وآخرون قالوا بعدم جوازه، وأنه يخالف مسألة الولاء والبراء، وأخذوا يستدلون على خصومهم بكتب سيد قطب كـ«الظلال»، و«المعالم»، وحصلت بينهم مناظرات وخلافات، فلم يستطع شيوخ الإخوان المسلمين الثبات أمام هؤلاء الشباب؛ فانشق أحد زعمائهم في مجلس الشورى؛ وهو: الأستاذ محمد رأفت -سدده الله -، وكوَّن حركة بين شباب الإخوان المسلمين،

---

(١) أو «حرب أكتوبر»، أو «حرب رمضان».

(٢) انظر تفاصيل ذلك في كتابي: «إخوان الأردن الوجه الآخر».

وأطلق عليها: «طلائع البعث الإسلامي»؛ حيث أخذوا هذه التسمية من كتب سيد قطب، وبدأ الانشقاق يتسع، حتى كاد يطيح بحركة الإخوان المسلمين في الأردن، وخاصة أن الحركة الجديدة تناقش بآراء سيد قطب، وتحتج بها عليهم، وسيد قطب يعد منظر حركة الإخوان المسلمين.

ولما رأى قادة الأخوان المسلمين أن قوة «طلائع البعث الإسلامي» تزداد يومًا بعد يوم، وشبابهم يلتف حولها؛ استنجدوا بالشيخ الألباني، وبعثوا له رسولًا إلى دمشق ليأتي إلى عمان، ويناقش هؤلاء الشباب؛ طمعًا من قادة الإخوان المسلمين أن يعودوا إلى صفوفهم.

جاء شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبادر إلى مجالسة هؤلاء الشباب، وتعددت اللقاءات حتى انفصل الأمر أن رجع أكثرهم عن فكر التكفير الذي رضعوه حتى الثمالة من كتب سيد قطب، وذلك بفضل الله ومنته أولًا، ثم جهود شيخنا الألباني، وصبره، وطول نفسه، ومناقشته هذا الفكر المنحرف[1].

وقد وجد هؤلاء الشباب ضالتهم العقدية والمنهجية عند شيخنا الإمام الألباني؛ فالتفوا حوله، وصاروا من أنصاره، والدعاة إلى المنهج السلفي على بصيرة؛ فلما رأى شيوخ الإخوان المسلمين ذلك، بدأوا بالتحذير من شيخنا الإمام ودعوته، وفَصْل كلِّ من له صلة بالشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2].

وفي هذه الفترة تعرفت على شيخنا الإمام الألباني بعدما كنت قد قرأت «سلسلته الصحيحة»، و«صفة صلاة النبي ﷺ»، وحضرت أكثر مناظراته مع هؤلاء الشباب؛ فازدادت بصيرتنا بضلال المنهج التكفيري، وتعلمنا كيف يناظر

---

(١) وهذا دليل واضح أن الألباني وتلاميذه هم أول من تصدى للفكر التكفيري ودعاته في الديار الأردنية، وردوه على أعقابه مذمومًا مخذولًا.

(٢) انظر كتابي: «الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح» (ص ٦٢٠-٦٢١).

العالم السلفي أهل البدع؛ فلا يتركهم إلا وقد رجعوا إلى الحق إن أراد الله بهم خيرًا.

وبدأت صلتي تتوثق عراها بالشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فكلما زار الأردن حضرنا مجالسه العامة والخاصة، حيث كثف من زياراته للأردن بعدما زوَّج ابنته أنيسة أم عبد الله -وفقها الله - لأحد إخواننا؛ وهو: نظام سلامة سكجها رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب المكتبة الإسلامية؛ فكان يزورها، ويعقد جلسات علمية مطولة في بيت صهره في شارع الشابسوغ في مدينة عمان.

وهذه مرحلة من أجمل المراحل التي مرت على الدعوة السلفية في الأردن، ومن أفضلها عطاء وأكثرها نشاطًا؛ فقد أحيينا مع شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ سننًا كثيرة مهجورة؛ كصلاة العيد في المصلى، وصلاة التراويح ثماني ركعات، والدعوة إلى التوحيد بوضوح وصفاء، ونبذ التعصب المذهبي الحزبي، ومحاربة التطرف الصوفي الأشعري.

ثم في البداية (١٣٩٨هـ) رحلت إلى شيخنا الإمام الألباني في دمشق الشام، وهناك حضرت كثيرًا من مجالسه ودروسه، وخاصة في شرح «الترغيب والترهيب»، وقرأت عليه فصولًا مهمة من كتابي: «تصفية الظلال»، وتعرفت على كثير من تلاميذ شيخنا الألباني في البلاد السورية؛ كالشيخ محمود مهدي استانبولي، والشيخ محمد عيد عباسي، والشيخ علي خشان، والشيخ خير الدين وانلي، والشيخ ناصر الدين الترمانيني، والشيخ نافع الشامي، وأبي حمدي الجزايرلي وغيرهم.

ولما هاجر شيخنا إلى البلاد الأردنية، واستقر به المقام في عاصمتها عمان، لزمناه حتى وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

هذا وقد ألفت جل مؤلفاتي في حياة شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، واطلع على

أكثرها، فما وجدنا منه إلا التشجيع، والنصح، والتوجيه[١].

وقرأت عليه كتابنا: «الرد العلمي» كاملًا.

وقد سألته أسئلة عقدية ومنهجية السياسة الشرعية والحركات الإسلامية كثيرة تربو على الألف[٢]، وخاصة التي كنت أحملها من إخواننا السلفيين في كثير من البلاد في أمريكا، وأوروبا، وشبه القارة الهندية، وجنوب شرق آسيا، عندما كنت أزورهم للدعوة والتعليم.

ولما أخرج شيخنا من الأردن بسبب وشاية بعض المشايخ من المذهبيين والمتصوفة بالتعاون بعض الحركات الحزبية التي اشترطت ذلك للتعاون مع الحكومة الأردنية يومئذٍ، واستقر به المقام في لبنان عند الشيخ زهير الشاويش رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفق أني كنت مسافرًا إلى هناك لتقديم الامتحانات الجامعية في جامعة بيروت العربية، فالتقيت به، ولزمته مدة أسبوعين كانت من أجمل أيام حياتي.

وكنت أعينه فيما بعد في بعض أبحاثه وكتبه التي لم يتركها حتى في أصعب ظروف حياته.

ولما عاد للأردن استمرت ملازمتي للشيخ حتى وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبعد وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقي منهج السلف الصالح الذي ربانا عليه شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قلوبنا؛ نستضيء به حياتنا، ونسأل الله كما حفظنا فيما مضى أن يختم لنا بالحسنى فيما بقي، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وعندما نواجه مبتدعي الشبهة ومنتحلي هذه الفرية بهذه الحقائق الدامغة؛

---

(١) انظر: «حصول الأماني بالكتب المهداة إلى محدث الشام الألباني» (ص ٥٢ و١١٧ و١٤٦ و٢٢٤ و٢٤٥ و٢٥١ و٣٤٠ و٣٦٩ و٤٨٧ و٥٣٦ و٥٩٣ و٦٢٧).

(٢) وقد جمعتها في كتاب مفرد سميته: «سؤالات سليم الهلالي لشيخه الإمام الألباني في العقيدة والمنهج والسياسة والتربية» يسر الله نشره على خير وبركة.

يقولون: نحن نقصد أن الشيخ الألباني ليس له تلاميذ في الأردن!!

وقبيل تفنيد هذه الفرية يجب أن نشير أن تركيز القوم على الفترة التي عاشها الشيخ الإمام في الأردن يوضح أن هذه الفترة هي أهم فترة علمية في حياة الشيخ الإمام والأوضح في دعوته ومنهجه والأنقى في تلاميذه؛ حيث تميزت الدعوة السلفية في هذه الفترة عن غيرها من الدعوات الحزبية التي تتقمص ثوب الدعوة السلفية، ولذلك بدأ هؤلاء الأدعياء المندسين وسط دعوتنا السلفية بالترويج لهذه الشبهة، والاحتجاج بخيوط العنكبوت:

١- قالوا: الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما قرأ أحد عليه شيئًا من كتب العلم!

وهذه دعوى لا دليل عليها، ونقضها من وجهين:

مجمل ومفصل:

أما المجمل: أن كل من أفادك شيئًا؛ فهو شيخك[1]، وعليه فكل من استفاد من الشيخ الإمام؛ فهو تلميذه قلَّ أو كثر.

وقد رأيناهم يهللون ويكبرون لبعض طلاب العلم[2] الذين رحلوا إلى الشيخ ومكثوا معه شهرًا أو أقل، ويعدونهم أبرز تلاميذ الشيخ بل أشهرهم، وغلوا في ذلك غلوًا كبيرًا؛ حيث زعموا: أن فلانًا أو علانًا هو خليفة الشيخ الإمام[3]!

فإذا كان من صحب الشيخ الإمام شهرًا أو دون ذلك عددتموه تلميذًا مبرزًا للشيخ الإمام فما بالكم بمن صحب الشيخ الإمام ثلاثين سنة... فيا قوم أربعوا على

(١) وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وشيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

(٢) كأبي إسحاق الحويني وأبي الحسن المأربي والدكتور ناصر العمر.

(٣) وقد سألت شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن بعض تلك الدعوى؛ فأنكرها جملة وتفصيلًا، وقد نشر في ذلك مقاطع كثيرة موجودة على (YouTube)، وعليه فكل من نقل عن شيخنا الإمام خلاف ذلك؛ فهو كاذب حتى يأتي ببرهان قوله، ولن يأتي حتى يلج الجمل في سم الخياط.

أنفسكم؛ فإننا لا زلنا على قيد الحياة، وسنقذف بالحق على باطلكم فيدمغه فإذا هو زاهق، ولكم الخزي والعار مما تصفون.

وأما المفصل:

أ- أن الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرع في تدريس الأخوة السلفيين في الأردن بعد استقراراه فيها؛ فكان يشرح لنا «رياض الصالحين»، ولكنه بعد درسين وبينما هو يستعد للدرس الثالث أبعد عن الأردن مضطرًا؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولقد كان أمرًا طبيعيًا أن يصرفني ذلك عما كنت اعتدته في دمشق من الانكباب على العلم دراسة وتدريسًا، وتأليفًا وتحقيقًا، ولا سيما ومكتبتي الخاصة لا تزال في دمشق، لم أتمكن من ترحيلها إلى عمان؛ الصعوبات والعراقيل معروفة، فكنت أعلل نفسي كل يوم وأمنيها، بأن المياه عما قريب ستعود إلى مجاريها، ولكن الرياح كثيرًا ما تجري بخلاف ما يشتهي الملاح، فإنه ما كاد بعض إخواننا في الأردن يشعرون بأنني استقررت في الدار، حتى بدؤوا يطلبون مني أن أستأنف إلقاء الدروس التي كنت ألقيها عليهم في السنين الماضية قبل هجرتي إلى عمان، حيث كنت أسافر إليها في كل شهر أو شهرين، فألقي عليهم درسًا أو درسين في كل سفرة، وألحوا عليَّ في الطلب، وعلى الرغم من أنني ما كنت عازمًا على شيء من الإلقاء؛ لأوفر ما بقي لي من نشاط وعمر؛ لإتمام بعض مشاريعي العلمية -وما أكثرها- رأيت أنه لا بد من أحقق لهم طلبتهم ورغبتهم الطيبة، فوعدتهم خيرًا وأعلنت لهم أنني سألقي عليهم درسًا كل يوم خميس بعد صلاة المغرب في دار أحد إخواننا الطيبين هناك قريبًا من داري. وتحقق ذلك بإذن الله تعالى، فألقيت الدرس الأول ثم الثاني، من كتاب «رياض الصالحين» للإمام النووي بتحقيقي، وأجبتهم بعد الدرس عن بعض أسئلتهم الكثيرة المتوفرة لديهم، والتي

تدل على تعطشهم ورغبتهم البالغة في العلم ومعرفة السنة[1].

وبينما أنا أستعد لإلقاء الدرس الثالث إذا بي أفاجأ بما يضطرني اضطرارًا لا خيار لي فيه مطلقًا إلى الرجوع إلى دمشق حيث لم يبق لي فيها سكن، وذلك أصيل نهار الأربعاء في (١٩ شوال سنة ١٤٠١هـ)؛ فوصلتها ليلًا، وفي حالة كئيبة جدًّا، وأنا أضرع إلى الله تعالى في أن يصرف عني شر القضاء، وكيد الأعداء. فلبثت فيها ليلتين، وفي الثالثة سافرت بعد الاستشارة والاستخارة إلى بيروت، مع كثير من الحذر والخوف، لما هو معروف من كثرة الفتن والهرج والمرج القائم فيها[2]، والوصول إلى بيروت محفوف بالخطر، ولكن الله تبارك وتعالى سلَّم ويسَّر، فوصلت بيروت في الثلث الأول من الليل؛ قاصدًا دار أخ لي قديم، وصديق وفي حميم؛ فاستقبلني بلطفه وأدبه وكرمه المعروف، وأنزلني عنده ضيفًا معززًا مكرمًا، جزاه الله خيرًا»[3].

ب- بعد أن هيأ الله للشيخ الإمام سبل الرجوع والاستقرار في الأردن مُنِع من تنظيم الدروس أو استقبال التلاميذ في بيته؛ حيث أبلغته الأجهزة الأمنية المختصة: أنه ممنوع من التدريس في المساجد، ومن جمع الشباب وتدريسهم في البيوت، وأن لا يستقبل في بيته إلا عددًا محدودًا من الزائرين، ولأجل ذلك علق البيت على بابه لوحة مكتوب عليها: نعتذر عن استقبال أكثر من شخصين.

فهذه الأمور فرضت على الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وليست من شيمه ولا أخلاقه.

---

(١) انظر يا رعاك الله كيف يصف الشيخ الإمام شوق تلاميذه في الأردن وكبير رغبتهم وشدة نهمهم؛ لتلقي العلم والجثو على ركبهم في حلقاته... ومنه تعرف لماذا احترقت قلوب الأدعياء؛ فزعموا: أن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس له تلاميذ في الأردن.

(٢) فقد كانت الحرب الأهلية اللبنانية قائمة على قدم وساق، والتي بدأت عام (١٩٧٥م إلى ١٩٩٠م).

(٣) مقدمة «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» للصنعاني تحقيق الألباني (ص ٥-٦).

فإذا كان الأمر كذلك!! فأين سيدرس عليه تلاميذه الكتب، ويستمعون منه الدروس؟.. ما لكم كيف تحكمون!!

ت- ثم خفف الوضع الأمني على الشيخ الإمام شيئًا ما؛ فأذن له فقط أن يجيب الدعوات إلى الولائم والمناسبات ونحوها، وأن يجيب على أسئلة الحاضرين فيها[1]... فانطلق رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعقد عشرات اللقاءات وسجلت في آلاف الأشرطة[2]، والتي قد انتفع به آلاف طلاب العلم في الأردن وغيرها ممن حضر هذه الاجتماعات أو سمع تلك الأشرطة.

ث- أن الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أشرطته ذكر بعض تلاميذه، وأثنى عليهم؛ بل كان يستعين ببعضهم في بعض الأمور العلمية، ومن سمع أشرطة الشيخ الإمام المسجلة سمع من ذلك شيئًا كثيرًا، وعلم ذلك يقينًا.

جـ- لا يلزم من التلمذة أن يقرأ التلميذ على الشيخ كتابًا. . . فتلاميذ الإمام أبي حنيفة لم يقرؤوا عليه كتبًا بل كانت سؤالات. . . ولذلك اشتراط أمر خارج عن الاستفادة من الشيخ في باب التلمذة؛ فمردود: شاء من شاء، وأبى من لأبى.

ويدل على ذلك بوضوح حديث جبريل الطويل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الذي أخرجه الإمام مسلم من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ حيث قال رسول الله ﷺ في آخره: «فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم».

وجبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ علمهم دينهم عن طريق السؤال والجواب؛ فجعل النبي

---

(١) وقد سمعت من انتقد ظهور أصوات الأكل وأدواته؛ كالملاعق والصحون في بعض الأشرطة المسجلة للشيخ الإمام، وكان هذا موضع استهجان من المنتقدين، وخفيت عليهم دوافع ذلك، ومن جهل شيئًا انتقده أو عاداه؛ فلعلهم الآن عرفوا الحقيقة وراء ذلك كله.

(٢) وقد قام على تسجيل أكثر هذه الأشرطة وحفظها أخونا الفاضل أبو أحمد محمد أبو ليلى الأثري وفقه الله، وقد نشر منها جزءًا كبيرًا؛ نسأل الله أن يعينه على إخراج ما تبقى منها بأحسن صورة وأدق إخراج.

ﷺ السؤالات تعليمًا؛ فإذا حصل التعليم حصلت التلمذة والمشيخة بلا مثنوية، بل هي تلمذة على طريق النبوة ومنهاجها.

٢- زعموا أن الشيخ الإمام قال: «. . . ولذلك؛ فهذا أمور اصطلاحية، ولا يترتب من ورائها شيء جوهري له قيمة؛ فإذا افترضنا إنسانًا تفقه بكتب رجل من قديم الزمان أو في حديث الزمان؛ فذلك يمكن أن يسمى: تلميذًا لهذا الشيخ، ولو أنه ما عرفه، ولا أدرك زمانه، أو أدرك زمانه ولكنه ما لقي شخصه، المهم أن يتثقف بثقافته، وأن يتفقه بفقهه؛ فيمكن لمثل هذا أن يقال: إنه تلميذ فلان.

السائل: وهل يجوز أن يقول هو عن نفسه أنه تلميذ فلان؟

الشيخ: إذا كانوا يفهمون من قولته هذه أنه تلميذ له مباشرة؛ فيكون تدليسًا، أما إذا كانوا لا يفهمون ذلك؛ فلا بأس من ذلك حسب ما أوضحت آنفًا.

السائل: المعذرة رجاءً أن تتحملني؛ هل للشيخ تلاميذ؟

الشيخ: لي تلاميذ على هذه الطريقة.

السائل: على الطريقة الأخرى التي هي مباشرة؟

الشيخ: لا ما عندي.

السائل: بالمرة ما في؟

الشيخ: هنا ما في، في الشام كان في.

السائل: جزاك الله خير الجزاء.

الشيخ: وإياك»[1].

وهذا الزعم تدليس قبيح، وافتراء صريح على الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من

---

(١) مقطع على (YouTube) بصوت الشيخ الألباني.

وجوه كثيرة؛ منها:

أ- أن الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد وضَّح وبَيَّن ما ذكرته آنفًا: أن كل من استفاد من عالم يصح أن يقول: أنه شيخه؛ فبطل ما كانوا يفترون.

ب- أن الشيخ الإمام نفى أن يكون له تلاميذ في الأردن شرح لهم كتبًا كما كان يفعل في دمشق الشام:

«قال السائل: هل للشيخ تلاميذ؟

الشيخ: لي تلاميذ على هذه الطريقة.

السائل: على الطريقة الأخرى المباشرة؟

الشيخ: لا ما عندي.

السائل: بالمرة ما عندك؟

الشيخ: هنا ما في بالشام كان في».

وهذا حق وصدق؛ فإن الشيخ الإمام كان له دروس علمية ومحاضرات منهجية وجولات دعوية في الشام؛ لأنه لم يكن ممنوعًا من ذلك.

أما في الأردن؛ فقد سبق بيان ما حصل للشيخ وكيف تم منعه من هذه الأمور... فكيف تريدون أن يكون له تلاميذ بهذا الطريقة وهو ممنوع منها بل فرض عليه ما هو أشد من ذلك؛ بسبب وشايات شيوخ التصوف وسدنة المذهبية ودهاقنة الحزبية.

ت- ومع كل ذلك؛ فإن هذا العموم ليس على إطلاقه بل كان بعض تلاميذه ممن عرف بالتأليف والتصنيف على تواصل مع الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ واستفاد منه مباشرة:

«السائل: من هو أبرز طلابك الذي تنصحنا بقراءة كتبه؟

الشيخ: في الحقيقة ليس لي طلاب بمعنى الكلمة... لكن هناك أفراد

يترددون عليَّ كثيرًا هناك في عمان ويستشيرونني فيما يعترض سبيلهم... منهم أخونا علي عبد الحميد الحلبي وأخونا سليم الهلالي»[١].

وبهذا يتضح الجواب الكافي الشافي على هذه الفرية، وأنها أحقاد بدعي مأزوم، ونفثات حزبي مصدوم!. . . ولله عاقبة الأمور.

٣- إن كبار العلماء السلفيين نسبوا هؤلاء التلاميذ المشهورين في الأردن للشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

سئل الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من هم العلماء الذين تنصحون بالرجوع إليهم وقراءة كتبهم وسماع أشرطتهم؟

فأجاب: «قد تكلمنا على هذا غير مرة، ولكننا نفيد مرة أخرى؛ فمنهم: الشيخ ناصر الدين الألباني وطلبته الأفاضل مثل: علي بن حسن بن عبد الحميد، والأخ سليم الهلالي...»[٢].

وقال شيخنا محدث الجزيرة العربية عبد المحسن العباد حفظه الله: «أوصي أن يستفيد طلاب العلم في كل بلد من المشتغلين بالعلم من أهل السنة في ذلك البلد؛ مثل: تلاميذ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأردن؛ الذين أسسوا بعده مركزًا باسمه[٣]...»[٤].

وكثير قال نحو ذلك؛ منهم: الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، والدكتور وصي الله عباس، والشيخ عبد المالك رمضاني، والدكتور محمد عمر بازمول،

---

(١) مقطع على (YouTube) بصوت الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ مشهور بـ(أسئلة ينبع).

(٢) «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» (ص١٦٠).

(٣) وقد كان لي بفضل الله عز وجل تأسيس هذا المركز العلمي!! وأعانني على ذلك أخوة كرام رحم الله من مات منهم وأصلح الأحياء.

(٤) «رفقًا يا أهل السنة بأهل السنة» (ط٢ ص ٨-٩).

والدكتور إبراهيم الرحيلي، والشيخ محمد علي آدم الأثيوبي، والشيخ سعد الحصين، والدكتور حسين آل الشيخ، والدكتور صالح آل الشيخ وغيرهم كثير.

بل كان العلماء يتحدون أهل البدع بالألباني وتلاميذه؛ قال الدكتور ربيع بن هادي المدخلي وفقه الله: «. . . فهل تجد في الدنيا؛ مثل: ابن باز، والعثيمين، والشيخ عبد العزيز السلمان، والفوزان، وحمود التويجري، والغديان، وعبد الرزاق عفيفي، وآل الشيخ وكثير وكثير من علماء هذا البلد...

هل تجد مثلهم في الأخلاق والعقيدة والبذل في سبيل الله ؟ لتأتنا الطوائف والأحزاب بأمثالهم.

ولتأتنا بأمثال الشيخ الألباني وتلاميذه علمًا بالسنة وجهادًا في سبيل التوحيد ومحاربة الشرك والبدع...»[1].

٤- الهدف الرئيس من هذه الشبهة؛ هو: الحكم على دعوة شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالانقراض بعد موته، بل صرح بعض الشانئين بذلك؛ فقال: «دعوة الألباني دفنت معه في مقبرة هملان!!».

هكذا منوا أنفسهم: الألباني مات؛ فلنعلن أنه ليس له تلاميذ يرثون دعوته ويسيرون على منهجه، وينشرون فقهه. . . إذن كبروا على الألباني وتلاميذه ودعوته أربعًا.

ولكن الله خيب ظنهم، ورد مكرهم السيئ الذي حاق بهم، ولله الحمد والمنة على السنة والإسلام وسكنى بلاد الشام.

---

(١) «أهل الحديث هم الطائفة المنصورة والناجية: حوار مع سلمان العودة» (ص ٩٠).



علم وما ربى

بعد انتشار الدعوة السلفية الشامية المباركة في أصقاع الأرض اغتاظ كثير من أصحاب الدعوات الحركية الحزبية أو المذاهب الفقهية المتعصبة؟ فأخذوا يطعنون في شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأساليب ظاهرها الثناء، وباطنها شماته الأعداء، ظاهرها طلب المعاذير للشيخ الإمام، وباطنها الحكم على هذه الدعوة المباركة بالإعدام.

ثم نحن أمام فرية جديدة خلاصتها: أن الشيخ الإمام: محدث العصر ومجدد علم الحديث، وناشر علوم العلوم السلف ومحييها؛ لكنه قصر في الجانب التربوي، ولم يركز عليه، ولم يعط الوقت الكافي لتربية تلاميذه، وأتباعه ومحبيه، وراحوا يحتجون بكلمه قالها شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وهي: «**علمت وما ربيت**».

ثم راح قسم من الأولين ينفخ في هذه الكلمه؛ فحملوها ما لا تحتمل، ووضعوها في غير محلها الذي أراده شيخنا الإمام.

وقسم آخر جعلها أصلًا، وأخذ يفرع عليها فروعًا حصيلتها: مدح أهل البدع والأهواء: الذين يقفون وراءهم، ويمدونهم في غِّيهم المفترى:

فبعضهم: زعم أن الشيخ الإمام؛ قال: أصيب الناس في عقائدهم، وأصيب السلفيين في أخلاقهم.

وادعى آخر: أن الشيخ الإمام؛ قال: لو كان عندنا تنظيم الإخوان المسلمين، وأخلاق التبليغ، والوعي السياسي عند التحرير.

وبادئ بدء ينبغي معرفة الأسباب التي جعلت هذه الفرية تنتشر، ويصدق

تبعاتها قوم نسبوا أنفسهم للشيخ الإمام ومنهجه:

١- برزت وأبرزت جهود الشيخ الإمام في مجال التصفية في جميع ميادين العلم، لكن توجيهاته التربوية لم تعط حقها من الجهد والتفرغ؛ لإبرازها وتقعيدها، فبقيت آراؤه في هذا الباب مشتتة ومتفرقة في بطون كتبه، ودقائق أشرطته، وقصصًا عند كثير من تلاميذه ومحبيه؛ تحتاج إلى طائفه من طلاب العلم، يقومون بجمعها، وضم النظير الى نظيرة، على أسس منهجية؛ لتكون موسوعه تربوية:

ينتفع بها التلاميذ والأحبة والاتباع، وتعشي أبصار من ظنوا أن الشمس تغطى بغربال!

وتشتدُّ الحاجة إلى هذا الجمع مع مضي الزمن، واشتداد الفتن، لأسباب كثيرة؛ منها:

أولًا: ضرورة تجلية (الشق الثاني) من (شعار الإصلاح) الذي رفعه الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك من خلال كلامه، وتقريراته، وآرائه المنثورة في الكتب والأشرطة والمشاهدات.

ثانيًا: النجاة في الدنيا والآخرة في (العمل) على أسس (العلم) الصحيحة، وما (العلم) إلا(وسيلة) لـ (العمل)؛ فهو بمثابة (السبب) و(العمل) هو الثمرة منه.

ثالثًا: (العلم) يحقق حظًّا من حظوظ النفس بخلاف العمل؛ فإنه شاق عليها؛ إلا عند الموفق، وقد بتنا نسمع ونشاهد ونعايش أفعالًا مخزية ومواقف مشينة: تصد عن سبيل هذه الدعوة المباركة، ويجعلها المتربصون عائقًا أمام نشرها، وقبول الناس لها، ويعممها أصحاب النفوس المريضة، والمطامع الدنيوية على سائرالعاملين المخلصين لنصرتها! ويدندن بها ويطيِّرها أهل المناهج المنحرفة -ولا سيما الحركيين والمذهبيين والتكفيريين- ليجعلوها دليلًا على فساد المنهج السلفي، وأن أصحابه مرجئة: لايبالون بالمعاصي؛ لأن المرجئة: يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب!!

رابعًا: شدة حاجة طلبة العلم عامة، والسلفيين خاصة إلى دراسات تربوية:

ترشِّد أساليبهم وطريقتهم في التعامل مع الآخرين، ولاسيما إذا كانت هذه الدراسة قائمة على أقوال الشيخ الإمام؛ فهي -بلاشك- أدعى للقبول.

خامسًا: بيان مدى عمق آراء الشيخ الألباني التربوية، وأنه بالإضافة إلى كونه عالمًا عبقريًا؛ فهو مصلح ومربٍّ، وتدفع فرية يروِّجها أعداء الدعوة السلفية عامة وحساد الشيخ الإمام الألباني خاصة.

٢- من أكثر مَنْ نفخ في كير هذه الفرية تلميذ عاق لشيخنا الإمام: تغير منهجه في آواخر حياه الشيخ؛ لما رأى المرض قد اشتد به، وشغل بطلب الدواء والعلاج؛ حيث ظن هذا التلميذ العاق: أن الساحة السلفية خلت، وأن مبايعة السلفيين له بخلافة الشيخ الإمام قد دنت، ومناه شيطانه: أن عقيده الشيخ الإمام ستدفن معه وأن منهجه سيكفن به، وخيل إليه ولزمرته القطبية السرورية(١) من المندسين في أوساط السلفيين: أنهم سيسحبون البساط من تحت أرجل تلاميذ الشيخ الإمام البارين.

فيوم أن دفن الشيخ الإمام أصبح يشيع بين بطانته ومقربيه: أن منهج الألباني دفن معه في مقبرة هملان.

ولم رأى قومتنا في وجهه بالحق والأدب راح يذيع: أن الشيخ الإمام علَّم وما

---

(١) وقد يستغرب بعض القراء أو المحبين وصفي إياه بالانتماء للفرقة السرورية الحرورية، وقد قلت له في مجلسه -بعد أن حلَّ عليه (محمد سرور بن نايف بن زين العابدين) مؤسس التيار السروري ضيفًا في بيته وصار تواصل بينهما-: أن هناك من يحاول اختراق دعوتنا السلفية من السروريين! قال لي: سأدخل السرورية وأدمرها -زعم-... ودخلها ولكنه لم يخرج من بطنها... فلا هو للسلفية نصر ولا للسرورية كسر . .

ثم تحول طاعنًا شامتًا في الشيخ الإمام هادمًا لدعوته السلفية، وأصبح مجلسه قبلة للتكفيريين الخوارج.

وهذه جملة ذكرت تفاصيلها في «تاريخ الدعوة السلفية في بلاد السام خلال (١٠٠ عام)».

ربى على شاشات الفضائيات الحزبية والمواقع التكفيرية[1].

ولما شاهد ثباتنا على منهج شيخنا الإمام؛ راح يعلن على الناس: أنه لا يوجد تلاميذ للألباني في الأردن، وهو الذي أعلن من قبل في مقابلة هاتفية مع (مجلة الفرقان الكويتية) إبان زيارة (تلاميذ الشيخ الألباني) له بُعَيْدَ (وفاة الشيخ) بأيام: أن عنده أشهر وأنبل تلاميذ الإمام الألباني.

وأخذ يسميهم واحدًا واحدًا، ويومها -وكان يوم سبت- طلب منهم أن يجمعوا له السلفيين في الأردن يوم الجمعة في مسجده، فكان له ذلك حيث توقعنا أنه سيحض على الائتلاف والاجتماع، ويحذر من الفرقة والاختلاف، لكنه فاجأ جميع الحضور حين قال في بداية الخطبة الثانية -دون مقدمات- لقد بدأت عقارب الخلاف تدب بين تلاميذ الألباني!!

ثم كشر عن أنيابه وخلع رقيق ثيابه؛ فتبنى منهجًا تكفيريًا؛ ليطفئ معالم منهج الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وراحوا يكيلون لشيخنا الإمام أقبح أوصاف الكفر، وفتحوا علينا عدة جبهات، وطارت بطانته الحزبية التكفيرية: من اتباع أبي محمد المقدسي، وأبي قتادة الفلسطيني، وأبي بصير الطرطوسي كل مطار، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

فصار هذا التلميذ العاق كلما ألف كتابًا هاجم شيخنا في عقيدته، وكلما نشر مقالًا اتهم شيخنا في منهجه.

٣- إن هذه الكلمة التي فرح بها الخلوف؛ حيث وضعوها في غير سياقها، وأخرجوها عن إطارها: لقد قالها شيخنا الإمام لمن كان يطالبه بتنظيم على غرار التنظيمات الحركية البدعية والبيعات الحزبية التي مزقت شمل المسلمين، وفرقت

---

(١) وحسبك أن تتابع مراجعاته التي أجرتها معه قناة الحوار الإخوانية البريطانية، الناطق الرسمي باسم التنظيم العالمي للإخوان المسلمين الهارب في لندن تحت حماية المخابرات البريطانية، وقد أجرى هذه اللقاءات عضو التنظيم الإخواني الحاقد الدكتور عزام التميمي!!

كلمتهم.

وقد يكون الشيخ الإمام قالها في معرض البراءة من المفتونين بالأحزاب الحركية والتنظيمات البدعية، ومراده أنه: علم، ولكنه لا يرضى التربية الحزبية.

وقد يكون الشيخ الإمام تواضع نفسه، وكأنه يقول لهم: أنا لست زعيمًا سياسيًا، ولا قائدًا حركيًا، ولا منظرًا تنظيميًّا، فقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرًا يقول: ارحموني؛ فأنا إنسان وأخاف على نفسي.

وأحيانًا يقول: اتقوا الله في؛ إنما أنا طالب علم، وأما تفاصيل الرد على هذه الفرية، فمن وجوه كثيرة؛ منها:

الأول: اعتنى الشيخ الإمام بالتربية اعتناء بالغًا؛ حيث جعلها الشق الثاني من شعاره الذي رفعه لإصلاح الأمة الإسلامية (التصفية والتربية).

والتي عاش الشيخ الإمام دهره -كله في تطبيقها- وإقامتها في الناس.

وحرر ذلك كثيرًا في كتبه ودروسه ومحاضراته، بل له رسالة بعنوان: «التصفية والتربية وحاجة المسلمين إليها»[1]، وأصلها محاضرة ألقاها الشيخ الإمام في المعهد الشرعي في عمان عاصمة الأردن (١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م)؛ بين الشيخ الإمام فيها المنهج السلفي الحق الذي ينبغي أن تكون عليه الأمة، وأن ذلك لا يتحقق إلا: بتصفية هذا المنهج مما شابه وكدر صفاءه، وبتربية الجيل المسلم على هذا المنهج المصفى تربية إسلامية بعيدة عن التربية الغربية الكافرة.

الثاني: كان الشيخ الإمام يغتنم كل فرصة للتربية، فأحيانًا نُقَبِّلُ رأسه، وبعد أن يأخذ الداخلون أماكنهم، يبين أن هذه العاده ليست من السنة، وإذا رجعنا في المرة القادمة قبلنا يده؛ فبين سنة رسول الله ﷺ، وينوِّع النصح والتوجيه؛ ويمزجه -أحيانًا-

---

(١) وقد شرحتها في كتاب مفرد؛ وهو: «التعليقات السنية على رسالة التصفية والتربية»؛ يسر الله نشرها بمنه وكرمه.

بالمداعبة والترحيب والملاطفة:

فيقول لمن يبالغ في حبه: «لا تجعلوها صوفية».

وكان يردد وكثيرًا حديث الرسول ﷺ: «أحبب حبيبك هونًا ما، عسى أن يكون بغيضك يومًا ما، وأبغض بغيضك هونًا ما عسى أن يكون حبيبك يومًا ما»[1].

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كثير من مجالس العلميه عندما يثني عليه أحدهم؛ يقول: وهل أنا إلا طالب علم، وكان يردد هذه الكلمه كثيرًا.

أفيقال بعد هذا: أن الألباني -فقط- طالب علم؛ لكونه يقول عن نفسه بأنه طالب علم؟!

وعندما جمعنا الشيخ الإمام قُبَيْلَ وفاته لتفريغ أشرطته لعمل «فتاوى الألباني»[2]؛ قال: ينبغي أن تظهر العجمة فيها!

---

(١) أخرجه الترمذي (١٩٩٧)؛ والطبراني في «الأوسط» (٣٣٩٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وفي الباب عن ابن عمر، وابن عمرو، وعلي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) ثم حصل بعد وفاة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كنود وجحود من قبل صهر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي كان يرتب أمور العمل مع الناشر لهذه الفتاوى، ومن وراء ذلك كله التلميذ العاق؛ فاستبعد كل من حضر هذا اللقاء مع الشيخ الإمام، وأتوا بمجموعة على أهوائهم؛ لطمس أمور لا يريدون ظهورها في فتاوى الألباني حول بعض الحركات الحزبية، أو الشخصيات البدعية، أو موقفه من بعض الأحداث الإقليمية كما في حرب الخليج الثانية، ولذا وجب التثبت من فتاوى الشيخ المكتوبة بمقارنتها بالأشرطة الصوتية.

وقد حصل هذا مع تراث شيخنا العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض كتبه التي نشرتها مؤسسة ابن عثيمين الخيرية؛ فلو رجعت مثلًا لكتاب الإمارة من صحيح مسلم لوجدت أن شيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرحه شرحًا سلفيًا وخاصة ما يتعلق بالتعامل مع ولاة الأمور وأئمة الجور، ولما قامت المؤسسة التي يتحكم في مفاصلها وقناتها السروريون والقطبيون حذفوا =

فهل يقول عاقل: أن الألباني لا يحسن العربية، وأن العجمة تظهر في كتاباته؟ من يقول هذا أحد رجلين: رجل لم يقرأ للألباني، أو رجل حاقد كاذب، وقد يجتمعان.

الثالث: كيف يتهم الشيخ الإمام بأنه أهمل التربية، وهو يقرأ قول ابن سيرين: «السلف يتعلمون الهدي كما يتعلمون العلم؟».

ويقرأ قول هلال بن يساف: «قدمت الرقة، فقال لي بعض أصحابي: هل لك في رجل من أصحاب النبي ﷺ ؟ قلت: غنيمة، فدفعنا إلى وابصة، قلت لصاحبي: نبدأ فننظر دلَّه . .» الحديث .

بل وهو يحقق «الشمائل المحمدية» للترمذي.

ويدرس ويحقق «الأدب المفرد» للبخاري.

وهذه أبواب الأدب في «الصحيحين» و«السنن» وكتب الحديث هضمها واستخرج منها الدرر، وقدمها للأمة عامة، وطلاب العلم خاصة.

الرابع: كان شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكرر دائمًا ويقرر باستمرار: بأن العلم هو المربي، فإذا لم يكن في الكتاب والسنة التربية الربانية والتزكية النبوية تربية؛ فلا نعلم تربية غيرها وتزكية سواها.

الخامس: يتجاهل هؤلاء الشانئون أن العلم تربية وكفى، وللتدليل على ذلك أسوق عشرة أدلة انتقيتها من بسطه ابراهين[1]:

١ - استشهاد الله بأهل العلم على وحدانيته وعدله؛ كما في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ

= وبدلوا وغيروا ويمكن مقارنة ذلك والتأكد منه بالرجوع إلى الشرح الصوتي ومقارنته بالمطبوع، وستجد عجبًا عياذًا بالله.

(١) ذكرها العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مفتاح دار السعادة» وزدت على بعضها، وتصرفت في الآخر.

ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ١٨].

وجه الدلالة: أن الله سبحانه استشهد أهل العلم دون البشر، وهذا يضمن تزكيتهم وتعديلهم؛ لأن الله لا يستشهد من خلقه إلا العدول.

٢- أن أهل العلم هم الذين يتفاعلون مع آيات الله؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾ قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ [الإسراء: ١٠٦-١٠٨].

٣- أن أهل العلم هم أهل خشية الله بل خصهم الله من بين الناس بذلك، وحصر ذلك فيهم؛ كما في قوله: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر: ٢٨].

٤- أن الله سبحانه حصر مهمة رسوله في التعليم والتذكير فقال: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ [البقرة: ١٥١-١٥٢].

وجه الدلالة: أن الباري عز وجل ذكر لرسوله ﷺ مهمة؛ وهي: تلاوة آياته وتزكية عباده، ثم عقب على ذلك بتعليمه الكتاب والحكمة، وتعليمهم ما لم يكونوا يعلمون؛ فتبين أن تعليم العباد ما لم يكونوا يعلمون يكون بتعليمهم الكتابة والحكمة، فيتلونها حق تلاوتها؛ فتتزكى نفوسهم بذلك؛ لأن هذه النفس إن لم تتهذب بآيات الله؛ فلا ينفع تزكيتها أمر آخر؛ كما قال تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ [ق: ٤٥]، وقال: ﴿ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الجاثية: ٦].

وأكد المولى عز وجل هذا المعنى مرة أخرى؛ فقال: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الجمعة: ٢].

وفي الآيه الأولى نكتة بليغة؛ وهي: أن الله سبحانه وتعالى ختمها بالذكر والشكر، وهما المقامان اللذان ينتجان عن الفكر؛ وهو: العلم والتأمل؛ فتبين: أن العلم النافع يورث ذكر الله، ويجعل صاحبه من الشاكرين لله، والله أعلى وأعلم.

٥- أن الله بين أن تربية الناس هي وظيفة العلماء العاملين، وهم الربانيون، وذلك بتعليمهم الناس كتاب ربهم؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [ال عمران: ٧٩].

فالتعلم والتعليم هوتربية للناس؛ ولذلك قال رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح: «خيركم من تعلم القران وعلمه»(١).

إذن؛ فمهمة الربانيين؛ هي: التعلم والتعليم، والرباني؛ هو: العالم العامل البصير بسياسة النفوس، الذي يربي الناس على صغار العلم قبل كباره.

٦- أن العلم نور وحياة؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٣٢].

كان ميتًا بالجهل؛ فإن الجهل موت:

وفي الجهل موت قبل الموت لأهله   وأجسامهم قبل القبور قبور

وأرواحهم في وحشه من جسومهم   وليس لهم حتى النشور نشور

فأحياه الله بالعلم، فهو حي مستنير، فالنور يكشف له عن حقائق الأشياء، ويبين له مراتبها، والحياة تصحح له صفاته، فتسدد قوله وأعماله، فهو يمشي بين الناس بالنور والحياة؛ ليخرجهم من الظلمات إلى النور.

٧- أن رسول الله ﷺ جعل من تفقه في الدين ممن أراد الله بهم خيرًا؛ كما في قوله ﷺ: «ومن يرد الله به خيرًا؛ يفقهه في الدين»(٢) ومن أصابه خير من ربه؛ فقد

---

(١) أخرجه البحاري (٥٠٧٢) من حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

تزكى وتطهر.

٨- أن العلم يحرسك من وسوسات الشيطان وكيد إبليس، فإذا طافت بك جيوش الشبهات، وزحفت عليك زحوف الشهوات، وتراقصت على جانبيك ذات اليمين وذات الشمال؛ صاح بها حرس العلم، فولت مدبرة، ولم تعقب؛ كما قال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وصيته للكميل بن زياد النخعي: «العلم يحرسك، وأنت تحرس المال»[1].

٩- أن العلم إمام العمل، فالعمل من مقتضيات العلم و لوازمه ولا عكس، فكل عمل لا يكون تابعًا؛ فهو غير نافع بل ضار.

١٠- أن الله جعل العلماء ورثة الأنبياء، والأنبياء بعثوا ليربوا الناس على طاعة ربهم، ويهذبوا نفوسهم من كيد إبليس، فيعبدوا الله وحده لا شريك له.

هذه عشرة كاملة تدل دلالة واضحة على أن العلم تربية، وأن الربانيين هم المربون حقًّا، وما كبكب الأمة في هاوية الذل إلا تنكبها لصراط أهل العلم والدعاة إلى الله على منهج السلف الصالح، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

السادس: لا يجوز أن يؤخذ شيخنا الإمام بجريرة غيره من المنتسبين كذبًا له؛ فإذا وجد في بعضهم ما يعاب عليه؛ فهذا ليس ذنب الإمام الشيخ، فالشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: علم ونصح، ووجه وحذر.

ورحم الله الشيخ الإمام كم سمعته يردد قول الشاعر:

غـيري جنـى وأنـا المعـذب فكـأنني سـبابة المتنـدم[2]

السابع: مرددو هذه الكلمة قصدهم صد الناس عن دعوة الشيخ، والتشكيك

---

(١) وانظر لزامًا كتابي: «الإسعاد» نشر دار الصميعي الرياض.

(٢) وهذا البيت من النوادر والتطريف، وقائله هو ابن شرف القيرواني؛ انظر «ديوانه» (ص ٩٧).

في منهجه، ولكن الله عاملهم بضد قصدهم:

فها أنت أيها الموفق تسمع وتبصر؛ فلا يكاد يذكر حديث لرسول الله ﷺ إلا ويقترن باسم الإمام الألباني تصحيحًا أو تضعيفًا[1]؛ حتى أن خصومه حتى ينالوا ثقة

---

(١) أثار بعض غلاة المتصوفة الأشاعرة شبهة حول مصطلح: «صححه الألباني»، وعدوا ذلك تدليسًا وتلبيسًا وإهدارًا لجهود العلماء الذين سبقوا الألباني.

وقد وقفت على رد مفحم مختصر للدكتور أسامة عبد الله خياط إمام المسجد الحرام وخطيبه في رسالته القيمة «الألباني غوائل التجني وفضائل الإنصاف».

قال وفقه الله: «هذا، وإن فريقًا من الناس قد استشكلوا جملة استشكالات متعلقة بعمل الشيخ في صناعة الحديث:

أولها: ما يستشكله بعض من لا علم عنده بالفن -كبعض أعداء الشيخ وخصومه الذين أفنى حياته في بيان انحرافهم وتجافيهم عن الهدي النبوي الصحيح- من قول كثير من طلبة العلم في حديث ما: «صححه الألباني»؛ لما في ذلك من إيهام اختصاص للشيخ بالتصحيح، ولما فيه من إهدار جهود السابقين في هذه الصناعة من أئمة الفن وعلمائه.

فجواب هذا:

١ - أنه بَيِّنٌ جدًّا أنهم لم يقصدوا أن الشيخ وحده هو الذي حكم على الحديث متفردًا بذلك، ولم يقصدوا أيضًا إسقاط أو إهمال غيره من الأئمة المتقدمين الذين حفظ الله بهم السنة النبوية، وأعظم النفع بجهودهم فيها.

٢ - لكن: لما كان الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد صار له توجه بدأه من بداية حياته العلمية، وسار عليه طيلة حياته في العناية الفائقة بدرجات الأحاديث في جميع أبواب العلم والاشتغال الدائم ببيان الصحيح من الضعيف منها في دروسه ومحاضراته ومؤلفاته. ولما كانت هذه المؤلفات متميزة بحسن ترتيبها، وسهولة تناولها، ويسر المراجعة فيها؛ فقد أصبحت هي مقصد الباحثين عن الأحاديث وضعفها، ولم يقل أحد أبدًا بإسقاط جهود الأئمة المتقدمة في خدمة السنة، ولا بتقديم مؤلفات الشيخ الألباني عليها، هذا لم يقله أحد عنده أثارة من علم بالحديث وعلومه. =

المستمعين والمشاهدين أصبحوا ينقلون -وهم كارهون- تصحيح الألباني وتضعيفه!!

الثامن: وقد يستدل مرددو هذه الفرية بوجود الشدَّة عند السلفيين، وقد أجاب عن ذلك الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

السائل: «السلفيون مشهور عنهم -فيما أراه أنا- الشدة وقلة الرفق في الدعوة، فهذا رأيي أنا، فما هو رأيك؟

الشيخ: أنت منهم؟

السائل: أرجو ذلك.

الشيخ: أنت منهم، هل أنت سلفي؟

السائل: نعم.

الشيخ: إذن: هل أنت من هؤلاء السلفيين المتشددين؟

السائل: لا أزكي نفسي؛ أنا أقصد سمة بارزة لهم.

الشيخ: القضية -الآن- ليست قضية تزكية، بل قضية بيان واقع، وقلنا: إنك الآن تثير هذا السؤال من أجل التناصح؛ فأنا عندما أسألك: هل أنت من هؤلاء المتشددين؟ ما يرد هنا موضوع (أنا لا أزكي نفسي)؛ لأنك تريد أن تبين الواقع؛ بمعنى: أنك لو سألتني هذا السؤال لقلت لك: أنا فيما أظن لست متشددًا، وأنا لا

= على أن خصوم الشيخ وأعداءه -الذين طالما اضطر رَحِمَهُ ٱللَّهُ طيلة حياته إلى الوقوف في وجه مشروعهم القائم على إحياء البدع والنفخ فيها، والمناضلة عنها، والتعصب لها، والرد عليهم بالبرهان، وبيان ما هم عليه من مخالفات عقدية كبيرة، ومنابذة صريحة لهدي رسول الله ﷺ- جعلوا من هذه العبارة السائغة التي لا خطأ فيها أداة تشغيب على الشيخ، ومحاولة انتقاص منه، ومن علمه، بمجرد الدعاوى التي لا بينات عليها:

والدعاوى إن لم يقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء» اهـ.

أعني أنني أزكي نفسي؛ لأني أخبر عن واقعي، ففكر في السؤال.

السائل: نعم يا شيخ وجوابي مثل جوابك.

الشيخ: إذن: لا يصح أن نطلق أن السلفيين متشددون، والصواب أن نقول: بعضهم متشددون، فإذن نقول: إن بعض السلفيين عنده أسلوب فيه الشدة، لكن ترى هل هذه الصفة اختص بها السلفيون؟

السائل: لا.

الشيخ: إذن: ما الفائدة وما المغزى من مثل هذا السؤال؟

ثانيًا: هل اللين الذي قلنا: أنه واجب، هل هو واجب دائمًا وأبدًا؟

السائل: لا.

الشيخ: فإذن أولًا: لا يجوز لك ولا لغيرك أن تصف طائفة من الناس بصفة تعممها على جميعهم.

ثانيًا: لا يجوز لك أن تطلق هذه الصفة على فرد من أفراد المسلمين، سواءً كان سلفيًا أو خلفيًا في حدود تعبيرنا؛ إلا في جزئية معينة، ما دمنا اتفقنا أن اللين ليس هو المشروع دائمًا وأبدًا، فنحن نجد الرسول ﷺ قد استعمل الشدة التي لو فعلها سلفي اليوم لكان الناس ينكرون عليه أشد الإنكار؛ مثلًا: لعلك تعرف قصة أبي السنابل بن بعكك؟

السائل: لا.

الشيخ: امرأة مات عنها زوجها وهي حامل فوضعت، وكان قد بلغها عن رسول الله ﷺ: أن الحامل المتوفى عنها زوجها؛ تنقضي عدتها بوضعها للحمل؛ يقول في الحديث -وهو في صحيح البخاري-: أنها بعد أن وضعت: تشوفت للخطاب، وتجملت، وتكحلت، فرآها -أبو السنابل- وكان قد خطبها لنفسه؛ فأبت عليه. فقال لها: لا يحل لك إلا بعد أن تنقضي عدة الوفاة وهي أربعة أشهر وعشرة

أيام -وهي فيما يبدو أنها امرأة تهتم بدينها- فما كان منها إلا أن سارعت إلى النبي ﷺ فذكرت له ما قال لها أبو السنابل، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كذب أبو السنابل» هذه شدة أم لين؟

السائل: شدة.

الشيخ: شدة ممن؟ من أبي اللين: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]؛ إذن ليس مبدأ اللين بقاعدة مطردة كما ذكرنا آنفًا، وإنما ينبغي على المسلم أن يضع اللين في محله، والشدة في محلها.

وكذلك -مثلًا- ما جاء في مسند الإمام أحمد: «لما خطب ﷺ خطبة قام رجل من الصحابة، وقال له: ما شاء الله وشئت يا رسول الله ! قال: «أجعلتني لله ندًا؟! قل: ما شاء الله وحده» هذه شدة أم لين؟

السائل: أسلوب النبي ﷺ.

الشيخ: هذه أنا أسميها حيدة؛ لأنك لم تجبني كما أجبتني من قبل، عندما قلت لك: إن أبا السنابل قال ﷺ في حقه: كذب أبو السنابل، شدة أم لين؟

السائل: هذه شدة.

الشيخ: وهذه الثانية؟

السائل: بيَّن له فقط، وقال: أجعلتني لله ندًا؟.

الشيخ: هذه حيدة بارك الله فيك، أنا ما أسألك: بين أم لم يبين؟ أنا أسألك: شدة أم لين؟ لماذا الآن اختلف منهجك في الجواب؟ من قبل ما قلت: بيَّن له؛ لما قال له: كذب أبو السنابل، هو بين، ولكن هذا البيان كان بأسلوب هين لين -كما اتفقنا أنه القاعدة- أم كان فيه شدة؟ قلتها بكل صراحة: كان فيه شدة؛ فماذا تجيب به عن السؤال الثاني؟

السائل: السؤال الثاني لم يقل له: (كذب..)، وإنما قال له: أجعلتني لله ندًا.

الشيخ: الله أكبر! هذا أبلغ في الإنكار، بارك الله فيك، وهناك حديث آخر: قام خطيب؛ فقال: من يطع الله ورسوله، فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب أنت» شدة أم لين؟

السائل: شدة.

الشيخ: المهم بارك الله فيك، هناك أسلوب لين، وأسلوب شدة، فالآن بعد أن اتفقنا أنه ليس هناك قاعدة مطردة باستمرار: لين دائمًا أو شدة دائمًا، إذًا تارة هكذا وهكذا.

الآن: حينما يتهم السلفيون عامة: أنهم متشددون؛ ألا ترى أن السلفيين بالنسبة لبقية الطوائف والجماعات والأحزابهم يهتمون بمعرفة الأحكام الشرعية وبدعوة الناس إليها أكثر من الآخرين؟

السائل: لا شك في ذلك.

الشيخ: بارك الله فيك! إذن بسبب هذا الاهتمام الذي فاق اهتمام الآخرين من هذه الحيثية، فإن الآخرين يعتبرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -ولو كان مقرونًا باللين- شدة، بل بعضهم يقول: هذا ليس زمانه اليوم، بل بعضهم غلا وطغى، وقال: البحث في التوحيد يفرق الصفوف اليوم؛ فإذن: بارك الله فيك! الذي أريد أن أصل معك إليه هو: أن القضية نسبية، فهناك إنسان ليس متحمسًا للدعوة -وخاصة للدخول في الفروع التي يسمونها: القشور أو أمورًا ثانوية[1]- فهو يعتبر البحث ولو كان مقرونًا بالأسلوب الحسن؛ يعتبره شدَّة في غير محلها. ولا ينبغي وأنت سلفي -مثلنا- أن تشيع بين الناس -ولوبين هؤلاء الناس القليلين الآن- وتَذَكَّرَ: أن السلفيين متشددون؛ لأننا اتفقنا أن بعضهم متشدد، وهذا لا يخلو حتى من الصحابة: ففيهم اللين وفيهم المتشدد، ولعلك تعرف قصة الأعرابي الذي بال في

---

(١) راجع غير مأمور كتابي: «دلائل الصواب في إبطال تقسيم الدين قشر ولباب».

المسجد؛ فَهَمَّ الصحابة بضربه؛ هذا لين أم شدة؟

السائل: شدة.

الشيخ: لكن قال لهم الرسول: دعوه، فإذن قد لا يستطيع أن ينجو من الشدة إلا القليل من الناس، لكن الحق هو أن الأصل في الدعوة أن تكون على الحكمة والموعظة الحسنة، ومن الحكمة: أن تضع اللين في محله، والشدة في محلها.

أما أن نصف خير الطوائف الإسلامية، التي امتازت على كل الطوائف بحرصها على اتباع الكتاب والسنة، وعلى ما كان عليه السلف الصالح بالشدة، هكذاعلى الإطلاق؟ ما أظن هذا من الإنصاف في شيء، بل هو من السرف.

أما أن يقال: فيهم من هو متشدد؛ فمن الذي يستطيع أن ينكر؟ ما دام أن من الصحابة من كان متشددًا في غير محل شدة، فأولى وأولى في الخلف من أمثالنا -خلف بالمعنى اللغوي- بأن يوجد فينا متشدد.

ثم الآن نتكلم عن شخص بعينه، هب أنه هين لين، هل ينجو من استعمال الشدة في غير محلها؟

السائل: لا؛ أبدًا.

الشيخ: فإذن: بارك الله فيك! القضية مفروغ منها، فإذا كان الأمر كذلك فما علينا إلا أن نتناصح، فإذا رأينا إنسانًا وعظ ونصح وذكر بالشدة في غير محلها ذكرناه، فقد يكون له وجهة نظر، فإن تذكر؛ فجزاه الله خيرًا، وإن كان له وجهة نظر سمعناها منه وينتهي الأمر.

السائل: كثير من السلفيين يستخدمون الشدة ولا يستخدمون اللين، فيستخدمون الشدة في غير موضعها، ولا يستخدمون الرفق في موضعه، وليسوا قليلًا، أنا أقول: كل الطوائف تفعل هذا، وأنا لا أقيس السلفيين على غيرهم من الطوائف الأخرى، فأنا لا يهمني أمر الطوائف الأخرى، بل يهمني أمرالسلفيين، فكثيرمن السلفيين يصدون عن المنهج السلفي بأسلوب دعوتهم للناس، فأنا قصدت

من السؤال أن توجه نصيحة لمن ابتلوا بالشدة وبضيق الصدر.

الشيخ: بارك الله فيك، ويحتاج إلى واحد مثلي لكي يوجه النصيحة، والسلفيون وغير السلفيين يعلمون الآيةالتي ذكرناها آنفًا: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، ويقرأ السلفيون أكثر من غيرهم حديث السيدة عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «حينما جاء ذلك اليهودي مسلِّمًا على النبي ﷺ لاويًا لسانه قائلًا: السام عليكم، فسمعت السيدة عائشة هذا السلام الملوي؛ فانتفضت وراء الحجاب حتى تكاد تنفلق فلقتين -كما جاء في الحديث غضبًا- فكان جوابها: وعليك السام واللعنة والغضب، يا إخوة القردة والخنازير! أما الرسول فما زاد على قوله لـه: «وعليك»، ولما خرج اليهودي من عند الرسول ﷺ أنكر ﷺ عليها، وقال لها: «ياعائشة! ما كان الرفق في شيء؛ إلا زانه، وما كان العنف في شيء إلا شانه»، قالت: يا رسول الله ألم تسمع ما قال؟ قال لها: «ألم تسمعي ما قلته».

فإذن؛ السيدة عائشة التي ربيت منذ نعومة أظفارها في بيت النبوة والرسالة، ما وسعها إلا أن تستعمل الشدَّة مكان اللين، فماذا نقول في غيرها؟ السلفيون لم يربوا في بيت النبوة والرسالة، بل أنا أقول الآن كلمة ربما طرقت سمعك يومًا ما من بعض الأشرطة المسجلة من لساني: إن آفة العالم الإسلامي اليوم مقابل ما يقال في الصحوة الإسلامية؛ هو: أن هذه الصحوة لم تقترن بالتربية الإسلامية، لايوجد تربية إسلامية اليوم، ولذلك؛ فأنا أعتقد أن أثر هذه الصحوة العلمية سيمضي زمنًا طويلًا حتى تظهر آثارها التربوية في الجيل الناشئ الآن في حدود الصحوة الإسلامية؛ ففيها تصرفات وعثرات، لكن هؤلاء الأفراد يعيشون تحت رحمة الله: ومنهم القريب، ومنهم البعيد؛ ولذلك فمن الناحية الفكرية والعلمية، سوف لا تجد من يخاصمك ويخالفك في أن الأصل في الدعوة أن تكون باللين والموعظة الحسنة، لكن المهم التطبيق، والتطبيق هذا يحتاج إلى مرشد وإلى مربٍ يربي تحته عشرات من طلاب

العلم، وهؤلاء يتخرجون على يد هذا المربي مربين لغيرهم، وهكذا تنتشر التربية الإسلامية رويدًا رويدًا؛ بتربية هؤلاء المرشدين لمن حولهم من التلامذة، وبلا شك أن الأمر كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥].

ونسأل الله عز وجل أن يجعلنا من الأمة الوسط لا إفراط ولاتفريط.

السائل: جزاك الله خيرًا ياشيخ.

السؤال: أحيانًا يلاقي السني ممن يقابله من أهل البدع عتوًا واستكبارًا، والأمر كما أمر الله عزوجل موسى باللين مع فرعون قال له: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢] يوجد دكاترة في الكلية يستهزئون بنا عندما نقول لهم: قال الرسول، ويمثلون صلاة السلفيين وبعض التصرفات، فيخرج الإنسان عن طوره، ويستعمل معهم الشدة، وأعجبني المثل الذي سمعته منك يا شيخ الذي يقول: قال الحائط للوتد: لِمَ تشقني؟ قال: سل من يدقني!!

وكذلك في إحدى المرات كنا نناقش بعض أفراد حزب التحرير -وكما لا يخفى عليكم هدفهم هو مسألة الخلافة، ونحن بحمد لله هدفنا أولًا العقيدة والتوحيد- فلما بدأنا معهم في البحث العلمي من الأساس -كما تعلمنا منكم- فجاءت مسألة الأسماء والصفات، فكان أحدهم ومن كبارهم يقول: نحن ننتظر طول الليل بإصبعه ورجله! يستهزئ بصفات الله. فماذا نقول لهذا؟

الشيخ: على كل حال، نسأل الله أن يؤتينا الحكمة؛ وهي: أن نضع كل شيء في محله.

السائل: عمر لما قال له رجل: استغفر لأخيك؛ قال: لا غفر الله له.

الشيخ: عندي أمثلة كثيرة جدًّا، يذكرنا الأخ بأثر عن عمر: أن رجلًا؛ قال له: استغفر لأخيك، فقال: «لا غفر الله له». مارأيك في هذا؟ لا شك: أنك لو رأيتني أقول هذه الكلمة، لقلت: الشيخ متشدد، لكن هنا يكون في نفس المُنكِر الغيرة على

الشريعة؛ فتحمله أن يقسو في العبارة، بينما ذلك المتفرج لا توجد لديه هذه الغيرة التي ثارت في نفس هذا الإنسان؛ فيخرج منه هذا الكلام. وهنا عندنا في سوريا يقولون: (شو ها الشدة يا رسول الله ؟) هذه لهجة سورية خاطئة؛ يخاطبون الرسول ﷺ، وكأن الشدة صادرة منه ﷺ، وهم يعنون هذا الإنسان.

سبحان الله !

المسألة ينبغي أن تراعى جوانبها من كل النواحي، حتى الإنسان يكون حكمه عدلًا، ثم -أيضًا- مما يبدو لي -الآن- أن من أسباب إشاعة هذه التهمة -إذا صح أنها تهمة- عن السلفيين، تعرف أنت أن من كثر كلامه كثر خطؤه، فالذين يتكلمون في المسائل الشرعية هم السلفيون، فلذلك لا بد أن يخطئوا؛ لكثرة ما يتكلمون، فيتجلى خطؤهم، ومن هذا الخطأ الشدة عندالآخرين: الذين هم لا يجولون؛ ولا يخوضون في هذه القضايا، بينما لو نظرت هذه الشدة في عموم ما يصدر منهم من نصح على العدل وعلى الإنصاف واللين؛لوجدنا من مثل بعض الأمثلة التي ذكرناها عن بعض السلف وأمام الرسول عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فيها شدة، ولكن هذه الشدة لا تسوغ لنا أن ننسب هؤلاء الصحابة الذين وقعوا في الشدة في جزئية معينة أنهم كانوا متشددين، وإنما قد نقع -كما قلنا- أنا وأنت وغيرك في شيء من الشدة.

السائل: كانت السمة البارزة عليه اللين والرفق، حتى وإن قال: كذب فلان، أو أجعلتني لله ندًّا. . وماشابهه.

الشيخ: نعم».

*** الألباني مربٍّ بالقدوة:**

التربية بالقدوة الحسنة من أفضل الوسائل التربوية وأقربها للنجاح وأكثرها فاعليه في حياة المربين؛ لأن الكلمات تظل مجرد حبر على ورق، ويظل المنهج معلقًا في الفضاء ما لم يتحول إلى سلوك واقعي، وحقائق تشاهد في واقع الناس، ولذلك لما

سئلت عائشه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن أخلاق رسول الله ﷺ؛ قالت: «كان خلقه القرآن»[1].

ولقد أشار القرآن الكريم إلى أهمية القدوة في البناء والتربية، وإن كانت ليست وحدها الكفيلة في بناء الأشخاص وتربيتهم إلا أن الجوانب الأخرى لا تؤتي أكلها بغير القدوة الحسنة؛ بل قد تؤتي ثمارًا مرَّة إذا قرنت بالقدوات السيئة؛ لأن الجوانب النظرية والقدوات السيئة فتنة للمتعلمين.

قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الاحزاب: ٢١].

ولقد كان الشيخ الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ تابع لهذه المدرسة النبوية في التربية، وقد اجتمع فيه نبل الشمائل، وكريم الخصال، وعفة السجايا، ومن ذلك[2]:

*** عطاؤه وبذله وإحسانه إلى الناس:**

- جاء رجل مريض وعلاجه بإبر تكلِّفه الواحده منها عشرون دينارًا، يحتاج إلى (١٥) إبرة، فطلب مني الشيخ الذهاب لبيته والتأكد من صحه ما قال، فلما علمنا صدقه؛ أعطاني الشيخ المال، واشترينا له الإبر.

- وقصه أخرى حصلت قريبًا والشيخ في المشفى:

جاءت إمراة تشكو له وقوعها في براثن البنوك، حيث إنها وزوجها اقترضا قرضًا من أحد البنوك مبلغ تسعة آلاف دينار، وتضاعف عليها المبلغ من الربا بعد وفاة زوجها، فجاءت تستنجد بالشيخ للخلاص من ذلك، فطلب مني الشيخ كالعادة التحري في ذلك، وبعد التحري والتأكد من صدق المرأة وافق الشيخ على أن يقرضها مبلغ سبعة آلاف دينار، فحضرت المرأة وحضر معها أولادها، فقال الشيخ: هذه ألف دينار هدية، وهذا المبلغ المطلوب، ففرحت وفرح أولادها ودعوا للشيخ،

---

(١) أخرجه مسلم (٧٤٦).

(٢) انظر «الإمام الألباني دروس ومواعظ وعبر» (ص ٦٨)؛ فمنه اختصرنا هذه الأمثلة.

ودعوت أنا بأن يجزي الله الشيخ خيرًا، فنظر الشيخ إلينا وقال: يا إخوان! والله إنني أتمنى أن أصبح مليونيرًا حتى أخرج الألوف من أمثال هذه المرأة من قيود الربا.

*** تواضعه:**

- ومن عظيم تواضعه قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «. . وها أنا ذا بعد أن سلخت من عمري قرابة الستين عامًا ماشيًا في ركاب هذا العلم الشريف، أعود بالنظر والتهذيب والتقريب فيه، وكأنني لا زلت على أول مدرجته . .».

- طلب منه بعض الأغنياء السكن في أحد الأحياء الراقية؛ فأبى ورغب السكن في حي عادي أو إلى الفقر أقرب.

- كان يخدم أضيافه بنفسه: يصب لهم ويقطع لهم.

*** ورعه:**

- قال الشيخ محمد بن الأمين بوخبزة المغربي[1] في «ذكرياته مع الشيخ الألباني»: «واذكر من شواهد ورع الشيخ الألباني وتوقفه: أنه في الزياره الأولى لتطوان، مررنا على حي تجاري، وفيه دكان لبيع الطيوب والعطور، فوقف على بعض أنواعها التي تقصر بالمغرب وأعجب به، وسأل عن ثمنها وخرجنا، ثم جلسنا مع بعض الإخوان في دكانه، فلحقنا بعض ممن كان معنا ممن حضر وقوف الشيخ علي العطور، وناول الشيخ قارورة من ذلك الذي العطر الذي أعجبه؛ فأبى أن يأخذه، فرغب الرجل إليه أن يعده هديه؛ فأبى».

*** عدم انتقامه لنفسه:**

- قال له بعض الأخوة: يا شيخنا!، عندنا رجل يعاديك ويتكلم فيك؛ فهل نهجره؟

---

(١) توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المغرب بتاريخ (٦/ جمادى الآخر/ ١٤٤١هـ الموافق (٣٠/ يناير/ ٢٠٢٠م).

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل يعادي شخص الألباني أم أنه يعادي العقيدة التي يحملها ويدعو إليها الألباني -عقيدة الكتاب والسنة-؟ فإذا كان يعادي عقيدة الكتاب والسنة؛ فإنه يحاور ويصبر عليه، فإذا رأيت بعد أن من المصلحه والأنفع هجرة؛ فيهجر، وأما إذا كان يعادي شخص الألباني وهو يتفق معنا على خط الكتاب والسنة؛ فلا.

*** شكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمن أعانه على خير:**

ومن أمثلة ذلك:

- شكره لوالديه على أن كانا سببًا فيما حصل له من الخير العظيم؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبهذه المناسبة يحق لي أن أقول بيانًا للتاريخ وشكرًا لوالدي . .» إلى أن قال: «وأن يكتب أجر ذلك لأبي وأمي».

- وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا كان من الحق أن يعترف أهل الفضل بالفضل لذوي الفضل؛ فأجد نفسي بهذه المناسبة الطيبة مسجلًا هذه الكلمة؛ ليطلع عليها من بلغته؛ فإنني بفضل الله عز وجل بما أنا فيه من الاتجاه إلى السلفيه أولًا، وإلى تميز الأحاديث الضعيفة والصحيحة ثانيًا يعود الفضل الأول في ذلك إلى السيد رضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عن طريق أعداد (مجلته المنار) التي وقفت عليها في أول اشتغالي بطلب العلم».

- قال في مقدمة «إرواء الغليل»: «. . ومع أن الفضل في تأليفه يعود إلى الأخ الفاضل الأستاذ زهير الشاويش، وكان حريصًا على نشره بين الناس».

- قال في مقدمة رسالته «خطبه الحاجة»: «ويعود الفضل الأول من قام بنشرها إلى الأخ الفاضل الأستاذ أحمد مظهر العظمة رئيس تحرير «مجلة جمعية التمدن الإسلامي» بدمشق؛ حيث نشرت في «مجلة التمدن الإسلامي» الغراء -أقدم مجلة إسلامية باقيه في سورية-، وكان لجهودها خلال خمسة وثلاثين سنة الأثر الطيب المحمود في تعميم الثقافة الإسلامية، زادها الله توفيقًا وسؤددًا، وكتب الصحه والعافيه للأخ العظمة؛ لمتابعة جهاده، واشرافه المبارك الميمون».

*** ومن أخلاق الشيخ أيضًا:**

- مداومته رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الصلاة على النبي ﷺ كلما ذكره؛ مع كثرة ما يمر ذكره بحكم غلبة الصنعة الحديثية.

- ترسله في الكلام، وحسن فصله بين الجمل؛ مهما طال المجلس، وقد سمعت وحضرت له عدة مجالس كثيرة منها في منزلي.

- فصاحته؛ ومما تميز بين الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عنايته باللغة العربية نطقًا وكتابة؛ فمع كثرة أشرطة الشيخ الصوتية ومؤلفاته الكثيرة؛ فإنك تسمع وتقرأ عناية الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ باللغة العربية عناية تامة.

- حسن استماعه للمتكلم، وعدم مقاطعته: رأيت هذا منه، وسمعت هذا عنه.

- حرصه على رد السلام بالصيغة الكاملة.

العاشر: وقد أخذ على الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ حدته في بعض ردوده[1].

وهذه الحدة التي تعتري خيار الأمة انتصارًا للحق؛ لأن قلوبهم ملئت خيرًا، فليس فيها للشر والمكر والغل والخديعة موضع.

قال معاوية لأبي إدريس الخولاني: يا أهل اليمن، إن فيكم خلالًا ما تخطئكم.

قال: وما هي؟

قال: الجود والحدَّة وكثرة الأولاد.

قال: أما ما ذكرت من الجود؛ فذلك لمعرفتنا من الله عز وجل بحسن الخلف، وأما الحدَّة؛ فإن قلوبنا ملئت خيرًا؛ فليس فيها للشر موضع، وأما كثرة الأولاد؛ فإنا لسنا نعزل ذلك عن نسائنا.

قال: صدقت، لا يفضض الله فاك[2].

---

(١) اختصرت هذه المسألة من «الإمام الألباني دروس ومواعظ وعبر» (١٨٣-١٩٠).

(٢) «تاريخ دمشق» (٢٦/ ١٦٦).

بادئ بدء أقول:

إن الأصل في ردود الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عدم القسوة، ويوضح هذا قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«. . وقد نمي إليَّ أن بعض الأساتذه رأى في ردي على الدكتور شيئًا من الشدة والقسوة في بعض الأحيان، مما لا يعهدون مثله في سائر كتاباتي وردودي العلميه، وتمنوا أنه لو كان ردًّا علميًّا محضًا».

ومما ينبغي تقريره هنا أمور:

- **الأول**: أن الأصل في الرد على المخالفين الترفق بهم، وذلك عائد إلى السياسة الشرعية، التي خير من يقدرها، ويعلم مقاصدها العلماء الراسخون.

والإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد عني بهذا، ومن شواهد قوله ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«. . وعلينا ان نترفق في دعوتنا المخالفين إليها، وأن نكون مع قوله تبارك وتعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥].

وأول من يستحق أن نستعمل مع هذه الحكمة هو من كان أشد خصومة لنا في مبدئنا وعقيدتنا؛ حتى لا نجمع بين ثقل دعوة الحق التي امتن الله عز وجل بها علينا، وبين ثقل أسلوب الدعوة إلى الله.

فأرجو من إخواننا جميعًا: أن يتأدبوا بهذه الآداب الإسلامية، ثم أن يبتغوا من وراء ذلك وجه الله، ولا يريدون جزاءً ولا شكورًا».

الثاني: أن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أبعد الناس عن الألفاظ النابية والفحش من القول؛ بينما ترى في بعض ألفاظ من ردَّ عليه فحشًا في القول، وبذاءة في انتقاء الكلمات.

الثالث: أن ما ورد في ردود الشيخ من قسوه في اللفظ؛ يعتبر نادرًا بالنسبه لكثرة

من ردَّ.عليهم، ولذا عندما قسا على أحدهم في رده؛ قال -ليبين سبب قسوته غير المعهودة كما تقدم نقله آنفًا-: «وقد نمي إليَّ أن بعض الأساتذة...»

الرابع: أن ما يحصل أحيانًا من قسوه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردوده يكون باعثه عظيم جنايه المردود عليهم حسب تقدير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإليك شواهد من ذلك:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد كنت أولًا أرد على السقاف بأسلوب علمي مفعم باللين والرفق، فلما وجدته يقع في الصحابه وأهل السنة والحديث، ويفتري عليهم؛ أغلظت عليه على غير عادتي، والله الموعد».

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ -أيضًا-: «وهناك سبب أقوى استوجب القسوة المذكورة في الرد -ينبغي على ذلك البعض المشفق على الدكتور أن يدركه-؛ ألا وهو جلالة الموضوع وخطورته الذي خاض فيه الدكتور بغير علم، مع التبجح والادعاء الفارغ الذي لم يسبق إليه، فصحح أحاديث وأخبارًا كثيرة لم يقل بصحتها أحد، وضعف أحاديث أخرى تعصبًا للمذهب، وهي ثابتة عند أهل العلم بهذا الفن والمشرب، مع جهله التام بمصطلح الحديث وتراجم رواته، وإعراضه عن الاستفاده من أهل العلم العارفين به؛ ففتح بذلك بابًا خطيرًا أمام الجهال وأهل الأهواء أن يصححوا من الأحاديث ما شاؤوا، ويضعفوا ما أرادوا، ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة؛ فعليه وزرها ووزور من عمل بها إلى يوم القيامة».

وخرج رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضعيفة» حديث: «أوقد على النار ألف سنة حتى احمرت، ثم أوقد عليها ألف سنة حتى ابيضت، ثم أوقد عليها ألف سنه حتى اسودت؛ فهي سوداء مظلمة» ثم قال بعد تخريجه:

«هذا الحديث من الأحاديث الكثيرة الضعيفة التي ضخم بها الشيخ الصابوني الحلبي كتابه «مختصر تفسير ابن كثير» (٣/ ٦٧٠)، وما كنت لاهتم بذلك، لولا أنه تشبع بما لم يعط في مقدمته: أنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة، وواقع الكتاب يكذبه».

الخامس: إذا علم ما سبق؛ فيقال: إن من أسباب شدة الشيخ شناعة رد

المخالفين وخاصة إذا كانوا مبتدئين في الرد.

وقد نال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثير من سهامهم؛ حتى أخرجه بعضهم عن الإسلام! فضلًا عن الطعن في معتقده.

ومن شواهد ذلك: قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد تقدم نقله عندما رد على أحدهم:

«وقد نمي إلي أن بعض الأساتذه رأى في ردي علي الدكتور شيئًا من الشدة والقسوة في بعض الأحيان؛ مما لا يعهدون مثله في سائر كتاباتي وردوده العلمية، وتمنوا أنه لو كان ردًّا علميًّا محضًا.

فأقول: إنني اعتقد اعتقادا جازمًا أنني لم أفعل إلا ما يجوز لي شرعًا، وأنه لا سبيل لمنصف إلى انتقادنا، كيف والله يقول في كتابه الكريم في وصف عباده المؤمنين: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ ۝٣٩ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٤٠ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ ۝٤١ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ۝٤٢ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٢-٤٣].

فإن كل من يتتبع ما يكتبه الدكتور في كتبه ورسائله، ويتحدث في خطبه ومجالسه، لا يفتأ يتهجم فيها على السلفيين عامة وعليَّ من دونهم خاصة، ويشهر بهم بين العامة والغوغاء، ويرميهم بالجهل والضلال، وبالتبله والجنون، ويلقبهم بـ(السفليين) و(السخيفين)!!

وليس هذا فقط بل هو يحاول أن يثير الحكام ضدهم برميه إياهم بأنهم عملاء للاستعمار! إلى غير ذلك من الأكاذيب والترهات».

السادس: مما يؤكد ما اشتهر به الشيخ من هدوئه مع حدة الطرف الآخر حادثتان حكاهما الشيخ بنفسه.

الأولى: قوله: «زرت أحمد شاكر في الفندق في المدينة النبوية، وجرى بيني وبينه نقاش حول توثيق ابن حبان، ولكن الشيخ أخذته حدة؛ فكان شعله نار لم أتمكن من

مواصله النقاش معه، ولا أدري هل هذه الحدة في طبعه أم أنها من المرض الذي أصابه؛ فقد كان حينها قد أصابه الإعياء».

والثانية: سمع منه بعض تلاميذه: «. . أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأثابه لما لقي أحمد بن الصديق الغماري بظاهرية دمشق وتذاكرا، وكان الشيخ ناصر يأتي بنوادر المخطوطات الحديثيه التي لم يرها الغماري، وربما لم يسمع بكثير منها، وفيها أعلاق بخطوط مؤلفيها أو سمعت على كبار الحفاظ، وفي أثناء المذاكرة والمناقشه احتد الغماري وصاح، وكان في خلقه حدة خصوصًا إذا نوقش في معتقده . . .، فرد عليه الشيخ ناصر بهدوء: كيف تفعل هذا يا شيخ أحمد وأنت عربي شريف هاشمي؛ كما تقول، وأنا أعجمي، ومع هذا احتفظ بهدوئي وأدبي».

السابع: الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حدته ليس بدعًا من أهل العلم، فهناك أئمة من فحول أهل السنة تعتريهم حدة في أقلامهم وألسنتهم غيرة على الدين وحرماته وأحكامه؛ فشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، على سعة علمه وجلالة قدره، كانت تعتريه حدة؛ كما هو معروف في ترجمته، وقد كان يكسر تلك الحدة، ويقهرها بحلمه.

والإمام ابن خزيمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «كتاب التوحيد» يلحظ القارئ له بوضوح - في أبواب الكتاب ناهيك عما جاء في مضامين الكلام- شدة على المخالفين.

الثامن: أن تلك الحدة في الإمام الألباني -بالإضافه إلى ما اختاره من الأقوال التي خالف فيها كثيرون- تغمر في بحر علمه وجهاده، في نشر السنة ونصرها، و الدفاع عن أئمتها، وما أجمل مقولة الذهبي في آخر ترجمته لشيخ الإسلام ابن تيمة عندما قال:

«وقد انفرد بفتاوى نيل من عرضه لأجلها، وهي مغمورة في بحر علمه، فالله تعالى يسامحه ويرضى عنه، فما رأيت مثله، وكل أحد من الأمة: فيؤخذ من قوله، ويترك؛ فكان ماذا؟»

ويقال -ههنا- أيضًا:

إن حدة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقابلها رقة قلب فضلًا عن سرعة رجوع إلى الصواب متى تبين له، مع ذكره لمن دله على الصواب وشكره له.

ومما ينبغي تقريره هنا أن من جرت بينه وبينهم ردود من علماء السنة؛ فإن تلك الردود -وإن كثرت أو قلت- لا تؤثر في محبة بعضهم لبعض؛ فمثلا الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع حدته التي ذكرها الشيخ ناصر عنه؛ فمنزلته عاليه عند الشيخ الألباني ينقل عنه أحيانًا، ناهيك عن الثناء عليه.

ومن ذلك قوله: «وهذا لا يمنعني من أن اعترف أن هناك بعض الرجال المتأخرين لهم فضلهم الظاهر في هذا العلم، نستفيد كثيرًا من تحقيقاتهم وتعليقاتهم؛ كأمثال الشيخ أحمد شاكر وغيرهم من الأفاضل».

وقوله -أيضًا-: «عالمان فاضلان لهما وزنهما عندي؛ وهما: الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشيخ بديع الدين الراشدي».

ولما ذكر كتاب الشيخ أحمد شاكر «شرح وتخريج المسند»؛ قال: «. . للمحقق العلامه أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو أشهر من أن يذكر».

وقل مثل هذا في الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وما جرى بينه وبين الشيخ الألباني من ردود؛ فعلى ما جرى بينهم من الردود -أو بينهم وبين غيرهم من علماء السنة- لا تجد فحشًا في القول، ولا في القلم مع المخالفين، فكيف فيما بينهم؟ بل هو نقاش علمي محض بقصد الوصول الى الحق».

وهذا فصل من كتاب «الإمام الألباني دروس ومواقف وعبر» للأخ الفاضل الدكتور عبد العزيز السدحان -وفقه الله - (ص ٢٦٦ - ٢٦٩)(١)؛ أورده هنا؛ لنقف

---

(١) هذا وقد سبق أن نقلت هذا الفصل في كتابي: «الإمام الألباني في عيون العلماء وفحول الأدباء» (ص ٩٦-٩٨). =

على حقيقة التعامل العالي بين أهل العلم، وإن ردَّ بعضهم على بعض وإن اعترته حدة، لكنها حدة الناصح المشفق الحريص على أخيه، وسلامته من كل ما ينقص قدره أو يضعف موقفه.

* بين الشيخين الألباني وحمود التويجري رَحِمَهُمَاٱللَّهُ:

آثرت إفراد هذا الموضوع بمبحث مستقل؛ لأن فيه فوائد كثيرة، وتذكرة بآداب أهل العلم التي قرأناها مكتوبة؛ فرأيناها ترجمة علمية بين أهل العلم؛ ومنهم: الشيخان الإمام الألباني وحمود التويجري عليهما رَحِمَهُٱللَّهُ، وأيضًا لإزالة التوهم في أذهان بعض الناس ممن يظن أن بين الشيخين عداء وشحناء -أعاذهما الله تعالى من ذلك- والله تعالى نسأل أن يعيننا على التخلق بحسن الأخلاق، وأن يصرف عنا سيئها، عودًا على بدء .. أذكر مقدمه ثم أعقبها بنتيجة:

أما المقدمة: فعلماء السنه تجمعهم المحبة في الله، ونصرة السنة، وإن اختلفت أعصارهم، وتباعدت أقطارهم؛ فالحق رائدهم، والنص قائدهم.

وما يقع بينهم من الخلاف في المسائل العلمية، فهو خلاف له حظ من النظر: المجتهد المصيب له: أجران، والمجتهد المخطئ له: أجر واحد، أما مسائل الأصول فهم على قلب رجل واحد.

ردَّ الشيخ الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ على الشيخ حمود رَحِمَهُٱللَّهُ في غير مسألة، ورد الشيخ حمود رَحِمَهُٱللَّهُ على الشيخ الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ؛ فكان ماذا؟

لزوم لمنهج الأدب يعرف كل منهما صاحبه بالعلم ونصرة السنة بل بينهما قواسم مشتركة متشابهة:

= وسقط عزوه للكتاب المذكور؛ فهأنذا أعزو الفضل لأهله، وأعتذر من أخي الدكتور عبد العزيز السدحان وفقه الله؛ لأن الكتاب صف وطبع بعيدًا عني في مصر، وفي عجلة من الناشر، والله يغفر لنا خطأنا وعمدنا، وكل ذلك عندنا، والله الهادي.

فالشيخان من علماء السنة، ومن أبعد الناس عن المناصب والشهرة.

والشيخان ممن لهم المكانه والتقدير عند مشايخ العلم وطلبته.

والشيخان من المكثرين في التصنيف.

والشيخان من أصحاب الردود على المخالفين، وإن كان للشيخ حمود رَحِمَهُ ٱللَّهُ قصب السبق والكثره في ذلك.

وكتبهما مشهورة متداولة، وإن كان للشيخ الألباني قصب السبق في كثرة تداول كتبه وطباعتها.

شاهد المقال: أن الردود بينهما كانت مأطورة بإطار أدب الخلاف، وطلب الحق مقصد الجميع.

رد الشيخ حمود رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض مسائل الصلاة، فقال الشيخ حمود رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فاتحه كتابه: «التنبيهات على رساله الألباني في الصلاة»: «وقبل ذكر التنبيهات نبدأ بشكر الشيخ الألباني على اعتنائه بشأن الصلاة، وعلى إنكاره على المبتدعين في النية، وعلى رده على من أنكر الصلاة على آل النبي ﷺ، وعلى إنكاره على المحافظين على التوسلات المبتدعة؛ كالتوسلات بالجاه والحرمه والحق وغير ذلك مما لا يجوز التوسل به، والله المسؤول أن يجعلنا وإياه من حزبه المفلحين: الذين يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر».

وقال في (ص ٦): «وما وقع من المؤلف وفقنا الله وإياه؛ فهو لا شك سهو منه، وقل من يسلم من ذلك...».

وفي (ص ٦) نقل الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامًا حول تفسير قوله ﷺ: «والشر ليس إليك» بين أن في تفسيره نظرًا، ثم ساق الأدلة والتعليل، ثم قال في آخر كلامه: «ومن تدبر ما قرره الشيخ الألباني في أثناء كلامه لم يشك في حسن عقيدته في باب القدر، وما وقع في أول كلامه وآخره؛ فذلك خطأ في العباره، وقل أن يسلم من الخطأ أحد من البشر، والله المسؤول أن يوفقنا وإياه وجميع المسلمين لما يحب ويرضى من الأقوال

والأعمال، وأن يسلك بالجميع سبيل السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، إن ربي لسميع الدعاء قريب مجيب».

وجاء في مقدمة الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لكتابه «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص٣٢ الطبعة الاولى لمكتبة المعارف): «وختامًا لا بد لي أن أشكر فضيلة الشيخ التويجري على اهتمامه بالكتاب، وحرصه على نصح القراء والطلاب . .» إلى أن قال: «.. وأرى من تمام الشكر أن اعترف بإصابته الحق فيها -وهي أربع مسائل من ثلاث عشر مسألة، وأني رجعت إلى رأيه فيها..».

هذا مجمل كلاميهما.

ومع أن كلامهما في كتابيهما قد مر عليه أكثر من أربعين سنة إلا أن محبتهما لبعضهما وتوقير كل منهما الآخر حتى موتهما، وهذا أمر معلوم، بل هو الأصل بين علماء السنة، والناقل على الأصل محجوج بإيراد الدليل، ولا دليل هنا، فكيف إذا كان مع استصحاب حال الأصل أدلة كثيرة؟

بعد هذا نخلص بنتيجة فيها فوائد جمة؛ منها:

- حرص علماء السنة على طلب الحق، ولزومه علمًا وعملًا.

- إن اختلاف الآراء بين علماء السنة لا يلزم منه اختلاف القلوب؛ كما هو الشأن في أهل الأهواء.

- دعاء علماء السنة لبعضهم مع حمل كل منه لصاحبه على أحسن المحامل.

- فرح علماء السنة بلقاء بعضهم بعضًا.

رحم الله الشيخ ناصرًا الألباني وحمود التويجري، وجمعهما في الآخره في مقعد صدق عند مليك مقتدر».

حادي عشر: وقد قام بعض الباحثين باستخراج آراء الشيخ الإمام التربوية في رسائل جامعية؛ أذكر بعضها:

١ - الفكر التربوي عند الشيخ محمد ناصر الدين الألباني وتطبيقاته في الواقع المعاصر، إعداد الطالب عايد بن أحمد الفضلي -جامعة أم القرى كلية التربية.

٢- آراء الإمام الألباني التربوية، إعداد الطالب إياد محمد الشامي الجامعة الإسلامية- غزة.

٣- وهناك دراسة لطيفة بعنوان: «منهج النقد التربوي عند العلامة محمد ناصر الدين الألباني»، تأليف نصرت الله جوكاني.



سليط اللسان ولا يحترم العلماء ولا يعرف قدرهم

وفي هذا الباب أَلَّف المدعو حسن السقاف كتابه الموسوم بـ«قاموس شتائم الألباني» تصيَّد الفاظًا علمية خرجت من الشيخ الإمام وهو يرد أخطاء بعض أهل العلم في التخريج والتحقيق والتوثيق، وجعلها من باب الطعن في العلماء، وغمز المشايخ الألباء والاستهزاء بالأفاضل الأدباء؛ وصدق من قال:

ومن يعترض والعلم عنه بمعزل ... يرى النقص في عين الكمال ولا يدري

وليعلم القارئ الكريم: أن نقض هذه الفرية سهل على من سهله الله عليه.

ولكن لابد من توطئة من وجهين.

الأول: أن من جُرِّب عليه الكذب والتدليس، ونصح ولم يرعو لا يصلحه إلا الإغلاظ في القول، والتشديد في الوصف، وهذا منهج رباني لمعالجه صنوف المنحرفين ولمداواه ألوان المخالفين؛ قال تعالى: ﴿وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ٧٣]، وقال: ﴿وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗ﴾ [التوبة: ١٢٣]؛ وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ يقول: «من سألني مستفيدًا حقَّقت له، ومن سألني متعنتًا ناقضته؛ فلا يلبث أن ينقطع؛ فأكفى مؤنته!!»[1].

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ مجيبًا من طالب بلين الكلام مع أهل الأهواء المنحرفين: «ما ذكرتم من لين الكلام والمخاطبة بالتي هي أحسن؛ فأنتم تعملون أني من أكثر الناس استعمالًا لهذا، لكن كل شيء في موضعه حسن، وحيث أمر الله ورسوله بالإغلاظ على المتكلم لبغيه وعدوانه على الكتاب والسنة؛ فنحن مأمورون بمقابلته؛ لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن.

---

(١) «البدر الطالع» (١/ ٧٠).

ومن المعلوم أن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]؛ فمن كان مؤمنًا؛ فإنه الأعلى بنص القرآن»(١).

الأخير: أن علماء الجرح والتعديل من أئمة الإسلام وصفوا بعض الرواة المجروحين جرحًا شديدًا بنعوث شديدة غيرة منهم على دينهم، ووصفًا لحال هؤلاء الرواة في تحمل العلم وأدائه، ولم يقل أحد من أهل السنة: أن هؤلاء العلماء طعانون سليطو اللسان لا يعرفون قدر العلماء؛ من ذلك:

نقل الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» عن الحافظ معمر بن عبد الواحد في تجريح إبراهيم بن الفضل الأصبهاني الحافظ؛ أنه قال:

«رأيته في السوق وقد روى مناكير بأسانيد الصحاح؛ فكنت أتأمله تأملًا مفرطًا: أظن أن الشيطان تبدى على صورته!!».

وقال -أيضًا- في «ميزان الاعتدال» في تجريح موسى بن عبد الله الطويل: «انظر إلى هذا الحيوان».

وقال - أيضًا - في «ميزان الاعتدال» في تجريح ضرار بن سهل الضراري: «ولا يدري من ذا الحيوان».

وقال -أيضا- في «المغني» في تجريح القاسم بن داود البغدادي: «من حيوانات البر».

وروى العقيلي في «الضعفاء»، والمزي في «تهذيب الكمال» عن أبي أحمد الزبيري: أنه قال: «كان عمران بن مسلم رافضيًا كأنه جرو كلب».

وروى ابن حبان في «الثقات»، والحافظ في «تهذيب التهذيب» عن جرير بن يزيد بن هارون في تجريح جعفر بن سليمان الضبعي؛ قال: «رافضي مثل الحمار».

وروى الجوزجاني في «أحوال الرجال» في تجريح عبد السلام بن صالح الهروي:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣٢).

«كان زائغًا عن الحق، مائلًا عن القصد، سمعت من حدثني عن بعض الأئمة أنه قال فيه: هو أكذب من روث حمار الدجال!! وكان قديمًا متلوثًا في الأقذار».

وقد روى الخطيب البغدادي بسنده إلى مجاهد بن موسى: إنه سئل عن إبراهيم بن هدبة؛ فقال: قال علي بن ثابت: «هو أكذب من حماري هذا».

إن استعمال بعض النقاد لهذه الألفاظ وغيرها في تجريح طائفة من الرواة؛ للدلالة على شدة ضعفهم أو كذبهم؛ لأن هؤلاء نقاد الحديث قد يلجأ أحدهم إلى استعمال هذه الأوصاف والألفاظ -وهي لا شك شديدة قاسية- غيرة منهم على الدين، وتحذيرًا من الكذب، وتنفيرًا من أهله.

وأما تفصيل الرد؛ فمن وجوه متعددة؛ منها:

الأول: أن الذين زعم السقاف أن الشيخ الإمام شتمهم أو طعن فيهم هم أئمة أهل البدع في هذا الزمان: الكوثري، الغماري، أبو غدة، الأعظمي، عوامة، محمود سعيد... إلخ

وأقول بحق: أن من عرَّف هؤلاء على حقيقتهم سيقول: إنهم يستحقون أكثر مما ذكره الشيخ الإمام في حقهم مع أنه -ولله الحمد- لم يسبَّ ولم يطعن، وإنما ذكر أوصافًا تليق بتعصبهم وتحزبهم.

وقد قام بعض أبناء الوقت من أهل العلم ببيان ذلك بيانًا شافيًا في «براءة أهل السنة» و«الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي» وغيرهما.

وأزيد هذا الدَّعي بيتًا من الشعر إن لم يقنع بما ذكرنا؛ فأحيله على معظَّم عنده وشيخ ينتسب إليه؛ وهو: أحمد الصديق الغماري في كتابه «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري»؛ حيث كشف تلاعب الكوثري الذي يعظمه السقاف وكل من أوردناهم -آنفًا-.

وأزيده نغمة على الطنبور -وإن كنت لا استحل المعازف-: أن الكوثري نفسه ما ترك عالمًا من علماء أهل السنة أصحاب الحديث؛ إلا وشتمه، وفسَّقه، ووصفه

بأقبح الأوصاف، ونعته بأرذل النعوت.

ولنأخذ مثالًا مما قاله الكوثري في شأن بعض علماء أهل السنة والجماعة:

قال في وصف ابن قيم الجوزية: في «... الظلام المخيم»، (ص ٢٢ و٢٤ و ٣٠ و٣٦ و ٦٦و ١٧٠و ١٨٢) بالكفر!

ووصفه (ص ١٨٢) بالزندقة!

وفي (ص ٤٧و ١٦٨)؛ قال: «وقح».

وفي (ص ٦٦): «بليد!».

وفي (ص ١٠): «غبي!».

وفي (ص ٢٨ و ٩٩): «تيس حمار!».

وفي (ص ٣٩): «من إخوان اليهود والنصارى».

وفي «مقالات الكوثري» (ص ٤١٨) وصف الإمام الشوكاني صاحب «نيل الأوطار» باليهودية !

وفي «مقالاته» - أيضًا- (ص ٤٠٩) سمى كتاب «التوحيد» لإمام الأئمة ابن خزيمة بـ «كتاب الشرك»؛ قال: «وذلك لما حواه من الآراء الوثنية».

ونقل أحد شيوخ السقاف الذين يعظمهم، ويرفع شأنهم؛ وهو: عبدالله الغماري في «بدع التفاسير» (ص ١٣٩) قذف الكوثري للحافظ ابن حجر العسقلاني، وأنه كان يتبع النساء!

فكان حري بالسقاف أن يجمع قاموس شتائم شيوخه، ولكن رحم الله القائل:

عجبت لشيخ يأمر الناس بالتقى ... وما راقب الرحمن يومًا وما اتقى

الثاني: أن السقاف يتصرف في عبارات الشيخ الإمام، ويجمع ما تفرق منها في سياق واحد؛ ليضخم جناية الشيخ الإمام أمام القارئ والعامي والناس ومن أمثلة ذلك:

ما أخذه على شيخنا قوله في «السلسلة الصحيحة» (٤ / هـ) في محمد علي الصابوني: إنه «سراق، غير صادق، جاهل، مضلل، صاحب دعوى فارغة!».

وهكذا نقل عبارته في سياق واحد، وليست كذلك، بل جاء كل وصف منها بعيدًا عن الآخر ومطابقة لواقع اقترفه الصابوني في كتاباته وتساويدها؛ كما هو واضح في سياقه وسباقه ومناسبته.

قال شيخنا في «الصحيحة»: «وبين يدي الآن المجلد الأول من كتاب: «مختصر تفسير ابن كثير» اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، فيه العجب العجاب من السرقة باسم الاختصار والتحقيق، وليس فيه من التحقيق شيء...».

فأنت ترى أنه قال: «. . من السرقة..»؛ فغيرها السقاف إلى (سراق)، وشتان ما بين الصيغتين معنى ومبنى؛ فالأولى مصدر، والثانية صيغة مبالغة.

وأما وصف شيخنا للصابوني بأنه «غير صادق»؛ فجاء بعد نقل شيخنا عن الصابوني في «مختصره تفسير ابن كثير» أنه «اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة، وحذف الأحاديث الضعيفة! كما تحذف الروايات الإسرائيلية»، فقال الشيخ عقب ذلك مباشرة: «وهو في كل ذلك غير صادق كما تقدم...»؛ إذ قد ذكر الشيخ الإمام أمثلة من الروايات الضعيفة والواهية التي انطلت على الصابوني -لقلة علمه، وكساد بضاعته-، ولم يتنبه لها؛ فأوردها في «مختصره».

وهكذا سائر الأوصاف التي جمعها في صعيد واحد من سائر تعليقات الشيخ الإمام وتعقباته؛ مسميًا إياها سبابًا وشتائم، وهي ليست إلا ردود على محرفٍ، أو نقضًا لمبتدع، أو كشفًا لحقيقة جهول غالٍ.

وثمة أمر آخر: أن من النقد بشدة للمخالف، إذا كانت مخالفته مما فيه قدح به لبدعة أو تقليد، وكان في ذلك مصلحة شرعية: أمر مشروع؛ فالباحث يرى من ألفاظ علماء أهل الحديث في نقد الضعفاء والمجروحين وأصحاب الأهواء ألوانًا وصنوفًا؛ كما أشرنا إلى نبذ من ذلك من قبل.

وما هذه العبارات الشديدة إلا حرصًا على بيان الحق و إظهاره.

ولذلك يظنها الجاهل شتمًا وسبابًا، وهي في واقع الأمر جهاد وكلمة حق.

الثالث: معجم شتائم السقاف.

مما ينطبق على السقاف ما قالته العرب فيه وأمثاله: رمتني بدائها وانسلت!!

فالسقاف هو الذي ملأ كتبه تكفيرًا واستهزاء وسبًّا لعلماء أهل السنة والجماعة.

وسأذكر لك عشرة من أئمة الاسلام كفَّرهم السقاف أو استهزأ بهم أو طعن فيهم:

١- الإمام المجاهد ابن المبارك:

اتهمه مع جمع من أهل الحديث بالنفاق لبني أمية، وأنهم مجسمة ومشبهة:

قال في تعليقه على كتاب «الإبانة» (ص ٢٢):

«والذين جاؤوا بالظاهر جماعة من أهل الحديث؛ كابن المبارك؛ و السفيانين، ووكيع، والأوزاعي وأمثالهم؛ فإنهم حاولوا أن يحافظوا على الإرث الأموي[1] الذي تبنى التشبيه والتجسيم».

قال -أيضًا- في تعليقه على «الإبانة» (ص ١٥٢) (رقم ٣٨٩):

«ومختصر الأمر: أن ابن المبارك وأمثاله ممن يسمونهم بالسلف كانوا على نظام المحدثين الموالين للفكر الأموي المتمثل فيما بعد بالفكر الحنبلي المبني على التجسيم والنصب».

٢- الإمام الحافظ ابن شهاب الزهري اتهمه بالخبث والكذب.

قال محمد بن عقيل الحضرمي في «العتب الجميل» (ص١٢٤):

«وأقول: إن مثل هذا حري بأن يوصف بأنه من أكذب الناس وأخبثهم طريقة؛

(١) هذا نفس رافضي خبيث؛ سيتكرر كثيرًا!!، وانظر (ص ٤٤١ وما بعدها).

وقد خابت وخسرت سنة أنصارها الكذابون والفجرة والوضاعون».

فقال السقاف معلقًا على قوله:

«والذين يدرجون كلمات في الأحاديث: وليست هي قول النبي، ولا قول الصحابي؛ كالزهري!!».

٣ -الإمام إسحاق بن راهويه وأقرانه كالدارقطني وابن معين وغيرهم؛ اتهمهم بأنهم لا عقل عندهم، وأنهم مبغضون لأهل البيت، محبون لأعدائهم.

قال محمد بن عقيل في «العتب الجميل» (ص ١٠٣):

«قال في «تهذيب التهذيب»: «قال أحمد بن سيار عن عبد السلام بن صالح بن سليمان القرشي مولاهم أبو الصلت الهروي: لم أره يفرط في التشيع، ولا يذكر الصحابة إلا بجميل؛ إلا أن ثم أحاديث يرويها في المثالب، وسألت إسحاق بن إبراهيم عنها؛ فقال: أما من رواها على طريقة المعرفة؛ فلا أكره ذلك، وأمامن يرويها ديانة؛ فلا أرى الرواية عنه.

وقال الحسن بن علي بن مالك: سألت ابن معين عن أبي الصلت؛ فقال: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع، وقال الجوزجاني: كان مائلًا عن الحق، وقال ابن عدي: له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت؛ وهو متهم فيها، وقال البرقاني: عن الدارقطني: كان رافضيًا خبيثًا، وقال العقيلي: رافضي خبيث».

علق السقاف قائلًا:

«قول الدارقطني هذا تخريف بالغ بل تعصب مارق! بل كذب ظاهر؛ فالرجل كان يقدم أبا بكر وعمر؛ فأين الرفض والخبث يا دارقطني! أما كان لك عقل؟!

كل واحد منهم يقلد من قبله دون عقل وبصيرة، وقد طبعوا على بغض آل البيت وشيعتهم! و حب أعدائهم و توثيقهم والمنافحة عنهم».

٤ -الإمام البخاري:

اتهمه بأنه عطل عقله، وأن الخرافات راجت عليه، وملأ بها كتابه:

قال السقاف في تعليقه على «الإبانة» (ص ١٠٠) (رقم ١٧٦):

«والحقيقة أن البخاري كان الأليق به أن ينزه صحيحه عن مثل هذا الحديث الساقط بنفسه، ولكنه هو وغيره توسعوا في الصفات والتوحيد في قبول الأحاديث المردودة المضحكة؛ ليردوا على المعتزلة، ومن ينعتوهم بالجهمية والمعطلة؛ فعطلوا عقولهم، وأخذوا هذه الروايات المستبشعة المستهجنة!!».

وقال -أيضًا- في تعليقه على «العتب الجميل» (ص٧٨ رقم١٠٥):

«وعلى هذا نقول، وأحاديث الصفات التي رواها البخاري في صحيحه شبهت عليه، وهي مردودة، وإن كان رواتها ثقات».

٥ -مؤرخ الإسلام الإمام الذهبي اتهمه بأنه ناصبي، مدلس، قريب من الكفر، وأنه ينتابه الصرع الذي يفقده وعيه:

قال السقاف في تعليقه على «العتب الجميل» (ص ١٣٥):

«الذهبي ناصبي مشهور، وقد رجع عن بعض نصبه».

وقال -أيضًا- في تعليقه على «العلو» (ص ٥٣٨ رقم ١١٣): «كلا لم يحتج البيهقي لذلك بهذا الذي ذكره الذهبي فلا أدري ما تسمى هذه الأفعال وهذا التدليس؟ وبذلك لا نستطيع أن نثق بالذهبي في نقل عن إمام أو عالم في هذه البابة».

وقال في «القول الأسد ويليه إعلام الثقلين» (ص٨٢ رقم ١١٤).

«بل الذهبي نفسه يروج الأفكار الباطلة في كتبه ومؤلفاته، ثم يتظاهر بالإنكار على هؤلاء الذي يزعم بأنهم مغالون، وهو مثلهم لا يختلف عنهم في مآل الأمر وخلاصتها!!».

وقال -أيضًا- في «القول الأسد ويليه إعلام الثقلين» (ص٧٤ رقم ١٠١):

«ونحن عذرنا الذهبي، و لم نحكم بكفره».

وقال -أيضًا- في «القول الأسد ويليه إعلام الثقلين» (ص ٨١ رقم ١١١):

«هذا الكلام مردود على الذهبي جملة وتفصيلًا! والظاهر أنه كان وقت كتابة هذه الأسطر مصاب بنوبة من نوبات ابن تيمية!!».

٦ -أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ).

وصفه بأنه مشبه، ومجسم، ومفتري، ومنافق؛ يتزلف للحنابلة، وأنه سمج جاهل في «تعليقه على كتاب الإبانة» فقال (ص ٢٠٠ رقم ٥٨٢).

«هذه المواضع تفيد أنه يأخذ القرآن في أمور الصفات على الظاهر، وهذا نفس قول المشبهة والمحسمة، وهو منهم عندنا جزمًا!».

وقال (ص ١٢):

«فهل كان هو بذلك المستوى العقلي حتى يكون ممن لا يستطيع أن يكتشف ضلال أو خطأ مذهب المعتزلة أربعين سنة؟ المفترض من الإمام الذكي أن يكتشف الضلال والخطأ من أول الجلسات أو خلال أشهر أو على الأكثر سنة! لا أن تجري عليه أربعون سنة ثم يصور مذهب المعتزلة في «الإبانة» و «المقالات» بغير صورته الحقيقية، ويتقول عليهم بأنواع الفرى وهم برءاء منها!».

وقال (ص٣٩):

«وقد كان الأشعري يتزلف للحنابلة بشكل غريب وعجيب، وكتب الحنابلة وعلى رأسها كتاب «السنة» لابن أحمد، وما ينقلونه عن أحمد ابن حنبل نفسه طافحة بالتجسيم والتشبيه».

وقال (ص٧٤ رقم ١٠٠):

«والآن أرى أن الكتاب من تصنيف الأشعري، وأنه كان حنبليًّا يعتقد عقيدتهم».

وقال (ص٩٢ رقم ٤٢٥):

«اعتراض سمج لا معنى له، وهذا يثبت أن المصنف حنبلي لا عقل له، أو متزلف منافق؛ ليرضى عنه البربهاري، ولم يحصل على الرضا فما قبل!».

وقال (ص ١٩٢ رقم ٥٤٤):

«من الذي قال: بأن معنى قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ معناه بنعمتي؟! إذا كان يعني المعتزلة الذين يقال: أنه درس عندهم أربعين سنة فهم لم يقولوا بذلك!

وهذا يثبت أن القصص التي تحكي في ذلك، وأنه يعرف تفاصيل مذهب المعتزلة قصص خرافية! أو كان المذكور غبيًا بحيث يجلس في مذهب أربعين سنة فلا يعرف أقواله ولا آراء ذلك المذهب؟ ونحن نرى اليوم كثيرًا في شيوخ ينتسبون إليه اسمًا وعمرهم يقارب الستين والسبعين وأكثر وهم من أجهل الناس بمذهب الإشعري والأشاعرة!».

٧ -الحافظ البيهقي (ت ٤٥٨) اتهمه بالتقليد المخزي، والتجسيم:

قال السقاف في تعليقه على «الإبانة» (ص ١٩٧ رقم ٤٤٧): «وبالمناسبة فإن البيهقي في كتاب «الاعتقاد» جاء بنصوص الإبانة وطورها وطولها وعرضها ولم يفعل إلا التقليد والمتابعة لترهات الإبانة المخزية، فما نرد به على هذه النصوص ههنا ترد به على تلك».

وقال -أيضًا- (ص ٣٠): «فهنا يلتقي الحنابلة المجسمة وابن تيمية مع الأشعري والبيهقي والخطابي وشيوخه الأشاعرة في حمل الأمور على ظاهرها، وهذا ما يأباه أهل التنزيه والحق».

وقال -أيضًا- (ص ٣١): «فظهر أن طريقة من يسميهم بعض الناس بالمجسمة؛ أمثال: ابن تيمية هي نفس طريقة بعض السلف والأشعري والخطابي والبيهقي لا فرق، مهما حاول المتعصبون أن يتمحلوا لإظهار فروق بين الفريقين؛ لأنها فروق خيالية يتوهمونها وهي لا ثم».

٨- إمام أهل السنة والجماعة: أحمد بن حنبل (ت ٢٤١)؛ وصفه بأنه مشبه ومجسم.

قال السقاف في تعليقه على «الإبانة» (ص ٧٤ رقم ١٠٥): «ثم إن أحمد بن حنبل ليس له مذهب مدون في العقائد كما يقولون! وإن كان الصواب عند بعض العلماء وضعه في قائمة المجسمة والمشبهة».

٩ -الإمام أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ)، حكم عليه بالكفر، وأنه داع للوثنية.

قال السقاف في «التنديد - ضمن رسائل السقاف» (٢ / ٦٠٥):

«وكتاب أبي يعلى في الصفات المسمى بـ «إبطال التأويل» فيه من الطامات والعجائب ما يكفي لأي لبيب أن يحكم على مصنفه أنه ليس معه من الإسلام خبر؛ كما قال الحافظ ابن الجوزي في كتابه «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه»، ولا معه من تنزيه الله شيء معتبر، وهو دليل قاطع عند أي قارئ لبيب على الوثنية التي يدعو إليها هؤلاء باسم: توحيد الأسماء والصفات».

١٠ -شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨) حكم عليه بالكفر، ولعنه، وسبه، واستهزأ به.

قال السقاف في تعليقه على «دفع شبه التشبيه» (ص ٢٤٥ رقم ١٨٤):

«ومن هذا الكلام تعرف أنه لا يجوز أن نتهاون مع المجسمة؛ فالمجسمة كفار بلا مثنوية، والمجسم يعبد صنمًا، وقد جزم بذلك الإمام الحافظ النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنه قال في باب صفات الأئمة من «المجموع» (٤/ ٢٥٣): «فممن يكفر من يجسم تجسيمًا صريحًا»؛ فيدخل في ذلك الحراني بتشديد الراء وتقديم المهملة!!».

وقال -أيضًا- في «تهنئة الصديق المحبوب ضمن رسائل السقاف» (٢ / ٨٠٦):

«مع أن أهل الحديث متفقون على كفر من يقول بقدم النوع، وعلى كفر ابن تيمية القائل بذلك قولًا واحدًا لا خلف فيه!!».

وقال -أيضًا- في «مجموع رسائل السقاف» (ص ٢٦٩):

«... فضلًا عن كونه كذبًا على أئمة أهل السنة والحديث من ابن تيمية وجده عثمان بن سعيد الملعون ... فقد عرفت الآن جيدًا أن جديك الملعونين!!».

وقال -أيضًا- في «القول الأسد ويليه إعلام الثقلين» (ص ٧٧ رقم ١٠٣):

«لا سيما عند من يعرف أساليب التواء هذا الحراني في التعبير عن مراده وعقيدته!».

وقال -أيضًا- في «تهنئة الصديق - ضمن رسائل السقاف» (٢ / ٧٨٠): «فلا ندري لم يرد الشيخ ابن تيمية (بتاعكم)».

فهؤلاء أعلام الإسلام، وحراس الدين، وأمناء الشريعة: اتهمتم السقاف الهالك بأقذع الفرى وأخسها، ووصفهم بأبشع النعوت وأشنعها، وتجرأ على تكفيرهم: إما تصريحًا كما فعل مع ابن تيمية وأبي يعلى الفراء، أو تلميحًا بوصفهم مجسمة والمجسمة عنده كفار بلا مثنوية؛ لأن المجسم بعيد ضمنًا!!

ولا يستغرب هذا من هذا الرجل الأفاك الذي لم يسلم منه علماء الإسلام فضلًا عن أصحاب رسول الله ﷺ؛ فقد قدح في عبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ كما في مقدمته لكتاب «العلو» (ص ٢٥)، واتهم معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالنفاق والفجور؛ كما في «صحيح شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٣٤و٦٧١)، وطعن في عدالة أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وابن عمر وأنس بن مالك؛ كما في تعليقه على «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة» للغماري (ص ٦٧)؛ ليتبين لذي عينين: أن السقاف كرع من حياض الروافض حتى ارتوى، وناصب أهل السنة والجماعة العداء وما اتقى؛ فعليه من الله ما يستحق؛ والعاقبة للتقوى، والله الموعد.

رجوعه المزعوم عن تبديع حركة الأحباب (التبليغ) والتحذير منهم

مما انتشر على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، وتداولته مواقع التواصل الاجتماعي، وروَّج له التبليغيون في جولاتهم وبياناتهم في جميع العالم:

أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مرض موته تراجع عن قوله في تبديع حركة الأحباب (التبليغ)، وتاب إلى الله من التحذير منهم.

وأنه أوصى تلاميذه بهذا التراجع، وحضهم على الخروج مع التبليغيين.

وأن تلاميذه خرجوا مع التبليغيين أربعة أشهر المرة والمرتين.

ومما جعل هذه الفرية تستحق الرَّدَّ أمور؛ أذكر أهمها:

١- أن حركة الأحباب (التبليغ) أتقنت صناعة الكذب والتدليس على أهل العلم، وهم يرددون الكذب؛ لكي يصدقهم الناس على حدِّ قول القائل: كذب مشهور خير من صدق مستور.

ويتقنون الكذب الممنهج والتزوير المبرمج على مبدأ (جوزيف غوبلز) -وزير الدعاية السياسية في عهد هتلر-: «اكذب واكذب حتى يصدقك الناس».

٢- ما روَّجه التلميذ العاق من نصرة لهذه الحركة المبتدعة؛ حيث قال في كلمة منشورة على منتدى الأحباب (الدعوة والتبليغ) مخاطبًا التبليغيين في مسجد صلاح الدين- عمان بتاريخ (٣ / ١١ / ١٤٣١هـ):

«ليكن شعاركم المستعلي على محقرات التطورات والأفعال: ﴿وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وهذا ما أعلمه من أخلاق جماعة الدعوة والتبليغ:

إذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأني كامل

وأذكر الاسم الذي اخترتموه لأنفسكم ليس فيه شيء تمتدحون فيه أنفسكم: اتخذتموه من قوله في وصف نبيه: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشورى: ٤٨].

ثم يستطرد قائلًا:

هل تقف شهادة الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لو كانت كما أرادها البعض: أن تكون بما أشاعها عنه لما كانت تعارض تمنيه أن يكون السلفيون في جهدهم العملي في الدعوة إلى الله على نحو جهد جماعة الدعوة والتبليغ؛ بقوله: يا ليت عندنا أدب الصوفية، وجهد جماعة التبليغ[1]؛ لذا؛ فإني أرى أن أمنية الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبلغ في المدح والثناء لجماعة الدعوة والتبليغ.

أما قول الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن جماعة الدعوة والتبليغ: «صوفية عصرية».

لا أقول: أنها من باب الذم، بل أقول: أنها تأييد لمدحه أخلاق المتصوفة في إكبارهم وطاعتهم شيوخهم، وهذا يعود بالثناء على جماعة التبليغ -أيضًا-، وأنا لا أعيب على من ينال من جماعة التبليغ، بل أعيب على من يلقي السمع إليهم ويصغي لأحاديثهم، وأقول -لكم وليس ذلك من شأنكم-: إن إلقاء السمع إليهم والاهتمام دليل ضعف.

وأشهد الله -سبحانه-: أني قد رأيت من جماعة التبليغ حرصًا شديدًا على لزوم الآداب الشرعية، والمداومة عليها، ما لم أر من غيرها من الجماعات الإسلامية، ثم تجد فيهم من التواصي بالحق والصبر ما يبقي الحق لابثًا فيهم لا يعرض له ضعف، ولا ينتابه زوال، ولا يغيره تغيير، يعينهم في ذلك قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في الحديث القدسي: «وما تقرب إلي عبدي بمثل ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ....».

---

(١) انظر (ص٢٦١ وما بعدها).

أما منهجهم الدعوي العملي التربوي الذي يصدرون عنه جميعًا؛ فهو مؤسس على كتاب «رياض الصالحين» للإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هذا الكتاب الذي كتب الله له القبول والرضا بين الناس، حتى أنه لا يكاد يعرف في حياة الناس ما حظي بمثل هذا الكتاب العظيم، ولا أحسب ذلك إلا دليلًا على صدق وإخلاص مؤلفه».

وهذا التلميذ العاق له مقدمة سيئة على كتاب: «هذه دعوتنا» سنة (١٤٣٠هـ)؛ ومما قال فيها (ص ١٧): «وكان الأدب يقتضيني أن أرضى بكلام شيخ الأمة الشيخ عبدالعزيز بن باز في ردِّه على كلام الأخ الشيخ سعد الحصين بحق جماعة التبليغ[1]، فأتخذ منه مقدمة، والصيد كله في جوف الفرى، لكن قدر الله أن يكون غير ذلك».

وأكثر هذا التلميذ العاق من زيارة مركزهم، وحضور مؤتمراتهم، والثناء عليهم، مما أوهم من لا علم عنده: أن هذا هو الترجمة العلمية لتوبة الشيخ الإمام المزعومة والوصية الموهومة!!

ومن المؤسف جدًّا أن نرى المشايخ الذين تبرؤوا مما نسبه إليهم التبليغيون من الخروج معهم -وهذا مما يشكر لهم[2]- يتسابقون بأخرة إلى إرضاء هذا التلميذ العاق

---

(١) آخر فتاوى الإمام عبد العزير بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حركة التبليغ بعد ما تبين له أمرهم التحذير في حركة التبليغ والأحباب وأن عندهم بدع وخرافات وأباطيل، وأنه لا يجوز الخروج معهم إلا بعد رجوعهم لعقيدة أهل السنة والجماعة، وقرر في بعض فتاويه أن من خالف عقيدة السنة والجماعة يدخل في الثنتين والسبعين فرقة.

ولذلك فكل الفتاوى القديمة للشيخ ابن باز في هذه الحركة المبتدعة مرجوع عنها؛ كما أجمع على ذلك أقرب تلاميذي الشيخ وأشدهم لصوقًا به.

انظر ملحق الوثائق (رقم ٨ أ + ب + جـ).

(٢) انظر ملحق الوثائق (رقم ٩).

وهو ينقض منهج الألباني قولًا وفعلًا وسلوكًا! أم أن وراء الأكمة ما وراءها![1]

وأما ردُّ هذه الفرية مذمومة مدحورة؛ فهو يسير على من يسَّره الله عليه، و ذلك من وجوه كثيرة؛ منها:

١- حركة التبليغ جراب الكذب، ومما كنت كتبته جوابًا على هذه الفرية قديمًا:

جماعة التبليغ وصناعة الكذب.

وردت إلينا أسئلة كثيرة من عدة أفراد من بلاد شتى؛ تدور حول ما أشاعه التبليغيون عن محدث العصر الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حول رجوعه عن تحذيره من جماعة التبليغ، ونصحه لتلاميذه بالخروج معهم، والاستفادة منهم، وأراد السائلون أن يعرفوا جواب شيخنا الوالد فضيلة الشيخ الدكتور المحدث سليم الهلالي؛ كونه من أقدم تلاميذ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأبرزهم، وأعرف تلاميذ الشيخ الإمام الألباني بفتاويه المتعلقة بالجماعات والأحزاب والحركات.

وذكر السائلون أن بعض المنتسبين إلى أهل السنة خدعوا بهذا القول، وحضروا

---

(١) وصار هذا التلميذ العاق يتحيز إلى فئته من السروريين والتكفيريين طعانًا في شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما جعلنا نرد عليه في عدد مستقل من مجلتنا «الأصالة» (عدد ٢٥ و٢٦) بعنوان: «تنوير الأرجاء بتحقيق مسائل الإيمان والكفر والإرجاء» بتاريخ (١٥/ محرم/ ١٤٢١هـ). وانظر «ملحق الوثائق» (رقم ١٠).

وبعد (١٤ عام) من الخلاف المنهجي العالي مع هذا التلميذ العاق، فاجأ (المشايخ!!) جميع طلابهم بصلح هزيل، مبني على تأويل عليل، وأكثروا في الصراخ والتطبيل، ففي يوم الأحد (١١/ جمادى الآخر/ ١٤٣٤هـ = ٢١/ ٤/ ٢٠١٣م) أعلنوا ذلك، لكن التلميذ العاق خذلهم ولم يأت إلى الاجتماع الموعود... ثم كشف المدعو خالد الحايك وهو من خاصة هذا التلميذ العاق في مقطع نشره على (YouTube) بعنوان: «جواب خالد الحايك عن الصلح المزعوم» بتاريخ (١٦/ ١١/ ٢٠١٣م)، وصرح بلا مواربة: أن هذا الصلح كله ضحك على الذقون، وأن شيخه العاق لم يغير ولم ويبدل منهجه السروري التكفيري، كما زعم هؤلاء المشايخ في الاجتماع الفاشل!!

مؤتمر جماعة التبليغ في (دكا) عاصمة (بنغلادش)، وآخرون يريدون الذهاب إلى مركز التبليغ في الباكستان (رايوند).

فتوجهنا إلى شيخنا الوالد بذلك؛ فأجاب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله، وصحبه، ومن والاه، واتبع هداه.

أما بعد: فلقد أضاف التبليغيون نوعًا جديدًا على (جراب الكذب) الذي اتخذوه بضاعة في ترويج دعوتهم، وتلميعها، واصطياد عوام المسلمين بها، واستدراج المغفلين من الدعاة . . . وهذا النوع الجديد؛ هو: الكذب على العلماء بعد موتهم، وخاصة الذين عُرِفُوا بالتحذير من هذه الجماعة المبتدعة، والإنكار عليها، وفضح خديعتهم الكبرى التي يتمترسون خلفها، ويختبئون وراءها والتي يسمونها: «الخروج في سبيل الله»!.

لقد كذبوا على شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فزعموا: أن الألباني تاب قبل وفاته من التحذير من جماعة التبليغ؛ ورجع عن جميع فتاويه في ذلك، ونصح لتلاميذه بالخروج معهم، والاستفادة منهم ومناصرتهم، ونشروا ذلك على شبكتهم المضللة على الشبكة العنكبوتية، وروَّجوا لذلك في كل مكان تطؤه أقدامهم.

وهذا الكذب الذي له قرون لا يخفى عليَّ، ومع ذلك آثرت عدم الكلام في هذا الموضوع؛ لعدة أسباب؛ منها:

١- أن كلام شيخنا الإمام الألباني في هذه المسألة واضح جلي، ولو جمع لكان كتابًا مستقلًا[1].

٢- أنني بحمد الله بينت باطل هذه الحركة في كتابي: «الجماعات الإسلامية» الذي أُلِّفَ وانتشر في أصقاع المعمورة على مرأى ومسمع شيخنا الألباني؛ بل إن

---

(١) وقد جمعه بعضهم في كتاب مفرد!!

شيخنا لما سئل عنه ما قال إلا خيرًا، وشهد أنه على منهج السلف الصالح.

٣- أن ضلال جماعة التبليغ وبدعتهم لا تخفى على طالب علم مخلص، ولا تغيب عن داعٍ إلى الله على بصيرة . . . لكن لما تعين طلب الجواب؛ فأقول وبالله وحده أصول وأجول:

ما أشاعه التبليغيون موبقات بعضها فوق بعض:

١- نسبوا إلى شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ خلاف قوله فيهم: بأنهم صوفية عصرية: خرجوا من الصوامع إلى الشوارع.

٢- جعلوه يتوب من الحق المبين الذي تواطأ عليه علماء أهل السنة والجماعة المعاصرين؛ وهو الحُكم على هذه الحركة بالبدعة والانحراف عن سبيل المؤمنين.

وعلى رأس هؤلاء: ابن باز، وابن عثيمين، ومقبل، والفوزان، والعباد، والربيع، والنجمي، واللجنة الدائمة . . . فقد وقفت على أكثر من مئة فتوى للعلماء بذلك.

وآخر ما سمعته من شيخنا بشأن الإخوان والتبليغ: إنهم من الفرق الثلاث والسبعين، وليسوا من أهل السنة والجماعة.

٣- اخترعوا مجلسًا لم يقع، وتخيلوا أحداثًا لم تأت ولو في الأحلام . . . حيث زعموا: أن الألباني في مرض موته دخل عليه بعض تلاميذه؛ فأوصاهم بذلك!!

٤- كذبوا على تلاميذه، وأرادوا منهم: أن يكونوا (شهود زور) على كذبهم، و(عرابين) ضلالة على بدعتهم. . . ونحن نتحداهم أن يأتوا بواحد من تلاميذ الألباني يشهد على ذلك ولو كان هذا (الواحد) ممن انحرف عن منهج الألباني بعد موته، أو أصبح (عدوًّا مبينًّا) لدعوته.

وهذه الحركة اتخذت الكذب صناعة، وجعلت التدليس والتلبيس بضاعة . . . فقد كذبوا من قبل على الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي ألهب ظهورهم بسياط الحق؛ وقرع رؤوسهم بأدلة الصدق في كتابه: «القول البليغ»؛ فزعموا بعد موته: أن أولاده (بعضهم) أو (كلهم) ذهبوا إلى مركز جماعة التبليغ في (الهند)، وهناك سكبوا

عبرات الندم على ما فرط والدهم في حق جماعة التبليغ، وأنهم يعتذرون للتبليغ عن ذلك . . . فماذا كان؟

فما كان من أبناء الشيخ حفظهم الله ورحم الله والدهم؛ إلا أن اجتمعت كلمتهم وعلا صوتهم منكرين على هذه الجماعة التي اتخذت الكذب طريقًا ومنهاجًا[1].

فحق لنا أن نقتدي بقول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زمنه: «أكذب أهل الأهواء: الخطابية»؛ فننسج على منواله، ونتمثل بأقواله؛ فنقول: أكذب أهل البدع المعاصرين حركة الأحباب (التبليغ)»!!

فهل تتوقعون أيها المخدوعون ممن ينتسب إلى أهل السنة والجماعة عندما ذهبتم إلى مؤتمرهم في (دكا)، أو شددتم الرحال إلى (رايوند): أن تفلح حركة ديدنها وهجيرها الكذب.

قال مولانا الحق: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ﴾ [النحل: ١١٦].

واعلم يا رعاك الله أن التبليغيين يجيزون لأنفسهم الكذب لنصرة دعوتهم؛ كما وقع من قبلهم للكرامية المبتدعه الذين كانوا يختلقون الأحاديث المكذوبة، وينسبونها لرسول الله ﷺ؛ فلما أنكر عليهم العلماء؛ قالوا: نحن كذبنا له ولم نكذب عليه!!

فرد عليهم أهل العلم: إن كذبًا له ككذب عليه.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كما أن كثيرًا من هذه الأمة يكذب على النبي ﷺ أكاذيب لاعتقاده: أنها حق صحيح يجب على الناس قبوله، فيكذب أحاديث في ذلك؛ ليقبل الناس ما يعتقده، كما وقع مثل هذا لطوائف من أهل البدع والكلام، وبعض المتفقهة والمتزهدة؛ مثل: الجويباري الذي كان يكذب للمرجئة والكرامية وغيرهم أحاديث توافق قولهم، ومثل بعض المتفقهة الذين كذبوا أحاديث توافق رأيهم؛

---

(١) انظر ملحق الوثائق (رقم ١١).

لاعتقادهم أنه صدق، ومثل طائفة من أهل الزهد والعبادة كذبوا أحاديث في الترغيب والترهيب، وقالوا: نحن كذبنا له ما كذبنا عليه، ومثل الذين كذبوا أحاديث في فضائل الأشخاص والبقاع والأزمنة وغير ذلك، لظنهم: أن موجب ذلك حق، أو لغرض آخر»(١).

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عند ترجمة محمد بن كرام: «فقد نسب إليه جواز وضع الأحاديث عن الرسول وأصحابه وغيرهم..»(٢).

وقال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أن تعمد وضع الحديث حرام بإجماع المسلمين الذين يعتد بها في الإجماع، وشذت الكرامية الفرقه المبتدعة؛ فجوزت وضعه في الترغيب والترهيب والزهد، وقد سلك مسلكهم بعض الجهلة المتسمين بسمة الزهاد؛ ترغيبًا في الخير في زعمهم الباطل، وهذه غباوة ظاهرة، وجهالة متناهية»(٣).

هذا وقد اعترف جمع من ممن صدقت توبتهم من ضلال حركة الأحباب (التبليغ) بأن القوم يستحلون الكذب، ويروجونه، ونصرة لدعوتهم، وتدليسًا على العوام الذين ينخدعون بسرعة؛ لأنهم يفكرون بعواطفهم.

ومن هؤلاء الأستاذ عباس شرقاوي وفقه الله الذي كان من شيوخهم القدماء، يقول في شريط بعنوان: (خمس سنوات مع جماعة التبليغ): «إن التبليغيين يجيزون الكذب في الدعوة باستدلال صوفي بارد؛ يقولون: إذا جاز الكذب للاصلاح بين المخلوق والمخلوق، فمن باب أولى بين الخالق والمخلوق»!!.

وعندي من الشهود على هذا الأمر عشرات، ولعل من أفضلهم علمًا وخلقًا

---

(١) «درء التعارض» (٧/ ٩٢ - ٩٣).

(٢) «البداية والنهاية» (١١ / ٢٥).

(٣) «شرح مسلم» (١/ ٥٦).

الأخ الشيخ سعد الحصين رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي قضى في أوساط حركة الأحباب ما يزيد على تسع سنوات ثم هداه الله إلى الحق؛ فكتب وناصح وحذر . . .ومما قاله لي مرة: أنه وجد عند القوم الكذب الصراح في سبيل نشر دعوتهم، واستقطاب العوام لها.

الثاني: فتاوى الشيخ الإمام في التحذير من التبليغ متواترة؛ فقد قالها في مواطن مختلفة، وبعبارات متنوعة، وسمعها آلاف الطلاب سواء منه مباشرة أو عبر آلة التسجيل، وجلُّها منشور على شبكة المعلومات العالمية ولله الحمد.

وقد جمعها بعضهم في كتب مفردة؛ مثل: «ابن تيمية وجماعة التبليغ» و«الإمام الألباني وجماعة التبليغ».

الثالث: سجل أخونا أبو أشرف محمد الجيزاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ شريطًا للشيخ الإمام فيه تحذير من حركة التبليغ، وكان بصحبته بعض الشباب القادمين من مدينة اللد في فلسطين المحتلة، وكان هذا المجلس في آخر حياة شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبيل موته، وقد زارني الأخ أبو أشرف الجيزاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان معه أحد هؤلاء الشباب، واسمه صبحي الصانع، ومما جاء في هذا المجلس:

فنحن ننصح كل الجماعات الاسلامية القائمة الآن على وجه الأرض بأن يشغلوا أنفسهم بطلب العلم، وليس بالتحزب والتكتل والتعصب كل طائفة لجماعتها ولحزبها، فإن هذا التحزب يؤدي إلى ازدياد الفرقة بين المسلمين، وهذا ليس من شأنها، وإنما هو من شأن الكافرين، كما سبق في قول رب العالمين: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

نحن موقفنا بالنسبة لجميع الأحزاب هذا الموقف: لا نعادي أحدًا إلا في الله، ولا نبغض أحدًا من المسلمين بغضًا تامًا كاملًا نحب ما فيه من الخير، ونكره ما فيه من الشر.

وجماعة التبليغ بصورة خاصة، هذا رأيي أنا منذ تعرفت عليهم، هم جماعة من

أصفى الجماعات والأحزاب المعروفة اليوم[1]، لكن ينقصهم العلم، وهذا النقص من العلم يحملهم على مخالفة السنة باسم: (إيش استحلته نفوسهم)، ومن أبرز هذا: الخروج الذين يخرجون فيه بالعشرات إن لم تقل بالمئات، فنحن ننصحهم: بأن يجلسوا في بيوت الله، وأن يتدارسوا كتاب الله وسنة رسول الله، ذلك خير لهم من هذا الخروج الذي يسمونه بغير اسمه يسمونه: خروجًا في سبيل الله، الخروج في سبيل الله: إما أن يكون لجهاد الكفار، وإما أن يكون في طلب العلم.

أما هذا الخروج في العشرات والمئات من باب التكتل والتحزب، وليس من باب طلب العلم، ولو أن هذه الجماعات الكثيرة طيبة القلوب والنيات جلست كل طائفة منهم في مسجدهم: في مسجد في حيهم؛أخذوا يتدارسون كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ؛ لكان ذلك خيرًا لهم من خروجهم هكذا على غير هدى، وعلى خلاف سبيل رسول الله، رسول الله إذا خرج مع جماعة؛ فللجهاد في سبيل الله.

أما في سبيل الدعوة يرسل رجلًا من أفقه الناس من أفقه الصحابة، يرسل رجلين مع بعضهم البعض، هذا في هذه المنطقه وهذا في تلك المنطقة.

أما أن يخرج مع هذا وذاك طائفة من الأعراب من البدو: لا يعرف ون شيئًا من

---

(١) هذا بحسب علم الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا من إنصافه:

لكن الحقيقة أن التبليغ لهم وجه آخر؛ ذكر بعض ملامحه الشيخ العلامة حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الجامع الماتع: «القول البليغ في جماعة التبليغ».

وفصلته بالأدلة والوثائق في كتابي: «حركة الدعوة والتبليغ: الوجه الآخر»؛ يسر الله نشره، وقد أشرت إلى رؤوس هذه المسائل في حلقات متلفزة على قناة البصيرة بعنوان: جماعة التبليغ الوجه الأخر) بتاريخ (٢٥/ ١٠/ ٢٠١٥م).

وأنصح للقارئ الكريم -أيضًا- بالاطلاع عل برنامج: «جماعة التبليغ كيف أضلوا وأضلوا» الذي أذاعته قناة البصيرة على عدة حلقات بإشراف الأخ الدكتور الفاضل محمود الرضواني وفقه الله لكل خير.

العلم، فهذا لم يفعله رسول الله ﷺ. هذا شيء.

وشيء آخر: أن أهم شيء في الإسلام؛ كما قال رب الأنام في القرآن: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: 19].

جماعة التبليغ أرجو أن قد طوَّروا نظامهم؛ لأني أقول الذي نعرفه عنهم: أنهم لا يدرسون أتباعهم السنة الصحيحة؛ إنما هم كالإخوان المسلمين فيهم الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي وربما الشيعي، أما جماعة التبليغ فيها من المذاهب الأربعة[1].

---

(1) التبليغيون ضموا إلى صفوفهم كثيرًا من الروافض، ففي اجتماع في (رايوند) قبل سنتين شارك (300 ألف) إيراني في المؤتمر.

فإن قيل: هؤلاء من سنة إيران!

فالجواب: و(هل) و(لِمَ) و(كيف) تسمح إيران الصفوية الرافضية بخروج هؤلاء السنة لشهود مؤتمر لغير الروافض؟!

ومما كتب لي بعض إخواننا من أهل السنة في إيران عبر تطبيق الواتسآب:

1- أن حركة الأحباب (التبليغ) أكثر حركة منتشرة في إيران في مناطق أهل السنة بينما غيرها مقموع مسجون أو مطارد مقتول.

2- أن حركة الأحباب (التبليغ) مكَّن لها الروافض في الاستيلاء على المساجد والمدارس في مناطق أهل السنة.

3- أن حركة التبليغ يتم من خلالها اختراق المجتمع السني في إيران للترويج للتشيع الرافضي عن طريق الوعظ والإرشاد، وتقديم بعض المعونات إذا دعت الحاجة لذلك.

والروافض لهم استراتيجية مبرمجة في القضاء على عقائد أهل السنة والجماعة في إيران حيث اتخذوا سبلًا ووسائل لذلك، وقد أعدوا لهذا العرض برامج طويلة الأمد، محكمة البنيان؛ لينشأ الجيل القادم من أهل السنة على عقائدهم، ويعيشوا في مستنقعاتهم، وقد سخروا لذلك إمكانيات ضخمة.

أما أن يكون هناك دعاة يدعون هذه الجماعات التي هي على مذهب من المذاهب الأربعه إلى اتباع الكتاب والسنة، فهذا مما لم يسبقوا سبيله، فننصحهم بأن يجملوا أنفسهم بتعليم أتباعهم التوحيد بأقسامه الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد العبودية، و توحيد الأسماء والصفات.

أكثر المسلمين لا يعرفون هذا التفصيل، ويتفرع من هذا أمر خطير جدًّا؛ ألا وهو لو سألت فردًا من أفراد أي جماعه بشرط أن لا يكون لهذا الفرد صلة بجماعة الدعوة من الكتاب والسنة لو سألته: أين الله ؟ لأجابك: في كل مكان، وهذا كفر هذا إلحاد في دين الله لماذا؟ لأنهم لا يعلمون كتاب الله، ولا حديث رسول الله ﷺ.

لهذا ننصحهم وهذا ما عندي –الآن– مع ما تساعد عليه الصحة والقوة».

الرابع: وقد نبه الشيخ الإمام على خطورة حركة التبليغ، وحذر منهم، وبين إعراضهم عن التوحيد في كتبه المطبوعة؛ ومن ذلك:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «رسولنا ﷺ هو الأسوة الحسنة في معالجة مشاكل المسلمين في عالمنا المعاصر، وفي كل وقت وحين، ويقتضي ذلك منا أن نبدأ بما بدأ نبينا ﷺ؛ وهو: إصلاح ما فسد من عقائد المسلمين أولًا، ومن عبادتهم ثانيًا، ومن سلوكهم ثالثًا.

ولست أعني من هذا الترتيب: فصل الأمر الأول بدءًا ثم بالأهم، ثم المهم، ثم ما دونه، وإنما أريد أن يهتم بذلك المسلمون اهتمامًا شديدًا كبيرًا، وأعني بالمسلمين بطبيعة الأمر: الدعاة، ولعل الأصح أن نقول: العلماء منهم؛ لأن الدعاة اليوم –مع الأسف الشديد– يدخل فيها كل مسلم ولو كان على فقر مدقع من العلم، فصاروا يعدون أنفسهم دعاء إلى الإسلام، وإذا تذكرنا تلك القاعدة المعروفة –لا أقول: عند العلماء فقط بل عند العقلاء جميعًا– تلك القاعده التي تقول: (فاقد الشيء لا يعطيه).

فإننا نعلم اليوم بأن هناك طائفة كبيرة جدًّا يعدون بالملايين من المسلمين تنصرف الأنظار إليهم حين يطلق لفظة: الدعاة؛ وأعني بهم: (جماعة التبليغ) ومع ذلك فأكثرهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

ومعلوم من طريقة دعوتهم: أنهم قد أعرضوا بالكلية عن الاهتمام بالأصل الأول -أو بالأمر الأهم- من الأمور التي ذكرت آنفًا، وأعني: العقيدة والعبادة والسلوك، وأعرضوا عن الإصلاح الذي بدأ به الرسول ﷺ، بل بدأ به كل الأنبياء، و قد بينه الله تعالى بقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

فهم لا يعنون بهذا الأصل الأصيل والركن الأول من أركان الإسلام كما هو معلوم لدى المسلمين جميعًا، هذا الأصل الذي قام يدعو إليه أول رسول من الرسل الكرام؛ ألا وهو: نوح ﷺ قرابة ألف سنة، والجميع يعلم أن الشرائع السابقة لم يكن فيها من التفصيل لأحكام العبادات والمعاملات ما هو معروف في ديننا هذا؛ لأنه الدين الخاتم للشرائع والأديان»[1].

ومما قاله -أيضًا- في «السلسلة الصحيحة» تحت حديث رقم (٢٨٥٧)؛ وهو: ما أخرجه البيهقي (٦ / ٣٠٣ و ٩ / ١٣)، وأحمد (٥ / ٧٨)، والخطابي في «غريب الحديث» (٤ / ٢٣٦) من طريق قرة بن خالد: ثنا يزيد بن عبد الله بن الخير؛ قال: بينا نحن بالمربد إذ أتى علينا أعرابي شعث الرأس، معه قطعة أديم أو قطعة جراب، فقلنا: كأن هذا ليس من أهل البلد؛ فقال: أجل؛ هذا كتاب كتبه لي رسول الله ﷺ، فقال القوم: هات، فأخذته فقرأته فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد النبي رسول الله لبني زهير بن أقيش -قال أبو العلاء: وهم حي من عكل-: إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله، وأقمتم الصلاة، وآتيتم الزكاة، وفارقتم المشركين، وأعطيتم من الغنائم الخمس وسهم النبي ﷺ، والصفي - وربما قال: وصفيه، فأنتم آمنون بأمان الله وأمان رسوله».

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وجهالة الصحابي لا تضر. ورواه أحمد

---

(١) «التوحيد أولًا يا دعاة الإسلام» (ص ٨- ٩).

(٥/ ٧٧) من طريق عبد الرزاق (٤ / ٣٠٠ / ٧٨٧٧) عن الجريري عن أبي العلاء ابن الشخير به نحوه.

(الصفي): ما كان يصطفيه ويختاره من عرض المغنم من فرس أو غلام أو سيف، أو ما أحب من شيء، وذلك من رأس المغنم قبل أن يخمس، كان مخصوصًا بهذه الثلاث (يعني المذكورة في الحديث: الخمس والسهم والصفي) عقبة وعوضًا عن الصدقة التي حرمت عليه؛ قاله الخطابي.

نقله شيخنا الألباني ثم أعقب ذلك بقوله: «قلت: في الحديث بعض الأحكام التي تتعلق بدعوة الكفار إلى الإسلام، من ذلك: أن لهم الأمان إذ قاموا بها فرض الله عليهم، ومنها: أن يفارقوا المشركين ويهاجروا إلى البلاد المسلمين، وفي هذا أحاديث كثيرة تلتقي كلها على حض من أسلم على المفارقة، كقوله: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين؛ لا تتراءى نارهما»، وفي بعضها أن النبي اشترط على بعضهم في البيعة أن يفارق المشرك، وفي بعضها قوله: «لا يقبل الله من مشرك بعد ما أسلم عملًا، أو يفارق المشركين على المسلمين».

إلى غير ذلك من الأحاديث ..

ثم قال: «وإن مما يؤسف له أشد الأسف أن الذين يسلمون في العصر الحاضر -مع كثرتهم والحمد لله- لا يتجاوبون مع هذا الحكم من المفارقة، وهجرتهم إلى بلاد الإسلام؛ إلا القليل منهم، وأنا أعزو ذلك إلى أمرين اثنين:

الأول: تكالبهم على الدنيا، وتيسر وسائل العيش والرفاهية في بلادهم بحكم كونهم يعيشون حياة مادية ممتعة، لا روح فيها؛ كما هو معلوم، فيصعب عليهم عادة أن ينتقلوا إلى بلد إسلامي قد لا تتوفر لهم فيه وسائل الحياة الكريمة في وجهة نظرهم.

والآخر -وهو الأهم-: جهلهم بهذا الحكم، وهم في ذلك معذورون؛ لأنهم لم يسمعوا به من أحد من الدعاة الذين تذاع كلماتهم مترجمة ببعض اللغات الأجنبية، أو من الذين يذهبون إليهم باسم الدعوة؛ لأن أكثرهم ليسوا فقهاء وبخاصة منهم

(جماعة التبليغ)، بل إنهم ليزدادون لصوقًا ببلادهم، حينما يرون كثيرًا من المسلمين قد عكسوا الحكم بتركهم لبلادهم إلى بلاد الكفار! فمن أين لأولئك الذين هداهم الله إلى الإسلام أن يعرفوا مثل هذا الحكم والمسلمون أنفسهم مخالفون له؟! ألا فليعلم هؤلاء وهؤلاء أن الهجرة ماضيه كالجهاد، فقد قال ﷺ: «لا تنقطع الهجرة ما دام العدو يقاتل»، وفي حديث آخر: «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها» وهو مخرج في «الإرواء» (١٢٠٨).

ومما ينبغي أن يعلم أن الهجرة أنواع ولأسباب عدة، ولبيانها مجال آخر، والمهم هنا الهجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام مهما كان الحكام فيها منحرفين عن الإسلام، أو مقصرين في تطبيق أحكامه، فهي على كل حال خير بما لا يوصف من بلاد الكفر أخلاقًا وتدينًا وسلوكًا..»[1].

الخامس: وكذلك انتشرت فتاوى الشيخ الإمام في التحذير من هذه الحركة البدعية في المجلات الإسلاميه كـ (المجلة السلفية) ففي عددها الثالث (ص ٣١ - ٤٣) مقالة بعنوان: (حكم تعدد الجماعات والأحزاب الإسلامية) للإمام المحدث محمد ناصر الدين الألباني، ومما جاء فيه (ص ٣٩) فيما يخص (التبليغيين) بعد كلام: «أقول: لو ذهب جماعة من أهل العلم إلى بلد ما فدعوهم إلى الإسلام، فلا شك هذا أقوى، لكن يشترط في هؤلاء أن يكونوا من العلماء، دعاة اليوم خلافًا لحال الرسول ﷺ فقد كان يرسل أفرادًا من فقهاء الصحابة، وما كان يرسل معه خمسة أو عشرة أو أكثر من صحابته الآخرين الذين ليسوا بعلماء.

ونحن اليوم نعلم أن جماعة مسلمة ويغلب على ظاهرهم الصلاح والتقوى والرغبة في اتباع الأحكام الشرعية، لكنهم مع ذلك يخالفون سنة النبي ﷺ في كثير من تصرفاتهم، لم؟ لأنهم إما أنهم لا يعلمونها ويعرفونها جيدًا ولكن منهج دعوتهم لم

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٢/ ٨٤٨ - ٨٤٩).

يقم على السنة، وكما يقال في مثل هذه المناسبة: هما أمران أحلاهما مر:

فإن كانوا لا يعلمون السنة؛ فلذلك هم يخالفونها؛ فهذا بلا شك مر.

وإذا كانوا يعلمونها ويعرفونها جيدًا كما يعرفون أبناءهم، ثم هم يحيدون عنها؛ فهذا أَمَرُّ.

وحينئذ ينطبق عليهم الحديث السابق: «فمن رغب عن سنتي؛ فليس مني».

هذان مثلان مما ينتج من تعدد الأحزاب، أو تعدد الطوائف، أو تعدد الجماعات؛ بسبب تعدد المناهج والعقائد، والمنهج الحق؛ هو: ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، كما عرفتم من حديث الفرقة الناجية.

وأؤكد معنى هذا الحديث بقوله تعالى وأرجو أن تنتبهوا لمعنى هذه الآية أختم به الجواب عن هذا السؤال؛ ألا وهو: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

قال في هذه الآية: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾؛ أي: مؤمنين يا ترى هؤلاء؟ المؤمنون الذين تفرقوا شيعًا وأحزابًا: ﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، أم المؤمنون الأولون السابقون الذين أثنى عليهم رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»؛ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١].

وفي المقالة نفسها رد الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على البدعة التبليغية؛ وهي: خروج النساء للدعوة؛ فقال مجيبًا على السؤال الآتي: حول خروج المرأة إلى الدعوة، ما رأيكم فيما يفعله رجال (التبليغ) حيث يخرجون مصطحبين نساءهم معهم؟ هل هذا جائز أم غير جائز؟

الجواب: هذه في الحقيقة بدعة أخرى ما كنا نسمعها من قبل؛ كنت أقول من سنتين حينما ابتدع بعض الناس تسميه بعض الفتيات المتخرجات من بعض الكليات

الشرعية يسمونهن: داعيات، قلنا: سبحان الله ! متى كان في الإسلام داعيات، كانت أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من الفقه والعلم بحيث أنها فاقت في ذلك كثيرًا من أصحاب النبي ﷺ، وكانوا من أجل ذلك يعرفون لها فضلها وسابقتها في هذا المجال؛ لأنها كانت أولًا زوجة النبي ﷺ البكر، ثم كانت أحب النساء إلى النبي ﷺ بشهادته هو: ومع ذلك ما كانت تسافر للدعوة، ولا كانت تخرج هذا الخروج.

أنا ضربت مثلًا آنفًا مكتفيًا بإشارة، والإشارة تغني اللبيب عن صريح العبارة: بأن الخروج جماعات هكذا ليس فيهم إلا عالم واحد أو شبه عالم، والآخرون لا علم عندهم، كنا ننصحهم ولا نزال بقول النبي ﷺ: «وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله: يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم» الحديث؛ ننصحهم دائمًا وأبدًا: بديلًا لهذا الخروج الذي ليس لهم سلف منذ أربعة عشر قرنًا؛ لا أقول: ليس لهم سلف في السلف الذين يمثلهم القرون الثلاثة فقط، بل في كل هذه العصور الإسلاميه لم يسبق أن عالمًا يخرج معه عشرة أو عشرون أو ثلاثون أو أكثر إلى ماذا؟ من أجل تبليغ الدعوة!!

تبليغ الدعوه بحاجة إلى العلماء و ليس بحاجة إلى من هم ليسوا بعلماء، فكنت أنصح مثل هؤلاء: بأن يلتزم بيتًا من بيوت الله، ويتلوا كتاب الله ويتدارسونه بينهم حتى يكون فيهم عالم فقيه، إذا وقف يخطب في الناس لا يلحن في تلاوة آيه من كتاب الله، لا يخطئ في قراءة حديث من أحاديث رسول الله، وهذا مع الأسف نسمعه كثيرًا وكثيرًا جدًّا، كنا ننصحهم أن يجلسوا في بيوت الله ويتعلموا، وإذا بنا الآن نفاجأ بخروج النساء، فصار الحال وكما يقول المثل العامي: كنا تحت الدلف وصلنا تحت الميزاب، كنا نشكو من خروج من ليسوا من أهل العلم من الرجال، فإذا بنا الآن نفاجأ بأن العدوى سرت إلى النساء.

ألا يعلم هؤلاء أن الله عز وجل أولًا أنزل آيه في القرآن صريحة فقال تعالى مخاطبًا نساء الأمة في أشخاص نساء نبي الأمة ﷺ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ

﴿تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، معنى ﴿وَقَرۡنَ﴾؛ أي: استقررن؛ أي: اسكن، أي: لا تخرجن من بيوتكن؛ وإذا خرجتن لحاجة لا بد لكن منها، فلا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى.

ألا يعلم هؤلاء قول النبي ﷺ: أن الأفضل للمرأة أن لا تخرج لتصلي مع جماعة المسلمين حيث قال رسول رب العالمين: «وبيوتهن خير لهن»، بل قالت أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لو علم النبي ﷺ ما أحدث النساء من بعده لمنعهن من المساجد»، لقد جاء النبي ﷺ بالإسلام الوسط: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾ [البقرة: ١٤٣] لا إفراط فيه ولا تفريط، لا غلو ولا تضييع، وإنما كما قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾ [الفرقان: ٦٧].

فربنا تبارك وتعالى ما حرم على النساء الذهاب إلى المساجد؛ لأن المرأة قد تحتاج أحيانًا أن تصلي في المسجد؛ لتسمع موعظة أو تتعلم علمًا، وبخاصة في زمن قل فيه المعلمون والمتعلمون معًا، ولذلك تجدون المساجد اليوم خاويه على عروشها، فلا دروس تلقى فيها في أكثر بلاد الإسلام، الشاهد من هذا: أن النبي ﷺ الذي أنزل الله عليه القرآن وخاطب نساءه بقوله تعالى: ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾؛ فغير نساء النبي ﷺ أحوج إلى مثل هذا الخطاب الإلهي، و كما حض النساء على أن يلتزمن في آداء فرائضهن الخمس في بيوتهم، وقال: «وبيوتهن خير لهن».

يقول أحدهم منبهًا المصلين بعد سلام الإمام من الفريضة بعبارة خالفوا فيها السنة؛ سنة النبي ﷺ الذي كان يفتتح بها كل خطبة وكل موعظه وقد تقدم ذكرها آنفًا: «أما بعد، فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد صلى عليه وسلم».

أما هم؛ فيفتتحون بخطب كثيرة ما حفظتها؛ لأني في غنى عنها بخطبة النبي ﷺ، فإن كانوا لا يعلمون السنة؛ فهذا مُرٌّ، وإن كان يعلمونها ثم يعرضون عنها، فهذا أَمَرُّ، فهل هؤلاء يطرق سمعهم ما كان النبي ﷺ يفتتح به خطبه، فإذا كانو يذكرون دائمًا أن نجاح هذه الأمة وفلاحها في اتباع سنة النبي ﷺ فكيف يخالفون

هديه في عشرات المواضيع التي يتحدثون فيها: كان ﷺ يقول: «أما بعد: فخير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ».

إن كان لا يعلمون؛ فهذا شَرٌّ؛ وان كانوا يعلمون؛ فهذا أَشَرُّ؟ وأنا أقول: إنهم يعلمون لماذا؟ لأنني أعلم من دمشق ومن عمان أن كثيرًا من هؤلاء طيبي القلوب أقولها صراحه، ولكنهم ليسوا صالحي العلم، وليس عندهم علم، أعلم أنهم يقرؤون كتاب «رياض الصالحين» للامام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفيه هذا الحديث الذي كان الرسول ﷺ يفتتح به خطبه، فإذن هم يعلمون هذه الخطبة، فلماذا يخالفونها عمليًا؟! إن أخشى ما أخشاه أنهم لا يفعلون ذلك؛ لأنهم ليسوا من أهل السنه في قول نبي السنة: «وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار».

بل دعوتهم قائمة على عدم إثاره مواضيع الخلاف بذكر السنة والبدعة، إننا الآن نفاجأ بأنه بدأت النساء يخرجن مع الرجال، سبحان الله ربي! خير الناس هم أصحاب الرسول ﷺ وكذلك الأئمة الأعلام بدءًا بأبي حنيفة، وتربيعًا بإمام السنة أحمد بن حنبل، هل كان نساء هؤلاء الأئمة يخرجن مع أزواجهن العلماء الأئمه في سبيل الدعوه؟ لا.. ثم.. لا.. ثم.. لا.

فكيف يفعل هؤلاء خلافهم؟ هذا يؤكد أن هؤلاء يخالف قولهم أفعالهم، الفلاح في اتباع سنة رسول الله، هذه كلمة حق ولو أنها لم ينطق بها الرسول ﷺ، فهل طبقوها واتبعوا سنه الرسول عليه الصلاه والسلام؟

تلك ذكرى، والذكرى تنفع المؤمنين، ونسأل الله عز وجل أن يعلمنا سنة نبينا محمد ﷺ، وأن يجعلنا ممن يعلمون ويعملون؛ إنه سميع مجيب».







الحديث

- متساهل في تصحيح الأحاديث

- الأمام الألباني والفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين

- تضعيف أحاديث في الصحيحين

- تقسيم كتب السنة إلى صحيح وضعيف

- التناقضات





متساهل في تصحيح الأحاديث

زعم (بعضهم!) أن الشيخ الإمام الألباني متساهل في تصحيح الحديث.

وقد نظرت بعين الإنصاف إلى دعاواهم جميعًا؛ فلم أجد قولًا يمكن أن يناقش بعلم:

فمنهم من اتهمه بسبب جهله بقواعد أهل العلم بالحديث؛ فيظن أن تصحيح الأحاديث وفق هذه القواعد من التساهل.

ومنهم من يتهمه بسبب التطبيقات لتلك القواعد، فيريد هذا المتهم أن يقدم اجتهاده -هذا إن كان أهلًا للاجتهاد- على اجتهاد الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومنهم من يتهمه بالتساهل لوقوعه في أخطاء لا تنفك عن أمثاله من أهل العلم الراسخين.

ومنهم من اتهمه بالتساهل؛ لاحتجاجه بالطرق الغريبة.

ومنهم من اتهمه بالتساهل؛ لأنه ردَّ بعض أحكام العلماء المتقدمين: كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والدارقطني، وغيرهم.

إلا ما نقل عن شيخنا فقيه الزمان ابن عثميين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «حياة الألباني» (١/ ٥٤٣): «.. أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثة، فناهيك به على تساهل منه أحيانًا في ترقية بعض الأحاديث إلى درجة لا تصل إليها من التحسين أو التصحيح، وعدم ملاحظة ما يكون شاذ المتن مخالفًا لأحاديث كالجبال صحة، ومطابقة للقواعد الشرعية العامة».

وقد سئل شيخنا الإمام في آخر حياته عن قول الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ؟ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لقد أدركت زمانًا وأهل نجد لا يفرقون بين الصحيح والضعيف،

ولم يكن أحد آنذاك يهتم بهذا العلم الشريف.

فإذا وصلنا إلى زمان ارتقى الحال بهذا العلم وانتشر حتى يقال: إني متساهل في الحكم على الأحاديث؛ فإننا بحمد الله بخير».

ثم ذكر جهوده وجهاده في نشر علم الحديث وتحريره، وتقريبه إلى أهل العلم وطلابه، وإخراجه من بطون الكتب إلى واقع الناس؛ حتى أضحى بفضل الله العلم الأكثر اهتمامًا عند طلاب العلم بعدما كان يسمى: صناعة المفاليس.

ولبيان ضعف هذه الدعوى وجهان: مجمل ومفصل:

أما المجمل: فإن الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يصف منهج الشيخ بأنه متساهل بعموم، وإنما ذكر أن ذلك يقع مع بعض الأحاديث، ولذلك لا يجوز حشر الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زمرة من اتهم الشيخ الإمام بالتساهل، وكذلك لا يجوز الاعتماد على قوله هذا في تعميم التساهل على منهج الشيخ الإمام.

ومن فروع هذا الوجه المجمل: أن الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكن قصده زحزحة الشيخ الإمام عن منزلته العالية التي تبوأها في علم الحديث بشهاده الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه وغيره من أئمة أهل السنة والجماعة في هذا العصر: ومن ذلك:

ما وصفته به اللجنة الدائمة: «أما كتاب «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ فمؤلفه واسع الاطلاع في الحديث، قوي في نقدها، والحكم عليها بالصحة أو الضعف، وقد يخطئ».

و«الرجل معروف لدينا بالعلم، والفضل، وتعظيم السنة، وخدمتها، وتأييد مذهب أهل السنة والجماعة في التحذير من التعصب، والتقليد الأعمى، وكتبه مفيدة، ولكنه كغيره من العلماء ليس بمعصوم؛ يخطئ ويصيب، ونرجو له في إصابته أجرين، وفي خطئه أجر الاجتهاد؛ كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا حكم الحاكم؛ فاجتهد؛ فأصاب؛ فله أجران، وإذا حكم؛ فاجتهد؛ فاخطأ؛ فله أجر واحد».

وما ذكرته لجنة جائزة الملك فيصل العالمية:

«.. وذلك تقديرًا لجهوده القيمة في خدمة الحديث النبوي؛ تخريجًا وتحقيقًا ودراسة، وذلك في كتبه الكثيرة وبخاصة: «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة»، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة»، وتحقيق كتاب «مشكاة المصابيح» للتبريزي، و«صحيح الجامع الصغير وزيادته»، و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته»».

ووصفه الشيخ محمد تقي الدين الهلالي بـ«الخادم المخلص لسنة رسول الله ﷺ».

قال عنه الشيخ عطاء الله حنيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «محقق العصر، ووحيد الدهر»، و«المحدث الكبير».

ووصفه الشيخ حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... شيخ الحديث ناصر الدين الألباني».

وقال عنه الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشيخ محمد ناصر الدين من خيرة الناس، وهو من العلماء المعروفين بالاستقامة والعقيدة الطيبة، والجد في تصحيح الأحاديث، وبيان حالها؛ فهو عمدة في هذا الباب».

وقال: «ما رأيت تحت أديم السماء عالمًا بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألباني».

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما من خلال قراءتي لمؤلفاته؛ فقد عرفت عنه ذلك، وأنه ذو علم جم في الحديث رواية ودراية، وأن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيرًا من الناس، من حيث العلم، ومن حيث المنهاج، والاتجاه إلى علم الحديث، وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين».

وقال: «الألباني رجل من أهل السنة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مدافع عنها، إمام في الحديث، لا نعلم أن أحدًا يباريه في عصرنا».

وقال: «وقد ذيل محدث عصره الشيخ محمد ناصر الدين الألباني وفقه الله على

هذا الكتاب بالإشارة المفيدة القليلة الأسطر الكثيرة المنافع، يبين فيه بعض الغامض من الألفاظ وكذلك بين درجة الحديث من صحة، أو حسن، أو ضعف».

وقال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لأن الشيخ ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعتبر أعلم زمانه في علم الحديث».

وقال الشيخ عبد الله بن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأخيرًا جاء سماحة العلامة محمد ناصر الدين الألباني؛ فخدم السنة، وحقق علوم الحديث رواية ودراية، واعتمد الناس على أقواله في نسبة الحديث وتصحيحه وتضعيفه وغير ذلك، وبذلك أصبح الإمام الألباني محدث العصر بلا منازع؛ فإننا لا نعلم أحدًا أفاد في الحديث من بعد أصحاب الحافظ ابن حجر إلى وقتنا الحاضر مثله».

وقال الشيخ صالح اللحيدان حفظه الله: «نعلم أن الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ خدم السنة في هذا الزمان خدمة ليست يسيرة».

وقال الشيخ ربيع المدخلي وفقه الله: «فقد كان من حظنا جميعًا تلقي العلم على علماء لم يحصل على الأخذ عنهم إلا القليل ممن التحق بالجامعة الإسلامية في سنواتها الأولى.

فكان من هؤلاء في مادة الحديث: محدث العصر المعروف بعلمه وفضله، وسعة صدره في نقاش أهل الشبه، وصاحب المنهج السليم في التصفية والتربية الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

فقد غرس في قلوب طلابه حب السنة والعمل بها، والذب عنها».

وسئل وفقه الله: هل الشيخ الألباني هو رأس أهل الحديث في هذا العصر؟

فقال: «والله هذا يسلم به الشيخ ابن باز، وابن عثيمين، والعلماء الذين عاشروه، سألوهم بهذا أنه في الحديث لا يلحق، لا يلحق أبدًا، بل من قرون، ما أحد وصل إلى ما وصل إليه الشيخ الألباني، بل أنا أرى في الاطلاع أنه ما لحقه لا ابن تيمية، ولا ابن حجر في الاطلاع على الكتب، الحفظ يحفظون أكثر منه، لكن الاطلاع، والبحث

والتشمير عن ساعد الجد في البحث لا نظير لهذا الرجل.

وقدم مكتبة للإسلام تعجز الدول ومؤسساتها عن تقديم هذا القدر، وكل من يكتب في الحديث الآن عالة على هذا الرجل.

وظلم هذا الرجل، وما عرف حقه العرب، رجل ينقله الله من قلب أوروبا، ويحطه في المكتبة الظاهرية، أحسن مكتبة في الشرق، ويعكف فيها ستين سنة ويقدم هذه الجهود العظيمة، ماذا لقي منا؟

مع الأسف لا يعرف الفضل لأهله إلا ذووه، أما العلماء؛ فعرفوا له الفضل، واعترفوا له به: ابن باز، ابن عثيمين، وغيرهم من علماء الإسلام، وعلماء الهند والباكستان، والمغرب العربي وغيرها، عرفوا منزلة هذا الرجل، وماذا قدم للأمة في العقيدة والمنهج، وفي خدمة سنة رسول الله ﷺ رَحِمَهُ اللَّهُ، وجزاه عن دين الله وسنة نبيه ﷺ خير ما جزى العاملين ولمن خدموا سنة رسول الله ودينه».

وقال الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله: «لا أعلم له نظيرًا في العناية بالحديث، وسعة الاطلاع فيه، وأنا لا أستغني -وأرى أنه لا يستغني غيري- عن كتبه، والإفادة منها».

وقال الشيخ عبد الكريم الخضير وفقه الله: «ولهذا جاء الذهبي، جاء ابن حجر، جاء الحافظ العراقي، جاء أبو زرعة ابن الحافظ العراقي؛ أئمة كبار صححوا وضعفوا، فجعل الخير على أيديهم إلى عصرنا هذا، إلى أن ختم الحفاظ والأئمة بالألباني رَحِمَهُ اللَّهُ».

ووصفه الشيخ أحمد راتب النفاخ رَحِمَهُ اللَّهُ بـ: «رجل السنة في ديار الشام».

وقال عنه الأستاذ علي الطنطاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «المرجع اليوم في رواية الحديث في البلاد الشامية».

وقال الدكتور عبد الكريم زيدان: «محدث العصر الأستاذ محمد ناصر الدين

الألباني»[1].

وقال الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض -الأستاذ بكلية أصول الدين-: «أما بعد؛ فإن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من أعلام البارزين في هذا العصر، وقد عني بالحديث وطرقه ورجاله و درجته من الصحة أو عدمها.

وهذا عمل جليل من خير ما أنفقت فيه الساعات، وبذلت فيه المجهودات، وهو كغيره من العلماء الذين يصيبون ويخطئون، ولكن انصرافه إلى هذا العلم العظيم مما ينبغي أن يعرف له به الفضل، وأن يشكر على اهتمامه به، وأسأل الله لنا وله التوفيق ولعلماء المسلمين وعامتهم»[2].

وقال الشيخ المحدث عبد الصمد شرف الدين -من كبار علماء الهند- رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وصل إلى الشيخ عبيد الله الرحماني رئيس الجامعة -أي: الجامعة السلفية ببنارس- استفسار من دار الحديث بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب في لفظه، عجيب في معناه، له صلة قريبة بزماننا هذا؛ فاتفق رأي من حضر ههنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث النبوية في هذا العصر؛ ألا وهو: الشيخ الألباني، العالم الرباني»[3].

وأخيرًا: فهذه درجة علمية أقر بها حتى المخالفون:

قال الشيخ محمد الغزالي: «.. وقد يرى الشيخ ناصر -بعد تمحيص الأسانيد-: أن الحديث ضعيف، وللرجل من رسوخ قدمه في السنة ما يعطيه هذا الحق»[4].

وقال: «ولكنني أرى المكان متسعًا لتسجيل تعقيباته كلها على ما أوردت من

---

(١) «مجموعة أبحاث فقهية» (ص ٢٩١).

(٢) انظر ملحق الوثائق (رقم ١٢).

(٣) «كوكبة من أئمة الهدى» (ص ٢٢٢).

(٤) «فقه السيرة» (ص ١١).

نصوص؛ فإني عظيم الحفاوة بهذا الاستبحار العلمي، وهو يمثل وجهة نظر محترمة في تمحيص القضايا الدينية.

وأعتقد أن من حق القارئ علي أن يعرف رأي أحد المحققين المتشددين في المرويات التي أحصيتها: سواء خالفته أو وافقته.

وشكر الله له جهده في المحافظة على تراث النبوة، وهدانا جميعا سواء السبيل»[1].

وكتب رسالة لشيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الكريم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نذكركم على البعد؛ فنذكر الرقابة الدقيقة على السنة المطهرة، والغيرة المحمودة على معالم الإسلام الحنيف، والجهاد العلمي الموصول في ميدان قل فيه الرجال، واحتاج إلى أولي النجدة والنضال.

فجزاكم الله خيرًا، وآنسكم في هجراتكم المتابعة من قطر إلى قطر، وأنت خبير بأن أنصار الله في هذا العصر لا يستقرون على حال، وأنهم عرضة للمتاعب الثقال.

أكتب إليكم من قطر، ما زلت أستاذًا زائرًا في جامعتها، ونزيلًا في الفندق الذي شرفت بجواركم فيه أيامًا.

والله المسؤول أن يوفقنا إلى الدفاع عن دينه، ونفع المسلمين برسالتهم الجليلة، وأبعث إليكم بمشاعر التقدير والود.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد الغزالي[2]

---

(١) المرجع السابق (ص ١٣).

(٢) انظر «ملحق الوثائق» (رقم ١٣).

وكذلك اعترف له بذلك كبار الشخصيات الأكاديمية:

قال الدكتور أمين المصري -رئيس قسم الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية-: «من نكد الدنيا أن يختار أمثالنا من حملة الدكتوراة لتدريس مادة الحديث في الجامعة، وهناك من هو أولى منا بذلك، مما لا نصلح أن نكون من تلامذته في هذا العلم؛ لكنها النظم والتقاليد»[١].

وقد شهد له بذلك -أيضا-: الدكتور صبحي الصالح: أستاذ الحديث وعلومه في جامعة دمشق، ثم الجامعة اللبنانية.

وكذلك الدكتور أحمد العسال: رئيس قسم الثقافة والدراسات الإسلامية في جامعة الرياض.

وكذلك الدكتور محمد طيب أوكيج البوسنوي: أستاذ التفسير والحديث والفقه في كلية الإلهيات بجامعة أنقرة، وبالمعهد الإسلامي العالمي بمدينة قونيا.

وكذلك الدكتور عبد العلي عبد الحميد الأعظمي: الأستاذ بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة «بايرو» بنيجيريا[٢].

وبالجملة؛ فالأمر لا يعدو ما قاله صديقنا الدكتور محمد بن عمر بن سالم بازمول الأستاذ بجامعة أم القرى: «وهذا الرجل هو شيخ الحديث في هذا العصر، يلقب بمحدث الشام، ولو قيل: محدث الدنيا؛ لاستحق ذلك، ولا أزكي على الله أحد»[٣].

وهذا يوضح أن قصد شيخنا فقيه الزمان ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو بيان وجهة نظره في بعض الأحاديث التي ينتقد الشيخ الإمام في تصحيحها أو تضعيفها.

وهي وجهة نظر معتبرة من عالم فقيه النفس والعلم.

---

(١) «الإمام المجدد» (ص ٣٠).

(٢) «كوكبة من أئمة الهدى» (ص ٢٢٣ – ٢٢٥).

(٣) «الانتصار لأهل الحديث» (ص ١٧٤).

وأما الجواب المفصل فمن وجوه كثيرة؛ منها:

الأول: أن الشيخ الإمام لم ينفرد بهذا التوصيف بل عامَّه العلماء المتأخرين ومنذ قرون يوصفون بالتساهل؛ قال الشيخ المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «العبادة»: «ومنهم – أي: أهل زمانه من يحكي عن بعض المتأخرين كالسبكي، وابن حجر، وابن الهمام، والسيوطي ونحوهم: أنهم صححوا ذلك الحديث أو الأثر أو حسنوه، ويكون جهابذة العلم من السلف قد ضعفوا ذلك الحديث أو حكموا بوضعه، وهم أجل وأكمل من المتأخرين، وإن كان بعض المتأخرين أولي علم وفضل وتبحر، ولكننا رأيناهم يتساهلون في التصحيح والتحسين، ويراعون فيها بعض أصول الفن، ويغفلون عما يعارضها من الأصول الأخرى.

وفوق ذلك أن السلف كانوا أبعد عن الهوى، ومن هنا قال ابن الصلاح: «إن باب التصحيح والتحسين قد انسد، ولم يبق فيها إلا النقل عن السلف».

وهذا القول خطأ، ولكن يعين على ما نريده، وهو وجوب الاحتياط فيما يصححه المتأخرون أو يحسنونه»[1].

الثاني: وصف منهج عالم بالتساهل ليس ذمًّا، وإنما هو توصيف لا يراد منه ذمُّ العالم أو إسقاطه أو صرف أنظار طلاب العلم عنه، ومما يدل على ذلك بوضوح: أن الشيخ الإمام الألباني نفسه وغيره من أهل العلم وصفوا جمعًا من كبار أهل العلم بالتساهل؛ كالترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، وابن السكن، والحاكم،

---

(١) قد يحتج بعضهم بكلام ذهبي العصر على تصحيح منهجهم الفاسد؛ وهو: التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في الصنعة الحديثية، وليس كذلك؛ فالمعلمي ينقل أن بعض المتأخرين من أهل العلم لم يراع أصول الصنعة حق رعايتها؛ فيهتم في جانب ويغفل آخر، فالنقد منصب على التطبيق وليس على المنهج الذي ورثه عن السالفين من أهل العلم؛ فتدبر، ولا يخدعنك الذين لا يعلمون.

وسيأتي -إن شاء الله- بيان ذلك بتفصيل دقيق وتأصيل عميق؛ انظر (ص ٣٦٧).

والسيوطي، وأحمد شاكر رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعًا.

فهل يصح أن يقال: إن الشيخ الإمام أراد ذمَّ هؤلاء العلماء الفحول أو إسقاطهم؟!

وهل يعقل أن يخطر هذا ببال طالب علم فضلًا عن عالم وهو يرى كلمات أهل العلم تترى ومنهم الألباني في الثناء على هؤلاء الأئمة الكبار والحرص على مصنفاتهم؟!

الثالث: لكن الذين أرادوا من هذا التوصيف ذمَّ الشيخ الإمام الألباني، وإسقاط منهجه الحديثي هم خوارج هذا العلم؛ كما وصفهم الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهم الذين فرقوا بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين في علم الحديث.

وهي بدعة انتشرت بين أوساط كثير من المشتغلين في علم الحديث دون تنبه لمآلاتها أو تيقظ لدوافعها.

وقد نقضتها عروة عروة في مقدمة كتابي: «شرح المتقن لتذكرة ابن الملحق».

الرابع: أن هذا التساهل أمر نسبي يختلف باختلاف نَفَس العلماء وجلدهم وتبحرهم، فمن كان متشددًا يرى غيره متساهلًا، ومن كان متساهلًا يرى غيره متشددًا[1]، والمرجع في ذلك كله ومعرفة الحقيقة هي الاستقراء التام والسبر للحال مع مقارنة دقيقة بغيره من أهل العلم ممن هم فوقه أو دونه.

الخامس: أن جلَّ من أراد بهذا التوصيف النيل من مكانة الشيخ الإمام الألباني العلمية لم يحط علمًا بمنهجه، ولم يستقرئ مصنفاته ولم يقدم أمثلة ترقى لتكون أدلة

---

(١) وانظر ما تقدم من كلام الشيخ محمد الغزالي السقا (ص ٣٣٣) حيث وصف شيخنا الإمام بالمتشدد في الأحكام على الأحاديث بينما خوارج أهل الحديث المعاصرون وكثير منهم يعظم هذا الغزالي المعاصر ومع ذلك يصف شيخنا بالتساهل . . تالله إنها لإحدى الكبر . . فهل من معتبر؟!

تشهد له، أو قرائن يحتج بها، ولم يستصحب أقوال أهل علم معتبرين يؤيدون قوله، بل إننا نعلم يقينًا أن جملة من خالفه من أهل العلم وإن انتقدوه في جملة من الأحاديث؛ فإنهم يوصون بكتبه، ويقدمونه على أهل الفن في هذا العصر.

وقد صنفت عدة رسائل جامعية في منهجية الشيخ الإمام الحديثية: أنصفته؛ وقدَّرت جهوده؛ وبرهنت عمليًا أن جهوده تستحق الدراسة والتأصيل من قبل طلاب الدراسات العليا، وفي أعرق العاقل العلمية الجامعية؛ من ذلك:

١- «منهج الشيخ الألباني في التصحيح والتضعيف» للدكتورة عائشة غرابلي في جامعة باتنة الجزائرية.

٢- «منهج الشيخ الألباني في تقويه الأحاديث بالشواهد» للدكتور شادي التميمي من الجامعة الأردنية.

٣- «منهج الشيخ الألباني في تعليل الأحاديث النبوية» للدكتور محمد أبو عبدة من الجامعة الأردنية.

٤- «جهود الشيخ الألباني في الحديث رواية ودراية» لعبد الرحمن محمد العيزري من جامعة صنعاء.

٥- «ضوابط الجرح والتعديل عند الشيخ الألباني في كتابه: «السلسلة الصحيحة دراسة تحليلية نقدية» لنوح علي في جامعة المدينة العالمية -ما ليزيا.

٦- «منهج الألباني في التخريج وبيان الصنعة الحديثة فيه» لمحمد أحمد عويس، جامعة القاهرة- كلية دار العلوم.

٧- «منهج الألباني في نقد متون السنة من خلال كتابه: السلسلة الضعيفة» جامعة الفيوم- كلية دار العلوم.

وأما المصنفات المفردة في هذا الباب؛ فكثيرة جدًا.

السادس: ردود أهل العلم على هذه الفرية؛ ومن ذلك:

١ – مقبل بن هادي الوادعي.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إجابة السائل إلى أهم المسائل» (ص ٥٦٧):

«السؤال: يقال عن الشيخ ناصر: أنه متساهل، وعن الشيخ مقبل: أنه متشدد، ما مدى صحة القولين؟

الجواب: الشيخ ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» تطمئن نفسي غاية الاطمئنان للقراءة فيها، وفي «السلسة الصحيحة» أيضًا كذلك تطمئن نفسي.

وربما في بعض الأحاديث لا تطمئن النفس إلى تصحيحه؛ مثل حديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»(١)، وبعض الأحاديث التي يصححها، ومثل حديث: «ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد عما في أيدي الناس يحبك الناس»، و«استعينوا على قضاء أموركم بالكتمان»، وبعض الأحاديث لا تطمئن النفس إلى تصحيحها؛ لكن حسبه أنه لا يوجد له نظير في هذا الزمن.

وينبغي أن يعلم أن لدى الشيخ ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ اطلاعًا ليس لأحد، وأنها توفرت له مراجع ليست عند أحد، فرب مصدر لا يتيسر لنا الوقوف عليه فنضطر إلى أن ننقله من كتب الشيخ ناصر الدين الألباني، عازين ذلك إليه، فجزاه الله عن الإسلام خيرًا. أما أنا؛ فلا أوصف بالتشدد ولا بالتساهل، ومن أنا؟.

ولقد أحسن من قال:

يقولون هذا عندنا غير جائز ... فمن أنتم وحتى يكون لكم عند

وإذا شككت في الحديث تركته؛ كما يفعل أيوب السختياني والإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنه إذا كان شك في الرفع والوقف رواه موقوفًا، وهكذا إذا شك في الوصل والإرسال رواه مرسلًا، فأنا اقتدي بهذين الإمامين، والله المستعان».

٢ – أحمد بن يحيى النجمي:

---

(١) هذا الحديث يضعفه الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وانظر «إرواء الغليل» (٢٠٤٠).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في درسه الذي ألقاه (يوم السبت ٦/ صفر/ ١٤٢٥هـ - شبكة سحاب):

«السؤال: عندنا بعض طلبة العلم يقولون: أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ متساهل في التصحيح والتضعيف؛ لذا لا يعتمد كثيرًا على السلسلتين الصحيحة والضعيفة كمرجع فما هو قولكم حفظكم الله؟

الجواب: قولي أن هؤلاء مبالغون مبطلون، لا يجوز لهم أن يقولوا مثل هذا الكلام؛ فالألباني حبس نفسه سبعين سنة أو أكثر من سبعين سنة على هذه الكتب وإخراجها وتصفيتها للمسلمين؛ بأن صفى الصحيح والحسن، فأخرجه وحازه للناس، وصفى الضعيف وحازه للناس، وهو بشر: يصيب ويخطئ؛ فإذا وجد في بعض اجتهاده شيء يمكن أن يستدرك عليه فيه؛ فليس معنى ذلك أن نبطل عمله هذا، ونقول: لا يعتمد عليه، الذين يقولون هؤلاء قولهم باطل وهم مبطلون؛ ونسأل الله أن يهدي ضالنا ويرشد حائرنا، ويجب علينا أن نعترف بالفضل لأهل الفضل، وإن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حبس نفسه زمنًا طويلًا على هذا العمل العظيم الذي حبس نفسه له؛ فالذي يقول هذا بمعنى أنه يريد أن يقضي عليه بالكلية: هذا ضلال، هذا خطأ فاحش؛ يجب عليهم أن يتوبوا إلى الله من هذا.

لا شك أن عمل الألباني عمل إنساني، والعمل الإنساني قد يحصل للإنسان فيه ما يحصل من الأخطاء، ولكن لا يجوز أن نقول: إنه ما يعتمد عليه؛ هذا خطأ».

٣- ربيع بن هادي المدخلي.

قال سدده الله في لقاء حديثي موجود على موقعه الخاص – فتاوى رقم (٥):

«السؤال: ما مدى صحة قول القائل: إن الشيخ الألباني متساهل في التصحيح والتضعيف؟

الجواب: ما أحد يسلم من الخطأ لا الألباني و لا الترمذي و لا النسائي بل حتى البخاري و تلميذه مسلم رحمهم الله، وهذه اجتهادات، هو ما يتعمد التساهل ويتقصد الحكم على الحديث خطأ، يعني الحديث صحيح و يذهب يضعفه تساهلًا، لا، كلهم –إن شاء الله – مجتهدون، و يريدون أن يحكموا بما بصرهم الله من الحق،

والإنسان معرض للخطأ في أحكامه؛ فمن اجتهد و أصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد، فالخطأ يوجد، تقرؤون كتاب الترمذي وكتاب صحيح ابن خزيمة ومستدرك الحاكم و ابن حبان و لا يتهمون.

وإذا قال أحدهم: فلان متساهل؛ فليس معناه: أنه يحكم بهواه في دين الله، الحديث دين الله ولما يكون الحديث يتضمن حلالًا أو حرامًا و يجيء من يضعفه أو يصححه هل يضعفه أو يصححه بهواه أو يجتهد وقد يصيب وقد يخطئ؟! وبهذا الاعتبار ننظر إلى العلماء ومنهم الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد يتشدد الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فيضعف حديثًا صحيحًا مثلا حسب اجتهاده و هكذا.

والمهم: أنه عالم بارع في الحديث و علومه والعلل، وفي الفقه فقيه النفس على طريقة السلف، ولا يتكلم فيه إلا أهل الأهواء».

٤- يحيى بن علي الحجوري:

قال وفقه الله في كتاب «الإفتاء على الأسئلة الواردة من دول شتى».

«السؤال: يقال عن الشيخ ناصر الدين الألباني: أنه متساهل في التصحيح، والتضعيف، وعن الشيخ مقبل: أنه متشدد، فما صحة القولين؟

الجواب: أما أن يقال عن الشيخ الألباني: متساهل في التصحيح والتضعيف فخطأ، كيف هذا؟ ما يضعف حديثًا إلا ويأتي بالبراهين على ضعفه؛ فهو في غاية التحري في التضعيف جدًّا، و«السلسلة الضعيفة» شاهدة على هذا القول أنه في غاية التحري، وإنما في مسألة التصحيح قد يجتهد في بعض الأحاديث ويسوق لها طرقًا له اجتهاده فيما يتعلق باصطلاحات له، وربما يقول: وهذا الحديث بهذه الطرق حسن عندي.

نعم كما يقول الحافظ -أيضًا- في «بلوغ المرام»: وهذا الحديث حسن، ويخالفه بعض الحفاظ أو بعض المحققين وكما يقول -أيضًا- الزيلعي وغيره من سائر المحققين؛ فمسألة أنها توجد أحاديث فيها ضعف في «الصحيحة»؛ فهذا أمر حاصل في «السلسلة الصحيحة» توجد بعض الأحاديث الذي لا يوافقه على تصحيحها بعض أهل العلم، لكن في الواقع أن اجتهاده قوي جدًّا، والواقع أنه نشر للمسلمين

ثروة عظيمة لا يستغني عنها عالم ولا طالب، فيبقى أنه مجتهد كسائر المجتهدين في مسألة الأحاديث، وأن طالب العلم ينظر الحديث حتى من «السلسلة» نفسها أو من «إرواء الغليل» ويحكم بما يراه إذا كان يوافق الشيخ: على ذلك الحكم؛ فنعم، وإذا رأى أنه لا يصل إلى مرتبة حكم الشيخ عليه من حيث الحسن أو الصحة؛ فيقول ما يعتقد ويراه، والحمد لله رب العالمين».

٥- محمد عمر بازمول:

قال وفقه الله في «الانتصار لأصل الحديث» (ص ١٩٩-٢٢٥):

وجملة المسائل التي ينسب فيها الألباني إلى التساهل هي التالية:

١- تحسين الحديث الضعيف بتعدد الطرق.

٢- قبول خبر الراوي مجهول الحال، و اعتماده توثيق ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣- تعديله لبعض الرواة الضعفاء.

وسأعرض هذه المسائل مبينًا الصواب فيها -إن شاء الله تعالى- ثم أذكر موقف الألباني مقارنًا مع كلام أهل العلم؛ لتقف على الحق الحقيق بالقبول -إن شاء الله تعالى-.

المسألة الأولى: تحسين الحديث الضعيف بتعدد الطرق.

الكلام فيها من خلال النقاط التالية:

- الحديث الضعيف الذي اشتد ضعفه لا يترقى إلى درجة الحسن لغيره بتعدد الطرق.

- شروط ترقي الحديث الضعيف إلى مرتبة الحسن.

- الحديث الحسن لغيره محل للاجتهاد.

- تعدد طرق الحديث يفيد في بيان مرتبة الحديث قبولًا و ردًا.

- لكل حديث نظر خاص.

وإليك البيان:

الحديث الضعيف الذي اشتد ضعفه لا يترقى إلى درجة الحسن لغيره بتعدد

الطرق.

كل أنواع الحديث الضعيف تقبل الاعتبار والانجبار، وتترقى بتعدد الطرق؛ إلا الحديث الذي في سنده راو كذاب وضاع، وحديث المتهم بالكذب، وحديث الراوي الذي في مرتبة الترك (كمن ساء حفظه جدًّا)، والحديث الشاذ، والحديث المنكر.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعريفه للقسم الأول من الحديث الحسن، وهو الحسن لغيره؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث؛ أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأنه روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك من أن يكون شاذًا ومنكرًا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل»[1].

قلت: يعني كلام الترمذي في بيان مراده من الحسن عنده: «أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون شاذًا، ويروى من غير وجهه»[2].

وقد دل هذا الكلام على إخراج الأنواع التالية، عن قبولها للترقي بتعدد الطرق، وهي:

- الحديث الذي فيه راو كذاب.
- الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب.
- الحديث الذي فيه راو مغفل كثير الخطأ، وفي حكمه سيئ الحفظ جدًّا.
- الحديث الشاذ.
- الحديث المنكر.

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح - تحقيق العتر» (ص ٢٧ - ٢٨).

(٢) «العلل الصغير» للترمذي، مطبوع في آخر السنن له (٥/ ٧٥٨).

وهذه الأنواع هي التي استثنيتها في صدر القاعدة عن قبول الترقي بتعدد الطرق.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت؛ فمنه: ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئًا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة؛ فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له.

وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك؛ كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر.

ومن ذلك: ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره، ومقاومته؛ وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب أو كون الحديث شاذًّا.

وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث؛ فاعلم ذلك؛ فإنه من النفائس»[1].

شروط ترقي الحديث الضعيف إلى مرتبة الحسن لغيره.

والكلام السابق عن الترمذي وابن الصلاح رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ؛ يفيد: أن تعدد طرق الحديث الضعيف لا يرقية إلى مرتبة الحسن لغيره إلا بشرطين:

الأول: أن لا يشتد ضعف الطرق.

الثاني: أن يكون تعدد الطرق تعددًا حقيقيًا بحيث لا يغلب على الظن أن هذه الطرق هي في الحقيقة طريق واحد، تصرف فيه الرواة، وهذا معنى قولهم: «يروى من غير وجه» أو «اختلف مخرج الحديث»[2].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح – تحقيق العتر» (ص ٣٠-٣١).

(٢) اختلاف مخرج الحديث تارة يكون بالنسبة إلى الصحابي راوي الحديث، وتارة يكون إلى محل مدار السند: =

الحديث الحسن لغيره محل للاجتهاد.

ولما كان الحديث الحسن لغيره مما يتفاوت الناس في إدراكه حيث إن تفاصيله تدرك بالمباشرة والبحث، والناس يتفاوتون في ذلك؛ قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ: هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيومًا يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه.

وهذا حق؛ فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ، عن أن يرقية إلى رتبة الصحيح؛ فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق»[1].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الحديث الحسن: «وهذا النوع لما كان وسطًا بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة؛ وذلك لأنه امر نسبي، شيء ينقدح عند الحافظ، ربما تقصر عبارته عنه»[2].

وقال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإن مما ينبغي ذكره بهذه المناسبة: أن الحديث الحسن

= فالحديث المروي عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، إذا جاء عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يكون قد اختلف مخرجه بالاعتبار الأول، والحديث الذي يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا رواه أبو إسحاق عن عمرو بن شعيب به، ورواه منصور عن عمرو بن شعيب به، فقد اختلف مخرجه باعتبار محل مدار السند.

وعلى الثاني إذا كان الضعف في نفس محل مدار السند؛ فإن تعدد الطرق مع اتحاد محل مدار السند؛ لا يفيد في ترقيته، لأنه لم يأت ما يجبر محل الضعف، ويعضده، وإذا كان الضعف تحت محل مدار السند؛ فإن تعدد الطرق يرقيه، ويقويه؛ فافهم.

(١) «الموقظة» (ص ٢٨– ٢٩).

(٢) «اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث» (ص٣٧).

لغيره، وكذا الحسن لذاته من أدق علوم الحديث وأصعبها؛ لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومسعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية يعلم الجرح والتعديل، ومارس ذلك عمليًا مدة طويلة من عمره، مستفيدًا من كتب التخريجات ونقد الأئمة النقاد، عارفًا بالمتشددين منهم والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم حتى لا يقع في الإفراط والتفريط، وهذا أمر صعب قلَّ من يصبر له، وينال ثمرته؛ فلا جرم أن صار هذا العلم غريبًا من العلماء، والله يختص بفضله من يشاء»[1].

تعدد طرق الحديث يفيد في بيان مرتبة الحديث قبولًا وردًا.

قد يكون الحديث ضعيفًا فتتعدد طرقه؛ فيرتقي إلى درجة الحسن لغيره؛ لتوفر شروط ترقي الحديث فيه.

وقد تتعدد طرق الحديث الذي ظاهرة الصحة؛ فيكشف هذا التعدد علة في الحديث، لم تكن ظاهرة!

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمقصود هنا: أن تعدد الطرق مع عدم التشاور أو الأنفاق في العادة؛ يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيرًا من علم أحوال الناقلين، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول، والسيئ الحفظ، وبالحديث المرسل ونحو ذلك، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره.

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم -أيضًا- يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم غلطه فيها، بأمور يستدلون بها -ويسمون هذا: علم علل الحديث، وهو من أشرف علومهم- بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه، وغلطه فيه عرف إما بسبب ظاهر،

---

(١) «إرواء الغليل» (٣/ ٣٦٣).

(وإما بسبب غير ظاهر)»[١].

وقال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المقبول ما اتصل سنده وعدلت رجاله، أو اعتضد بعض طرقه ببعض حتى تحصل القوة بالصورة المجموعة، ولو كان كل طريق منها لو انفردت لم تكن القوة فيها مشروعة.

وبهذا يظهر عذر أهل الحديث من تكثيرهم طرق الحديث الواحد؛ ليعتمد عليه، إذ الإعراض عن ذلك يستلزم ترك الفقيه العمل بكثير من الأحاديث اعتمادًا على ضعف الطريق التي اتصلت إليه»[٢].

لكل حديث نظر خاص.

وأهل الحديث مع هذا جميعه يصرحون بأن لكل حديث نظر خاص من المحدث، خاصة في باب زيادات الثقات.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لكل حديث ذوق، ويختص بنظر ليس للآخر»[٣].

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض كلام له على التفرد والتعليل به: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين؛ فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه: إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه؛ كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[٤].

وقال ابن عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلام له حول زيادات الثقات: «بل كل زيادة لها حكم يخصها، ففي موضع يجزم بصحتها... وفي موضع يغلب على الظن صحتها... وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة ... وفي موضع يغلب على الظن خطأها

(١) «مقدمة في أصول التفسير» (ص ٦٨-٦٩ و٧٠).

(٢) «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج» (ص١٩).

(٣) «علم الحديث» لابن تيمية (ص٣٩).

(٤) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٥٨٢).

... وفي موضع يتوقف في الزيادة ..»[1].

وبعد: فأنت إذا تقرر لديك هذا البيان لمسألة تحسين الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه بتعدد الطرق؛ فاعلم أن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يخرج عن سنن القوم، بل كان مطبقًا لقواعدهم، مراعيًا لنهجهم، سالكًا فيه سبيلهم.

وأنت إذا لاحظت أن المرجع في هذه القضية إلى البحث وطول الممارسة والدربة في تخريج الحديث؛ فإنك تسلم -إن شاء الله تعالى- للألباني في حكمه بتحسين الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه بتعدد الطرق، إذ أمضى رَحِمَهُ ٱللَّهُ قرابة نصف قرن مشتغلًا بالحديث تخريجًا ودراسة ودعوة وتصنيفًا، مما يجعل كفته ترجح في هذا الجانب على غيره ممن يعترض عليه، ولما يبلي بلاءه في ذلك!

وأزيد إيضاحًا مسألة تقوي الحديث بتعدد الطرق؛ فأقول:

تعدد طرق الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه لا يخرج عن أن يقال فيه أحد الأقوال التالية:

القول الأول: إنه لا يفيد في قوة الحديث شيئًا، بل كل طريق للحديث يعل الطريق الآخر.

وعلى هذا لا يكون هناك حديث حسن لغيره أصلًا، وهذا كاف في طرح النظر عن تأمل هذا القول!

القول الثاني: إنه يقوي الحديث الضعيف سواء كان شديد الضعف، أم يسير الضعف، ما دام يغلب مع تعدد هذه الطرق، عدم وجود تواطؤ بين رجال هذه الطرق على رواية الحديث، ولم يكن المتن منكرة، وأن يكون المتن قصة طويلة تتكرر مع ذلك في كل مخرج[2].

---

(١) نقله في «نصب الراية» (١/ ٣٣٩).

(٢) ولا شك أن هذا يشعر بأن للحديث أصلًا، ومن أجل هذا كان السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعترض على ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «الموضوعات»، في بعض الأحاديث بأن لها طرقًا كثيرة، كما تراه في كتابه: «اللآلىء المصنوعة»، ثم إذا نظرت فيها وجدتها في مرتبة الضعيف =

= الذي لا يقبل الانجبار، ومراده بهذا: أن كثرة الطرق مع تعدد المخرج، مع استبعاد حصول التواطؤ، مع تكرار لفظ الحديث أو بنحوه، يشعر بان للحديث أصلًا يمنع معه الحكم بالوضع.

نعم يبقى النظر هل هو ضعيف فقط، أو يترقي إلى الحسن لغيره.

وهذه المسألة تحتاج إلى بحث خاص يفرد لها، من أجل تحريرها.

وما ذكرته هنا مجرد عرض للقضية؛ لتعلقها بها البحث بصدده. ثم رأيت الحافظ السلفي يشير إلى صحة حديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثا...»، وتعليق الحافظ المنذري عليه بقوله: «ولعل السلفي كان يرى أن مطلق الأحاديث الضعيفة إذا انضم بعضها إلى بعض أخذت قوة»؛ فتعقبه الحافظ ابن حجر في: «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» (ص ٩٠): «لكن تلك القوة لا تخرج هذا الحديث عن مرتبة الضعف؛ فالضعيف يتفاوت؛ فإذا كثرت طرق حديث رجح على حديث فرد، فيكون الضعف الذي ضعفه ناشيء عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن، والذي ضعفه ناشيء عن تهمة أو جهالة إذا كثرت طرقه ارتقى عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال»، وقال: «وعلى هذا يحمل قول النووي في خطبة الأربعين له: وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وقال (أي النووي) بعد أن ذكر هذا الحديث: اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه».

قلت: فكلامه صريح في أن تعدد طرق الحديث الضعيف تقويه مطلقة سواء كان الضعف في درجة الاعتبار أم لا. كما أفاد أن التقوية الناشئة من تعدد طرق الحديث الضعيف الذي ليس في مرتبة الاعتبار يرقيه من مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى درجة الضعيف، الذي يجوز العمل به في بعض الأحوال، كما أن تعدد الطرق للحديث الضعيف الذي في درجة الاعتبار ترقية إلى درجة الحسن لغيره.

تنبيهان:

الأول: جواز العمل بالحديث الضعيف مشروط بشروط ذكرها الحافظ نفسه في رسالته «تبيين العجب»؛ انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» (ضمن الإضافة) (ص ٣٨٣-٣٨٤).

الثاني: قول ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والذي ضعفه ناشيء عن تهمة أو جهالة ...» مراده: أن الطريق الذي جاء من طريق راو مجهول، ثم جاء من طريق رواة منهمين أو دونهم لا ترقى=

القول الثالث: أنه يتقوى بذلك بالشرطين السابقين:

- أن لا يشتد ضعف الحديث.
- أن تتعدد طرق الحديث.

والقول الوسط بين تشدد الأول، وتساهل الثاني هو القول الثالث.

فهل يقال عن هذا القول الثالث -الذي جرى عليه جمهور أهل الحديث، ومعهم الألباني- تساهل في التحسين؟!

المسألة الثانية: قبول حديث الراوي مجهول الحال، واعتماده توثيق ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذه من المسائل التي نسب فيها الألباني إلى التساهل دون دليل صحيح عليها! إذ الواقع أن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ رد في أكثر من موضع على من يعتمد توثيق ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ للراوي، ووصف ابن حبان بالتساهل!

لكنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ نبه إلى أن الرجل الذي ينفرد ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتوثيقه، ويروي عنه أكثر من ثقة، ولم يأت بمتن منكر أنه صدوق يحتج به. ولم يتنبه إلى هذا بعض الفضلاء؛ فنسب الشيخ إلى التناقض.

وقد عقد الألباني في مقدمة كتابه: «تمام المنة»[1]، القاعدة الخامسة، وعنوانها: (عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان)، ومما قاله فيها: «إن المجهول بقسميه لا يقبل حديثه عند جمهور العلماء، وقد شذ عنهم ابن حبان؛ فقبل حديثه، واحتج به، وأورده في صحيحه».

ثم نقل الألباني عن الحافظ ابن حجر وابن عبد الهادي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، ما يؤكد ذلك، مع زيادة تحقيق وتدقيق منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم ذكر بعض الأمثلة على من ذكره ابن

= بذلك إلى درجة الحسن لغيره، أو أن رواية المجهول التي جاءت عن طريق منهمين لا تعد في مرتبة الاعتبار، وليس مراده: أن رواية المجهول لا تقبل الاعتبار مطلقًا فتنبه؛ انظر «تحرير المنقول في الراوي المجهول» (ضمن الإضافة) (ص١٢٩ - ١٣٨)، و«مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة» (ص ٩٢ -٩٣، ٣٠٥ - ٣٦٧).

(١) (ص ٢٠-٢٦).

حبان في الثقات، ولم يرو عنه غير راو ضعيف أو مجهول، ثم نبه إلى أن الجهالة العينية وحدها ليست جرحًا عند ابن حبان، وقال: «وقد ازددت يقينًا بذلك بعد أن درست تراجم كتابه «الضعفاء» وقد بلغ عددهم قرابة ألف وأربعمائة راو، فلم أر فيهم من طعن فيهم بالجهالة، اللهم إلا أربعة منهم، لكنه طعن فيهم بروايتهم المناكير، وليس بالجهالة، وهاك أسماؤهم وكلامه فيهم . .».

ثم قال الألباني: «والخلاصة أن توثيق ابن حبان يجب أن يتلقى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته في توثيقه للمجهولين، لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بينه العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٣٧-٤٣٨)، مع تعليقي عليه، وراجع لهذا البحث ردي على الشيخ الحبشي؛ فإنه كثير الاعتماد على من وثقه ابن حبان في «المجهولين» (ص ١٨-٢١).

وإن مما يجب التنبيه عليه أيضا؛ إنه ينبغي أن يضم إلى ما ذكره المعلمي أمر آخر هام، عرفته بالممارسة لهذا العلم، قل من نبه عليه، وغفل عنه جماهير الطلاب؛ وهو: أن من وثقه ابن حبان، وقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه، فهو صدوق يحتج به.

وبناء على ذلك قويت بعض الأحاديث التي هي من هذا القبيل كحديث العجن في الصلاة، فتوهم بعض الناشئين في هذا العلم أنني ناقضت نفسي، وجاريت ابن حبان في شذوذه، وضعف هو حديث العجن...».

وقد عاد الألباني إلى التدليل على صحة ما جرى عليه أثناء كتابه «تمام المنة»[1] في رده على بعض الفضلاء.

فهذا الذي جرى عليه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ليس من التناقض في شيء، والحمد لله، كما أنه ليس من التساهل، بل هو أمر جرى عليه جمهور أهل العلم!

- عقد ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل»، بابًا ترجمته: «باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه، أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه»، ثم قال:

---

(١) (ص ١٩٧- ٢٠٧).

«سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفة بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولًا نفعه رواية الثقة عنه».

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال: إي لعمري. قلت: الكلبي روى عنه الثوري. قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه ..».

قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلت لأبي: ما معنى رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده؟ قال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب فتعلقوا روايته عنه وإن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله له»[1].

- وقال ابن القطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن سعيد بن محمد بن جبير: «لا يعرف حاله، وإن عرف نسبه وبيته، وروى عنه جمع؛ فالحديث لأجله حسن لا صحيح»[2].

-قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح»[3].

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ٣٦)، وقارن «بشرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٣٨١).

(٢) نقله المناوي في «فيض القدير» (٦/ ٢٠٦)، مع التنبيه إلى تصحيف في الطبع: سعيد بن محمد بن جبر، صوابه: «..جبير» كما يعلم من مراجعة ترجمته.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٢٦).

فائدة: تعقب ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٣) كلام الذهبي هذا بقوله: «ما نسبه للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حق فيمن كان مشهورًا بطلب الحديث والانتساب إليه».

قلت: كلام الذهبي إنما هو في حق الشيوخ، وهم من عرف بالتحديث ونسبوا إليه كما هو اصطلاحهم، فهو داخل فيما ذكر ابن حجر أنه حق! ويلاحظ أن المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٦- ٦٧) قرر أن كثيرًا من الأئمة يبنون على الأصل الذي جرى عليه ابن حبان، فإذا استحضرت =

وهذه النصوص تفيد أن رواية الثقة عن الرجل الذي لا يعرف بجرح وتعديل مما يقويه[1]، ومحل هذا ولا شك إذا لم يأت بمتن منكر، فكيف إذا انضاف إلى ذلك توثيق ابن حبان[2].

فإذا جرى الألباني على هذا يقال عنه متساهل؟!

المسألة الثالثة: تعديله لبعض الرواة الضعفاء.

فهذه دعوى؛ إذ لا يستطيعون أن يأتوا براو واحد أجمع على ضعفه، وجاء الألباني وعدله هكذا!

نعم تجد الألباني يعدل راويًا اختلف في توثيقه وجرحه، وهو حينما يرجح التعديل، إنما يرجحه بالمرجحات المعتبرة عند أهل العلم، ويطبق القواعد التي جرى عليها العلماء في الجرح والتعديل؛ فهو:

يقدم الجرح على التعديل.

ولا يقبل الجرح إلا مفسرًا.

= هذا، مع كلام أبي حاتم وأبي زرعة وابن القطان؛ ظهر لك صواب قول الذهبي في الشيوخ وإن لم يصلوا إلى حد الشهرة؛ فتأمل.

وانظر «تحرير المنقول في الراوي المجهول» (ضمن الإضافة) (ص ١٠٦-١٠٨).

(١) بل رأيت في «الكامل» (٢/ ٧٣١)، في ترجمة الحسن بن ذكوان، ولبعض أهل الجرح والتعديل كلام فيه، يقول ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وللحسن بن ذكوان أحاديث غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وفي بعض ما ذكرت لا يرويه غيره، على أن يحيى بن القطان وابن المبارك قد رويا عنه كما ذكرته، وناهيك للحسن بن ذكوان من الجلالة أن يرويا عنه. وأرجو أن لا بأس به».

(٢) مع ملاحظة أن توثيق ابن حبان للراوي على درجات، فمن أعلاها: أن ينص على عدالته وثقته بعبارة تشعر بمعرفته لحاله، ودونها لو وثقه ابن حبان بمجرد إيراده في كتاب الثقات، ودونها لو أورده فيه وصرح بأنه لا يعرفه، ودونها لو أورده فيه وأورده في كتابه في المجروحين، وانظر «قاعدة ابن حبان في كتابه الثقات» (ضمن الإضافة) (ص ١٩٠-١٩٢).

وإذا جرح الراوي بجرح وظهر له أنه ليس بجارح لسبب من الأسباب اعتبر ذلك.

ويقبل الجرح المجمل في حق من لم تثبت عدالته.

ويراعي التفصيل في حال كل راو، متبعًا -جهده وطاقته- كلام أئمة الجرح والتعديل.

خذ على سبيل المثال:

- إسماعيل بن عياش، تقرأ في ترجمته جرحًا مطلقًا، وتعديلًا مطلقًا، وتفصيلًا في حاله، فهو إذا روى عن الشاميين ضابط، وإذا روى عن غيرهم لا يضبط؛ فالألباني اعتمد التفصيل فيه، ولم يقبل الجرح المطلق ولا التعديل المطلق(١).

-عبد الله بن لهيعة؛ تقرأ في ترجمته جرحًا مطلقًا، وتعديلًا مطلقًا، وتفصيلًا يتبين منه ضبطه لما رواه قبل احتراق كتبه وأصوله، وضعف ضبطه بعد ذلك، والألباني يعتمد هذا التفصيل في حال ابن لهيعة: فيقبل ممن روى عنه قبل احتراق كتبه، ولا يقبل ممن روى عنه بعد الاحتراق إلا في الشواهد والمتابعات.

والأمثلة على هذا كثيرة، لست أرى حاجة إلى التطويل بذكرها، وحاله في ذلك لا ينسب إلى التساهل عند من تفكر، وأنصف.

أما قولهم: متناقض في أحكامه على الحديث.

فهذا جهل أو تجاهل لحقيقة الوضع.

اعلم أن من البديهيات عند أهل السنة والجماعة. أن العصمة لا تثبت لأحد من هذه الأمة غير نبي الله ﷺ، أما غير النبي ﷺ؛ فلا تثبت له العصمة على انفراده، ونحن -ولله الحمد والمنة- على هذا الأصل؛ فلا نثبت العصمة للألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما لا نثبتها لغيره من أهل العلم.

---

(١) انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (١٦٦٦) (٤/ ٢٣٠).

والخطأ وارد على كل واحد؛ إذ «كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون»[١]، فمن اجتهد من أهل العلم وأصاب له أجران، ومن اجتهد وأخطأ؛ فقد أصاب أجر[٢].

أقول: فالخطأ والتناقض وارد على الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما هو وارد على غيره من العلماء؛ إذ الكل غير معصوم، ولكن هل مجرد حصول الخطأ والتناقض من العالم مسقط له، وسالب عنه وصف العلم؟

لا أظن أحدًا منصفًا بله عالمًا يقول بذلك!

نعم من كثر غلطه، وغلب خطؤه على صوابه؛ سقط الاحتجاج به، وسلب عنه وصف الضبط.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعرف كون الراوي ضابطًا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان؛ فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه،

---

(١) اقتباس من حديث إسناده حسن عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

أخرجه الترمذي في كتاب «صفة القيامة»، باب المؤمن يرى ذنبه كالجبل فوقه، حديث رقم (٢٤٩٩)، وابن ماجه في كتاب «الزهد»، باب ذكر التوبة، حديث رقم (٤٢٥١).

والحديث حسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٣٠٥)، ومحقق «جامع الأصول» (٢/ ٥١٥).

(٢) اقتباس من حديث صحيح عن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

أخرجه البخاري في كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة»، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم (٧٣٥٢)، وأخرجه مسلم في كتاب «الأقضية» باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم (١٧١٦).

وانظر «جامع الأصول» (١٠/ ١٧١).

والله أعلم»[١].

والحال كما قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها. اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء؛ فيعرف ذلك. ثم قال: وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظًا ولا سندًا يصيره متروك الحديث . . . ثم قال: ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ»[٢].

إذا تقرر هذا؛ فاعلم أن جميع الأحاديث التي نسب فيها الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى **التناقض في أحكامه عليها، لا تؤثر بحمد الله تعالى في الثقة به وبعلمه، عند المنصف** بله العالم؛ إذ نسبة الأحاديث التي ذكر فيها تناقض الألباني إلى الأحاديث التي خرجها الشيخ ولم ينسب فيها إلى التناقض قليلة لا يلتفت إليها، إذ هي لا تكدر بحر علمه، والماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث.

والأحاديث التي خرجها الألباني كثيرة، تقع في كتبه أذكر منها:

- صحيح وضعيف الجامع الصغير في ستة مجلدات .
- صحيح وضعيف السنن الأربعة في خمسة عشر مجلدًا .
- إرواء الغليل في ثمانية مجلدات .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة في سبعة مجلدات، والمجلد ينقسم لأكثر من قسم؛ فمثلًا المجلد السابع ينقسم إلى ثلاثة أقسام كل قسم طبع في مجلد مستقل.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة في أربعة عشر مجلدًا، والمجلد قد ينقسم لأكثر من قسم؛ فمثلًا المجلد (١٤) ينقسم إلى ثلاثة أقسام كل قسم في مجلد مستقل.

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح - تحقيق العتر» (ص ٩٥-٩٦).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤٠-١٤١).

- صحيح وضعيف الأدب المفرد في مجلدين .
- تخريج مشكاة المصابيح.
- تمام المنة في التعليق على فقه السنة .
- صحيح الترغيب والترهيب .
- ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة .
- نيل المرام في تخريج كتاب الحلال والحرام.

ومجموع الأحاديث في هذه الكتب إذا حذف المكرر منها يأتي بالآلاف، فانظر كم يصير العدد باعتبار الطرق، ثم انظر كم يصير العدد باعتبار الروايات؛ لأن هذا جميعه يحكم عليه ويبين حاله، ثم انظر كم يقع ما نسب فيه الشيخ إلى التناقض -إذا سُلِّم- إلى مجموع ذلك!!

على أن الأحاديث التي نسب فيها الشيخ إلى التناقض لا تتجاوز الألف، ونسبة الشيخ فيها إلى التناقض دعوى حاقدة، وتدليس خبيث في أغلبها، ولا يسلم عند التحقيق منها إلا القليل، والقليل جدًا، فهي لا تخرج عن الأحوال التالية:

الأولى: أحاديث تغير حكم الألباني عليها بناء على ظهور حيثيات جديدة في القضية، لم يعلم بها؛ ففاته الاطلاع عليها في دراسته وحكمه أول الأمر.

وهذه الحال في الحقيقة ليست من التناقض، إنما الواقع تغير في الحكم نتيجة تغير حيثياته، فهو مصيب في حكمه الأول بناء على الحيثيات التي بني عليها حكمه أولا، وهو مصيب في حكمه الثاني بناء على الحيثيات الجديدة التي وقف عليها، فهل يعد هذا من التناقض؟!

وهذه الحال تشمل الصور التالية:

١- أحاديث حكم عليها بالنظر إلى طريق، ثم وقف على طريق آخر.

٢- أحاديث حكم عليها بناء على الراجح في حال الراوي عنده، ثم تجدد

اجتهاده في حال الراوي؛ فتغير الحكم.

٣- أحاديث لم يتبين فيها علة، ثم ظهرت له بعد.

٤- أحاديث ظن فيها علة، ثم زالت لما وقف للحديث على طرق أخرى.

٥- أحاديث لم يعلم وجود متابع لها أو شاهد، ثم علمه بعد.

والحال الثانية: أحاديث من قبيل الحديث الحسن لغيره، الذي يتردد نظر المحدث فيه: فتارة يرقيه إلى الحسن، وتارة لا يخرج عن حيز الضعيف.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ: هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيومًا يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه.

وهذا حق؛ فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ، عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك الصح باتفاق»(1).

ويبقى بعد هذا حالتان:

الحال الثالثة: أحاديث نسب فيها إلى التناقض بغير حق، لقصور علم من نسبه فيها إلى التناقض.

الحال الرابعة: أحاديث اختلف فيها حكم الشيخ للقصور البشري، الذي لا يخلو منه عالم بله أحد من بني آدم، وهي قليلة جدة، ويسيرة بجانب ذلك العدد الضخم من الأحاديث التي خرجها الشيخ طوال خمسين عامًا، خدمة للحديث دراسة وتخريجا ودعوة، وأنت خبير والحال هذه أن نسبة الشيخ الألباني إلى التناقض، وإرادة إسقاط الثقة بعلمه وبكتبه، دعوى فارغة، حاقدة، لا تساوي في معيار الحق

---

(١) «الموقظة» (ص٢٨-٢٩).

شيئا، ولا يستحق أن ينسب فيها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى التناقض[١].

أما قولهم: لا يهتم بنقد المتن.

فهذه دعوى باطلة لا أساس لها، والواقع في كتب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينقضها؛ إذ النظرة العجلي إلى سلسلة الأحاديث الضعيفة، وسلسلة الأحاديث الصحيحة؛ توقفك على مواضع كثيرة نقد فيها الألباني متن الحديث، بل هو ناقد بصير في ذلك!

والحقيقة إن قضية «نقد متن الحديث» عند المحدثين، من القضايا التي نالت عناية الكثير من الباحثين، ولعل العلامة المعلمي اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أفضل من تكلم في هذا الموضوع[٢]، جزى الله الجميع خير الجزاء، وأحسن إليهم، وجعل ما بذلوه من جهد في موازين حسناتهم يوم القيامة.

ومن المفيد هنا تلخيص أهم معالم منهج المحدثين في نقد متن الحديث[٣]، وذلك في النقاط التالية:

- يعتمد المحدث في حكمه على الأحاديث اعتمادًا كليًّا على السند، ويأتي المتن تبعًا له.

قال يحيى بن سعيد القطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد؛ فإن صح الإسناد، وإلا فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد»[٤].

- ينظر المحدث في المتن أثناء دراسته لسند الحديث من جهتين:

الجهة الأولى: في حالة النظر في الموافقة والتفرد.

---

(١) انظر فصل «التناقضات» (ص ٤٤١ من هذا الكتاب).

(٢) في مواضع من كتابه «الأنوار الكاشفة».

(٣) وقد يسر الله لي -وله الحمد والمنة- إفراد بحث مختصر في مسالة نقد المتن عند المحدثين، أسأل الله أن يتقبله وجميع عملي خالصًا لوجهه الكريم، وداعيًا إلى سنة نبيه الرؤوف الرحيم.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٨٨) بواسطة «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٤٠).

الجهة الثانية: في حال النظر في مدى موافقة المتن ومخالفته لنصوص الشرع.

قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه.

وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة. ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته»[1].

- ففي الجهة الأولى ينظر المحدث هل وافق الراوي غيره من أهل الحفظ والإتقان، أو لا؟

فإن شرك الراوي أهل الحفظ في روايته ووافقهم؛ قبل حديثه، وإلا رد.

فإذا تفرد بالرواية: فإذا كان في حيز الرد رد حديثه. وإن كان في حيز القبول؛ نظر هل هو ممن يحتمل تفرده أم لا؟

فإن كان ممن يحتمل تفرده قبل حديثه.

وإن كان ممن لا يحتمل تفرده نظر هل حدث بما يحدث الثقات خلافه؟ فإن وجد أنه حدث بما يحدث الثقات خلافه رد خبره هذا؛ إلا أن يرى المحدث أن هذه المخالفة غير مؤثرة، ويمكن الجمع والتوفيق.

وكذا إذا تفرد بالحديث راو يحتمل تفرده ووقعت مخالفة بين حديثه الذي يرويه، وبين غيره من نصوص الشرع؛ فإنه يطبق قاعدة مختلف الحديث ومشكله[2].

ويلاحظ أن المعتمد في المخالفة هو المخالفة المؤثرة المعتبرة التي لا يمكن فيها التوفيق والجمع؛ فلا يهجم على رد الحديث لأدنى مخالفة، أو لمجرد الاستبعاد العقلي، وأسوأ منهما رد الحديث لعدم الفهم، ولأن عقلك القاصر لا يبلغ فهمه!

بل الواجب ما دام النظر في حديث ثابت اتفقوا على تصحيحه بأن كان في

---

(١) «مقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٥١).

(٢) انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» حديث رقم (٢٣٥١) (٥/ ٤٦٤ - ٤٦٥)؛ ففيها مثال جيد في المسألة.

الصحيحين أو غيرهما، إذا ما ظهرت مخالفته لنصوص الشرع: تقديم التأويل (من أجل الجمع والتوفيق) فإن لم يمكن التأويل، ولا الطعن المعقول؛ فالواجب التوقف[1].

وبعد: فأسوق لك هنا بعض الأحاديث التي نقد الألباني فيها المتن، بعد نقده للسند:

- فمن ذلك: الحديث الثاني في سلسلة الأحاديث الضعيفة: «من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدًا».

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وجملة القول: أن الحديث لا يصح إسناده إلى النبي ﷺ، وإنما صح من قول ابن مسعود والحسن البصري، وروي عن ابن عباس، ولهذا لم يذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الإيمان» (ص ١٢)؛ إلا موقوفًا على ابن مسعود وابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ . . . وأما متن الحديث؛ فإنه لا يصح؛ لأن ظاهره يشمل من صلى صلاة بشروطها وأركانها بحيث إن الشرع يحكم عليها بالصحة، وإن كان هذا المصلي لا يزال يرتكب بعض المعاصي، فكيف يكون بسببها لا يزداد بهذه الصلاة إلا بعد؟ هذا مما لا يعقل ولا تشهد له الشريعة ... إلخ كلامه».

- ومن ذلك الحديث رقم (٣٢) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: «الدنيا حرام على أهل الآخرة، والآخرة حرام على الدنيا، والآخرة والدنيا حرام على أهل الله».

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ -بعد ذكره لضعف الحديث من جهة السند-: «حري بمن روى هذا الخبر أن يكون غير ثقة، بل هو كذاب أشر، فإنه باطل لا يشك في ذلك مؤمن عاقل، إذ كيف يحرم رسول الله ﷺ على المؤمنين أهل الآخرة ما أباحه الله لهم من التمتع بالدنيا وطيباتها؛ كما في قوله عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ

(١) انظر «الأنوار الكاشفة» (ص٢٩٥ - ٢٩٧).

ٱلرِّزۡقِۚ قُلۡ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا خَالِصَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

ثم كيف يجوز أن يقال: إن رسول الله حرم الدنيا والآخرة معًا على أهل الله تعالى؟! وما أهل الله إلا أهل القرآن القائمين به، والعاملين بأحكامه، وما الآخرة إلا جنة أو نارًا؛ فتحريم النار على أهل الله مما أخبر به الله تعالى، كما أنه تعالى أوجب الجنة للمؤمنين به، فكيف يقول هذا الكذاب: إن رسول الله ﷺ حرم عليهم الآخرة، وفيها الجنة التي وعد بها المتقون، وفيها أعز شيء عليهم وهي رؤية الله تعالى كما قال سبحانه: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وهل ذلك إلا في الآخرة؟! وقال ﷺ: «إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تعالى: تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا، ألم تدخلنا الجنة، وتنجينا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم، ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾ [يونس: ٢٦] رواه مسلم وغيره.

والذي أراه أن واضع هذا الحديث هو رجل صوفي جاهل أراد أن يبث في المسلمين بعض عقائد المتصوفة الباطلة التي منها تحريم ما أحل الله بدعوى تهذيب النفس، كأن ما جاء به الشارع الحكيم غير كاف في ذلك، حتى جاء هؤلاء يستدركون على خالقهم سبحانه وتعالى.

ومن شاء أن يطلع على ما أشرنا إليه من التحريم؛ فليراجع كتاب: «تلبيس إبليس» للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي، يرى العجب العجاب».

- ومن ذلك كلامه في الحديث رقم (٥٥) من سلسلة الأحاديث الضعيفة: «سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن»، بعد بيان ضعف إسناده، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ويكفي في رد هذا الحديث: أنه مخالف لهدي النبي ﷺ في مشيه، فقد كان ﷺ سريع المشي؛ كما ثبت ذلك عنه في غير ما حديث، وروى ابن سعد في «الطبقات» عن الشفاء بنت عبد الله أم سليمان؛ قالت: كان عمر إذا مشى أسرع.

[قال الألباني: راجع باب ما جاء في مشية رسول الله ﷺ من كتاب «الشمائل»

للترمذي (١/ ١١٨-١١٦)، وراجع (١/ ٥٢) منه أيضًا، و«الأدب المفرد» للبخاري (ص ١١٩)، و«طبقات ابن سعد» (١/ ٣٧٩-٣٨٠)، و«مجمع الزوائد»].

وقال: وقد روى الإمام أحمد (٣٠٣٥) من حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ كان إذا مشى مشى مجتمعًا ليس فيه كسل»، ورواه البزار كما في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٨١)، وسنده صحيح، وله شاهد عن سيار أبي الحكم مرسلًا، رواه ابن سعد (١/ ٣٧٩)».

- ومن ذلك كلامه على الحديث رقم (٦٩)، في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: «مسح الرقبة أمان من الغل».

قال غفر الله له -بعد بيان ضعف الحديث من جهة السند-: «فمثل هذا الحديث يعد منكرًا، لا سيما وهو مخالف الأحاديث الواردة في صفة وضوئه، إذ ليس في شيء منها ذكر لمسح الرقبة، اللهم إلا في حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده؛ قال: «رأيت رسول الله ﷺ يمسح رأسه مرة واحدة، حتى بلغ القذال، وهو أول القفا»، وفي رواية: ومسح رأسه من مقدمه إلى مؤخره حتى أخرج يديه من تحت أذنيه» أخرجه أبو داود وغيره، وذكر عن ابن عيينة أنه كان ينكره، وحق له ذلك؛ فإن له ثلاث علل، كل واحدة منها كافية لتضعيفه، فكيف بها وقد اجتمعت؛ وهي: الضعف، والجهالة، والاختلاف في صحبة والد مصرف. ولهذا ضعفه النووي وابن تيمية والعسقلاني، وغيرهم، وقد بينت ذلك في «ضعيف سنن أبي داود» رقم (١٥)».

- ومن ذلك الحديث رقم (٨٧) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: «إذا صعد الخطيب المنبر؛ فلا صلاة ولا كلام».

قال الألباني -بعد تضعيفه لسند الحديث-: «وإنما حكمت على الحديث بالبطلان؛ لأنه مع ضعف سنده يخالف حديثين صحيحين:

الأول: قوله: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام؛ فليصل ركعتين»

أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، من حديث جابر. وفي رواية أخرى عنه قال: «جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له: يا سليك قم؛ فاركع ركعتين، وتجوز فيهما. ثم قال: إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب؛ فليركع ركعتين وليتجوز فيهما» أخرجه مسلم (٣/ ١٤-١٥) وغيره.

الثاني: قوله: «إذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب؛ فقد لغوت»، متفق عليه.

فالحديث الأول صريح لتأكيد أداء الركعتين بعد خروج الإمام، بينما حديث الباب ينهى عنهما. فمن الجهل البالغ أن ينهي بعض الخطباء عنهما من أراد أن يصليهما وقد دخل والإمام يخطب؛ خلافًا لأمره. وإني لأخشى على مثله أن يدخل في وعيد قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العلق: ٩-١٠]، وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، ولهذا قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا نص لا يتطرق إليه التأويل، ولا أظن عالمًا يبلغه ويعتقده صحيحًا، فيخالفه».

والحديث الثاني يدل بمفهوم قوله: «والإمام يخطب»، أن الكلام والإمام لا يخطب لا مانع منه، ويؤيده جريان العمل عليه في عهد عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كما قال ثعلبة بن أبي مالك: «إنهم كانوا يتحدثون حين يجلس عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على المنبر حتى يسكت المؤذن، فإذا قام عمر على المنبر لم يتكلم أحد حتى يقضي خطبتيه كلتيهما» أخرجه مالك في «موطئه» (١/ ١٢٦)، والطحاوي (١/ ٢١٧)، والسياق له، وابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٢٠١)، وإسناد الأولين صحيح. فثبت بهذا الكلام أن كلام الإمام هو الذي يقطع الكلام، لا مجرد صعوده على المنبر، وأن خروجه عليه لا يمنع من تحية المسجد؛ فظهر بطلان حديث الباب والله تعالى هو الهادي للصواب».

فهذه أمثلة سريعة من المئة الأولى في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تبين لك نقده للمتن واعتباره له. وسأورد أمثلة لأحاديث

صححها الشيخ مع ورود مخالفة في متنها، ولكنها مخالفة يمكن معها الجمع والتوفيق، وذلك منه جريًّا على سنن أهل الحديث من أنهم لا يحكمون برد الحديث إذا صح سنده، لمجرد مخالفة يمكن معها الجمع والتوفيق.

- من ذلك الحديث رقم (١٠) في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، ترجم له: «التكالب على الدنيا يورث الذل» أورد تحته حديث أبي أمامة الباهلي؛ قال: ورأى سكة وشيئًا من آلة الحرث؛ فقال: سمعت رسول الله يقول: «لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل» أخرجه البخاري.

هذا الحديث أورده الشيخ؛ لأن مستشرقًا ألمانيًا زعم لأحد الطلاب المسلمين السوريين هناك: أن الإسلام يحذر أهله من تعاطي استثمار الأرض؛ احتج بهذا الحديث وقال: إنه في البخاري متعاميًا عن المعنى الذي ذكره البخاري نفسه في ترجمته للحديث؛ حيث ترجم الحديث بقوله: «باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بألة الزرع، أو مجاوزة الحد الذي أمر به»[1].

قال الألباني: «إنه محمول على من شغله الحرث والزرع عن القيام بالواجبات كالحرب ونحوه، .. فإن من المعلوم: أن الغلو في السعي وراء الكسب يلهي صاحبه عن الواجب، ويحمله على التكالب اعلى الدنيا، والإخلاد إلى الأرض، والإعراض عن الجهاد، كما هو مشاهد من الكثيرين من الأغنياء.

ويؤيد هذا الوجه قوله ﷺ: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد؛ سلط الله عليكم ذلًّا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم» وهو حديث صحيح بمجموع طرقه -وذكرها- ثم قال: فتأمل كيف بين هذا الحديث ما أجمل في حديث أبي أمامة المتقدم قبله، فذكر أن تسليط الذل ليس هو لمجرد الزرع والحرث، بل لما اقترن به من الإخلاد إليه، والانشغال به عن الجهاد في

---

(١) هذا مستفاد من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ١٤-١٧).

سبيل الله، فهذا هو المراد بالحديث، وأما الزرع الذي لم يقترن به شيء من ذلك؛ فهو المراد بالأحاديث المرغبة في الحرث فلا تعارض بينها ولا إشكال».

- ومن ذلك الحديث رقم (٣٧) في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: عن أبي هريرة قال رسول الله: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم؛ فليغمسه كله، ثم لينتزعه؛ فإن في إحدى جناحيه داء، وفي الأخرى شفاء» أخرجه البخاري. وذكر الألباني أن الحديث ثابت عن أبي سعيد، وأنس -أيضًا- وخرجه عنهما، ثم قال: «فقد ثبت الحديث بهذه الأسانيد الصحيحة عن هؤلاء الصحابة الثلاثة: أبي هريرة، وأبي سعيد، وأنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ ثبوتًا لا مجال لرده ولا للتشكيك فيه ..» ورد على من ادعى مخالفة الحديث للعلم ردًّا قويًّا وترجم على الحديث وغيره مما هو في بابه: ما لم يعرفه الطب الحديث».

- ومن ذلك الحديث رقم (٢٤٧٢)، في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، عن ابن عباس: «كانت امرأة تصلي خلف النبي ﷺ حسناء، من أجمل الناس، فكان ناس يصلون في آخر صفوف الرجال؛ فينظرون إليها، فكان أحدهم ينظر إليها من تحت إبطه إذا ركع، وكان أحدهم يتقدم إلى الصف الأول حتى لا يراها، فأنزل الله هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾ [الحجر: ٢٤]» أخرجه أبو داود الطيالسي (٢١٧٢)، والبيهقي في سننه (٣/ ٩٨)، من طريق الطيالسي، وأحمد (١/ ٣٠٥)، والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة.

وهذا الحديث قال ابن كثير عنه: «حديث غريب جدًّا، وفيه انكارة شديدة»[1]، فقال الشيخ الألباني في تحقيق ماتع، بين فيه صحة الحديث من جهة السند، ومن جهة المعنى، ونفي غرابة عنها، فقال: وأما النكارة الشديدة التي زعمها ابن كثير رَحِمَهُٱللَّهُ؛ فالظاهر أنه يعني أنه من غير المعقول أن يتأخر أحد من المصلين إلى الصف

(١) مستفاد من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٥/ ٦٠٨).

الآخر لينظر إلى امرأة!

وجوابنا عليه: إنهم قد قالوا: إذا ورد الأثر بطل النظر! فبعد ثبوت الحديث لا مجال لاستنكار ما تضمنه من الواقع، ولو أننا فتحنا باب الاستنكار لمجرد الاستبعاد العقلي؛ للزم إنكار كثير من الأحاديث الصحيحة، وهذا ليس من شأن أهل السنة والحديث، بل هو من دأب المعتزلة وأهل الأهواء. ثم ما المانع أن يكون أولئك الناس المستأخرون من المنافقين الذين يظهرون الإيمان، ويبطنون الكفر؟ بل وما المانع أن يكونوا من الذين دخلوا في الإسلام حديثًا، ولما يتهذبوا بتهذيب الإسلام ولا تأدبوا بأدبه؟!».

وأنت ترى كيف أن الشيخ لم يهجم على رد الأحاديث لأدنى مخالفة بعد صحة سندها، وينظر في التوفيق والجمع ما أمكن، وهذا سنن أهل الحديث والشيخ يسير عليه.

وبهذا انتهى هذا المقصد، ولله الحمد والمنة».



الأمام الألباني والفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين

سخر الله أئمة الحديث المتقدمين لحفظ السنة، والذب عن الدين، فجمعوا الروايات وسبروها، وحققوا المتون ودققوها؛ فاستخرجوا من بين ذلك منهجًا دقيقًا قويًا في تجريح الرواة وتعديلهم، وتصحيح المتون وتعليلها، وجاء من بعدهم أجيال من علماء الحديث ساروا على طريقتهم: نظموا هاتيك القواعد في مصنفات جليلة، من لم يمش على ذلك المنهج؛ ويتمسك بتلك المصنفات؛ فإنه سيخطئ في أحكامه على الأسانيد.

والأمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا العصر من أكثر علماء الأمة المعاصرين الذين تكلموا على الأسانيد المتون:

فهل كان يمشي على منهج هؤلاء الأئمة وطريقتهم ويحترمهم ويقدرهم؟

وهل خالفهم في قواعدهم أم حصل الخلاف في الأمثلة؟

وإذا كان يمشي على طريقهم؛ فلماذا رد تعليلات بعض هؤلاء الأئمة لبعض الأحاديث؟

ولماذا دافع عنهم في مواطن أخرى؟

وهل كان يصحح على ظاهر الإسناد أم أنه أعل أحاديث ظاهر أسانيدها الصحة؟

وهل كان ينقد المتون أم أنه يصحح الأسانيد ولا ينظر إلى المتن ونكارته؟[1].

وللرد على هذه التساؤلات نبدأ بالجواب الإجمالي ثم نردفه بالتأصيلي

---

(١) انظر «الألباني ومنهج الأئمة المتقدمين في علم الحديث» (ص ٣-٤).

فالتفصيلي:

١- علماء الحديث الذين سبقوا الأمام الألباني زمانًا ومكانة نصوا على احترام الأئمة المتقدمين ووجوب السير على منهاجهم:

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمتى وجدنا حديثًا قد حكم إمام من الأئمة -المرجوع إليهم- بتعليله، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه؛ فيقول: «وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث»، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلل، وحيث يصرح بإثبات العلة، فأما إن وجد غيره صححه؛ فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما، وكذلك إذا أشار المعلل إلى العلة إشارة ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين؛ فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح، والله أعلم»[١].

وقال أيضًا: «وبهذا التقرير؛ يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه»[٢].

وقال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولذا كان الحكم من المتأخرين عسرًا جدًّا، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث، والتوسيع في حفظه: كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم؛ مثل: أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم مثل: البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي؛ وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ولم يجئ بعدهم مساوٍ لهم ولا مقارب؛ أفاده العلائي، وقال: فمتى وجدنا في كلام أحد من المتقدمين الحكم به كان معتمدًا؛ لما أعطاهم الله من الحفظ العزيز، وإن اختلف النقل

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٧١١).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٧٢٦).

عنهم عدل إلى الترجيح»[1].

٢- والإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ سلك سبيلهم، وانتجع رياضهم في احترام المتقدمين ووجوب السير على منهجهم الحديثي؛ فقال: «ليس للمتأخرين إلا أن يسلموا بجهود المتقدمين، وأن يسلموا ببحوثهم واجتهاداتهم، و آرائهم العلمية؛ إلا إذا تبين لهؤلاء المتأخرين ما يحملهم حملًا على مخالفتهم؛ لأن هذا هو سبيل المؤمنين الذي حض عليه القرآن الكريم في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف:١٠٨]؛ فواجبنا الأتباع لمن سبقنا؛ لأن العلم متواصل، ولا يقبل الوقوف؛ كما أقول في بعض المجالس: العلم لا يقبل الجمود، القصد: أن أمثالنا نحن المتأخرين يجب أن يجتهدوا ويبحثوا، ولا يقفوا عند جهود المتقدمين، لكن هذا لا يعني أن نهمل جهودهم، وأن لا نستفيد منها، بل الأصل الاستفادة منها؛ إلا إذا تبين لنا شيء مما يضطرنا اضطرارًا إلى مخالفة بعضهم فيما ذهبوا إليه»[2].

وقال بعد أن تكلم على ضعف حديث: «وبالجملة؛ فالحديث لا يخرج بهذه الطرق عن الضعيف، ولا سيما وقد أبطله الأئمة النقاد؛ كأبي حاتم والذهبي والعسقلاني، فلا قيمة لقعقعة السيوطي ومحاولته لتقويته»[3].

وقال أيضًا: «وإنما الغرابة أن ابن القيم -بعدما ساق بعض الطرق المذكورة دون أي مناقشة لمفرداتها، وبيان ما في رواته من الضعف أو الشذوذ والمخالفة لروايات الثقات الاثبات- قال في «تهذيب السنن» (٣/ ٣٣٦): «فالذي يغلب على الظن: أن اللفظة محفوظة في الحديث، وتعليلها -لما ذكر- قد تبين ضعفه»! وظني أن ابن القيم

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ٢٥٥).

(٢) «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (١٥٧).

(٣) «السلسلة الضعيفة» (٢/ ١).

رَحِمَهُ ٱللَّهُ لو تتبع الطرق ورواتها -وما قاله الزهري نفسه من النفي لسماعه للحديث من عروة-؛ لما ذهب إلى هذا الذي حكينا عنه، ولوجد أن الأئمة الذين أعلوا الحديث بالإرسال كانوا على الحق والصواب، وأن قولهم فيه هو فصل الخطاب»[1].

وقال -أيضًا- في رده على الفقهاء الذين لا يأخذون به بمنهج المحدثين في تعليل الأحاديث: «ومن اعترض جعل الشذوذ قادحًا في صحة الحديث الإمام ابن دقيق العيد؛ فقد قال العراقي: وأما السلامة من الشذوذ والعلة؛ فقال ابن دقيق العيد في «الاقتراح»: «إن أصحاب الحديث زادوا ذلك في حد الصحيح -قال- وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء؛ فإن كثيرًا من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء».

قلت -أي: الألباني-: أهل مكة أدرى بشعابها؛ فالاعتماد إنما هو على المحدثين؛ لأنه علمهم الذي اختصوا به؛ فهم أعرف به من غيرهم، وكل علم يرجع فيه إلى ذوي الاختصاص والإتقان فيه، والمحدثون اتفقوا على اشتراط السلامة من الشذوذ في الحديث الصحيح كما هو معروف من كتبهم، والمتتبع للطرق في دواوين السنة يجد غير قليل من الأحاديث اختلف الرواة الثقات في ضبط متونها اختلافًا لا سبيل للأخذ بجميع وجوه الاختلاف فيها، بل لا بد من ترجيح بعضها على بعض؛ فالراجح هو المحفوظ والمرجوح هو الشاذ»[2].

وقال في حديث حكم عليه أبو حاتم الرازي بالوضع مع كون رجال الإسناد ثقات: «فإنه رغم أن الإسناد المذكور رجاله ثقات -وكلهم شاميون-؛ فإن أبا حاتم نظر في متنه، وقال «يشبه الموضوع».

ثم إنه لما لم يجد في رجاله قدحًا؛ قال: «يشبه حديث محمد بن سعيد الأردني»؛

---

(١) المصدر السابق (١١/ ٣٣٢).

(٢) «المسح على الجوربين» (ص٣٦).

وهو: الشامي الوضاع المصلوب في الزندقة -كما هو معروف في كتب الرجال-؛ وإنما اتهمه به؛ لأن مثل هذا المتن لا يرويه إلا أمثاله من الوضاعين... وهو من دقائق نقده الذي لا يستطيع أن ينهض به إلا من كان مثله من كبار الحفظ النقاد»[1].

وقال أيضًا -عن حديث قال فيه أبو حاتم بأنه كذب-: «فبعد شهادة مثل هذا الإمام النقاد: أنه حديث كذب، فما يفيد المتساهلين محاولتهم إنقاذ إسناد هذا الحديث من الوضع إلى الضعف أو الحسن؛ لأنها محاولات لا تتفق مع قواعد الحديث في شي»[2].

وقال -بعد أن أعل حديثًا فيه كثير بن أبي كثير-: «كثير بن أبي كثير البصري، مولى عبد الرحمن بن سمرة، ليس بالمشهور، ترجمه البخاري في «التاريخ» (٤/ ١/ ٢١١)، وابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ١٥٦) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقد روى عنه جمع من الثقات -غير قتادة- منهم: منصور بن المعتمر، وابن سيرين، وأيوب السختياني، وقد ذكره ابن حبان في «ثقات التابعين»، وقال: «يروي عن عبد الرحمن بن سمرة، روى عنه قتادة والبصريون»، وقال العجلي في «الثقات»: «تابعي ثقة»، وفي «التهذيب»: «زعم عبد الحق -تبعًا لابن حزم- أنه مجهول، فتعقب ذلك عليه ابن القطان بتوثيق العجلي، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وما قال فيه شيئًا».

قلت: ولعل مستند العقيلي؛ هو: أنه مع كونه غير مشهور؛ قد نسي هذا الحديث؛ مع أنه كان حدث به قتادة، وجزم هذا بأنه قد نسيه؛ فنسيانه إياه -مع قلة حديثه التي استلزمت عدم شهرته- قد يدل على ضعفه، وقلة ضبطه، ولعل في قول البيهقي -المذكور آنفًا- ما يشهد لما ذكرته، وقد انضم إلى ذلك إعلال البخاري للحديث بالوقف، واستنكار النسائي، واستغراب الترمذي له، ولولا ذلك لمالت النفس إلى

---

(١) «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٧٦٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٦٤).

تحسينه، والله أعلم»[١].

وقال: «وعن عائشة: كان رسول الله ﷺ يقسم بيننا؛ فيعدل، ثم يقول: اللهم هذا قسمي فيما أملك؛ فلا تلمني فيما لا أملك».

ضعيف: أخرجه أبو داود (٢١٣٤)، وكذا النسائي (٢/ ١٥٧)، والترمذي (١/ ٢١٣)، وابن حبان (٥٠٣١)، والحاكم (٢/ ١٨٧) من طرق عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبدالله بن يزيد عن عائشة به.

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، وعليه جرى الحاكم؛ فقال: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي وابن كثير؛ كما نقله الأمير الصنعاني في «الروض الباسم» (٨٣/ ٢) عن كتابه: «إرشاد الفقيه»؛ فقال: «إنه حديث صحيح!».

لكن المحققين من الأئمة قد أعلوه؛ فقال النسائي عقبه: «أرسله حماد بن زيد»، وقال الترمذي: «هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة أن النبي ﷺ. ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا: أن النبي ﷺ كان يقسم، وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة»، وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٤٢٥) من طريق حماد بن سلمة، ثم قال: «فسمعت أبا زرعة يقول: لا أعلم أحدًا تابع حمادًا على هذا، وأيده ابن أبي حاتم بقوله: قلت: روى ابن علية عن أيوب عن أبي قلابة؛ قال: كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه... الحديث مرسل»[٢].

٣- فإن قيل: متى يجوز للمحدث أن يخالف من سبقه ومتى لا يجوز؟

فالجواب: إن إجماع المحدثين في مسألة ما من مسائل علوم الحديث يكون حجة،

---

(١) «ضعيف سنن أبي داود» (٢/ ٢٣٤).

(٢) «إرواء الغليل» (٧/ ٨١).

وأما قول أفرادهم؛ فليس بحجة:

قال أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئًا، لا لأنه لم يدركه، قد أدركه، وأدرك من هو أكبر منه، ولكن لا يثبت له السماع منه، كما أن حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه، غير أن أهل الحديث اتفقوا على ذلك، واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كما أن إجماع الفقهاء على الأحكام معصوم من الخطأ، ولو أجمع الفقهاء على حكم كان إجماعهم حجة وإن كان مستند أحدهم خبر واحد أو قياس أو عموم فكذلك أهل العلم بالحديث إذا أجمعوا على صحة خبر أفاد العلم، وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ؛ لكن إجماعهم معصوم عن الخطأ»[2].

وقال أيضًا: «المرجع في النقل إلى أمناء حديث الرسول ﷺ؛ كما أن المرجع في النحو إلى أربابه، وفي القراءات إلى حذاقها، وفي اللغة إلى أئمتها، وفي الطب إلى علمائه: فلكل فن رجال، وعلماء الحديث أجل وأعظم تحريًا للصدق من كل أحد، علم ذلك من علمه، فما اتفقوا على صحته؛ فهو الحق، وما أجمعوا على تزييفه وتوهينه؛ فهو ساقط، وما اختلفوا فيه نظر فيه بإنصاف وعدل، فهم العمدة كمالك وشعبة... وأمثالهم من أهل العلم بالنقل والرجال والجرح والتعديل»[3].

مما سبق يتبين أن كلام المحدثين يكون حجة إذا أجمعوا، أما كلام أفرادهم؛ فليس بحجة إذا ظهر الدليل على خلافه، أما إذا كان الدليل على خلاف إجماعهم؛

(١) «المراسيل» (ص٣٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٤٩).

(٣) «منهاج السنة» (٤/ ١٠).

فإما أن يكون ذلك الدليل غير صحيح، وإما أن يكون الإجماع غير صحيح.

فإن قيل: هناك كلام على بعض الأسانيد والمتون أجمع عليها الأئمة المتقدمون، ولم يأخذ بذلك الأمام الألباني؟

فالجواب: أن الأمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يأخذ ببعض أحكام أجمع عليها الأئمة المتقدمون: إما لأنه لم يعلم بذلك الإجماع، أو علم به، ولكن لم يثبت عنده ذلك الإجماع بأن يكون قد وقف على دليل يرد ذلك الإجماع، وبالتالي يكون القول بأن ذلك إجماع مجرد دعوى غير صحيحة، وذلك؛ لأن الإجماع لا يثبت على خلاف الدليل أبدًا، فالدليل مقدم على كل أحد ولو كان من الأئمة المتقدمين؛ لأن مسائل الجرح والتعديل وتعليل الأحاديث مسائل مبنية على الاجتهاد، فليس قول إمام من الأئمة يعد دليلاً، وهذا إذا لم يبين الدليل على قوله، وقد سئل الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا كان عندنا حديث رجاله ثقات، ولا تظهر لنا فيه علة، ولكن قال إمام أو أكثر من النقاد: إنه منكر، هل يسلم بذلك الحكم المخالف لظاهر السند؟

فأجاب الأمام الألباني رحمة الله: الأصل التسليم للعلماء المتقدمين؛ إلا إذا ترجح أمران اثنان:

أحدهما: ما ذكرت من قوة إسناده، وأنه مطمئن لهذه القوة.

والآخر: إنه لم يظهر له تلك النكارة التي حكاها عمن تقدم من الحفاظ... فالشاهد أن الإنسان يؤاخذ بما تبين له إذا كان من أهل العلم، ولذلك قلت ما قلت آنفًا إذا كان هناك حديث إسناده صحيح، ولا نقول مقتصرين فقط على أن رجاله ثقات؛ لأنه لا بد من التأمل، ولا بد من التدقيق فيه، لعل في هذا الإسناد علة، فإذا اجتهد مجتهد، فتبين له سلامة الإسناد من علة قادحة، فحينذاك يصح له أن يقول: إسناده صحيح، ولن يبق أمامه فيما يعكر على هذا التصحيح إلا قول ذلك الإمام،

حينئذ ينظر في قوله؛ فإن بدا وجه اتبعه، وإلا ظل على التصحيح»(١).

فهذا الجواب من الأمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو إذا أعل إمام أو أكثر حديثًا من الأحاديث التي ظاهرها الصحة ولم يعلم إجماعهم على ذلك التعليل؛ فالأصل التسليم لذلك القول إلا بدليل قوي، ولم يتعرض لمسألة (إذا أجمعوا على التعليل).

والألباني لم يخالف أي إمام متقدم ولو كان ذلك الإمام وحده في مسائل علوم الإسناد والجرح والتعديل، فلا يقول عن راو: إنه مدلس، ولم يقل أحد من الأئمة المتقدمين أنه مدلس، ولا يقول عن إسناد: متصل، وقد أعله إمام متقدم بالانقطاع ولم يجد دليل يرد قوله، ولا يقول عن راو: إنه ثقة، وقد ضعفه إمام من أئمة الجرح والتعديل، ولا يقول عن راو: إنه ضعيف، وقد وثقه إمام معتبر غير متساهل، وغير ذلك من المسائل إلا في جزئية واحدة وهي إذا كان كلام ذلك الإمام مخالف لظاهر السند، ثم أيضًا لم يعمل بذلك على إطلاقه فكم من حديث أعله إمام من الأئمة وكان ظاهره الصحة ومع ذلك أخذ بقوله الألباني، وإنما يخالف في جزئية واحدة؛ وهي: إذا وجد قرائن تخالف قول ذلك الأمام؛ فإنه يأخذ بتلك القرائن، ولا يأخذ بقول ذلك الأمام؛ لأن ذلك الإمام غير معصوم من الذهول وفوات شيء من العلم عنه، وهذا ليس في جميع الأبواب وإنما في باب واحد وهو تعليل ظاهر السند إذا ثبتت صحته له، وقويت القرائن لديه على ثبوته، أما القواعد؛ فلم يخالف قواعد الأئمة المتقدمين، فالشروط الخمسة لصحة الحديث؛ وهي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، وانتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة القادحة، وتقوية الحديث بتعدد الطرق بأن لا يشتد ضعفه كل ذلك يأخذ به الألباني، وإن ما وقع فيه الأمام الألباني من أوهام أو أخطاء في بعض أحكامه على الأسانيد؛ فهو في التطبيق لا في التقعيد.

٤- وهو في كلا الأمرين مأجور ومعذور؛ لأن الكلام في الأسانيد وعللها وفي

---

(١) «سؤالات أبي العينين» (ص١٥٠).

الجرح والتعديل مداره على الاجتهاد، وليس على إخبار يجب قبوله.

قال الباجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أحوال المحدثين في الجرح والتعديل مما يدرك بالاجتهاد، ويعلم بضرب من النظر»(١).

وقال المنذري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اختلاف هؤلاء -أي: أئمة الجرح والتعديل- كاختلاف الفقهاء كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا؟ كذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا؟ ويجري الكلام عنده فيما يكون جرحًا في تفسير الجرح وعدمه، وفي اشتراط العدد في ذلك، كما يجري عند الفقيه، ولا فرق بين أن يكون الجارح خبرًا بذلك للمحدث مشافهة أو ناقلًا عن غيره بطريقه، والله عز وجل أعلم»(٢).

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا، لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال، فيعتمد، ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ -وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه- في حد الصحيح»(٣).

فكلام هؤلاء العلماء صريح الدلالة على أن الحكم على الأسانيد والرواة اجتهاد، وقد ذهب الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن حكم إمام من أئمة الحديث هو إخبار وليس اجتهاد، فيجب قبوله، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قول العدل: «هذا حديث صحيح» في قوة: هذا حديث عدلت نقلته، وثبت إتقانهم في الضبط، وسلم الحديث من الشذوذ والعلة، والعدل إذا عدل غيره وجب قبول خبره، وإذا شهد له بالإتقان في حفظه

---

(١) «التعديل والتجريح» (١/ ٢٨٠).

(٢) «أسئلة في الجرح والتعديل» (ص٨٣).

(٣) «فتح الباري» (١/ ٥٨٥).

وجب قبول خبره -أيضًا-، وقد بسطنا هذا في رسالتنا المسماة: «إرشاد النقاد» بسطًا شافيًا، وبينا أن قول العدل: فلان عدل عبارة إجمالية معناها: أنه آت بالواجبات، مجتنب للمقبحات، ولما فيه خسة من الصغائر، محافظ على المروءة، وكما وقع الإجماع على قبول تلك العبارة الإجمالية يجب قبول قول القائل من الأئمة: «هذا حديث صحيح»؛ فإنه إخبار عما تضمنه الإجمال من التفصيل»[1].

وهذا إطلاق غريب يرده الواقع؛ فإن الكلام في الجرح والتعديل فرع من الكلام على الأسانيد وتصحيحها، والكلام في الرواة يكون بسبر رواياتهم، وسبر الروايات يكون بالنظر فيها وإعمال الفكر فيها، ثم إن واقع حال الأئمة المتقدمين: أنهم يخالفون هذا القول؛ فتجد الواحد منهم يخالف إمامًا قبله في الجرح والتعديل أو التصحيح والتضعيف، فكم من حديث قد اختلف علماء الحديث في تصحيحه وتضعيفه، بل الإمام الواحد يختلف اجتهاده في الراوي الواحد بل وفي الحديث الواحد، بل صنيع الأئمة المتقدمين أنفسهم وعملهم يدل على أن هذا من باب الاجتهاد وليس من باب الإخبار؛ ألا ترى أن طبقة أبي حاتم الرازي وأبي زرعة والبخاري لا يأخذون بجميع كلام طبقة من قبلهم من الأئمة كأحمد بن حنبل وابن معين في التصحيح والتعليل والجرح والتعديل، وإنما يخالفونهم في بعض ذلك، وكذلك طبقة أحمد وابن معين يخالفون طبقة من قبلهم كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان في بعض أحكامهم؛ وذلك لعلمهم: أن هذا الباب يدخله الاجتهاد والنظر، وأن مسائل الاجتهاد لا يجوز فيها التقليد لمن استطاع البحث والنظر وعدم التقليد.

٥- والصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذهب إلى اختياره حتى لا يقال كيف تنكرون التقليد، ثم تقلدون أئمة الحديث في أحكامهم على الأحاديث؟

وهذا تلازم غير لازم؛ ولأن التقليد لا يكون محرمًا دائمًا؛ فإنه مع العذر لا يكون

(١) «توضيح الأفكار» (١/ ١١٥).

محرمًا كما قرره العلماء، إذ لا واجب مع عذر؛ قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والذي عليه جماهير الأمة أن الاجتهاد جائز في الجملة، والتقليد جائز في الجملة، لا يوجبون الاجتهاد على كل أحد، ويحرمون التقليد، ولا يوجبون التقليد على كل أحد، ويحرمون الاجتهاد، وأن الاجتهاد جائز للقادر على الاجتهاد، والتقليد جائز للعاجز عن الاجتهاد، فأما القادر على الاجتهاد فهل يجوز له التقليد؟ هذا فيه خلاف، والصحيح أنه يجوز حيث عجز عن الاجتهاد: إما لتكافؤ الأدلة، وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد، وإما لعدم ظهور دليل له، فإنه حيث عجز سقط عنه وجوب ما عجز عنه، وانتقل إلى بدله؛ وهو: التقليد؛ كما لو عجز عن الطهارة بالماء»[1].

ولما كان الكلام على الأسانيد والجرح والتعديل مداره على الاجتهاد؛ فتكون هذه المسائل كغيرها من مسائل الاجتهاد في أبواب الفقه، بأن يكون من لم تكن عنده الأهلية للنظر في الأدلة بأنه يجب عليه أن يقلد الأعلم، وأما من كان عنده ملكة للنظر في الأدلة، وترجيح أقوال المختلفين من أئمة الحديث؛ فإنه لا يقلد، وإنما يأخذ بالدليل، وقد ذهب إلى أن قبول كلام أئمة الحديث في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل هو من باب التقليد الأمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقد سئل كما في رحلته الأخير للحج (عام ١٤١٠هـ) عن:

هل قبول قول أئمة الحديث كيحيى بن معين وغيره هو من باب التقليد أو من باب الاتباع؟

فأجاب بما حاصله: أن قبول كلام أئمة الحديث من باب التقليد، وأن التقليد لا يسلم منه أحد؛ فليس هناك أحد من الناس يستطيع أن يجتهد في كل مسألة من مسائل الدين، وأن التقليد ليس جميعه مذموم، وإنما المذموم منه ما كان يستطيع

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣).

صاحبه أن لا يقلد فيه ومع ذلك أخذ بالتقليد[1].

وأما الجواب التأصيلي؛ فإن دعوى تباين منهجي المتقدمين والمتأخرين في النقد الحديثي باطلة من وجوه متعددة؛ منها:

١- إن دعوى التفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها دعوى مضطربة، فلم يبين أصحابها مقصدهم من اصطلاح المتأخرين؛ فتارة يسمونهم: الفقهاء، وتارة يستدلون بأقوال المحدثين المتأخرين؛ فلماذا يقحمون الفقهاء والأصوليين في هذه الموازنة في الوقت الذي لا يعد فيه خلاف الفقهاء في مجال النقد الحديثي؟!

٢- إننا لا نجد أحدًا من الحفاظ المتأخرين -أمثال: الذهبي، وابن حجر العسقلاني، والحافظ العلائي، والسخاوي، وغيرهم- قال بوجود تباين بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين في معايير النقد والحكم على المرويات، وكل ما جاء عنهم هو إثبات فضل المتقدمين، ووجوب اتباعهم في تصحيح الأحاديث وتعليلها، وذلك لما تفوقوا به على المتأخرين من التبحر، وسعة العلم، فلماذا لم يقل هؤلاء الحفاظ المتأخرون بذلك؟

٣- إن دعوى تباين منهج النقد بين المتقدمين والمتأخرين إغفال لما مر به النقد الحديثي من مراحل تطور خلال هذه القرون، ولذلك؛ فكل دعوى عن اختلاف المنهج خلال أزمنة المنهج وبين أهله دعوى باطلة، بعيدة عن فقه المسألة، وعن التدبر في نشأة المنهج، ودواعيه، وأطواره.

---

(١) ما سبق ذكره من هذه الوجوه المجملة مستفاد باختصار وتصرف يسيرين من كتاب: «الألباني ومنهج الأئمة المتقدمين في علم الحديث» (ص٥-٢٢).

وتجد في هذا الكتاب عشرات الأمثلة التطبيقية من كتب الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ على موافقته لأئمه الحديث المتقدمين، وسلوكه طريق أهل العلم المجتهدين.

٤- وقد نقل عن المحدثين بعض الاختلافات في فروع المسائل، وناقش بعضهم بعضًا في كثير من ذلك، فما بال الاختلاف في المنهج لم ينقل عنهم فيه نقاش، ولا اعتراض؟! مع أن نقل اختلاف المنهج أولى وأحرى.

٥- إن المسائل الحديثية التي استدل بها المدعون لإثبات التباين المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين؛ مثل: مسألة الاعتماد على ظاهر الإسناد، والتفرد، وزيادة الثقة، وتقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ليست من التباين في التقعيد والتأصيل المنهجي، وإنما تباين في التطبيق والتمثيل.

٦- ليس في هذا التصرف ما يغض من شأن المتقدم ومنزلته عند المتأخرين، بل هكذا تعامل المتقدمون مع من تقدمهم؛ لأن مدار هذا العلم على الاجتهاد كما سبق تقريره.

وأما الجواب التفصيلي؛ فدونك إياه:

أولًا: دعوى تباين منهجي المتقدمين والمتأخرين في النقد الحديثي دعوى مضطربة:

فأصحاب هذه الدعوى قد اضطربوا في دعواهم، ولم يستطيعوا أن يفصحوا عن مقصدهم بمصطلح المتأخرين:

فتارة: يسمون الفقهاء والأصوليين.

وتارة: يتحدثون عن المتأخرين من نقاد الحديث.

وفي بعض الأحيان: يجعلون المتأخرين هم المعنيين بنقاد الحديث.

وأحيانًا يجعلونهم الفقهاء والأصوليين!!

وظهر ذلك في صياغتهم الدعوى تحت عنوان: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين

في تصحيح الأحاديث وتعليلها[1]، ومعلوم لدى الجماهير أن المعنيين لتصحيح والتعليل للأحاديث، هم النقاد من المحدثين دون غيرهم.

ثم يؤكدون ذلك عندما تعرضوا للتفرقة الزمنية بين المتقدمين والمتأخرين، فيقول أحدهم: «إن المسيرة التاريخية للسنة النبوية يتعين تقسيمها إلى مرحلتين زمنيتين كبيرتين:

فأما المرحلة الأولى فيمكن تسميتها بـ «مرحلة الرواية»، وهي ممتدة من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الخامس الهجري تقريبًا.

وأما المرحلة الثانية فيمكن تسميتها بـ «مرحلة ما بعد الرواية».

وفي ضوء هذه الحقائق العلمية؛ فإننا نخلص إلى أن المعنيين بـ «المتقدمين» هم حفاظ مرحلة الرواية ونقادهم على وجه الخصوص، أما المعنيون بـ «المتأخرين» فهم أهل «مرحلة ما بعد الرواية» فإن كلا من هاتين المجموعتين تنفصل عن الأخرى أصالة وتبعية في مجال الحديث وعلومه؛ فينبغي ألا نخلط بينهما؛ لأنه ظهر بينهما اختلاف جوهري وتباين منهجي»[2].

ثم أكدوا أن هذا التباين موجود بين نقاد الحديث: متقدمهم ومتأخرهم؛ فقالوا: «ومن تتبع كتاب «الأحاديث المختارة» للإمام المقدسي، أو تخريجات الإمام السيوطي، أو تحقيق الشيخ أحمد شاكر لسنن الترمذي، أو تحقيقه لمسند الإمام أحمد، أو كتب الشيخ ناصر الدين الألباني، أو الرسائل العلمية المقدمة من طلبة قسم الحديث على سبيل المثال، ثم قارن ما صححه أحدهم في كتابه مع كتاب «العلل«للإمام الدارقطني، أو «علل أبي حاتم»، أو «سنن الترمذي»، أو كتب النقاد

(١) انظر: «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» للدكتور حمزة المليباري.

(٢) «نظرات جديدة في علوم الحديث» للمليباري (ص١٣).

عمومًا، مقارنة علمية؛ يتجلى له هذا التباين المنهجي متجسدًا في جملة من الأحاديث»[1].

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إن مقصدهم من التباين المنهجي ووقوعه كان بين النقاد المحدثين المتقدمين وبين خلفهم من النقاد المتأخرين غير أنهم يضعون القارئ في لبس وحيرة حين يقول كبيرهم في نفس المسألة، ولكن في موضع آخر: «وبقي لي شيء آخر يجب ذكره في هذه المناسبة كان علي أن أختار في العنوان «الموازنة بين النقاد وبين الفقهاء وعلماء الأصول» بدلًا من صيغة الموازنة بين «المتقدمين والمتأخرين»[2].

وهذا نص صريح على أن المقصود بالمتأخرين هم الفقهاء وعلماء الأصول لا المحدثين كما قالوا في البداية؟!

فإن كان مقصدهم بالمتأخرين هم الفقهاء وعلماء الأصول؛ فلماذا شنوا الغارة على المحدثين المتأخرين؟!

ولماذا وضعوا المائة الخامسة حدًّا فاصلًا بين مرحلة الرواية ومرحلة ما بعد الرواية؟

ولماذا جعلوا في العنوان «في تصحيح الأحاديث وتعليلها»؟ فإن المتعارف عليه لدى جميع المشتغلين بالدراسات الحديثية عدم اعتبار مخالفة الفقهاء في مجال التصحيح والتضعيف؛ لأنهم ليسوا من أهل هذه الصناعة الحديثية سواء في ذلك المتقدمون منهم والمتأخرون.

وليس أدل على اضطراب هذه الدعوى وبيان تهافتها، من أن تجد الاختلاف

---

(١) «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص١١).

(٢) «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص٢٤).

والتباين في مقدمتها، ففي الوقت الذي يصدر أصحاب هذه الدعوى دعواهم بقولهم: «فرغم كثرة المشتغلين بالأحاديث في عصرنا بحثًا، وتحقيقًا، وتخريجًا، ودراسةً، فإنه لا تكاد توجد أطروحة علمية على مستوى لائق بمكانة السنة من حيث الابتكار، والاستدراك، والانتقاد إلا نادرًا؛ إذ إنهم ينقصهم جانب كبير من الفهم، والدقة، والاطلاع، والممارسة»[1].

ثم ما يلبثون أن يناقضوا أنفسهم بأنفسهم في أول مناسبة للتفريق بين المنهجين، وذلك حين تعرضوا لتعريف الحديث الصحيح؛ فقالوا: فقد قال ابن الصلاح: «الصحيح ما اتصل سنده بالعدل الضابط، عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة»، ثم أشار إلى أن هذا التعريف على منهج أهل الحديث... وتبعه في ذلك كل من صنف في مصطلح الحديث عمومًا، متفقين على أن هذا التعريف إنما هو على منهج المحدثين، دون غيرهم من الفقهاء وعلماء الأصول.

وذلك؛ لأن الفقهاء وعلماء الأصول لم يشترطوا أن يكون الحديث خاليًا من أسباب الشذوذ والعلة المتفق عليها عند المحدثين... إذ كان موقف الفقهاء وعلماء الأصول تجاه هذه المسائل هو قبول ما يرده نقاد الحديث[2].

بل إن المرء ليعجب أشد العجب وتملكه الدهشة حين يستدل أحدهم على دعوى تباين المنهج النقدي؛ قائلا: «قال أبو الوفا ابن عقيل مبينًا اختلاف الفقهاء والمحدثين في الحكم على الأحاديث بعد أن ذكر حديثًا ضعفه أحمد، بعد أن سئل عنه، وهو حديث: معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ «أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة».

قال أحمد: ليس بصحيح (والعمل عليه) كان عبد الرزاق يقول: عن معمر عن

(١) «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص٢٦).

(٢) «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص٣٧).

الزهري مرسلًا. ثم يقول بعد تفسير كلام الإمام أحمد: والشاهد من هذا اختلاف مناهج أهل العلم في الصناعة الحديثية، وأنهم ليسوا على منهج واحد»[1].

فكيف يستقيم هذا الكلام في معرض الحديث عن تباين منهج المحدثين النقاد؟! أما تباين منهج الفقهاء مع منهج المحدثين؛ فهذا ضرورة علمية.

قال القاضي: معنى قول أحمد: هو ضعيف على طريقة أصحاب الحديث؛ لأنهم يضعفون بما لا يوجب التضعيف عند الفقهاء[2].

وهذا متفق عليه؛ فطريقة المحدثين تغاير طريقة الفقهاء في نقد المرويات، والقول في هذا قول المحدثين النقاد؛ لأنهم أئمة هذه الصناعة وأحق بها.

ثم إن النقاد المتقدمين لم يجمعوا على تضعيف هذا الحديث؛ فقد صححه يحيى بن سعيد القطان، وذكر طرقه[3]، وما دام المتقدمون قد اختلفوا؛ فللمتأخر أن يختار من أقوالهم بحسب ما يتضح له من قرائن كما تقدم تقريره.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا السياق: لماذا يحاول المدعون إقحام الفقهاء وعلماء الأصول في هذه الموازنة، ومعلوم أن الفقهاء لا عبرة بخلافهم في هذا المجال؟! وإذا كان هؤلاء المدعون يريدون أن يبينوا صدق دعواهم المزعومة، فالمفترض -درءًا للغموض- أن يستخدموا اصطلاحًا واحدًا.

فمن المهم إذا أردنا أن نقوم بموازنة بين منهج مرحلتين من مراحل النقد الحديثي: أن نلغي تمامًا ذكر أي جهة خارج أصحاب الصناعة؛ لأن موافقتهم أو

---

(١) «منهج المتقدمين في التدليس» (ص١١ و١٢).

(٢) «المسودة في أصول الفقه» لابن تيمية (ص٢٤٧).

(٣) انظر: «المسند» للإمام أحمد بن حنبل» (٦ / ٢٧٧)، وتعليق الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حديث رقم (٤٦٠٩).

مخالفتهم لا عبرة بها في هذا الباب، وإنما نريد أن نعرف ونحقق: هل فعلًا هناك تباين منهجي بين المتقدمين والمتأخرين في مجال النقد الحديثي (في تصحيح الأحاديث وتعليلها)؟

ومما ينبغي ذكره نقطة مهمة غابت عن أذهان هؤلاء؛ فجعلتهم يتخبطون ويخلطون؛ وهي: أن كثيرًا من الفقهاء المتأخرين كتب في مصطلح الحديث وعلومه - من الناحية النظرية - وكان تناولهم للأحاديث على طريقة الفقهاء من الناحية التطبيقية؛ فاغتر المدعون بصنيع هؤلاء الفقهاء، وعدوهم من جملة متأخري المحدثين، ثم نصبوا خلافًا منهجيًا بين صنيع هؤلاء وبين صنيع أئمة النقد المتقدمين.

فإذا كان هؤلاء الأدعياء قد عجزوا أن يبلوروا مضمون دعواهم ويصوغوها في سياق خال من التناقض؛ فهل يستطيعون أن يدللوا على صدق هذه الدعوى المضطربة البنيان، المتصدعة الأركان؟!

ثانيًا: هذه الدعوى دعوى لقيطة: ليس لها نسب إلا أوهام أصحابها:

إن القول بوجود تباين منهجي بين النقاد الحديث القدامى وبين خلفهم من علماء الحديث المتأخرين؛ إنما هي دعوى لقيطة النسب، ليس لها جذور، ولا دعائم من كلام الأئمة الحفاظ المتأخرين؛ اللهم إلا أذهان أصحاب هذه الدعوى وخيالاتهم وأوهامهم.

فلم نجد عن أحد من كبار المتأخرين قولًا، ولا حتى أدنى إشارة بوجود تباين في المنهج بين المتقدمين والمتأخرين من حيث معايير النقد والحكم على المرويات، بل إن ما ذكره أصحاب هذه الدعوى من نصوص للأئمة الحفاظ المتأخرين؛ أمثال: الحافظ ابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، والعلائي؛ إنما هي أقوال توضح فضل المتقدم على المتأخر، وبيان سعة علم المتقدمين واطلاعهم، وتوجب الإذعان لما أجمعوا به على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، دون ذكر وجود فرق أو تباين منهجي بين

هؤلاء وأولئك.

ونلاحظ في هذه الدعوى ما يأتي:

١ - أصحاب هذه الدعوى الزائفة - التباين المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين في النقد الحديثي - لا يجيزون الاعتراض على حكم أصدره إمام متقدم، أليست هذه دعوى للجمود والتقليد، ومنع الاجتهاد والوقوف على أقوال المتقدمين وقوفًا حرفيًا، دون فهم متسع، أو مناقشة علمية راسخة؟! فلا يجوز في نظر هؤلاء مخالفة المتقدم؛ حتى لو كان الراجح في نظر المجتهد المتأخر خلاف ذلك.

٢- لا علاقة لكلام الحافظ ابن حجر وغيره من أهل العلم الذين ذكروا فضل المتقدمين بمسألة تباين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين، وإنما ذكروا مسألة ضرورة اتباع الأئمة المتقدمين في هذا الشأن، ولم يشيروا إلى التباين المنهجي.

ثالثًا: دعوى تباين منهج النقد بين المتقدمين والمتأخرين يرفضها الواقع العلمي، وأحادية المنهج لا تمنع نموه وتطوره، ولو وقع اختلاف حقيقي؛ لعلمناه:

فإنه لا يختلف اثنان من أهل العلم ولا ينبغي لهم على أن منهج نقد السنة خلال القرون الثلاثة الأولى كان كافيًا لمعرفة صحيح السنة وتمييزه عن سقيمها؛ لأن الاعتقاد بوقوع خطأ في منهج النقد في القرن الأول مثلًا يعني أن الأمة في ذلك قد ضلت دين ربها؛ فنسبت إلى وحي السنة ما ليس منه، أو ردت هداية من هدايات ربها.

وهذا لا يعني أن علوم الحديث -نقلًا ونقدًا- لم تمر بمراحل تطور خلال هذه القرون، هذا التطور والانتقال من مرحلة إلى مرحلة لم يكن بسبب قصور في المرحلة الأولى عن القيام بواجب الحفاظ على السنة، ولكن بسبب عوامل جديدة طرأت في المرحلة الثانية تستلزم تطورًا في العلم، فالتطور لم يكن لنقص العلم قبل تطوره، وإنما لحدوث أمر لم يكن موجودًا يقتضي ذلك التطور:

فمثلا التدليس المذموم، أو الإرسال المردود، لم يكن ليظهر في جيل الصحابة؛ لأن الصحابة كلهم عدول، وإنما ظهر بعدهم، والإعضال لم يكن ليظهر عند من لا يروي عن النبي ﷺ إلا بواسطة واحدة، لكنه يمكن أن يظهر عند من يحدث عنه بواسطتين فأكثر.

ومادامت إصابة الأخبار ستزداد بامتداد الزمن، فلا بد أن علماء الأمة ستزداد عنايتهم في إيجاد الوسائل التي تخلص الأخبار من آفتها، وهذا هو تطور الميزان النقدي.

لذلك؛ فكل دعوى عن اختلاف المنهج خلال أزمنة المنهج وبين أهله دعوى باطلة، بعيدة كل البعد عن فقه المسألة، وعن التدبر في نشأة المنهج ودواعيه وأطواره.

وكيف يتصور حصول اختلاف في المنهج، والمنهج إنما نشأ لحماية المرويات من آفتها؟! هل هناك من يقبل الخطأ؟! هل هناك من يقبل الكذب؟! هل هناك من يقبل ما يغلب على الظن أنه خطأ أو كذب؟!

أما إن ضربت أمثلة للمسائل التي ادعي فيها الخلاف في المنهج؛ كالمرسل، والرواية عن أهل البدع، وزيادة الثقة، واشتراط عدم الشذوذ، واشتراط عدم العلة، ونحوها من المسائل التي حكي فيها الخلاف؛ فقد: درسنا هذه المسائل وغيرها مسألة مسألة؛ فتبين لنا عدم صحة وجود ذلك الخلاف المدعى، والذي نقل في أكثره -أيضًا- الإجماع، وإن اشتهر عند المتأخرين القول بالخلاف.

ثم إن الخلاف المنهجي لا يخفى، وهو أولى بالظهور والوضوح من الاختلاف في آحاد المسائل الجزئية، وأولى بالنقل، وأحرى بأن تقوم له المعارك العلمية، وأن تصنف فيه الردود؛ والردود على الردود؛ هذا هو المعتاد من سنة العلوم جميعًا؛ لأنه اختلاف منهجي، ينبني عليه اختلاف عظيم في كثير من المسائل الجزئية.

وبعد؛ فأين هذا الاختلاف المنهجي في الصور التالية:

أين هو في التوافق العجيب بين نقاد الحديث من زمن شعبة والقطان وابن مهدي إلى زمن البخاري ومسلم وأبي حاتم ومن بعدهم: توافق في التصحيح والتضعيف، والتعليل، والجرح والتعديل؟! هل وجد أحد منهم رد حكمًا من آخر بدعوى اختلاف المنهج؟!

أين هو في ثناء المتأخر منهم على المتقدم على علمه واطلاعه ودقة أحكامه؟! كما فعل ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» التي عقد فيها أبوابًا لبيان عظيم مواقع الأئمة في النقد، ينقل فيها من أحكامهم على الأحاديث والرواة على وجه الإجلال والتعظيم لهم، وهم أئمة مختلفة أعصارهم، متباينة طبقاتهم، ولم يقل مرة واحدة عن منهج فلان: غير مقبول، أو يجب علينا أن ننتبه إلى منهجه الخاص في هذه المسائل أو تلك.

وفعل مثل ابن أبي حاتم جماعة؛ كابن حبان في مقدمة «المجروحين»، وابن عدي في مقدمة «الكامل».

وكيف يقبل بعضهم من بعض الجرح والتعديل في الأعم الأغلب، ولا يختلفون إلا في جزئيات المسائل؟! أولو كان منهج النقد بينهم مختلفًا فهل كانوا سيقبلون من بعضهم أحكامهم في الرواة؟! أوليس الحكم على الراوي مرتبطًا كل الارتباط بالحكم على حديثه، والحكم على حديثه مرتبطًا بالحكم عليه؟!

لقد نقل عن المحدثين اختلاف كثير في آحاد الرواة والأحاديث، وناقش بعضهم بعضًا في كثير من ذلك، فما بال في المنهج لا ينقل عنهم فيه نقاش ولا اعتراض؟! والحاصل أن نقل اختلاف المنهج أولى وأحرى.

وكل هذا وغيره يقطع باتحاد المنهج، وإنما يدعي الاختلاف من لم يراع تلك الكليات، ووقف عند بعض العبارات المشتبهة؛ ليبني عليها مذاهب ومناهج!! ولو

ردوا تلك المشتبهات إلى هاتيك المحكمات وأمثالها لتبين لهم الحق بلا ارتياب»[1].

وبناء على ما سبق نستطيع القول: إن الخلاف الجزئي الذي وقع بين المتأخرين وبين سلفهم من المتقدمين في أفراد المسائل الجزئية؛ إنما هو من قبيل الفرعيات الناتجة عن عدم الاطلاع على بعض أدلة البحث، وملاحظة جميع معطياته من قبل الناقد، وهذا الاختلاف يعد من الاجتهاد المتفق في المنهج، المختلف في النتائج، وزوال هذا الاختلاف إنما يكون باستكمال البحث في أدلة المسألة المختلف فيها، وسبر أقوال المتقدمين فيها على عكس الاختلاف المنهجي الذي هو متعلق بأصول التأمل والنظر في قواعد الفن؟!

وذلك؛ لأن العلم المكتمل القواعد والأصول، المقرر بألفاظ وتعابير اصطلاحية، لا يحق لأحد أن يحاول تأصيل غير ما اكتمل من قواعده.

رابعًا: المسائل الحديثية التي يدعي هؤلاء الواهمون وجود تباين منهجي فيها بين المتقدمين والمتأخرين ليست من التباين المنهجي بقدر ما هي تصرف من المتأخر في استعمال القواعد والأصول الثابتة في النقد، وبيان ذلك:

يزعم أصحاب دعوى التباين المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها: أن هذا التباين المنهجي تجلى في مسائل حديثية بعينها، هذه المسائل؛ هي: التفرد، وزيادة الثقة، والاعتماد على ظاهر الإسناد في التصحيح والتضعيف، وتقوية الحديث بالشواهد والمتابعات.

والحق الذي لا مثنوية فيه ولا مرية تعتريه أن الاختلاف في هذه المسائل ليس من التباين المنهجي بقدر ما هو تصرف المتأخر -أحيانًا- في استعمال القواعد والأصول الثابتة في النقد، أو هو نوع من الاختلاف النوعي في فرعيات العلم؛ بعيدًا

---

(١) «إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية» (ص٢٦٤ -٢٧٧) باختصار وتصرف.

عن أصول المنهج.

وفيما يلي نعرض لهذه المسائل التي استدل بها المدعون على وجود التباين المنهجي بين النقاد القدامى والمتأخرين.

المسألة الأولى: دعوى اعتماد المتأخرين على ظواهر الإسناد دون الالتفات إلى القرائن والملابسات التي تحيط بالحديث على عكس صنيع المتقدمين.

فقد زعم أصحاب هذه الدعوى: أن المتأخرين يعتمدون في التصحيح على ظواهر الإسناد، وأن ما يحف الحديث من قرائن وملابسات لا يحظى باهتمامهم، في الوقت الذي كانت فيه هذه القرائن والملابسات هي المعول عليها عند النقاد القدامى في حكمهم على الحديث، بغض النظر عن أحوال رواته العامة غير المتروكين [1].

وفي الحقيقة إن هذا الكلام منصب على نقاد الحديث دون غيرهم:

«كأنهم -من خلال هذا الاستدلال- جعلوا صحة الحديث على ظاهر الإسناد هو الاستثناء، فصحة الحديث عندهم لا تثبت إلا بعد استيفاء الملابسات والقرائن التي يمكن أن تحيط لإسناد، وهذا الاستدلال يضعهم في إشكال؛ فلسائل أن يسأل:

لماذا يبحث الناقد عن القرائن في حديث ظاهره الصحة؟

هل لأن الحديث لا يثبت عند الأئمة إلا بقرينة؟ أو للتأكد أنه لم يقع به خطأ؟!

وهل الأصل عندهم قبل التفتيش عن القرائن مبني على: القبول، أو الرد، أو التوقف؟!

وإذا كان التوقف، فلماذا يأخذ به بناء على ظاهر الحال إذا لم يجد قرائن؟

(١) انظر: «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص١١-١٢).

كل هذه الأسئلة تدل على إشكالية ما ذكره هؤلاء.

فلو صرح المدعي، وقال: إن الحديث لا يثبت إلا بقرينة تدل على أن الراوي قد حفظ؛ لكان هذا لب قول من يرد خبر الآحاد من أهل البدع؛ لأنه لا يفيد -عندهم- إلا الظن.

وإن قال المدعي: إنما هو للتأكد من عدم الخطأ؛ دل هذا على أن أصل الحكم بصحة الحديث متوقف على الحال العام للرواية؛ أي: على ظاهر الإسناد، وإن كان للناقد أن يفتش؛ ليثبت هذا الأصل.

وإن قال: إن الحديث إذا كان ظاهره الصحة، فهو على القبول حتى يظهر خطؤه؛ فهو حكم منه بأن الأحوال العامة للرواة تعد معايير للحكم على الحديث، وأن القرائن تثبت هذا الأصل أو تنقضه، وهذا القول يهدم كلامه.

وإن قال: إن الحديث على الرد أو التوقف قبل التفتيش؛ فقد خالف السلف بلا شك[1].

ثم هو في آخر كلامه ينقض دعواه حين قال: «فإن كان ثقة؛ فالأغلب في روايته الصواب، وبالتالي يكون حديثه صحيحًا، وإن كان ضعيفًا؛ فالأصل في حاله أن يكون مخطئًا، ويكون حديثه ضعيفًا، وأما إن كان صدوقًا، فيكون حديثه حسنًا، مع تفاوت مراتبه دون شك؛ ولذا؛ فإن هذه الأحكام لا تفيد في الواقع إلا الظن الغالب؛ لكونها مبنية على الأصل في حال الراوي»[2].

وهذا هو صنيع الأئمة المتأخرين الذين عيب عليهم في هذا، وشنع عليهم

---

(١) «نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري وبيان بطلان الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين» لأحمد الزهراني (ص١٣-١٤).

(٢) انظر: «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص١٢).

بسببه؛ فإن تعبيراتهم هي نهاية حكمهم على الحديث وخاتمته.

فهم حين اطمأنت نفوسهم لصحة حديث ما؛ بينوا أن الأصل كان سليمًا في غالب الظن إن كانت الرواية خالية من قرائن، أو جزموا به إن كانت القرائن تدل على صحته[1].

وبهذا يتضح أن التباين المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة لا يوجد إلا في تصور هؤلاء المدعين وخيالهم، وأن واقع الأئمة والنقاد لا يعترف بهذا الهراء الذي لا طائل من ورائه.

المسألة الثانية: دعوى أن الأئمة المتقدمين قد يصححون حديث الضعيف إذا انفرد.

فقد قيل في هذا: «ليس هناك -إذن- حكم مطرد بقبول تفرد الثقة، أو رد تفرد الضعيف، بل تتفاوت أحكامهم، ويتم تحديدها وفهمها على ضوء المنهج النقدي النزيه»[2].

وقالوا: «ويتحقق هذا العنصر: إما بموافقة ما رواه الراوي الأمر الواقع في رواية هذا الحديث، أو تفرد بها له أصل في الواقع، ويعد هذا من أهم عناصر التصحيح؛ إذ يعتبر الحديث صحيحًا بمجرد تحقق هذا العنصر، وإن كان راويه ضعيفًا؛ بشرط ألا يكون متروكًا»[3].

وهذا كلام في منتهى التهافت؛ فلا بد أن يعلم جيدًا أن أصل كلام الأئمة عن

---

(١) انظر: «نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري وبيان بطلان الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين» (ص١٣-١٤).

(٢) «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص١٢).

(٣) «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد» لحمزة المليباري (ص٥٣).

تعريف الحديث الصحيح وتحديده، والحسن، والضعيف؛ إنما هو بالنظر إليه مجردًا من كل ما يحف به، وهذا هو شأن القواعد؛ لأنها في الحقيقة تجريد عقلي يوضح الأمور المتصلة من الأمور المنفصلة التي تتحكم في النتيجة النهائية.

فالحديث الصحيح كما عرفه الأئمة: هو الحديث الذي يرويه ثقة -عدل ضابط- عن مثله إلى منتهاه: متصلًا، بلا شذوذ، ولا علة.

هذا هو النظر الأصلي للسند والمتن، من حيث القاعدة والأصل، فإذا نظر إلى التطبيق؛ فقد يحكم المحدث على حديث الثقة الضابط بالحسن؛ لأنه مثلا يرويه عن شيخ يضعف فيه نسبيًا؛ كما أن المحدث قد يحكم على ما يرويه الثقة بالضعف؛ لأن راويه وإن كان ثقة؛ فهو مدلس وقد رواه بالعنعنة.

وقد يحكم المحدث على حديث تخلف فيه شرط من شروط الصحة؛ لمجيئه من طريق آخر مثله، أو أعلى منه؛ فيكون صحيحًا لغيره.

وكل هذا الذي ذكرناه لا يتعارض مع تعريف الصحيح؛ لأن التطبيق الاستثنائي لا يتعارض مع التقعيد الأصلي، ثم إن الأئمة يحكمون على ما جاء به الضعيف بأنه ضعيف لا يحتج به، وقد يقبلونه إذا تقوى بمجيئه من طريق آخر مثله أو أقوى منه، على تفصيل معروف في مظانه.

لكن الطامة التي يحاول هؤلاء الوصول إليها وتأصيلها: أن الأئمة المتقدمين قد يقبلون ما تفرد به الضعيف، وذلك من خلال شعور الناقد وإحساسه بأن الضعيف قد حفظ الحديث.

وللأسف يستدلون على هذا الكلام المتهافت بأدلة يضعونها في غير مواضعها، فإذا قال الإمام أحمد في حديث الجمع بين الظهر والعصر: إنه من حديث داود بن قيس، وليس من حديث ابن أبي ذئب، فليس مرد ذلك إلى معرفة عامة لضرورة، بل إما أن يكون الإمام أحمد له معرفة خاصة بهذه الرواية أنها ليست من حديث وكيع

شيخه، وإما أن يكون وكيع ذكر له أنه لم يسمع هذا الحديث من ابن أبي ذئب، أو أن ابن أبي ذئب صرح أنه لم يرو هذا الحديث مثلًا؛ فيصدر من الإمام أحمد مثل هذه العبارة في حق الحديث.

وله وجه آخر: هو أن يكون الشيخ الراوي لا يحدث إلا من كتاب، ويكون المحدث قد عرف كتابه معرفة تامة، فيستطيع حينئذ تمييز ما نسب للشيخ من خطأ.

ومع هذا؛ فليس لدينا دليل على أن كل عبارات الأئمة صدرت اعتمادًا على نصوص وأدلة قاطعة، ونضرب مثلًا الإمام أحمد نفسه؛ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال لي أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث[1]؛ فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ يعني قوله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا»[2].

فهذا الحديث أمر الإمام أحمد بالضرب عليه من المسند، مع أنه في الصحيحين وغيرهما، وهو صحيح عند الأئمة، وبين الإمام أحمد نفسه سبب هذا؛ وهو: أن لفظه خلاف المشهور من النصوص في السمع والطاعة.

وكما ترى؛ فإن هذا الحكم من الإمام أحمد بسبب ظنه أنه يخالف المشهور الثابت عنه ﷺ، وليس عن دليل قطعي يصار إليه؛ فلعل الحديث لم يصح عنده، أو أنه رأى أنه لا يمكن أن يجمع بينهما؛ فعمل بالترجيح، ولا شك أن الأمر بالسمع والطاعة متواتر اتفق أهل العلم عليه.

وعلى هذا؛ فإن ما يصدر عن الأئمة ليس بالضرورة أن يكون عن علم خاص

---

(١) يقصد حديث «يهلك الناس هذا الحي من قريش» قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «لو أن الناس اعتزلوهم»، وهو حديث صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٠٤)، ومسلم (٢٩١٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «طبقات الشافعية» للسبكي (٢ / ٣٢) وحديث: «اسمعوا وأطيعوا» حديث صحيح: أخرجه البخاري (٦٩٣).

مستنده الخبر، يجب فيه تقليده، بل قد يكون مصدره اجتهادًا خاصًا ونوعًا من النظر الذي لا يجب علينا تقليده، وإنما الحادي هو الدليل الحسي، ولم يلزمنا الله تعالى تقليد أحد اعتمادًا على معرفته، وعلمه، ونظره، وتقواه، وورعه؛ كائنًا من كان عدا الرسول ﷺ.

بالإضافة إلى أن مخالفة الرواية للمشهور عن النبي ﷺ أو عن الصحابي نفسه من قوله وعمله، هي قرائن أو ملابسات تثير الباحث للتفتيش والبحث، وليست - بالضرورة- سببًا عند الأئمة في نقد الرواية وإعلالها بالشذوذ[1].

والأئمة قد رووا أخذ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من لحيته، ولم يجعل أحد منهم ذلك قدحًا في صحة حديث «أعفوا اللحى»[2]، وهو من رواية ابن عمر نفسه.

وأكثر من هذا أن الأئمة إذا جاءت الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض جمعوا بينها، وإن كان أحدها من رواية ضعيف أو ثقة في روايته مدخل؛ أعلوا هذا بهذا، والسبب في هذا كله ما ذكر آنفًا من أن الإسناد هو الركيزة الأساس في الحكم على الحديث.

والقول بأن ليس هناك حكم مطرد في قبول تفرد الثقة أو رد تفرد الضعيف عجيب جدًّا ممن يزعمون: أن المتأخرين أفسدوا منهج نقد الحديث، وأن عملهم هذا تسبب في دخول الأحاديث الضعيفة على الأئمة.

والحق الذي لا مرية فيه أن أصل نظر الأئمة النقاد هو إلى الإسناد، فإذا صح الإسناد نظر في المتن والقرائن الأخرى، وإذا كان فيه ضعف أعرضوا عنه، حتى لو وافق ما يسمونه الواقع الحديثي والعملي؛ لأن الأمر ليس تجويزًا عقليًّا كما يرددون،

---

(١) «نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري وبيان بطلان الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين» (ص١٠٤) بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٩٣)، ومسلم (٢٥٩).

وإنما الأمر في نسبة القول إلى النبي ﷺ وكتب أهل الحديث مليئة بالأمثلة على أن الأئمة ردوا ما ضعف، ولو كان موافقًا للواقع، ومتصل السند، ورواته عدول في دينهم.

قال محمد بن يحيى الذهلي: «ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصول غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح».

وقال أيضًا: «لا يثبت الخبر عن النبي ﷺ حتى يرويه ثقة، عن ثقة، حتى يتناهى الخبر إلى النبي ﷺ بهذه الصفة، ولا يكون فيهم رجل مجهول، ولا رجل مجروح؛ فإذا ثبت الخبر عن النبي ﷺ بهذه الصفة وجب قبوله والعمل به، وترك مخالفته»[1].

ومن الأمثلة التطبيقية التي تدل على أن الأئمة يعتمدون في الأصل على السند، وأن الحديث الذي ينفرد به الضعيف مردود: ما رواه ابن ماجه؛ قال: حدثنا محمود بن خالد، والعباس بن الوليد الدمشقيان؛ قالا: حدثنا مروان بن محمد، حدثنا رشدين، أنبأ معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الماء لا ينجسه شيء؛ إلا ما غلب على ريحه، وطعمه ولونه»[2].

فهذا الحديث تتوافر فيه الشروط التي يزعمون: أن المتقدمين يعتبرونها لتصحيح ما ينفرد به الضعيف، فالسند متصل، والرواة عدول، وهو لا يعارض الواقع الحديثي ولا العملي، بل معناه محل إجماع، وله شاهد صححه عدد من الأئمة،

---

(١) «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» للخطيب البغدادي (١/ ٩٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٥٢١)، والدارقطني (٤٧)، والبيهقي (١٢٢٦)، والطبراني الكبير (٧٥٠٣)، وضعفه شيخنا الإمام الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٦/ ١٥٤).

من حديث أبي سعيد الخدري، وهو حديث بئر بضاعة[1] المشهور، ومع هذا كله ماذا قال الأئمة؟!

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ساق مرويات الحديث مسندها ومرسلها: «قال الدارقطني: ولا يثبت هذا الحديث. وقال الشافعي: ما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء وريحه ولونه كان نجسًا يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله، وهو قول العامة لا أعلم بينهم خلافًا.

وقال النووي: اتفق المحدثون على تضعيفه، وقال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة؛ فغيرت له طعمًا، أو لونًا، أو ريحًا؛ فهو نجس»[2].

والأمثلة في كتب السنة كثيرة.

والعجيب أنهم استدلوا على دعواهم بأن الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أخرج لبعض الضعفاء؛ كفضيل بن سليمان، وإسماعيل بن أويس، وغيرهما، ومثله الإمام مسلم، وهذا لا يتم لهم بلا شك؛ لأن الكلام على انفراد الضعيف، والضعفاء الذين يزعمون أنهم في الصحيحين قد بين الأئمة أن مثل هؤلاء لم ينفردوا، بل تابعهم غيرهم، فضلًا عن كونهم ذكروا في المتابعات، ولم يذكروا في أصول الكتابين، بالإضافة إلى أنهم ممن اختلف فيهم النقاد، لا من المجمع على ضعفه؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى: فإن الصحيحين لهما مكانة خاصة؛ إذ إن أحاديثهما تأيدت بتلقي الأمة لها بالقبول، وهذا

---

(١) أخرجه أبو داود (٦٦)، والترمذي (٦٦)، والنسائي (٣٢٦)، وأحمد (١١٢٥٧) وهو حديث صحيح، انظر كتابي «التخريج المحبر الحثيث» (٢)، وإنما الشاهد في قوله ﷺ: «الماء طهور لا ينجسه شيء» وأما الاستثناء في آخر حديث أبي أمامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ فضعيف باتفاق؛ نقله الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أهل العلم؛ كما في «المجموع» (١/ ١١٠).

(٢) «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (١/ ١٦).

ما جعل النقاد يتوقفون في تضعيف ما جاء به الضعيف في الصحيحين؛ ولهذا لا نجد هذا التعامل مع ما أخرجه غير صاحبي الصحيحين[١].

وعلى اعتبار أن المتقدمين من نقاد الحديث كانوا يقبلون تفرد الضعيف بعد إعمال القرائن والمرجحات التي تثبت عدم خطأ الضعيف في هذا الحديث -وهذا على الاستثناء-؛ فإن ذلك يعد خصيصة للمتقدمين دون غيرهم؛ لكونهم عاينوا أحوال الرواة حال روايتهم عنهم، وغالب ما يذكر من أمثلة في شأن قبول تفرد الضعيف، أن يكون هذا الضعيف شيخ الناقد الذي قبل حديثه، أو على الأقل قد عاصره؛ ليدلك هذا على أن الناقد الذي قبل هذا التفرد ترجح لديه عدم خطأ الضعيف في هذه الرواية؛ كقول سفيان الثوري: «اتقوا الكلبي».

فقيل: فإنك تروي عنه؟!

قال: أنا أعرف صدقه من كذبه»[٢].

وهذا الأمر إذا تيسر للنقاد المتقدمين؛ أمثال: سفيان الثوري، فأنى للمتأخرين ذلك؟! فليس للمتأخر سوى الحكم على الرواية بمقتضى القواعد التي أرساها أهل هذا الفن من المتقدمين، والتي تنص على أن الأصل في حديث الثقة القبول، ما لم تقم قرينة تدل على أنه أخطأ، والأصل في رواية الضعيف الرد، ما لم يتابع، أو تقم قرينة على أنه لم يخطئ في هذا الحديث، وتصير أقوال النقاد المتقدمين في حق هؤلاء الرواة حال تفردهم هي القرينة لدى المتأخر، وإلا فهناك أصل عام: بقبول رواية الثقة، ورد رواية الضعيف.

وهذا ظاهر لا إشكال فيه بفضل الله، وليس فيه ما يدل على تباين منهج النقد

---

(١) انظر: «نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري وبيان بطلان الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين» (ص١٠٦).

(٢) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (٣ / ٥٥٧).

بقدر ما يوضح فضل المتقدم، وسعة علمه بأحوال الرواة؛ لكونه معاينًا لهم، وهذا بدوره لا يقدح في المتأخر ولا يشينه، فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء.

فليس من الحكمة إذن أن يقال: «ليس هناك حكم مطرد بقبول تفرد الثقة، أو رد تفرد الضعيف»[1]؛ لأن إطلاق الكلام بهذه الطريقة يعد قدحًا في منهج النقد الحديثي عند المتقدمين والمتأخرين على حد سواء، وهدمًا للسنة المطهرة، وإن لم يشعروا!

وإنما ينبغي أن يراعى أن هناك أصلًا يرجع إليه؛ وهو: قبول رواية الثقة، فإن قامت قرينة على خطأ الثقة؛ فترد روايته على الاستثناء، وكذلك فإن الأصل في رواية الضعيف الرد، ما لم تقم قرينة تستوجب قبولها؛ فقبول روايته بناء على القرائن خلاف الأصل؛ لأن «الحديث الذي يتفرد به الراوي الضعيف ولا يوجد له أصل من غير طريقه؛ فهذا منكر لمجرد تفرد الضعيف، وإن لم يخالف»[2].

ومن هذا نخلص إلى أن دعوى تصحيح المتقدمين حديث الضعيف حال تفرده مردودة، ومنشؤها إنما هو خيال هؤلاء المدعين الذين عجزوا عن أن يأتوا بشاهد أو قول لأحد المتقدمين يثبت صحة ما ذهبوا إليه، فلم يفعلوا ولن يفعلوا ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا؛ لأن قواعد النقاد ثابتة وواضحة يعلمها كل من له دراية بهذا الفن، والاستثناء لا يقدح في أصل القاعدة، ولا يقاس عليه، ولا يؤخذ منه حكم عام، وهذا واضح كما بينا.

المسألة الثالثة: دعوى قبول المتأخرين زيادة الثقة على الإطلاق على خلاف صنيع المتقدمين.

---

(١) «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص٢٦).

(٢) «تحرير علوم الحديث» (٢ / ١٠٣٤).

زعم هؤلاء الواهمون: أن حكم زيادة الثقة في كتب المصطلح متفاوت؛ حيث يوافق حينًا منهج المحدثين النقاد في التصحيح والتضعيف، وحينًا طريقة الفقهاء والمتأخرين، وربما اتخذ منهجًا متوسطًا بينهما.

مما نجم عن ذلك آثار سلبية -على حد زعمهم- تعاني منها الأمة الإسلامية في كثير من المجالات الشرعية؛ ومن أخطرها: ما نلمسه في كتب بعض المعاصرين من إطلاق القول أن زيادة الثقة مقبولة؛ كما هو مقرر في كتب المصطلح؛ ليتخذوا ذلك ذريعة لتصحيح ما أعله نقاد الحديث من زيادات الثقات؛ إذ يكمن في ذلك طمس تدريجي لأهم معالم النقد عند المحدثين[1].

والحق: أن استغلال مثل هذه المسائل في إيضاح التباين المنهجي بين النقاد المتقدمين وبين من خلفهم من المتأخرين: نوع من الوهم الذي لا يعتمد إلا على خلط الأوراق، وعدم استيعاب كلام الأئمة النقاد.

فمعلوم أن الفقهاء لا عبرة بخلافهم في هذا المجال؛ لأنهم ليسوا من أهل تلك الصناعة الحديثية الشريفة سواء في ذلك متقدمهم أو متأخرهم.

وقد تقدمت الإشارة إلى أن كثيرًا من الفقهاء المتأخرين صنفوا في مصطلح الحديث من الناحية النظرية، وظل تناولهم للمرويات على طريقة الفقهاء من ناحية التطبيق.

---

(١) انظر: «نظرات جديدة في علوم الحديث» لحمزة المليباري (ص١٥١، ١٥٢)، وكذلك بحثًا (له) بعنوان: «زيادة الثقة في كتب مصطلح الحديث: دراسة موضوعية نقدية» نشر على منتداهم: ملتقى أهل الحديث.

فوقع الخلط وسوء الفهم[١]، واعتبر المدعون: أن هذا الصنيع حجة على قواعد النقد الحديثي، حتى جعلوا فعل هؤلاء الفقهاء نوعًا من التباين في المنهج، وكيف يستقيم هذا، والقول في أصول هذا الفن لا يؤخذ إلا من محدث صرف، فهم أهل المنهج، ولا عبرة بخلاف من ليس منهم؟!

«ومن المعلوم -أيضًا- لدى المتخصصين في هذا العلم أن علوم الحديث وأنواعها بينها تداخل ونقاط اشتراك؛ فإذا قيل: «زيادة الثقة»؛ فإن من زيادة الثقة ما يكون داخلًا في الشاذ، وإذا قيل: «منكر»؛ فإن من المنكر ما تكون نكارته زيادة في السند، ونحو هذا معلوم، وليس في هذا عجب، فكل العلوم كذلك، وإنما يلجأ أئمة الفن المعين إلى التقسيم والتنويع؛ لتسهيل فهم كلام الأئمة، وليس تقصير الدارسين في فهم كلام الأئمة حجة عليهم، بل ما شرحت المتون، والمختصرات، والمقدمات إلا من أجل حسن فهم كلام الأئمة وتنزيله منزلته، وإلا فهم يعلمون حقيقة التداخل والاشتراك بين أنواع الحديث، وإنما كان تقسيمهم وتنويعهم بحسب ما يظنون أنهم يميزون ويشرحون دقائق الفن.

وانظر إلى ابن الصلاح حين قال في «مقدمته» بعد ذكر أنواع الحديث: «وذلك آخرها وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى؛ إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوع على حياله»[٢].

وقال ابن كثير: «ونحن نرتب ما نذكره على ما هو الأنسب، وربما أدمجنا بعضها

---

(١) ظهر هذا الفهم الخطأ من قولهم: «... إطلاق القول أن زيادة الثقة مقبولة؛ كما هو مقرر في كتب المصطلح»؛ فدل على أنه لم يستطع أن يفرق بين كتابات المحدثين الخلص الذين غلبت عليهم الصناعة الحديثية، وبين كتابات الفقهاء الذين صنفوا في مصطلح الحديث نظريًا.

(٢) «المقدمة في علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٠).

في بعض؛ طلبًا للاختصار والمناسبة، وننبه على مناقشات لا بد منها»[١].

وقال الحافظ ابن حجر: «اعترض عليه -يعني ابن الصلاح- بأن كثيرًا من هذه الأنواع متداخل؛ لصدق رجوع بعضها إلى بعض، كالمتصل بالنسبة إلى الصحيح، وكالمنقطع والمعضل والمعنعن والمرسل والشاذ والمنكر والمضطرب، وغيرها من أقسام الضعيف، والجواب عن هذا: أن المصنف لما كان في مقام تعريف الجزئيات انتفى التداخل؛ لاختلاف حقائقها في أنفسها لنسبة إلى الاصطلاح، وإن كانت قد ترجع إلى قدر مشترك»[٢].

فكما نلاحظ أن مسألة التداخل، والاشتراك، ووحدة الموضوع، لم تكن غائبة عن أئمة الفن، ولكنهم في مقام تفصيل وبيان للأنواع بسماتها الأساسية التي لم تبين حقائقها مجردة، وهذا كله أمر ذهني لا يؤثر في التطبيق، اللهم إلا عند المبتدئ، أما الممارس الناقد -كهؤلاء الأئمة أنفسهم- فأعمالهم تشهد بذلك[٣].

ثم إن الادعاء بأن الأمة الإسلامية تعاني في كثير من المجالات الشرعية من أثر الغموض في زيادة الثقة، زعم لم يتكلم بمثله أحد من الأئمة ولا العلماء أهل الثقة في هذا العلم.

أما ما يتعلق بمسألة زيادة الثقة، وأن المتأخرين والمعاصرين يقبلونها على الإطلاق، على عكس المتقدمين الذين قيدوا قبولها لقرائن والملابسات؛ فيقال: لا بد من معرفة أن المتقدمين نقلت عنهم أقوالهم في النقد من طريقين:

---

(١) «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» أحمد شاكر (ص١٦).

(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٣٢).

(٣) «نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري وبيان بطلان الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين» (ص١٥١).

الأولى: من أقوالهم المبثوثة في كتب الجرح والتعديل، والعلل، والسؤالات، أو الأجزاء الحديثية.

والأخرى: من طريقتهم العملية في نقد الأحاديث.

والمتقدم في مسألة زيادة الثقة -كسائر الأنواع- يسير على أصول وقواعد، والأصل عنده هنا أن زيادة الثقة مقبولة؛ لأن مدار الرواية أصلًا على الراوي، ومدار القبول في الرواة من عدمه هو الثقة في الراوي، فهذا أصل في كل ما يرويه الثقة، سواء كان حديثًا مستقلًا، أو زيادة في حديث، وكل ما يقال من أسباب في زيادة الثقة يمكن أن يقال في الحديث الذي ينفرد به، وإن كانت زيادة الثقة أمرها أدق، فالنقاد من المحدثين كانوا لا يسيرون على ظاهر الرواية ويكتفون بها، بل لا بد من أن يقوموا بعملية سبر للمرويات والطرق، ومقارنة بعضها ببعض للتأكد من كون الحكم المتبادر من ظاهر الرواية غير مطعون فيه بعلة خفية، وأن الأصل الذي يبنون عليه سليم من الخطأ الذي لا يرى من ظاهر الحال، وهذا الأمر يفعلونه مع الراوي الثقة إذا انفرد بحديث، أو انفرد بزيادة.

وقد صرح بعضهم بقبول زيادة الثقة في مواضع، كقول الإمام البخاري: «الزيادة من الثقة مقبولة»[1].

وقال الإمام مسلم: «والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك شيئًا ليس عند أصحابه قبلت زيادته»[2].

فهذه النصوص الصريحة تدل على أن الأصل عندهم هو قبول زيادة الثقة، لا

---

(١) انظر: «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» للخطيب البغدادي (٢/ ٥٠٣).

(٢) «مقدمة صحيح مسلم».

سيما كلام الإمام مسلم؛ فإنه قاله في معرض التأصيل، لا في سياق الحكم على حديث.

والذي أوجب لهؤلاء الواهمين هذا الخلط ما ورد عن النقاد من أنهم يجرون بحثهم في القرائن المحتفة بالرواية؛ فتارة: يقبلون زيادة الثقة، وتارة: يردونها، وهذا لا يناقض ما ذكره عنهم.

فالمتقدمون حيث يجدون ما يرجح كون الزيادة خطأ يردونها، ولو من ثقة حتى لو لم تكن مخالفة لحديث الثقات، وإن وجدوها صحيحة سالمة من العلة حكموا بصحتها جريًا على الأصل.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فمقولة: «الزيادة من الثقة مقبولة» هي بهذا القيد الذي ذكرناه؛ أي: بعد التأكد من سلامتها من العلة، فقول المعاصرين ومن قبلهم من أئمة المصطلح: «إن زيادة الثقة مقبولة» لا يخالف قول أئمة النقد المتقدمين، ولا طريقتهم العملية في نقد الحديث، والتقعيد والتأصيل يستلزم هذا بلا شك.

والعجب العجاب أن يتهم المتأخرون في هذا بسبب قراءتهم المتعجلة لكتب المتقدمين!

والسؤال الآن: من هم هؤلاء الأئمة المتأخرين الذين قرءوا كتب المتقدمين قراءة متعجلة؟!

هل يقصد بهم الإمام الذهبي أعجوبة زمانه، أو ابن الصلاح مقنن علم الحديث أو الحافظ ابن حجر أمير المؤمنين، أو السخاوي، أو العراقي، أو العلائي، أو غيرهم من أئمة هذا الفن، انتهاء بأبي الأشبال الشيخ أحمد شاكر، وذهبي عصره المعلمي اليماني، وشيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعًا.

فهل نترك فهم هؤلاء الأكابر رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من أجل فهم هؤلاء الأصاغر المدعين ممن أعمارهم كاملة قد لا تساوي مدة الدراسة العلمية التي قضاها أحد هؤلاء الأئمة

في البحث العلمي في التخصص ذاته؟!

«إنهم العلماء الذين صنفوا في الاصطلاح، ونقلوا لنا ما فهموه من نصوص العلماء السابقين، وصاغوه قواعد في النقد، هي بداية المجتهد، ونهاية المقتصد لمن وعى منهم»[1].

وخلاصة القول: أن هؤلاء الواهمين قد وقعوا أسرى للفهم الخطأ؛ وهو: ظنهم أن وضع القواعد يلزم منه الاطراد مطلقًا، وهذا خطأ؛ فإن قواعد المصطلح كسائر القواعد في العلوم الأخرى، إنما تضبط الأصل، وتجمع المتشابه تحت عناوين متوافقة، لكن العمل التطبيقي يضطر الباحث إلى الخروج عن القاعدة لمعنى خاص بمسألة معينة، وهذا الخروج الجزئي لا يلغي صحة القاعدة وانضباطها، والأمر هنا كذلك[2].

ولا يخفى على أحد أن المتأخرين الذين أصلوا وقعدوا هذه القواعد إنما قعدوها من خلال نظرهم في كلام المتقدمين من أئمة الحديث، وأخذهم من أقوالهم وأحكامهم على المرويات ونقدهم لها، مجموعة من القواعد والأصول التي يرجع إليها طالب الحديث كأصل ينطلق منه في تصوره لمعايير النقد وضوابطه، وهذه الأصول -بلا شك- متفقة من حيث النظرية مع منهج المتقدمين، وإلا كان ذلك تهمة للمتقدمين أنفسهم.

والذي يوحي بمخالفتهم لهم في التأصيل؛ هو: الجمود على القاعدة والتحاكم والإلزام بها، وهو خطأ في التطبيق، وإلا -كما هو معروف- فإن القواعد يلزم بها

---

(١) «نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري وبيان بطلان الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين» (ص١٥٣).

(٢) «نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري وبيان بطلان الفرق بين منهج المتقدمين والمتأخرين» (ص١٥٧) بتصرف.

المبتدئ القاصر غير المتمرس، أما المتمرس ومن تكونت له ملكة النقد والذوق العلمي؛ فديدنه أن لكل قاعدة استثناء، والاستثناء الذي يكون لمعنى وقرينة راجحة لا يعارض الأصل.

وهذا هو الخطأ الذي يقع فيه من يفصل ويفرق بين المنهجين، فإذا نظر إلى تعامل المتقدمين مع زيادة الثقة من خلال العمل بالقرائن المحتفة بتضعيف زيادة الثقة؛ يظن أن ذلك يعارض وضع المتأخرين لقاعدة «زيادة الثقة مقبولة»، والأمر ليس كذلك؛ لأن المتأخرين يضعفون زيادة الثقة إذا قامت القرينة على خطأ الثقة وضعف زيادته؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ فإن المتقدم في تضعيفه لهذه الزيادة يعتبر نفسه خارجًا عن القاعدة لمعنى، بدليل أنه في زيادة الثقة لا يبحث عن قرينة لصحة الزيادة، وإنما يبحث عن قرينة تضمن أن الثقة لم يخطئ في زيادته هذه، أو قرينة تدل على أنه أخطأ فعلًا، فإذا لم يجد ما يدل على خطئه، أو حفظه لها؛ مشى على الأصل؛ وهو: قبول الزيادة؛ ولهذا يعلل الحفاظ المتقدمون قبول زيادة الثقة بكونه ثقة؛ هذا إذا قبلها، وإلا بين خطأها، فهل وجدنا حافظًا أو إمامًا توقف في زيادة ثقة؛ لكونها زيادة فحسب؟! وهذا يعني أن المتقدم كان لديه أصل: لا يحكم به إلا إذا عرف أن هذا الأصل سالم من علة قادحة[1].

وليس أدل على صدق هذا القول مما ذكره الخطيب البغدادي في معرض حديثه عن خبر العدل إذا انفرد برواية فيها زيادة لم يروها غيره؛ حيث قال: «قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث: زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها»، ثم حكى بعض الأقوال، وعقب عليها قائلًا:

«والذي نختاره من هذه الأقوال: أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه، ومعمول بها إذا كان راويها عدلًا حافظًا، ومتقنًا ضابطًا، أحد هذه الوجوه: اتفاق

---

(١) «نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري» (ص١٥٨) بتصرف.

جميع أهل العلم على أنه لو انفرد الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره؛ لوجب قبوله، ولم يكن ترك الرواة لنقله إن كانوا عرفوه، وذهابهم عن العلم به معارضًا له، ولا قادحًا في عدالة راويه، ولا مبطلًا له، فكذلك سبيل الانفراد بالزيادة... ويدل -أيضًا- على صحة ما ذكره: أن الثقة العدل يقول: سمعت وحفظت ما لم يسمعه الباقون، وهم يقولون: ما سمعنا ولا حفظنا، وليس ذلك تكذيبًا له، وإنما إخبار عن عدم علمهم بما علمه، وذلك لا يمنع علمه به؛ ولهذا المعنى وجب قبول الخبر إذا انفرد به دونهم، ولأجله أيضا قبلت الزيادة...»[1].

وهذا القول هو قول أحد المتقدمين المرجوع إليهم في قواعد هذا الفن وأصوله بلا مثنوية.

فزيادة الثقة عند المتقدمين مقبولة؛ أي: إذا سلمت من الشذوذ والعلة، فهي إذن قاعدة مقيدة يعمل بها في ضوء شروط الصحيح، ومنها عدم الشذوذ والعلة.

وإذا خالف بعض المتأخرين هذا في بعض المواضع؛ فذلك راجع إلى التساهل في النقد، تمامًا كما يتساهلون في تصحيح الأحاديث التي ينفرد بها الثقة، مع أنهم يشترطون خلوها من الشذوذ والعلة[2]،وليس هذا من قبيل التباين المنهجي في شيء.

المسألة الرابعة: الادعاء أن منهج المتأخرين ليس موافقًا لعمل المتقدمين في مجال تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات.

توهم مدعو التباين المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين في علم الحديث أن «ما أعله النقاد المتقدمون من الأحاديث يكون في نظر المعاصرين صحيحًا لغيره، وإن كان راوي هذا الحديث صدوقا، أو حسنًا في حال كون راويه ضعيفًا غير متروك،

(١) «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» الخطيب البغدادي (٢/ ٥٣٨-٥٤٤) بتصرف.

(٢) «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» الخطيب البغدادي (ص١٥٩) طبعة مكتبة ابن عباس - مصر.

وعلى هذا جرى كثير من المتأخرين أيضًا، لا سيما فقهاؤهم»[1].

والحق أنه قد وقع نوع من الإسراف لدى كثير من المحققين المعاصرين من خلال تعليقاتهم على كتب التراث، في إعمال القواعد النظرية في هذا الباب، دونما نظر في الشرائط المعتبرة التي وضعها أهل العلم المحققين لهذه القواعد.

فمنشأ الخلل من قبل أكثر محققي عصرنا هو ممارسة الجانب العملي فيه استقلالًا دون الرجوع إلى أئمة العلم لمعرفة كيفية ممارسة العملية.

فكما أن القواعد النظرية لهذا العلم تؤخذ من أهله المتخصصين فيه متقدمين أو متأخرين، فكذلك ينبغي أن يؤخذ الجانب العملي منهم، لا أن تؤخذ منهم فقط القواعد النظرية، ثم يتم إعمالها من غير معرفة بطرائقهم في إعمالها وتطبيقها وتنزيلها على الأحاديث والرواة[2].

فنحن نتفق في هذا مع كل من عاب على المحققين المعاصرين الذين تساهلوا في هذا الجانب، وجعلوا علم الحديث مرتعًا لكل رويبضة لكنه إذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس.

وحتى لا نلقي الكلام على عواهنه ينبغي أن نضع علامات فاصلة؛ لنزيل اللبس، ونمنع الخلط، ونضرب على يد كل من أراد ذا الكلام تشويه صورة المتأخرين النقاد، محاولًا إظهار اضطراب منهجهم النقدي، ومخالفتهم لأسلافهم من النقاد المتقدمين.

والسؤال الآن: من هم المتأخرون الذين تساهلوا في هذا الباب، حتى صار لهم

---

(١) انظر: «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» (ص١٠٢).

(٢) انظر: «الإرشادات في تقوية الأحاديث لشواهد والمتابعات» لطارق عوض الله (ص٣٤) بتصرف.

منهجًا وعلامة؟

إن وصف المتأخرين بالتساهل في هذا الجانب ظلمات بعضها فوق بعض؛ لأن لفظة المتأخرين تشمل الإمام ابن الصلاح، والحافظ العلائي، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر، والحافظ العراقي، والسخاوي، والسيوطي، وغيرهم من أساطين هذا الفن، مرورًا بأئمة الصنعة المعاصرين كالشيخ المعلمي اليماني، والشيخ أحمد شاكر، والشيخ الألباني، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعًا.

ولقد تنبه المعاصرون إلى هذه المسألة، وحذروا منها، وعدم الاغترار بها.

يقول الشيخ أحمد شاكر: «أما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه لكذب، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع؛ فإنه لا يرقى إلى الحسن، بل يزداد ضعفًا إلى ضعف، إذ إن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم، يرجح عند الباحث التهمة، ويؤيد ضعف روايتهم»[١].

وقال شيخنا الإمام الألباني: «لا بد لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كل طريق منها، حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها، ومن المؤسف أن القليل جدًّا من العلماء من يفعل هذا، ولا سيما المتأخرين منهم؛ فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث لمجرد نقلهم عن غيرهم أن له طرقًا، دون أن يقفوا عليها ويعرفوا ماهية ضعفها! والأمثلة على ذلك كثيرة...»[٢].

وذكر الدكتور المرتضى الزين أحمد في كتابه «مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة»: أنه استشار الشيخ الألباني عن الكتابة في هذا الموضوع؛ فقال له الشيخ الألباني: «هذا موضوع مهم إذا أتقن؛ لأن الناس يضطربون في هذا الباب

---

(١) «شرح ألفية السيوطي في علم الحديث» لأحمد شاكر (ص١٠).

(٢) «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (ص٣١-٣٢).

كثيرًا»[١].

ومن هذا يتبين لنا أن النقاد المتأخرين والمعاصرين تنبهوا إلى هذا التساهل والاضطراب في هذا الباب.

فهل من العدل أن نصف الأئمة المتأخرين بالمتساهلين أو المضطربين في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات؟!

لكن السؤال الذي يعنينا الآن: هل اضطراب بعض المعاصرين وتساهلهم في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ومخالفتهم لأحكام المتقدمين من نقاد الحديث يعد من مفارقات المنهج التي نعدها تباينًا منهجيًا بين المتقدمين والمتأخرين في النقد الحديثي؟!

ولكي نكون منصفين في إجابة هذا السؤال لا بد أن نقر بأنه في بعض الحالات يجنح الناقد إلى غض الطرف أو التساهل في نقد الحديث إذا كان الحديث موافقًا لمذهبه، وفي هذا يكمن الخلل الذي غفل عنه من ادعى اختلاف المناهج.

أما المحدثون الذين عرف إنصافهم، واتباعهم الدليل، والتحري الفاحص القائم على الاجتهاد الحر، واقتفاء أثر الأسلاف من النقاد؛ فلا يعرف عنهم مثل هذا التساهل.

أما مسألة تسليم المتأخر دون نقاش بكلام المتقدم في مجال النقد؛ لكون المتقدم أوسع حفظًا وأكثر فهمًا، فهذا موجود لدى المتأخرين النقاد ليس على الإطلاق:

فالدارقطني تتبع الشيخين، ولم يجابه الدارقطني بأن الشيخين لهما شعور نقدي يجب التسليم لهما به، وإنما جلالة الصحيحين وتلقي الأمة لهما بالقبول هو الذي قام في وجه الدارقطني.

---

(١) «الإرشادات في تقوية الأحاديث لشواهد والمتابعات» (ص٤٠).

وإن كان الأمر كذلك؛ فلا ضير في نقد المتقدم ومخالفته ممن تأخر، سواء كان ذلك من متأخر قريب منهم كالدارقطني، أو من جاء بعده، فكلاهما سواء، والحجة قائمة على الخلق كلهم بالدليل والبرهان؛ «لأن كثيرًا من الأحاديث التي صححها المتقدمون اطلع غيرهم من الأئمة فيها على علل تحطها عن رتبة الصحيح»[1].

علينا -إذن- أن ننظر بشمولية أكثر لتاريخ العلوم وتطورها في شتى المجالات، وليس في هذا ما يغض من شأن المتقدم ومنزلته، بل هكذا تعامل المتقدمون مع سلفهم، والله الهادي.



(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٧٠).



تضعيف أحاديث في الصحيحين

اتهموا الشيخ الإمام بـ (الاعتداء على الصحيحين)، و(الطعن فيهما)، و(عدم تقدير منزلتهما المجمع عليها من قبل الأمة الإسلامية)، واحتج أصحاب هذه الفرية بأحاديث نقدها الشيخ الإمام في (صحيح البخاري) أو (صحيح مسلم) نقدًا علميًا مجردًا!

ولدفع شبه هؤلاء المفترين لا بد من ضبط قواعد عامة في هذا الباب؛ لتفصيل القول في نقضها وردِّها:

أولًا: لا بد من معرفة أقسام الانتقادات الموجهة للصحيحين أو أحدهما:

الباحث المنصف في الانتقادات الموجهة إلى الصحيحين لا بد أن يفرق فيها بين نوعين من النقد:

النوع الأول: النقد الذي لم يُبْنَ على منهجية منضبطة، ولم يسلك مسالك النقد العلمية المقبولة لدى المحدثين، وإنما راح يتخبط خبط عشواء، حتى تتجارى به الأهواء، فيستنكر ما يخالف عقله ورأيه، ولا يرعى حرمة للقواعد المنهجية التي بنى عليها البخاري ومسلم كتابيهما، فمثل هذا النوع من النقد يرفض ولا يقبل، ويواجه بالبحث العلمي والأدلة المنهجية القوية التي تَرُدُّ الناقد إلى صوابه، وتبين له بطلان مسالكه، وأن القضية ليست عصمة تُدَّعى للبخاري ومسلم، فأهل السنة لا يعتقدون العصمة لغير الأنبياء، ولكنها مسألة فساد في مناهج البحث، واضطراب في عقلية النقد، كالذي يرفض كل حديث لا تثبته التجربة العملية، ويرد كل حديث يتعلق بالغيبيات، أو يخالف في ذهنه ما اعتاد عليه من المشاهدات، أو يضعف كل حديث يرويه أبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، ونحو ذلك من المسالك الفاسدة.

وهذا النوع دائمًا ما يرافقه الحط من قدر الصحيحين، والتشنيع عليهما، ومحاولة إسقاطهما من تراث الأمة المقبول، بل وعدهما (جناية) على التاريخ الإسلامي، ووسمهما بالتعدي والفساد، وهذه الأوصاف كلها امتلأت بها كتب معاصرة لطوائف من الرافضة وأتباعهم والمعتزلة الجدد وأضرابهم والليبراليين وأذنابهم، من أرباع المتعالمين الذين ينتسبون إلى الحداثة والتنوير والعقلانية، ومن أمثلة الكتب المصنفة في هذا النوع: «أضواء على السنة المحمدية» لأبي رية، وكتب المهندس جواد عفانة، وكتاب «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» لإسماعيل الكردي، وكتاب «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها» صالح أبو بكر، ورسالة «جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين» لزكريا أوزون، ودراسة بعنوان: «أضواء على الصحيحين» لمحمد صادق النجمي، و«صحيح البخاي نهاية أسطورة» لرشيد أيلال وغيرها كثير.

وأما علماء الإسلام الأوائل والأواخر، السابقون واللاحقون من المحدثين والأصوليين والفقهاء والمفسرين؛ فكلهم بريء من هذه المسالك، بعيد عنها، محارب لمن حمل رايتها وتولى كبرها.

النوع الثاني: النقد المنهجي المبني على أدلة صحيحة وبراهين معتبرة لدى علماء الإسلام، ومناسبة لدراسة السنة النبوية كأحد فروع علم التاريخ؛ لتجمع بين النظرين الإسنادي والمتني، ولا تصادر قواعد المحدثين لحساب تخبطات الأهواء، كما لا تستعمل لغة التشكيك والتهوين في منزلة الصحيحين في الأمة، بل تعرف لهما قدرهما، وتحفظ لهما ذكرهما.

وهذا المسلك سلكه كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين؛ كأبي زرعة (ت٢٦٤هـ)، وأبي داود (٢٧٥هـ)، وأبي حاتم (ت٢٧٧هـ)، والترمذي (٢٧٩هـ)، والنسائي (٣٠٣هـ)، والدارقطني (٣٨٥هـ)، والبيهقي (٤٥٨هـ)، وابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، وابن حجر (ت٨٥٢هـ)؛ كلهم تجد في نقداتهم ما ينال نزرًا يسيرًا من

أحاديث الصحيحين، قبل تخريجها فيهما أو بعد ذلك، في مباحثة علمية منصفة ومنهجية، بل إن بعض أحاديث «صحيح مسلم» لا يقبلها البخاري نفسه، وبعض أحاديث «صحيح البخاري» لا يسلم بها الإمام مسلم نفسه.

ونحن -الآن- لسنا في صدد المحاكمة بين الشيخين البخاري ومسلم وبين كل من انتقد بعض ما فيهما من المحدثين والعلماء، فذلك ميدان فسيح خاض فيه الكثير من العلماء، وصنفت فيه المؤلفات الكبيرة والعظيمة، من أوسعها «هدي الساري» للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن المقصود هنا: التفريق بين منهج هؤلاء الذي لا ينبغي أن ينكر ولا أن يصادر بدعوى تحقق الإجماع على صحة كل ما في الصحيحين، ومنهج أولئك الذين يسعون إلى هدم منزلة الكتابين والوضع من شأنهما لدى الناس.

وقد تميزت مدرسة المحدثين المنضبطة عن غيرها من المدارس التي وجهت بعض الانتقادات إلى الصحيحين بالسمات الآتية:

السمة الأولى: سلامة الدافع وعدم الانحياز؛ أي: سلامة الدافع نحو النقد، وأنه ليس محل شك وريبة.

السمة الثانية: اتباع القواعد الحديثية.

السمة الثالثة: المحافظة على مضمون النص لاعتبارات أخرى: إما لأن النقد موجه أصلًا لبعض الأسانيد دون المتون، وإما لجريان العمل على مضمون الحديث، تحت أبواب: قبول المرسل، ومنح حكم الرفع للموقوف، وقبول حديث مجهول الحال، ونحو ذلك، في حين أنك تجد أبرز سمات النقد المعاصر لأحاديث الصحيحين التنكر لمتن الحديث، والاستهزاء بمضمونه، والطعن في كل من يصدقه، وتصنيفه في دائرة الخرافة التي يجب السعي في تطهير الدين منها.

السمة الرابعة: تقدير الخلاف، وقبول الاحتمال، من خلال تلطيف العبارة، واستعمال الكلمات المناسبة؛ كقول: وهذا أشبه، وهذا أصح.. ونحو ذلك.

السمة الخامسة: قلة الانتقاد؛ لأن انضباط العملية النقدية يضيق الباب أمام

الناقد، فلا يجرؤ على النقد إلا بما ظهر برهانه، وثبتت أدلته، ولذلك كانت الأحاديث المنتقدة -التي تصفو بعد تحرير مواطن النقد- قليلة جدًّا، وقد وصفها الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمته الرائعة الرائقة بأنها (أحرف يسيرة)، في حين أنها عند المدرسة المعاصرة المضطربة بالمئات، حتى اضطرت بعضهم إلى فصلها في كتاب خاص بعنوان: «ضعيف صحيح البخاري».

السمة السادسة: أن ما وقع لعلماء الحديث من نقد للصحيحين أو أحدهما غالبًا عرضًا أثناء البحث والتحقيق والدراسة، ولم يكن مقصودًا استخراج ذلك من الصحيحين.

من تأمل في هذه السمات الآنفة، وتأمل الفرق بين المدرستين، ثم قرأ بإنصاف مباحث الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في انتقاده لبعض أحاديث الصحيحين أدرك أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سار وفق المنهجية المنضبطة، متابعًا مَنْ سبقه مِن المحدثين في نقد بعض روايات الصحيحين، وأن ذلك النوع من النقد ليس طعنًا في السنة، وليس مخالفًا لإجماع العلماء، بل هو امتداد أمين لجهود سابقة معروفة في مناقشة الصحيحين، ولكن ضمن أصول النقد العلمي المتبعة، وملتزمًا بجميع السمات السابقة التي من أهمها: اتباع القواعد الحديثية، والمحافظة على هيبة الصحيحين في قلوب الناس، وذلك لا يعني عدم وقوع الخطأ في بعض أحكام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أحاديث الصحيحين، ولكنه خطأ في الجزئيات وليس في الكليات؛ فمثله يغتفر كما اغتفر لكثير من النقاد والمحدثين.

الثاني: إجماع الأمة على صحة الصحيحين لا يعني: أنها أجمعت على كل حرف فيها؛ لأن هذا الإجماع على الصحيحين بالجملة، إذ أن فيهما أحاديث قليلة وأحرف يسيرة جدًّا تنازع العلماء فيها.

ومن تأمل مجموع ما انتقده الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ سيجده نزرًا يسيرًا، وهذا يتوافق مع قول الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مقدمته» (ص ١٠): «ما انفرد

به البخاري ومسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته؛ لتلقي الأمة كل واحد من كتابهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق؛ سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ؛ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن».

وقال في «مقدمة شرح صحيح مسلم»: «ما أخذ عليهما -أي: البخاري ومسلم- وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول».

قال الحافظ في «هدي الساري» (ص ٣٤٤): «وهو احتراز حسن، واختلف كلام الشيخ محيي الدين في هذه المواضع، فقال في «مقدمة شرح مسلم» ما نصه: «قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلَّا فيها بشرطهما، ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألف الدارقطني في ذلك، ولأبي مسعود الدمشقي -أيضًا- عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره».

وقال في «مقدمة شرح البخاري»: «قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث؛ فطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدًّا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم؛ فلا تغتر بذلك».

ثم قال الحافظ: «وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك»، وقوله في «شرح مسلم»: «وقد أجيب عن ذلك أو أكثره»؛ هو: الصواب».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ١٧-٢٠): «ومما قد يسمى صحيحًا ما يصححه بعض علماء الحديث، وآخرون يخالفونهم في تصحيحه؛ فيقولون: هو ضعيف ليس بصحيح؛ مثل: ألفاظ رواها مسلم في صحيحه، ونازعه

في صحتها غيره من أهل العلم: إما مثله أو دونه أو فوقه، فهذا لا يجزم بصدقه إلا بدليل، مثل ما روى مسلم أن النبي ﷺ صلى الكسوف ثلاث ركوعات وأربع ركوعات. انفرد بذلك عن البخاري؛ فإن هذا ضعفه حذاق أهل العلم، وقالوا: إن النبي ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم.

ومثله حديث مسلم: «إن الله خلق التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم يوم الجمعة».

فإن هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم؛ مثل: يحيى بن معين ومثل البخاري وغيرهما، وذكر البخاري: أن هذا من كلام كعب الأحبار.

وطائفة اعتبرت صحته مثل أبي بكر ابن الأنباري، وأبي الفرج ابن الجوزي، وغيرهما، والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه.

وفي البخاري نفسه ثلاثة أحاديث نازعه بعض الناس في صحتها.

والبخاري أحذق وأخبر بالفن من مسلم، ثم ينفرد مسلم فيه بألفاظ يعرض عنها البخاري، ويقول بعض أهل الحديث: إنها ضعيفة، ثم قد يكون الصواب مع من ضعفها؛ كمثل صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأربع، وقد يكون الصواب مع مسلم، وهذا أكثر» أ.هـ مختصرًا.

وقال -أيضًا- في «مجموع القتاوى» (١/ ٢٥٦):

«جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحًا على قول من نازعه، بخلاف مسلم بن الحجاج؛ فإنه نوزع في عدة أحاديث مما خرجها، وكان الصواب فيها مع من نازعه».

الثالث: أن الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس الوحيد من العلماء المعاصرين الذين انتقدوا بعض الأحاديث في الصحيحين؛ فهذا الشيخ فقيه الزمان ابن عثيمين - أيضًا - انتقد أحاديث منها:

١- حديث التربة؛ قال في «شرح رياض الصالحين» (١٨٣٥): «فهذا الحديث وإن رواه مسلم، وقد أنكره العلماء عليه؛ فهو حديث ليس بصحيح، ولا يصح عن النبي ﷺ؛ لأنه يخالف القرآن الكريم، وكل ما خالف القرآن الكريم؛ فهو باطل؛ لأن الذين رووا نقله بشر يخطئون ويصيبون.

والقرآن ليس فيه خطأ: كله صواب، منقول بالتواتر، فما خالفه من أي حديث كان؛ فإنه بحكم بأنه غير صحيح، وإن رواه من رواه؛ لأن الرواة هؤلاء لا يتلقون عن رسول الله ﷺ، وهؤلاء قد يخطئون، لكن القرآن ليس فيه خطأ؛ فهذا الحديث مما أنكره أهل العلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الإمام مسلم، ولا غرابة في ذلك؛ لأن الإنسان بشر- مسلم ولا غير مسلم - كلهم بشر يخطئون ويصيبون.

فعلى هذا لا حاجة أن نتكلم عليه ما دام ضعيفًا، فقد كفيناه، والله الموفق».

٢- حديث الجساسة:

سئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما هو قولكم في حديث الجساسة في صحيح مسلم؟

الجواب: «قولنا فيه: أن النفس لا تطمئن إلى صحته عن النبي ﷺ لما في سياق متنه من النكارة، وقد أنكره الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره إنكارًا عظيمًا؛ لأن سياقه يبعد أن يكون في كلام النبي ﷺ.

وسئل: هل قال به أحد من السلف قبل محمد رشيد رضا؟

الجواب: لا أعلم، ولكن ليس شرطًا، وأنا لم اتتبع أقوال العلماء فيه، لكن في نفسي منه شيء..».

وكلا الحديثين صحيح؛ لا شبه فيه، وقد ردَّ أهل العلم على كل ما أورده المضعفون لهما!

ومع ذلك لم أجد أحدًا من أهل العلم ولا طلابه المعتبرين أتهم شيخنا فقيه الزمان ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه طعن في صحيح مسلم، وأنه لا يعرف قدره عند المسلمين . . . إذن فلماذا يرمى الشيخ الإمام الألباني وحده عن قوس واحدة؟!

الرابع: ردود الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ على من اتهمه بالطعن في الصحيحين، والتي تدل على التزامه بالمنهج العلمي المنضبط، وأنه يعرف للصحيحين قدرهما، ولكن نقده لأحاديث قليلة أو أحرف يسيرة؛ إنما هو دفاع عن السنة النبوية المطهرة:

قال في «مقدمة مختصر البخاري» (٢/ ٥-٩):

«لا بد لي من كلمة حق أبديها أداء للأمانة العلمية، وتبرئة للذمة؛ وهي: أن الباحث الفقيه لا يسعه إلا أن يعترف بحقيقة علمية، عبر عنها الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما روي عنه من قوله: «أبى الله أن يتم إلا كتابه»؛ لذلك أنكر العلماء بعض الكلمات وقعت خطأ من أحد الرواة في بعض الأحاديث الصحيحة، فلا بأس من التذكير ببعضها على سبيل المثال:

- قوله في حديث الأبرص والأقرع والأعمى الآتي برقم (١٤٧١): «بدا لله» مكان الرواية الصحيحة: «أراد الله»؛ فإن نسبة البداء لله تعالى لا يجوز، كيف لا وهي من عقائد اليهود عليهم لعائن الله.

- قوله: (المدهن) مكان «القائم» في قوله ﷺ: «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها» الحديث (١١٤٣)؛ كما سيأتي بيانه هناك.

- قوله في حديث الطاعون (١٤٧٥): «فلا تخرجوا إلا فرارًا منه» فقول الراوي: «إلا» خطأ واضح.

- زيادة أحدهم في الحديث (٩٨٤): «البيعان بالخيار ... يختار ثلاث مرار»؛ فقد نفى الحافظ (٤/ ٣٢٧، ٣٣٤) ثبوتها.

- قوله (ص١٧٦) في حديث (١١٦٠) للعبد المملوك الصالح: «والذي نفسي بيده لولا الجهاد.. إلخ»؛ فإنه مدرج في الحديث: ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام أبي هريرة، فهو كحديثه المتقدم في المجلد الأول برقم (٩٠)، حيث زاد الراوي في آخره: «فمن استطاع منكم أن يطيل غرته؛ فليفعل»؛ فإنه مدرج -أيضًا-.

- ونحو ذلك ما تقدم في المجلد الأول (٢٨ - جزاء الصيد/ ٢١- باب): «أن رجلًا قال: إن أختي نذرت أن تحج»، وأنها رواية شاذة عند الحافظ ابن حجر، والمحفوظ: «أن امرأة قالت: إن أمي نذرت . . . الحديث»؛ فراجعه هناك.

- ونحو ذلك الحديث الآتي برقم (١٢٠٩)؛ فقد أعله الإسماعيلي بالانقطاع، وأقره الحافظ مع بعض الإشكالات على المتن ذكرها في «فتحه»؛ فليراجعه من شاء.

ومثله الحديث المتقدم (٢٨ - جزاء الصيد/ ١١-باب) عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم»؛ فإن الأصح: أنه ﷺ تزوجها وهو حلال.

ومن هذا القبيل الحديث الآتي برقم (١٠٥٠): «قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة»؛ فإن في سنده راويًا مختلفًا فيه، والمتقرر: أنه سيئ الحفظ، والبخاري نفسه أشار إلى أن رواية من روى عنه هذا الحديث لا تصح .. فراجع كلامه هناك فيما يأتي؛ لتكون على بصيرة من دينك وحديث نبيك.

ذكرت هذه النماذج من الأمثلة؛ ليكون القراء على بصيرة من دينهم، وبينة من أحاديث نبيهم، متأكدين من صحة الأثر السابق: «أبى الله أن يتم إلا كتابه»، ولكي لا يغتروا بها -أيضًا- بما يكتبه بعض المشاغبين علينا من جهلة المقلدين والمذهبيين: الذين يهرفون بما لا يعرفون، ويقولون ما لا يعلمون، ويتجاهلون ما يعرفون . . وفي مقابل هؤلاء بعض الناس ممن لهم مشاركة في بعض العلوم، أو في الدعوة إلى الإسلام - ولو بمفهومهم الخاص - يتجرؤون على ردِّ ما لا يعجبهم من الأحاديث الصحيحة وتضعيفها ولو كانت مما تلقته الأمة بالقبول، لا اعتمادًا منهم على أصول هذا العلم الشريف، وقواعده المعروفة عند المحدثين، أو لشبهة عرضت لهم في بعض رواتها؛ فإنهم لا علم لهم بذلك، ولا يقيمون لأهل المعرفة به والاختصاص وزنًا، وإنما ينطلقون في ذلك من أهوائهم، أو من ثقافاتهم البعيدة عن الإيمان الصحيح، القائم على الكتاب والسنة الصحيحة، تقليدًا منهم للمستشرقين أعداء الدين، ومن تشبه بهم في ذلك من المستغربين؛ أمثال: أبي رية المصري، وعز الدين بليق اللبناني -

وغيرهم ممن ابتليت بهم الأمة في العصر الحاضر بإنكار الأحاديث الصحيحة بأهوائهم، وبلبلوا أفكار بعض المسلمين بشبهاتهم.

والله تعالى هو المستعان والمسؤول: أن يحفظ السنة من أيدي الجاهلين العابثين بها، والجاعلين تبعًا للأهواء، وأن يعرفنا بقدر جهود سلف أئمتنا في خدمتها، الذين وضعوا لنا أصولًا وقواعد لمعرفة صحيحًا من سقيمها، من التزمها كان على المحجة البيضاء، ومن حاد عنها، ضل ضلالًا بعيدًا»أ.هـ مختصرًا.

وقال في «الصحيحة» (٦/ ١/ ٩٣/ ٢٥٤٠): «وقد وقع في رواية للبخاري (٧٤٤٩) من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ: «.. وينشئ للنار ...» مكان «الجنة».

وهي بلا شك؛ رواية شاذة لمخالفتها للطريق الأولى عن أبي هريرة ولحديث أنس، وقد أشار إلى ذلك الحافظ أبو الحسن القابسي (علي بن محمد بن خلف القيرواني ت ٤٠٣)، وقال جماعة من الأئمة: إنه من المقلوب، وجزم ابن القيم بأنه غلط، واحتج بأن الله أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وأنكرها الإمام البلقيني، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾؛ ذكره الحافظ في «الفتح» (١٣ / ٤٣٧).

فأقول: هذا الشذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدل على جهل بعض الناشئين الذي يتعصبون لـ«صحيح البخاري»، و كذا لـ«صحيح مسلم» تعصبًا أعمى، و يقطعون بأن كل ما فيهما صحيح! ويقابل هؤلاء بعض الكتاب الذين لا يقيمون للصحيحين وزنًا؛ فيردون من أحاديثهما ما لا يوافق عقولهم وأهواءهم، مثل (السقاف)، و(حسان) و(الغزالي) وغيرهم؛ وقد رددت على هؤلاء وهؤلاء في غير ما موضع».

وقال في «الضعيفة» (٣/ ٤٦٥/ ١٢٩٩): «وعند الترمذي وحسنه بلفظ:

«.... لا يرى بها بأسًا يهوي بها سبعين خريفًا في النار».

وقد خرجت هذه الطريق الصحيحة مع شاهد لها في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (٥٤٠)، ثم خرجت له شاهدًا من غير حديث أبي هريرة برقم (٨٨٨).

وبعد فقد أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه: دفاعًا عن السنة، ولكي لا يتقول متقول، أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض:

إن الألباني قد طعن في «صحيح البخاري»، وضعف حديثه، فقد تبين لكل ذي بصيرة: أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديمًا وحديثًا، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي، وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة، والله ولي التوفيق».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شريط ١٣٩ - سلسلة الهدى والنور»:

«السائل: شيخنا هل سبق أن ضعفت أحاديث في البخاري، وأفردتها في كتاب؟ وإن حصل ذلك فهل سبقك إلى ذلك أحد العلماء؟

الشيخ: سؤالك يتضمن شيئين:

هل سبق لك أن ضعفت شيئًا من أحاديث البخاري.

وهل جمعت ذلك في كتاب.

فلما ذكرت هل سبقك إلى ذلك؛ ماذا تعني: إلى تضعيف أو إلى تأليف؟

السائل: إلى الإثنين.

الشيخ: أما أنه سبق لي أن ضعفت أحاديث البخارى؛ فهذا الحقيقة يجب الاعتراف بها، ولا يجوز إنكارها؛ لأسباب كثيرة جدًا:

أولها: المسلمون كافة لا فرق بين عالم أو متعلم أو جاهل مسلم: كلهم يجمعون على أنه لا عصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، وعلى هذا من النتائج البديهية -أيضًا- أن أي كتاب يخطر في بال المسلم أو يسمع باسمه قبل أن يقف على رسمه لا بد أن

يرسخ في ذهنه أنه لا بد أن يكون فيه شيء من الخطأ؛ لأن العقيدة السابقة: أن العصمة من البشر لم يحظ بها أحد إلا رسول الله ﷺ.

من هنا يروى عن الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «أبى الله أن يتم إلا كتابه».. فهذه حقيقة لا تقبل المناقشة هذا أولًا كأصل.

أما كتفريع: فنحن من فضل الله علينا وعلى الناس -لكن أكثر الناس لا يعلمون، ولكن أكثر الناس لا يشكرون-: قد مكنني الله من دراسة علم الحديث: أصولًا وفروعًا، وتحليلًا وتجريحًا، حتى تمكنت إلى حدٍّ كبير بفضل الله ورحمته -أيضًا- أن أعرف الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع من دراستي لهذا العلم، على ذلك طبقت هذه الدراسة على بعض الأحاديث التي جرت في صحيح البخاري: فوجدت نتيجة هذه الدراسة أن هناك بعض الأحاديث التي تعتبر بمرتبة الحسن فضلًا عن مرتبة الصحة في صحيح البخاري فضلًا عن صحيح مسلم.

هذا جواب ما يتعلق بي أنا.

أما ما يتعلق بغيري مما جاء في سؤالك وهو هل سبقك أحد.

فأقول والحمد لله سبقت من ناس كثيرين: هم أقعد مني، وأعرف مني بهذا العلم الشريف، وقدامى جدًّا بنحو ألف سنة.

فالإمام الدارقطني وغيره؛ فقد انتقدوا الصحيحين في عشرات الأحاديث، أما أنا فلم يبلغ بي الأمر أن انتقد عشرة أحاديث.

ذلك لأنني وجدت في عصر لا يمكنني من أن أتفرغ لنقد أحاديث البخاري ثم أحاديث مسلم، ذلك لأننا نحن بحاجة أكبر إلى تتبع الأحاديث التي وجدت في السنن الأربعة فضلًا عن المسانيد والمعاجم ونحو ذلك؛ لنبين صحتها من ضعفها.

بينما الإمام البخاري والإمام مسلم قد قاما بواجب تنقية هذه الأحاديث التي أودعوها في الصحيحين من مئات الألوف من الأحاديث.

هذا جهد عظيم جدًّا، ولذلك فليس من العلم، وليس من الحكمة في شيء: أن

أتوجه أنا إلى نقد الصحيحين وأدع الاحاديث الموجودة في السنن الأربعة وغيرها غير معروف صحيحها من ضعيفها.

لكن في أثناء البحث العلمي تمر معي بعض الأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما؛ فينكشف لي أن هناك بعض أحاديث الضعيفة.

لكن من كان في ريب مما أحكم أنا على بعض الأحاديث؛ فليعد إلى «فتح الباري»؛ فسيجد هناك أشياء كثيرة وكثيرة جدًّا ينتقدها الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني الذي يسمى بحق أمير المؤمنين في الحديث، والذي أعتقد أنا وأظن أن كل من كان له مشاركة في هذا العلم يوافقني على أنه لم تلد النساء بعده مثله.

هذا الإمام أحمد بن حجر العسقلاني يبين في أثناء شرحه أخطاء كثيرة في أحاديث البخاري بوجه ما كان ليس في أحاديث مسلم فقط بل وما جاء في بعض السنن وفي بعض المسانيد.

ثم نقدي الموجود في أحاديث صحيح البخاري تارة تكون للحديث كله؛ يقال: هذا حديث ضعيف، وتارة يكون نقدًا لجزء من حديث: أصل الحديث صحيح، لكن يكون جزء منه غير صحيح.

من النوع الأول مثلًا: حديث ابن عباس: قال: تزوج أو نكح رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم.

هذا الحديث ليس من الأحاديث التي تفرد بها البخاري دون صاحبه مسلم، بل اشتركا واتفقا على رواية الحديث في صحيحيهما.

والسبب في ذلك: أن السند إلى راوي هذا الحديث وهو عبد الله بن عباس لا غبار عليه؛ فهو إسناد صحيح لا مجال لنقد أحد رواته، بينما هناك أحاديث أخرى هناك مجال لنقدها من فرد من أفراد رواته:

مثلًا من رجال البخاري رجل اسمه: فليح بن سليمان؛ هذا يصفه ابن حجر في كتابه «التقريب»: أنه صدوق سيئ الحفظ.

فهذا إذا روى حديثًا في صحيح البخاري؛ وتفرد به، ولم يكن له متابع، أو لم يكن لحديثه شاهد يبقى حديثه في مرتبة الضعيف الذي يقبل التقوية بمتابع أو شاهد.

فحديث ميمونة: أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو محرم لا مجال لنقد إسناده من حيث فرد من رواته؛ كفليح بن سليمان مثلًا، لا كلهم ثقات.

لذلك لم يجد الناقدون لهذا الحديث من العلماء الذين سبقونا بقرون لم يجدوا مجالًا لنقد هذا الحديث إلا في رواية الأول؛ وهو صحابي جليل؛ فقالوا: إن الوهم جاء من ابن عباس، ذلك؛ لأنه كان صغير السن من جهة، ومن جهة أخرى: أنه خالف في روايته لصاحبة القصة؛ أي: زوج النبي ﷺ التي هي ميمونة؛ فقد صح عنها أنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ تزوجها وهما حلال.

إذن هذا حديث وهم فيه روايه الأول ابن عباس، فكان الحديث ضعيفًا، وهو كما ترون كلمات محدودات تزوج ميمونة وهو محرم أربع كلمات. مثل هذا الحديث، وقد يكون أطول منه له أمثلة أخرى في صحيح البخاري.

النوع الثاني: يكون الحديث أصله صحيحًا؛ لكن أحد رواته أخطأ من حيث أنه أدرج في متنه جملة ليست من حديث النبي ﷺ.

من ذلك الحديث المعروف في «صحيح البخاري»: أن النبي ﷺ قال: «إن أمتي يأتون يوم القيامة غرًّا محجلين من آثار الوضوء» إلى هنا الحديث صحيح، وله شواهد كثيرة؛ زاد أحد الرواة في «صحيح البخاري»: «فمن استطاع منكم أن يطيل غرته؛ فليفعل»؛ قال الحافظ بن حجر العسقلاني وعلماء آخرون: هذه الزيادة مدرجة ليست من كلام الرسول ﷺ، وإنما هو من كلام أبي هريرة.

إذن الجواب تم حتى الآن عن الشرط الأول؛ أي: انتقدت بعض الأحاديث، وسبقت من أئمة كثيرين.

أما أنني ألفت أو ألف غيري: لا أنا ما ألفت، أما غيري؛ فقد ألفوا، لكن لا نعرف اليوم كتابًا بهذا الصدد؛ هذا جواب ما سألت» أ.هـ مختصرًا.

ومن مجموع ما تقدم تبين أن الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد تكلم على أحاديث قليلة في الصحيحين، وانتقد أحرفًا يسيرة، سالكًا سبيل أهل العلم والتحقيق من منطلق نقدي عام: كان سليم الدافع، مخلص القصد، متسق مع مناهج المحدثين السابقين، ولم يك يومًا ساعيًا إلى كسر هيبة الصحيحين في قلوب المسلمين، ولا مبالغًا في دعاوى الردِّ والتضعيف، وإنما كان منافحًا عن السنة النبوية، ومدافعًا عن منهج أهل الحديث، لا يحابي أحدًا، ولا يخاف في الله لومة لائم.





تقسيم كتب السنة إلى صحيح وضعيف

من المآخذ التي أثارها بعض منتقدي شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن ترجموا له، أو ردوا عليه: منهجه في تقسيم كتب إلى صحيح وضعيف؛ فالصحيح معمول به عنده، والضعيف غير معمول به.

وأن هذا العمل قد أضاع الهدف الذي أراده مؤلفوها منها حين قاموا بجمعها وتصنيفها!

وأنه كذلك تمزيق لها!

وأن عمله هذا يعني: أن هذه الكتب الأربعة من تأليفه لا من تأليف أصحابها.

ونقض هذا الاعتراض، ورد هذا الانتقاد من وجوه كثيرة، وأجوبة مجملة ومفصلة:

أما المجمل: فإن علماء الحديث وأئمة الصنعة وجهابذة الفن عندما قسموا الحديث إلى صحيح وضعيف إنما صنعوا ذلك؛ ليحتجوا بالصحيح، ويعرضوا عن الضعيف؛ لأن في الصحيح ما يغني عن الضعيف.

وهذا التأصيل الجليل لا أعلم أحدًا من أهل العلم المعتبرين يخالف فيه!

وشيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يتجاوز هذا التأصيل، وإنما نقله من كلام نظري في بطون الكتب إلى واقع عملي خدم فيه سنة رسول الله ﷺ، وجعلها سهلة التناول، قريبة المأخذ؛ لينتفع بها عموم المسلمين.

وكذلك ما من عالم معتبر؛ فإنه لا يعمل إلا بما صح عن الرسول الله ﷺ عنده، وأما الضعيف عنده؛ فلا يعمل به.

بل كتب منتقديه تقوم على هذا الأصل؛ فلا يحتجون إلا بما صح عندهم، ولو

صرحوا: بأنهم يحتجون بما لم يثبت عندهم؛ لسقطت هيبتهم، وكسدت بضاعتهم، وأعرض المسلمون عن كتبهم، ونادوا على أنفسهم بأنفسهم على رؤوس الأشهاد بمخالفة سبيل المؤمنين.. إذن؛ فلماذا الإنكار على منهج شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث ترسم فيه أثر العلماء الأعلام، وتمسك بغرز الأئمة الكبار؟!

وأما المفصل؛ فمن وجوه:

١- أن كتب السنة المطهرة حوت الأحاديث الصحيحة والأحاديث الضعيفة بل الموضوعات؛ فمثلًا «سنن الترمذي» ليست كل الأحاديث صحيحة عند الإمام الترمذي، بل ذكر جملة كبيرة من الأحاديث الضعيفة أو المنكرة، وكان على علم بها، بل أعلها بنفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكذلك نقل عن شيخه إمام الصنعة وأمير المؤمنين في الحديث: الإمام البخاري تضعيفه لبعض تلك الأحاديث.

ومن أسباب ذكر الترمذي لهذه الأحاديث الواهية في «جامعه»: أن بعض الفقهاء عمل بها؛ فشرطه رَحِمَهُ ٱللَّهُ واسع جدًّا.

وكذلك «سنن أبي داود»؛ فقد سكت الإمام أبو داود عن أحاديث كثيرة؛ مما يدل على ضعف جلِّها عنده؛ كما هو معلوم للمشتغلين بهذا العلم الشريف، وهذا الفن اللطيف.

وكذلك الإمام النسائي أعل أحاديث كثيرة في «سننه»، وهو واضح لمن تدبره، جلي لمن تأمله، ظاهر لمن عرفه.

وأما ابن ماجه؛ فالأحاديث الضعيفة لا تخفى في «سننه» بل الموضوعة حتى قيل: «كل ما تفرَّد ابن ماجه بإخراجه؛ فهو ضعيف».

وهذا تعميم غير صحيح؛ ففيه: إسراف، وإجحاف.

وكذلك من قرأ كتب شروط الأئمة؛ كابن طاهر، والحازمي؛ علم صدق ما قدمنا، وصحة ما بينا، وحسن ما فصَّلنا.

وقد نبه شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه الحقيقة الدقيقة في رده على الشيخ إسماعيل

الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الموجود في «حياة الألباني وآثاره» (١/ ١٩٤)؛ فقال: «والحقيقة: أنه قد فات الأستاذ: أن أصحاب «السنن» إنما غايتهم من تخريجهم الأحاديث والتبويب لها: عرض ما ورد إليهم، والإشارة إلى ما تدل عليه من أحكام، سواء ثبتت تلك الأحاديث أو لم تثبت، وليس غرضهم: تقرير أحكام قطعية لا يجوز خلافها، ولهذا نرى فيها كثيرًا من الأبواب التي لم يورد فيها إلا ما لا يصح سنده من الحديث، وتارة نرى فيها أبوابًا متناقضة:

فهذا النسائي -مثلًا- عقد بابًا في تحريم الذهب على الرجال، ثم بابًا آخر في خاتم الذهب، أورد فيه أحاديث صحيحة تدل على ما ترجم لها، ثم أورد بين البابين المذكورين بابًا في الرخصة في خاتم الذهب للرجال».

إذن؛ فتقسيم كتب «السنن» إلى قسمين: صحيح وضعيف لم يذهب بفائدة الكتاب، ولم يلغ هدف مؤلفه، بل هو يحقق الهدف الحقيقي لأهل العلم: بتمييز الصحيح من الضعيف، ويقرب السنة الصحيحة بين يدي عموم الأمة.

٢- تقسيم كتب السنة إلى صحيح وضعيف يخدم كتب السنة، ويقربها للأمة؛ للانتفاع بها.

وذلك أن تقسيم كتب السنة إلى صحيح وضعيف لا يقض على كتب السنة الأصول، بل هي موجودة محفوظة منشورة بصورتها الأولى كما وضعها مؤلفوها تملأ أرجاء الدنيا، وأما التقسيم؛ فهو إيجاد كتاب جديد يخدم الكتب الأصول، ويجعل الرجوع إليها مأمونًا ميسورًا بالنظر إلى الصحيح والضعيف.

وهذا الكتاب الجديد فيه فائدتان:

الأولى: أن الاختصار يقرب السنة، ويسهل الصعب، وييسر فهمها على جماهير المسلمين، وهذه مصلحة شرعية معتبرة: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧].

ولا شك أن تيسير السنة وتقريبها وتسهيلها بين يدي الأمة يجعل فهم كتاب الله

عز وجل في متناول عموم المسلمين؛ لأن السنة الصحيحة هي البيان النبوي الأمين للقرآن الكريم.

الأخيرة: أن كتب السنة محفوظة باقية من قبل الإمام الألباني ومن بعده؛ فمن كان عنده أهلية لدراستها والعناية بها: تخريجًا، وشرحًا؛ فباب مفتوح على مصراعيه، وعمل مبارك في مساعيه.

وهذه المصلحة الخاصة بأهل العلم وطلابه لا تقتضي منع وجود المصلحة العامة؛ وهي: «تقريب السنة بين يدي عموم الأمة».

وقد أشار إلى ذلك شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما سئل في بعض أشرطته: ما رأيك فيمن يقول: إن منهج إفراد كتب السنة إلى صحيح وضعيف يذهب الملكة العلمية عند طلاب العلم في البحث، ودراسة الأسانيد؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا الاعتراض سمعناه، وهذا الاعتراض يكون سليمًا إذا قضى على الأصول، أما والأصول محفوظة -والحمد لله-، ثم الاختصار يقرب البعيد إلى جماهير الناس؛ فهذا يحقق مصلحتين:

مصلحة لعامة الناس؛ وهو: الاختصار.

والمصلحة الأخرى: أن تبقى كتب السنة كما هي؛ ليتداولها العلماء وطلاب العلم، ويتدارسوا أسانيدها.

لكن هؤلاء الذين يستفيدون من أسانيد الكتب الستة فضلًا عن غيرها ما نسبتهم إلى المسلمين قاطبة؟ إنهم قليلون جدًّا في كل مليون واحدًا أو اثنين، فهل هذا يسوغ لنا شرعًا ألا نسهل لعامة المسلمين الوصول إلى معرفة الصحيح من سنة الرسول الله ﷺ؟ لا، ولذلك منذ أن بدأت من نحو أربعين سنة بمشروعي الذي سميته: «تقريب السنة بين يدي الأمة»، وبدأت بـ «سنن أبي داود» دار الموضوع في ذهني: هل أحقق «السنن» وانشره مبينًا الصحيح من الضعيف، أم أفصل الصحيح عن الضعيف؟

تولَّد عندي الرأي الثاني، وأنه أنفع لعامة المسلمين، ومع ذلك راعيت في هذا المشروع الناحية الأولى: فجعلت متن الحديث في الأعلى، وفي الأسفل سند الحديث، وناقشته، وتكلمت عليه، وبينت ما يصح منه مما لم يصح؛ فإذا جعلت الكتاب في قسمين: «صحيح أبي داود»، وفيه الأسانيد والمتون، و«ضعيف أبي داود»، وفيه الأسانيد والمتون؛ فأي ضير في ذلك؟!»(١).

٣- أن ما قام به شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ منهج لكثير من العلماء المتقدمين؛ فقد أفرد بعضهم (الصحيح) في مصنفات مستقلة؛ كالبخاري في «صحيحه»، ومسلم في «صحيحه»، وكذلك ابن خزيمة، وابن حبان، وأفرد بعضهم (الضعيف) في مصنفات مستقلة؛ كابن الجوزي في «الموضوعات»، و«العلل المتناهية»، وكذلك السيوطي، والسخاوي، والقاري، وابن عراق، والشوكاني، وغيرهم.

ولذلك؛ فتقسيم كتب السنة إلى صحيح وضعيف موجود عند المتقدمين، ولا يكابر في ذلك إلا عصبي، أو حزبي.

فإن قيل: ما أشرت إليه كتب مستقلة في الصحيح والضعيف، ولم يأت أصحابها إلى كتب من سبقهم وقسموها إلى صحيح وضعيف!

فالجواب: أن شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم ينسب هذه الكتب التي صنعها؛ مثل: «صحيح سنن الترمذي»، و«ضعيف سنن الترمذي» إلى الإمام الترمذي، وإنما نسب تصحيح الأحاديث وتضعيفها إلى نفسه، والشيخ مسبوق بعشرات من العلماء درجوا على هذا المسار، كالإمام المنذري الذي له «مختصر سنن أبي داود»، و«مختصر صحيح مسلم»، فماذا كان؟!

وقد أشار إلى هذه الحقيقة شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في لقائه مع (مجلة البيان) في عددها (٣٣ بتاريخ ٨/ ربيع الآخر/ ١٤١١هـ= نوفمبر - ١٩٩٠م):

---

(١) «سلسلة الهدى والنور» (شريط ٣٩٥).

«**السؤال**: نعود إلى بعض النواحي العملية، سمعت من بعض الإخوة الدكاترة في الجامعات الإسلامية وطلبة العلم نقدًا لطريقتكم في تقسيم كتب «السنن» إلى صحيح وضعيف؛ يقولون: ربما يتبين لكم بعدئذ أن هذا الحديث ضعيف أو العكس، فما رأيكم؟

الجواب: هذا ممكن وواقع وماذا يريدون؟

السؤال: لو تبقى «سنن أبي داود»، وتعلقون عليه في الهامش؛ فيبقى الكتاب كاملًا؛ كما ألفه أبو داود؟

الجواب: هذه مشكلة، ولكن لنترك صحيح أبي داود وضعيفه.

أنا عندي الآن سلسلتان: «الصحيحة»، و«الضعيفة» كما تعلم، وكثيرًا ما يقع أن أنقل حديثًا من «الصحيحة» إلى «الضعيفة» وبالعكس، وهذا مستنكر عند الجهلة، ومقبول مشكور جدًّا عند أهل العلم، ما الفرق بين الصورة الأولى والصورة الأخرى؟ ربما بعد سنوات نعيد طبع «سنن أبي داود»، وأنا من فضل الله علي نادرًا ما أعيد طباعة كتاب إلا وأعيد النظر فيه؛ لأنني متشبع أن العلم الصحيح لا يقبل الجمود، وأنا أتعجب من مؤلف ألف كتابًا من عشرين سنة خلت ويعيده كما هو لا يغير ولا يبدل ما هذا العلم؟! هل هو وحي من السماء، أم جهد إنسان يخطئ ويصيب؟! ولنفرض: أننا استجبنا لهؤلاء، فنعود لنفس الكتاب، وانتقلت أحاديث من الضعيف إلى الصحيح وبالعكس؛ فنعود لنفس القضية، ومن الممكن أن ننقل هذا الاقتراح إلى مختصري للبخاري، ولكنهم لم يقولوا: دع البخاري كما هو؛ ولكنهم يقرونه ولا ينكرونه، وأنا أقول الحقيقة: إنني لما بدأت بتقسيم «سنن أبي داود» من نحو أربعين سنة إلى صحيح وضعيف، عرضت وجوه النظر أمامي تمامًا؛ قلت: أفعل هذا أو هذا؟ ثم ترجح عندي وأيدني في ذلك بعض الأدباء الحريصين على العلم مثل الأخ حمدي عبيد، أيدني في جعل السنة قسمين، ترجح عندي، وفي داخلي مشروعي تقريب السنة بين يدي الأمة من جهة، ومن جهة ثانية تقريب السنة الصحيحة وليس

الضعيفة، وبعدئذ لا خوف؛ لأن عامة الناس ليسوا بحاجة إلى معرفة الضعيف، وإنما يحتاج ذلك خاصتهم، فإذا كان رجل من عامة الناس أقدم له «صحيح أبي داود» وأقول: هذا حسبه، أما الخاصة فيجب عليهم معرفة الضعيف، فالمفروض أنهم موجهون للناس، لقد ترجح عندي ذلك، وقدوتي في ذلك الأئمة: أئمة الصحاح مثل البخاري».

وقريب من هذا: ما قاله لي شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما سألته عن مقصده من جعل الأحاديث الصحيحة في كتاب مستقل، والأحاديث الضعيفة كذلك؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا تسهيل لعموم المسلمين الذين لا يحفظون الأحكام على الأحاديث؛ فإن أحدهم إذا قرأ الحديث الصحيح ثم نسي تذكَّر أنه قرأه في القسم الصحيح، فيعلم حينئذ أن الحديث صحيح، وكذلك الحديث الضعيف.

٤- أما اختصار السند الذي زعم المعترض أنه غيَّر معالم كتب السنة، وقطع الصلة بين الأمة وكتب السنة.

فجوابه:

لا يشك عاقل أن خدمة كتب السنة مع ذكر الأسانيد منزلة رفيعة، وقد نبه عليها الهيثمي في مقدمة «موارد الظمآن» بقوله: «فقد رأيت أن أفرد «زوائد صحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على صحيح البخاري ومسلم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، مرتبًا ذلك على كتب، فقد أذكرها لكي يسهل الكشف منها، فإنه لا فائدة في عزو الحديث إلى «صحيح ابن حبان» مع كونه في شيء منهما، وأردت أن أذكر الصحابي فقط، وأسقط السند اعتمادًا على تصحيحه، فأشار عليَّ سيدي الإمام العلامة أبو زرعة ابن سيدي الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم بن العراقي بأن أذكر الحديث بسنده؛ لأن فيه أحاديث تكلم فيها بعض الحفاظ، فرأيت أن ذلك هو الصواب».

ولكن هذه المرتبة لا يرتقي لها إلا خواص أهل العلم وطلابه والمعتنين به، وأما

عامة المسلمين فالذي ينفعهم هو معرفة الصحيح للعمل به، والضعيف للابتعاد عنه.

وأمر آخر: أن ذكر السند وسيلة لمعرفة الصحيح من السقيم، ولذلك نصح أبو زرعة تلميذه الهيثمي بإبقاء السند؛ لكي يقوم من أراد معرفة الصحيح من السقيم بذلك.

وأما إذا وجد من يحكم على الحديث صحة وضعفًا؛ فإن ذكر السند بالنسبة لعامة المسلمين يكون من باب تحصيل الحاصل.

وقد بين ذلك شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على كلام الإمام الهيثمي الآنف، فقال في «صحيح مواره الظمآن» (١/ ٩٠):

«قلت: وأصوب منه: أن يتكلم على السند -أيضًا- تصحيحًا وتضعيفًا؛ إلا أن همة أكثر القراء تضعف ولا تنشط لقراءة الأحاديث بأسانيدها، ولذلك جريت على اختصار أسانيد كتب السنة، وبخاصة «السنن» الأربعة منها، مع تقديم خلاصة موجزة عن تلك الأسانيد من صحة أو ضعف؛ لأنها هي الغاية من الأسانيد ودراستها، وأنفع لعامة القراء من طبع كتب السنة بأسانيدها فقط، دون تبيان مراتبها، وقد صدر أخيرًا كتاباي «صحيح الأدب المفرد»، و«ضعيف الأدب المفرد» وأصلهما «الأدب المفرد» للإمام البخاري، ثم «صحيح» كل من «السنن» الأربعة، و«ضعيف» كل منها، ومن قبل «صحيح الترغيب والترهيب» الجزء الأول، والآن تحت الطبع بقية أجزائه الثلاثة، و«ضعيف الترغيب» بجزئيه، وتحت التأليف «صحيح كشف الأستار»، وقسيمه: «ضعيف الكشف»، ونسأل الله تمام التوفيق»[1].

٥- وقد زعم بعض المعترضين: أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعترف بأن تقسيمه

---

(١) وقد صدرت جميع الكتب التي أشار إليها شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلَّا «صحيح كشف الأستار» وقسيمه: «ضعيف الكشف»، وذلك أن الشيخ لحق بجوار ربِّه ولم يفرغ منهما.

«السنن» إلى صحيح وضعيف؛ أطاح بأهداف مصنفيها، وذهب بفوائدها؛ إلا أنه دافع عن ذلك:

وهو يشير بذلك إلى ما قاله شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ضعيف الأدب المفرد» (ص٥-٦): «فقد رأيت أن من تمام خدمة السنة، وتيسير وصولها إلى الأمة صافية نقية، «ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك»؛ كما قال ﷺ: أن أجعله كتابين:

أحدهما: فيما صحَّ منه.

والآخر: فيما لم يصح منه.

وأنا عندما أصنع هذا أعلم منذ بدأت بمشروع «صحيح أبي داود» و«ضعيف أبي داود» وغيرهما -وذلك منذ أكثر من أربعين عامًا- أن بعض الفضلاء لا يرون مثل هذا التقسيم، ويقولون: الأولى ترك الأصل كما هو دون تقسيمه إلى «صحيح»، و«ضعيف» مع العناية ببيان مراتب أحاديثه، وإن مما لا شك فيه أن هذه وجهة نظر لها قيمتها؛ لأن فيها الجمع بين المحافظة على الكتاب كما وضعه مؤلفه، وبين فائدة تمييز صحيحه من سقيمه، لكن هذا لا ينفي فائدة التقسيم المذكور، بل هو الأنفع لعامة المسلمين، بل وخاصتهم، لأن من المعلوم بداهة- أنه ليس كل واحد منهم مستعدًا طبعًا أو تطبعًا أن يعنى بحفظ التمييز المذكور في كتاب واحد، فهذا مما يصعب على جمهورهم، بخلاف ما إذا كان الصحيح في كتاب، والضعيف في آخر، وهذا أمر مجرب لا يماري فيه أحد -إن شاء الله تعالى-، وعلى كل حال؛ فالأمر كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، فأسأله تعالى أن يهديني سواء الصراط.

واعلم أن التعرف على الحديث الضعيف أمر واجب، وحتم لازم على كل مسلم يتعرض لتحديث الناس وتعليمهم ووعظهم، وقد أخلَّ به -مع الأسف- جماهير المؤلفين والوعاظ والخطباء، وبخاصة منهم الأدباء في الإذاعات

والمحاضرات، فإنهم كثيرًا ما يغيرون، ويروون من الأحاديث ما لا أصل له، غير مبالين بنهيه ﷺ عن التحديث عنه إلا بما صح؛ كقوله ﷺ: «إياكم وكثرة الحديث عني، من قال عليَّ؛ فلا يقولن إلَّا حقًّا أو صدقًا، فمن قال عليَّ ما لم أقل؛ فليتبوأ مقعده من النار»، فمعرفة الحديث الضعيف ضروري بالنسبة لمن ذكرنا، وهي من فقه حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، المروي في «الصحيحين» قال: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أساله عن الشر مخافة أن يدركني؛ فأقع فيه...» الحديث، ومنه قول الشاعر:

عـــرفتُ الشَّــرَّ لا للشـ ـــــرِّ لــــكن لِتَوَقِّـيه

ومــن لا يعــرف الشَّـــرَّ مــــن الخـير يقـع فـيه».

ومن هذا النص الذي نقلناه عن شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ يظهر أن ما نسب إلى الشيخ ليس بصحيح، بل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر وجهة نظر من رأى عدم تقسيم «السنن» إلى صحيح وضعيف، ورد عليها بما يراه الأصح، ويعتقد أنه الأصلح؛ وهذا ظاهر في قوله: «... بل هو الأنفع لعامة المسلمين، بل ولخاصتهم..»، وذلك؛ لأن المسألة -في واقع الأمر- اجتهادية قائمة على النظر في المسألة وتصور واقعها، ومن ثم ترجيح الحكم الذي يناسبها، فكما رأينا من شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ توقيرًا لمخالفيه، وتقديرًا لوجهة نظرهم.. فمن العدل أن نرى منهم مثل ذلك في حق هذا الإمام الذي أجمع علماء أهل السنة والجماعة في عصرنا على أنه محدث العصر، وشيخ الحديث بلا منازع[1].

٦- وقد يخفى على أكثر منتقدي الشيخ الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب: أن تقسيم السنن إلى صحيح وضعيف أمنية علمية قديمة لأهل العلم ادخر الله تحقيقها للشيخ الإمام لألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) وانظر -تفضُّلًا- كتابي: «الإمام الألباني في عيون أعلام العلماء وفحول الأدباء».

قال العز بن عبد السلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «قواعد الأحكام» (١/ ٢٧٩-٢٨٠): «فإن قيل: هل يجوز الاستدلال بسنن أبي داود وابن ماجه والنسائي والبيهقي مع اشتمالها على الأحاديث الضعيفة الواهية؟

وكيف استجاز المحدثون ذلك مع ما فيه من تضييع الصحيح؛ فإن من علم اشتمالها على الضعيف والصحيح لا يعرف صحيحها من سقيمها، فلا ينتفع بها في الاستدلال ولا غيره، ومن لم يعلم اشتمالها على السقيم والصحيح، فإنه يعتمد على ضعيفها في الاستدلال والعمل والاعتقاد، وهذا تضليل للسامعين سواء أعلموا اشتمالها على الصحيح أم لم يعلموه؟!

وكيف يجوز لهم ذلك مع ما فيه من تضليل الجاهل بضعفها، ومنع العالم من الاعتماد عليها وسكون النفس إليها وهذا تضييع للسنن؟!

وكان لهم عنه مندوحة: إما بأن يفردوا الصحيح ويجردوه حتى يقع الانتفاع به -كما فعل البخاري ومسلم-، وإما بأن ينصوا على الصحيح والضعيف؛ ليتميز الصحيح النافع من السقيم الضار، فيعتمد السامعون على الصحيح ويجتنبون الضعيف، وما أدري كيف وقع هذا من أهل الحديث؟

ولا يقال: فعلوا ذلك ليبحث الناس عنه؛ لما في ذلك من طول العناء في طلب ذلك وتمييزه، وإذا طلبوه؛ فإنما يستفيدونه من قول الخبير بعلم الحديث، فإذا أخبرهم ابتداءً بالسقيم والصحيح: حصل الغرض من غير تعب ولا عناء، ولا سيما فيما يجب العمل به من الأحاديث، وتمسُّ الحاجة إليه، فإن في ذلك تأخير بيان ما يجب تعجيل بيانه.

قلت (أي: العز بن عبد السلام): الذي أراه أن هذا مشكل جدًّا، وليس لقائل أن يدَّعي الإجماع على جواز ذلك؛ لأن من فعل ذلك من المحدثين ليسوا من أهل الإجماع في مسائل الأصول والفروع.

والعجب أنه لم يأت أحد من أكابر القوم، وجمع كتابًا فرَّق فيه بين الصحيح

والسقيم عقيب ذكر كل واحد منهما.

ولا يكفي في ذلك أن يجمع السقيم في كتاب مفرد، ثم يخلط الصحيح والسقيم في كتاب آخر، بحيث لا يتميز أحدهما من الآخر، فإن الناس لا يتفرغون للوقوف على ما في الكتابين ولا ينتفعون بذلك.

وهذا حمل للناس على مشقة عظيمة، لا يتفرغ لها معظمهم، والله أعلم».

قال أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه-: فأنت ترى يا رعاك الله أن الله عز وجل أبقى ذلك أمنية في صدور العلماء حتى جاء شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فأشفى العليل، وأروى الغليل، وأنار السبيل؛ فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



التناقضات

نصب (حسن السقاف) شباكة بطريقة خبيثة المقصد، ماكرة الدافع؛ ليصطاد الناشئة، ويلبس على العامة؛ فأخرج عدة أجزاء تحت عنوان: «تناقضات الألباني»، وقد اغتر -ولا يزال- به أناس: رأوا عنوان الكتاب البراق، فوافق أهواء في نفوسهم، وحقدًا ملأ صدورهم؛ فتلقفته ألسنتهم، وأذاعوا به.

وآخرون رأوا فيه تنفيسًا لحسدهم؛ فتواصوا به.

وهذان صنفان روَّجوا للكتاب أكثر من السقاف نفسه، بل إنهم نشروه في أقطار كثيرة، ووزعوه بالمجان، ولا تستغرب أيها القارئ الكريم إذا أكدت لك أن الحزب الاشتراكي الشيوعي الحاكم -وقتئذ- في اليمن الجنوبي فعل ذلك كله بتوصية من صوفية حضرموت.

وهؤلاء ليس إلى إصلاحهم إلا الدعاء لهم بالهداية، أو أن يريح الله المسلمين من شرِّهم ومكرهم وحقدهم وحسدهم.

لكنني أهمس في آذانهم مذكرًا -إن كان فيهم بقيه للاستماع والانتفاع- بأن السقاف الذي اتكأتم على تناقضاته، وفرحتم بافترائاته، لا يفرح به، ولا يعتمد عليه؛ فهو عدو لأهل السنة جميعًا حتى فرقكم، التي تنسبونها للسنة؛ لقد ارتمى السقاف في أحضان الروافض، وتدثر بحقدهم على من ليس رافضيًا، وإليكم كشف مؤامرة السقاف مع ملالي إيران:

١ - قال السقاف -مخاطبًا الأسدي الرافضي-:

«فضيلة الشيخ الأسدي حفظه الله وسدد خطاه: - لو أنكم تتشاورون معي؛ يعني - وهذا إن شاء الله مما يعلي منزلتكم ويرفعها - لأن أهل السنة لا يفهمون إلا بطريقة معينة، إذا أردنا أن نوصل المعلومات لهم هم عندهم طريقة يعني لفهم

المعلومات؛ فلا بد أن نسلكها معهم حتى نستطيع»[1].

٢- موقف السقاف من خلافة أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإذا وجبت إمامة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجبت إمامة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما وجبت إمامة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه العاقد له الإمامة؛ فقد دل القرآن على إمامة الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

قال السقاف -معلقًا على كلامه-: «لقد ترك النبي الناس دون أن يعين لهم إمامًا كما يزعم المصنف وأمثاله ويتخبطون لقول عمر في إمامة سيدنا أبي بكر: «كانت فلتة وقي الله شرها» البخاري (١٨٣٠)، فلو كان منصوصًا عليه لم تكن فلتة!! فالسنة إذن ترك الناس؛ ليكون أمرهم شورى بينهم، فكيف يترك الصديق هذا المنهج القرآني النبوي، ويوصي لمن جاء بعده بالخلافة فيعينه»[2].

وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب «الإبانة» (ص ٢٩٥):

«وقد أجمع هؤلاء الذين أثنى الله عليهم ومدحهم على إمامة أبي بكر الصديق».

فقال السقاف - معلقًا على كلامه -: «لم يجمعوا».

وقال أبو الحسن الأشعري «الإبانة» (ص ٢٩٧):

«وقول من قال: هو أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هو بإجماع المسلمين».

قال السقاف -معلقًا على قوله -:

«ليست المسألة إجماعية، ولذلك وقع الخلاف بين فرق المسلمين ومذاهبهم في هذه المسألة!».

٣- موقف السقاف من خلافة أبي بكر وعمر وعثمان:

---

(١) عرض هذا الكلام من شريط بصوت السقاف في مناظرة قناة المستقلة (الحلقة الثامنة/ الجزء الثاني)، ولم ينكره.

(٢) «الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري»، تقديم و تعليق حسن بن علي السقاف، دار الإمام النووي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، (ص٢٩٦).

قال أبو الحسن الأشعري في «الإبانة» (ص ٢٩٨):

«وإذا ثبتت إمامة الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ؛ ثبتت إمامة الفاروق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ؛ لأن الصديق ما نص عليه وعقد له الإمامة واختاره لها».

قال السقاف -معلقًا على هذا الكلام-:

«كلام إنشائي لا يحتاج لتعليق!!».

ثم قال الأشعري:

«وثبتت إمامة عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعد عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعقد من عقد له الإمامة من أصحاب الشورى؛ الذين نص عليهم عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فاختاروه ورضوا بإمامته وأجمعوا على فضله وعدله، وثبتت إمامة علي بعد عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لعقد من عقدها له من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ من أهل الحل والعقد؛ ولأنه لم يدعيها أحد من أهل الشورى غيره في وقته، وقد اجتمع على فضله وعدله، وأن امتناعه عن دعوى الأمر لنفسه في وقت الخلفاء قبله كان حقًّا؛ لعلمه أن ذلك ليس بوقت قيامه، وأنه قلما كان لنفسه في وقت الخلفاء قبله».

قال السقاف -معلقًا على هذا الكلام من هذا الإمام-:

«لسنا ههنا في صدد الرد عليه في هذه المغالطات؛ لأن لها مكانًا آخر! فهو قد جعل خلافة أبي بكر ثابتة في القرآن وأن سيدنا عليًّا الذي جاءت فيه النصوص المختلفة التي منها: «من كنت مولاه؛ فعلي مولاه»، و«أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، وغيرها لم يأت فيه نص!».

٤- السقاف يفضل عليًّا على أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ:

قال الإمام أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الإبانة» (ص ٢٩٩):

«وإذا وجبت إمامة أبي بكر، بعد رسول الله ﷺ وجب أنه أفضل المسلمين».

يقول السقاف - معلقًا على قوله- :

«بل سيدنا علي عندنا وعند طوائف من الصحابة ومن بعدهم أفضل

المسلمين!!».

٥- السقاف لا يجيز لعن من يبغض أبا بكر الصديق:

قال السقاف -تعليقًا على قول الإمام الذهبي-: «وعلى باغض الصديق اللعنة» ما يلي:

«ثم إن قوله «وعلى باغض الصديق اللعنة»، لا ندري هل تدخل السيدة فاطمة عليها السلام في هذا التعميم أم لا؟! وكما قيل: حبك للشيء يعمي ويصم!!»[١].

٦- موقف السقاف من الفتن التي وقعت بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

قال السقاف في تعليقه على كتاب «الإبانة» (ص٩٧):

«لا يجوز الكف عما شجر بينهم شرعًا».

٧- السقاف يخرج زوجات النبي صلى الله عليه وسلم من آل البيت ولا يبالي بصريح القرآن.

قال السقاف: «يريد هذا المبتدع هنا أن يصرف الناس عن اعتقاد أن أهل البيت هم على وجه الخصوص أصحاب الكساء سيدنا علي والسيدة فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام؛ فادعى أن أهل البيت هنا أزواجه!!»[٢].

وقال:

«وأهل البيت؛ هم: سيدنا علي والسيدة فاطمة وسيدنا الحسن وسيدنا الحسين عليهم السلام وذريتهم من بعدهم ومن تناسل منهم»[٣].

٨- وزن من ليس من آل البيت عند السقاف!

قال السقاف:

---

(١) «العلو للعلي الغفار» للإمام الذهبي، تعليق: حسن بن علي السقاف، دار الإمام النووي، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م، (ص ٢٤١).

(٢) «شرح صحيح العقيدة الطحاوية» (ص ٦٥٧ ط٢).

(٣) المرجع السابق (ص ٦٥٥).

«فإن المجسمة المشبهة النواصب أعداء آل بيت النبي المصطفى صلى الله عليه وآله و سلم لا يزالون يشعرون بل هم متيقنون أنه بوجود أهل البيت على وجه الأرض إلى قيام الساعة لا قيمة لوجودهم»[1].

٩- السقاف يتهم أهل السنة بالنصب:

قال السقاف:

«قلت: فكيف يقول بعض النواصب، الذين يظهرون الاعتدال: لعلي أجران ولمعاوية أجر لأنه مجتهد!»[2].

وقال السقاف:

وما ذكره الطائي عن ابن حجر العسقلاني (ص ٣٧) فيما رواه ابن عساكر من طريق ابن أخي أبي زرعة و اسمه عبد الله بن محمد بن عبد الكريم: «رب معاوية رحيم وخصم معاوية خصم كريم فما دخولك بينهما)؛ فكلام لا يصح ولو صح لم تكن فيه حجة على شيء إلا تكهنات النواصب و آماهم!!»[3].

١٠- السقاف يحث على ترك مذاهب السنة واتباع مذاهب الشيعة:

قال السقاف:

«المراد بالعترة هنا علماء آل البيت وهم الفقهاء المجتهدون منهم، والاعتصام والتمسك بهم هو التمسك بإجماعهم واتفاقهم و ترجيح كفتهم على غيرهم وخاصة في القرون الثلاثة التي تقعدت فيه مذاهبهم وكانت فيه جهابذة أئمتهم، فالتمسك والرجوع إلى ما قالوه أولى من الرجوع لغيرهم ممن يسمونهم بعلماء السلف ويقابلهم النواصب؛ فيجب على المرء المسلم أن يكون في كفة أهل البيت لا في حزب

---

(١) «مجموع رسائل السقاف» (٢/ ٤١٩).

(٢) «دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي، علق عليه السقاف (ص ٢٤٠).

(٣) «زهر الريحان في الرد على تحقيق البيان» لحسن السقاف (ص ١٤١).

أعدائهم»[١].

١١- السقاف يدعو إلى الخروج على الحاكم الجائر:

قال السقاف: «والخارجية التي ينبزونه بها أمر حسن، ولكنهم لا يفقهون»[٢].

وقال السقاف أيضًا:

«ففكرة عدم الخروج على أئمة الجور ليست صحيحة»[٣].

وقال السقاف:

«قلت: قوله «كان قليل الحديث» من ممادحه، لأن مذهبه كان مذهب آل البيت؛ وهو: الخروج على الطغاة والبغاة بالسيف»[٤].

وبواقع السقاف ورقائعه أكثر من تحصر في هذه العجالة التي هي ذكرى لمن أراد وجه الله والدار الآخرة، وأما من أراد تصفية الحسابات، وتلذذ بالمناكفات، وركب الترهات، فأمره إلى من لا تأخذه سنة ولا نوم:

إلى الديان يوم الدين نمضي ... وعند الله تجتمع الخصوم

لكن الذي يدفعني للرد على هذه الفرية: ما وقع فيه بعض طلبة العلم ممن لم يرسخ قدمه في التحقيق، أو يعلو كعبة في التدقيق، فظن أن كل ما يلمع ذهبًا؛ حيث خدعتهم الأرقام وأسماء الكتب ومقابلة الأحاديث؛ فوقع في نفوسهم: أن هذه الفريه حق وصواب، وتناسوا أن من جعل دينه عرضه للشبهات؛ فقد أكثر التنقل، ورحم الله إمام دار الهجرة القائل: «كلما جاءنا رجل أجدل من رجل؛ تركنا ما أنزل به جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ على محمد ﷺ لجدله»[٥].

---

(١) «مجموع رسائل السقاف - البراعة في كشف معنى عليكم بالجماعة» (٢/ ٧٤٧).

(٢) «القول الأسد» (ص ٣٠).

(٣) «صحيح شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٦٣٨).

(٤) «مجموع رسائل السقاف» (٢/ ٤٣٥).

(٥) «حلية الأولياء» (٦/ ٣٥٤)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٢٢١).

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا جاءه بعض أهل الأهواء؛ قال: «أما إني على بينه من ربي وديني، وأما أنت فشاك؛ فاذهب إلى شاك مثلك؛ فخاصمه»[1].

فلو فعلوا ما قاله الإمام مالك؛ لذهبت حيرتهم، وزال اضطرابهم، وانقشعت الغشاوة عن أبصارهم.

ولنقض هذه الفرية وجهان:

الأول: مجمل.

والآخر: مفصل.

أما المجمل؛ فيبني على قواعد علمية لا يختلف فيها اثنان، ولا يتناطح فيها كبشان؛ لكنها قد تخفى على الناشئة والعوام والشادين في طلب العلم؛ ودونك إياها:

١ - أن للمحدثين أقوالًا في الجرح والتعديل متغايرة، أو آراءًا في التصحيح والتضعيف متناثرة؛ كما أن للفقهاء في مسائل الفقه والأحكام أقوالًا مسددة واختلافات متعددة: فكم من مسألة فقهية للإمام الشافعي فيها قولان! وكم من حكم شرعي للإمام أحمد فيه عدة أقوال!

وهكذا! وما ذاك إلا لاختلاف أنظارهم في الدليل سواء بالكثير أم القليل، فهل يقال في مثل هؤلاء الأئمة: إنهم متناقضون؟!

وكم من حديث أقر الذهبي في «تلخيصه» الحاكم في «مستدركه» على تصحيحه، ثم يخالف ذلك في «الميزان» أو «مهذب سنن البيهقي» أو غيرهما؟!

وكم من حديث أودعه ابن الجوزي في «الموضوعات» ومع ذلك هو عنده في «العلل المتناهية»؟!

وكم من راو اختلف فيه قول الحافظ ابن حجر ما بين «تقريب التهذيب» و«فتح الباري» أو «التلخيص الحبير»؟!

والحق أن هذا كله من تغير الاجتهاد:

---

(١) «حلية الأولياء» (٦/ ٣٥٤).

قال العلامة اللكنوي في «الرفع والتكميل» (ص ١١٣):

«كثيرًا ما تجد الاختلاف عن ابن معين وغيره من أئمة النقد في حق راو، وهو قد يكون لتغير الاجتهاد، وقد يكون لاختلاف كيفية السؤال».

ودونك بعض الأمثلة على ذلك:

١ - حديث «من اكتحل؛ فليوتر: من فعل؛ فقد أحسن، ومن لا؛ فلا حرج»:

أعله الحافظ ابن حجر في «التخليص الحبير» (١/ ١٠٢، ١٠٣) بجهالة الحصين الحبراني.

ومع ذلك حسن إسناده في «فتح الباري» (١/ ٢٠٦).

٢ - حديث نزول قوله تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾ في أهل قباء:

ضعف الحافظ ابن حجر إسناده في «التلخيص الحبير» (١/ ١١٣).

لكنه صحح سنده في «الفتح» (٧/ ١٩٥)، وفي «الدراية» (١/ ٩٧).

٣ - حديث ابن عمر مرفوعًا: «أحلت لنا ميتتان ودمان...»:

أورده في «بلوغ المرام» (رقم: ١١) وقال: «وفيه ضعف».

ثم خلص في «التلخيص الحبير» (١ / ٢٦) إلى تصحيحه.

٤ - حديث: «إنّ الله وملائكته يصلون على الصفوف الأول»:

صححه النووي في «المجموع» (٤/ ٣٠١).

واقتصر في «رياض الصالحين» (رقم: ١٠٩٠) على تحسينه.

٥ - حديث: «اذكروا هاذم اللذات: الموت»:

حسنه الحافظ ابن حجر في «تخريج الأذكار» - كما في «الفتوحات الربانية» (٤/ ٥٠).

وأقر ابن حبان والحاكم وابن طاهر وابن السكن على صحته في «التلخيص الحبير» (٢/ ١٠١).

٦ - إدريس بن يزيد الأودي: وثقه الحافظ ابن حجر في «التقريب»، وضعفه في

«الفتح» (٢/ ١١٥).

٧- نوف بن فضالة: قال عنه الحافظ في «التقريب»: «مستور»، وحكم في «الفتح» (٨/ ٤١٣) بأنه: «صدوق».

٨- عبد الرحمن بن عبد العزيز الأوسي: قال عنه الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطىء»، وضعفه في «الفتح» (٣/ ٢١٠).

٩- صحح الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٣٥٥-٣٥٦) حديثًا من رواية محمد بن عجلان.

مع أنه في «أمالي الأذكار» (١/ ١١٠) بين أن حديثه لا يرتفع عن مرتبة الحسن.

١٠- نقل الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٧٦) عن النووي في «الروضة» قوله في حديث: «لا نذر في معصية» أنه: «ضعيف باتفاق المحدثين»!

فتعقبه الحافظ بقوله: «قد صححه الطحاوي وأبو علي بن السكن، فأين الاتفاق»؟

١١- قال النووي في «المجموع» (٢/ ٤٢) في حديث مس الذكر: «هل هو إلا جزء منك!»: «إنه ضعيف باتفاق الحفاظ».

والحديث قد صححه ابن حبان، وابن حزم، والطبراني، وابن التركماني، وغيرهم.

لذا؛ قال ابن عبد الهادي في «المحرر» (ص١٩): «وأخطأ من حكى الاتفاق على ضعفه».

وغير هذا وذاك كثير من أمثاله.

فهل يقال في مثل هؤلاء الأئمة: إنهم متناقضون؟!

أم أنه تغير في اجتهادهم؛ حيث ظهر لهم في حين ما لم يظهر لهم من قبل، فهم مأجورون ومعذورون أولًا وأخيرًا، بدءًا وانتهاءًا.

وإنما يؤخذ من أقوالهم آخرها، أو ما ترجح للباحث بدليله وبرهانه.

إذا اتضحت هذه القاعدة؛ فهي كافية لنقض هذه الفرية من أساسها.

وعليه؛ فالأحاديث القليلة التي اختلف فيها قول شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما هي من هذا الباب، فما يقال في علمائنا وأئمتنا الأوائل يقال في شيخنا الإمام ولا فرق، ومن فرق؛ فهو المتناقض المتلاعب المفتري.

٢- من الأحاديث التي اختلفت فيها كلمات الأئمة والعلماء -ومنهم شيخنا الإمام- الحديث الحسن الذي يعسر ضبط قاعدة فيه؛ لدقته، وعلو كعب الناقد فيه.

قال الحافظ شمس الدين الذهبي في «الموقظة»(ص ٢٨- ٢٩):

«... ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ: هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهادهفي الحديث الواحد، فيومًا يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه!

وهذا حق؛ فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبه الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو أنفك عن ذلك لصح باتفاق».

وقال شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إرواء الغليل» (٣/ ٣٦٣):

«إن الحديث الحسن لغيره، وكذا الحسن لذاته: من أدق علوم الحديث وأصعبها؛ لأن مدارهما على من اختلف العلماء في رواته: ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل، ومارس ذلك علميًا مدة طويلة من عمره، مستفيدًا من كتب التخريجات، ونقد الأئمة النقاد، عارفًا بالمتشددين منهم والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط، وهذا أمر صعب، قل من يصير له، وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريبًا بين العلماء، والله يختص بفضله من يشاء».

٣- أن قول العالم في سند حديث: «إسناده ضعيف»، لا يتنافى مع قوله في الحديث نفسه في موضع آخر: «حديث صحيح» أو: «حديث حسن»:

لأنه قد يكون السند ضعيفًا، لكنه يصحح أو يحسن بطرقه أو شواهده أو متابعاته[1].

وتطبيقات العلماء والمحدثين تدل على ذلك بأقل نظرة، وأدنى تأمل.

٤- «البليغ من عدت هفواته، والجواد من حصرت عثراته»[2]، و«الكامل من عدت سقطاته»[3].

ورحم الله الإمام عبد الله بن المبارك القائل: «إذا غلبت محاسن الرجل على مساوئه؛ لم تذكر المساوئ، وإذا غلبت المساوئ على المحاسن؛ لم تذكر المحاسن»[4].

ولقد صدق الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ القائل في «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٨٥): «الكمال عزيز، وإنما يمدح العالم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطه».

لكن ما لنا في هذا الزمان -للأسف- كما قال: الإمام الشعبي: «لو أصبت تسعًا وتسعين، وأخطأت واحدة؛ لأخذوا الواحدة، وتركوا التسع وتسعين»[5].

إذا عرفنا هذه القاعدة؛ وجب تطبيقها على ما نحن فيه:

فعلى فرض صحة جميع «التناقضات» التي ادعاها السقاف، وزعمها مقلدوه، فهل هي تشكل بالنسبة لمجموع الأحاديث التي خرجها الشيخ الإمام ونقد أسانيدها

---

(١) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٣٥)، و«النكت عليه» (١/ ٤٧٣) للحافظ ابن حجر.

(٢) «طبقات السبكي» (١٠/ ٥٢).

(٣) «السير» (٤/ ٩٣).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٥٢).

(٥) «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٠ - ٣٢١).

عددًا كبيرًا؟

جواب العارفين المنصفين: لا، إذ قد زاد عدد كتبه عن المئتين.

ولقد زاد عدد الأسانيد -من الأحاديث والآثار- التي درسها وتكلم عليها الشيخ الإمام تصحيحًا وتضعيفًا، جرحًا وتعديلًا، نقدًا وتعليلًا على المائة وعشرين ألفًا.

هذا كله على مدى سبعين عامًا بين كتب السنة وعلمائها.

فهل يكون ذلك العدد اليسير -على التنزل بقبوله- سببًا للطعن في الشيخ الإمام، ووصفه بالتناقض، وإغراء السفهاء به، وتحريض الأدعياء عليه!

لكنه الحقد الدفين، والبغض المذهبي المشين، والحسد القاتل المهين:

كل العداوات قد ترجى مودتها إلا عداوة من عاداك عن حسد

وأما المفصل:

أولًا: تناقض التناقضات:

ونسوق أمثلة سريعة على تناقض صاحب التناقضات، وأنه دعي في العلم، جويهل في التحقيق، متسلق في التخريج!

١- أورد (ص ٣٩) حديث عبد الله بن عمرو: «الجمعة على من سمع النداء»:

ذكر تحسين الشيخ للحديث في «الإرواء»، وتضعيفه لسنده في «المشكاة»! وزعم تناقصة!

ولا تناقض بحال؛ إذ أنه قد ضعف سنده -أيضًا- في «الإرواء»، ولكنه ساق له شواهد تقويه، ثم قال في آخر تخريجه:

«فالحديث على هذا حسن إن شاء الله».

٢- أورد (ص ٣٩ - ٤٠) حديث أنس: «لا تشددوا على أنفسكم؛ فيشدد الله عليكم».

وذكر تضعيف الشيخ له في «تخريج المشكاة».

ولا تناقض؛ لأن كلام الشيخ في «غاية المرام» (ص ١٤٠) مصدر بالحكم على الحديث بأنه (ضعيف)؛ لكنه ساق له شاهدًا مرسلًا؛ جعله يقول في آخر تخريجه له: «فلعل حديثه هذا حسن بشاهده المرسل عن أبي قلابة، والله أعلم».

ومن ثم؛ فقد وقف الشيخ على طريق ثالث للحديث؛ جعله يجزم بثبوته؛ مودعًا إياه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣٦٩٤).

٣- أورد حديث عمار: «ثلاثة لا تقربهم الملائكة: جيفة الكافر، والمتضمخ بالخلوق؛ والجنب إلا أن يتوضأ».

ذاكرًا حكمه عليه بالحسن في «صحيح الجامع»، وتضعيف سنده في «المشكاة»! وزعم تناقض الشيخ ولو أنصف هذا الجهول ونظر.. لفهم واعتبر.. لكنه عبس وبسر.. ثم أدبر واستكبر!

ولا تناقض إذ الشيخ في كلا الكتابين يعزو لـ «الترغيب» وفي الجزء نفسه والصفحة ذاتها، لكنه في موضع التحسين عزاء لتخريج «الترغيب»، ولما ضعف سنده في «المشكاة»؛ إنما ضعفه تبعًا للامام المنذري في «الترغيب» الذي أعل سنده بالانقطاع!

وعندما خرج الشيخ «الترغيب والترهيب» ووضع عليه حاشيته «التعليق الرغيب» وافق المنذري على الإعلال بالانقطاع، لكنه ذكر له شاهدين، وقال بعد إيرادهما: «فيتقوى الحديث بهما»...فكان ماذا يا هذا؟

٤- أورد (ص ٦٣٥) حديث: «من هجر أخاه سنة؛ فهو كسفك دمه»:

وذكر تليين الشيخ لإسناده في «المشكاة»، ثم تصحيحه إياه في «السلسلة الصحيحة» (٩٢٨)، ثم قال: «واعتذر هنالك حيث لم ينفعه الاعتذار».

هكذا أعرض السقاف الحقود عن كلام الشيخ الإمام الذي قال في «السلسلة الصحيحة» (٩٢٨) -بعد تخريجه الحديث المذكور والنقل عن الحاكم والذهبي

والعراقي وابن الوزير تصحيحهم له-: «ويبدو لي -الآن- أنه كذلك؛ فإن رجاله كلهم -عدا الصحابي- رجال مسلم، وقد كنت قلت في تعليقي على «المشكاة» (٥٠٣٦): «إسناده لين»، وذلك بناء على قول الحافظ ابن حجر في ترجمة الوليد هذا من «التقريب»: «لين الحديث»، وقد فاته قول ابن أبي حاتم والتعديل (٤/ ٢/ ٢٠): «سئل أبو زرعة عنه؟ فقال: ثقة»؛ فلما وقفت على هذا التوثيق من مثل هذا الإمام اعتمدته، وبناء على ذلك صححت الحديث، ورجعت عن التليين السابق، وقد نبهت على هذا في تحقيقي الثاني لـ «المشكاة» والله أعلم».

٥- أورد (ص ٦٥) حديث أبي هريرة: «من أدرك من الجمعة ركعة؛ فليصل إليها أخرى . . .»؛ هكذا مختصرًا:

ذاكرًا تضعيف شيخنا للحديث في «المشكاة»، وقال عقبة: «وتناقض، فصحح الحديث في «الإرواء»..!».

هكذا قال مخفيًا عن قرائه أمرين:

الأول: أن الحديث بتمامه لا يصح، وإنما صحح الشيخ القطعة الأولى منه، وهي التي اقتصر على إيرادها.

الآخر: أن الشيخ صرح في «الإرواء» (٣/ ٨٤ - ٩٠) قائلًا:

«وجملة القول أن الحديث بذكر الجمعة صحيح من حديث ابن عمر مرفوعًا وموقوفًا لا من حديث أبي هريرة، والله تعالى ولي التوفيق».

٦- أورد (ص ٤٦) حديث ابن عمر: «نهى رسول الله ﷺ عن مطعمين: عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل وهو منبطح على وجهه»:

تم نقل تضعيف الشيخ له في «الإرواء» وتحسينه له في «صحيح ابن ماجه»، وادعى أنه تناقض!

ولو أظهر متن ابن ماجه المختصر؛ لسقط اعتراضه، وبان تناقضه هو:

إذ المتن عند ابن ماجه: «نهى رسول الله ﷺ أن يأكل الرجل، وهو منبطح على وجهه»!

فأين هذا من ذاك؟

ثم إن الشيخ الإمام عزا تخريج الحديث في «صحيح ابن ماجه» لـ «إرواء الغليل» (١٩٨٢) مما يظهر ويؤكد أن لا تعارض البتة بين الموضعين.

وحتى يخفى تدليسه؛ قال عقب ذكره «صحيح ابن ماجه»:

وعزاه لبعض كتبه متناقضًا منها «صحيحته» (٢٣٩٤)..».

كذا دلس على قرائه؛ فذكر المخطوط وقتئذ، وأهمل المطبوع «الإرواء» الذي لو ذكره؛ لعرف الناس تلبيسه، وبان لقرائه تدليسه!

٧- أورد (ص ٤٦-٤٧) حديث «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»:

وذكر أن الشيخ خرجه في «الضعيفة» مضعفًا له، ثم تناقض بإيراده في «صحيح ابن ماجه»!!

لقد أورد الشيخ في «الضعيفة» (٦١٥) حديث «التائب من الذنب كمن لا ذنب له، وإذا أحب الله عبدًا لم يضره ذنب»، وضعفه ثم قال -بعد نقد إسناده-:

«والنصف الأول من الحديث له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وأبي سعيد الأنصاري..».

ثم ذكرها ونقدها، وقال في آخر بحثه: «وجملة القول: أن الحديث المذكور أعلاه ضعيف بهذا التمام، وطرفه الأول منه حسن بمجموع طرقه، وقد قال السخاوي: حسنه شيخنا ـ يعني ابن حجر ـ لشواهده»، والله أعلم، وله شاهد آخر من حديث ابن عباس بزيادة أخرى...». ثم ساقه..

ولكي يمرر السقاف تدليسه؛ فقد كتم بيان عزو الشيخ في «صحيح ابن ماجه» للحديث نفسه، حيث قال: حسن «الضعيفة» تحت الحديث (٦١٥و٦١٦)».!!

٨- أورد (ص ٤٧- ٤٨) حديث: «الدواوين ثلاثة: ديوان لا يغفره الله ..» إلخ.

قائلًا: «ضعفه الألباني في «تخريخ المشكاة»، ثم من العجيب الغريب أنا وجدناه قد ذكره في «صحيحته» (٤/ ٥٦٠ ـ برقم ١٩٢٧)»

ولا عجب؛ لأن الشيخ لما ذكر الحديث في «الصحيحة» لم يصححه، وإنما صحح به حديثًا آخر أوله: «الظلم ثلاثة: فظلم لا يتركه الله ...» إلخ.

ولما أورد في الموضع نفسه حديث «الدواوين»؛ قال عقبه: «وقد خرجته في «الأحاديث الضعيفة» و «المشكاة»...»

٩- أورد (ص ٥٥) حديث: «أن رسول الله ﷺ أكثر ما كان يصوم من الأيام السبت و الأحد . . .»:

ثم ذكر تصحيح الشيخ للحديث في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة»، وجعله متناقضًا مع تضعيفه الحديث نفسه في «السلسلة الضعيفة».

ولكيلا يظهر كذبه وتناقضه أخفى أن الشيخ الإمام بين حقيقة الأمر في «السلسلة الضعيفة»، فقد تراجع عما في «صحيح ابن خزيمة»؛ قائلًا بعد نقده وإعلاله:

«ولم أكن قد تنبهت لهذه العلة في تعليقي على «صحيح ابن خزيمة»؛ فحسنت ثمة إسناده، والصواب: ما اعتمدته هنا، والله أعلم».

١٠- أورد (ص ٥٦ ـ ٥٧) حديث: «ذبح النبي ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين، فلما وجهها؛ قال: إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات...»:

ونقل تضعيف الحديث من «المشكاة»، وتحسينه للحديث في «الارواء»؛ قائلًا: «تناقض؛ فحسن الحديث في «إرواء الغليل» (٤/ ٣٥١)..».

مخفيًا عن قرائه «أن ما في «الإرواء» يخالف تمامًا ما في «المشكاة»؛ فهما حديثان

متغايران سندًا ومتنًا:

فالأول: مطول من طريق أبي عياش؛ عن جابر.

والثاني: مختصر من طريق عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه.

ثانيًا: ردود الشيخ الإمام على صاحب التناقضات:

هذا وقد رد الشيخ الإمام الألباني على السقاف المتناقض الجاني في عدة مواطن من كتبه مبينًا: جهله، وحقده، وعداءه لأهل السنة والجماعة، وتناقضه؛ فمثل هذا لا يستغرب منه أن يتفوه بما جاء في تناقضاته:

١- قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (٨/ ٣٦٥) تحت حديث رقم (٣٨٩٧): «وأريد هنا - أيضًا -: أن أكشف عن تدجيل أحد المعلقين على كتاب ابن الجوزي «دفع شبه التشبيه»؛ وهو الذي لقبه أحدهم بحق بـ «السخاف»؛ فإنه تجاهل الطرق المتواترة في «الصحيحين» وغيرهما؛ المتفقة على أن الله عز وجل هو الذي ينزل، وهو الذي يقول: «من يدعوني .. من يستغفرني .. من يسألني»؛ فعطل هذه الدلالة القاطعة الصريحة بقوله (ص ١٩٢): إن المراد بالحديث أن الله ينزل ملكًا! تقليدًا منه لابن حجر في «الفتح» (٣/ ٣٠)، وقوى ذلك برواية النسائي المنكرة هذه، ولو أن هذا المتجاهل اكتفى في التقليد على ما في «الفتح»؛ لهان الأمر بعض الشيء، ولكنه أخذ يرد علي بالباطل تضعيفي الرواية النسائي هذه؛ بتحريفه لكلامي أولًا، وبالافتراء علي ثانيًا؛ فاسمع إليه كيف يقول: «وقد زعم أن حفص بن غياث تغير حفظه قليلًا».

فأقول غاضًا النظر عن مناقشته في قوله: «زعم»!

أولًا: قوله: «رواية حفص عن الأعمش كانت في كتاب ..» إلخ تدليس خبيث على القراء، وكذب على الحافظ المزي والحافظ العسقلاني؛ فإن الذي في «تهذيبهما»: «أنه كان عند عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش»! فهذا شيء، وكون حديثه هذا المنكر كان في كتابه شيء آخر، كما لا يخفى على القراء.

ثانيًا: قوله: «كما في إسناد هذا الحديث» كذبة أخرى؛ لأنه يوهم القراء أن ما ادعاه أن الحديث كان في كتابه عن الأعمش؛ هو في إسناد الحديث. وليس كذلك كما رأيت! ومن خبثه أنه لم يسق الإسناد؛ لكي لا ينكشف كذبه على القراء! عامله الله بما يستحق.

ثالثًا: قوله: «فلا يضرها اختلاط حفص بأخرة على تسليم وقوعه»!

فأقول: يلاحظ أنه بتغيير لفظة «الاختلاط» مكان قولي: «تغير»؛ يدل على شيئين أحلاهما مر:

الأول: أنه لا يفرق بين اللفظين، وأن حكم من تغير من الثقات حكم من اختلط منهم عنده، وهذا هو اللائق بجهله وتعلقه بهذا العلم!! والواقع: أن التغير ليس جرحًا مسقطًا لحديث من وصف به، بخلاف من وصف بالاختلاط، والأول يقبل حديث من وصف به؛ إلا عند الترجيح كما هنا، وأما من وصف بالاختلاط؛ فحديثه ضعيف؛ إلا إذا عرف أنه حدث به قبل الاختلاط.

والآخر: أنه تعمد التغيير المذكور تضليلًا وتمهيدًا للاعتذار عن قوله: «على تسليم وقوعه»!

فإذا تنبه لتلاعبه بالألفاظ وقيل له: كيف تنكر تغيره وفي «التهذيبين» نقول صريحة عن الأئمة بوصفه بذلك؟ أجاب: بأنني عنيت الاختلاط وهذا غير مسلم به!

وإذا قيل له: البحث في التغير -وهذا مما يمكن إنكاره-؛ قال: قد أجبت عنه بأن الحديث في كتاب حفص!! وقد يبدو أن هذا الكلام فيه تكلف ظاهر في تأويل تغييره المذكور؛ فأقول: هو كذلك، ولكنه لا بد من هذا عند افتراض أنه تعمد التغيير، وإلا؛ فالاحتمال أنه أتي من قبل جهله هو الوجه.

رابعًا: لو فرض أن حفص بن غياث لم يرم بالتغير، وكان كسائر الثقات الذين لم يرموا بجرح مطلقًا؛ فحينئذ يرد حديثه هذا بالشذوذ؛ لمخالفته لأولئك الثقات

الستة الذين رووه بنسبة النزول إلى الله صراحة، وقوله عز وجل: «من يدعوني .. من يستغفرني ..» إلخ.

راجع: «تفسير القرطبي» (٤/ ٣٩)، و «أقاويل الثقات» (ص ٢٠٥)».

٢- وقال في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٧١٤) حديث رقم (٦٣٢٥): «فمن الجهل بل الجهالة بمكان ما صنعه ذلك (السخاف) في تعليقه على «دفع شبه التشبيه» (ص ٢٣٦ - ٢٣٧) من الطعن في معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بروايات ساقها دون تمييز ما صح منها مما لم يصح، وما صح منها - وله تأويل صحيح عند العلماء، فهو - لا يذكره، وما لم يصح منها يذكره، ويكتم علته؛ لأن الغاية تبرر الوسيلة عنده، ومن ذلك ما نقله من «تاريخ الطبري» و «كامل ابن الأثير» أن سبب موت عبد الرحمن بن خالد بن الوليد كان معاوية! وذلك أنه أمر نصرانيًا أن يدس في شرابه سمًّا فشربه فمات!!

و(السخاف) هذا شديد الطعن في معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقد سود في تعليقه المشار إليه ثماني صفحات في ذم معاوية، ويتهمه بما ليس فيه، ويحرف الروايات التاريخية، ويحملها من المعاني ما لا تحتمل؛ فلعل الله ييسر له مؤمنًا يكشف للناس ما في كلامه من الدس والافتراء على هذا الصحابي الجليل، صاحب الفتوحات الإسلامية التي لا تنسى.

وأما افتراؤه عليَّ وتحريفه كلامي، ورميه إياي ولغيري بالتجسيم والجهل؛ فشيء يصعب حصره! عامله الله بما يستحق!».

٣- وقال في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٧٧٣) حديث رقم (٦٣٤٤): «(تنبيه آخر): إن من أكاذيب الملقب بـ (السخاف) وتدجيلاته على قرائه، وقلبه للحقائق العلمية: أنه علق على حديث ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»: «المقسطون يوم القيامة على منابر من نور على يمين الرحمن»، كذا ساقه ابن الجوزي مبتور الآخر!

فعلق عليه المذكور (ص ٢٠٣): أنه رواه ابن حبان بهذا اللفظ، ورواه مسلم

بلفظ . . فذكره بتمامه . . يعني: بزيادة: «وكلتا يديه يمين».

قلت: فهذا من تدجيله، فإن الزيادة عند ابن حبان -أيضًا-، وإنما غاير بينهما تمهيدًا لتدجيل آخر؛ فإنه عزاه للنسائي ثم قال عقبه: «وقال عقبه: قال محمد في حديثه: «وكلتا يديه يمين»، وروايته لم يذكر فيها هذه اللفظة، وهذه منه إشارة إلى تصرف الرواة في متن الحديث».

فأقول: هذا افتراء على الإمام النسائي، فهو إنما يشير بذلك إلى اختلاف شيخيه في هذه الزيادة، فمحمد - وهو:ابن آدم - ذكرها في الحديث، وشيخه الآخر - وهو: قتيبة بن سعيد - لم يذكرها فيه. والروايتان مدارهما على سفيان بن عيينة، وإنما يفعل ذلك النسائي وغيره من الحفاظ المحققين تبصيرًا لقرائهم؛ ليتحروا الصواب من اختلاف الشيوخ، وليس إشارة منه إلى تصرف الرواة - كما زعم الأفاك (السخاف)! -.

فالباحث المنصف حين يجد مثل هذا الخلاف لا يندفع ليأخذ منه ما يوافق هواه - كما يفعل هذا (السخاف) -، وإنما يسلم هواه لما تقتضيه القواعد العلمية التي لا مرد لها، والذي يرد منها هنا قاعدتان: زيادة الثقة مقبولة، أو: الزيادة الشاذة مرفوضة.

وفي ظني أن الأفاك يعلم -ولو أننا نعتقد أنه ليس من أهل العلم- أن القاعدة الثانية هنا غير واردة؛ لأنه رأى الحديث بعينه في «صحيح مسلم» وفيه الزيادة، وقد رواها عن ثلاثة من كبار شيوخه الحفاظ عن شيخهم سفيان بن عيينة، وهم: أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وابن نمير، فإذا ضمَّ إليهما الإمام عبد الله بن المبارك من رواية النسائي عن محمد بن آدم، فهؤلاء أربعة اتفقوا على هذه الزيادة، فلا مناص حينئذ - عند من ينصف - من تطبيق القاعدة الأولى، وهي: زيادة الثقة مقبولة.

فليتأمل القراء في تدجيل هذا (السخاف) كيف نصب الخلاف بين شيخي النسائي، وتجاهل متابعة الحفاظ الثلاثة لمحمد بن آدم في الزيادة؟!!

ثم مضى في تدجيله -مؤيدًا تدجيله السابق-؛ فقال: «ويؤيد ذلك رواية الحاكم

وأحمد ...».

ثم ذكر حديث الترجمة المعلل بما سبق من المخالفة للرواية المتفق على صحتها عند الأئمة المتقدم ذكرهم، والتي أعلها الإمام النسائي في «الكبرى» - كما سبق بيانه -، ولذلك لم يروها في «السنن الصغرى» - كما روى فيها الرواية الصحيحة-؛ إشارة منه قوية إلى أنها غير مجتباة عنده، فلأمر ما سمى «السنن الصغرى» بـ «المجتبى».

وهكذا نجد هذا (السخاف) قد نصب نفسه لمعاداة الأحاديث الصحيحة وتضعيفها، وإيثار الأحاديث المعارضة لها -أو: الضعيفة-، ونشرها، وإيهام القراء أنها هي صحيحة! عامله الله بما يستحق.

على أن لهذه الزيادة: «وكلتا يديه يمين» شاهدين من حديث عبد الله بن عمر، والآخر من حديث عمرو بن عبسة.

والأول إسناده قوي؛ ولذلك خرجته في «الصحيحة» برقم (٣١٣٦).

والآخر: قال المنذري في «الترغيب» (٢/ ٢٣٤): «رواه الطبراني، وإسناده مقارب لا بأس به».

وله شاهد ثالث من حديث أبي هريرة - في حديث له مخرج في «الظلال» (١/ ٩١/ ٢٠٦)-، وإسناده حسن، وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي.

فماذا يقول الأفاك (السخاف) ؟».

٤- وقال في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٨٤٤) حديث رقم (٦٣٧٩):

«وإن من المفاسد في هذا الزمان: أن يتكلم فيه (الرويبضة) فيما لا علم له به من الحديث والفقه؛ أقول هذا بمناسبة أنني رأيت ذاك السقاف قد نشر حديثًا كتابًا بعنوان «صحيح صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تنظر إليها»! ينبيك عنوانه عن مضمونه، وما فيه من حقد وحسد وجهل بالسنة الصحيحة، فضلًا عن الفقه القائم عليها، كيف لا وهو يؤكد أن التلفظ بالنية في الصلاة سنة (ص ٦٥ و ٦٨)!

ومع أن هذا افتراء على «السنة»؛ فهو مخالف لاتفاق العلماء: أن التلفظ بها بدعة -كما ذكرت في «صفة الصلاة»- وإنما اختلفوا في شرعيتها، فما بين مستحسن، ومستقبح.

فكأن من مقصود هذا (السقاف) مجرد المعارضة!! ولو على حد قول المثل العامي «نكاية في الطهارة شخ في لباسه!!».

لقد رأيته قد أورد حديث الترجمة (ص ٩٧) قائلًا: رواه عبد الرزاق . . رقم (٢٧٨٧) وإسناده حسن!.

فضرب بذلك أقوال الأئمة المتقدمة في تجريح رواية المثنى بن الصباح؛ من مثل: الإمام أحمد وغيره حتى الترمذي وابن حبان! ولم يقنع بذلك بل دجل على قرائه وافترى على الإئمة، فقال معللًا تحسينه إياه: «فإن المثنى بن الصباح لم يطعن في روايته عن عمرو بن شعيب -كما نبه على ذلك الحفاظ-، كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٣)، وإنما أصابه الاختلاف في روايته عن عطاء، كما بينوا هنالك، ووثق يحيى بن معين، وتضعيف الجمهور منصب ووارد فيما ذكرنا».

وافتراؤه يمكن حصره في ثلاث نقاط:

الأولى: قوله «الحفاظ»؛ فإنه ليس هناك في «التهذيب» ولا حافظ واحد نبه على ما زعم، غاية ما في الأمر: إنما هو حافظ واحد -وهو يحيى القطان- تأول السقاف كلامه بما زعمه، فإنه قال: «لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب، ولكن كان منه اختلاط»، فهذا -كما ترى- ليس فيه نفي الطعن المطلق عن رواية المثنى بن عمرو، وإنما فيه نفي الترك، وهو الضعف الشديد، فمفهومه يستلزم إثبات الضعف غير الشديد، وهذا خلاف زعمه!

الثانية: قوله: «كما بينوا هنالك»؛ فليس هناك مطلقًا حصر اختلاطه في عطاء، بل فيه ما يؤكد كذبه؛ ألا وهو إطلاق ابن حبان أنه اختلط في آخر عمر، وقد تقدمت عبارته الصريحة في ذلك، ووافقه الحافظ ابن حجر -كما تقدم-، وإن مما يؤيد

الإطلاق أنه قد جاء في ترجمته هناك أن عبد الرزاق قال: «أدركته شيخًا كبيرًا».

فإذا تذكرت أن عبد الرزاق رواه عنه عن عمرو بن شعيب؛ تبين لك أن المثنى حدث عبد الرزاق بحديث عمرو في كبره.

الثالثة: قوله: «ووثقه ابن معين»؛ فيه تدليس يوهم القراء: أنه لم يضعفه مع المضعفين، وهو خلاف الواقع، فإنه قد ضعفه في أكثر الروايات عنه، وأنه المعتمد لما تقدم بيانه».

٥- وقال في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ١٠٤٣-١٠٤٧) حديث رقم (٦٤٦٥): «﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾؛ قال: يجلسني معه على السرير»:

«. . . ومما تقدم يتبين لقرائنا دجل ذاك السقاف، أو أولئك الذين يؤلفون له ويتسترون باسمه؛ حين يكذبون أو يكذب على أهل العلم والسنة أحياء وأمواتًا لا يرقبون فيهم إلًّا ولا ذمة، ولا سيما شيخ الإسلام ابن تيمية: فإنه لفساد عقيدته، وجهله، وقلة فهمه لا يتورع عن التصريح ورميه بأنه مجسم، وبغير ذلك من الأباطيل التي تدل على أنه مستكبر معاند للحق الجلي الناصع، فرسائله التي يؤلفونها وينشرونها له تباعًا مشحونة بالبهت والافتراء والأكاذيب وقلب الحقائق؛ بحيث أنها لو جمعت لكانت مجلدًا كبيرًا بل مجلدات، فها هي رسالته التي نشرها في هذه السنة (١٤١٤). . . طافحة -على صغرها وحقارتها- بالمين والتضليل والافتراء على السلفيين الذين ينبزهم بلقب (المتمسلفين) ! . . . وعلى شيخ الإسلام بصورة أخص.

وليس غرضي الآن الرد عليه، فإن الوقت أضيق وأعز من ذلك، وإنما أردت بمناسبة هذا الحديث: أن أقدم إلى القراء مثلًا واحدًا من مئات افتراءاته وأكاذيبه وتقليبه للحقائق؛ التي تشبه ما يفعله اليهود بإخواننا الفلسطينيين اليوم الذين

ينطلقون من قاعدتهم الصهيونية: (الغاية تبرر الوسيلة)(١)!

الأمر الذي يؤكد للقراء أنه لا يخشى الله، ولا يستحي من عباد الله، وإلا لما تجرأ على الافتراء عليهم، والله يقول ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾.

لقد نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية عدة أقوال هو منها براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليهما السلام، بل هو يقول بخلافها!! ويهمنا الآن بيان فرية واحدة من تلك الفريات، فقال في مقدمة رسالته المشار إليها (ص ٢ - ٣) بعد أن نسب إليه عدة فريات: «ويقول: إن المقام المحمود الذي وعدنا به نبينا ﷺ هو جلوسه بجنب الله على العرش في المساحة المتبقية، والمقدرة عند هذه الطائفة بأربع أصابع(٢)!!!! وغير ذلك من الترهات».

وإحالته فيما نسبه إلى الشيخ مما يزيد القراء قناعة بدجله، وأنه يتعمد الكذب والافتراء عليه، وأنه لا يبالي بقرائه إذا اكتشفوا ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ وهذا نص كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ منقولًا بطريقة التصوير، ليكون القراء على يقين من ذلك الإفك المبين:

«وأما قوله: إنه يفضل عنه العرش من كل جانب أربع أصابع؛ فهذا لا أعرف له قائلًا ولا ناقلًا، ولكن روى في حديث عبد الله بن خليفة: أنه ما يفضل من العرش أربع أصابع يروى بالنفي ويروى بالإثبات، والحديث قد طعن فيه غير واحد من المحدثين كالإسماعيلي وابن الجوزي، ومن الناس من ذكر له شواهد وقواه، ولفظ النفي لا يرد عليه شيء؛ فإن مثل هذا اللفظ يرد لعموم النفي؛ كقول النبي ﷺ: «ما في السماء موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد- أي: ما فيها موضع-»، ومنه قول العرب: ما في السماء قدر كف سحابًا، وذلك لأن الكف يقدر به الممسوحات كما يقدر بالذراع، وأصغر الممسوحات التي يقدرها الإنسان من

(١) انظر (ص ١٤٧ وص ٤٥٩).

(٢) وفي الحاشية قال: انظر «منهاج سنته» (!) (١/ ٢٦٠)، وكتاب «بدائع الفوائد» لتلميذه ابن قيم الجوزية (٤/ ٣٩ - ٤٠).

أعضائه كف؛ فصار هذا مثلًا لأقل شيء؛ فإذا قيل: إنه ما يفضل من العرش أربع أصابع كان المعنى ما يفضل منه شيء، والمقصود هنا بيان أن الله أعظم وأكبر من العرش، ومن المعلوم أن الحديث إن لم يكن النبي ﷺ قاله؛ فليس علينا منه، وإن كان قد قاله فلم يجمع بين النفي والإثبات، وإن كان قاله بالنفي لم يكن قاله بالإثبات، والذين قالوه بالإثبات ذكروا فيه ما يناسب أصولهم كما قد بسط في غير هذا الموضع، فهذا وأمثاله سواء كان حقًّا أو باطلًا لا يقدح في مذهب أهل السنة ولا يضرهم؛ لأنه بتقدير أن يكون باطلًا ليس هو قول جماعتهم بل غايته أنه قد قالته طائفة، ورواه بعض الناس وإذا كان باطلًا رده جمهور أهل السنة كما يردون غير ذلك، فإن كثيرًا من المسلمين يقول كثيرًا من الباطل، فما يكون هذا ضارًا لدين المسلمين، وفي أقوال الإمامية من المنكرات ما يعرف مثل هذا فيه لو كان قد قاله بعض أهل السنة».

هذا كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأين فيه ما عزاه السقاف وأعوانه إليه؟!

سبحانك هذا بهتان عظيم، بل فيه حكايته الخلاف في صحة حديث الأصابع، وعدم جزمه هو بصحته، وإن كان هذا مستغربًا منه؛ لأن علته الجهالة والعنعنة -كما كنت بينته هناك-.

وختامًا: كلمة حق لا بد لي منها:

إذا كان حقًا أن الله تعالى أعظم من العرش، ومن كل شيء -كما بينه شيخ الإسلام فيما تقدم-؛ فيكون اعتقاد أن الله يجلس محمدًا معه على العرش باطلًا بداهة.

وأما إجلاسه على العرش دون المعية، فهو ممكن جائز، لأن العرش خلق من خلق الله، فسواء أجلسه عليه، أو على منبر من نور -كما جاء ذلك في المتحابين في الله، وفي المقسطين العادلين- لا فرق بين الأمرين، لكن لا نرى القول بالإجلاس على العرش؛ لعدم ثبوت الحديث به، وإن حكاه ابن القيم عن جمع -كما تقدمت الإشارة إلى ذلك- والله سبحانه وتعالى أعلم».

٦- وقال في «السلسلة الضعيفة» (٩/ ١٤٣-١٤٤) حديث رقم (٤١٣٨):

«... وقلده ذاك السقاف الإمعة في كتاب أخرجه حديثًا؛ أسماه -معارضة لكتابي «صفة الصلاة»-: «صحيح صفة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تنظر إليها»!! وهو في الحقيقة حري باسم: «صفة صلاة الشافعية ...»؛ لأن تقليده فيه لهم جلي جدًّا عند العارفين بمذهبهم، ومن ذلك: ما دل عليه هذا الحديث الواهي من عدم وجوب وضع الكفين على الركب؛ فإنه مذهب الشافعية كما في «المجموع» (٣/ ٤١٠) مع أنه ثابت في بعض طرق حديث المسيء صلاته كما في «صفة الصلاة»، وهو مخرج في «الإرواء» (١/ ٣٢١-٣٢٢)، و «صحيح أبي داود» (٧٤٧)، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والذهبي، وابن الجارود (١٩٤). وقد ذكر النووي نفسه في الموضع المشار إليه أن الحديث جاء لبيان أقل الواجبات، ومع ذلك لم يأخذوا بهذا الأمر منه، وتعصب لهم هذا المقلد الدعي وتجاهل هذا الأمر، فلم يذكره فيما ذكر من ألفاظ الحديث في أول كتابه[1]، وتمسك بهذا الحديث الواهي ضربًا به لهذا الحديث الصحيح في الصدر: مقلدًا لمن حسنه، غافلًا عن علته الظاهرة سندًا؛ أو متغافلًا لو كان عالمًا بها، وعن علته القائمة في متنه لو كان فقيهًا؛ ألا وهي: إباحته للتطبيق مع تصريحه عقبه بسطر أنه منسوخ، فهو في الحقيقة يلعب على الحبلين -كما يقال-؛ فإنه ساق هذا الأثر ليضرب به أمر النبي ﷺ بالوضع على الركب، ثم ضرب عجزه لمخالفته لأمر النبي بالوضع على الركب في حديث سعد الصحيح، وتأوله (ص ١٤٨) بأنه ليس للوجوب، واستدل على ذلك بأمور يطول الكلام عليها منها هذا الأثر، ولما كان يعلم -إن شاء الله- أن حديث المسيء صلاته يبطل هذا التأويل تجاهله! ولو كان صادقًا في تأليفه «صحيحه» لأخذ به واستراح من هذا الأثر الواهي.

وقد روى عبد الرزاق في «مصنفه» (٢/ ١٥٢-١٥٣) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق نفسه، عن علقمة والأسود: أنهما صليا وراء عمر ووضع يديه على ركبتيه

---

(١) ثم رأيته قد ذكره (ص ١٥٤) مستدلًا به على مد الظهر والعنق في الركوع وصححه؛ فثبت أنه تجاهل دلالته على وجوب الوضع المشار إليه؛ تعصبًا لمذهبه على أمر النبي ﷺ ...

قالا: وطبقنا، قال عمر: ما هذا؟ فأخبرناه بفعل عبد الله -يعني: ابن مسعود- قال: «ذاك شيء كان يفعل ثم ترك».

فهذا من صحيح حديث أبي إسحاق أولى من أثره الواهي عن علي.

وقد روى ابن أبي شيبة (١/ ٢٤٥) بسند ضعيف عن علي قال: «إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك ..».

ومن ذلك -أيضًا- لما ذكر حديث مسلم عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قراءة النبي ﷺ في الظهر، وذكر منه ما كان يقرأ في الركعتين الأوليين، لم يذكر تمامه، ونصه: «وفي الأخريين قدر خمس عشرة آية»؛ أي: في كل ركعة كما قال الشوكاني وغيره، وترجم له البيهقي في «سننه» بقوله (٢/ ٦٣): «باب من استحب قراءة السورة بعد الفاتحة في الأخريين».

وإنما أسقط السقاف هذه الجملة من الحديث تقليدًا منه لما عليه الشافعية؛ على الأصح من القولين عندهم كما في «المجموع» (٣/ ٣٨٦-٣٨٧)؛ مع أن الإمام الشافعي نص في «الأم» على الاستحباب (٣/ ٣٨٧)، وذكر له البيهقي بعض الآثار عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره، مما يدل على أن هذه القراءة سنة معروفة عند السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ومع ذلك أسقط السقاف هذا الحديث من «صحيحه» المزعوم!

وكذلك فعل بحديث أبي هريرة في سجود النبي ﷺ في الصلاة سجدة التلاوة إذا قرأ سورة ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ مع أنه ثابت في «الصحيحين» كما قال النووي في «المجموع» (٤/ ٦٢-٦٣)، ومع ذلك مر عليه النووي في «شرح مسلم»، فلم يتكلم حوله بما فيه من شرعية سجود التلاوة في الصلاة في هذه السورة! بخلاف الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما يأتي، وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/ ١٢٢): «هذا حديث صحيح: لا يختلف في صحة إسناده، وفيه السجود في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ في الفريضة، وهو مختلف فيه، وهذا الحديث حجة لمن قال به، وحجة على من خالفه».

ونقل الحافظ (٢/ ٥٥٦) عنه أنه قال: «وأي عمل يدعى مع مخالفة النبي ﷺ

والخلفاء الراشدين بعده؟».

يشير بذلك إلى الرد على مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟ وعلى من وافقه من الشافعية، ومنهم ذاك «الرويبضة» المحروم من اتباع سنة النبي ﷺ على خلاف عنوان كتابه؛ الذي لم يورد فيه حديث أبي هريرة هذا فيما يسن أن يقرأ في صلاة العشاء (ص ١٣٧)، بل إنه أبطله بجهالة بالغة، فقال في الصفحة التي بعدها: «اعلم أنه لا يجوز للمصلي أن يقصد قراءة آيات فيها آية سجدة ليسجد في الصلاة سجود التلاوة؛ لأنه بذلك يكون قد تعمد زيادة ركن في الصلاة؛ وهو السجود، وهذا يبطلها!».

ثم استثنى من ذلك قراءة سورة السجدة صباح الجمعة، ثم عقب على ذلك بأنه لا يجوز أن يقرأ سورة أخرى فيها آية سجود كسورة ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ ومن فعل ذلك بطلت صلاته!».

٧- وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة والموضوعة» (٩/ ١٥٤): «وقد ستر عليه ظله المقلد له: السقاف؛ فإنه لم يذكر الحديث بتمامه حتى لا يخالف شيخه! انظر ما أسماه بـ «صحيح صفة النبي ﷺ» (ص ٢٤٣)؛ هذا أولًا.

وثانيًا: إنه قال: «قلت: وهو حديث حسن، وحسنه شيخنا ... قلت: بل هو حديث صحيح، احتج به ابن معين كما في «تهذيب الكمال» للمزي (٢٢/ ٥٣٧- ٥٣٨) والإمام أحمد وعلي بن موسى الحداد؛ كما روى ذلك الخلال. وفي معناه حديث آخر ضعيف الإسناد إلا أنه حسن بهذا الشاهد ..».

ثم ذكر حديث الترجمة إلى قوله: «فاتحة الكتاب» دون تتمته؛ حتى لا يظهر بمظهر المخالف لشيخه كما ذكرت آنفًا!

وأقول: في هذا الكلام غير قليل من الأضاليل والأكاذيب، وهاك البيان:

الأول: ما عزاه لـ «التهذيب»؛ فإنه ليس فيه ما زعمه من الاحتجاج؛ فإن نصه فيه: «وقال عباس الدوري: سألت يحيى بن معين عن القراءة عند القبر؟ فقال: حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج».

قلت: فذكر الأثر.

فليتأمل القارئ كيف حرف جواب ابن معين للسائل إلى الاحتجاج بما روى له بالإسناد لينظر فيه؟!

الثاني: ما عزاه لأحمد؛ منكر لسببين:

أحدهما: أن شيخ الخلال فيه الحسن بن أحمد الوراق؛ لا يعرف.

والآخر: أنه مخالف لما رواه أبو داود قال: «سمعت أحمد سئل عن القراءة عند القبر؟ فقال: لا».

وهو مذهب جمهور السلف: كأبي حنيفة ومالك، وقال هذا: «ما علمت أحدًا يفعل ذلك».

فكيف مع هذا كله يكون هذا العزو لأحمد، بل وأثر ابن عمر نفسه صحيحًا؟!

الثالث: ما عزاه لعلي بن موسى الحداد، يقال فيه ما قلنا في الذي قبله؛ لأن الراوي عنه هو الوراق المذكور آنفًا، بل وزيادة؛ وذلك؛ لأن الحداد هذا غير معروف في الرواة فضلًا عن العلماء، فكيف جاز لذاك السقاف أن يقرنه مع الإمامين ابن معين وأحمد، ولا يعرف إلا في رواية الخلال هذه؛ لولا الهوى والإضلال!

الرابع: قوله: «حديث حسن» يناقض قوله: «بل هو حديث صحيح»؛ لأن الأول -وهو قول شيخه الغماري كما تقدم- إنما يعني في اصطلاح العلماء أنه حسن لغيره، وهو حديث الترجمة، ولذلك ذكره عقبه، ولولا ذاك لقال: حسن الإسناد، كما لا يخفى على النقاد. وإذا كان الأمر كذلك، فاحتجاج ابن معين به وغيره لو صح عنهم -ولم يصح كما تقدم- لا يكون دليلًا على أنه صحيح؛ لأن الحسن يحتج به أيضًا عند العلماء.

فماذا يقول القراء الكرام فيمن يتكلف ما سبق في سبيل تقوية حديث واه جدًّا، مع مخالفته لما عليه جماهير العلماء من القول بكراهة قراءة القرآن عند القبور كما هو مشروح في الكتاب السابق: «أحكام الجنائز»؟! فليرجع إليه من شاء الزيادة».

٨- وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة والموضوعة» (٩/ ١٥٨): «وقد صح عنها: أنه ﷺ كان يصلي في السفر ركعتين في غير ما حديث؛ كما صح عنها قولها: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيدت في صلاة الحضر».

ومعناه في «الصحيحين»، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٠٨٢).

وقد أنكر هذه الحقائق كلها ذاك السقاف المقلد الغماري فيما أسماه بـ «صحيح صلاة النبي ﷺ»، وكان الأحرى به أن يسميه بـ«صحيح صلاة الشافعي» بل «الشافعية»، لكثرة اعتماده عليهم، ولو فعل لما صدق، ولبيان ذلك مجال آخر، والغرض هنا: أنه صرح (ص ٢٧٥) أن قصر الصلاة في السفر رخصة جائزة، لا واجبة ولا مستحبة! واستدل بهذا الحديث الباطل؛ بل قال: «سنده حسن»! وهذا مما لا يقوله إلا جاهل لم يشم رائحة هذا العلم، أو مقلد مكابر متجاهل، كما أنه استدل بآية القصر المذكورة في حديث عمر، فلم يعرج عليه، ولا دندن حوله، ولم يقبل صدقة الله المذكورة فيه، وأخشى ما أخشاه أن يكون ضعيفًا عنده لمخالفته لقوله المذكور، كما ضعف شيخه الغماري حديث «الصحيحين» عن عائشة الذي أشرت إليه آنفًا؛ لتصريحه بفرضية القصر، وقد أشرت إلى ذلك في «تمام المنة» (٣١٩)، ورددت عليه مفصلًا في المجلد السادس من «الصحيحة» (٢٨١٤)، وهو تحت الطبع، وسيكون بين يدي القراء قريبًا إن شاء الله تعالى».

«ثم رأيت المسمى حسن السقاف الهالك في تقليد شيخه عبد الله الغماري، قد نقل من كتابه «الصبح» بعض أقواله في أحكام السفر، نقلها في كتاب له أسماه «صحيح صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تنظر إليها»، وهو كتاب مزور مسروق من كتابي المعروف كما يشعرك به عنوانه، ويؤكد ذلك لكل باحث بصير مضمونه، فإنه جرى فيه على نهج شيخه في التدليس على القراء، وتضعيف الأحاديث الصحيحة، وتصحيح الأحاديث الضعيفة؛ مؤكدًا بذلك أنه - على الأقل

- من أهل الأهواء بها لا مجال لبيان ذلك الآن. فحسبي من ذلك هنا الإشارة إلى أنه في كتابه المذكور عقد فصلًا في آخره في قصر الصلاة في السفر، جرى فيه على الإعراض عن دلالة حديث عائشة وغيره في وجوب قصر الصلاة في السفر، مصرحًا بأنه رخصة فقط! وأتى برواية باطلة عن عائشة: أن قصره ﷺ إنما كان في حرب، وأنه كان يخاف!! ومن المتواتر عن النبي ﷺ و الخلفاء الراشدين أنهم داوموا على القصر في السفر في حجة الوداع وغيرها، فهل خفي هذا على هذا المقلد، أم هي المكابرة و الجحد للحقائق؟! ثم لم يكتف بذلك بل زاد في الطين بلة أنه زعم (ص ٢٧٩) أن سنده حسن، وهو في ذلك غير صادق، وقد بينت ذلك في «الضعيفة» رقم (٤١٤١)، و الله المستعان.

و إليك الآن بالطريق الآخر الموعود لحديث عائشة الصحيح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كان يصلي بمكة ركعتين - يعني - الفرائض، فلما قدم المدينة، وفرضت عليه الصلاة أربعًا، وثلاثًا، صلى وترك الركعتين كان يصليهما بمكة تمامًا للمسافر».ا هـ.

٩- قال الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة والموضوعة» (٩/ ١٤٧ - حديث ٤١٣٩):

«ثم إن حديث الترجمة مما أورده ذلك السقاف في كتابه الذي أسماه: «صحيح الصلاة»؛ على ما أخبر به النبي ﷺ فيما صح عنه في بعض الأحاديث: «يسمونها بغير اسمها»؛ كما يدل على ذلك مجموعة من الأحاديث الصحيحة التي ضعفها أو أعرض عنها اتباعًا لهواه أو انتصارًا لمذهبه، وأحاديث أخرى احتج بها للغاية نفسها وهي ضعيفة؛ منها: حديث الترجمة هذا؛ مقلدًا تخريج الهيثمي المتقدم: لجهلة بأن تحسينه المذكور فيه لا يعني الحديث نفسه، وإنما مختصره الذي في «أوسط الطبراني» كما تقدم بيانه، فكن منه على حذر، ومنها أحاديث كثيرة سيأتي بيان بعضها؛ فانظر الحديث (٥٨١٦) و(٦٣٧٩)».

١٠- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في رده على الكوثري في «السلسلة الصحيحة» تحت حديث

رقم (٣٠٠٠): «فما رأيت له شبهًا في قلب الحقائق وكتمانها إلا السقاف والهدام».

تلك عشرة نقولات كاملة من كتب الشيخ الإمام هدم فيها بنيان السقاف الهالك، وبين تدليسه وكذبه وتناقضه وتحريفه؛ فلا عطر بعد عروس!

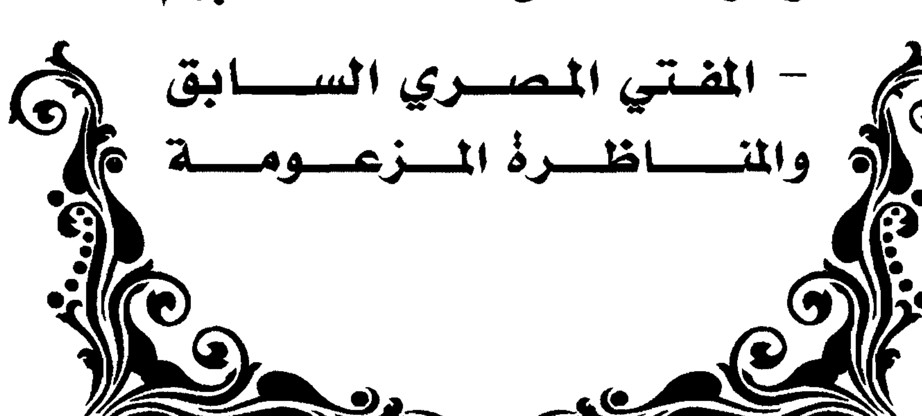






الفقه وأصوله

- محدث وليس بفقيه
- ظاهري المذهب
- لا علم له بأصول الفقه
- مع الأئمة الأربعة المجتهدين وموقفه من مذاهبهم
- المفتي المصري السابق والمناظرة المزعومة





محدث وليس بفقيه

أطلقت هذه الشبهة على الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقائلها أو ناقلها قد يختلف قصده، ويتباين فهمه لها:

- بعضهم يرى أن الشيخ الإمام محدث أقوى منه فقهيًا، فهو حكم أغلبي عندهم، ومما جعلهم يرددون هذا القول أمور؛ منها:

١- أن اشتغال الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعلوم الحديث رواية ودراية ورعاية، واهتمامه بعلم التخريج، وتخصصه بدراسة الأسانيد والجرح والتعديل ونقد المتون هو الغالب على كتبه ونشاطه العلمي.

٢- قول بعض أهل العلم والفضل: إن الشيخ محدث أقوى منه فقهيًا.

وهذا الوصف لا ترد عليه اعتراضات بادئ بدء؛ لأن الشيخ الإمام محدث العصر بلا منازع، ومجدد الصناعة الحديثية بلا مدافع، وذلك بشهادة أئمة الزمان:

قال شيخنا الوالد عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما رأيت تحت أديم السماء عالمًا بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألباني»[1].

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن حديث رسول الله ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»[2] وعن مجدد هذا القرن؛ فقال: «الشيخ محمد ناصر الدين الألباني هو مجد هذا العصر في ظني، والله أعلم»[3].

---

(١) انظر توثيقها كتابي: «الإمام الألباني في عيون العلماء وفحول الأدباء» (ص ١٣٤).

(٢) انظر -تفضلًا- كتابي: «الطلع النضيد في فقه حديث التجديد وأنه من خصائص أهل السنة والتوحيد».

(٣) «الإمام الألباني في عيون العلماء وفحول الأدباء» (ص ٢٢ و١٣٥).

- وبعضهم يريد من وراء وصف الشيخ الإمام بأنه من أئمة الحديث المعتبرين: أن يسلب منه وينف عنه الفقه ومعرفته: أصولًا، وفروعًا، وترجيحًا.

والذي جعل هذه الدعوى الباطلة يُرَوِّجُ لها بعض خصوم الشيخ الإمام، وتروج على بعض طلاب العلم عدة أمور؛ منها:

٣- أن الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يرى التقييد بمذهب معين من المذاهب الأربعة، ويحارب التعصب لها، والفقه عند هؤلاء القوم لا يخرج عن إطار المذاهب الأربعة!!

٤- عدم الإحاطة بتراث الشيخ الإمام العلمي وأصول منهجه الفقهي.

٥- ظن بعض مروجي هذه الدعوى الباطلة: أن سلب الشيخ الإمام نعمة الفقه تسقطه عن مرتبة الاجتهاد.

٤- ظنوا أن إشاعة ذلك في حقه وانتشاره؛ ينفر الناس عن دعوته السلفية النقية، ولذلك هم دائمًا يكررون وصف أقواله الفقهية بالشذوذ، وأن اختياراته العلمية ليس له فيها إمام!

ولذلك؛ فهذه الكلمة لها وجهان: حق وباطل:

وأما الحق؛ فله وجهان:

الأول: إن أريد بها مجرد الوصف بأنه من أهل الحديث وعلمائه؛ فهذا حق؛ لأن الإمام الألباني محدث العصر المشهود له بالدراية والرواية والرعاية، وطول الباع في ذلك.

قال شيخنا فقيه الزمان ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما كتبه إلى صديقنا الشيخ محمد إبراهيم الشيباني وفقه الله لما أراد تأليف كتابه الذي ترجم فيه للشيخ الإمام: «فالذي أعرفه عن الشيخ من خلال اجتماعي به -وهو قليل- أنه حريص جدًّا على العمل بالسنة، ومحاربة البدعة سواء كانت في العقيدة أم في العمل.

أما من خلال قراءتي لمؤلفاته؛ فقد عرفت عنه ذلك، وأنه ذو علم جمٍّ في الحديث

رواية ودراية، وأن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيرًا من الناس من حيث العلم، ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث، وهو ثمرة كبيرة للمسلمين، ولله الحمد.

أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثية؛ فناهيك به على تساهل منه أحيانًا في ترقية بعض الأحاديث إلى درجة لا تصل إليها من التحسين أو التصحيح، وعدم ملاحظة ما يكون شاذ المتن مخالفًا لأحاديث كالجبال صحة ومطابقة لقواعد الشريعة(١).

وعلى كل حال؛ فالرجل: طويل الباع، واسع الاطلاع، قوي الإقناع، وكل يؤخذ من قوله ويترك سوى الله ورسوله.

ونسأل الله تعالى أن يكثر من أمثاله في الأمة، وأن يجعلنا وإياه من الهداة المهتدين والقادة المصلحين، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علمنا؛ إنه جواد كريم»(٢).

وقال شيخ أهل السنة والجماعة في اليمن مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلهذا أقول: إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني لا يوجد له نظير في علم الحديث، و قد نفع الله بعلمه وبكتبه أضعاف ما يقوم به أولئك المتحمسون للإسلام على جهل أصحاب الثورات و الانقلابات.

والذي أعتقده و أدين الله به: أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من المجددين الذين يصدق عليهم قول الرسول ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها» رواه أبو داود وصححه العراقي وغيره»(٣).

الثاني: إن أريد بها أن الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعتنى بالحديث رواية ودراية ورعاية أكثر من الفقه؛ فهذا حق وصدق.

---

(١) انظر -تفضلًا- (ص ٣٢٧).

(٢) «حياة الألباني» (١/ ٥٤٣).

(٣) المرجع السابق (٢/ ٥٥٤-٥٥٦).

قال شيخنا فقيه الزمان ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الألباني عالم محدث فقيه، وإن كان محدثًا أقوى منه فقيهًا»(١).

فهذان الوجهان: حق وصدق؛ لأنهما لا يترتب عليهما شيء من تفليس شيخنا الإمام الألباني من دوره الفقهي الذي سارت به الركبان.

وأما الباطل:

فهو ما يراد من سلب شيخنا الإمام الألباني نعمة فهم القرآن والسنة الصحيحة، وعدم القدرة على استنباط فوائدهما، واستخراج كنوزهما، وعدم الترجيح بين المذاهب الفقهية، واختيار الصواب منها، وتفنيد المعوج من آراء الرجال؛ فهذا معنى فاسد، ورأي كاسد، ودعوى منكرة، وعصبية ظاهرة.

وأما أشبه اليوم بالبارحة، فقد اتهم إمام أهل السنة والجماعة الإمام المبجل أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالفرية نفسها؛ فردَّ أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قائلًا:

«ومن عجيب ما تسمعه من هؤلاء الأحداث الجهال: أنهم يقولون: أحمد ليس بفقيه؛ لكنه محدث!

وهذا غاية الجهل؛ قد خرج عنه اختيارات بناها على الأحاديث بناء لا يعرفه أكثرهم.

---

(١) في «الأسئلة القطرية»: لقاءات إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، بتاريخ (٧/ ٥/ ٢٠٠٠م).

وقد يستعمل بعض الحاقدين كلمة فقيه الزمان هذه؛ ليوجهها توجيهًا باطلًا؛ للطعن بفقه الشيخ الإمام.

.. فغير الشيخ الإمام من مشايخنا المعاصرين: كالشيخ ابن باز، وابن عثيمين فقيه أقوى منه محدثًا! .. فكان ماذا؟!

وذلك أن العلم أبواب وشعب، ودرجات ورتب، وكل ميسر لما خلق له، وأهل العلم يكمل بعضهم بعضًا، وما اجتمع الكمال البشري في أحد بعد محمد ﷺ.

وقد خرج عنه هو دقيق الفقه ما ليس نراه لأحد منهم، وانفرد بما سلموه له من الحفظ، وشاركهم وربما زاد على كبارهم»[١].

قال الشيخ محمد أبو زهرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لذلك يحق لنا أن نقول: إن أحمد إمام في الحديث، ومن طريق هذه الإمامة في الحديث والآثار كانت إمامته في الفقه، وأنه فقيه آثار في حقيقته، ومنطقه، ومقاييسه، وضوابطه، ولونه، ومظهره.

لقد أنكر لهذا ابن جرير الطبري أن يكون فقيهًا، وعده ابن قتيبة في المحدثين ولم يعده في الفقهاء، وكثيرون قالوا مثل هذه المقالة أو قريبًا منها، ولكن النظرة الفاحصة لدراساته وما أثر عنه من أقوال وفتاوى في مسائل مختلفة تجعلنا نحكم بأنه كان فقيهًا غلب عليه الأثر ومنحاه»[٢].

وجوابنا على هذه الفرية من وجوه متعددة، وبطرائق شتى؛ لقطع دابرها، واجتثاث جذورها -بإذن الله -:

الأول: ما قاله أخونا الدكتور محمد عمر بازمول وفقه الله: «يقال لهم: ما الفقه عندكم؟

إن أردتم بالفقه حفظ المسائل والمتون والخوض بالافتراضات، دون تأصيل ذلك على الدليل الصحيح؛ فهذا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أبعد الناس عنه.

وإن أردتم بالفقه: الفهم والتفقه لنصوص الكتاب العزيز والسنة المطهرة على ضوء فهم الصحابة رضوان الله عليهم، دون تعصب لأحد؛ إلا للدليل، فنحن نطالب بدليل واحد على أن الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكن كذلك!»[٣].

---

(١) «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» (ص ٦٧) لابن الجوزي.

(٢) «ابن حنبل» (ص ١٥٤-١٥٥).

(٣) «الكذبات التسعة على الشيخ الألباني والرد عليها»، وقارن بـ «الانتصار لأهل الحديث» (ص ١٦٦- ١٧٢).

الثاني: أن التفريق بين أهل الحديث وأهل الفقه بدعة خلفية: لم تعهد في العصور الذهبية للسلف الأول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ويدل على بطلان هذه البدعة جملة من الأدلة، وبسطة من البراهين:

٦- تلازم الفقه بالحديث:

«الحديث يساند القرآن في تقديم مادة الفقه؛ فمن نصوصهما صيغت القواعد، واستنبطت الأحكام، ولا غنى للباحث في الفقه الإسلامي عن الحديث؛ لأنه المبين للقرآن، والمفصل لمجمله، المقيد لمطلقه، المخصص لعامه، والمعبر عن روحه واتجاهه.

وعلاقة الفقه بالحديث علاقة متلازمة؛ نشأت منذ عهد الرسول ﷺ، فعندما ينطق الرسول ﷺ بحديث: إنما يقرر حكمًا، وعندما تعرض له ﷺ حالة في القضاء: إنما يفصل فيها بحديث.

ولهذا لم يكن البحث عن الحديث لمجرد جمعه في دواوين، أو المحافظة عليه من الضياع -وإن كان هذا في ذاته غاية جميلة-، وإنما كان البحث عن الأحكام التي تقررها الأحاديث هو الدافع الأول والأهم، ولهذا لم يكن في عصر الصحابة والتابعين فاصل بين المحدث والفقيه»[1].

٧- أن أهل الحديث هم أهل الفقه ولا عكس؛ لأن المحدثين هم الذين يبلغون سنة رسول الله ﷺ؛ فهم حملة الفقه مع الحديث؛ يدل على ذلك حديث رسول الله ﷺ: «نضر الله عبدًا سمع مقالتي: فوعاها، فبلَّغها من لم يسمعها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه لا فقه له...»[2].

وقد ذكر الخطيب البغدادي عن وكيع بن الجراح: أنه قال: «لقيني أبو حنيفة؛

---

(١) «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري» (ص ٢٤).

(٢) حديث متواتر؛ ثبت عن عشرين من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقد استوفى تخريجها شيخنا محدث الجزيرة العربية عبد المحسن العباد حفظه الله في مصنف مفرد.

فقال لي: لو تركت كتابه الحديث، وتفهمت؛ أليس كان خيرًا لك؟ قلت: أفليس الحديث يجمع الفقه كله؟»[1].

٨- أن علم الحديث وأهله هم الحجة على العلوم الأخرى؛ كما قال ابن الوزير اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهو يصف علم الحديث-: «فإنه علم الصدر الأول، والذي عليه بعد القرآن المعول.

وهو لعلوم الإسلام أصل وأساس.

وهو المفسر للقرآن بشهادة لتبين للناس.

وهو الذي قال الله فيه تصريحًا: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤].

وهو الذي وصفه الصادق الأمين، بمماثلة القرآن المبين؛ حيث قال في التوبيخ لكل مترف إمعة: «إني أوتيت القرآن ومثله معه»[2].

وهو العلم الذي لم يشارك القرآن سواه في الإجماع على كفر جاحد المعلوم من لفظه ومعناه.

وهو العلم الذي إذا تجاثت الخصوم للركب، وتفاوتت العلوم في الرتب، أصمت مرنان نوافله كل مناضل، وأصمت برهان معارفه كل فاضل.

وهو العلم الذي ورثه المصطفى المختار، والصحابة الأبرار، والتابعون

---

(١) «نصيحة أصحاب الحديث» (ص ٤٠).

(٢) أخرجه أبو داود وغيره بإسناد صحيح من حديث المقدام بن معدي كرب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقد فصلت القول في تخريجه في كتابي: «مجمع البحرين في تخريج أحاديث الوحيين»، وهو من الكتب التي فقدتها بسبب إهمال الناشرين وعدم وفائهم بالاتفاق المبرم معهم؛ فقد سلمته مع بعض الكتب لصاحب دار الصحابة في عجمان منذ عقدين من الزمن؛ لطباعتها؛ فطبع بعضها ولما راجعته في شأن هذا الكتاب ذكر لي أنه فقده ولم يعثر عليه، فحوقلت واحتسبت، وفي الله خير عوض.

الأخيار.

وهو العلم الفائضة بركاته على جميع أقاليم الإسلام، الباقية حسناته في أمة الرسول ﷺ.

وهو العلم الذي صانه الله عن عبارات الفلاسفة، وتقيدت عن سلوك مناهجه فهي راسفة في الفلاء آسفة.

وهو العلم الذي جلى للإسلام به في ميدان الحجة وصلى، وتجمل بديباج ملابسه من صام لله وصلى.

وهو العلم الفاصل حين تلجلج الألسنة بالخطاب، الشاهد له بالفضل رجوع عمر بن الخطاب.

وهو العلم الذي تفجرت منه بحار العلوم الفقهية، والأحكام الشرعية، وتزينت بجواهره التفاسير القرآنية، والشواهد النحوية، والدقائق الوعظية.

وهو العلم الذي يميز الله به الخبيث من الطيب، ولا يرغم إلا المبتدع المتريب.

وهو العلم الذي يسلك بصاحبه نهج السلامة، ويوصله إلى دار الكرامة، والسارب في رياض حدائقه، الشارب من حياض حقائقه، عالم بالسنة، ولابس من كل خوف جُنَّة، وسالك منهاج الحق إلى الجنة.

وهو العلم الذي يرجع إليه الأصولي وإن برز في علمه، والفقيه وإن برز في ذكائه وفهمه، والنحوي وإن برز في تجويد لفظه، واللغوي وإن اتسع في حفظه، والواعظ المبصر، والصوفي، والمفسر، كلهم إليه راجعون، ولرياضه منتجعون»[1].

وقال الإمام ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا، وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة: يحبه ذكور الرجال وفحولهم، ويعنى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسفلتهم، وهو من أكثر العلوم تولجًا

---

(١) «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» (ص ٤-٥).

في فنونها، ولاسيما الفقه الذي هو إنسان عيونها، ولذا كثر غلط العاطلين منه في مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء»[1].

الثالث: مكتبة الشيخ الإمام الفقهية ردٌّ واقعي قوي، ودليل عملي علمي على تهافت هذه الشبهة وتناقضها:

١- كتب الشيخ الإمام الفقهية المفردة؛ تشهد له أنه: واسع الإطلاع على المذاهب الفقهية، طويل الباع في الفقه وأصوله.

هل شاهدت درَّة الزمان: «صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم» الذي لم يؤلف مثله؟!

وحسبك نظرتين:

الأولى في مقدمة الذهبية حيث أورد أقوال الأئمة الأربعة في إبطال المذهبية، وشرحها شرحًا مفصلًا وقعدها تقعيدًا مؤصلًا.

والأخيرة في فهارس مراجعه حيث صنف كتب الفقه حسب مذاهبها مما يدل على معرفته العميقة بالمذاهب الفقهية والاتجاهات المذهبية.

وما بينهما من مادة الكتاب العلمية رصفها رصفًا متقنًا على مذهب أهل الحديث والأثر حذو الذة بالقذة.

وهل قرأت كتابه الفرد: «حجة النبي ﷺ»؟!

وهل اكتحلت عيناك بـ «أحكام الجنائز وبدعها»؛ فهو غاية في القوة، أعجوبة في الاستدلال، موسوعة في الجمع والترتيب والتبويب؟!

هل وصل إلى سمعك خبر «الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب» فضلًا عن «آداب الزفاف»، و«تمام المنة في التعليق على فقه السنة»؟!.

٢- فقهه المنشور في كتبه المطبوعة:

---

(١) «المقدمة في علوم الحديث» (ص ٥ – ط نور الدين العتر).

هل جردت السلستين الذهبيتين: «الصحيحة» و«الضعيفة»، واستخرجت كنوزهما الفقهية ومسائلهما الأصولية؟!

هل ارتويت من «إروائه»، وتضلعت من استدراكاته على «منار السبيل»، وهل تتبعت تعقباته على الفقهاء والمحدثين، وصافحت اختياراته العلمية؟!

هذا، وقد جمعت ذلك كله -بفضل الله وتوفيقه- في موسوعة سميتها: «معلمة فقه الإمام الألباني في كتبه المطبوعة»(١).

٣- أشرطة الشيخ الإمام التي ملأت الأرض علمًا ودعوة وتربية، وقد نشر منها ما يقارب ألف شريط، ثم فرغت في «مجموع فتاوى الألباني».

وأما أشرطته التي لم تخرج بعد!! فتزيد عن ألفي ساعة صوتية، وهذا كله

---

(١) وقد سلمتها لدار نشر (سعودية - مصرية) ضمن اتفاق واضح؛ ليقوم أصحابها الناشرون بـ (الصف والتنضيد والإخراج والمونتاج) ثم (الطباعة فالنشر)، ولكن طال عليها (أمد)، فلما راجعت (الناشر) أبدى (معاذير)، ثم تبين لي بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة: أن بعض الجهات الرسمية مارست ضغوطًا على الناشر بين ترغيب وترهيب؛ للحيلولة بينه وبين نشرها!!

وبعد ذلك طلبها مني صاحب دار الإمام أحمد في مصر لطباعتها ونشرها وسلمتها له، ولا زالت عنده منذ بضع سنين.

وهذا أعاد للذهن أمورًا كثيرة متعلقة بتراث شيخنا العلمي المسموع؛ فقد تمَّ تفريغ أشرطة الشيخ المنشورة في موسوعة ضخمة «فتاوى الألباني»، وتم تجهيزها للطباعة واستلمها الناشر (مكتبة المعارف في الرياض)، لكنها وضعت على الرف، وغشاها الإهمال والنسيان؛ لأسباب غير معقولة ومسوغات مجهولة، وتوفي صاحبها الشيخ سعد الراشد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم نعرف عن مصيرها شيئًا... وقد نقل إلينا وقائع وحقائق تجعلنا نجزم أن وراء هذا التأخير والتسويف جهات لا تريد لعلم الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولا لفقهه ولا لدعوته الانتشار والاستمرار، ومن العجب أن هذه الجهات تبدي ظاهرًا اهتمامًا واحترامًا منقطع النظير للشيخ ومنهجه ودعوته وتلاميذه ... ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾.

تسجيل لبعض مجالس الشيخ الإمام العلمية بعد هجرته من دمشق الشام إلى عمان البلقاء[1].

أما أشرطته في دمشق الشام؛ فلا يعلم عددها لكثرتها، وقد رأيت منها المئات في بيت أخينا الفاضل الشيخ محمد عيد عباسي وفقه الله: سجلها، واحتفظ بها في صناديق كرتونية، ولا أدري ما حدث لها وبها بعد تعرضه للسجن[2] عقيب الفتن التي وقعت في بلاد الشام سنة (١٩٨٢م).

الرابع: اختيارات الشيخ العلمية تدل على أنه مجتهد مطلق، وقد قدمت فيها رسائل جامعية؛منها:

١- «آراء الشيخ الألباني الفقهية من أول أبواب المعاملات إلى آخر أبواب الفقه: دراسة فقهية مقارنة» بجامعة أم القرى بمكة المكرمة -كلية الشريعة، للطالب خالد راشد محمد المشعان، رقم الرسالة (٧٧٥٤)، وقد صدرت في أربعة مجلدات عن الدار التدمرية.

٢- «آراء الشيخ الألباني الفقهية في العبادات»، لمساعد الحسني، وقد صدر عن الدار التدمرية.

٣- «الاختيارات الفقهية للألباني من خلال صفة صلاة النبي ﷺ» وقد صدرت عن دار ابن حزم.

٤- «النوازل الطبية عند المحدث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقارنة بالفتاوى والقرارات والتوصيات الجماعية» جمع وتقديم وعرض ومناقشة: الدكتور

---

(١) وقد بدأ أخونا الفاضل محمد أبو ليلى وفقه الله بنشر ما تيسر له منها بعد ضبطها وتربيتها وتنقيحها؛ فجزاه الله خيرًا، وأعانه على إخراجها جميعًا في صورة جديدة يستحقها فقه شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) انظر تفصيلًا (ص ١٢٣).

إسماعيل بن غازي مرحبا.

وغيرها الكثير الكثير.

الخامس: شهادة أهل العلم وفقهاء العصر للشيخ الإمام بأنه فقيه مجتهد[1].

قال علامة اليمن الشيخ مقبل بن هادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عرفت أن الشيخ ليس له نظير في علم السنة فما منزلته في فهم النصوص؟ الذي أعرفه عنه أن فهمه للنصوص كَفَهْمِ كبار علمائنا المعاصرين على أني أقول كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كل يؤخذ من قوله ويترك؛ إلا صاحب هذا القبر».

وقال العلامة الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقصدي تقريب فقه الدليل من ناحية، وإحباط المقولة الشائعة عنه: أنه ليس فقيهًا، أو أنه لديه شذوذ في الرأي».

وقال الأستاذ المربي عبد الرحمن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأخالف بعض الفضلاء؛ ومنهم: الشيخ علي الطنطاوي؛ الذين قالوا: إن الشيخ يستفاد منه في الناحية الحديثية دون الفقه والأصول؛ لأنه غير متخصِّص فيهما.

وأقول: الألباني عالم في حديث رسول الله ﷺ، وهو -أيضًا- فقيه وأصولي، وقد قرأنا عليه في الأصول، واستفدنا منه عَقَديًّا، وحديثيًّا، وفقهيًّا».

وقال الشيخ عبد الكريم الخضير وفقه الله: «أو تقول مثلًا: نعمل بفقه الشيخ الإمام المجدد: الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثلًا واختياراته، وهو صاحب حديث، وصاحب سنة».

السادس: ردود الشيخ الإمام على من اتهمه بأنه ليس فقهيًا:

وجهنا لشيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ السؤال الآتي من خلال مجلتنا (الأصالة) العدد (٧) (ص١٥) من السنة الثانية:

ما علاقة علم الفقه بعلم الحديث. وهل يلزم المحدث أن يكون فقيهًا أم أنه

(١) انظر «الإمام الألباني في عيون أعلام العلماء وفحول الأدباء» (ص ٢٨٢).

محدث فقط؟

فأجاب: «يلزم الفقيه أن يكون محدثًا، ولا يلزم المحدث أن يكون فقيهًا؛ لأن المحدث فقيه بطبيعة الحال، هل كان أصحاب النبي ﷺ يدرسون الفقه أم لا؟ وما هو الفقه الذي كانوا يتدارسونه؟ هو ما كانوا يأخذونه من رسول الله ﷺ، إذن هم يدرسون الحديث؟.

أما هؤلاء الفقهاء يدرسون أقوال العلماء وفقههم، ولا يدرسون حديث نبيهم الذي هو منبع الفقه، فهؤلاء يقال لهم: يجب أن تدرسوا علم الحديث، إذ أننا لا نتصور فقهًا صحيحًا بدون معرفة الحديث حفظًا وتصحيحًا وتضعيفًا، وفي الوقت نفسه لا نتصور محدثًا غير فقيه.

فالقرآن والسنة هما مصدر الفقه كل الفقه، أما الفقه المعتاد اليوم فهو فقه العلماء، وليس فقه الكتاب والسنة، نعم؛ بعضه موجود بالكتاب والسنة، وبعضه عبارة عن آراء واجتهادات، لكن في الكثير منها مخالفة منهم للحديث، لأنهم لم يحيطوا به علمًا».

السابع: أن أهل الحديث أصحاب مذهب فقهي مستقل له أصوله وقواعده وخصائصه[1].

فقد كان لحديث رسول الله ﷺ أثر عظيم في الحياة الإسلامية العلمية منذ أن حمله الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في صدورهم، وصاغوا منه ومن القرآن أعمالهم وسلوكهم، ثم كان حتمًا مقضيًا عليهم أن يسلموا حصيلتهم من هذا العلم والعمل إلى أجيال التابعين وتابعيهم بإحسان؛ إمتثالًا لما افترضه الله في كتابه من طاعة رسوله ﷺ الذي يبين للناس ما نزل إليهم، وامتثالًا لما أرشد إليه رسول الله ﷺ في قوله: «نضر

---

(١) وقد استفدنا في هذه المسألة من كتاب: «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث عشر» للدكتور عبد المجيد محمد عبد المجيد؛ فانظره؛ فإنه نفيس في بابه.

الله عبدًا: سمع مقالتي، فحفظها، ووعاها، وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حمل فقه إلى من هو أفقه منه».

ولقد قام المحدثون بعد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بهذه المهمة خير قيام، وأخذوا على عاتقهم تقديم السنة إلى الناس، وأهدوا إلى الفقهاء أصول التشريع.

ولم تكن هذه المهمة يسيرة، بل خاض المحدثون في أثنائها غمار حـرب علمية ومنهجية؛ حيث ألقى أعداء الإسلام فيها بكل ما يشوش على الإسلام ويدلس أهله، فقدموا أفكارًا غريبة خبيثة متنكرة في هيئة أحاديث يختلقونها، وأسانيد يلفقونها، ثم حاولوا ترويجها في الأوساط العلمية؛ حيث خدع بها بعض السذج من الرواة.

أما علماء الحديث ونقاده؛ فقد وقفوا لها بالمرصاد، وصمدوا أمام سيلها الجارف مبينين زيفها، وأسفر صمودهم عن أدّق منهج وأحكمه في نقد الروايات، وتمحيص المتون، والتمييز بين صحيحها وسقيمها.

ولقد برز المحدثون في هذا الجانب، واستحدثوا علومًا وضبطوها وأصَّلوها حتى شاع في الأذهان بمكر من أعداء السنة أنهم لا يعرفون إلا الحديث، وحصرهم العامة في حدود الرواية وعلومها، واستبعدت أقوام أن يكون للمحدثين نشاط فقهي، بل شاع الفصل بين المحدث والفقيه: فعلى المحدث أن يجمع المادة الحديثية، وعلى الفقيه أن يضعها في محلها؛ حتى قيل: الفقهاء الأطباء والمحدثون الصيادلة.

وقد ساعد على ترويج هذه الفكرة الخطأ نماذج كثيرة؛ منها:

١- الرواة الذين لم ينظروا فيما تحمَّلوا، ولم يكن لهم القدرة على الاجتهاد والاستنباط، فقد روى أحدهم حديثًا، فلما سأله رجل عن معناه؛ قال له: لا أدري! إنما أنا زاملة!!

٢- تكاثر طلبة الحديث وتزاحمهم على سماعه؛ حيث أساء بعضهم إلى المحدثين بسلوكهم وسطحيتهم، وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن طلبة الحديث جميعًا كذلك؛ إذ ليس صنف من الناس إلا له حشو وشوب.

ناهيك أن أهل الحديث اجتهدوا في تثقيف طلابهم، وألفوا المؤلفات العديدة في توجيههم وتأديبهم؛ لأن الأدب قبل الطلب.

٣- أعداء السنن من أصحاب الرأي والكلام الذين استغلوا هذه الظواهر في مجتمع أهل الحديث؛ لتعميم هذه الفكرة الخطأ، فعملوا على تفخيمها ونشرها، ونبز كل من سلك طريق أهل الحديث بألقاب السوء، ونعتوهم بأنهم:

زوامل للآثار لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأباعر

لعمرك ما يدري البعير إذا غدا بأحماله أو راح ما في الغرائر

والواقع أن المحدثين لم يقتصر نشاطهم على علوم الحديث بل كان لهم نشاط فقهي ملحوظ، تنكشف من خلاله أصالة أهل الحديث في الفقه، ويتجلى رسوخهم في الأصول.

ولقد أوضح أبو حاتم الرازي معالم هذا المنهج الفقهي بقوله: «العلم عندنا: ما كان عن الله تعالى في كتاب ناطق ناسخ غير منسوخ.

وما صحت به الأخبار عن رسول الله ﷺ مما لا معارض له.

وما جاء عن الألباء من الصحابة ما اتفقوا عليه، فإذا اختلفوا لم يخرج على اختلافهم.

فإذا خفي ذلك ولم يفهم، فعن التابعين.

فإذا لم يوجد من التابعين، فعن أئمة الهدى من اتباعهم؛ مثل: أيوب السجستاني، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان، ومالك، والأوزاعي، والحسن بن صالح.

ثم مالم يوجد عن أمثالهم؛ فعن: عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن إدريس، ويحيى بن آدم، وابن عيينة، ووكيع بن الجراح.

ومن بعدهم محمد بن إدريس الشافعي، ويزيد بن هارون، والحميدي، وأحمد

بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وابي عبيد القاسم بن سلام»[١].

وبهذا يتبين أن لأصحاب الحديث منهجًا فقهيًّا متميزًا عن بقية المذاهب، وقسيمًا لها.

وقد صرح بذلك جماهير أهل العلم قديمًا وحديثًا:

فابن قدامة في عرضه الخلاف في إباحة ترك الاغتسال من الجنابة في رمضان حتى يطلع الفجر يثبت أن القول بالإباحة هو قول عامة أهل العلم من الصحابة، وبه قال مالك والشافعي وأهل الحجاز، وأبو حنيفة والثوري في أهل العراق، والأوزاعي في أهل الحديث، وداود في أهل الظاهر[٢].

وقال ابن حزم في بيان مدة المسح على الخفين: يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام للمسافر: وهو قول سفيان الثوري، والأوزاعي، والحسن بن حي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وداود بن علي، وجميع أصحابهم، وهو قول إسحاق بن راهويه، وجملة من أصحاب الحديث»[٣].

وأخيرًا: ما أجمل ما قاله أخونا الدكتور عمر بازمول -وفقه الله وسدده- في آخر ما سطره تفنيدًا لهذه الفرية.

وقبل أن أضع القلم، وأطوي الصفحة، طاويًا -بإذن الله تعالى- معها هذه المقولة الباطلة؛ أسطر هنا المهمات التالية:

أولًا: هذه المقولة أولها هفوة وبدعة، وآخرها تحلل وزندقة:

أما كونها بدعة؛ فلأننا لم نعهدها من السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين.

أما كونها تحلل وزندقة؛ فلأنها تجر إلى اطراح كلام أهل العلم جميعه، وبالتالي إسقاط الشرائع، وتعطيل الأحكام على المسلمين العوام! فيقال مرة: هذا الحكم قاله

---

(١) «أعلام الموقعين» (٢/ ١٣٥).

(٢) «المغني» (٣/ ١٣٧).

(٣) «المحلى» (٢/ ٨٩).

فلان، وهو محدث ليس بفقيه؛ فلا يقبل.

ويقال مرة: هذا الحكم قاله فلان، وهو فقيه ليس بمحدث؛ فلا يقبل.

والنتيجة: التحلل عن أحكام الديانة! أعيذك وإياي بالله العظيم من ذلك.

ثانيًا: ليس من مقصودي إثبات العصمة لأحد غير رسول الله ﷺ، فلا أقصد أن أئمة الحديث وكبارهم معصومون في كل قول يقولونه ويختارونه، إنما مقصودي: الذب عن أهل الحديث من خلال ذلك.

وبيان أن منهج أهل الحديث في الفقه هو منهج الأئمة والسلف الصالح رضوان الله عليهم، وقد قدمت لك معالم منهج التفقه عند السلف الصالح.

ثالثًا: وقوع القصور في التطبيق، وحصول الأخذ والرد بين أهل العلم، لا يسلب نعت الفقه عنهم، وينبني على هذا أن تعلم: أن وقوع بعض القصور في تطبيق هذا المنهج في التفقه عند أهل الحديث لا يسلم منه أحد من المتفقهين، ونحن لا ندعي العصمة لأحد غير الرسل صلوات الله وسلامه عليهم.

وكذا وقوع الأخذ والرد في بعض مسائل العلم التي أبرز فيها الإمام اختياره واستدل له، لا يعني سلب نعت الفقه عنه، إذ ذلك لم يسلم منه أحد من الأئمة، بله العلماء، بله طلبة العلم، وقد قال مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة: «كل منا يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر».

وأخيرًا لا يفوتني أن ألفت نظر الإخوة أهل الحديث إلى النهوض بجمع اختيارات أهل الحديث الفقهية وتصنيفها على الأبواب، مع توثيقها وخدمتها، إذ في ذلك إثراء للمكتبة الإسلامية، وإبراز لفقه أهل الحديث، وفق الله الجميع بما يحبه ويرضاه»[1].

---

(١) «الانتصار لأهل الحديث» (ص ١٧١-١٧٣).



ظاهري المذهب

الخلط بين مذهب أهل الحديث وأهل الظاهر جعل من لا تحقيق عنده ينسب علماء أهل الحديث إلى المذهب الظاهري:

«وذلك لأن مباحث القياس لم تحرَّر على طريقة فقهاء أهل الحديث في كتب الأصول التي وصلتنا، وأكثرها على منهج المتكلِّمين وأهل الرأي الذين لم ينصفوا أهل الحديث في الغالب، ونسبوا إليهم ما لا يقولون به، وعدُّوهم مثل الظاهرية مخالفين للقياس.

ونحن نعرف أن الظاهرية أنكروا القياس، وحجيته، والحاجة إليه، وسدُّوا على أنفسهم باب التمثيل والتعليل واعتبار الحِكَم والمصالح؛ فاحتاجوا إلى توسعة الظاهر والاستصحاب، وحمَّلوهما فوق الحاجة، ووسَّعوهما أكثر مما يسعانه، فحيث فهموا من النَّصِّ حكمًا أثبتوه، وحيث لم يفهموه منه نفوه، وحَمَلُوه على الاستصحاب.

فهم وإن أحسنوا في اعتنائهم بالنصوص، وعدم تقديم غيرها عليها من رأي أو قياس أو تقليد، وأحسنوا في ردِّ الأقيسة الباطلة، وبيانهم تناقض أهلها واضطرابهم في القياس تأصيلًا وتفصيلًا، وذكر أمثلة من تفريقهم بين المتماثلين وجمعهم بين المختلفين؛ إلا أنهم أخطأوا من وجوه عديدة:

منها: ردُّ القياس الصحيح، ولا سيما المنصوص على علَّته التي يجري النَّصُّ عليها مجرى التنصيص على التعميم باللفظ.

ومنها: تقصيرهم في فهم النصوص، فكم من حُكْم دلَّ عليه النصُّ ولم يفهموا دلالته عليه، وسبب هذا الخطأ حصرهم الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ دون إيمائه وتنبيهه وإشارته وعُرْفِه عند المخاطبين.

ومنها: تحميل الاستصحاب فوق ما يستحقه، وجَزْمُهم بموجبه، لعدم علمهم

بالناقل، وليس عدم العلم علمًا بالعدم.

أما أصحاب الرأي والقياس فلم يعتنوا بالنصوص كما ينبغي، ولم يعتقدوها وافية بالأحكام ولا شاملة لها؛ حتى قال بعضهم:

إن النصوص لا تفي بعُشُر معشار أحكام العباد؛ فالحاجة إلى القياس فوق الحاجة إلى النصوص[1].

وقالوا: إن النصوص متناهية وحوادث العباد غير متناهية، وإحاطة المتناهي بغير المتناهي ممتنع[2]؛ فوسَّعوا طرق الرأي والقياس، وعلَّقوا الأحكام بأوصاف لا يُعلَم أن الشارع علَّقها بها، واستنبطوا عللًا لا يُعلَم أن الشارع شرع الأحكام لأجلها.

ثم اضطرهم ذلك إلى أن عارضوا بين كثير من النصوص والقياس.

ثم اضطربوا: فتارة يقدمون القياس، وتارة يقدمون النص، وتارة يفرقون بين النص المشهور وغير المشهور.

واضطرهم ذلك -أيضًا- إلى أن اعتقدوا في كثير من الأحكام أنها شرعت على خلاف القياس؛ فكان خطؤهم من وجوه:

أحدها: ظنهم قصور النصوص عن بيان جميع الحوادث.

الثاني: معارضة كثير من النصوص بالرأي والقياس.

الثالث: اعتقادهم في كثير من أحكام الشريعة: أنها على خلاف القياس، وادَّعوا فيها الاستحسان؛ فظنوا: أن الاستحسان خلاف القياس.

الرابع: اعتبارهم عللًا وأوصافًا لم يعلم اعتبار الشارع لها، وإلغاؤهم عللًا وأوصافًا اعتبرها الشارع.

---

(١) انظر ما قاله الجويني في «البرهان» (٢/ ٧٦٤ و٧٦٨و ١١٦٦).

(٢) انظر ما قاله الشهرستاني في «الملل والنحل» (١/ ١٩٩).

الخامس: تناقضهم في نفس القياس، ففرقوا -كثيرًا- بين المتماثلين، وجمعوا بين المختلفين.

والصواب الذي عليه أئمة السنة والحديث: أن الله تعالى قد أنزل الكتاب والميزان، فكلاهما في الإنزال أخوان، وفي معرفة الأحكام شقيقان، فلا تتناقض دلالة النصوص الصحيحة، ولا دلالة الأقيسة الصريحة، ولا دلالة النص الصريح والقياس الصحيح، بل كلها متعاضدة متناصرة يُصدِّق بعضها بعضا، ويشهد بعضها لبعض.

والنصوص محيطة بأحكام الحوادث، ولم يُحِلْنا الله ورسوله على الرأي، بل قد بيَّن الأحكام كلها، والنصوص كافية وافية بها، والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص؛ فهما دليلان: الكتاب والميزان. وقد تخفى دلالة النص أو لا تبلغ العالم فيعدل إلى القياس، ثمّ قد يظهر موافقًا للنص فيكون قياسًا صحيحًا، وقد يظهر مخالفًا له؛ فيكون فاسدًا.

هذا المذهب الثالث الذي هو مذهب فقهاء أهل الحديث، وسط بين الظاهرية وأهل الرأي»[1].

نعم هذه الحقيقة التي لا مرية فيها، ولا شك يعتريها: أن طريق أصحاب الحديث وسط بين أهل الرأي وأهل الظاهر، وذلك أنها وارثة علم الصحابة والتابعين، فقد أخذت من كل مذهب محاسنه، وتجنبت مساوئه:

فقد عنيت بما عني به أهل الظاهر من حيث الاعتناء بالنصوص الشرعية

---

(١) انظر «جامع المسائل» (٢/ ٢٣٣-٢٣٦).

وتفصيل هذه المسائل في رسالة مفردة لشيخ الإسلام؛ هي: «قاعدة شمول النصوص للأحكام».

وانظر -لزومًا-: «إعلام الموقعين» لابن قيم الجوزية (١/ ٣٥٠-٣٨٣).

(القرآن والسنة والآثار) والآثار، وشغلت بغربلة الأحاديث النبوية وتميز صحيحها من سقيمها، واجتهدت في فقه النصوص، واستنباط الأحكام منها، وبتطبيق هذه النصوص على الواقع.

وأحسنت فيما أجاد فيه أهل الرأي؛ إذا لم يقفوا على ظاهر النص، فنظروا في منطوقه ومفهومه، كما نظروا في إشارته وإيمائه، ولم يهملوا علل الأحكام، ولكنهم لم يتعدوا النصوص إلى الرأي إلا عند الضرورة، حيث لا يجدون نصًّا بعد الطلب والتفتيش والتحري.

ولذلك؛ فإن عدم تحرير مذهب أهل الحديث جعل المتأثرين بمدرسة الرأي ينسبون فقهاء أهل الحديث إلى الظاهرية، وعليه؛ فإن وصف الشيخ الإمام بأنه ظاهري ليس بمستغرب؛ إذ هو من فقهاء أهل الحديث.

قال الدكتور محمد عمر بازمول -وفقه الله -: «أما قولهم: ظاهري المذهب؛ فهذه دعوى كذلك، نطالب فيها بالدليل: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]!

والواقع أن وصف أهل الحديث بأنهم من أهل الظاهر من الكلمات التي تسمع بين الفينة والأخرى، ولذلك؛ فإن وصف الألباني بها ليس بمستغرب، إذ هو من أهل الحديث! وهذا الأمر -أعني: الفرق بين أهل الحديث والظاهرية، في الأخذ بالظاهر من النصوص- يحتاج إلى تحرير لإزالة لبس قد يكون علق بأذهان بعض الناس، و تحرير ذلك من خلال التساؤلات الآتية:

هل صرح الشيخ في محل من كتبه: أنه ظاهري المذهب؟

هل مجرد إحالة الشيخ إلى كتب ابن حزم؛ تعني: أنه ظاهري المذهب؟

هل مجرد وقوف الشيخ عند ظاهر النص يحشره في زمرة أهل الظاهر؟

وقبل الإجابة على هذه الأسئلة؛ أقول:

اعلم أن الظاهرية مذهب فقهي عتيد، من المذاهب التي لها أتباع إلى عصرنا هذا

-وإن كانوا قلة- وكتاب «المحلى» لأبي محمد علي بن حزم، يعدُّ من كتب الفقه التي تغني عن غيرها، و لايغني غيرها عنها؛ حتى قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام -وكان أحد المجتهدين-: «ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المحلى» لابن حزم، وكتاب «المغني» للشيخ موفق الدين».

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ معقبًا على هذه الكلمة: «لقد صدق الشيخ عز الدين، وثالثهما: السنن الكبير للبيهقي، ورابعها: التمهيد لابن عبدالبر. فمن حصل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة؛ فيها فهو العالم حقًّا»[1].

وإمام هذا المذهب هو داود بن علي الظاهري (ت٢٧٠هـ) عاصر رَحِمَهُ ٱللَّهُ إسحاق بن راهوية (ت٢٣٨هـ)، وأحمد بن حنبل (ت٢١٤هـ)، وغيرهما من الأئمة، وعدَّه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فقهاء الحديث.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن نصر المروزي وداود بن علي، ونحو هؤلاء كلهم فقهاء الحديث رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين»[2].

وأهم معالم هذا المذهب: الجمود على ظاهر لفظ النص دون مراعاة المعنى المقصود منه، وإبطال دليل القياس، والمبالغة في دليل الاستصحاب، واعتقاد أن الأصل في عقود المسلمين البطلان، وبسبب هذه الأمور شنع عليهم[3].

وبعد هذا التعريف الموجز بـ (الظاهرية)، أعود إلى الإجابة عن تلك الأسئلة؛ فأقول:

لم أجد الشيخ الألباني في كتاب من كتبه قد صرَّح أنه ينتمي إلى مذهب الظاهرية،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٩٣).

(٢) «حقيقة الصيام» (ص ٣٧).

(٣) «إعلام الموقعين» (١/ ٣٤٤).

بل وجدت الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يصرِّح في أكثر من موضع بمنهجه في الفقه، وأنه يعتمد فيه اتباع الأحاديث والآثار، ولايخرج عنها، مع احترام الأئمة جميعًا والاستفادة من فقههم[1].

بل وجدت الألباني في مواضع يشنع على ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جموده:

فمرة قال في مسألة: «خلافًا لما قعقع حوله ابن حزم»[2].

ومرة قال: «وأغرب ابن حزم؛ كعادته في التمسك بظاهريته»[3].

ومن مؤلفات الشيخ الألباني كتابه في الرد على ابن حزم في مسألة المعازف[4]، وهذا الواقع يدفع بشدة أن ينسب الشيخ إلى المذهب الظاهري، نسبة مذهب، بله نسبة تقليد، وتعصب!!

وبالنسبة للسؤال الثاني؛ فإني أقول: لا يحق لأحد أن ينسب أحدًا إلى مذهب ما لمجرد أنه نقل عنه، أو أحال إليه، كيف يصحُّ هذا؟ ولِمَ لم يقولوا: الألباني حنفي، أو مالكي، أو شافعي، أو حنبلي، أو تيمي، أو جوزي؟ مع العلم أن إحالاته إلى المذاهب الفقهية وأصحابها وإلى ابن تيمية وابن القيم أكثر من إحالاته إلى الظاهري، أو إلى ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبالنسبة للسؤال الثالث؛ أقول: ومجرد الوقوف عند ظاهر النص، لا يبرر حشر الشيخ الألباني في الظاهرية، و إلا لزم من قال بذلك أن يعد جمهور السلف وأئمة

---

(١) انظر «مقدمة صفة صلاة النبي»؛ ففيها الكثير الطيب من ملامح منهج الشيخ الألباني في الفقه والأصول.

(٢) «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (ص ١٦٠).

(٣) المرجع السابق (ص ١٦٢).

(٤) والعجب من هؤلاء الذين نبزوا الشيخ الإمام بالظاهرية: أنهم في مسألة المعازف خالفوا جميع المذاهب، وأغمضوا أعينهم عن فتاوى جماهير العلماء، وقلدوا ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لموافقته أهواءهم!!

الدين ظاهرية؛ لأن هذا هو الأصل عندهم، وهي بدهية في الاستدلال لا أظنها تخفى على من يتأمل.

وذلك؛ لأن الأصل عند السلف: الوقوف على ظاهر النص، وترك الخروج عنه إلا بدليل.

والمراد بالظاهر: ما ترجح أنه المقصود من الكلام، أو لم يأت قصد يخالفه[1].

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلام له: «فلما احتمل المعنيين - يعني: الحديث - وجب على أهل العلم أن لا يحملوها على خاص دون عام إلا بدلالة من سنة رسول الله أو إجماع علماء المسلمين الذين لا يمكن أن يجمعوا على خلاف سنة له.

قال الشافعي: وهكذا غير هذا من حديث رسول الله، هو على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت، أو بإجماع المسلمين: أنه على باطن دون ظاهر، وخاص دون عام، فيجعلونه بما جاءت عليه الدلالة ويطيعونه في الأمرين جميعًا»[2].

وقال الشافعي: «... فكل كلام كان عامًا ظاهرًا في سنة رسول الله؛ فهو على ظهوره وعمومه؛ حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله ﷺ -بأبي هو وأمي- يدُّل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض، كما وصفت من هذا، وما كان في مثل معناه»[3].

وهذا هو ما جرى عليه أهل العلم؛ حتى إن أئمة الحنفية إذا خالف الصحابي ظاهر مرويه؛ فالعبرة عندهم بظاهر المروي لا بخلاف راويه[4].

قال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الواجب حمل كلام الله تعالى ورسوله وحمل

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ١٠٨).

(٢) «الرسالة» (ص ٣٢٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٤١).

(٤) انظر «أصول السرخسي» (٢/ ٦-٧)، و«كشف الأسرار» (٢/ ٧٩).

كلام المكلف على ظاهره الذي هو ظاهره، وهو الذي يقصد من اللفظ عند التخاطب، و لا يتم التفهيم والفهم إلا بذلك، ومدعي غير ذلك على المتكلم القاصد للبيان والتفهيم كاذب عليه»(١).

قال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التحقيق الذي لا شك فيه، وهو الذي عليه أصحاب رسول الله ﷺ، وعامة المسلمين: أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، في حال من الأحوال بوجه من الوجوه، حتى يقوم دليل صحيح شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح»(٢).

وقال -أيضًا- رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد أجمع جميع المسلمين على أن العمل بالظاهر واجب حتى يرد دليل شرعي صارف عنه، إلى المحتمل المرجوح، وعلى هذا كل من تكلم في الأصول»(٣).

وبناء على هذا أقول: الأخذ بالظاهر ليس محلًا للخلاف بين الظاهرية وخصومهم؛ حتى ينسب أهل الحديث -والألباني منهم- إلى الظاهرية؛ لمجرد الوقوف عند ظاهر النصوص.

واعلم - بارك الله فيك - أن الظاهرية إنما ذموُّا لأمور أربعة ذكرها ابن قيم الجوزية في قوله عن الظاهرية نفاة القياس: «أخطأوا من أربعة وجوه:

أحدها: ردُّ القياس الصحيح، ولاسيما المنصوص على علَّته التي يجري النص عليها مجرى التنصيص على التعميم باللفظ.

الثاني: تقصيرهم في فهم النصوص، فكم من حكم دلَّ عليه النص ولم يفهموا دلالته عليه، وسبب هذا الخطأ حصرهم الدلالة على مجرد ظاهر اللفظ دون إيمائه

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ١٠٨- ١٠٩).

(٢) «أضواء البيان» (٧/ ٤٣٨).

(٣) المرجع السابق (٧/ ٤٤٣).

وتنبيهه وإشارته وعرفه عند المخاطبين.

الثالث: تحميل الاستصحاب فوق ما يستحقه، وجزمهم بموجبه؛ لعدم علمهم بالناقل، وليس عدم العلم علمًا بالعدم.

الرابع: اعتقادهم أن عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان؛ حتى يقوم دليل على الصحة، فإذا لم يقم عندهم دليل على صحة شرط أو عقد أو معاملة استصحبوا بطلانه، فأفسدوا بذلك كثيرًا من معاملات الناس، وعقودهم، وشروطهم بلا برهان من الله بناء على هذا الأصل»[1].

وأهل الحديث -والألباني منهم- من أبعد الناس عن هذه الأخطاء التي سجلها العلماء على الظاهرية.

والمقصود هنا: أن الأخذ بالظاهر ليس محلًّا للخلاف بين الظاهرية وغيرهم؛ إذ الجميع يأخذ بظاهر النصوص، و لا يتركه مالم تأت قرينة صارفة، وإنما محل الخلاف بين الظاهرية وغيرهم؛ هو: هل الاعتبار بظواهر الألفاظ والعقود، وإن ظهرت المقاصد والنيات بخلافها، أم للقصود والنيات تأثير يوجب الالتفات إليها ومراعاة جانبها؟[2].

وبعبارة أخرى: هل الأخذ بالظاهر يحتم الاكتفاء به أم لا؟[3].

وقد تظاهرت أدلة الشرع وقواعده على: أن القصود معتبرة في العقود، والأفعال، والألفاظ، والعبادات.

والألباني مع أهل الحديث يأخذ بالقياس، ويتفهم مقاصد الشرع، وينظر في كل ماله تأثير على ظاهر اللفظ، ويراعيه في فقهه ونظره -و لا أزكي على الله أحدًا- فإن

---

(١) «إعلام الموقعين» (١/ ٣٣٨ - ٣٤٤) باختصار.

(٢) المصدر السابق (٣/ ٩٨-١٢٣)، وخصوصًا (١٠٩-١١١ منه).

(٣) «ابن حزم خلال ألف عام» (٤/ ٧٤).

ظهر له، وإلا وقف عند ظاهر اللفظ، وعلى هذا النهج كان الصحابة والتابعون، بل هذا الأمر ومراعاته من الأمور التي ينبغي للمفتي مراعاتها.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه؛ فإنه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام، فهو حكم مضمون له الصواب، متضمن للدليل عليه في أحسن بيان، وقول الفقيه المعين ليس كذلك.

وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على مناهجهم يتحرون ذلك غاية التحري، حتى خلفت من بعدهم خلوف رغبوا عن النصوص، واشتقوا لهم ألفاظًا غير ألفاظ النصوص؛ فأوجب ذلك هجر النصوص.

ومعلوم أن تلك الألفاظ لا تفي بما تفي النصوص من الحكم، والدليل وحسن البيان، فتولد من هجران ألفاظ النصوص والإقبال على الألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأمة من الفساد ما لا يعلمه إلا الله، فألفاظ النصوص عصمة وحجة، بريئة من الخطأ والتناقض، والتعقيد والاضطراب، ولما كانت هي عصمة عهد الصحابة، وأصولهم التي إليها يرجعون كانت علومهم أصح من علوم من بعدهم، وخطؤهم فيما اختلفوا فيه أقل من خطأ من بعدهم، ثم التابعون بالنسبة إلى من بعدهم كذلك، هلم جرا.

ولما استحكم هجران النصوص عند أكثر أهل الأهواء والبدع، كانت علومهم في مسائلهم وأدلتهم في غاية الفساد والاضطراب والتناقض.

وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا سئلوا عن مسألة يقولون: قال الله كذا، قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل رسول الله ﷺ كذا، و لا يعدلون عن ذلك ما وجدوا إليه سبيلًا قط، فمن تأمل أجوبتهم وجدها شفاء لما في الصدور، فلما طال العهد وبعد الناس من نور النبوة صار هذا عيبًا عند المتأخرين؛ أن يذكروا في أصول

دينهم وفروعه: قال الله، وقال رسول الله ...»إلخ[1].

قلت: ولذا تجد كتابًا كـ «المواقف» للإيجي لا آية و لا حديث فيه من أوله إلى آخره إلا بما لا يتجاوز عدد أصابع اليد، وكذا غالب المتون الفقهية، ولابن خلدون كلام في مقدمته[2] حول أثر هذه المختصرات الفقهية (المتون) على طلبة العلم الشرعي.

والمقصود: بيان أن جريان أهل الحديث -والألباني منهم- في مصنفاتهم وفتاواهم على النص، والتزام ظاهره، مالم يأت صارف صحيح معتبر، لا يحشرهم في المذهب الظاهري، بل الواقع أن هذا هو منهج السلف الصالح رضوان الله عليهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان»[3].

ومما يزيد ما ذكره الدكتور محمد بازمول -وفقه الله- إيضاحًا:

أولًا: أن الشيخ الإمام ردَّ على ابن حزم فيما هو أهم من المسائل الفقهية؛ حيث أقر وصف ابن عبد الهادي لابن حزم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ بأنه جهمي في مسائل الإيمان والصفات؛ فقال: «وابن حزم رَحِمَهُٱللَّهُ، مع علمه وفضله وعقله؛ فهو ليس طويل الباع في الاطلاع على الأحاديث وطرقها ورواتها، ومن الأدلة على ذلك تضعيفه لهذا الحديث، وقوله في الإمام الترمذي صاحب «السنن»: «مجهول»، وذلك مما حمل العلامة محمد بن عبدالهادي - تلميذ ابن تيمية- على أن يقول في ترجمته في «مختصر طبقات علماء الحديث» (ص ٤٠٢):

«وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه، وعلى أحوال

---

(١) «إعلام الموقعين» (٤/ ١٧٠).

(٢) (٢/ ٦٩٤-٦٩٥- الدار التونسية ١٩٨٤م).

وانظر ما كتبه صاحب «الفكر السامي» حول الموضوع نفسه (٤/ ٣٩٨-٤٠٤).

(٣) «الانتصار لأهل الحديث» (ص ١٩١-١٩٩).

الرواة».

قلت: فينبغي أن لا يؤخذ كلامه على الأحاديث إلا بعد التثبت من صحته وعدم شذوذه، شأنه في ذلك شأنه في الفقه الذي يتفرد به، وعلم الكلام الذي يخالف السلف فيه؛ فقد قال ابن عبدالهادي بعد أن وصفه بقوة الذكاء وكثرة الاطلاع:

ولكن تبين لي منه: أنه جهمي جلد، لا يثبت معاني أسماء الله الحسنى إلا القليل؛ كالخالق والحق، وسائر الأسماء عنده لا يدل على معنى أصلًا، كالرحيم والعليم والقدير ونحوها، بل العلم عنده هو القدرة، والقدرة هي العلم، وهما عين الذات، ولا يدل العلم على شيء زائد على الذات المجردة أصلًا، وهذا عين السفسطة والمكابرة، وقد كان ابن حزم قد اشتغل في المنطق والفلسفة، وأمعن في ذلك؛ فتقرر في ذهنه لهذا السبب معاني باطلة»[1].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن كثيرًا من الناس ينتسب إلى السنة أو الحديث أو اتباع مذهب السلف أو الأئمة أو مذهب الإمام أحمد أو غيره من الأئمة أو قول الأشعري أو غيره، ويكون في أقواله ما ليس بموافق لقول من انتسب إليهم.

فمعرفة ذلك نافعة جدًّا كما تقدم في الظاهرية: الذين ينتسبون إلى الحديث والسنة، حتى أنكروا القياس الشرعي المأثور عن السلف والأئمة، ودخلوا في الكلام الذي ذمه السلف والأئمة؛ حتى نفوا حقيقة أسماء الله وصفاته، وصاروا مشابهين للقرامطة الباطنية، بحيث تكون مقالة المعتزلة في أسماء الله أحسن من مقالتهم، فهم مع دعوى الظاهر يقرمطون في توحيد الله وأسمائه»[2].

وقال أيضًا: «وإن كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيمًا له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (١/ ١/ ١٨٧).

(٢) «الأصفهانية» (١/ ١٢٨).

الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك؛ فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى، وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له، كما في المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب، مضمومًا إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر، والإسراف في نفي المعاني، ودعوى متابعة الظواهر.

وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر؛ ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال، والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره، فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح. وله من التميز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء»[1].

وقال أيضًا: «وكذلك أبو محمد بن حزم، مع معرفته بالحديث، وانتصاره لطريقة داود وأمثاله من نفاة القياس أصحاب الظاهر، قد بالغ في نفي الصفات وردها إلى العلم، مع أنه لا يثبت علمًا هو صفة، ويزعم أن أسماء الله؛ كالعليم والقدير ونحوهما، لا تدل على العلم والقدرة، وينتسب إلى الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة، ويدعي أن قوله هو قول أهل السنة والحديث، ويذم الأشعري وأصحابه ذمًّا عظيمًا، ويدعي أنهم خرجوا عن مذهب السنة والحديث في الصفات.

ومن المعلوم الذي لا يمكن مدافعته: أن مذهب الأشعري وأصحابه في مسائل الصفات أقرب إلى مذهب أهل السنة والحديث من مذهب ابن حزم وأمثاله في ذلك»[2].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٩-٢٠).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٤٩- ٢٥٠).

وسئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

«س: الحمد لله، وبعد: فقد وفقني الله لمطالعة كتاب (المحلى) للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، وقد وجدته كثيرًا ما يحكي عن علي، فيقول: قال علي؛ قال علي؛ فظننت بادئ ذي بدء أنه يريد به الإمام علي بن أبي طالب، ولكنني لما توسطت في الكتاب؛ فإذا هو لا يمكن أن يكون الإمام علي بن أبي طالب، وحاولت أن أعرف من الكتاب من علي هذا الذي يعنيه ابن حزم فما استطعت.

فأرجوكم أن تتكرموا علينا بتوضيح هذه الشخصية التي يحكي ابن حزم عنها، وأن تعطونا معلومات كاملة عن تلك الشخصية؛ لنكون على هدى وبصيرة. كان الله لكم عونًا وذخرًا.

ج: علي الذي تسأل عنه هو نفس المؤلف أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المتوفى عام (٤٥٦ هـ)، والمذكور من العلماء المبرزين في الأصول والفروع، وفي علم الكتاب والسنة؛ إلا أنه خالف جمهور أهل العلم في مسائل كثيرة أخطأ فيها الصواب؛ لجموده على الظاهر، وعدم قوله بالقياس الجلي المستوفي للشروط المعتبرة، وخطأه في العقيدة بتأويل نصوص الأسماء والصفات أشد وأعظم.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء»[1].

فهل من يعد ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المنزلة من الناحية العقدية تصح نسبته إلى المذهب الظاهري؟!

الثاني: أن الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينكر المذهبية أصلًا ورأسًا، وكتبه وأشرطته مليئة بالرد عليها وإنكارها وخاصة مقدمة «صفة صلاة النبي ﷺ».

---

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (١٢/ ٢٢٣).

فرجل مثل الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينكر المذهبية بكل أشكالها وألوانها كيف تصح نسبته إلى المذهب الظاهري أو غيره؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!!





لا علم له بأصول الفقه

هذه دعوى لا دليل عليها، وواقع دعوة الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وحياته العلمية تدحضها من وجوه كثيرة؛ منها:

الأول: منهج الشيخ الإمام هو منهج أهل الحديث؛ وهو: يقوم على:

١- أن السنة هي دلائل القرآن؛ كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته في «أصول السنة» «رواية عبدوس العطار»: «والسنة عندنا آثار رسول الله ﷺ، والسنة تفسير القرآن: وهي دلائل القرآن».

٢- أن علم الأصول المصطفى مبني على دلالات القرآن الكريم والسنة النبوية بحسب اللسان العربي المبين، مع مراعاة عرف زمن التشريع، والدراية بملابساته، وهذا الأمر سلم أزمته للصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: لا يشاركهم في معرفته والاطلاع علية غيرهم، ولا طريق للوصول إليه إلا من طريقهم.

فإذا تقرر ذلك؛ فأهل الحديث هم أسعد الناس بهذا المنهج وأصوله، فلا أحد أعلم منهم بما جاء عن رسول الله ﷺ وأصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

ولذلك؛ فهم أهل الاصول على الحقيقة: الذين يراعون قواعد الاستنباط والاستدلال من خلال اتباعهم ما جاء عن رسول الله وأصحابه ومن تبعهم بأحسان إلى يوم الدين.

الثاني: إن مسائل كثيرة في علم أصول الحديث مشتركة مع أصول الفقة؛فأهل الحديث ونقاده يشاركون أهل الأصول في كثير منها، ولا عكس.

الثالث: المعروف من سيرة الشيخ الإمام أنه كان يعقد درسين يحضرهما طلاب

العلم السلفيين وبعض أساتذة الجامعات.

ومن الكتب التي درَّسها الشيخ الإمام في حلقاته العلمية: «أصول الفقه» لعبد الوهاب خلاف.

قال الأستاذ عبدالله بن محمد بن خميس (ت ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م) يصف الحركة العلمية للشيخ الإمام وطلابه[1]:

«.. وهكذا وجدت السلفية في دمشق بين صفوف الجامعة وفي حلقات العلماء، يحملها شباب مثقف مستنير يدرس الطب والحقوق والآداب!

قال لي شاب منهم: ألا تحضر درسنا اليوم؟ فقلت: يشرفني ذلك؛ فذهبت مع الشاب لأجد فضيلة الشيخ ناصر الألباني محدث دمشق الكبير، وحوله ما يزيد على الأربعين طالبًا من شباب دمشق المثقف، وإذا الدرس جارٍ في باب: (حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد وسدِّه طرق الشرك) من كتاب التوحيد وشرحه: «فتح المجيد» للمجدد الإمام محمد بن عبدالوهاب وحفيده رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، فعجبت أشد العجب لهذه المصادفة الغريبة.

وأنصت لأسمع درس الشيخ، وإذا بي أسمع التحقيق والتدقيق والإفاضة في علم التوحيد وقوة الضلع فيه، وإذا بي أسمع مناقشة الطلبة الهادئة الرزينة واستشكالاتهم العميقة، حتى انتهى درس التوحيد، وبدأوا في درس الحديث بـ«الروضة الندية»، وهنا سمعت علمًا جمًّا وفقهًا وأصولًا وتحقيقًا، وهكذا حتى انتهى الدرس.

ولم أزل طيلة مقامي بدمشق محافظًا على درس الشيخ . . وقد لمست بنفسي أن لهم تأثيرًا كبيرًا على كثير من الأوساط ذات التأثير بالرأي العام، مما يبشر بمستقبل جد كبير لهذه الدعوة المباركة».

---

(١) كانت رحلة الأستاذ الفاضل عبد الله بن محمد بن خميس في رمضان (١٣٧٥ هـ)، وقد دوَّن مشاهداته وانطباعاته في كتابه: «شهر في دمشق».

ثم نقل الشيخ ابن خميس رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الشاب المذكور قوله:

«لا أعرف على وجه التحديد الوقت الذي بدأ فيه الشيخ اجتماعاته، وكان أول اتصالي به عام (١٩٤٥م)، وكان يقرأ مع ما يقرب من ثلاثين أخًا كتاب: «زاد المعاد»، وخرج من هذه الدراسة بكتابه القيم: «التعليقات الجياد على كتاب زاد المعاد» وهو مخطوط[1]، وقد طلب مني الشيخ حامد الفقي عام (١٩٥٣م) أن أطلبه من الشيخ، وأنه على استعداد لطبعه بجميع الشروط التي يضعها الشيخ، ولا أعرف السبب الذي منع الشيخ من إرسال كتابه للشيخ حامد، ثم انقطعت عن الشيخ حتى عام (١٩٤٩م)، حيث قام الشيخ مع إخوانه بإحياء سنة صلاة العيد خارج المدينة».

وقرأ مع بعض إخوانه في (١٩٤٩م - ١٩٥٠م) نخبة الفكر، ثم بدأ مع إخوانه بقراءة كتاب «الروضة الندية» بدار الأستاذ عبد الرحمن الباني، وقد اتسعت هذه الحلقة حتى أصبح الذين يحضرونها يتراوح عددهم بين (٤٠- ٦٠) وأكثرهم من أهل الرأي والعلم، ويقرأ في جلسة ثانية كتاب «فتح المجيد» بناء على اقتراح الأستاذ عبدالحليم محمد أحمد، وهو مدرس مصري درس في الشام ثم في عَمَّان، وقد قدم له بقراءة رسالة «تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد»، ويحضر هذه الجلسة عدد مماثل لعدد الجلسة الأولى.

وهناك جلسة شبه خاصة يدرس فيها كتاب «الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث»، وكتاب «طبقات فحول الشعراء».

وبعد أن انتهى الإخوان من قراءة كتاب «أصول الفقه» لخلاف، وكانت تنعقد هذه الجلسة بدار الأستاذ علي الطنطاوي، وبعد سفره إلى باكستان عقدت بدار الدكتور أحمد حمدي الخياط.

وهناك درس مع بعض علماء الشام في التفسير، وما زال هذا الدرس مستمرًا حتى

---

(١) وهو من الكتب التي فقدها شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما أخبرنا بذلك في مجالس متعددة.

اليوم، ويحضره عدد يتراوح بين (١٠ - ٢٠)، وقد مضى على استمراره عدة سنوات، ودرس في كتاب «الترغيب والترهيب» ويتراوح عدد حضوره بين (١٥ - ٢٥).

ومن بين الإخوان الذين يحضرون جميع أو بعض الدروس: الأستاذ أحمد راتب النفاخ المدرس في الجامعة السورية، الأستاذ عبدالرحمن الباني مفتش دروس الدين في وزارة المعارف، عبدالرحمن نحلاوي مدرس الفلسفة في ثانويات دمشق، رشاد رفيق سالم يحضر دكتوراه في الجامعة المصرية عن ابن تيمية وعضو لجنة الشباب المسلم المصرية، الأستاذ عصام عطار المدرس في المعهد العربي، وعضو الهيئة التشريعية للإخوان المسلمين في سوريا، محمد مريدن (محامي) موظف في ديوان المحاسبات، خالد صائمة (محامي)، الدكتور نبيه غبرة (طبيب)، الأستاذ محمد الصباغ مدرس الأدب العربي في ثانوية درعا.

وهكذا؛ فإن هذه الدروس تجمع أمثال من ذكرنا من أهل العلم والفضل والأدب، وممن يرجى منهم في المستقبل القريب إن شاء الله أن ينشروا السلفية في كافة ربوع سوريا وغيرها؛ إذا عرفنا أن منهم السوري والأردني والمصري والمغربي»[1].

الرابع: اهتمام الشيخ الإمام بعلم أصول الفقه، ونصحه الطلاب بوجوب تعلمه.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقد نبهت طلاب العلم بأن يدرسوا علمين مهمين: علم أصول الفقه وعلم أصول الحديث[2]؛ لأنه ليس من السهل أن يفهم المسلم مراد

---

(١) «شهر في دمشق» (ص ٨٢-٨٤ - ط الدار الأثرية).

(٢) وأزيد علمًا آخر هو الوعاء لكل العلوم؛ وهو: علم اللغة العربية، فمن لم يفهم لسان العرب فهم اتقان لم يستطع أن يعقل القرآن والسنة، وفاته معرفة الأحكام من الحلال والحرام، ولذلك لما كانت معرفة هذه اللغة شرطًا وضعه الله ليعقل المسلم كلامه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]؛ بني العلماء على ذلك وجوب معرفة اللغة العربية، وضرورة تفهم لسان العرب لمن أراد التفقه في علوم الكتاب والسنة.

الشارع الحكيم في نص ما إلا بعد أن يكون قد أحاط بما يمكن من النصوص من الكتاب والسنة (وضرب مثالًا)، وهذا يدل على ضرورة دراسة العلوم التي تساعد طالب العلم على أن يفهم الكتاب والسنة أقرب ما يكون من الصواب..»[1].

الخامس: وقد سئل الشيخ الإمام عن كتب الأصول التي ينصح بها؛ فأجاب إجابة الخبير الخريت؛ حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شريط (٥٣٩) من «سلسلة الهدى والنور».

«السائل: ما هي الكتب التي تنصح بقراءتها لطالب العلم في الفقه وأصوله؟

الشيخ: الكتب المتعلقة بسؤالك قسمان:

كتب تتعلق بعلم أصول الفقه.

وكتب تتعلق بفروع الفقه.

المؤسف أن علم الأصول الذي يفترض فيه أن يكون منارًا لتوجيه طالب العلم إلى تصحيح الفروع على الأصول، هي الأصول أصابها ما أصاب الفروع من حيث التمسك بالمذهب؛ فهناك كتب وضعت في علم أصول الفقه لكنها مذهبية، ولهذا لا أنصح كثيرًا بمثل هذه الكتب، وإنما أنصح بكتب لأفراد من العلماء مستقلين في أصولهم فضلًا عن فروعهم؛ من ذلك مثلًا: كتاب «إحكام الأحكام في أصول الأحكام» لأبي محمد ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأن هذا الرجل صحيح أنه ظاهري لكن الحقيقة أن كتابه وحيد في أسلوبه، لو قابلته بالكتب الأخرى تجد أصول الكتب الأخرى خاصة المذهبية منها مجرد دعاوى كل واحد يدعي أصلًا من الأصول لكن لا يأتي بالدليل الذي إذا اطلع عليه القارئ يقتنع أن هذا أصل يجب أن نتبناه، أما ابن حزم في هذا الكتاب؛ فهو يأتي بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة لكل أصل من الأصول التي هو يشرحها ويبينها ويتبناها، وعلى هذا الكتاب في أصول الأحكام

(١) تسجيل صوتي على (YouTube).

لابن حزم أقام كتابه الآخر الفقهي و المعروف بـ «المحلى»، وأنا أنصح بهذين الكتابين أصولًا وفروعًا في هذه المزية ففي أصوله كفروعه لا يأتي بالمسألة إلا ويأتي بالأدلة عليها، ولكن حذار من ظاهريته[1].

ثم أنصح بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن قيم الجوزية بصورة عامة كل كتبهم سواء ما كان منها في الأصول أو الفروع، ومن أحسن هذه الكتب التي تجمع بين بعض الأصول والفروع كتاب «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن قيم الجوزية، وهناك رسالة مطبوعة: «القياس في الشرع» لابن تيمية أيضًا، وكتبه الأخرى هي في الواقع أصح ما يمكن أن يجد المسلم يعني من المسائل والأفكار والآراء سواء ما كان منها متعلقًا بالعقيدة، أو ما كان متعلقًا بالعبادة، أو بالسلوك.

وأنصح بكتب الشوكاني مثل: «نيل الأوطار»، و«السيل الجرار» ونحو ذلك؛ لأن هذا الرجل وإن كان أصله زيديًّا لكن الله هداه إلى السنة؛ فلم يتعصب للمذهب الزيدي على الرغم من أنه ينقل عنهم كثيرًا من آرائهم ومذاهبهم، ولكنه دائمًا قد ألزم نفسه أن يتبع الكتاب والسنة حيث كان.

كذلك أحد علماء الهند المعروف بصديق حسن خان له وللشوكاني كتابان في الأصول الشوكاني سمّى كتابه: «إرشاد الفحول إلى علم الأصول»، ثم لخصه صديق حسن خان بكتاب صغير سماه: «تحصيل المأمول من علم الأصول» هذان الكتابان أقرب من كتب الأصول المتعلقة بالمذاهب لما ذكرنا أنهما لا يتعصبان لمذهب».

السادس: لا يخفى على الشادين من طلاب العلم: أن علم الأصول خالطته مباحث منطقية وخاصة في القرن الخامس حيث حض كثير من علماء الأصول على الاستفادة من المنطق اليوناني؛ كعبد الملك بن عبد الله الجويني المعروف بإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ)، وأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ومن أهم المؤثرات التي دخل منها

---

(١) انظر -لزامًا- (ص ٤٩٣).

المنطق على علم الأصول هو علم النحو؛ لأن النحو تأثر بدرجة كبيرة بالمنطق.

وكذلك تأثر علم الاصول -أيضًا- بالقضايا الكلامية، وقد صرح الجويني بأن علم الأصول استمد كثيرًا من علم الكلام؛ وكذلك أكد كثير من علماء الأصول: أن علم الكلام من المصادر الرئيسة لعلم أصول الفقة؛ فهذا ابن برهان البغدادي (ت ٥١٨ هـ)، وهو أصولي متكلم كان أكثر تحديدًا وتدقيقًا: «وأما وجه استمداده من علم الكلام؛ فهو أن هذا الفن يفتقر إلى الميز بين الحجة والبرهان والدليل، وهذا يقرر في فن الكلام، ولا يشترط فيه بحكم نظرة في هذا الفن: أن يعرف غرائب الكلام ودقائقه كمعرفة الأحوال وحدوث العالم وطفرة النظام وغير ذلك».

وأكد الآمدي (ت ٦٣١ هـ): أن علم الكلام مصدر أساسي من مصادر علم الأصول؛لتوقف العلم بكون أدلة الأحكام مفيدة لها شرعًا على معرفة الله تعالى صفاته وصدق رسوله فيما جاء به، وغير ذلك مما لا يعرف في غير علم الكلام.

ويرى السبكيان: الأب علي (ت ٧٥٦ هـ) والابن تاج الدين (ت٧٧١ هـ): أن علم أصول الفقة ملفق من علوم مختلفة: ففيه نبذة من علم النحو وأخرى من علم الكلام، وثالثة من المنطق.

ومن هنا يظهر لنا سبب وصف أهل الحديث عامة ومنهم الألباني خاصة بأنهم ليس لديهم معرفة بأصول الفقة؛لأنهم يدعون إلى تصفية هذا العلم الشريف من هذه العلوم الدخيلة عليه، والتي أفسدته أكثر مما انتفع العلماء بها، وحسبك أن الشاطبي (ت٧٩٠ هـ) وهو ممن صنفه ابن خلدون والمؤرخون لأصول الفقة ضمن طائفة المتكلمين؛ فقد قررالشاطبي في مقدماته لـ «الموافقات»: أن كل مسأله موسومة في أصول الفقة لا ينبني عليها فروع فقهية أو آداب شرعية، ولا تكون عونًا في ذلك فوضعها في أصول الفقة عارية.

ثم يصرح تصريحًا لا تلميحًا: أن أكثر مسائل أصول الفقة يجب أن تخرج من هذا العلم الشريف: «وعلى هذا يخرج عن أصول الفقة كثير من المسائل التي تكلم

فيها المتأخرون، وأدخلوها فيه؛ كمسأله ابتداء الوضع، ومسألة الإباحة هل هي تكليف أو لا، ومسألة أمر المعدوم، ومسألة هل كان النبي ﷺ متعبدًا بشرع أو لا، ومسألة لا تكليف إلا بفعل».

بل إنه صرح أنه لا فائدة من الجدل الكلامي حتى ولو كان الموضوع المتجادل فيه يساعد بشكل ما على استنباط فقه حقيقي عملي مادام هذا الجدل غير ضروري لذلك الاستنباط(١).

وبذلك يتساقط هذا الدافع الذي هو أوهى من بيت العنكبوت، والذي جعل هؤلاء الأصوليين يتهمون علماء أهل الحديث بأنه لا معرفة لهم بالأصول، ويتبين أن علماء أهل الحديث هم أهل الأصول على الحقيقة والأصول.

السابع: وقد صنفت عدة رسائل جامعية في جامعات عريقة كشف الباحثون من خلالها تعمق الإمام الألباني في علم الأصول وعلو كعبه في التبحر فيه، ومن ذلك: «المنهج الأصولي عند الشيخ الألباني» للباحث إبراهيم وفيق شعلان، نوقشت هذه الرسالة في قسم الشريعة بكلية دار العلوم بجامة القاهرة.

وقد أثبت الباحث بالأدلة المستفيضة من كتب الشيخ وأشرطته تعمق الشيخ في الأصول والفروع، وأنه كان مطلعًا على مذاهب العلماء وآرائهم الفقهية، وأنه اختار ما ترجح عنده بعد نظر وبحث وتأمل.

وحسبك أن تتطلع على بعض توصيات هذه الرسالة لتعلم صدق ما سمعت، وبرهان ما قرأت(٢):

---

(١) وللمزيد ينظر: «علاقة علم أصول الفقه بعلم الكلام» محمد بن علي الجيلاني، و«علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق»، وائل بن سلطان الحارثي، و«الصلة بين أصول الفقه وعلم الكلام» الدكتور أحمد حلمي حرب.

(٢) «المنهج الأصولي عند الألباني» (٢/ ٧٧٨-٧٨٢).

«وبعد التطواف مع الشيخ الألباني في هذه الرسالة العلمية متتبعًا لأقواله الأصولية وتطبيقاته الفقهية فقد توصلت إلى النتائج التالية:

- أن الشيخ الألباني كان يتسم بالجرأة في قول ما يؤمن به مما ترجح لديه بناء على منهجه الأصولي، من غير أن يلتفت إلى انتقاد الآخرين؛ بل يظل ثابتًا على ما يعتقده.

- اهتمام الشيخ بالأدلة الشرعية، ثبوتًا واستدلالًا، استنباطًا وحجة، ومفهوم الدليل الشرعي عند الألباني: من الكتاب والسنة دون الفصل بينهما أو استغناء أحدهما عن الآخر، وعدم التفريق بينهما، فالقرآن بالنسبة للنظم الأرضية كالدستور فيها، والسنة بالنسبة لهذه القوانين الأرضية، كالقانون الموضح للدستور، وعليها يعتمد في غالب استدلالاته.

- موافقة الشيخ الألباني -فيما يراه ويقرره- المحققين من العلماء كـ: (ابن حزم، وابن تيمية، وابن القيم، والشوكاني، والصنعاني).

- دعوة الشيخ الألباني إلى الاجتهاد، ونبذ التقليد، ومناشدة الدليل، ونبذ التعصب، فلا سبيل إلى نشر الإسلام والمحافظة عليه إلا بالاستسلام لنصوص الكتاب والسنة، واتباع السلف الصالح، والخروج عن الجمود المذهبي إلى فسيح دائرة الإسلام، الذي بنصوصه التي لا تبلى يصلح لكل زمان ومكان، وليس بالتعصب المذهبي.

- أن الواجب عند الشيخ الألباني العمل بالحديث النبوي، في العقائد والأحكام، سواء أكانت أحاديثها متواترة أم أحادًا، والرد على من يعمل بسنة الآحاد في الأحكام دون العقائد، ويفرق بينهما في الحجة.

- عدم العمل بالحديث الضعيف مطلقًا، سواء في فضائل الأعمال، أم في الأحكام، أم في غيرهما من أبواب الشريعة، ومناقشة شروط من أجاز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وبيان قيود العمل بها.

- أن القيد الفقهي للعمل بالحديث الضعيف (أن يكون الحديث الضعيف مندرجًا تحت أصل عام. .)، هذا القيد غير كاف عند الشيخ الألباني؛ لأن غالب البدع تندرج تحت أصل عام، والأدق: أن يكون الحديث الضعيف قد ثبتت شرعية العمل بما فيه بغيره مما يصلح أن يكون دليلا شرعيًا، وفي هذه الحالة لا يكون التشريع بالحديث الضعيف، وغاية ما فيه زيادة ترغيب في ذلك العمل.

- لا يقدم الألباني العقل على النقل إذا خالفه، ولا يرد الحديث لمجرد مخالفته للقياس أو الرأي، والقياس لا يصار إليه إلا عند الضرورة، وإذا خالف النص لا يعتد به، فلا يصح القياس عند الألباني والخبر موجود.

- عند تعارض الأدلة يرى الشيخ الألباني أن الواجب الجمع بين النصوص، وذلك بحمل المطلق على المقيد، أو العام على الخاص؛ فلا يصار إلى النسخ إلا إذا تعذر الجمع.

- يميل الشيخ الألباني إلى مذهب أهل الحديث، والأخذ بظاهر النص هو الغالب على آراء الشيخ الفقهية، لكنه لا يهمل الأخذ بتفسير النصوص، على مذهب الأصوليين والفقهاء.

- كان الشيخ الألباني أقرب في تفسيره للنصوص للمدرسة الظاهرية، من غيرها من المدارس الفقهية الأصولية، فهو يعتمد على ظاهر النص، ولا يتكلف التأويلات البعيدة في تفسيره للنصوص، وهذا منهج المحدثين على وجه العموم، ولا يعني ذلك إعماله للظاهر مطلقًا، وإهماله للقياس دائمًا، كما هو مذهب الظاهرية؛ بل هو ينتقدهم في جمودهم على ظاهر النص، ومما يبين نظرته للظاهرية قوله: «فهل رأيت أيها القارئ جمودًا على ظواهر النصوص مثل هذا الجمود؟ أما أنا فلم أر له مثلًا إلا جمود بعض أهل الظاهر قديمًا»، وقد خالف الألباني ابن حزم في مسألة القياس، فالشيخ الألباني يراه دليلًا، وابن حزم لا يراه دليلًا، وقد ناقش الألباني ابن حزم في مسألة المعازف وآلات الطرب، في كتابه: «تحريم آلات الطرب».

- اهتمام الشيخ الألباني برأي الشوكاني كثيرًا، فيذكر رأيه في المسائل الفقهية التي يتناولها، ويرشد الباحث عن الحق بقوله: «وتفصيل القول في هذا الموضوع الخطير ليس هذا موضعه؛ فليراجع من شاء التحقيق بعض كتب علم أصول الفقه التي لا يقلد مؤلفوها من قبلهم مثل: «أصول الأحكام» لابن حزم، و«إرشاد الفحول» للشوكاني، ونحوهما، وقوله: «كما حقق ذلك العلماء الفحول، ابن حزم في «أصول الإحكام» والشوكاني في «إرشاد الفحول» والأستاذ عبد الوهاب خلاف في كتابه «أصول الفقه» وغيرهم».

- والشيخ الألباني ليس متأثرًا بابن حزم والشوكاني فحسب، بل يبدو تأثره أكثر بشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم.

- إذا لم يرد نص خاص في سنية فعل ما؛ فإن الشيخ لا يقول بسنيته استناد إلى عمومات الأدلة في مسائل أخرى؛ لأنه لم يرد نص خاص في ذلك.

- الشيخ الألباني وإن كانت شهرته واسعه في علم الحديث -تصحيحًا، وتضعيفًا، وتخريجًا، وتحقيقًا- أكثر من غيرها إلا أن له جهد طيبًا في فقه الأحاديث واستنباط المسائل الفقهية، وإخراج بعض كتب الفقه، وكذا فتاواه الشرعية وإجاباته العلمية المسجلة في مؤلفاته، وفي الأشرطة الصوتية.

- مخالفة الألباني جمهور العلماء قديمًا وحديثًا، في بعض المسائل الفقهية وسواء أكان الصواب معه أم مع الجمهور؛ فلا تعني مخالفته لهم التنقيص من علمهم، بل لا زال دأب أهل العلم يرد بعضهم على بعض في المسائل الخلافية، وكل يدلو بدلوه حسب ما أعطي من العلم والفهم، ومع بذل الجهد، فللمصيب أجران، وللمخطئ أجر».





مع الأئمة الأربعة المجتهدين وموقفه من مذاهبهم

لما حجَّ الشيخ الإمام الألباني حجة الإسلام سنة (١٣٦٨ هـ = ١٩٤٩م)؛ التقى في مكة المكرمة بالعلامة محمد سلطان المعصومي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المدرس بدار الحديث والمسجد الحرام في مكة؛ الذي أهداه كتابه: «هدية السلطان إلى مسلمي بلاد اليابان»، وبعد عشرين عامًا تقريبًا طلب الشيخ علي خشان[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ نشر هذه الرسالة المفيدة؛ واقترح لها عنوانًا فرعيًا: «هل المسلم ملزم باتباع مذهب من المذاهب الأربعة؟»، مع المحافظة على عنوانها الأصلي لكن بخط صغير فوق العنوان الفرعي.

فوقع هذا الاقتراح موضع القبول لدى الشيخ الإمام ووافقه عليه الشيخان: خير الدين وانلي ومحمد عيد عباسي.

ودفع الكتاب إلى الشيخ محمود مهدي استانبولي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لطباعته، ففرح بذلك كثيرًا، ولكن زاد على الغلاف جملة: هذا الكتاب شبه رد على كتاب البيانوني: «الاجتهاد والمجهدون - بإشراف فئة من الجامعيين».

لما وقع الكتاب بيد الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي جنَّ جنونه، واستنفر أنصاره، وكتب كتابه: «اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية»؛ زعم خلاله:

---

(١) هو الشيخ علي بن حمد خشان، ولد سنة (١٣٥٧هـ) في كفر كنا من أعمال الناصرة في فلسطين، ثم هاجر إلى سوريا بعيد النكبة الفلسطينية، وتعرف هناك على الشيخ الإمام، وصار من أبرز تلاميذه في المرحلة الدمشقية، وبعد أحداث حماة في سوريا هاجر إلى قطر، واستقر بها حتى وافاه الأجل في (٢١/ محرم/ ١٤٣٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

١ - أن المعصومي شخصية خيالية لا وجود لها.

٢- وأنها من تأليف محمود مهدي استانبولي.

وراح يصف السلفيين بأنهم بلاليع، وأن شيخهم الألباني يهودي لبس لبوس الإسلام.

وأنه وتلاميذه يبغضون الأئمة الأربعة، ويطعنون فيهم؛ لنسف فقههم، وتدمير مذاهبهم.

وقد تصدي لرد هذه الافتراءات كلها الشيخ محمد عيد عباسي -سدده الله- في كتاب: «بدعة التعصب الذهبي» و«ملحقه».

ومنه أختصر موقف شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومدرسته السلفية الشامية في مسألة المذاهب الأربعة وموقفه من الأئمة المجتهدين؛ لأن الشيخ الإمام؛ ارتضاه، وأقره، ونشر تحت إشرافه:

١ - (ص ٤٧ وما بعدها)

«أما رأينا في الأئمة المجتهدين، وخاصة منهم الأربعة؛ أي: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ فهو: أننا نجلهم -شهد الله- عظيم الإجلال، ونحبهم شديد الحب، ونعدهم أئمة لنا؛ وقدوة حسنة، وسلفًا صالحًا لنا: أدوا الأمانة، ونصحوا الأمة، وقاموا بما أوجب الله عليهم كاملًا غير منقوص، وكانوا مثالًا يحتذى به في الورع والتقوى والعلم والعمل والإيمان والإخلاص. وأجمع المسلمون على الثناء عليهم وحبهم وإجلالهم، وتواترت الأخبار في بيان فضلهم، وذكر صفاتهم الكريمة، ونقل مناقبهم الحميدة، ولعلنا أعرف الناس بفضلهم وأكثرهم تقديرًا لجهودهم؛ لأننا نسير على طريقتهم، ونقتفي آثارهم في اتباع الكتاب والسنة والاحتكام إليهما حين التنازع، وتقديمهما على كل قول، وعدم التعصب للرجال.

ثم إننا نعتقد: أنهم قد خدموا الدين خدمة عظيمة، ونحن مدينون لهم في حفظ كثير من أحكام الإسلام وفهمها ـ فجزاهم الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء-.

فمن يتنقصهم ويطعن فيهم ويعيبهم ويذمهم؛ فليس منا، ولا يمكن أن يكون سلفيًّا بحال من الأحوال؛ لأن السلفية هي اتباع طريقة السلف الصالح وتعظيمهم، والأئمة المجتهدون هم في طليعة هؤلاء السلف ومن خيرهم؛ فنحن أولى الناس بتقديرهم وحبهم والدفاع عنهم.

نحن نحب الأئمة ونواليهم، ولكننا في الوقت نفسه نفعل ما أمرنا الله عز وجل به: من إجلال كتابه وسنة رسوله ﷺ، وأن ندور مع الحق حيث دار، ولا نظن مسلمًا واحدًا يخالفنا في هذا؛ فنحن نرى: أننا ملزمون أولًا وآخرًا باتباع الكتاب والسنة وإيثارهما على كل شيء، ولم يكن للأئمة هذا القدر العظيم إلا لأنهم خدموهما ودرسوهما واستنبطوا الأحكام منهما قدر جهدهم وأجلوهما واتبعوهما.

ولذلك فإذا وجدنا قولًا لأحد هؤلاء الأئمة يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ فإن الواجب علينا وعلى كل من يبلغه ذلك: أن يترك قول هذا الإمام لقول الله ورسوله؛ فإن هؤلاء الأئمة رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى لم يحيطوا بالسنة كلها جمعًا، وفاتهم منها أشياء وأشياء، فقد جهلوا بعض السنن؛ فلم يعملوا بها، كما أنهم بلغتهم سنن أخرى من طرق ضعيفة؛ فتركوها ثم ثبتت صحتها من طرق أخرى، كما أنهم ظنوا بعض الأحاديث صحيحة؛ فأفتوا بها ثم ظهر ضعفها وهكذا.

فإن الأئمة المجتهدين قد وقعوا دون قصد منهم في مخالفة الكتاب والسنة لأسباب كثيرة، وقد بين ذلك ووضحه أحسن بيان وتوضيح شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته القيمة: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وذكر فيها: أن هناك أعذارًا عشرة لمخالفة أي إمام حديثًا صحيحًا، وجماعها ثلاثة أمور:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قال شيئًا يخالف قوله.

والثاني: اعتقاده أن النبي ﷺ أراد تلك المسالة بما قاله.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحديث منسوخ.

ثم فصل رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الأعذار؛ وضرب الأمثلة عليها بما يكفي ويشفي؛ فمن

شاء التوسع في ذلك؛ فليرجع إليها.

ولكن الأئمة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى إذا خالفوا شيئًا من الكتاب والسنة فهم معذورون في ذلك ومأجورون؛ كما ثبت في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «إذا حكم الحاكم؛ فاجتهد؛ فأصاب؛ فله أجرين، وإذا حكم؛ فاجتهد؛ فأخطأ؛ فله أجر واحد» [متفق عليه].

٢- وهذا الموقف الواضح من الأئمة الأربعة ومذاهبهم الفقهية هو تطبيق لوصايا الأئمة أنفسهم: الذين حضوا تلاميذهم على عدم تقليدهم، وتقديم الكتاب والسنة على أقوالهم المخالفه لها:

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... أن الفقهاء الذين قلدوا مبطلون للتقليد، وأنهم نهوا أصحابهم عن تقليدهم»[١].

وقال: «فهذا مالك ينهى عن تقليده، وكذلك أبو حنيفة، وكذلك الشافعي؛ فلاح الحق لمن لم يغش نفسه، ولم تسبق عليه الضلالة، نعوذ بالله منها»[٢].

وقال السبكي: «وكلهم مشتركون: في أنه متى جاء عن رسول الله ﷺ حديث؛ فواجب المصير إليه»[٣].

وقال أبو شامة: «وذلك الظن بجميع الأئمة»[٤].

وقال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد نهى الأئمة الأربعة عن تقليدهم، وذموا من أخذ أقوالهم بغير حجة»[٥].

---

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ١١٨).

(٢) المصدر السابق (٦/ ١٥٠).

(٣) «معنى قول الإمام المطلبي: إذا صح؛ الحديث فهو مذهبي» (ق ٥٨ - بتحقيقي).

(٤) «مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول» (ص ٦١).

(٥) «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٠٠).

وقال الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الأئمة الأربعة؛ فإن كلًّا منهم مصرح بأنه لا يقدم قوله على قول رسول الله ﷺ»(١).

وقد أورد أقوالهم وتتبعها بتفصيل شيخنا الإمام في المقدمة الذهبيه لـ «صفة صلاة النبي ﷺ»، ثم إنني -بفضل الله- تتبعت أسانيدها وحكمت عليها في ضوء قواعد علم الحديث في كتابي: «التعظيم والمنة في الانتصار للسنة»، ورددت على جميع الشبهات الواردة على هذه الأقوال السلفية.

ومن تمام هذا المبحث؛ فقد نقلت مواقف أصحاب الأئمة الأربعة من أقوال أئمتهم، وتقيدهم بوصيتهم، وذكرت أمثلة واضحة من تقديم تلاميذ الأئمة الكتاب والسنه على أقوال أئمتهم ومذاهبهم.

٣- (ص٥٩ وما بعدها)

رأينا في المذاهب الأربعة:

أما رأينا في المذاهب الفقهية، فقد بينه شيخنا ناصر الدين في أحد مقالاته في مجلة المسلمون بعنوان: «عودة إلى السنة»، وإليك أخي القارئ ملخصه:

«أن هذه المذاهب تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- قسم منها متفق عليه بين الجميع؛ كفرضية الصلاة، وعدد ر كعاتها، وفرضية الصوم والحج، و تحريم التشبه بالكفار: فهذا نرى أنه يجب العمل به على كل مسلم.

٢- وقسم فيه خلاف؛ ولكنه خلاف تنوع لا خلاف تضاد؛ مثل: أدعية الاستفتاح، والتشهد المختلفة، وقراءات القرآن: فهذا يجوز فيه العمل بأي واحد منها ما دام ثابتًا في الكتاب والسنة، والأفضل تنويعها: فيعمل بهذا مرة، وبذلك أخرى، وهكذا.

---

(١) «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» (ص ١٤١).

٣- وقسم فيه اختلاف شديد، ولا يمكن الجمع بين الآراء المختلفة فيه بوجه من وجوه الجمع المعروفة؛ ومثاله: نقض الوضوء بمس الرجل المرأة الأجنبية، ونزول الدم، وأكل لحم الإبل، ومثل التزام القنوت في صلاة الفجر في غير النازلة وغير ذلك.

وهذا النوع: نرى أنه يجب فيه البحث عن الحق والصواب في المذاهب كلها لا في مذهب واحد معين منها، فعلى من يستطيع الاجتهاد: أن يستعرض آراء المذاهب المختلفة وأدلتها، ثم يأخذ بالأقوى والأرجح من حيث الدليل؛ لأن الحق ليس محصورًا في مذهب واحد منها بل هو مشاع ومشترك بين جميعها: فقد يكون الحق في مسألة ما مع مذهب أبي حنيفة، وفي ثانية مع مذهب الشافعي، وفي ثالثة مع مالك، وفي رابعة مع أحمد وهكذا؛ فلو تمسكنا بمذهب واحد والتزمناه؛ لأضعنا كثيرًا من الحق الموجود في المذاهب الأخرى، وهذا ما لا يجوز أن يفعله مسلم عاقل.

ولما كان لا سبيل لمعرفة الحق مما اختلفت فيه المذاهب إلا بالرجوع إلى السنة؛ جعلها الدعاة إلى السنة الأصل الذي يرجعون إليه، والأساس الذي يبنون آراءهم وأفكارهم عليه.

ولما كان الأئمة المجتهدون والعلماء الأعلام قد بذلوا جهودًا مشكورة في سبيل توضيح السنة، وتقريبها للناس، وبيان الأحكام المستنبطة منها؛ فإن الدعاة إلى السنة لا يسعهم إلا الاستفادة من علمهم والاستعانة بآرائهم على فهم الكتاب والسنة؛ وبذلك يجمعون الخير كله، ويحرزون الصواب جميعه فيما استطاعوا، ويجمعون بين المحافظة على الأصل وهو السنة، وبين تقدير الأئمة قدرهم اللائق بهم، وذلك مما أوصى به السلف أتباعهم؛ فقال عبد الله بن المبارك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ليكن الأمر الذي تعتمدون عليه هذا الأثر (أي السنة)، وخدوا من إلرأي (أي من أقوال العلماء) ما

يفسر لكم الحديث»[1].

ذلك رأي دعاة السنة وأتباع السلف في المذاهب وموقفهم من أئمتها فهل فيه ما يحمل المنصف على الطعن بهم والتنفير منهم؟ أم ذلك ما ينبغي أن يكون عليه كل مسلم عرف الفرق بين كلام المعصوم وكلام غيره، ثم لم ينس الفرق بين الغاية والوسيلة»[2].

لسنا ضد المذاهب الأربعة:

وبقيت ناحية نريد أن نبينها وهي الجواب على تساؤل بعضهم عما إذا كنا نريد إلغاء المذاهب جملة، و إنشاء مذهب جديد أم أننا لا نمانع من بقائها؟

ونقول في الجواب على ذلك: إننا في الحقيقة نكره التفرق والخلاف، ونبغض الانقسام والخصام، ولذلك؛ فمن غير المعقول أن نسعى إلى إنشاء مذهب خامس جديد - كما يدعي خصومنا-، ونحن نضيق ذرعًا بانقسام المسلمين إلى مذاهب أربعة بل إننا نعمل على توحيد هذه المذاهب في مذهب واحد؛ كما كان الحال عليه زمن السلف الصالح رضوان الله عليهم؛ لأننا نعتقد أنه لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها؛ كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولن يصلح المسلمون ولن يفلحوا إلا إذا رجعوا إلى إسلامهم الصحيح في جميع نواحي الحياة، ومنها ناحية الفقه؛ فنرى أن عليهم أن يعودوا به إلى ما كان عليه زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم الذين أثنى الرسول ما عليهم إذ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» [متفق عليه].

فالوضع المثالي الذي نسعى لتحقيقه في النهاية؛ هو: أن يوجد في كل مدنية عالم حقيقة لا مجازًا؛ أي: مجتهد أو أكثر، فذلك فرض كفاية على المسلمين؛ وهولاء

(1) «جامع بيان العلم» (2/ 43).

(2) «مجلة المسلمون» (5/ 284-285).

المجتهدون يفتون الناس بما ترجح لديهم من الأقوال دون تعصب لمذهب على آخر، بل يكون كل تعصبهم لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وغالبًا ما يذكرون للمستفتين الدليل بشكل ميسر مقرب إلى الأفهام؛ ليكون الناس على صلة دائمة بربهم ونبيهم.

ويكون في الناس المقلد والمتبع؛ فإذا عرض للمقلد أمر سأل أحد هؤلاء العلماء عن حكم الله تعالى فيه لا عن حكم المذهب الفلاني فيه.

وإذا عرض لمتبع سؤال سأل العالم كذلك عن حكم الله تعالى فيه، ويستوضح منه عن الدليل.

هذا ما نسعى إلى تحقيقه، ولكننا نعلم أنه يصعب تنفيذه طفرة، وأنه غير ميسور الوسائل بعد؛ ولذلك فلا بد من أن نصل إليه بتدرج وعلى مراحل:

ففي المرحلة الأولى: يدرس طلبة العلم الفقه كل على مذهبه، ولكن يختارون الكتب الفقهية التي تبين الحكم مستندة إلى دليله؛ مثل: كتاب المجموع للنووي، وفتح القدير لابن الهمام.

وفي المرحلة الثانية: ينتقلون إلى دراسة كتب المذاهب الأخرى التي تشرح الأقوال مع أدلتها أيضًا.

ثم يدرسون أدلة الأحكام دراسة موضوعية مجردة في المرحلة الثالثة.

ثم يستعرضون ما تعلموه من اجتهادات المذاهب، ويأخذون بما يرجح ويصح، ويتركون ما يضعف ويخف من حيث الدليل في المرحلة الرابعة.

ولا بد أن يربوا في أول الأمر وآخره على تقوى الله سبحانه، وخشيته وحب الكتاب والسنة، والتعلق بهما، والحرص على اتباعهما، وعلى حب الحق وإيثاره على كل هوى، كما يربون على اتباع المنهج العلمي، و الحذر من القول في دين الله بغير علم، وعلى نبذ التعصب و بغضه.

والخلاصة: إننا لا نمانع في الوقت الحاضر من دراسة الفقه على الطريقة المذهبية، ولكن بشرط واحد؛ وهو: عدم التعصب، فالتعصب المذهبي هو الذي نحاربه

ونكرهه، ونرى أنه لابد للوصول بالفقه إلى الوضع المثالي الذي كان عليه السلف الصالح من المرور بمرحلة انتقال نحبب إلى طلاب العلم فيها دراسة الكتاب والسنة، وترجيح ما يحكمان برجحانه، و تضعيف ما يحكمان بضعفه دون تعصب لمذهب، وبهذا نصل إلى تقارب المذاهب، بل وإلى توحيدها، وتبقى مسائل قليلة تحتمل أكثر من وجه وتتقارب من حيث الدليل، فتجعل كالأقوال في المذهب الواحد، ويسمح بالافتاء بأي واحد منها.

وبهذا يتبين لك أيها القارىء الكريم: أن ما يدعيه خصومنا من أننا نحارب المذاهب، ونطعن فيها، ونعمل لإنشاء مذهب خامس وأمثال ذلك هي ادعاءات باطلة؛ لأن ذلك يستلزم الإعراض عما في المذاهب من الحق والصواب.

وكل ما في الأمر: أننا ضد التعصب المذهبي الذي يجعل المذهب هو الأساس والأصل، ويجعل الكتاب والسنة هما التبع والفرع، فيرد منهما ما خالف المذهب.

أما نحن؛ فعلى العكس من ذلك تمامًا نجعل الكتاب والسنة هم الأصل، والمذاهب هي الفرع؛ فنرد منها ما خالف الكتاب والسنة، ونقبل ما قبلاه، واعتقادنا أن هذا ما يجب أن يكون عليه كل مسلم، وإلا؛ فليتلمس قلبه، وليتأكد من إيمانه، فإنه يخشى عليه خطر عظيم حذر منه الله سبحانه كثيرًا؛ فقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

اللهم ثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، واهدنا إلى سواء السبيل.

٤- ولذلك؛ فإن أعظم جناية على الفقه الإسلامي دعوى إغلاق باب الاجتهاد (ص ٢٢ وما بعدها):

بطلان فكرة إغلاق باب الاجتهاد:

لقد شاع بين الفقهاء المتأخرين دعوة متعصبة وخطيرة؛ وهي: أن الاجتهاد قد انقضى وقته، وانسد بابه بعد القرن الرابع الهجري إلى يوم القيامة، وأن المجتهدين في الأمة الإسلامية قد انقطعت سلسلتهم الذهبية وانعدموا، ولا يمكن أن يوجد أحد

من ذلك الحين إلى قيام الساعة يستطيع الوصول إلى مرتبة الاجتهاد، وأنه ليس أمام المتأخرين إلا تقليد السابقين، ولا يسمح لهم بمخالفتهم أبدًا، وكل ما يستطيعون فعله هو ترجيح بعض أقوال المتقدمين على بعض ضمن المذهب الواحد فقط.

وهذه الدعوة هي نتيجة طبيعية لشيوع التقليد الذي رمى بكلاكله على المسلمين منذ قرون طويلة؛ فقذف بهم إلى هاوية التأخر والانحطاط العلمي.

وقد دندن حول هذه الفكرة أصحاب «كتاب الاجتهاد والمجتهدون» كثيرًا كما يؤدي إليها في النهاية كلام البوطي، وقد سمعناها من كثير من خصوم دعاة السنة، وبعضهم يقرون بجواز الاجتهاد نظريًا، ولكنهم يحاربونه عمليًّا فكلما سمعوا بمجتهد أنكروا عليه اجتهاده، وادعوا أنه لا يصلح للاجتهاد، وطعنوا فيه، وسخروا منه، وأخذوا يلتمسون المآخذ عليه بحق وبغير حق، ويجعلون الحبة قبة؛ كما يقولون، ويسردون قائمة طويلة عريضة من الشروط التي يدعون وجوب توفرها في المجتهد، مما لم يكن عشر معشارها متوفرًا في أصحاب رسول الله ﷺ المجتهدين أنفسهم.

ونحن نرى: أن منع الاجتهاد بعد القرن الرابع فكرة باطلة من أصلها، وفاسدة من جذورها؛ لأسباب كثيرة:

أولها: أن الاجتهاد أمر شرعه الله عز وجل، وأرشد إليه، وجعله رابع مصادر الشريعة الإسلامية؛ وهي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس -الذي هو أهم شعب الاجتهاد-، ولا يجوز لأي مخلوق أن يغير جزئية مهما صغرت من دين الله فكيف بمن يبطل أصلًا من أصول الدين، ويحرم مصدرًا من مصادر الشريعة؟ ومعلوم أن التشريع من خصائص الله وحده، وليس من صلاحية البشر.

وثانيها: أن إغلاق باب الاجتهاد تحجير لواسع رحمة الله سبحانه، وتضييق لسابغ فضله، وحرمان للمسلمين من نعمة كبيرة أنعم الله تعالى بها عليهم، والحجة التي يتذرعون بها لذلك تحمل في طياتها ادعاء الغيب فهم يقولون: إنه لم يوجد من يصلح للاجتهاد بعد القرن الرابع الهجري، ولن يوجد إلى يوم القيامة فما أدراهم

بذلك؟ وأنى لهم معرفته؟

وهل أنبأهم الله عز وجل أنه لن يخلق مجتهدًا بعد ذلك القرن إلى يوم القيامة؟ ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨].

صحيح أن حالة الناس الدينية في تراجع مع الزمن كما ورد في بعض الأحاديث الصحيحة، ولكنه تراجع بشكل عام لا بشكل فردي، وهذا التراجع العام نفسه ليس على عمومه بل هو من العام المخصوص؛ كما قال ﷺ: «مثل أمتي مثل المطر: لا يدرى أوله خير أم آخره»[1]، وقد رأينا بعض النوابغ والعلماء الكبار الذين لا يقلون عن الأئمة المجتهدين علمًا و فقهًا وذكاء وإخلاصًا في عصور الانحطاط وما خبر ابن حزم والنووي والعز بن عبد السلام وابن دقيق العيد وابن تيمية وابن القيم وابن حجر وابن كثير والذهبي رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى وغيرهم عنا ببعيد.

فالأمة الإسلامية بحمد الله أمة مرحومة، ولن ينقطع عنها الخير والعلم والاجتهاد بإذن الله، وهي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى؛ كما قال في تفسير قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾؛ قال: «أنتم تتمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله تعالى»[2].

فمما يقتضيه إكرام الله لهذه الأمة ورحمته بها و فضله عليها: أن يديم عليها نعمه، ومن أهم هذه النعم: الاجتهاد الذي به استمرار دينها، وصلاح أمرها، وحل مشاكلها.

وثالث هذه الأسباب: أن الاجتهاد ضروري جدًّا لبقاء الشريعة الإسلامية وحياتها واستمرارها؛ ذلك: لأن الحوادث متجددة غير محصورة، ونصوص الشريعة ثابتة محصورة؛ فلا يمكن أن تلم النصوص المحصورة بالحوادث غير المحصورة.

(١) راه الترمذي وحسنه؛ قال شيخنا في تعليقه على «المشكاة»: «هو صحيح لطرقه».

(٢) رواه الترمذي وحسنه وابن ماجه والدارمي، وحسنه شيخنا -أيضًا-.

فكان من حكمة الله عز وجل أن شرع للمسلمين الاجتهاد يستنبطون بواسطته الأحكام من نصوص الشريعة وقواعدها العامة، ويقيسون الأشباه على الأشباه والنظير على النظير.

وقد اجتهد النبي ﷺ في بعض الأمور، واجتهد أصحابه والتابعون وتابعوهم.

فالاجتهاد أمر قد مضى عليه السلف الصالح وخيار الأمة، وعلينا اتباع سنتهم، واقتفاء هديهم، وصدق من قال:

وكل خير في اتباع من سلف   وكل شر في ابتداع من خلف

اعتراضات والجواب عليها:

نسأل الذين يمنعون من الاجتهاد بعد القرن الرابع الهجري: ما دليلكم على إغلاق باب الاجتهاد من الناحية الشرعية؟

لقد نظرنا في كتبهم ومقالاتهم التي قرروا فيها ذلك ككتاب «الاجتهاد والمجتهدون» و«لزوم اتباع مذاهب الأئمة»، فلم نجد لهم فيها أي دليل شرعي من كتاب أو سنة.

فنعاود السؤال: إن لم يكن لكم دليل شرعي على زعمكم هذا فما دليلكم عليه من الناحية العقلية؟

إن الحجة الوحيدة التي ذكرها الشيخ الحامد(1) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره؛ هي: أنه إذا فتح باب الاجتهاد، فإنه سيدخله من ليس له بأهل، فيفسدون الدين، ويعبثون بأحكامه، ويحدثون الفوضى الدينية.

---

(١) هو الشيخ محمد الحامد (١٣٢٨هـ = ١٣٨٩هـ) أحد علماء مدينة حماة السورية، ومن أبرز قادة الإخوان المسلمين السوريين ألف كتابًا في وجوب التمذهب والتزام المذاهب الأربعة بعنوان: «لزوم اتباع مذاهب الأئمة حسمًا للفوضى الدينية».

وهذا اعتراض باطل وغير منطقي بالمرة، ولو كان له مثقال ذرة من الصحة والاعتبار؛ لأرشدنا الله عز وجل إليه، ولنصحنا رسوله ﷺ به. إذ لا أحد أعلم بما يصلح البشر في دينهم أو دنياهم من الله عز وجل، ولا أحد أعلم بما يضرهم فيهما منه سبحانه أيضًا؛ كما قال: «ما تركت شيئًا مما أمركم الله به إلا وقد أمرت به، ولا تركت شيئًا مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه ..»[1].

فهل يعقل أن يعلم الله شرًّا كبيرًا يحيق بالمسلمين، ويحدث فوضى دينية فيهم ثم لا يحذرهم منه؟

إنه يكون حينئذ قد قصر في هدايتهم أم إنه تعالى نسي أن يخبرهم عما يهدد دينهم ومستقبلهم سبحانه وتعالى عن ذلك علوًا كبيرًا؛ وهو القائل: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

كيف يسيغ عقل مسلم أن يتصور أن يعلم الله أن خطرًا جسيمًا وشرًّا مستطيرًا سيحل بالمسلمين ثم لا ينبههم إليه، ثم يأتي أدعياء العلم في القرون المتأخرة؛ وليستدركوا عليه سبحانه ما لم ينزله، ويكملوا شريعته؟.

ويلكم أيها الجاهلون من هذه المقولة الخطيرة والفرية الباطلة.

إن بابًا فتحته يد الله سبحانه لا يستطع إنسان كائنًا من كان أن يغلقه، وإن باب الاجتهاد قد فتحه الله عز شأنه؛ لأنه يعلم أنه ضروري لدينه كي يستمر ويحيا، وضروري للأمة؛ فكيف يجوز لكم أن تغلقوه؟

إن الله سبحانه قد شدد النكير على من يشرع بدون إذنه تبارك وتعالى؛ فقال: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاؤُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وعد الذين يحرمون الحلال، ويحلون الحرام من غير إذن الله سبحانه مشركين وضالين،

---

(١) رواه الشافعي في «سننه» (١/ ١٤) مرسلًا، والطبراني وغيرهما، قال شيخنا: «وهو صحيح بمجموع طرقه».

وجاعلين من أنفسهم أربابًا من دون الله سبحانه، فقال عن أهل الكتاب: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، وقد ورد في حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه سأل النبي ﷺ عن معنى عبادتهم؛ فأخبره بأنهم كانوا يحللون لهم الحرام، ويحرمون عليهم الحلال؛ فيتبعونهم في ذلك؛ فتلك عبادتهم.

فإن كان تحريم الحلال وتحليل الحرام ضلالًا وشركًا فكيف يكون إغلاق باب فتحه الله تعالى، وجعله مصدرًا من مصادر التشريع، وأصلًا من أصول الإسلام، فيحرمون المسلمين نعمة كبرى من نعم الله عليهم؟ فمن أذن لكم بذلك: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

إن كان باب الاجتهاد مصدر شر وسوء فكيف فتحه الله وشرعه لعباده ودخله خيرة خلقه وأثنى عليهم ربهم؟

وإن كان مصدر خير فكيف تغلقونه[1].

٥- نحن لا نحارب المذاهب الفقهية، بل ندعو الأمة للعودة إلى عهد السلف الصالح ومنهم الأئمة الأربعة، ولكن نحارب التقليد الأعمى، والتعصب المذهبي المذموم؛ الذي دمر الأمة الإسلامية، وأفسد الفقه الإسلامي:

وفي (ص١٣٥ - ٢٣٢) ذكر واقع المذهبية المتعصبة، وضرب أمثلة صريحة من واقعها، وأقوال سدنتها، وأوثق كتبها؛ ومن ذلك:

١- مخالفة النصوص الصحيحة تعصبًا للمذاهب.

٢- امتلاء الكتب المذهبية بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، والتي لا أصل لها، وبناء الأحكام عليها.

---

(١) ومن شاء مزيد بيان وحسن تفضيل؛ فلينظر تفضلًا مقدمتي لكتاب: «هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة؟»؛ فقد أوردت أدلة نقلية وعقلية تنسف هذه الدعوى، وتدمر هذا الباطل.

٣- تقديم أقوال المتأخرين من علماء المذهب على أقوال الأئمة الأربعة وأصحابهم المتقدمين.

٤- عدم الاستفادة من المذاهب الأخرى.

٥- خلو الكتب المذهبية من الأدلة الشرعية كتابًا وسنة.

٦- شيوع التقليد، وانتشار الجمود، وإقفال باب الاجتهاد.

٧- فتح باب الحيل؛ للتخلص من التكاليف الشرعية.

٨- الاشتغال بالفرضيات المستحلية والحماقات السخيفة.

٩- نشر الخلاف والانقسام والفتن بين المسلمين.

١٠- الأخذ ببعض ما يدل عليه النص وترك بعضه الآخر.

١١- التعصب المذهبي سبب في تشيع إيران التي أصبحت خنجرًا في خاصرة العالم الإسلامي.

٦- هل كفَّر الشيخ الإمام المذاهب الأربعة؟

سئل الشيخ مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هل صح أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كفر المذاهب الأربعة؛ لأن أباه غضب عليه و طرده، ثم رجع عن ذلك؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما في «الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة»:

«وأما تكفيره؛ فلم يثبت عنه و لا عن سني: أنه كفر المذاهب الأربعة، بل يقولون: نحن نحبهم حبًّا شرعيًا ولا نقلدهم؛ لأن التقليد حرام، و هذا لا يعد نقصًا فيهم، فالإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي»، ومالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «كل يؤخذ من قوله و يترك؛ إلا صاحب هذا القبر»، والإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «لا تقلدني، ولا تقلد مالكًا، ولا الأوزاعي».

فهذا كذب على الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ما تجد سنيًا يكفر الأئمة الأربعة،

والذي يكفرهم ليس بسني:

الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لقب بناصر السنة.

الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قال فيه الشافعي: إذا ذكر العلماء؛ فمالك النجم.

الإمام أحمد لقب بإمام أهل السنة.

فما يطعن فيهم -خصوصًا- مالك و الشافعي والإمام أحمد أحد من أهل السنة.

هو[1] أخبرنا: أنه كان عندهم اجتماع في الجامعة الإسلامية في المدينة؛ فقالوا: عبدالرحمن عبد الخالق يضلل الإئمة الأربعة؛ فقال الشيخ الألباني: هذا كذب، وأنا علي أن آتي بعبد الرحمن عبد الخالق[2]، وأتحدى من يثبت من كتبه و كتب أصحابه: أنه يضلل الأئمة الأربعة، و الله المستعان.

نعم، إن أكثر المحدثين تكلموا في أبي حنيفة من حيث سوء الحفظ لا من حيث قوامته، ولا -أيضًا- من حيث فقهه واستنباطه، لكن من حيث سوء الحفظ والأحاديث التي أخطأ فيها».

---

(١) أي الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) نعم هذه شهادة حق في الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فهو لا يكفر ولا يضلل الأئمة الأربعة، وقد وضح ذلك في كتابه: «السلفيون والأئمة الأربعة» . . . ثم حدثت لعبد الرحمن عبد الخالق طوام في كتبه ومنهجه بأخرة جعلت أهل العلم كالألباني وابن باز ومقبل وغيرهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى، يتكلمون فيه ويحذرون منه؛ لأنه أفسد الدعوة السلفية في الكويت حيث سار بهم على خطى الإخوان المسلمين؛ انظر (ص ١٤٣).

وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكويت (١٢/ صفر/ ١٤٤٢هـ = ٢٩/ ١٢/ ٢٠٢٠م)، وأفضى إلى ما قَدَّم نسأل الله أن يتجاوز عنا وعنه، وأن يصلح أتباعه وتلاميذه ويهديهم للحق؛ إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وانظر «تحفة المجيب» للشيخ مقبل الوادعي (ص ١٧٠-١٧٤)، ففيه زيادة توضيح، وحسن بيان.

٧ -الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ والدراسة على المذاهب الفقهية:

سئل شيخنا الإمام: إذا سلمنا أنه يجوز للطالب أن يأخذ أحد المذاهب كدراسة فقط، ولا يتعصب له إذا ظهر الدليل، فأي المذاهب أفضل وأوصل لطالب العلم إلى المراد؟

فأجاب الشيخ الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«الشافعي وأحمد؛ لأنها أقرب إلى السنة بكثير:

أما أحمد؛ فلأنه أوسع اطلاعًا من كل الأئمة، وهذه حقيقة يعرفها كل من درس السنة، والشافعي مع أنه ملم بقسم كبير من السنة، فهو أقوى من الإمام أحمد في المعرفة باللغة العربية وآدابها، ثم بأصول الفقه، وهو أول من وضع كتابًا في الأصول وهو الكتاب المعروف باسم «الرسالة».

ولذلك يستعين طالب العلم بفقه هذا وحديث ذاك، فيجمع الخيرين من الرجلين، وقد ثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهذا من إنصاف الأئمة وفضلهم وخوفهم من ربهم- قال: «يا أحمد أنت أعلم بالحديث مني؛ فإذا جاءك الحديث الصحيح؛ فأعلمني به سواء كان حجازيًا أو شاميًا أو مصريًا»، وفي هذا نكتة أو إشارة ناعمة للإمام الشافعي في عدم تقليده للإمام مالك إمام دار الهجرة؛ لأن مالكًا كان يقدم الأحاديث الحجازية على كل أحاديث البلاد الأخرى، وله وجهة نظر في ذلك على اعتبار أنها مقر نخبة الصحابة، حيث كان هناك الرسول ﷺ بالمدينة واستقر فيها كبار الصحابة، ومات من مات منهم فيها؛ كأبي بكر، وعمر، وعثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، لكن معلوم تاريخيًا أن كثيرًا من الصحابة رحلوا إلى البلاد الأخرى، ونقلوا معهم ما كان في صدورهم من علم تلقوه من نبيهم ﷺ، فلا ينبغي هدر هذا العلم الذي كان في صدورهم؛ لذلك قال الشافعي: «أنت أعلم مني بالحديث»؛ لماذا؟ لأن الشافعي أقام في مكة ثم رحل إلى مصر، فاستفاد في مصر علمًا جديدًا لم يكن عليه من قبل، ولذلك صار له مذهبان: قديم وحديث، ولمجرد أنه انتقل من

إقليم إلى آخر اتسعت دائرة معلوماته، وصار عنده مذهبين، فماذا يقول الإنسان بالنسبة للإمام أحمد الذي طاف البلاد شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا في سبيل جمع العلم من العلماء الذين رووه بالأسانيد عن الصحابة الذين كانوا تفرقوا في مختلف البلاد بسبب الفتوحات الإسلامية، يا أحمد إذا جاءك الحديث صحيحًا فأخبرني به أنت أعلم به مني سواء كان حجازيًا أو شاميًا أو مصريًا، لكن من حيث الاستنباط والفهم بالنصوص والآيات الإمام الشافعي بشهادة كل من درس حياته هو أعلم من الإمام أحمد.

لذلك الذي يريد أن يدرس مذهبًا بالقصد الذي سبق السؤال والجواب عنه: أن يختار مذهب الإمام الشافعي ومذهب الإمام أحمد زد إلى ذلك شيء أخر: أن الإمام الشافعي من حيث أتباعه له مزية لا توجد في أتباع الآخرين: أتباعه أكثر وأحرص على إتباع قاعدة الأئمة كلهم؛ وهي: «إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي»؛ ففي الشافعية جماعة كثيرين جدًّا ظهروا من بين الشافعية؛ لأنهم خالفوا الإمام الشافعي في كثير من المسائل، بينما لا تكاد تر شخصًا من العلماء الذين جاءوا بعد من الأحناف أو المالكية خالفوا أئمتهم أتباعًا منهم لنصهم الذي هو أصل: «إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي»؛ الذي يدرس المذهب الشافعي يستفيد من هذه الدراسات الجديدة التي وقعت من أتباع الإمام الشافعي، وهم واضعوا نصب أعينيهم قوله: «إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي».

ومزية أخرى وجدت في الشافعية من أئمة الحديث أكثر بكثير من أئمة الحديث في المذهب الحنفي، الذين يشار إليهم بالبنان من الأحناف الذين عندهم علم بالحديث قليلون جدًّا بينما في الشافعية كثر، وتجد في الشافعية كتب تخريج أحاديث المذهب الشافعي، بينما لا تجد في المذهب الحنفي إلا كتابًا واحدًا؛ وهو: «نصب الراية لأحاديث الهداية».

الحقيقة هذه مزايا ترفع من شأن المذهب الشافعي، وتجعله في مقدمة لمن يريد

أن يدرس مذهبًا من المذاهب الأربعة. المذهب الحنفي له مزية تعجب أناسا آخرين؛ وهو: أنه يستعمل الرأي كثيرًا، وهذه هي تعجب العصريين اليوم: الذين يريدون أن يتجاوب الدين مع والرغبات والطلبات التي تختلف مع اختلاف الزمان والمكان، فيعجبون بهذا المذهب أكثر من إعجابهم بالمذاهب الأخرى، وبخاصة مذهب الإمام أحمد الذي يؤثر السنة على أي شيء آخر»[1].

٨- **وأخيرًا**؛ فالأمر كما قال ابن العربي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «العواصم من القواصم» (ص٢٥٦): «والناس إذا لم يجدوا عيبًا لأحد، وغلبهم الحسد عليه وعداوتهم له؛ أحدثوا له عيوبًا!».

ولذلك لما طاشت كل سهام متعصبة المذاهب في هذا الباب؛: زعموا: أن الشيخ الإمام يسوِّي بين الإنجيل والمذهب الحنفي!

وإليكم القصة كما يرويها من عاصرها وسمعها من مروجيها؛ قال الشيخ محمد عيد عباسي سدده الله في «ملحق كتاب بدعة التعصب المذهبي» (ص٦٩ - ٧٤):

«وبعد أن بينت للجميع رأينا السليم الواضح في الأئمة، وبددت الشبهات التي تثار ضدنا، وكشفت الأكاذيب أسقط في يد الدكتور، وحار فيما يقول للناس، فجمع فكره، وجاءه المدد من بعض أمثاله، فتفتقت أذهانهم عن أحبولة جديدة يتعلقون بها لإثارة الغبار حول موقفنا من الأئمة، فوجدوا بعد بحث تعليقًا صغيرًا كتبه أستاذنا على حديث ورد في «مختصر صحيح مسلم» للحافظ المنذري (٢/ ٣٠٨)؛ وفيه: أن المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سيحكم بين المسلمين بكتاب ربهم وسنة نبيهم؛ فرأى أستاذنا أن المجال مناسب ليعلق على الحديث باختصار شديد؛ فكتب:

«هذا صريح في أن عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سيحكم بشرعنا، ويقضي بالكتاب والسنة، لا بغيرهما من الإنجيل أو الفقه الحنفي ونحوه».

---

(١) انظر أسئلة أبي إسحاق الحويني للألباني.

والذي دعاه إلى ذلك، أنه قد ثار نزاع حول الشريعة التي سيحكم بها المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وتنازع فيه فريقان مبطلان:

الأول: النصارى الذين ادعوا أنه سيحكم بالإنجيل؛ لأنه كتابه.

والفريق الثاني: بعض متعصبة الحنفية الذين زعموا أنه سيحكم بمذهبهم، ورووا في ذلك قصة طويلة سخيفة؛ ليثبتوا بها الكرامة لإمامهم.

وخلاصة هذه القصة: أن الخضر[1] عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان يتعلم أحكام الشريعة من الإمام أبي حنيفة؛ فلبث على ذلك خمس سنوات، فلما مات استأذن الخضر ربه في أن يأذن لأبي حنيفة: أن يعلمه الفقه من قبره، واستمر الخضر خمسًا وعشرين سنة أخرى حتى أتم الفقه، ثم إن الله تعالى أمره أن يذهب إلى مدينة فيما وراء النهر، ويعلم شاب اسمه أبو القاسم القشيري ما تفقهه من أبي حنيفة مكافأة له على بره بأمه، فتعلم أبو القاسم ذلك في ثلاث سنين، وبرع في العلم، وصنف ألف كتاب، وصار صاحب كرامة وشهرة، فوضع كتبه في صندوق، وأعطاه أشهر تلاميذه، وأمره أن يرميه في نهر جيحون، وضن التلميذ به فلم يرمه، ولكن الشيخ عزم عليه أن يرميه؛ ففعل فرأى الماء ينشق وتخرج يد فتأخذ الصندوق، وسألها التلميذ عن أمرها، فقالت: إني موكلة بحفظ أمانة الشيخ. وسأل التلميذ شيخه عن السر، فأنبأه أن المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إذا نزل يضع الإنجيل بجنبه، ويسأل عن الكتاب المحمدي الذي أمر أن يحكم به بدلًا من الإنجيل، فيطوفون الدنيا، فلا يجدون شيئًا، فيحار المسيح ويسأل ربه ماذا يفعل، فيأمره أن يذهب إلى نهر جيحون، ويصلي ركعتين، وينادي أمين صندوق أبي القاسم، فيفعل وينشق الماء، وتخرج اليد الصندوق، فيأخذه ويفتحه، فيجد فيه ختم أبي القاسم نفسه، فيحيي الشرع بذلك الكتاب.

---

(١) كل ما يروى عن بقاء الخضر عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حيًّا؛ هو باطل موضوع، كما بين ذلك الإمام ابن القيم في رسالة «المنار المنيف».

وقد نقل الشيخ علي القاري في كتابه «المشرب الوردي في مذهب المهدي» القول والقصة السابقتين، وذكر أن الكتاب الذي ورد فيه اسمه: «أنيس الجلساء» ثم رد على ذلك من ناحية النقل والعقل، وبين بطلانه بما لا يدع مجالًا للشك.

والظاهر أن القصة والقول السابقين قد شاعا بين كثيرين من الحنفية حتى عند العلماء المرموقين منهم، ونقلوه وصاروا يفتخرون به على أهل المذاهب الأخرى، الذين اضطروا إلى الرد عليهم بشدة؛ كما فعل الشيخ محمد بن عبد الرسول البرزنجي[1] الحسيني الشافعي، فقد قال في كتابه: «الإشاعة لأشراط الساعة» (ص ٢٢١ و٢٢٢): «وقع لبعض جهلة عوام الحنفية: أنه ادعى أن كلًّا من عيسي والمهدي يقلدان مذهب الإمام أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكره بعض مشايخ الطريقة ببلاد الهند في تصنيف له بالفارسية، شاع في تلك الديار، وكان بعض من يتوسم بالعلم من الحنفية، ويتصدر التدريس يشهر هذا القول، ويفتخر به، ويقرره في مجلس درسه بالروضة النبوية، فذكر لي ذلك، فأنكرته، فلما بلغه إنكاري نسبني إلى التنقيص في حق الإمام أبي حنيفة، وحاشاه من ذلك، ولو سمعه الإمام أبو حنيفة؛ لأفتي بتعزيز أو تكفير قائله .. ثم روى أنه اطلع على كتاب الشيخ القاري، وقال: «فلننقل كلام الشيخ علي هنا مختصرًا؛ فإنه أعون على قبول عوام الحنفية، فإنهم جامدون على نقول أهل مذهبهم وإن لم يتعلق بالفقه».

ونقل قول متعصبة الحنفية السابق -أيضًا- العلامة محمد صديق حسن خان في كتابه القيم «الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة» (ص ١٦٣-١٦٢) ورد عليه.

وقد كان غرض أستاذنا من التعليق السابق: أن يبين بطلان دعوى النصارى، وبطلان دعوى متعصبة الحنفية في الوقت نفسه، وتقرير ما قرره الحديث المذكور من

(١) هو فقيه شافعي كبير، ولد بشهرزور في قرية برزنج سنة (١٠٤٠هـ)، وكان مدرسًا في الروضة الشريفة بالمسجد النبوي.

أن المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سيوحي الله تعالى إليه شريعة محمد ﷺ فيحكم بها، ولن يحكم بالإنجيل، ولا بالمذهب الحنفي.

والغريب أن البوطي بدلًا من أن يشارك الشيخ في استنكار رأي متعصبة الحنفية، وبدلًا من مشاركتنا الإيمان بخطر التعصب المذهبي وضلاله، وما يؤدي إليه من الأقوال المنكرة الممجوجة، إنه بدلًا من ذلك كله انصب بالحملة والتجهيل والإنكار على شيخنا، وادعى أنه يقصد من عبارته السابقة إلى التسوية بين الإنجيل والمذهب الحنفي؛ ليقرر أن كليهما باطلان، وأطال في تهويل الأمر وتعظيمه كما هي عادته، والحكم بالظن الآثم الذي نهى الله عز وجل عنه كثيرًا، وقال فيه رسولنا الكريم: «إياكم والظن؛ فإن الظن أكذب الحديث».

والحقيقة أن اتهام البوطي هذا ليدل على جهل كبير باللغة وبالشرع؛ كما يدل على المغالطة والرغبة في تضليل الناس وإثارة الغوغاء:

فأما الجهل باللغة؛ فيتضح من تفسيره عبارة الشيخ بما يخالف قواعد النحو، وأسلوب العرب، وذلك أنه ليس هناك في معاني (أو) الكثيرة التي وردت في عبارة الشيخ (الإنجيل أو الفقه الحنفي)، والتي أوردها العلماء، معنى التسوية بين معطوفها والمعطوف عليه بها، وقد أورد العلامة ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ معاني (أو) الاثني عشر التي يذكرها النحاة، وبعضها ضعيف لا يثبت، ولم يورد فيها معنى التسوية أبدًا، بل بين أن الغالب فيها أن تأتي للتخيير والإباحة والشك، وقد بمعنى مطلق العطف كالواو تمامًا، مثل (أو) الواردة في عبارة الشيخ السابقة، ولم يذكر أحد من النحاة أنها تأتي بمعنى التسوية، وانظر إذا شئت كتاب: «مغني اللبيب» مثلًا (١/ ٥٩-٦٥)، و«شرح ابن عقيل» (٢/ ١٨٢-١٨١) و«جامع الدروس العربية» للغلاييني (٣/ ٢٤٧-٢٤٨) وغيرها.

وشبيه بعبارة شيخنا قول النبي ﷺ: «تقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب،

ويقي ذلك مثل مؤخرة الرحل»[1]، فقد قرن النبي ﷺ المرأة مع الحمار والكلب، ومع ذلك فلم يقل أحد ممن يعتقد به من العلماء: إن الواو ههنا تفيد التسوية، وإن النبي ﷺ أراد من ذلك التسوية بين المرأة وبين الحمار والكلب في القيمة والقدر.

إنه لايمكن أن يخطر ببال أحد أن النبي ﷺ ممن يجعل قيمة المرأة كقيمة الحمار أو الكلب، فالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة متضافرة على تكريم المرأة ورفع قدرها، وجعلها كالرجال فيما عدا منزلة القوامة، وذلك مثل قوله سبحانه: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله ﷺ: «إنما النساء شقائق الرجال»[2].

وكل الذي فهمه العلماء من مراد النبي ﷺ من الحديث المذكور هو بيان الأشياء التي تبطل صلاة المصلي إذا مرت أمامه، دون أن يكون بينه وبينها ستر أو حاجز كمؤخرة الرحل.

ومثله تمامًا قول شيخنا: إن المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سيحكم بالكتاب والسنة، وليس بالإنجيل أو الفقه الحنفي، فليس فيه ما يفيد يفيد التسوية بين الأمرين لغة ولا شرعًا، بل كل ما تفيده العبارة المذكورة: نفي أن يكون حكم المسيح بالإنجيل أو المذهب الحنفي، ولو كان في هذا القول أي مؤاخذة لكان في قول النبي ﷺ السابق مؤاخذة أو أشد منها.

ومما سبق تعلم أن الدكتور البوطي حاول الاصطياد في الماء العكر، وأراد أن يحمل الكلام ما لا يحتمله، وتكلف التأويلات البعيدة والاحتمالات الغريبة، المخالفة للغة والنحو، وكان مثله كمثل التي يتعلق بقشة أو خيط عنكبوت، كل ذلك من أجل غرض واحد؛ وهو: أن يسيئ إلى مقام استاذنا الكريم خصوصًا، وإلى دعاة

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه الدارمي (١/ ١٩٥)، والبزار عن أنس، ورواه أحمد وأبو داود والترمذي عن عائشة، وقال ابن القطان: «وهو من طريق عائشة ضعيف، ومن طريق أنس صحيح».

السنة عمومًا.

وقد كان مثله مثل من قال الله تعالى فيهم: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧].

ألا قاتل الله التحامل والهوى والحقد والحسد؛ فإنها تدفع الإنسان إلى الأفعال الغريبة، والتصرفات المضحكة؛ التي تجعله موضع سخرية الناس وازدرائهم، وهي كذلك تقلب عند صاحبها الحق الذي يقوله الأخرون باطلًا، والباطل الذي يقوله صاحبها حقًّا، وتمكن الشيطان من التلاعب به من حيث لا يشعر.

فاللهم أعذنا من ذلك ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]».



المفتي المصري السابق والمناظرة المزعومة

في عدة مقابلات متلفزة ادعى الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية السابق: أنه حصل بينه وبين الشيخ الإمام الألباني مناظرة، وكانت تدور حول المحاور الآتية:

١ - أن الأمة كلها أخذت بالحديث الضعيف، وأن الذي قال لا يؤخذ بالحديث الضعيف هو الألباني الذي ابتدع تلك البدعة، ولم يصف له من سلفه الذين ادعاهم إلا الإمام مسلم.

٢- أننا محتاجون للأحاديث الضعيفة؛ لتعليم الناس الأخلاق والآداب، وضرب على ذلك مثالين، وزعم: أنها أحاديث ضعيفة:

أ- «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملًا أن يتقنه».

ب- «نظفوا أفنيتكم».

٣- أن صحيح البخاري فيه أحاديث ضعيفة، ولذلك تقسيم السنة إلى صحيح وضعيف تلاعب ليس له نهاية.

٤ - أن الشيخ الألباني تراجع عن (٨٦٪) من أحكامه على الأحاديث، وأنه ندم على مشروعه؛ لأن الأمر تبين له أنه أوسع مما يظن، وتبين له خطأ منهجه، وذلك أثناء استلامه جائزة الملك فيصل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٥ - أن الألباني لم يتعلم، وإنما كان عنده معلومات، وليس عنده علوم الآلة التي تساعده على الفهم والاستنباط.

٦ - أن علم الألباني قرف.

والجواب على هذه الافتراءات من وجهين: مجمل ومفصل.

أما المجمل:

الأول: أن هذه المناظرة المزعومة لم تحدث أصلًا؛ لأن علي جمعة لم يلق الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا برًّا ولا جوًّا ولا بحرًا، ولكن لعله لقيه في المنام . . ولكنها أضغاث أحلام!!

وهذا كاف في هدم بنيانه من أصوله، واقتلاع كذبه وإفكه من جذوره.

الثاني: أنه زعم: أن الألباني لم يستطع أن يحر جوابًا على إفحامات علي جمعه، وأنه تلجلج وأنهار بين يدي علي جمعة.

وهذا لا يقره واقع الشيخ الإمام الألباني في مناظرته المشهودة وردوده المشهورة؛ فقد كان الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أسدًا هصورًا لا يقف أمامه مناظر، ولا يعجزه مجادل، ولا يفلت من قبضته العلميه القوية مناضل.

لقد كان الإمام الألباني في المناظرات سيل جارف، ونار تحرق، وبحر يغرق، ولم أر طيلة مصاحبتي لشيخنا الإمام على مدار ربع قرن وزيادة من ثبت أمامه في المناظرة.

ومما يؤكد قولي هذا: أن شيوخ علي جمعة (الغماريين) لم يصمدوا أمام الشيخ الإمام: فقد ناظره أحمد الغماري شيخ مشايخ علي جمعة من قبل نصف قرن، وأثنى على الألباني: بأنه مناظر صلب، ومحاور عنيد.

وأما عبد الله الغماري؛ فقد فرَّ من لقاء الشيخ الإمام عندما زار شيخنا الألباني المغرب، ثم أتوا بأخيهم الزمزمي؛ فناظر الشيخ الإمام في مسائل الأسماء الصفات، ولم يقف أمامه؛ فاحتد وغضب بعدما ألزمه الشيخ الإمام بأمور واضحات في عقيدته الخلفية، فطفق يتكلم بالعامية المغربية، والشيخ الإمام يقول له: تكلم بالعربية الفصيحة؛ لأني لا أفهم عليك.

ويكفي علي جمعة خزيًّا أن مشايخه الغماريين لم يثبتوا أمام الشيخ الإمام، بل فروا، ثم أقروا له بالعلم في الحديث النبوي.

وهذان الوجهان يكفيان للإطاحة بكذب علي جمعة وافترائه على الشيخ الإمام

لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

وأما المفصل فمن وجوه؛ منهما:

الأول: أن علي جمعة لم يفرق بين رواية الأحاديث الضعيفة وبين العمل بها:

فكل العلماء الذين ذكرهم كالبخاري وابن حزم وغيرهم إنما رووا الأحاديث الضعيفه بأسانيدها كما وقع في الأدب المفرد للبخاري؛ حيث أنه لم يشترط الصحة في خارج الصحيح من كتبه الآخرى.

وإنما رووا الأئمة الأحاديث الضعيفه بأسانيدها، ومن أسند؛ فقد أحال، ومن أحال؛ فقد برئت ذمته؛ أي: أنه بذكره لسند الحديث برأ نفسه، فمن جاء بعده؛ فليدقق في الإسناد، ولينظر درجة الحديث حسب قواعد علم المصطلح:

ولعل قائلًا يقول: وَلِمَ أسند أهل العلم الأحاديث الضعيفة في كتبهم؟

فنقول: إنما صنعوا ذلك؛ لأسباب كثيرة؛ منها:

١ – أن يعرف من جاء بعدهم مدار الضعف في هذا الحديث يدور على أي راوٍ:

وهذا أفاد أهل العلم في جمع طرق الحديث الواحد، والوصول إلى قول معتبر فيه، وذلك بفضل هذه الأمانة التي نقلها من قبلهم بإسناد الحديث.

٢ – أن الإمام البخاري وأقرانه من أهل العلم لما حصلوا أحاديث كثيرة بالسماع من شيوخهم؛ رغبوا في نشرها مخافة كتمان العلم، فلذلك نقلوها لمن بعدهم كما سمعوها من مشايخهم، وعلى من جاء بعدهم: أن يقمش ثم يفتش.

والدعوى التي طرحها علي جمعة هي العمل بالحديث الضعيف وليس رواية الحديث الضعيف؛ لكن لبَّس على العامَّة، وموَّه على مستمعيه.

وأهل العلم كافة لايرون العمل بالحديث الضعيف بإطلاق، وإنما من قال منهم بالعمل قيده في فضائل الأعمال، ووضع له شروطًا ليس لها وجود في الواقع،

ويستحيل أن تتحقق إلا في الأذهان[1].

فقد نقل الشيخ جمال الدين القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن جماعة المحدثين: أنهم لا يرون العمل بالحديث الضعيف مطلقًا؛ كالبخاري، ومسلم، ويحيى بن معين، وابن العربي الفقيه المالكي، وقال: وهذا مذهب ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال في «الملل والنحل»: «ما نقله أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة، حتى يبلغ النبي ﷺ إلا أن في الطريق رجلًا مجروحًا بكذب أو غفلة، أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به، ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه»[2].

وليس لدى المخالف لهذا القول دليل من الكتاب والسنة إلا بعض العبارات التي تنقض قولهم؛ لأنه فَهْمٌ خطأ لعبارة منسوبة إلى ثلاثة جهابذة من كبار أئمة الحديث؛ وهم: عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وعبدالرحمن بن مهدي، فقد روي عن هؤلاء الثلاثة قولهم: «إذا روينا في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا»[3].

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإن غرض هؤلاء الأئمة من التشديد ليس مقابلة أحدها بالآخر كتقابل الصحيح بالضعيف في نظرنا نحن، وإنما كانوا إذا رووا في الحلال والحرام يتشددون؛ فلا يحتجون إلا بأعلى درجات الصحة، وهو المتفق عليه في عصرهم على تسميته بالصحيح، فإن رووا في الفضائل ونحو ذلك لم يجدوا ضرورة في التشدد، بل جنحوا إلى قبول ما هو دونه في الدرجة، وهو الحسن الذي لم

---

(١) وقد وضَّح ذلك شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة «صحيح الجامع الصغير» و«صحيح الترغيب والترهيب»؛ فلينظر.

(٢) «قواعد التحديث» (ص١١٣)

(٣) «الكفاية في علم الرواية» الخطيب البغدادي (ص١٣٣).

تكن تسميته قد استقرت في عصرهم»[١].

ويقول الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما ما قاله أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك: إذا روينا في الحلال والحرام تشددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا؛ فإنما يريدون به -فيما أرجح والله أعلم- من التساهل إنما هو الأخذ بالحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة، فإن الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن، لم يكن في عصرهم مستقرًا واضحًا»[٢].

ويؤيده قول شيخ الاسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت، إذا لم يعلم أنه كذب، وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروى في فضله حديث لا يعلم أنه كذب، جاز أن يكون الثواب حقًّا، ولم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف، ومن قال هذا خالف الإجماع»[٣].

وقال: «ما كان أحمد بن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن؛ فقد غلط عليه»[٤].

إن تجويز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال معناه: إثبات مشروعية العمل به، وذلك لا يجوز؛ لأن المشروعية أقل درجاتها الاستحباب، وهو حكم من الأحكام التكليفية الخمسة التي لا تثبت إلا بدليل صحيح أو حسن، ولا يجدي الضعيف فيها باتفاق العلماء؛ قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز

---

(١) «اختصار علوم الحديث» (ص ١٠١).

(٢) «الباعث الحثيث» (ص ١٠١).

(٣) «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (ص ٨٤).

(٤) المرجع السابق (ص ٥٨).

أن يجعل الشيء واجبًا أو مستحبًا بحديث ضعيف، ومن قال هذا؛ فقد خالف الإجماع».

وهذا هو الصواب؛ لأن الرواية الضعيفة لا يمكن أن تكون مصدرًا لحكم شرعي ثابت، ولا لفضيلة خلقية مستقرة؛ لأن الفضائل كالأحكام من دعائم الدين الأساسية، بل إنها من الأهداف السامية التي جاء الإسلام لترسيخها في النفس الآدمية، ومن المثل العليا التي بعث من أجلها الرسول ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[1]؛ لذلك لا يجوز أن يكون بناء هذه الدعامة واهيًا على شفا جرف هار.

ومما يدل على أن علماء الأمة كافة أقروا عدم العمل بالحديث الضعيف: أنهم تلقوا صحيح الإمام مسلم بالقبول دون نكير، وقد ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: أنه لا يجوز الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة البتة، ومما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وأشباه ما ذكرنا -من كلام أهل العلم في متهمي رواة الحديث وإخبارهم عن معايبهم- كثير، يطول الكتاب بذكره على استقصائه، وفيما ذكرنا كفاية لمن تفهم وعقل مذهب القوم، فيما قالوا من ذلك وبينوا.

وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى

---

(١) أخرجه أحمد والبخاري في «الأدب المفرد» والبزار، وصححه بطرقه شيخنا في «السلسلة الصحيحة» (٤٥).

نقل من ليس بثقة ولا مقنع.

ولا أحسب كثيرًا ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة، ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف؛ إلا أن الذي يحمله على روايتها، والاعتداد بها؛ إرادة التكثير عند العوام، ولأن يقال: ما أكثر ما جمع فلان من الحديث، وألف من العدد!

ومن ذهب في العلم هذا المذهب، وسلك هذا الطريق، فلا نصيب له فيه، وكان بأن يسمى جاهلًا، أولى من أن ينسب إلى العلم».

الثاني: ومما يأتي على دعوى المفتي السابق علي جمعة من أصولها، وينسف بنيانها: ما اتفق عليه الأئمة الأربعة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من قولهم: «إذا صحَّ الحديث؛ فهو مذهبي»[1].

وقد طبق الأئمة الأربعة وتلاميذهم هذا الأصل في كل مفردات علومهم سواء صح الحديث عندهم أو عند غيرهم من الأئمة، ومما يدل على ذلك أمور؛ منها:

١ - تنصيص أهل العلم على ذلك، وتصريحهم به:

قال الشعراني: «قال ابن حزم: أي صح عنده أو عند غيره من الأئمة»[2].

وبرهان ذلك:

أولًا: ما قاله الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يا أبا عبد الله!

---

(١) انظر -تفضلًا-: «معنى قود الإمام المطلبي: إذا صحّ الحديث؛ فهو مذهبي» للسبكي؛ فهو وحيد في بابه.

وكذلك كتابي: «التعظيم والمنة في الانتصار للسنة» ففيه -والحمد لله- نفائس هذا الباب من وجوه كثيرة.

وكذلك: «مقدمة صفة صلاة النبي ﷺ» للشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنه نسيج وحده.

(٢) «الميزان الكبرى» (١/ ٥٧).

أنتم أعلم بالأخبار الصحاح منا؛ فإذا كان خبر صحيح؛ فأعلمني حتى أذهب إليه كوفيًا، أو بصريًا أو شاميًا».

قلت: ورد عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، وله عنه عدة طرق:

الأولى: من طريق الطبراني عنه به.

أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١٧٠)، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص٤٤٩)، والخطيب البغدادي في «مسألة الاحتجاج بالشافعي» (ص٧٠).

قلت: وهذا إسناد صحيح.

الثانية: من طريق أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي عنه به.

أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١٠٢)، وابن عبد البر في «الانتقاء» (ص ٧٥)، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص٤٩٩-٤٩٨).

قلت: وهذا إسناد صحيح.

الثالثة: من طريق محمد بن عبد الله عنه به.

أخرجه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٨٢).

الرابعة: من طريق الحضرمي عنه به.

أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن (ص١٧٣).

الخامسة: من طريق أبي أحمد عنه به.

أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص ٩٤).

قلت: وهذا إسناد صحيح.

وهذه الطرق تؤكد؛ أن هذا القول ثابت النسبة إلى الإمام الشافعي، ولذلك عزاه إليه أهل العلم منهم:

١ - ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٦).

٢ - الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٢٧).

٣- ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» (٢/ ١٠).

٤- ابن فرحون المالكي في «الديباج المذهب» (ص١٩).

٥- ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٣٩).

٦- الفلاني في «إيقاظ همم أولي الأبصار» (ص١٤٧-١٤٨).

٧- ولي الله الدهلوي في «حجة الله البالغة» (١/ ١٤٨)، و«الإنصاف» (ص ٤٨).

وفي مقولة الشافعي نكت لطيفة وفوائد شريفة؛ منها:

١- أن لكل علم من العلوم رجالًا منقطعين إليه، منشغلين به، يرجع إليهم في أمر هذا العلم، ولذلك؛ فالحكم على الأحاديث صحة وضعفًا من شأن أئمة الصنعة، وجهابذة علم الحديث، وصيارفة العلل.

وهذا من دين الشافعي حيث سلم هذا العلم لأهله، ولا ريب أنه من أهله.

٢- أن قوائم الحديث هم الرجال الذين هم مادة الإسناد الذي هو وسيلتنا لمعرفة ما تصح نسبته إلى رسول الله ﷺ مما لا تصح نسبته، ولذلك قال علي بن المديني: «معرفة الرجال نصف العلم».

٣- أن مدار الفقه على علم النقل، وأن علم الحديث حجة على سائر العلوم، قال العلامة ابن الوزير اليماني: «وهو العلم الذي تفجرت منه بحار العلوم الفقهية والأحكام الشرعية، وتزينت بجواهره التفاسير القرآنية، والشواهد النحوية، والدقائق الوعظية، وهو العلم الذي يميز الله به الخبيث من الطيب، ولا يرغم إلا المبتدع المترتب.

وهو العلم الذي يرجع إليه الأصولي وإن برز في علمه، والفقيه وإن برز في ذكائه وفهمه، والنحوي وإن برز في تجويد لفظه، واللغوي وإن اتسع حفظه، والواعظ

المبصر، والصوفي المفسر، كلهم إليه راجعون، ولرياضة منتجعون»[1].

٤- هذا النص يؤكد أن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ رجع عن رفضه لحديث العراقيين؛ فقد نقل عنه ابن أبي حاتم أنه كان يقول: «والله لو صح الإسناد من حديث العراق غاية ما يكون من الصحة، ثم لا أجد له أصلًا عندنا على أي وجه كان، لم أكن أعني بذلك الحديث صحة كان»[2].

وقال: «إذا جاوز الحديث الحرمين؛ فقد ضعف نخاعه».

لكنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان رجاعًا للحق -وكذلك الظن بسائر الأئمة- حيث أخذ بالحديث إذا صح من أي بلد كان.

ساق البيهقي بسنده إلى الشافعي؛ قال: «من عرف من أهل العراق، ومن أهل بلدنا بالصدق والحفظ؛ قبلنا حديثه؛ ومن عرف منهم ومن أهل بلدنا بالغلط رددنا حديثه، وما حابينا أحدًا، ولا حملنا عليه».

ثم قال البيهقي:

«وعلى هذا مذهب أكثر أهل العلم بالحديث، وإنما رغب بعض السلف عن رواية أهل العراق لما ظهر من المناكير والتدليس في روايات بعضهم، ثم قام بهذا العلم جماعة منهم ومن غيرهم؛ فميزوا أهل الصدق من غيرهم، ومن دلس ممن لم يدلس، وصنفوا فيه الكتب حتى أصبح من عمل في معرفة ما عرفوه، وسعى في الوقوف على ما عملوه على خبرة من دينه وصحة ما يجب الاعتماد عليه من سنة نبيه، فلله الحمد والمنة، وبه التوفيق والعصمة»[3].

وقال: «ولهذا كثر أخذه بالحديث، وهو أنه جمع علم أهل الحجاز والشام واليمن والعراق، وأخذ بجميع ما صح عنده من غير محاباة منه، ولا ميل إلى ما استجلاه من

---

(١) «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» (١/ ٥).

(٢) «آداب الشافعي ومناقبه» (ص٢٠٠) بإسناد صحيح.

(٣) «معرفة السنن والآثار» (١/ ٨٥-٨٦).

مذهب أهل بلده مهما بان له الحق في غيره، وممن كان قبله من اقتصر على ما عهد من مذهب أهل بلده، ولم يجتهد في معرفة صحة ما خالفه، والله يغفر لنا ولهم، ويرحمنا وإياهم، فكل منهم -بحمد الله ومنه- رجع في أكثر ما قال، ومعظم ما رسم إلى وثيقة أكيدة، ممن يقتدى به في الدين، وفقنا الله تعالى للاقتداء بهم، والاهتداء بهديهم، وجمع بيننا وبينهم في جنات النعيم بفضله وسعة رحمته؛ إنه غفور رحيم»[1].

وممن صحح رجوع الشافعي إلى ما ذكرنا مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي: «ثم إن الشافعي رجع عن هذا، وصحح ما ثبت إسناده لهم»[2].

وكذلك الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد قال الشافعي لأحمد لما اجتمع به في الرحلة الثانية إلى بغداد سنة تسعين ومائة، وعمر أحمد إذ ذاك نيف وثلاثون سنة قال له: يا أبا عبد الله إذا صح عندكم الحديث؛ فأعلمني به أذهب إليه، حجازيًا كان، أو شاميًا، أو عراقيًا، أو يمنيًا-.

يعني: لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون إلا رواية الحجازيين، وينزلون من سواهم منزلة أحاديث أهل الكتاب»[3].

٢- ما علق الشافعي القول فيه على الصحة.

وهو باب نفيس يدل بوضوح أن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعمل بالحديث الصحيح عنده، أو عند غيره، ولو كان لا يعمل إلا بما صح عنده؛ فإن تعليقه القول فيه على الصحة يصبح ضربًا من اللغو الذي لا يفعله الصبيان؛ لأن الحديث لم يصح عنده ولو صح عنده لقال به؛ ولكنه علق القول فيه على صحته إذا ثبتت من وجوه أخر عند غيره؛ فتأمل ولا تكن من الغافلين.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أكثر الشافعي في تعليق القول بالحكم على

---

(١) «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص ١٧٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٤).

(٣) «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٢٧).

ثبوت الحديث عند أهله؛ كما قال البويطي: إن صح حديث الغسل من غسل الميت قلت به.

وفي الأم: إن صح حديث ضباعة في الاشتراط قلت به ... إلى غير ذلك.

وقد جمعت في ذلك كتابًا سميته: «المنحة فيما على الشافعي القول فيه على الصحة» وأرجو الله تيسير تكملته بعونه وقوته»[١].

قلت: والأمثلة على ما علق الشافعي القول فيه على الصحة كثيرة، ذكر نبذة مستطابة منها السبكي الكبير[٢]؛ فقال: «ما علق الشافعي القول فيه على الصحة».

وقال الشافعي في حديث بروع بنت واشق[٣]: إذ ثبت عن النبي ﷺ؛ فهو أولى ولا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ، لا في قياس، ولا في شيء في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له، ولم أحفظه من وجه يثبت مثله هو مرة يقال عن معقل بن يسار، و مرة عن معقل بن سنان، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى[٤].

---

(١) «توالي التأسيس» (ص ١٠٩).

قال أبو أسامة الهلالي -عفا الله عنه-: وهذا الكتاب الذي ذكره الحافظ لم أقف عليه مخطوطًا ولا مطبوعًا.

وقد قام الأستاذ حامد عبد الغفار باشنفر -سدده الله- بجمع مفردات هذا الباب من كتب الشافعي في كتاب مفرد مفيد: «النظر فيما علق الشافعي القول على صحة الخبر»، وهو مطبوع متداول.

(٢) معنى قول الإمام المطلبي (ق ٣٩-٤٦ - بتحقيقي).

(٣) هي بروع بنت واشق الأشجعية، زوج هلال بن مرة، وكانت قد نكحت رجلًا، وفوضت إليه، وتوفي قبل أن يدخل بها؛ فقضى لها النبي ﷺ بمثل صداق نسائها.

ترجمتها في: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤/ ٢١٠)، و«أسد الغابة» (١/ ٣٧).

(٤) كما في «الأم» (١/ ٦٨)، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٤٤) من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي. =

= وقال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص ٢٣١): وقد قال الشافعي في كتبه: إن صح حديث بروع: قلت به.

أخرج هذه الكلمة الحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٨٠) من طريق مرسلة عن الشافعي.

وذكر الحاكم عن شيخه أبي عبد الله بن يعقوب الحافظ أنه قال: «لو حضرت الشافعي لقمت على رءوس أصحابه، وقلت: قد صح الحديث؛ فقل به».

قلت: صدق والله؛ فقد صح حديث بروع، ودونك البيان:

سئل عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن رجل تزوج امرأة، ولم يفرض لها صداقًا، ولم يدخل بها حتى مات؟

قال عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ : «لها مثل صداق نسائها، ولا وكس، ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث».

فقام معقل بن سنان الأشجعي؛ فقال: «قضى فينا رسول الله في بروع بنت واشق امرأة منا مثل ما قضيت»؛ ففرح عبد الله بن مسعود به رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ .

وله عنه طرق:

الأولى: من طريق عن علقمة عنه به:

أخرجه أبو داود (٢١١٠)، والترمذي (١١٤٥) وصححه، وابن ماجه (١٨٩١)، والنسائي (١/ ١٦٨) والسياق له، وأحمد (٤/ ٢٧٩-٢٨٠)، والحاكم (٢/ ١٨٠)، والبيهقي (٧/ ٢٤٥) وصححه ابن حبان (١٢٩٣ -موارد).

الثانية: عن مسروق عنه به مختصرًا:

أخرجه أبو داود (٢١١٤)، وابن ماجه (١٨٩١)، وأحمد (٤/ ٢٨٠)، وعنه الحاكم (١/ ١٨٠)، وعنه البيهقي (٧/ ٢٤٥).

وقال الحاكم: على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

وقال البيهقي: هذا إسناد صحيح، وقد سمي فيه معقل بن سنان، وهو صحابي مشهور.

قلت: وهو كما قالوا رَحِمَهُمُٱللَّهُ.

الثالثة: عن الأسود عنه به مثل رواية علقمة: =

= أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٠)، وابن حبان (٢١٦٤).

قلت: وهو صحيح على شرط الشيخين.

الرابعة: عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عنه به:

أخرجه أبو داود (٢١١٦)، والبيهقي (٧/ ٢٤٦)، وأحمد (١/ ٤٣٠ و٤٤٧ و٤/ ٢٧٩).

قلت: وهو صحيح على شرط مسلم.

ولقد أعل الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحديث بالاختلاف الذي وقع في أسماء الصحابة الذين شهدوا عند عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، وكأنه يقول باضطراب الحديث سندًا.

لذلك؛ قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٧/ ٢٤٦): «هذا الاختلاف في تسمية من روى قصة بروع بنت واشق عن النبي ﷺ لا يوهن الحديث؛ فإن جميع هذه الروايات أسانيدها صحاح، وفي بعضها ما دل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك؛ فكان بعض الرواة سموا منهم واحدًا، وبعضهم سمى اثنين، وبعضهم أطلق ولم يسم، ومثله لا يرد الحديث، ولولا ثقة من رواه عن النبي ﷺ لما كان لفرح عبد الله بن مسعود بروايته معنى، والله أعلم».

قلت: الرواة كلهم صحابة، والاختلاف في أسمائهم لا يضر؛ لأن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كلهم عدول.

ولحديث بروع بنت واشق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا شاهد من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه أبو داود (٢١١٧)، والحاكم (٢/ ١٨١-١٨٢)، وابن حبان (١٢٩٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٢٢٩)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١/ ١١٠) كلهم من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله عنه به.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

قلت: هو على شرط مسلم.

وقد صحح حديث بروع جماعة من أهل العلم؛ كالحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ١٩٢-١٩١)، وابن التركماني في «الجوهر النقي» (٧/ ٤٦) وغيرهم.

وبهذا يكون مذهب الشافعي في هذه المسألة القول بحديث بروع، ويزداد تأكيدًا من وجهين: =

وقال الشافعي فيما روي عن علي بن معبد بإسناده عن النبي ﷺ أنه أجاز بيع القمح في سنبله إذا بيَّض؛ فقال: أما هو؛ فغرر، لأنه يحول دونه فلا يروى؛ فإن ثبت الخبر عن النبي ﷺ قلنا به، وكان هذا خاصًا مستخرجًا من عام؛ كما منعنا بيع الصبرة[1] بعضها فوق بعض؛ لأنها غرر.

فلما أجازها النبي ﷺ أجزناها كما أجازها خاصًا مستخرجًا من عام؛ لأن رسول الله ﷺ: نهى عن بيع الغرر، وأجاز هذا، وكذا أجاز بيع الشقة[2] من الدار، فجعل الشفعة[3] لصاحب الشفعة وكذا، وإن كان الأساس منها مغيبًا لا يرى، وخشبًا في الحائط لا يرى فلما أجاز ذلك أجزناه كما أجازه، وإن كان فيه غرر، وكان خاصًا مخرجًا من عام»[4].

= ١- نقل الترمذي في «سننه» (٣/ ٤٥١:) أن الشافعي رجع بمصر عن قوله الأول، وأخذ بحديث بروع بنت واشق.

٢- أخرج ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص٢٢٩-٢٣١) قال أبي: «حدثنا أحمد بن أبي سريج قال: قلت للشافعي في حديث بروع: سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، و: سفيان، عن فراس، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله. فقال: وهذا عندك ثبت؟! كالمنكر. فقلت: وأي شيء أثبت من هذا؟! قال: إن كان عندك ثبتًا؛ فأنت أعلم.

قال أبو محمد: لم ينكر الشافعي هذا الإسناد وصحته، وإنما كان في قلبه شك من خبر الرجال الذين قاموا إلى عبد الله؛ فأخبروه عن النبي ﷺ في قصة بروع، والرجال هم غير معروفين بالصحبة: كانوا قومًا من أشجع.

وقد قال الشافعي في كتبه: إن صح حديث بروع، قلت به».

(١) هي: الكومة المجموعة.

(٢) هي: القطعة من الأرض، والطائفة من الشيء.

(٣) هي بالضم حسب الشركة أو الجوار.

(٤) انظر «الأم» (٣/ ٩٧)، وأخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص ٨٧-٨٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٠٢). =

٣- ما قرره تلاميذ الأئمة و أصحابهم، ودرجوا عليه، من الرجوع للحديث إذا صح الحديث عندهم وإن كان ضعيفًا عند صاحب المذهب.

وتأمل قول أبي يوسف: «لو رأى صاحبي ما رأيت؛ لرجع كما رجعت».

ثم قال ابن أبي العز: «وإنما قال ذلك؛ لأنه يعلم من أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه إذا ظهر له الدليل رجع إليه.

ومن ظن أن أبا حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين يتعمد مخالفة الحديث الصحيح أو غيره، أو أنه إذا قال بالقياس ثم ظهر له النص لا يرجع إليه؛ فقد أخطأ عليهم؛ بل لو تبين له خطأ القياس لرجع إليه إلى ما هو أصح منه، وإن لم يكن ثم نص، فكيف إذا ظهر له النص، فإذا ساغ هذا لأصحاب أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ كيف لا يسوغ لغيرهم، والرجوع إلى الحق خير من النادي في الباطل»[1].

وقد فعل البويطي من أصحاب الشافعي؛ كما فعل أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة.

قال أبو الأثرم: «كنا عند البويطي؛ فذكرت حديث عمار في التيمم، فأخذ السكين فحته من الكتاب وجعله ضربة، وقال: هكذا أوصانا صاحبنا: إذا صح عندكم الخبر؛ فهو قولي»[2].

= قلت: وقد ثبت الخبر عن رسول الله ﷺ: «أنه نهى عن النخل حتى يزهو، وعن السنبل حتى يبيض، ويأمن العاهة، نهى البائع والمشتري.

أخرجه مسلم (١/ ١٨٧-١٧٩)، وأبو داود (٢٣٦٨)، والترمذي (١٢٢٦و١٢٢٧)، والبيهقي (٥/ ٣٠٣)، وابن الجارود في «المنتقى» (٦٠٥) وغيرهم من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(١) «الاتباع» (ص ٤٠).

(٢) انظر «مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول» (ص ٥٩)، ونقله عنه السبكي في «معنى قول الإمام المطلبي» (ق ٨١ – بتحقيقي).

ثالثًا: أن في الصحيح ما يغني عن الضعيف، ولم يحوجنا الله عز وجل إلى التعبد بما لم يثبت عن رسول الله ﷺ.

قال أستاذنا فقيه الزمان ابن عثمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح البيقونية»: «والحمد لله؛ فإن في القرآن الكريم والسنة المطهرة الصحيحة ما يغني عن هذه الأحاديث الضعيفة».

وقال علامة اليمن مقبل به هادي الوادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المقترح في أجوبه أسئلة المصطلح» (ص ٢١٣): «فالحديث الضعيف لا يحتاج إليه، وفي الصحيح من سنة رسول الله ﷺ ما يغني عن الضعيف».

ولذلك مما تواتر نقله عن أئمة السلف: «في صحيح الحديث شغل عن سقيمه»[(١)].

وهذا الذي دفع شيخنا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى تبني بيان الصحيح والعمل به، والتحذير من الضعيف وردِّه؛ فقد قال في «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (ص ١٤): «... فإن في الصحيح ما يغنى عن الضعيف».

وقال أيضًا في «صحيح الجامع الصغير» (١/ ٥٦):

«وجملة القول: إننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، أن يدعوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقًا، وأن يوجهوا همتهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبي ﷺ؛ ففيها ما يغني عن الضعيفة.

وفي ذلك منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ؛ لأننا نعرف بالتجربة: أن الذين يخالفون في هذا قد وقعوا فيما ذكرنا من الكذب؛ لأنهم يعملون بكل ما هب ودب من الحديث، وقد أشار ﷺ إلى هذا بقوله: «كفى بالمرء كذبًا أن

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٠٣).

يحدث بكل ما سمع»[1].

وعليه أقول: كفى بالمرء ضلالًا أن يعمل بكل ما سمع!.

وتحقيقًا مني للنصح المذكور، صنفت، ولا أزال أصنف من الكتب ما به يستعين القراء على تمييز الصحيح من الضعيف، والطيب من الخبيث مما يدور على ألسنة الناس، أو سجل في بطون الكتب من الحديث».

رابعًا: أن أكثر المعاصرين ممن يدافعون عن الأحاديث الضعيفة لا يميزون بين الصحيح والضعيف، ولا يعرفون لماذا صحح هذا ولماذا ضعف هذا؟!

قال علامة اليمن مقبل الوادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المقترح» (ص ٢١٣): «ثم إن هؤلاء الذين يقولون يعمل به خصوصًا من المعاصرين تجده لا يعرف الحديث الضعيف ولا يدري لماذا ضعيف».

ومن هذه الزمرة المفتي السابق علي جمعة؛ فإنه لما زعم أن الأمة محتاجة للأحاديث الضعيفة؛ لتعليم الناس الأخلاق والآداب والفضائل: وضرب لذلك مثالين؛ زاعمًا أنهما حديثان ضعيفان:

١ - قوله ﷺ: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملًا أن يتقنه».

وهذا يدل على عدم معرفته بالحديث تصحيحًا ولا تضعيفًا، ولا اشتغاله بعلوم الحديث تقعيدًا ولا تطبيقًا، وأنه تكلم في غير فنه، ولذلك جاء بالأعاجيب:

أ- ظاهر كلامه أن شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يضعف هذا الحديث؛ فيريد أن يلزمه بأننا لا نستطيع تعلم الاتقان في العمل إلا بهذا الحديث؛ فيلزم الشيخ الألباني أن يقر له بذلك، وهذا يدل على أنه لا يعرف أحكام الألباني على هذا الحديث، وإنما هو كلام رجم بالغيب، وخبط لزق كما يقولون.

ب- فإن هذا الحديث صححه الشيخ الإمام في «السلسلة الصحيحة»

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح.

(١١١٣).

٢- قوله ﷺ: «طهروا أفنيتكم؛ فإن اليهود لا تطهر أفنيتها»، وهذا الحديث يصححه الشيخ الإمام في «السلسلة الصحيحة» (٣٣٦)؛ ويصححه في «جلباب المرأة المسلمة» (ص ١٩٨).

فماذا يقول المفتي السابق علي جمعة بعد هذا البيان الذي يدل على تجاسره دون علم، وسبه لأهل العلم دون أدب ولا حلم؟

أيظن أنه ألقابه التي يتخفى وراءها ستستر جهلة الفاضح، وتواري جرأته في الباطل.. ساء ما يحكمون!

خامسًا: وأما زعمه أن صحيح البخاري فيه أحاديث ضعيفة استخرجها الدارقطني، ولذلك؛ فالتصحيح؛ والتضعيف تلاعب ليس له نهاية.

فهو دال على مبلغه في العلم؛ فإن ما استدركه الدارقطني على البخاري ليس من باب وجود أحاديث ضعيفة في «صحيح البخاري»، وإنما هو إلزام للبخاري أنه لم يوف شرطه في هذه الأحاديث، وقد رد أهل العلم كالحافظ في «مقدمة فتح البخاري» على الدارقطني، وبيَّن أنه لا يصفو له إلا القليل القليل[1].

والله وبالله وتالله لو سكت علي جمعة ومريدوه؛ لأراح نفسه قبل أن يريحنا، وصدق من قال: لو سكت الذي لا يعلم؛ لسقط الخلاف، لكن على نفسها جنت براقش.

سادسًا: وأما زعمه أن الشيخ الإمام تراجع عن (٨٦٪) من أحكامه حيث ظهر تناقضه، وأنه اعترف بذلك على نفسه أثناء استلامه جائزة الملك فيصل.

فهذا هذيان إنسان خارج الوعي، وأظنه عندما تفوه بهذا الكلام لم يكن بكامل قواه العقلية من وجوه كثيرة؛ منها.

---

(١) وانظر ما تقدم (ص ٤١٣).

١ - أن الشيخ الإمام لم يسافر لاستلام الجائزة؛ ولم يحضر الحفل؛ فأين التقى علي جمعة

وسأله سؤاله المفحم حيث اعترف له الألباني بفشل مشروعه العلمي، وأنه تبين له بأخره أن الأمر أوسع مما كان يظن.

وإنما أناب الشيخ الإمام عنه بعض أصحابه؛ ليستلم الجائزة ويقرأ كلمته في الحفل.

٢- أن براءة الجائزة تقر بأن الشيخ الإمام الألباني استحق هذه الجائزة تقديرًا لجهوده العظيمة في خدمة الحديث النبوي ونشر السنة النبوية:

بسم الله الرحمن الرحيم

براءة جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية

إن هيئة جائزة الملك فيصل العالمية، بعد الاطلاع على نظام جائزة الملك فيصل العالمية المعدل والمصادقة عليه من مجلس أمناء مؤسسة الملك فيصل الخيرية بالقرار رقم (٢٣/ ١١١٧/ ٤٠٣) وتاريخ (١١/ ٩/ ١٤٠٣هـ)،، وعلى محضر لجنة الاختيار بجائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية في دورتها الثانية والعشرين بتاريخ (١٥- ١٨ رمضان ١٤١٩هـ الموافق ٢-٥ يناير ١٩٩٩م) فقرر منح:

الشيخ محمد ناصر الدين حاج نوح الألباني

جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية لهذا العام (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م)؛ وموضوعها: «الجهود العلمية التي عنيت بالحديث النبوي؛ تحقيقًا وتخريجًا ودراسة». وذلك تقديرًا لجهوده القيمة في خدمة الحديث النبوي؛ تخريجًا وتحقيقًا ودراسَة. وذلك في كتبه الكثيرة وبخاصة: «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»، و «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة»، وتحقيق كتاب «مشكاة المصابيح» للتبريزي، و«صحيح الجامع الصغير وزيادته»،

و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته».

ويعد الشيخ الألباني شخصية علمية رائدة، وصاحب مدرسة متميزة، وله عطاء حديثي أغنى الحقل العلمي، وأصبحت جهوده وأعماله مراجع لطلاب العلم، وعونًا لدارسي السنة النبوية.

وإن هيئة الجائزة إذ تمنحه هذه البراءة لترجو الله أن يمده بالعون لمواصلة جهوده العلمية النافعة.

والله ولي التوفيق

صدرت في الرياض برقم ١٢٦

وتاريخ ١٤/ ١١/ ١٤١٩هـ الموافق ٢/ ٣/ ١٩٩٩م

رئيس هيئة الجائزة

خالد الفيصل بن عبد العزيز[1]

فيا أيها العقلاء من نصدق منظومة جائزة الملك فيصل رَحِمَهُ ٱللَّهُ التي تضم علماء أفاضل أم الدكتور علي جمعة الذي يهرف بما لا يعرف، ويتخيل أحداثًا لا وجود لها إلا في ذهنه الفاسد، ثم يقررها برأيه الكاسد، وفهمه البارد؛ نسأل الله العفو والعافية:

سابعًا: أما دعواه أن الشيخ الإمام جمع معلومات متنافرة، ولم يؤت سعة من العلم، ولذلك؛ فعلمه قرف.

أقول -جازمًا-: أن هذا الكلام إسقاط من علي جمعة عن نفسه، وإخبار عن واقعه، وتوصيف لحاله، وإقرار بما هو عليه!! لكن رمتني بدائها وانسلت.

ومما يدل على ما ذكرنا، ويؤكد ما قررنا:

أن علي جمعة ظهر كرجل مثير للجدل؛ بأطروحات مضطربة في قضايا ملتهبة بآراء مستغربة: تارة في علم الكلام، وتارة في الفقه، وتارة في التصوف، وتارة في

---

(١) وانظر ملحق الوثائق (رقم ١٤).

السياسة الشرعية .. إلخ.

لكن آراءه المتعلقة بالتصوف تمثل رافدًا مهمًا للطرق الصوفية؛ التي عدته رجل إنقاذ التفت حول آرائه للبقاء في ساحة الفكر، بعد أن عصفت بمناهجهم الباطلة العواصف، فاقتلعت طرقهم الفاشلة من جذورها في كثير من بقاع الأرض، وبقيت بقية من هذه الطرق تترنح منتظرة يوم السقوط.

وقد سلك علي جمعة في نصرته للفكر الصوفي طريقة المقدمات والنتائج:

المقدمات الصوفية: يقدم علي جمعة النقاش حول بعض القضايا التي يهتم بها الصوفية، ويكثر الجدل حولها؛ حيث يجمع لتأييد رأيه في هذه القضايا كل ما يتأتى له، محاولًا إقناع مريديه: أن قوله حق لا مرية فيه، وأن المخالفين قوم شذوذ وتعنت وجهل، ويظهر ذلك جليًّا في كتابيه: «البيان لما يشغل الأذهان مائة فتوى لرد أهم شبه الخارج ولم شمل الداخل»، و«البيان لما يشغل الأذهان فتاوى شافية في قضايا عاجلة».

النتائج الصوفية: بعد أن يحاول علي جمعة إقناع مريديه بالمقدمات الصوفية، يأخذهم بغتة إلى التسليم بالتصوف جملة وتفصيلًا، بكل طرقه ومدارسه واتجاهاته، بقديمه وحديثه، وحقه وباطله، دون أدلة أو مناقشات أو حتى شرح أو توضيح؛ فتأمل ما قاله في لقائه في برنامج «كلمة حق» (٣١) حول (الصوفية والتصوف)، أذيعت على التلفاز المصري القناة الأولى، وبحضور الدكتور أحمد عمر هاشم -عضو المجلس الأعلى للطريق الصوفية-؛ حيث قرر ما يأتي ضربة لازب:

أ- التصوف هو الدين المنزل على رسول الله ﷺ.

ب- التصوف هو الفهم الصحيح للإسلام.

ث- المنكرون للتصوف يريدون تدمير الإسلام وقتله.

ث- التصوف ليس منهجًا دمويًا.

ج- أعداء التصوف خوارج إرهابيون.

لذلك؛ فهو يقدم في ثنايا كلامه التصوف في أعلى درجات الغلو دون اكتراث أو مبالاة؛ ومن ذلك:

١- يمتدح غلاة التصوف الفلسفي.

نقل عن أبي الحسن الديلمي أنه «كان صديقًا للحلاج المتوفي عام (٣٠٩هـ)، ولكنه نصح مريديه أن يسلموا له حاله ولا يقتدوا به في شطحاته»(١).

وأما ابن عربي النكرة الطائي؛ فيقول عنه: «يأتي محي الدين بن عربي ليعطي لنا مثلًا قويًا وحكمًا عجيبًا، ويقول: «التصديق بنا ولاية»؛ لأن التصديق بالولي الذي ظهرت عليه علامات الشرع، وتمسكه، والتزامه بالذكر والفكر، وسيره وأدبه مع الله، وإرشاده للخلق لدين الحق، فالإيمان بما رواء ذلك إنما هو إيمان بالغيب، فالتصديق به ولاية»(٢).

وينقل عن البسطامي: «قال أبو يزيد البسطامي وكان فيه جذبة: خضنا بحرًا وقف على شاطئه الأنبياء؛ فظنوا أنه يتعالى على الأنبياء، وهو كان رجلًا مجذوبًا يقول أشياء ظاهرها غير مقبول، وحقيقتها لطيفة لا شيء فيها، خضنا بحرًا وقف الأنبياء بشاطئه، قالوا: أي بعدما ذهبوا ورجعوا؛ يعني هوذهب وتاه في البحار يتمتع بها ويشاهد هنا وهناك، لكن الأنبياء؛ لكمال حالهم مع الله ذهبوا ورجعوا، وهناك من لم يذهب ولم يعد وهم العوام»(٣).

ويقول عن ابن الفارض: «هناك ظاهرة تحتاج إلى دراسة وإلى تعامل حضاري معها، هذه الظاهرة اسمها: يس التهامي أحد المغنين بالمدائح النبوية، والذي بدأ في

---

(١) «مقال في جريدة الأهرام، بعنوان: «عطف الألف المألوف على الكلام المعطوف» بتاريخ (٢٥/ ٩/ ٢٠٠٥م).

(٢) «الطريق إلى الله » علي جمعة (ص ١٠٨).

(٣) «سبيل المبتدئين في شرح البدايات من منازل السائرين» علي جمعة (ص ٧٨).

تخصص الغناء بقصائد ابن الفارض، وإذ به يشيع عند عمال التراحيل وبسطاء القرى في الصعيد، وبدأ الناس يزدادون يومًا بعد يوم لسماع صوته الرخيم، وهو يؤدي قصائد الحب الإلهي والرؤية الكونية العاشقة لسلطان العاشقين ابن الفارض، أليس هذا غريبًا يحتاج إلى دراسة؟ كيف انصرف المثقفون إلى الهراء السمعي والكلامي، والذي أضيف إليه الهراء المنظور؛ وانصرف البسطاء إلى يس التهامي في قصائد ابن الفارض ... كان الناس يتلقون قصائده ويترنمون بها، وقد جرى فيها على طريقة الحب والغرام، والتصوف في حقيقته حب وحنين إلى الذات الإلهية»[١].

٢- ويسوغ علي جمعة الطوام العقدية التي انتشرت بين الصوفية، وتؤدي لعبادة الأولياء وإشراكهم في الربوبية والألوهية؛ ومن ذلك:

يقول علي جمعة: «عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال: «إن لله ملائكة في الأرض سوى الحفظة، يكتبون ما يسقط من نوى الشجر، فإذا أصاب أحدكم عرجة بأرض فلاة؛ فليناد: أعينوا عباد الله»[٢].

قال عن سنده الحافظ الهيثمي: «رواه البزار ورجاله ثقات»[٣].

وفي الحديث دليل على الاستعانة بمخلوقات لا نراها، قد يسببها الله عز وجل في عوننا، ونتوسل بها إلى ربنا في تحقيق المراد كالملائكة، ولا يبعد أن يقاس على الملائكة أرواح الصالحين، في أجسام نورانية باقية في عالمها»[٤].

فعلي جمعة يستحسن طلب العون من أرواح الصالحين، والله عز وجل يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ

---

(١) «مقال في جريدة الأهرام، بعنوان: «ظاهرة ثقافية» بتاريخ (١٤/ ٥/ ٢٠٠٥م).

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٩٧)، والبزار في «مسنده» (٤٩٢٢).

(٣) «مجمع الزوائد» الهيثمي (١٠/ ١٨٨).

(٤) «البيان القويم لتصحيح بعض المفاهيم» علي جمعة (ص٥٠).

وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [فاطر: ١٣ - ١٤].

مع أن هذا الحديث على ضعفه وسقوط متنه متعلق بصنف خاص من الملائكة الحاضرين؛ حيث ينص على أنهم ملائكة في الأرض سوى الحفظة، في أمر مخصوص أقدرهم الله عز وجل عليه؛ وهو: إذا أصابت المرء عرجة -أي: شيء في رجله-، وعلمنا هذه القدرة بالوحي، فلا يقاس على ذلك بقية الملائكة كجبريل وميكائيل؛ لأن لكل ما أمره الله به، ولا يقاس على ذلك بقية الأمور التي تصيب الإنسان؛ لعدم النص، أما قياس أرواح الصالحين على الملائكة، وزعم أن أرواحهم تشترك مع الملائكة في الوظائف التي أمر الله الملائكة بأدائها، فخيال مريض، وادعاء عريض: أشبه ما يكون بتناسخ الأرواح الذي يقول به أتباع بعض الهنادكة الهندوس وبعض طائفة الحشاشين الباطنية.

٣- وزعم علي جمعة خلال برنامج: «والله أعلم» الذي يقدمه الإعلامي عمرو خليل على قناة(cbc) [1]: أنه رأى رسول الله ﷺ في اليقظة، بعدما كان مشتغلًا بالسيرة النبوية، حيث قرأ أربعين كتابًا متوالية، فعاش في جو النبوة، فرآه في المنام ثم دخل عليه رسول الله ﷺ في اليقظة وهو يلبس عباءته مرات متوالية.

ثم يقول للسائل: صدق أو لا تصدق؛ فإن لم تصدق؛ فاشرب من البحر.

وأما المرسي أبو العباس؛ فكان يراه يوميًا؛ حيث قال: لو انقطعت رؤيتي له، لم أعد نفسي من المسلمين.

والذي يريد أن يرى الرسول ﷺ يقظة؛ فليقرأ: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ ألف مرة، أو ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ واحد وعشرين مرة، أو سورة المزمل واحد

---

(١) «حوار في برنامج البيت بيتك في الفضائية المصرية» يوم الثلاثاء (٢٤/ جمادى الأولى/ ١٤٢٠هـ).

وأربعين مرة.

٤- أما الطواف حول قبور الأموات؛ فيقول عنه: «الطواف حول قبر الولي ... فإن الفيصل في ذلك هو نية من يفعل ذلك، فإن كان لا يقصد التوسل بهذا الولي، أو يتشبه بالطواف بالكعبة، فلا شيء عليه»(١).

٥- أما الخرافات التي تنسج بدعوى: أنها كرامات؛ فنجدها في مثل قوله: «سيدنا عبد القادر الجيلاني كان يأكل بطة، فدخلت عليه امرأة، قالت له: أتحرم ابني من النوم والأكل والشرب حتى ضعف، وتأكل بطة! فأشار إلى البطة؛ فقامت! قال لها: عندما يكون ابنك هكذا»(٢).

بل إن هذه الخوارق المسماة كرامات تحصل عنده حتى إن رأينا من مدعي الولاية كبائر الإثم والفسوق؛ فيقول: «سيدنا المرسي أبو العباس سمع ضجة، فقال: ما هذا؟ قالوا: ضبطنا أحد العباد يفعل الفاحشة ومع امرأة متزوجة، فلما أردنا أن نمسك به جرى، فأخرج منديلًا من جيبه وفرشه على الماء ومشي عليه بعيدًا، قال: هذا رجل فاسق، قالوا: أفهمنا ما هذا؟ قال: إن الكريم إذا وهب ما سلب، ربنا عرفه كيف يمشي على الماء، فلا يسلبها منه؛ لأنه عصى وزنا، وأصبح فاسقًا»(٣).

وقال: «المقام أمر مستقر، يجد العابد نفسه فيه، إذا ترقى إليه لا يهبط منه، فإن (الكريم إذا وهب ما سلب)؛ هذه من قواعد الطريق؛ الكريم وهو الله، إذا وهب الإنسان هبة معينة: بأن أعطاه سرًّا من الأسرار، أو أكرمه بنور من الأنوار، أو فتح عليه بفتح من الفتوح، أو علمه قضية من القضايا، أو رقاه إلى مقام من مقامات العبودية؛ فإنه سبحانه لا يسلبه، ولكن قد يسلب ثوابه والعياذ بالله، وهذا يسمى:

---

(١) «فتاوى عصرية» علي جمعة (٢/ ٥٠).

(٢) «سبيل المبتدئين في شرح البدايات من منازل السائرين» علي جمعة (ص ١٠٨).

(٣) المصدر السابق (ص ١٨٣-١٨٩).

الخذلان؛ نعوذ بالله منه، ولذلك؛ فإن أولياء الله ليسوا معصومين، بل هم معرضون تحت قدر الله سبحانه وتعالى للمعصية، ومعرضون أيضًا للسلب، والسلب هنا هو سلب المكانة وليس سلب المقام؛ يعني: تجده هو نفسه يشعر بما يشعر به، ولكنه يسلب بمعنى أنه عندما عصى الله تعالى وأصر على عصيانه؛ فإن الله سبحانه وتعالى يسلب منه ثوابه، يوقف الثواب لكن ما وصل إليه من مقام؛ فإن الكريم إذا وهب ما سلب»[1].

مع أن نص القرآن يصادم هذا الذي يدعيه، قال الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ﴾ [هود: ٩].

٦- والتسليم لشيوخ الطريق مطلق عنده؛ حيث يقول: «فأما الرسل والشيوخ فلا يأمرون بمعصية الله أصلًا، فإن الرسل معصومون من هذا، والشيوخ محفوظون»[2]، ويقول: «قد يكون الشيخ مرشدًا تامًا، وهو الذي يسمى بالوارث المحمدي، الوارث المحمدي يراعي تلامذته ومريديه حتى على الغير، فإن الله سبحانه وتعالى من شدة صفاء ذلك المرشد الكامل، ومن شدة صقل قلبه، تنعكس على ذلك القلب الأحوال الحادثة مع المريد حتى مع نفسه، فرأوا عن تجربة أنه إذا ما رأى الشيخ المريد؛ فإن الله يكشف له مساوئ ذلك المريد ونقصه، ومع ذلك لا يتأثر لهذا النقص، ولذلك لا نخاف من أن يظن ظنًّا سيئًا في المريد؛ لأنه يعلم أن النقص قد استولى على جملة البشر إلا من عصمه الله»[3].

ويقول: «بل إن الشيخ عليش تكلم عن أن رؤية النبي ﷺ من أسباب تأييد آراء العلماء المجتهدين؛ فقال: وسمعت سيدي عليًّا الخواص يقول: لا يصح خروج شيء من أقوال الأئمة المجتهدين عن الشريعة أبدًا عند أهل الكشف قاطبة، وكيف

---

(١) «الطريق إلى الله » علي جمعة (ص ١١٩).

(٢) «البيان لما يشغل الأذهان فتاوى شافية في قضايا عاجلة» علي جمعة (ص ١٣١٨).

(٣) «الطريق إلى الله » علي جمعة (ص ١٨-١٩).

يصح خروجهم عن الشريعة مع اطلاعهم على مواد أقوالهم في الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، ومع اجتماع روح أحدهم بروح رسول الله ﷺ، وسؤاله عن كل شيء توقفوا فيه من الأدلة: هل هذا من قولك يا رسول الله أم لا؟ يقظة ومشافهة.

وكذلك كانوا يسألونه ﷺ عن كل شيء من الكتاب والسنة قبل أن يدونوه في كتبهم، ويدينوا الله تعالى به، ويقولون: يا رسول الله ! قد فهمنا كذا من آية كذا، وفهمنا كذا من قولك في الحديث الفلاني كذا؛ فهل ترضاه أم لا؟ ويعملون بمقتضى قوله وإشارته ﷺ، ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الأئمة ومن اجتماعهم برسول الله ﷺ من حيث الأرواح؛ قلنا له: هذا من جملة كرامات الأولياء بيقين».(١)

٧- ثم يعلن دون مواربة المنهج الصوفي التكفيري؛ حيث يقرر النتيجة النهائية في قوله: «ما الفرق بين الصوفي وغيره؟ هو الفرق بين من سلك في طريق الله وبين من تزندق وخرج»(٢).

٨- ومع أنه صوفي محترق حتى النخاع؛ إلا أنه يظهر في آرائه الفقهية التي تأخذ من الدنيا ومتاعها بشتى الطرق؛ فجعل معاملات البنوك مشروعة(٣)، ونظر الصالحين إلى النساء المتبرجات مباح مباح(٤)، والانضمام لجيوش أوربا وأمريكا واستخباراتها مباح إلا إذا اشترك في الإضرار بالمسلمين(٥).

وعمومًا هو يرى أن العصر ليس عصر الورع؛ لأن الأخذ بالورع سيعطل الحياة حسب وجهة نظره؛ فيقول: «جدد حياتك مع الله، التزم بالحلال والحرام، لا تلجأ

---

(١) «البيان لما يشغل الأذهان» علي جمعة (س ١٩٧).

(٢) «الطريق إلى الله » علي جمعة (ص ١٢٤).

(٣) «فتاوى عصرية» علي جمعة (ص ١١٦).

(٤) «مقال في جريدة الأهرام بعنوان: «رسالة في أدب الخلاف» بتاريخ (٤/ ٦/ ٢٠٠٧م).

(٥) «مقال في جريدة الأهرام بعنوان: «كنت في لندن» بتاريخ (١٧/ ٧/ ٢٠٠٤م).

إلى محاولة الورع، وأن تتمسك به، فالعصر ليس عصر ورع»[1].

ويقول: «عصرنا هذا هو عصر الحلال والحرام، وليس عصر الورع، لو أخذنا بالورع؛ فإن حياتنا سوف تتعطل، والله سبحانه وتعالى لم يأمرنا بذلك، فقد أمرنا بالورع على قدر المستطاع، لكن لو جعلنا الورع هو الأساس كما كان قديمًا لم نستطع أن نحيا بصورة نقوم فيها بواجب الوقت»[2].

وضرب بالورع والحياء والعفاف عرض الحائط؛ حيث احتفل في شهر مارس (٢٠٠٩م) وهو على رأس دار الإفتاء المصرية بعيد ميلاده (٥٧) في نادي (الليونز = ماسوني) مصر الدولي؛ وسط حضور نسائي ماسوني ضخم؛ حيث غنى له (الفنان!!) سمير صبري أغاني عيد الميلاد!!

..نعم لقد احتفل علي جمعة المفتي السابق بـ (عيد ميلاده!!) في هذا المحفل الماسوني الذي يديره اليهود من وراء وراء؛ لإفساد العالم وإحكام السيطرة عليه.

أليس الذي يعيش في هذا المستنقع الصوفي، ويتنفس النفايات الماسونية سيرى أن علوم من نطق بالكتاب والسنة وسار على منهج السلف الصالح (قرف!). . سبحانك هذا بهتان عظيم!!

وإن كنت في شك من هذه النتيجة؛ فاستمع إلى علي جمعة وهو يحكي قصة الحافظ ابن حجر مع الولي (!) فرغل:

«كان الشيخ فرغل في القرن الثامن أو التاسع أمام الجامع الأزهر يبيع (حشيش!!)

جاء الحافظ ابن حجر -شارح صحيح البخاري وقاضي القضاة- قال: إيش هذا؟!

---

(١) «النبي ﷺ» علي جمعة (ص ٩٩).

(٢) «فتاوى عصرية» علي جمعة (١/ ٤٧٧).

قالوا له: هذا الشيخ فرغل(!)

فحدث الحافظ ابن حجر نفسه قائلًا: لوكان هذا وليًّا ما أقامه الله في هذا المقام(!)

فدخل الحافظ ابن حجر ليصلي بالناس؛ فنسي الفاتحة! -يضحك المستمعون!!-.

قال الناس للحافظ ابن حجر: لازم عملت حاجه؟!

قال: والله لم أعمل شيئًا؛ لكن ذكرت الشيخ فرغل في نفسي وذممته؛ لأني وأنا داخل لم ارتح له؛ لأنه يبيع (حشيش!!).

قالوا: لازم تروح له، وتطلب السماح منه (!!)

ذهب الحافظ ابن حجر إلى الشيخ فرغل، وقال له: الفاتحة -يضحك الجميع(!!)-.

قال له فرغل: فتشني -وفتح علي جمعة بحركة مضحكه جبته، فضحك الجميع!! - فاتحة إيش(؟) أنا أخذت منك شيئًا(!!)-.

قال الحافظ: اختشي يا فرغل! أنا الحافظ وقاضي القضاة لا تكون معي هكذا!!

قال فرغل: تب إلى الله لماذا ضحكت مني وهزئت بي(؟!)

قال الحافظ: ما أنت تبيع حشيش(!) قال فرغل: إذن، اجلس وبع معي (حشيش!!)، فجلس الحافظ يبيع (حشيش!!) مع فرغل[1].

ومن العجائب -والعجائب كثيرة-: أن (الوهابيين) كما يحلو لعلي جمعة أن يصفهم احسنوا لعلي جمعة، وأعانوه، وأخرجوه من السجن لما اعتقل في (السعودية) قبل أحداث فتنة جهيمان في الحرم الملكي بتهمة انتمائه لـ (حزب التحرير!!).

وهذه شهادة أبناء الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ على هذه المسألة؛ كما نقلها الشيخ سليمان الخراشي -وفقه الله -.

---

(١) مقطع مصور لعلي جمعة منشور على اليوتيوب.

بسم الله الرحمن الرحيم

بمناسبة إعلان الدكتور محمد الهاشمي وفقه الله صاحب قناة المستقلة عن نيته في الأيام القادمة مناقشة فكر مفتي مصر: الصوفي (علي جمعة) هداه الله، وهو الساعي بنشاط إلى ترميم مذهب التصوف، والمتعاطف مع الشيعة، والمعادي لأهل السنة، فقد أحببت أن أذكر موجزًا لما قاله لي أبناء الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنه؛ بحكم علاقته السابقة بوالدهم لما كان في السعودية؛ ليعرف القراء بعض الحقائق عنه.

وقد استأذنتهم في نشره؛ فرحبوا، وأضع رابطًا لكتاب مهم يناقش أفكاره؛ ليستفيد منه الدكتور محمد الهاشمي وغيره.

١-بدأت علاقة الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعلي جمعه بواسطة أحد أقارب الشيخ الذين كانوا يعملون في السفارة السعودية بمصر.

٢-كان علي جمعة حريصًا على لقاء الشيخ!

٣-كان يبعث له بالرسائل من هناك.

٤-ختم علي جمعة إحدى رسائله للشيخ بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾؛ ويقصد مصر!

٥-جاء للسعودية، وعمل في جامعة الإمام؛ أظنه محاسبًا[1].

٦-كان يتردد كثيرًا على الشيخ حمود؛ متظاهرًا أمامه بالسنة والحرص عليها.

٧-كان من رفقائه: المبتدع الآخر: محمود سعيد ممدوح؛ الذي كان مثله يتظاهر بالسنة!

---

(١) لأن علي جمعة لم تكن دراسته في الشهادة الجامعية الأولى دراسة أزهرية شرعية بل تخرج من كلية التجارة جامعة عين شمس سنة (١٩٧٣م)، ثم التحق بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر وتخرج سنة (١٩٧٩م) وحصل على ماجستير في أصول الفقه عام (١٩٨٥) ثم الدكتوراة سنة (١٩٨٨م).

٨-تم القبض على علي جمعه قبل حادثة جهيمان بتهمة الانتماء لحزب التحرير!

٩-بقي في السجن حوالي (٧) أشهر.

١٠ - شفع له الشيخان: ابن باز وحمود التويجري -رَحِمَهُمَاٱللَّهُ- عند السلطات السعودية.

١١ -عندما ذهب لمصر مر بأزمة مالية كان للشيخ عبدالله بن حمود التويجري سبب -بعد الله- في كشفها.

١٢ -لم يستنكر منه أبناء الشيخ حمود عندما كان يتردد على والدهم سوى ذكره لشيخه الغماري «الصوفي»، وكان عندما يناقشونه؛ يدعي: أنه يستفيد منه في الحديث فقط!

١٣ -استغرب أبناء الشيخ موقف علي جمعة الأخير ممن يسميهم «الوهابية»، واختلفت توقعاتهم حول أسبابه.

أما عن أفكار علي جمعة؛ فهناك كتاب مهم للأستاذ المصري إبراهيم أبو شادي حفظه الله، ناقش فيه تلك الأفكار بالدليل والحجة والبرهان؛ سماه: «الرد العلمي على شبهات في العقيدة والتصوف».

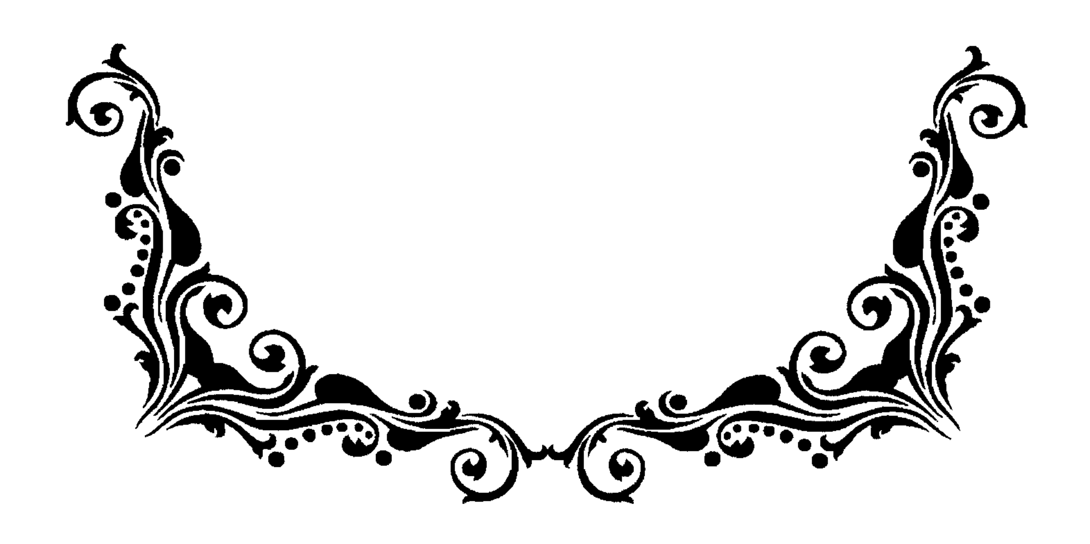
فماذا ننتظر من علي جمعة بعد هذا السقوط المدوي غير ما قاء فوه؛ مما تبرأ منه عارفوه، وتابوا إلى الله مما اقترفوه في حق الشيخ الإمام الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ.







ملحق الوثائق





وثيقة رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء
الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

الرقـــم: ....
التـــاريخ: ....
المشفوعات: ....

الحمد لله وبعد : فقد قدم إلى الأخ سالم بن محمد العرجاني مسودة كتاب بعنوان :

(الأقوال الخفية للمرجئة المعاصرة) فكتبت عليه ملحوظات طلبت منه أن يعدلها فلم يفعل ونسب إلى الموافقة على الكتاب حيث قال : اطلع عليه / وأبدى بعض مشوراته ومقترحاته صالح بن فوزان الفوزان .

فلم يقم بالأخذ بالمقترحات ونشر الكتاب في بعض المواقع على ما هو عليه وللبيان فأنا لم أوافق على هذا الكتاب على وصفه الحالي المنشور ولا أذنت له أن ينسب إلى أي شيء في الكتاب إلا ما ينقل من كتبي بنصه كغيري . والله الموفق.

كتبه :

صالح بن فوزان الفوزان

٢/٤/١٤٣٢هـ

وثيقة رقم (٢)

مسائل عصريَّة في السِّياسة الشرعية

محمَّد ناصر الدِّين الألباني
ومقبل بن هادي الوادعي، وآخرون .

إنَّ الحمد لِلَّه، نحمده، ونستعينه، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده اللَّه فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلَّا اللَّه وحده لا شريك به .

وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله .

أمَّا بعد :

فإنَّ اللَّه قد أخذ العهد والميثاق على العلماء أن يبيِّنوا للنَّاس ما نُزِّل إليهم؛ قال تعالى : ﴿ وإذْ أخذَ اللَّهُ ميثاقَ الَّذينَ أوتوا الكتابَ لتُبيِّنُنَّهُ للنَّاسِ وَلا تكتُمونَه ﴾ .

ولعن الَّذين يكتمون الحقَّ فقال : ﴿ إنَّ الذينَ يكتمونَ ما أنزلنا من البيِّناتِ والهُدى من بعد ما بيَّنَّاه للنَّاس في الكتابِ أولئك يَلعَنُهُم اللَّهُ ويلعَنُهُم اللَّاعنونَ إلَّا الذينَ تابُوا وأصلَحوا وبيَّنوا فأولئك أتوبُ عليهِم وأنا التوَّابُ الرَّحيم ﴾ .

وتوعَّد من كتم العلم بالنَّار فقال : ﴿ إنَّ الذين يكتمونَ ما أنزلَ اللَّه منَ الكتابِ ويشترونَ بهِ ثمناً قليلاً أولئك ما يأكلونَ في بطونِهِم إلَّا النَّارَ ولا يُكلِّمهُم اللَّه يومَ القيامةِ ولا يُزكِّيهِم ولهم عذاب أليم ﴾ .

وعملاً بقوله ﷺ : « الدين النَّصيحة » .

قلنا : لمن يا رسول اللَّه ؟

قال : « للَّه ولكتابه ولرسوله ولأئمَّة المسلمين وعامَّتهم » رواه مسلم .

ونظراً لـما تعيشه الأمّة الإسلاميّة من أحداث، وما يُحاك ضدها من مؤامرات من أهمّها الأفكار المستوردة الدخيلة التي أفسدت على الأمّة عقيدتها وشريعتها؛ فكان لزاماً على من آتاهم الله علم الشّريعة أن يبيّنوا حكم الله في الأمور التّالية :

١ - الدّيمقراطيّة :

وهي عند واضعيها ومعتنقيها: حكم الشّعب نفسه بنفسه، وأنّ الشّعب مصدر السّلطات جميعاً . وهي بهذا الاعتبار مناقضة للشّريعة الإسلاميّة والعقيدة، قال تعالى: ﴿ إنِ الحُكمُ إلّا لله ﴾، وقال : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾، وقال : ﴿ أم لهم شُركاءُ شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾، وقال : ﴿ فلا وربّك لا يؤمنونَ حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ﴾، وقال تعالى : ﴿ ولا يشرك في حكمه أحداً ﴾ .

ولأنّ الديمقراطيّة نظام طاغوت، وقد أمرنا أن نكفر بالطّاغوت قال تعالى : ﴿ فمن يكفر بالطّاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم ﴾، وقال تعالى : ﴿ ولقد بعثنا في كلّ أمّة رسولاً أنِ اعبدوا الله واجتنبوا الطّاغوت ﴾، وقال : ﴿ ألم ترِ إلى الذين أُوتُوا نَصيباً من الكتابِ يؤمنون بالجِبتِ والطّاغوتِ وَيقولونَ للّذينَ كَفَرُوا هؤلاءِ أهدى مِنَ الّذينَ آمَنوا سَبيلاً ﴾ .

فالديمقراطيّة والإسلام نقيضان لا يجتمعان أبداً !

إمّا الإيمان بالله والحكم بما أنزله، وإمّا الإيمان بالطّاغوت والحكم به، وكل ما خالف شرع الله فهو من الطاغوت .

ولا عبرةَ بمن يحاول أن يجعلها من الشورى الإسلامية، لأنَّ الشورى فيما لا نصَّ فيه ولأهل الحل والعقد من أهل الدين والورع، والديمقراطيّة بخلاف ذلك كما سبق .

٢ - التَّعدُّديَّة :

وهي فرع عن الديمقراطيَّة، وهي قسمان :

تعدديَّة سياسيَّة .

وتعدديَّة فكريَّة عقائديَّة .

أمَّا التَّعدديَّة العقائديَّة : فمعناها أنَّ النَّاسَ في ظلِّ النِّظام الدِّيمقراطي لهم الحريَّة في أن يعتقدوا ما يشاؤون، ويمكنهم الخروج من الإسلام إلى أيِّ ملَّة ونِحلة أخرى حتى ولو كانت يهوديَّة أو نصرانيَّة أو شيوعيَّة أو اشتراكيَّة أو علمانيَّة، وتلك هي الرِدَّة بعينها .

قال تعالى : ﴿ إنَّ الذين ارتدُّوا على أدبارهم من بعد ما تبيَّن لهم الهدى الشيطانُ سوَّل لهم وأملى لهم ذلك بأنَّهم قالوا للذين كرهوا ما نزّل اللَّه سنطيعكم في بعض الأمر واللَّه يعلم إسرارهم ﴾، وقال تعالى : ﴿ ومن يرتدَّ منكم عن دينه فيمتْ وهو كافرٌ فأولئك حبطت أعمالُهم في الدُّنيا والآخرة وأولئك أصحابُ النَّار هم فيها خالدون ﴾، وقال : ﴿ ومن يَبتَغِ غير الإسلامِ ديناً فلن يُقبَلَ منه وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ .

وأمَّا التَّعدُّديَّة السياسيَّة : فهي فتح المجال لكافَّة الأحزاب بِغَضِّ النَّظر عن أفكارها وعقائدها لتحكم المسلمين عن طريق الانتخابات، وهذا فيه مساواة بين المسلم وغيره .

وهذا خلافٌ للأدلَّة القطعيَّة التي تُحرِّمُ أن يتولَّى المسلمين غيرُهم، قال تعالى : ﴿ ولن يجعل اللَّهُ للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾، وقال تعالى : ﴿ يا أيُّها الذين آمنوا أطيعوا اللَّه وأطيعوا الرَّسولَ وأُولي الأمرِ منكم ﴾، وقال تعالى : ﴿ أفنجعلُ المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكُمون ﴾ .

ولأنَّ التّعدديّة تؤدي إلى التّفرّق والاختلاف الموجب لعذاب الله قال تعالى : ﴿ ولا تكونوا كالّذين تفرّقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البيّنات وأولئك لهم عذابٌ عظيم ﴾، وموجبٌ أيضاً لبراءة الله ورسوله ممّن يفعل هذا، قال تعالى : ﴿ إنَّ الذين فرّقوا دينهم وكانوا شِيَعاً لستَ منهم في شيء ﴾ الآية .

ومن حاول أن يجعل هذه التّعدديَّة تعدديَّةَ برامجَ لا مناهجَ أو على غرار الخلاف المذهبي بين علماء الإسلام، فالواقع يردُّه، ولأنَّ برنامج كل حزب منبثق من فكرهِ، وعقيدتهِ؛ فبرنامج الاشتراكي منطلق من مبادئ الاشتراكيّة، والعلماني الدّيمقراطي من مبادئ الدّيمقراطيّة ... وهلمَّ جرّاً .

٣ - التّحالف والتّنسيق مع الأحزاب العلمانيّة :

ومعنى التّحالف هو الاتّفاق بين المتحالفين على أمور ينصر بعضهم بعضاً فيها .

والتّنسيق - كما في « لسان العرب » (١٢/٢٣٠) -: النّسق من كلّ شيء؛ ما كان على نظام واحد عام في الأشياء، والتّنسيق : التّنظيم، هو أبلغ من التّحالف، والتّنسيق على نصرة الدّيمقراطيّة، والتّعدديّة، والرّأي، والرّأي الآخر، وتداول السّلطة سلميّاً الذي أبرمته الأحزاب الإسلاميّة في أكثر من بلد إسلامي مع الأحزاب العلمانيّة كان من آخر ذلكِ ما وقع للتّجمع اليمني للإصلاح مع حزب البعث العربي الاشتراكي، وهذا التّحالف والتّنسيق حرام؛ لأنّه تعاون على الإثم والعدوان، قال تعالى : ﴿ وتعاونوا على البرّ والتّقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾، وقال : ﴿ ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسّكم النّار وما لكم من دونِ الله من أولياء ثمّ لا تنصرون ﴾، وقال تعالى : ﴿ يا أيُّها الّذين آمنوا لا تتّخِذُوا بِطانةً من دونكم لا يَألُونكم خَبالاً ودوا ما عَنِتُّم قد بَدَت البغضاءُ من أفواهِهم وما تُخفي صدورُهم أكبرُ قد بيّنّا

لكم الآياتِ إن كنتم تعقلون ﴾ ولأنَّ من لوازم هذا التَّنسيق والتَّحالف أن يُوادَّ بعضهم بعضاً، وفيه إخلالٌ بمبدأ الولاء والبراء، وهما من أوثق عرى الإيمان والله يقول : ﴿ ومن يتولَّهم منكم فإنَّه منهم ﴾، وقال عليه الصَّلاة والسَّلام :

« المرءُ مع من أحب » ! متَّفق عليه .

وقد استدلَّ المُتحالفون المنشقون بأدلَّة لا تدلُّ على ما أرادوا؛ فمن أدلَّتهم :

(١) تحالُف النَّبي ﷺ مع اليهود .

والجواب من وجوه :

أ - لم يصحَّ ذلك مسنداً لأنَّه معضل .

ب - بنود تلك الوثيقة المُستَدَلّ بها على فرض صحَّتها تخالف مضمونَ التَّحالف الموجود .

جـ - اختلافُ حكم اليهود عن حكم المُمتَنِعين عن تطبيق شرع الله .

د - ليسوا مُضطَرِّين إلى هذا التَّحالف لأنَّ الضَّرورة الشَّرعيَّة غيرُ محققة؛ لأنَّ شرط الضرورة غير موجود .

هـ - لو صحَّ فإنَّ ذلك التَّحالف منسوخٌ بأحكام الجزية .

و - كان رسول الله ﷺ يُمَثِّلُ الدَّولة الإسلاميَّة، **وليس لجماعةٍ أو حزبٍ في طور الدَّعوة إلى الله أن تجعل نفسَها مقام الدَّولة الإسلاميَّة .**

ز - اليهود كانوا ضمن رعايا الدَّولة الإسلاميَّة ولم يكن تحالف النِّد للنِّد .

ومن أدلَّتهم :

(٢) حلف خُزاعة .

أ - والصَّحيح أنَّهم كانوا مسلمينَ، حيث جاء في السِّيرة: (ثمَّ أسلمنا فلم ننزع يداً، وقتلونا رُكَّعاً وسجداً) .

ب - على فرض كونهم مشركين فحكم الكافر الأصلي يختلف عن حكم

الممتنع عن تطبيق شرع الله .

جـ - اختلاف مضمون ما يقوم عليه التحالفُ الآن عن مضمون حلف خُزاعة؛ فبنود اتِّفاقيَّة الأحزاب سبقت الإشارة إليها، وأمَّا بنود حلف خُزاعة فلم يكن فيه تنازلٌ عن حقٍّ ولا رضىً بباطل .

ومن أدلَّتهم :

(٣) جِوَارُ المُطعِم بن عديّ وأبي طالب لرسول الله ﷺ .

والجواب : أنَّ ذلك فيه تنازلٌ .

○ تناقضات المتحالفين :

مرَّة يقولون : أحزاب علمانيَّة، ومرَّة يقولون : التَّعدديَّة تعدديَّة برامج وليست مناهج، ومرَّة يقولون : الحزب الفلاني على حاله الآن مرتدّ ولكن جاء تائباً فمن ثمَّ حكموا بإسلامهم وتوبتهم، فلماذا يحتجُّونَ بأنَّ النَّبي ﷺ حالف اليهود والمشركين ؟ وإنْ حكموا بردَّتهم فكيف تحالفوا معهم ؟ وهذا تناقُضٌ، وعلى فرض صحَّة توبتهم، فيلزمهم شرعاً الأمور التَّالية :

أ - إعلان براءتهم من كل ما اعتقدوه واشتهروا به وبيان اعترافهم بخطأ منهجهم الذي سلكوه .

ب - التَّخلِّي عن كل ما يُصادِمُ الإسلامَ ظاهراً وباطناً .

ومن أدلَّتهم :

(٣) صلح الحُديبية :

والجواب :

أ - تلك الدَّولة الإسلاميَّة لها حقُّ إبرامِ الصُّلح مع المحاربين فيما تراه مصلحة راجحة على المفسدة .

ب - لم يكن في صلح الحديبية تنازل جوهريّ كحال المتحالفين مع الأحزاب؛ فبدل (الرَّحمن الرَّحيم) كتب : (باسمك اللَّهم)، وأمَّا عدم كتابة رسول الله فليس فيها دليل على أنَّه ينفي الرِّسالة عن نفسه بل قال : « والله إنِّي لرسول الله » .

جـ - ما وقع من المصالحة كان فيها مصلحة راجحة ألا وهي تعظيم حرمات الله، فأين هذه من المفسدة العظيمة التي ترتبت على التَّحالف والتَّنسيق ؟

د - واختلاف حكم الكافر الأصلي عن حكم الممتنع عن الشَّريعة .

٤ - الانتخابات السِّياسيَّة :

فهي بالطَّريقة الديمقراطيَّة حرام أيضاً لا تجوز، لأنَّه لا يشترط في المنتخَب والنَّاخِب الصِّفات الشَّرعيَّة لمن يستحق الولاية العامَّة أو الخاصَّة، فهي بهذه الطَّريقة تؤدِّي إلى أن يتولى حكم المسلمين من لا يجوز توليته ولا استشارته ولأنَّ المقصود بالمنتخَب أن يكون عضواً في مجلس النُّواب التَّشريعي والمجالس النِّيابيَّة التي لا تحتكم إلى كتاب الله وسنَّة رسوله وإنَّما تتحاكم إلى الأكثريَّة؛ فهي مجالس طاغوتيَّة لا يجوز الاعتراف بها، فضلاً عن أن يسعى المسلم إلى إنشائها ويتعاون في إيجادها وهي تحارب شرع الله ولأنَّها طريقة غربيَّة من صنع اليهود والنَّصارى ولا يجوز شرعاً التَّشبُّه بهم .

ومن يقول : إنَّه لم يثبت في الشَّرع طريقة معيَّنة في اختيار الحاكم فمن ثمَّ فلا مانع من الانتخابات .

يُقال له : ليس صحيحاً أنَّه لم يثبت ذلك في الشَّرع فما فعله الصَّحابة من كيفيَّات الاختيار للحاكم فكلها طرق شرعيَّة .

وأمَّا طريقة الأحزاب السِّياسيَّة فيكفي في المنع منها أنَّه لا يوضع لها ضوابط

وتؤدّي إلى تولية غير المسلم وليس أحد من الفقهاء يقول بجواز ذلك .

٥ - العمل السياسي :

ميثاق الشرف !

مضمون هذا الميثاق اتّفاقهم على أن لا يُكَفّر بعضهم بعضاً وترسيخ مبدأ الدّيمقراطيّة ! وحكم الإسلام في هذا أنّه يكفر من كفره اللّه ورسوله ويفسق من فسقه اللّه ورسوله ويضلل من ضلله اللّه ورسوله، وليس في الإسلام صكوك حرمان وغُفران، وتكفير المسلم العاصي ليس من منهج أهل السنّة والجماعة ما لم يستحل المعصية .

وأمّا الدّساتير الوضعيّة ومنها دستور الجمهوريّة اليمنيّة فقد بيّن علماء اليمن ما فيه من ثغرات ومخالفات بما أغنى عن إعادته .

طريقةُ دعوتِنا إلى اللّه التي يجبُ أن يفهمَها الجَميعُ :

١ - ندعو إلى كتابِ اللّه وسنّةِ رسوله بالحكمَةِ والمَوعظةِ الحسنةِ على فَهم السّلف .

٢ - نعتبرُ أهمّ واجباتِنا الشّرعيّة مواجهةَ الأفكار المستوردة والبدع الدّخيلة على الإسلامِ، بالعلم النّافعِ والدّعوةِ إلى اللّه ونشر الوعيِ، وتصحيحِ المعتقداتِ والمفاهيمِ، وجمعِ كلمةِ المسلمين على ذلك .

٣ - نرى أنّ الأُمّة ليست بحاجة إلى ثورات واغتيالات وفِتَنٍ، ولكنّها بحاجةٍ إلى التّربية الإيمانيّة والتّصفية الفكريّة، وهذه من أنجح الوسائل لإعادةِ الأُمّة إلى عزّها ومجدها .

○ وختاماً نحبُّ أن ننبّه إلى أنّ مِن دوافعِ هذا البيان أنّنا رأينا بعض

العلماء يتكلَّم باسم الإسلام وعلماءِ اليمن في مسائل تبنَّتها بعض الأحزاب الإسلاميَّة، وأرادَت بذلك أن تُعطيها الصِّفة الشَّرعيَّة في توجيهها السِّياسي على رُغمِ ما فيه من تناقُضات وأخطاء شرعيَّة علماً بأنَّهم لا يُمثِّلونَ إلّا أنفسهم وحزبهم الذي ينتمونَ إليه، والعبرةُ إنَّما هي بالدَّليلِ لا بالكثرةِ والقال والقيل .

وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبهِ أجمعين .

والحمد للَّه ربِّ العالمين .

صدرت هذه الفتوى من بعض علماء أهل السنَّة والجماعة إلى عموم المسلمين، وها هي توقيعاتهم :

الاسم — التوقيع — الاسم — التوقيع

وثيقة رقم (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،

أما بعد؛ فإلى لجنة الدعوة والإرشاد في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

وبعد: فقد تلقيت أصيل هذا اليوم الثلاثاء الموافق للثامن عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٤١٢هـ رسالتكم المرسلة إلي بواسطة (الفاكس)، فقرأتها، وعلمت ما فيها من الأسئلة المتعلقة بالانتخابات التي قلتم إنها ستجري عندكم يوم الخميس أي بعد غد، ورغبتم مني التعجيل بإرسال أجوبتي عليها، فبادرت إلى كتابتها ليلة الأربعاء لإرسالها إليكم بـ (الفاكس) أيضاً صباح هذا اليوم إن شاء الله تعالى، شاكراً لكم حسن ظنكم بأخيكم، وطيب ثنائكم عليه الذي لا يستحقه، سائلاً المولى سبحانه وتعالى لكم التوفيق في دعوتكم وإرشادكم.

وإليكم الآن ما يسر الله لي من الإجابة على أسئلتكم، راجياً من المولى سبحانه وتعالى أن يلهمني السداد والصواب في ذلك:

السؤال الأول: ما الحكم الشرعي في الانتخابات التشريعية (ما يسمى بالبرلمان)، التي نسعى من خلالها إلى إقامة الدولة الإسلامية وإقامة الخلافة الراشدة؟

الجواب: إن أسعد ما يكون المسلمون في بلادهم يوم ترفع راية (لا إله إلا الله) وأن يكون الحكم فيها بما أنزل الله، فإن مما لا شك فيه أن على المسلمين جميعاً كل حسب استطاعته أن يسعوا إلى إقامة الدولة المسلمة التي تحكم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى منهج السلف الصالح، ومن المقطوع به عند كل باحث مسلم أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالعلم النافع والعمل الصالح.

فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون﴾.
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقاطعوا ولا تدابروا، ولا تباغضوا ولا تحاسدوا، وكونوا إخواناً كما أمركم الله» رواه مسلم.
فعليكم إذن بالتصفية والتربية، بالتأني؛ فإن التأني من الرحمن والعجلة من الشيطان، كما قال نبينا عليه الصلاة والسلام، وكذلك قيل: من استعجل الشيء قبل أوانه ابتلي بحرمانه. ومن رأى العبرة بغيره فليعتبر. فقد جرب بعض الإسلاميين من قبلكم في غير ما بلد إسلامي الدخول في البرلمانات بقصد إقامة دولة الإسلام، فلم يرجعوا من ذلك ولا بخفي حنين! ذلك لأنهم لم يعملوا بالحكمة القائلة: «أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم لكم في أرضكم»، وهذا كما قال صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» رواه مسلم.

فالله سبحانه وتعالى أسأل أن يلهمنا رشدنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا، ويهدينا للعمل بشرعة ربنا، متبعين في ذلك سنة نبينا، ومنهج سلفنا، فإن الخير كله في الاتباع، والشر كله في الابتداع، وأن يفرج عنا ما أهمنا وأغمنا، وأن ينصرنا على من عادانا، إنه سميع مجيب.

عمان صباح الأربعاء ١٩ جمادى الأخرة سنة ١٤١٢هـ.

وكتب
محمد ناصر الدين الألباني
أبو عبد الرحمن

ملاحظة:*
لقد دعى الشيخ ناصر الدين الألباني للشعب الجزائري بالنصرة والتوفيق، وذلك في مكالمة هاتفية.

* هذه الملاحظة ليست من أصل الفاكس، ولكن من زيادة أنصار جبهة الإنقاذ.

في السياسة الشرعية

أَجوبةُ العلّامةِ الألبانيّ على أَسئلةِ جَبهةِ الإنقاذ - الجزائر

... حتى ينتفعَ المسلمون ... ويعرفوا مواقعَ أقدامهم، ويستفيدوا مِن تجاربهم، ويعرفوا مَكرَ عدوِّهم، ويفهموا نُصحَ مُخلِصهم : كان لا بدَّ مِن النَّظر إلى الوراء نظرةَ تأمُّلٍ واعتبارٍ، حتى لا تتكرَّر الأخطاءُ ... والخطايا ... وحتى نعرفَ القيمةَ الحقيقيّة لتوجيهاتِ النَّصحةِ البَرَرَةِ مِن علماءِ الأُمّة الرّبانيّين .

- التحرير -

نصُّ أسئلة جبهةِ الإنقاذ :

إنَّ الحمدَ للّه، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللّهِ من شرورِ أنفُسنا ومِن سيّئات أعمالنا، من يهده اللّه فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فَلا هاديَ له .

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللّه وحدَه لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمّداً عبدُه ورسوله .

أما بعد : فيا شيخنا الفاضل المكرم :

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته .

فإنّنا نبلغكم التحيةَ والسّلام المفعَمين بالحبِّ والإخاءِ وغُرَر الثناءِ على مُحياكُم الأنور، ولمكارمِ لُطفكُم .



لا يخفى على تلك الفطنة العالية والقريحة الغالية أن تقدُّم الأمة إلى ذروة التَّمكين، ورسوخ أقدامها في منهل التمدن، لا يتسنى إلّا بعلمائها ودعاتها الربانيين، وكذا تمسكها بنباريس شُروحهم وبيانِهم إلى المشروع الإسلامي عامة .

وليس ببعيد عن حصافة عقلكم أنَّ الشَّعب الجزائري المسلم الذي سُلب منه مشروعه الإسلامي بعد الجهاد الذي انْدَثَرَ حقبة زمنية في تاريخه، يحاول اليوم – وهو ملتفٌّ حول الجبهة الإسلامية للإنقاذ أينما ارتحلت وحلت في ربوع البلاد – إلّا الخروجَ على بكرة أبيه بسواده الأعظم ليناصرها وينادي بتبني مشروعها الذي ينبثق من الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح .

واليوم يقف معتركُ التاريخ؛ إمَّا لوضع اللبنة الأولى في إقامة الدولة الإسلاميَّة أو تمكُّن المنهج التغريبي الصليبي اليهودي في هذا البلد المسلم .

وعليه؛ فإنَّنا نستنصركم في الدين لقوله تعالى : ﴿ وإن استَنصَرُوكُم في الدِّين فَعَليكُم النَّصر ﴾، فأجيبونا عن مسائلنا في أقرب الآجال قبل منتصف هذا الليل حتى تقوى شوكة المسلمين ويزداد سعيهم إلى هذه المهمَّة الشَّرعية والتَّاريخية .

والأسئلة هي ما يلي :

السؤال الأول : ما الحكم الشرعي في الانتخابات التشريعية (ما يسمى بالبرلمان)، التي نسعى من خلالها إلى إقامة الدولة الإسلامية، وإعادة الخلافة الراشدة ؟

السؤال الثاني : ما الحكم الشرعي في النصرة والتأييد المتعلّقَين بالمسألة المشار إليها سابقاً (الانتخابات التشريعية) ؟

السؤال الثالث : حكم خروج النساء للانتخابات التشريعية ؟

السؤال الرابع : الأحكام الشرعية المتعلقة بأنماط العمل الشرعي في (البرلمان) ورجالاته ؟

السؤال الخامس : تأييدكم مُدَبَّجاً لهذا الأمر ؟

السؤال السادس : نصائح وإرشادات شرعيّة لهذه المهامّ الجسام .

وتقبّلوا في الأخير - شيخنا الفاضل المكرم - تحيات الأمة الجزائرية المسلمة، وتَوْقَنا لِلُقياكُم والمحبّة المفعمة بالإخاء ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ملاحظة : لِعلمكم أنّ الانتخابات التشريعية تكون بعد غدٍ الخميس 19 جمادى الثاني 1412 هـ .

وكان جوابُ الشيخ الألباني - حفظه اللّه - ما يلي :

بسم الله الرَّحمن الرحيم

إنَّ الحمد للّه، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللّه من شرورِ أنفسنا، ومِن سيئات أعمالنا، مَن يهدِه اللّه فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلِل فَلا هاديَ له .

وأشهدُ أن لا إلهَ إلّا اللّه وحدَه لا شريك لهُ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله .

أما بعد؛ فإلى لجنة الدعوة والإرشاد في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وعليكم السلام ورحمة اللّه وبركاته .

وبعد؛ فقد تلقيت أَصِيلَ هذا اليوم الثلاثاء الموافق للثامن عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٤١٢هـ رسالتكم المرسلة إلي، فقرأتها، وعلمت ما فيها من الأسئلة المتعلقة بالانتخابات التي قلتم إنّها ستجري عندكم يوم الخميس أي بعد غد، ورغبتم مني التعجيل بإرسال أجوبتي عليها، فبادرت إلى كتابتها ليلة الأربعاء لإرسالها إليكم أيضاً صباحَ هذا اليوم - إن شاء اللّه تعالى - شاكراً لكم حسنَ ظنكم بأخيكم، وَطِيبَ ثنائكم عليه الذي لا يستحقه، سائلاً المولى سبحانه وتعالى لكم التوفيقَ في دعوتكم وإرشادكم .

وإليكم الآن ما يسّر الله لي من الإجابة على أسئلتكم، راجياً من المولى سبحانه وتعالى أن يلهمني السّداد والصّواب في ذلك :

السؤال الأول : ما الحكم الشرعي في الانتخابات التشريعية (ما يسمى بالبرلمان)، التي نسعى من خلالها إلى إقامة الدولة الإسلامية، وإعادة الخلافة الراشدة ؟

الجواب : إنّ أسعدَ ما يكون المسلمون في بلادهم يوم تُرفع راية (لا إله إلّا الله) وأن يكون الحكم فيها بما أنزل الله .

وإنّ مما لا شكّ فيه : أنّ على المسلمين جميعاً - كلٌّ حسبَ استطاعته - أن يسعوا إلى إقامة الدّولة المسلمة التي تحكم بكتاب الله وسنّة رسول الله ﷺ وعلى منهج السّلف الصّالح، ومن المقطوع به عند كلّ باحث مسلم أنّ ذلك لا يمكن أن يتحقّق إلّا بالعلم النّافع والعمل الصّالح .

وأوّل ذلك أن يقوم جماعة من العلماء بأمرين هامين جدّاً :

الأوّل : تقديم العلم النّافع إلى مَن حولهم من المسلمين، ولا سبيل إلى ذلك إلّا بأن يقوموا بتصفية العلم الذي توارثوه مما دخل فيه من الشركيات والوثنيات حتى صارَ أكثرهم لايعرفونَ معنى قولهم : (لا إله إلّا الله)، وأنّ هذه الكلمة الطيبة تستلزم توحيد الله في عبادته تعالى وحدَه لا شريك له، فلا يستغاث إلّا به، ولا يذبح ولا ينذر إلّا له، وأن لا يعبدوه تعالى إلّا بما شرعَ الله على لسان رسول الله ﷺ، وأنّ هذا من مستلزمات قولهم : (محمّد رسول الله)، وهذا يقتضيهم أن يُصَفُّوا كتب الفقه مما فيها من الآراء والاجتهادات المخالفة للسنّة الصحيحة حتى تكون عبادتهم مقبولة، وذلك يستلزم تصفية السنّة مما دخلَ فيها على مرّ الأيّام من الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، كما يستلزم ذلك تصفية السلوك من الانحرافات الموجودة في الطرق الصوفية، والغلو في العبادة والزهد، إلى غير ذلك من الأمور التي تنافي العلم النّافع .

والآخر : أن يُرَبُّوا أنفسهم وذويهم ومَن حولَهم من المسلمين على هذا العلم النّافع .

ويومئذ يكون علمهم نافعاً وعملهم صالحاً كما قال تعالى : ﴿ فَمَن كان يرجو لقاءَ ربِّه فَليَعمَل عَملاً صالحاً ولا يُشرِك بِعبادَةِ ربِّه أحداً ﴾ .

وحينئذٍ إذا قامت جماعة من المسلمين على هذه التّصفية والتربية الشرعيّة فسوف لا تجد فيهم من يختلط عليه الوسيلة الشركية بالوسيلة الشرعية؛ لأنّهم يعلمون أنّ النّبي ﷺ قد جاءَهم بشريعة كاملة بمقاصدها، ووسائلها، **ومن مقاصدها مثلاً النّهي عن التشبّه بالكفار وتبنّي وسائلهم ونُظُمهم التي تتناسب مع تقاليدهم وعاداتهم، ومنها اختيار الحُكّام والنواب بطريقة الانتخابات، فإنّ هذه الوسيلة تتناسب مع كفرهم وجهلهم الذي لا يُفرّقُ بين الإيمان والكفر ولا بين الصّالح والطّالح ولا بين الذكر والأُنثى، وربُّنا يقول : ﴿ أفَنَجعَلُ المُسلمينَ كالمُجرمين ما لَكُم كيفَ تَحكُمون ﴾ ويقول : ﴿ وليسَ الذّكر كالأُنثى ﴾ !**

وكذلك يعلمون أنّ النّبي ﷺ إنّما بدأ بإقامة الدولة المسلمة بالدّعوة إلى التّوحيد والتحذير من عبادة الطواغيت، وتربية من يستجيب لدعوته على الأحكام الشرعية حتى صاروا كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسّهر والحُمّى كما جاءَ في الحديثِ الصّحيح، ولم يكن فيهم من يُصِرُّ على ارتكاب الموبقات والربا والزنا والسرقات إلّا ما ندر .

فمن كان يريد أن يقيم الدولة المسلمة حقّاً **لا يُكتّل النّاس ولا يُجمّعهم على ما بينهم من اختلاف فكري وتربوي كما هو شأن الأحزاب الإسلامية المعروفة اليوم،** بل لا بد من توحيد أفكارهم ومفاهيمهم على الأصول الإسلامية الصحيحة : الكتاب والسنة على منهج السّلف الصّالح كما تقدّم، ﴿ ويَومئذٍ يَفرَحُ المؤمنونَ بِنَصرِ اللّه ﴾ .

فمن أعرضَ عن هذا المنهج في إقامة الدّولة المسلمة، **وسلك سبيل الكفار في**

إقامة دولتهم، فإنّما هو (كالمُستجير من الرّمضاءِ بالنّار) ! وحسبه خطأً - إنْ لم أقل : إثماً - أنّه خالف هديه ﷺ ولم يتخذه أُسوة، والله عزّ وجلّ يقول : ﴿ لَقَد كان لكُم في رَسولِ الله أُسوةٌ حسنةٌ لمن كان يَرجو اللّهَ واليوم الآخر وَذَكر الله كثيراً ﴾ .

السؤال الثاني : ما الحكم الشرعي في النصرة والتأييد المتعلّقين بالمسألة المشار إليها سابقاً (الانتخابات التشريعية) ؟

الجواب : في الوقت الذي لا ننصح أحداً من إخواننا المسلمين أن يُرشّح نفسه ليكون نائباً في برلمان لا يحكم بما أنزل الله، وإنْ كان قد نصّ في دستوره أنّ (دين الدّولة الإسلام) ! فإنّ هذا النّص قد ثبت عملياً أنّهُ وضع لتخدير أعضاء النواب الطّيبي القلوب !! ذلك لأنّه لا يستطيع أن يغير شيئاً من مواد الدستور المخالفة للإسلام، كما ثبت عملياً في بعض البلاد التي في دستورها النّص المذكور .

هذا إذا لم يتورّط مع الزّمن أن يُقرّ بعض الأحكام المخالفة للإسلام بدعوى أنّ الوقت لم يحن بعد لِتغييرها، كما رأينا في بعض البلاد؛ يغير النائب زيّه الإسلامي، ويتزيّا بالزّيّ الغربيّ مسايرة منه لسائر النوّاب ! **فدخل البرلمان ليصلح غيره فأفسد نفسه، وأوّل الغيث قَطرٌ ثم ينهمر ! لذلك فنحن لا ننصح أحداً أن يُرشّح نفسه .**

ولكن لا أرى ما يمنع الشعب المسلم إذا كان في المرشحين من يعادي الإسلام، وفيهم مرشحون إسلاميون من أحزاب مختلفة المناهج، فننصح - والحالة هذه - كلّ مسلم أن ينتخب من الإسلاميّين فقط **ومن هو أقرب إلى المنهج العلمي الصّحيح** الذي تقدم بيانه .

أقول هذا - **وإن كنت أعتقد أنّ هذا الترشيح والانتخاب لا يُحَقّق الهدف المنشود** كما تقدم بيانه - من باب تقليل الشر، أو **من باب دفع المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى** كما يقول الفقهاء .

السؤال الثالث : حكم خروج النساء للانتخابات ؟

الجواب : يجوز لهن الخروج بالشرط المعروف في حقهن وهو أن يتجلببن الجلباب الشرعي، وأن لا يختلطن بالرجال، هذا أوّلاً .

ثمّ أن ينتخبنَ من هو الأقرب إلى المنهج العلمي الصحيح من باب دفع المفسدة الكبرى بالصغرى كما تقدم .

السؤال الرابع : الأحكام الشرعية المتعلقة بأنماط العمل الشرعي في (البرلمان) ورجالاته ؟

الجواب : فنقول : هذا سؤال غامض، مرادكم منه غير ظاهر لنا، ذلك لأنَّ المفروض أنَّ النائب المسلم لا بدَّ أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية على اختلاف أشكالها وأنواعها، فإذا ما طُرِحَ أمرٌ ما على بساطِ البحث، فلا بدَّ أن يوزَن بميزان الشَّرع، فما وافقَ الشَّرع أيَّده، **وإلَّا رفضه؛ كالثّقة بالحكومة، والقسم على تأييد الدستور ونحو ذلك !!**

وأما رجالات البرلمان ! فلعلّكم تعنون : ما موقف النواب الإسلاميين من رجالات البرلمان الآخرين ؟ فإن كان ذلك مرادكم فلا شك أنَّهُ يجب على المسلمين نواباً وناخبين أن يكونوا مع من كان منهم على الحقِّ كما قال ربُّ العالمين : ﴿ وكونوا مع الصَّادقين ﴾ .

وأمَّا **السؤال الخامس والسادس** : فجوابهما يُفهم مما تقدم من الأجوبة .

ونضيف إلى ذلك **أن لا يكون همُّكم معشر الجبهة الإسلاميّة الوصولَ إلى الحكم قبل أن يصبح الشعب مهيئاً لقبول الحكم بالإسلام**، ولا يكون ذلك إلّا بفتح المعاهد والمدارس التي يتعلم فيها الشعب أحكام دينه على الوجه الصحيح، ويُرَبَّى على العمل بها، **ولا يكون فيهم اختلاف جذري ينشأ منه التحزب والتفرق كما هو الواقع الآن مع الأسف في الأفغان**، ولذلك قال ربنا في القرآن : ﴿ وَلا تكونوا مِن

المشركين مِن الَّذينَ فَرَّقوا دينَهُم وكانوا شيعاً كلُّ حزبٍ بما لديهم فَرِحونَ ﴾، وقال رسول الله ﷺ : « لا تقاطَعوا ولا تَدابَروا، ولا تَباغَضوا ولا تَحاسَدوا، وكونوا عبادَ اللَّهِ إخواناً كما أمركم الله » رواه مسلم .

فعليكم إذن بالتَّصفية، والتَّربية، والتأنّي، فإنَّ التأني من الرحمن والعجلة من الشيطان، كما قال نبينا عليه الصَّلاة والسَّلام، ولذلك قيل : **من استعجل الشيء قبل أوانه ابتلي بحرمانه**، ومن رأى العبرة بغيره فليعتبر، فقد جرَّب بعض الإسلاميين من قبلكم في غير ما بلد إسلامي الدخولَ في البرلمان بقصد إقامة دولة الإسلام، فلم يرجعوا من ذلك **ولا بِخُفَّي حُنين** ! ذلك لأنَّهم لم يعملوا بالحكمة القائلة : « أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم لكم في أرضكم » وهذا كما قال ﷺ : « إنَّ اللَّهَ لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، **ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم** » رواه مسلم .

فاللَّهَ سبحانه وتعالى أسألُ أن يلهمنا رشدنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا، ويهدينا للعمل بشرعةِ ربنا، متبعين في ذلك سنة نبينا، ومنهج سلفنا، فإنَّ الخير كله في الاتّباع، والشر كله في الابتداع، وأن يُفرِّج عنّا ما أهمَّنا وأغمَّنا، وأن ينصرنا على من عادانا، إنَّهُ سميعٌ مجيبٌ .

عمان، صباح الأربعاء ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤١٢هـ .

وكتب

محمد ناصرالدين الألباني

أبو عبدالرحمن

وثيقة رقم (٤)

مدارك النظر في (٣١٨)

منهم، وكلمته التي أضحت كالحكمة التي لم يسبق إليها . فيما علمت . مشهورة، ألا وهي قوله: " **أرى الآن من السياسة ترك السياسة** ". الشيخ كالجبل الشامخ لايتزحزح، كم كلمه المتحزبون وأرادوا استدراجه واستعطافه، وكانوا يكلمونه طوال هذه السنوات كل ليلة، وحرّفوا لديه الحقائق وأرادوا منه نصف كلمة تؤيّدهم، ولكن الشيخ في صبره العجيب وجلده الشديد وحلمه الطويل يقول في جرأته المعروفة مع القريب والبعيد: " لاحزبية في الإسلام ". يا سلمان أين فقهك للواقع ؟ لقد سارت الركبان في كل أصقاع المعمورة بكلمة تقول: " لئن جاز أن تستغل الحركات الإسلامية الماكرة كبار المشايخ بالتمويه عليهم، فإن الشيخ الألباني ميؤوس منه عندهم ". أنت . ياسلمان! . قلت: " لماذا نهوّن من شأن هذه الجماهير المسلمة في الجزائر وفي غير الجزائر ونعتقد أنها تنفضّ ... " توسّمت انتصار الجبهة وهي تحاصَر بقوة، وهذه فراستك! فكيف كان اغترارك حين رأيتها بعدها قد حازت مقاعد البرلمان؟ وتأمّل فراسة الشيخ الألباني أيّام انتصار الجبهة في الانتخابات البرلمانية، حين كاد الناس . أصحاب النتائج . يُجمعون على أنّها وصلت، أخبرني الشيخ علي بن حسن بن عبد الحميد آخر سنة ١٤١٢هـ، حدّثه الشيخ سليم الهلالي أنه كان عند الشيخ الألباني حين أُخبر بالانتصار المذكور فقال الشيخ: رغوة صابون أو كلمة نحوها، ثم مشيت إلى بيت الشيخ سليم الهلالي طلبا للإسناد العالي وهو صحيح كالشمس كما ترى، فقال لي: " قال الشيخ: **هذه رغوة فقاقيع** ". بالجزم من غير الشّك الذي تحفّظ فيه الشيخ علي حفظهما الله تعالى، وهما محل صدق والحمد لله، ومن ارتاب فإن الشيخ حيٌّ يرزق وهاتفه بلا حجاب.

فهل الشيخ يكره قيام دولة الإسلام ؟ أم هي فراسة مجتهد قد ظهر صدقها، ولا يدركها طالب العلم مهما جمع من قصاصات الجرائد ؟! فأي الفريقين أحق

وثيقة رقم (٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الأخ الفاضل عبدالملك بن أحمد رمضاني

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته

أما بعد: فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو وأسأله لنا ولك التوفيق فيما نقول ونذر.

وجواباً على خطابك المؤرخ في (١٠/١٠/١٤١٥هـ)

أقول:

أولاً: أنا شاكر لك حسن ثنائك علي بما لا استحق، متذكراً ومتعبداً بقول الصديق الأكبر رضي الله عنه: «اللهم لا تؤاخذني بما يقولون، واجعلني خيراً مما يظنون، واغفر لي ما لا يعلمون»، ومتذكراً أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن كان أحدكم مادحاً أخاه لا محالة فليقل: أحسب فلاناً [كذا وكذا] - إن كان يرى أنه كذلك - ولا أزكي على الله أحداً». رواه مسلم.

ثانياً: لقد رغبت مني أن تعلم رأيي في كتابك: «السياسة بين فرنسة المجتهدين وتلبيس المراهقين»، فإليك ما تطلب. ورغم ضيق وقتي، وضعف نشاطي الصحي، وكثرة أعمالي العلمية، فقد وجدت نفسي مشدوداً لقراءته، وكلما قرأت منه جزءاً ساقتني نفسي أن ألتقي

به، كلما ازددت ضيقاً في الغربة حيثما تشتت بي الخطى. فوجدت نحوه فريداً في بابه، في حفاوته من منهج الدعاة، ومناهجهم لما التصقت لما كان عليه السلف الصالح. وقد سعدت أيما سعادة بترجمة كتاب فوزي الجزائري وبعض البحوث الشبيهة بها. والآن يجري ترتيبها بتوضيحه الجامعة، والمساعدة في نشرها من دون أن يكون هناك عدة ترجمة والترجمة. ولقد سررت جداً من استمارتي بها، وقد سرت ترجمة حولها كثيراً، على الوقت الذي لم يعد للدعوة قيام أكبر للدعوة في عضوية المجتمع الإسلامي، ولا تترككم الحركة [illegible] الأساسي في ذلك. جزاك الله خيراً.

رابعاً وأخيراً: ونظراً لشوقكم الشديد للجديد من مؤلفاتي، فإني أبشركم بأنه تحت الطبع حالياً:

١ - المجلد الثالث من «مختصر صحيح البخاري».
٢ - المجلد الخامس من «سلسلة الأحاديث الضعيفة».
٣ - المجلد السادس من «سلسلة الأحاديث الصحيحة».
٤ - «صحيح موارد الظمآن».
٥ - «ضعيف موارد الظمآن».
٦ - «الرد على ابن حزم ومقلديه في إباحة المعازف».
٧ - المجلد الثاني من «صحيح الترغيب والترهيب».

وختاماً أسأل الله تعالى أن يستعملنا في طاعته، وأن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا الدين، وأن يجزيكم عنا خير الجزاء، [illegible].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكتب
محمد ناصر الدين
الألباني

عمان / الأردن [illegible] / ١٠ / [illegible]

مـدارك النظـر فـي (٧)

تقريظ الكتاب
للعلاّمة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني
حفظه الله تعالى



إلى الأخ الفاضل عبدالمالك بن أحمد رمضاني

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته

أمابعد؛ فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وأسأله لنا ولك التوفيق فيما نقول ونذر.

وجواباً على خطابكم المؤرخ في: ١٥/١٠/١٤١٥هـ، أقول:

أولاً: أنا شاكرٌ لك حسن ثنائك عليَّ بما لا أستحقه، متذكِّراً وداعياً بقول الصدِّيق الأكبر ﷺ: " اللهم لا تؤاخذني بما يقولون، واجعلني خيراً مما يظنّون، واغفر لي ما لا يعلمون "، ومذكِّراً لك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: « **إنْ كان أحدكم مادِحاً أخاه لا محالة فليقل: أحسِبُ فلاناً كذا وكذا . إن كان يُرى أنه كذلك . ولا أزكي على الله أحداً** » رواه مسلم(١).

---

(١) قال الشيخ . حفظه الله . هذا مع أنّني ما زِدْتُ على وَصْفه ببعض ما يجب على أمثالي تجاه أهل العلم! وكذلك فعل الشيخ عبد المحسن العبّاد؛ فقد كره لي تصديرَ اسمه بـ (العلاّمة الشيخ) على رأس تقريظه الذي تجده هنا في ص (١٢) تواضعاً منه!

أكتب هذا تذكيراً لطلبة العلم بمثل هذا الخلق، لِيُجَنِّبوا أنفسهم النفخ الفارغ! فقد قيل: إنّ محدِّثاً قرأ على العلاّمة إبراهيم بن سعيد الحبّال فقال:" ورضي الله عن الشيخ الحافظ.. "، فقال: " قُلْ: رضي اللهُ عنك؛ إنّما الحافظ الدارقطني وعبد الغني! "، انظر =

مدارك النظر في

٨

ثانياً: لقد رغبتَ في أن تعلم رأيي في كتابك: « السياسة بين فراسة المجتهدين وتكيس المراهقين »[1] قبل أن تطبعه.

ورغم ضيق وقتي، وضعف نشاطي الصحي، وكثرة أعمالي العلمية، فقد وجدتُ نفسي مشدوداً لقراءته، وكلما قرأتُ فيه بحثًا مُعَلِّلاً نفسي أن أكتفي به، كلما ازددتُ مُضيًّا في القراءة حتى أتيت عليه كلِّه، فوجدتُه بحقٍّ فريداً في بابه؛ فيه حقائق عن بعض الدعاة ومناهجهم المخالفة لما كان عليه السلف الصالح، واستفدت أنا شخصيًّا فوائد جمَّةً حول ثورة الجزائر وبعض الرؤوس المتسببين لها، والمؤيِّدين لها بعواطفهم الجامحة، والمبالغين في تقويمها ممن لا يهتمون بقاعدة التصفية والتربية.

ولقد سررتُ جدًّا من إشادتك بها، ودندنتك حولها كثيراً، في الوقت الذي لم ينتبه لدورها الهامّ أكثر الدعاة في تحقيق المجتمع الإسلامي وإقامة حكم الله في الأرض، بل إنها الأساس في ذلك، فجزاك الله خيراً.

وأخيرا: ونظراً لتلهّفكم الشديد للجديد من مؤلفاتي، فإني أبشِّركم بأنَّ تحت الطبع منها:

١. المجلد الثالث من « مختصر صحيح البخاري ».

٢. المجلد الخامس من « سلسلة الأحاديث الضعيفة ».

« السير » (٤٩٨/١٨).

وفيه أيضاً (١٠٧/١٩) في ترجمة ابن خَيْرُون ـ الذي كان يُشَبَّه بابن معين ـ أنهم كتبوا له مرَّةً: (الحافظ)، فغضب وضرب عليه، وقال: " قرأنا حتى يُكتَب لي الحافظ؟! ".

(١) كان عنوان كتابي ما أثبته الشيخ أعلاه، ثم شاء الله أن يتغير مع بعض التصحيحات والزيادات.

مدارك النظر في ٩

٣. المجلد السادس من « سلسلة الأحاديث الصحيحة ».

٤. « صحيح موارد الظمآن ».

٥. « ضعيف موارد الظمآن ».

٦. « الرد على ابن حزم ومقلِّديه في إباحة المعازف ».

٧. المجلد الثاني من « صحيح الترغيب والترهيب »

وختاماً أسأل الله تعالى أن يستعملنا في طاعته، وأن يوفقنا جميعاً لخدمة سنة نبيّه، وأن يصرف عنا شر الفتن، ما ظهر منها وما بطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

عمان/ صباح الثلاثاء

٢٥/١١/١٤١٥هـ.

وثيقة رقم (٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

كتبه : محمّد ناصر الدين الألباني

إنَّ الحَمدَ للَّه، نَحمدُهُ وَنَستَعينُهُ ونَستَغفرُهُ، ونَعوذُ باللَّهِ مِن شرورِ أَنفُسِنا، ومِن سَيِّئاتِ أَعمالنا، مَن يَهدِهِ اللَّهُ فلا مُضِلَّ لهُ، ومَن يُضلِل فلا هادِيَ لهُ .

وأَشهَدُ أَنْ لا إلهَ إلّا اللَّهُ وَحدَهُ لا شريكَ لَهُ .

وَأَشهَدُ أنَّ مُحمَّداً عَبدُهُ وَرَسولُهُ .

أمّا بعد :

فلقد قرأتُ هذهِ الرسالةَ النّافعةَ - إن شاءَ اللَّهُ تعالى -، والقاضيَةَ بإذنِه سبحانه على إرجافِ المرجفين، وأباطيلِ المبطلين، **وذلك بجمعها لشَتاتِ ما تفرّقَ من فتاوايَ المنثورةِ في الأشرطَة والمجالسِ** حولَ وجوبِ الهجرةِ من البلادِ التي يَغلبُ عليها الكفرُ والفجورُ والفسقُ؛ بحيثُ لا يستطيعُ المسلمُ - معها - الحِفاظَ على دينِه أو نفسِه .

وَلَقد استغلَّ بعضُ ذوي الأغراضِ الشّخصيّةِ والأهواءِ النّفسيّةِ هذهِ الفُتيا أسوأَ استغلالٍ وأرخصَهُ، ووظّفوها لتحقِيقِ (مآربِهِم) وتنفيذِ (مخطَّطاتهم) !

فجزى اللَّهُ خيراً صاحبَنا الفاضلَ الشيخَ أبا مالكٍ محمّد إبراهيم شقرة على ما بيَّنَهُ وكشَفَهُ في رسالتِه النّافعةِ هذهِ، **بما لا يدَعُ مجالاً لِمُتَشَكِّكٍ، أو مكاناً لمتقوِّلٍ .**

وإذا كانَ لي من كلمةٍ أقولُها بهذهِ المناسبَةِ فهيَ أنَّهُ قد اتَّصلَ بي بعضُ (التُّجارِ) الصحفيين، مُحاولاً أن يجرَّني بكلماتٍ معسولَةٍ إلى الدُّخولِ في حَلْبَةِ الرَّدِّ على المخالفينَ؛ وذلك بأن يُفردَ لي - كما قالَ - زاويَةً خاصَّةً ! وكُنتُ أودُّ - لو كانَ عندي فراغٌ منَ الوَقتِ - أن أستجيبَ لتلكَ الرَّغبةِ، لولا يقيني أنَّ جُلَّ هذه الصُّحفِ - إن لم أقل : كلَّها - لا يَهمُّها إحقاقُ الحقِّ، أو إبطالُ الباطلِ، **بل هيَ تَنشرُ كلَّ ما هبَّ ودبَّ مما هو ظاهرُ البطلانِ** .

ولا أدلَّ على ما قلتُ من نشرِ إحدى هذه الصُّحفِ مقالَةَ ذاكَ (المجاهِد) المزعومِ، والنَّاشرِ لصورَتي اختلاساً؛ حيثُ عَنوَنَ - هوَ أو القائمُ على النَّشرِ؛ وأحلاهما مرٌّ - المقالَ المشارَ إليهِ، وبالحرفِ الكبيرِ : « الألباني كانَ مِنَ الإخوانِ المسلمين » !!

والقاصي والدَّاني يعلمُ أنَّنا لا نُؤيِّدُ كلَّ هذه التكتُّلاتِ الحزبيَّةِ، بل نعتقدُ أنَّها مُخالفةٌ لنصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ .

.. إلى غيرِ ذلكَ مِنَ أكاذيبِه وافتراءاتِه .

ومِمَّا حَمَلني على الامتناعِ عن خوضِ هذا المُعْتَرَكِ الصَّحَفيّ أنَّني كُنتُ دخلتُ في تجربةٍ مماثلةٍ مع بعضِ الصُّحفِ منذُ بضعِ سِنينَ، حينما نشَرْتُ أربعَ مَقالاتٍ مُتتابعةٍ في بعضِ الجرائدِ ردّاً على أحدِ الكُتَّابِ المعتدينَ على السُّنَّةِ، وإذا بي أُفاجأُ بامتناعِ صاحبِ الجريدةِ عن الاستمرارِ في نشرِ بقيَّةِ الرَّدِّ !!

ومثلُ هذه التَّجربةِ كثيرٌ وكثيرٌ .

فهذا وذاكَ مِمّا حَمَلَني على أنْ لا أحشرَ نفسي للرَّدِّ على أولئكَ المبطلينَ، لأنَّهم لم يُضَمِّنُوا رُدودَهُم ما يدلُّ على أنَّ غايتَهم نُصرَةُ الحقِّ الذي بدا لهم، **وإنَّما هيَ الأهواءُ الشَّخصيَّةِ والأغراضُ الحزبيَّةِ** ! ولولا هذا لردَدْتُ - على الأقلِّ - على أُولئكَ الدَّكاترَةِ العشرينَ ونيِّفٍ؛ لأنَّهم كانوا مُهذَّبينَ في ردِّهِم، مُلتزمينَ أدَبَ الشَّرعِ في ذلك .

ولكنْ أينَ كانوا - وَفَتاوَاهُم - في حربِ الخليجِ ؟ وقبلَ ذلكَ الجهاد الأفغانيّ ؟ و ... و ...

بل أينَ هُم - وفَّقهم اللَّهُ للخيرِ - من خُطبَةِ فقيرِ العلمِ ذاكَ (١) الذي هو رأسُ الفتنَةِ؛ **حيثُ نفى صراحَةً أن يكونَ هناكَ دِيارٌ إسلاميَّة** ؟! بل قالَ بالحرفِ الواحدِ ما نَصُّهُ : « ما أرى إلّا أنَّ الهجرَةَ واجِبَةٌ مِنَ الجزائرِ إلى تَلّ أبيب » !! وقالَ : « لَو خُيِّرتُ - أُقسِمُ باللَّهِ - أن أعيشَ في أيِّ عاصِمَةٍ عرَبيَّةٍ لاخترتُ أنْ أعيشَ في القُدسِ تحتَ احتلالِ اليهودِ » !!

فهل هذهِ الأقوالُ - يا مَعشرَ الدَّكاترَةِ ! - أخطرُ وأضلُّ، أم القائلُ بوجوبِ الأمرِ الذي هُو قولُ جميعِ العلماءِ ؟!

فسكوتُكم عن هذهِ الأقوالِ - التي لا نشكُّ أنَّكم معنا في بُطلانها، وضَلالِ صاحِبِها، فضلاً عن أقوالِه الأخرى الصَّريحَةِ بتكفيرِ القائِلِ بالهجرَةِ مِن تحتِ الاحتلالِ اليهوديِّ - لأكبرُ دَليلٍ على أنَّ اجتماعَكُم في الرَّدِّ على القائِلِ بالهجرَةِ المشروعةِ، وسكوتَكُم عن فقيرِ العلمِ ذاكَ لَم يَكُن خالصاً على نهجِ العلم الصَّحيحِ، وهذا أمرٌ قَد انكشَف لكثيرٍ من أَلِبّاءِ المسلمينَ .

وأقولُ أخيراً لكلِّ المُرْجِفِينَ : من أجلِ هذا كُلِّهِ لزمتُ الصَّمتَ؛ داعياً ربّي جلَّ وعَلا أن يجعلَ الدَّائرَةَ على الظالمينَ المبطلينَ، وقائلاً : ﴿ اللَّهمَّ إنِّي مظلومٌ فانتَصر ﴾، والعاقِبَةُ للمتقين .

﴿ ولَتَعلمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِين ﴾ .

وبعد، فإني أكرر ما صدّرت به كلامي المتقدم:

أن ما حرّره الأخ الفاضل الشيخ محمد شقرة في رسالته هذه من أقوالي وكلامي هو خلاصة ما أعتقده وأدين الله به في هذه المسألة، وأن كل من نقل عني خلاف هذا التحرير، فهو إما مخطئ أو مبطل.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

عمان ١١ صفر سنة ١٤١٤

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

وثيقة رقم (٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية

إلى صاحب الفخامة السيد شيمون بيريز رئيس دولة إسرائيل

عزيزي وصديقي العظيم

لما لي من شديد الرغبة في أن أطور علاقات المحبة التي تربط لحسن الحظ بلدينا قد اخترت السيد السفير عاطف محمد سالم سيد الأهل ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً من قبلي لدى فخامتكم وإن ما خبرته من إخلاصه وهمته. وما رأيته من مقدرته في المناصب العالية التي تقلدها مما يجعل لي عظيم الرجاء في أن يكون النجاح نصيبه في تأدية المهمة التي عهدت إليه فيها.

ولاعتمادي على غيرته وعلى ما سيبذل من صادق الجهد ليكون أهلاً لعطف فخامتكم وحسن تقديرها أرجو من فخامتكم أن تتفضلوا فتحوطوه بعطفكم، وتلقوه برعايتكم، وتشملونه بالقبول وتمام الثقة فيما يبلغه إليكم من جانبي ولا سيما إذا كان الأمر يتعلق بالإعراب لفخامتكم عما أتمناه شخصياً لفخامتكم من السعادة ولبلادكم من الرغد.

وإني أيها الصديق العزيز

صديقكم الوفي

محمد مرسي

تحريراً بقصر الجمهورية بالقاهرة في ١٩ شعبان ١٤٣٣ / ١٩ يوليو ٢٠١٢

رئيس ديوان رئيس الجمهورية

وزير الخارجية

وثيقة رقم (٨ أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال وجواب من الفتوى رقم ١٦٧٤ في ١٣٩٧/١/٧هـ

س ١: من الجماعة هناك جماعتان هما أنصار طلبة المسلمين وجماعة التبليغ فلا بد أن تعرف هؤلاء المسلمين لأنهما الجماعتان التي توجدا الإسلام هذه الأيام العلماء في أرض الهند جماعة التبليغ يقولون بالدعوة إلى الله وكذلك هم محبون للسنة وعدهم الأكثر وطلبة الأنصار على العكس من ذلك الطالب المسلم البعيد من الدين ويحتقرونه للآراء بعد هذا مع تفسيرهم من أعمال الإسلام.

ج ١: المنهج السليم من الخطأ والبعد من الانحراف عن الصواب إنما هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه وإجماع الأمة أما كل فرد من أفراد الأمة أو كل جماعة على حدة من جماعات الأمة كجماعة التبليغ أو جماعة أنصار طلبة المسلمين أو جماعة الإخوان المسلمين أو جماعة الشبان المسلمين أو جماعة أنصار السنة المحمدية أو الجمعية الشرعية لإحياء الكتاب والسنة المحمدية .. إلخ فكل منها ليست معصومة بل تخطئ وتصيب ولها محاسن ومساوئ في الأحكام التي تدعو إليها وتنشرها وفي طريقة دعوتها إلى ما تعتقده وتعمل به وتحث على إرشاد الناس إليه وتعليمهم إياه.

وعلى كل جماعة من الجماعات الإسلامية أن تتعاون مع الأخرى فيما انفردت به من الخير وأن تتناصح فيما أخطأوا فيه عسى الله أن يهدي الجميع إلى سواء السبيل وعلى كل طائفة من هذه الجماعات أن تنصح للأخرى وتدلي عليها بما لديها من حجج على ما تراه خطأ في الأحكام والانحراف في العقيدة أو الأخلاق أو تقصير في العلم أو العمل قصد الإصلاح وطلبًا لاستدراك ما فات لا زراية بها وتشهيرًا عسى أن تستجيب لما دعيت إليه فتستكمل نقصها وتصلح شأنها وتجتمع القلوب على الحق ويتعاون الجميع في نصرته.

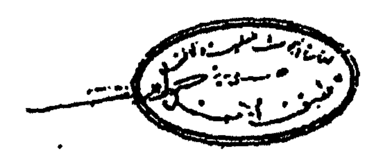
وعلى هذا يمكن أن نبين لك ما امتازت به جماعة التبليغ أو ما يرجى لها من حسنات وما عليها من المساوئ: إن جماعة التبليغ فيما امتازت به العمل بما تعتقده ومداومة في الأخلاق وعدم احتقار الناس ومنها مسالمة للغير فلا تعتدي على أحد ولا تشتبك في جدل ولا مع حكومة في خصومة أو نزاع ولكنها قلت في المسائل الدينية والأحكام والجدال في الدعوة حتى تركت الكلام في تفاصيل عقيدة التوحيد وهو أصل الإسلام وهو الذي بدأت به الرسل عليهم الصلاة والسلام دعوتهم وقاوموا أممهم حتى كانت العصبيات والحروب بينهم وكان الجهاد في سبيل الله نصرة له وإعلاء لكلمته ولم يعرف عليهم تجرد الخروج والدعوة إليه الذي هو من البدع والأصول المعروفة عند جماعة التبليغ ولم يعرف عنهم تجرد المسالمة بل كانوا يجهرون بالحق كما أمرهم ربهم على السبيل به لا يخشون في الله لومة لائم ولا غضبة ويبالون بمكرهم ولو ترتب على ذلك اضطهاد وهجرة وحرب وقتل نفوس ولم يعرف عن



- وثيقة رقم (١٨): وتتضمن فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء حركة لتبليغ (برقم ١٦٧٤) في تاريخ (١٣٩٧/١/٧هـ).

- ٢ -

جماعة التبليغ [illegible] خالفوا [illegible] الرسل عليهم الصلاة والسلام في الدعوة الى تفاصيل الشريعة أصولها
وفروعها أما الذين [illegible] حتى يخرج منهم الى [illegible] الإسلامي أو
معرفة بتفاصيل دينه [illegible] في هذا اتباع لسنة الرسل عليهم الصلاة والسلام .
[illegible] جماعة التبليغ [illegible] هذه المناسبة وعليهم أن يتعلموا [illegible]
[illegible] في الدعوة [illegible] الشريعة [illegible] من طرق العمل والدعوة [illegible]
[illegible] على التوفيق [illegible]
[illegible] بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .
أما الجماعات الأخرى فسوف [illegible] إن شاء الله في المناسبات كما [illegible] لكم ونسأل الله
التوفيق للجميع .



وثيقة رقم (٨ ب)

المملكة العربية السعودية
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

التاريخ : ________
المرفقات : ________
الموضوع : ________

فتوى رقم   وتاريخ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه وبعد :

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الاستفتاء المقدم من صاحب [illegible] إلى سماحة الرئيس العام برقم ٦٥٦ في ١٢/٤/١٤٠١هـ ونصه : (ويتلخص السؤال في خمسة أمور لا غير ونسأل الله أن يثبتنا على الصواب إنه سميع مجيب :

١- لقد سمعنا من يقول للناس في دعوته إلى الله إننا دعاة ولسنا قضاة ما حكم ذلك شرعا في الشرع الإسلامي الحنيف؟

٢- هناك من يقول نحن ندعو الناس إلى الدين ولا يهمنا ما بين الأرض والسماء بل يهمنا ما تحت الأرض وما فوق السماء هل هذه الكلمة لها وزن في الدعوة إلى الله ؟

٣- هناك دعاة (جماعة التبليغ) اقتصرت دعوة هذه الجماعة على الفضائل دون التطرق إلى باقي الأشياء مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى تشريع الله سبحانه وتعالى في الحكم بما أنزل الله وأنه اقتصر عليها في المساجد [illegible] ذلك .

٤- إن هذه الجماعة تطلب من الشباب الخروج معهم بحجة (في سبيل الله) للتوجه إلى جمهورية باكستان [illegible] تعلم الدين والفقه في وقت وجيز يدعي الناس بالطريقة السالفة الذكر [illegible] هذا الخروج يحتسب في سبيل الله أبدا [illegible] بهذه الطريقة التي هي [illegible] الدين ولم يأت به شاملا وكاملا كما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم .

٥- وقد طلب الخروج لمدة أربعين يوما أو شهرين كالمسلمين بحجة حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم (لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها) هل هذا الحديث الشريف يناسب هذا الخروج الذي في عصرنا والله أعلم لا يفيد الاستمرار . .

وختاما لهذا أرجو من فضيلتكم الإجابة المفصلة من الكتاب والسنة حتى نعود إن شاء الله إلى الإسلام الصحيح وإن كنا مخطئين نصحح أخطاءنا ونعود إلى الصواب وإن كنا على هدى نبين للناس أن رسالة كاملة شاملة لا تجزأ ولا [illegible] دين الله كامل شامل .

وأجابت بما اشتمل عليه من النقاط فيما يلي :

أولا : الدعوة إلى الحق واجبة على كل مسلم بقدر ما آتاه الله من علم بالكتاب والسنة والفقه فيهما وما آتاه من قوة ووجاهة [illegible] وتكون بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن قال الله تعالى : (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن . .) الآية .

والداعي قد يكون قاضيا وقد يكون [illegible] وقد يكون ملكا أو إماما للمسلمين وقد يكون غير ذلك [illegible] من يقول نحن دعاة لا قضاة [illegible] كما يلزم القاضي [illegible] .

- وثيقة رقم (٨ ب): وتتضمن فتوى اللجنة الدائمة في حركة التبليغ برقم (٦٥٦) بتاريخ (١٢/ ٤/ ١٤٠١).

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

الرقم : ________
التاريخ : ________
المرفقات : ________
الموضوع : ________

- ٢ -

ثانيا قول الداعي الذي يعظ الناس ويعلمهم احكام الاسلام (لا يهمنا ما بين السماء والارض) فيه تجهيل وتدبير لفتنه وقد يغتر بعض السامعين ويفتح باب شر عليه او على غيره من الدعاة وينبغي للدعاة ان يدعوا بالتي هي احسن وان يجتنبوا مثل هذا القول بعدا عن التنفير وتأليفا للقلوب .

وقوله : (بل يهمنا ما تحت الارض) خطأ

ثالثا و رابعا و خامسا : جماعة التبليغ فيهم حسن سمعة ووداعة نفس ومداومة على الصلوات في المساجد ولكن هذا جانب من الدين الاسلامي وقد تركوا جوانب اخرى من الاسلام كالدعوة الى التوحيد وتعليم الناس تفاصيل اركانه وعقائده الثابتة الصحيحة وارشادهم الى احكام العبادات والمعاملات والدعوة الى تطبيق احكام شريعة الاسلام في السفر والاقامة وليس مجرد الخروج جهادا في سبيل الله ولم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم وانما الجهاد في سبيل الله الذي حققه صلى الله عليه وسلم هو الجهاد باللسان بلاغا وارشادا وتعليما ودفعا للشبه ودحضا للشرك والالحاد والجهاد بالمال والسلاح قتالا للكفار واذلالا لهم واضعافا لشوكتهم وتذليلا للعقبات التي تعترض طريق الدعوة في سبيل نشر الاسلام فبلغ صلى الله عليه وسلم وارشد وعلم وجاهد هو واصحابه رضي الله عنهم بالنفس والمال والسلاح حتى صارت كلمة الله هي العليا وكلمة الكفر هي السفلى وعز المؤمنون وذل الكافرون الى غير ذلك من انواع الجهاد الذي زانت به سيرته وسيرة اصحابه وسار على نهجها الرعيل الاول من سلف هذه الامة وسادتها وليس في خروج جماعة التبليغ شيء من ذلك فخروجهم على النحو المعروف عنهم بدع في القول والعمل وتحديد مدة له بدعة وتركهم للاهل والاعمال من اجله بدعة وزعمهم انه جهاد في سبيل الله كذب وتحريف لنصوص الاسلام واعمال الرسول صلى الله عليه وسلم ومن تبعه عن مواضعها .

هذا وقد صدرت فتوى مفصلة من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء من قبل في جماعة التبليغ وجماعة اخرى فنرفق لك صورتها زيادة في الفائدة . وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله بن قعود	عبد الله بن غديان	عبد الرزاق عفيفي	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وثيقة رقم (٨ ج)

المملكة العربية السعودية
الرئاسة
العامة للبحوث العلمية والإفتاء



فضيلة الأخ المكرم الشيخ الدكتور: محمد بن فهد بن عبدالعزيز الفريح

عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

فإجابة لرسالتكم رقم (بدون) وتاريخ ١٤٣١/٢/٢٢هـ، حول جماعة التبليغ ورأي سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز -رحمه الله- وإبراء للذمة، وأداء للأمانة وهو ما قلته في جامعة الملك خالد بأبها، في أول مناسبة بعد وفاة سماحته رحمه الله .

إذ سئلت كما سألتموني :

وأفيدكم عن هذا: بأنني مع سماحته كالمعتاد، بعد صلاة الفجر في أحد الأيام، أقرأ عليه رحمه الله كالمعتاد الفتاوى والكلمات والمحاضرات، وقد كان سماحته يعدّل في المحاضرات وفي الفتاوى، بل يحذف ما لا يرى مناسبته، وليس بغريب فالعلماء لهم الرأي الأول والرأي الثاني، كالإمام الشافعي رحمه الله .

وعندي في صندوق: الأسس لفتاوى سماحته، حيث كنت أكتب تاريخ العرض على سماحته وتاريخ التوقف (بلغ) لنبدأ في الجلسة الثانية وفي هذه الأسس نماذج كثيرة عن تبديل أو توقف، أو إلغاء من سماحته، احتفظ به للأمانة، وتسليمه لمن يأتي بعدي للاسترشاد، وإبراء الذمة .

- وكان معي في ذلك اليوم مجموعة من فتاوى سماحته، عن : جماعة التبليغ التي يتداولها الناس، فأخبرت سماحته عنها، وسوف أقرأها عليه، فوافق ولما قرأتها عليه أخذها مني ومزّقها وألقاها في سلة المهملات . وقال: لا يصح عني في جماعة التبليغ إلا ما ينشر في جريدة الدعوة، فخذها وأثبتها.. وهذا ما حصل فقد وضعت تلك الفتوى بعدما أحضرت لسماحته في جلسة أخرى مجلة الدعوة فأقرها وهي ما نشر في العدد (١٤٣٨) بتاريخ ١٤١٤/١١/٣هـ، وقد جاءت في الجزء الثامن من مجموع فتاوى ومقالات لسماحته ص (٣٣١) .

كما أمرني سماحته رحمه الله، بأخذ نسخة من فتاوى لسماحته عن جماعة التبليغ

الرقم: ٢/٢/٣٣٤ م التاريخ: ٩ / ٢ / ١٤٣١هـ المشفوعات: -



المملكة العربية السعودية
الرئاسة
العامة للبحوث العلمية والإفتاء

والإخوان المسلمين وبعد قراءتها عليه أقرها بعد التعديل البسيط ، وجاءت في الجزء السابع المتزامن طبعه مع الجزء الثامن ص ١٢٠- ١٢٢ .

- وبعدهما كانت فتوى مختصرة عن جماعة التبليغ في الجزء التاسع ص (٢٠٧، ٢٠٨) .

وكل هذه الفتاوى الثلاث متقاربة الزمن ، حيث كان قد علق بذهنه رحمه الله : أن جماعة التبليغ عندهم قصور في فهم العقيدة ، ولذلك نصّ في الفتوى : بأنه يرى أن جماعة التبليغ وجماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من الجماعات التي لا أنصح بإتباع أحد منهم ، إلاّ فيما وافق الكتاب والسنة ، وهم الذين يدعون إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم قولاً وعملاً .

وقال عن جماعة التبليغ ليس عندهم بصيرة في مسائل العقيدة ، فلا يجوز الخروج معهم ، إلا لمن لديه علم وبصيرة بالعقيدة الصحيحة ، التي عليها أهل السنة والجماعة ، حتى يرشدهم وينصحهم ويتعاون معهم على الخير ، فهم يحتاجون إلى المزيد من العلم ، وإلى من يبصرهم من علماء التوحيد والسنة .

ومن هنا يدرك فضيلتكم الرأي الأخير لسماحة الشيخ عبدالعزيز -رحمه الله- في هذه الجماعات ، وفق الله الجميع لما يرضيه آمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته:::

مستشار سماحة مفتي عام المملكة
ورئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

د . محمد بن سعد الشويعر

الرقم: ٢/٢/٢٢٤/٣ التاريخ: ٩ / ٢ / ١٤٢١هـ المشفوعات: ـــ

وثيقة رقم (٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله وَحْدَهُ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن لا نبيَّ بَعْدَه، أمَّا بعدُ:

فنحنُ المُوَقِّعِينَ أدْناهُ مِن تلاميذِ شيخِنا العلّامةِ المُحَدِّثِ مُحَمَّدِ ناصرِ الدِّينِ الألبانيِّ، والقائمينَ على مركزِ الإمامِ الألبانيِّ للدِّراساتِ المنهجيَّةِ والبُحوثِ العِلْمِيَّةِ لا نَعْلَمُ ألْبَتَّةَ بما وَرَدَ على لِسانِ بعضِهِم ممَّا هو موجودٌ على الشبكةِ العالَمِيَّةِ (الإنترنت) مِن رُجوعِ شيخِنا الإمامِ الألبانيِّ مِن التحذيرِ مِن جماعةِ التبليغِ، وحُكْمِهِ على خُروجِهِم بالمَنْعِ، وتَنْفِيرِ النَّاسِ منهُم ومِن مجالِسِهِم ومِن الخُروجِ معهُم -مع مُلازَمَتِنا له، ومعرفتِنا الوثيقةِ بِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-.

وما نَسَبَهُ ذلكَ الجائرُ إلينا مِن شُهودِ تَوْبَةِ شيخِنا الألبانيِّ مِن ذلكَ كذِبٌ، عليهِ وعَلينا، وزَعْمُهُ أنَّنا مِن (الأحباب) وأنَّنا خَرَجْنا مع التبليغيِّين أربعةَ أشهُرٍ، المَرَّةَ والمَرَّتَين، ممَّا لا أصلَ له ألْبَتَّةَ، ولمْ يَقَعْ ذلِكَ مِن واحدٍ مِنَّا.

وخشيةَ أنْ يُلْصَقَ هذا الكذِبُ مع مُضِيِّ الزَّمَنِ بِنَا وبشيخِنا الألبانيِّ كَتَبْنا هذا البيانَ تحقيقاً للحقِّ، ووَضْعاً للأمورِ في نِصابِها، مع التَّنْويهِ أنَّهُ لمْ يَسْبِقْ لأيِّ واحدٍ مِنَّا أنْ خَرَجَ الخُروجَ التَّبْليغِيَّ في حياتِهِ، لا مَرَّةً ولا أكثرَ، ولا يوماً ولا بعضَهُ ولا ما يزيدُ عليهِ، إلّا ما حَصَلَ مِن الشيخَيْنِ الفاضِلَيْنِ الشيخِ الدُّكتورِ محمدِ بنِ مُوسَى آلِ نَصْرٍ والشيخِ أكرمِ بنِ مُحَمَّدٍ آلِ زِيادة -وذلِكَ قَبْلَ نَحْوِ ثُلُثِ قَرْنٍ مِن الزَّمانِ -في أوَّلِ الطَّلَبِ-.

وقد تبيَّنَ لهُما -بَعْدُ- بوُضوحٍ وجَلاءٍ، واعتِماداً على أدِلَّةٍ وبراهينَ شرعيَّةٍ، ومعرفةٍ بواقعِ حالِ التَّبْلِيغِيِّينَ أنَّ دعوتَهُم تُخالِفُ ما عليهِ منهجُ السَّلفِ الصالحِ، وقد رَجَعُوا عن ذلكَ، بل صارُوا يُحَذِّرونَ مع سائرِ إخوانِهِم المشايخِ المُوَقِّعِينَ أدناهُ مِن دَعْوَةِ التَّبْلِيغِ والخُروجِ معهُم، ويَفْعَلُونَ ذلك احتِساباً للأجْرِ مِن الله، وعَمَلاً على نُصْرَةِ الشريعةِ، ونَشْراً للسُّنَّةِ، ومَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ: عقيدةً وسُلُوكاً وتَرْبِيةً ودَعْوَةً، واللهُ عَلَى ما نَقُولُ شَهِيدٌ.

محمد بن موسى آل نصر	باسم بن فيصل الجوابرة	علي بن حسن الحلبي
أكرم بن محمد آل زيادة	مشهور بن حسن آل سلمان	زياد بن سليم العبادي

وثيقة رقم (١٠)



الحق بدلائله..
لا بقائله...

تنوير الأرجاء

بتحقيق مسائل:

الإيمان
والكفر
والإرجاء

النصيحة..
ديانة. وأمانة...

تتمة مهمة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:

«ومن آتاه الله علماً: علم أنه لا يكون عند المتأخرين من التحقيق، إلا ما هو دون تحقيق السلف -لا في العلم ولا في العمل-.

ومن كان له خبرة بالنظريات، والعقليات: علم أن مذهب الصحابة -دائماً- أرجح من قول من بعدهم، وأنه لا يبتدع أحد قولاً في الإسلام إلا كان خطأ. وكان الصواب قد سبق إليه من قبله».

«مجموع الفتاوى» (٤٣٦/٧)

مسائلُ علميّة
وتنبيهاتٌ جليّة

تحرير:
سليم بن عيد الهلالي
محمد بن موسى آل نصر
علي بن حسن الحلبي الأثري
مشهور بن حسن آل سلمان

وثيقة رقم (١١)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه.

وبعد:

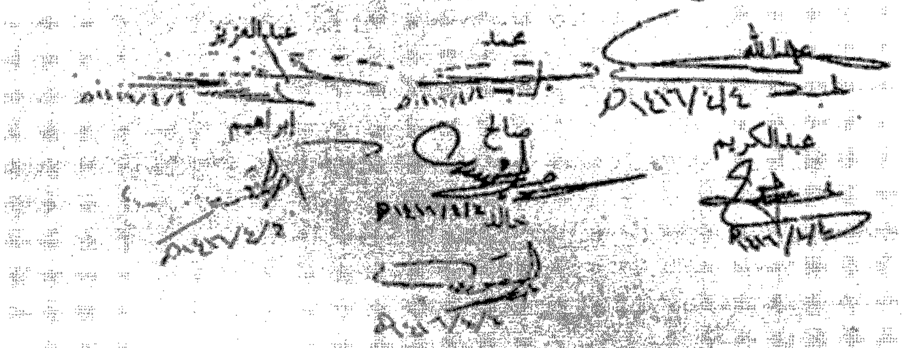
فقد بلغنا - نحن أبناء الشيخ حمود بن عبد الله التويجري - أنّ جماعة التبليغ تشيع عنا أنّا كلّنا أو بعضنا قد زاروا الهند واعتذروا عما كتبه الوالد - رحمه الله - عنهم في كتابه (القول البليغ). وجوابنا أن نقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾، ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾.

فأولاً: إننا لم نر الهند ولم يذهب إليها أيٌّ منّا إلى تاريخ كتابة هذه الورقة.

وثانياً: إننا لا نزال على رأي الوالد - رحمه الله - في هذه الجماعة، لا عصبيّة له، ولكن لأنّه هو الحقّ الذي ندين الله به ولا نشك فيه فليُبلّغ الشاهد الغائب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

أبناء الشيخ حمود التويجري:


عبدالعزيز
محمد
عبدالله
ابراهيم
صالح
عبدالكريم
خالد

وثيقة رقم (١٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

أما بعد فإن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من الأعلام البارزين في هذا العصر وقد عني بالحديث وطرقه ورجاله ودرجته من الصحة أو عدمها وقدم عملاً جليلاً من خير ما أنفقت فيه الساعات وبذلت فيه المجهودات وهو كغيره من العلماء الذين يصيبون ويخطئون ولكن انصرافه إلى هذا العلم العظيم مما ينبغي أن يعرف له به الفضل وأن يشكر على اهتمامه به ونسأل الله لنا وله التوفيق ولعلماء المسلمين وعامتهم.

زيد بن عبد العزيز الفياض
في ١٤٠٥/٧/٢٠ هجرية الأستاذ بكلية أصول الدين

صورة من كتاب الشيخ زيد بن عبدالعزيز الفياض

وثيقة رقم (١٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الكريم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يذكركم على البعد فتذكر الرقابة الدقيقة على السنة المطهرة،
والغيرة المحمودة على معالم الإسلام الحنيف، والجهاد العلمي الموصول
لميدانه قل فيه الرجال، واحتاج إلى أولي النجدة والنضال
جزاكم الله عن دينه خير الجزاء، وآنسكم في هجراتكم المتتابعة
من قطر إلى قطر، وأنت خبير بأن أنصار الله في هذا العصر
لا يستقرون على حال، وأنهم عرضة للمتاعب الثقال
أكتب إليكم من قطر، ما زلت أستاذا زائرا في جامعتها معتزلا
ونزيلا في الفندق الذي شرفت بجواركم فيه أياما..
والله المسئول أن يوفقنا إلى الدفاع عن دينه، ونفع
المسلمين برسالتكم الجليلة، وأبعث إليكم بمشاعر التقدير
والود والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد الغزالي

وثيقة رقم (١٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

براءة جائزة الملك فيصل العالمية
للدراسات الإسلامية

إن هيئة جائزة الملك فيصل العالمية، بعد الاطلاع على نظام جائزة الملك فيصل العالمية المعدل والمصادق عليه من مجلس أمناء مؤسسة الملك فيصل الخيرية بالقرار رقم ٢٣/١١١٧/٤٠٣ وتاريخ ١١/٦/١٤٠٣هـ، وعلى محضر لجنة الاختيار لجائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية في دورتها الثانية والعشرين بتاريخ ١٥-١٨/رمضان/١٤١٩هـ الموافق ٢-٥ يناير ١٩٩٩م تقرر منح:

الشيخ محمد ناصر الدين بن حاج نوح الألباني

جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية لهذا العام (١٤١٩هـ/١٩٩٩م) وموضوعها (الجهود العلمية التي عنيت بالحديث النبوي تحقيقاً وتخريجاً أو دراسة). وذلك تقديراً لجهوده القيمة في خدمة الحديث النبوي تخريجاً وتحقيقاً ودراسة. وذلك في كتبه الكثيرة وبخاصة إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، وسلسلة الأحاديث الضعيفة، وتحقيق كتاب مشكاة المصابيح للتبريزي، وصحيح الجامع الصغير وزياداته، وضعيف الجامع الصغير وزياداته.

ويعد الشيخ الألباني شخصية علمية رائدة، وصاحب مدرسة متميزة بين علماء جيله أغنى الحقل العلمي، وأصبحت جهوده وأعماله مراجع لطلاب العلم، وعوناً لدارسي السنة النبوية.

وإن هيئة الجائزة إذ تمنحه هذه البراءة لتدعو الله أن يمده بالعون لمواصلة جهوده العلمية النافعة.

والله ولي التوفيق

رئيس هيئة الجائزة

خالد الفيصل بن عبد العزيز

سلمت في الاحتفال رقم ٢١ وتاريخ ١٤/١١/١٤١٩هـ الموافق ٢/٣/١٩٩٩م

صورة من براءة جائزة الملك فيصل العالمية



الفهرس




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com